جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

**جامـــــــــعة وهـــران 2**

**كلية العلـــــومالاجتمـــــاعية**

**قسم علم الاجتماع**

**أطروحـــــــة**

**لنيل شهـــــادةدكتوراه علوم**

**فيعلم الاجتماع السياسي**

# الحركات الاحتجاجية في العالم العربي وإشكالية الدولة- الجزائر نموذجا-


**من إعداد الطالب: بلعباس الهواري**

**الأستاذ المشرف: مرضي مصطفى**


## تشكيلة لجنـــــــة المناقشـــــــة

| اسم ولقب الاستاذ | الرتبـــــة | الصفة | مؤسسة الانتماء |
|---|---|---|---|
| **حجيج جنيد** | **أستاذ** | **رئيسا** | **جامعة وهران 2** |
| مرضي مصطفى | أستـــــاذ محاضر –أ- | مشرفا ومقررا | **جامعة وهران2** |
| الزاوي مصطفى | **أستاذ محاضر –أ–** | مناقشا | **جامعة وهران 2** |
| قدوسي محمد | أستـــــاذ محاضر-أ- | مناقشا | **جامعة سيدي بلعباس** |
| **مرقومة منصور** | أستـــــاذ محاضر-أ- | مناقشا | **جامعة مستغانم** |
| **حمداوي محمد** | أستاذ | مناقشا | **جامعة مستغانم** |

**الموسم الجامعي**

2019/2018

| قائمة الموضوعات | |
|---|---|
| الموضوع | الصفحة |
| إهداء | أ |
| شكر و تقدير | ب |
| مقدمة | ج |
| مقدمة الدراسة | 1 |
| الاشكالية | 2 |
| الفرضيات | 3 |
| اهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع | 4 |
| الدراسات السابقة | 5 |
| المنهج المستعمل وخطة البحث | 8 |
| الفصل التمهيدي : المجال المفاهيمي | 10 |
| مقدمة | 11 |
| المفاهيم | 12 |
| الباب الأول : الدولة, من التأسيس التاريخي إلى المأزق السوسيولوجي | 55 |
| الفصل الأول :المعطيات التاريخية لنشأة الدولة | 56 |
| مقدمة | 57 |
| المبحث الأول : أشكال ما قبل الدولة الحديثة | 58 |
| المبحث الثاني : الدولة الحديثة(النشأة والعناصر السوسيولوجية) | 65 |
| المطلب الأول : العوامل التاريخية الخاصة(النظام الاقطاعي, حروب الأمراء , حركة الاصلاح الديني , معاهدة وستفاليا | 66 |
| المطلب الثاني : النظريات المفسرة لنشأة الدولة | 70 |
| المطلب الثالث : خصائص الدولة الحديثة | 86 |
| ازمة الدولة الحديثة | 95 |
| المطلب الرابع : مسألة الدولة في الاتجاهات الفكرية المعاصرة | 96 |
| الدولة عند بعض مفكري العالم الثالث | 107 |
| الفصل الثاني :الدولة العربية الاسلامية(بين التأسيس التاريخي والتنظير الفكري) | 113 |

| | |
|---|---|
| **مقدمة** | 114 |
| **المبحث الأول :الدولة العربية قبل الاسلام** | 115 |
| المبحث الثاني : الدولة العربية بعد الاسلام | 116 |
| المبحث الثالث : الدولة العربية الحديثة | 120 |
| المطلب الأول: المشرق العربي | 125 |
| المطلب الثاني: المغرب العربي | 134 |
| المطلب الثالث: معضلة الدولة العربية | 146 |
| المطلب الرابع: التكوينات الاجتماعية في الوطن العربي | 153 |
| الفصلالثالث: الدولة الجزائرية الحديثة | 163 |
| مقدمة | 164 |
| المبحث الأول: فترة جزائر ما قبل1830م | 165 |
| المبحث الثاني: فترة جزائر مابعد1830م أو الصدمة الاستعمارية | 178 |
| المبحث الثالث: فترة جزائر الاستقلال وبداية الدولة الوطنية المستقلة | 202 |
| الفصل الرابع: خصائص الدولة الوطنية الحديثة | 207 |
| مقدمة | 208 |
| خصائص الدولة الوطنية الجديدة | 208 |
| الفصل الخامس: طبيعة الدولة والنظام السياسي الجزائري | 246 |
| المبحث الأول: طبيعة الدولة والنظام السياسي من خلال بعض الكتابات | 247 |
| المبحث الثاني: مهمة السلطة الوطنية الجديدة والتحديات المختلفة | 252 |
| خلاصة الباب الأول | 290 |
| الباب الثاني :الحركات الاحتجاجية في العالم العربي(بين المطالب الاجتماعية والطموحات السياسية) | 291 |
| الفصل الأول: الحراك الشعبي والسلطوية السياسية | 292 |
| مقدمة | 293 |
| المبحث الأول: المجال المفاهيمي(مفاهيم عامة متعلقة بالسلوك الاحتجاجي) | 295 |
| المبحث الثاني :خصائص الحراك | 302 |
| المبحث الثالث: نشأة السلطوية السياسية العربية | 316 |
| الفصل الثاني: الأسباب العامة للاحتجاجات | 325 |

| | |
|---|---|
| مقدمة | 326 |
| مبحث في أسباب النزول | 327 |
| الفصل الثالث: حركات الاحتجاج العربي لعام2011م(بلدان الربيع العربي) | 347 |
| مقدمة | 348 |
| المبحث الأول: نماذج عربية للحراك الاحتجاجي | 349 |
| المبحث الثاني: مآلات ونتائج الحراك الاحتجاجي في العالم العربي | 399 |
| الفصل الرابع: الحركات الاحتجاجية في الجزائر | 410 |
| مقدمة | 411 |
| المبحث الأول: التحقيب التاريخي والسوسيولوجي للاحتجاجات | 412 |
| المطلب الأول: التغيرات الاجتماعية الجديدة | 416 |
| المطلب الثاني: الفضاء العمومي والرابط الاجتماعي | 421 |
| المبحث الثاني: قراءة في أحداث الخامس أكتوبر1988,هل هي مفاجئة أم مخطط لها | 429 |
| المبحث الثالث: الحركات الاحتجاجية في الجزائر لعام2011م بين العفوية والمناورة | 440 |
| خلاصة الباب الثاني | 464 |
| خاتمة | 466 |
| ببليوغرافيا | 469 |

# شكر وتقدير وعرفان

الحمد الله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة، وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى هذا العمل، فالشكر كله لله تعالى على منه وتوفيقه، وأتوجه بالشكر الجزيل إلى من أشرف على بحثي هذا الذي نفعني بنصائحه، وصبره ورحابة صدره وحسن توجيهه أستاذي المشرف، الدكتور مصطفى مرضي، فجزاه الله عني كل الخير، وأثابه عني خير الثواب.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تسخير جزء من وقتهم الثمين في قراءة هذه العمل وتصويبه، وأيضا أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذه الأطروحة.

الهواري بلعباس.

# إهداءِ

اهدي هذا العمل المتواضع

إلي والداي الكريمين أبي وأمي

وأفراد عائلتي وأقاربي وزملائي

وأصدقائي وكل من اعرفهم عن

قريب أومن بعيد.

# مقدمة

**- مقدمة الدراسة :**

دخل العالم العربي نهاية عام (2010) ولغاية اللحظة الراهنة مرحلة مفصلية من تاريخه، تميزت بحراك اجتماعي وسياسي، وحركة احتجاجية بدأت عفوية شبانيه واستطاعت أن تطيح برؤوس أنظمة عمرت لفترة طويلة، ربما سبقت ميلاد كثير من هؤلاء الشباب الذي هَرِمَ حتى وصل لهذا اليوم، لم يكن يدر بخلد هذه الرؤوس أنها ستزول بهذه الكيفية، ومن كان يدري أن نارا التهمت جسد تونسي (بائع خضر متنقل) ستلتهم فيما بعد حكاما عرب، وأن اللطمة الأنثوية على خده انطبعت أصابعها على خد كل عربي وأحيته من موته.

وأيا كانت التسمية فإن حركات الاحتجاج التي تشهدها بعض البلدان العربية ولا تزال قابلة للاشتعال في مناطق أخرى لم تكن أسبابها وليدة اللحظة الراهنة بل نتيجة تراكمات ذات طابع سياسي واجتماعي سبقتها، ويمكن إيجاز أهم أسباب الاحتجاجات في ما يلي:

- الفشل في تحقيق التنمية والتوزيع العادل للثروة

- انتشار الفساد في مفاصل الحكم وظهور طبقة برجوازية الدولة التي استولت على مبالغ مالية طائلة بطرق غير مشروعة وسريعة، من خلال شبكة علاقاتها العائلية والزبونية المرتبطة بدوائر الحكم، وشيوع مظاهر الثراء والبذخ أمام أبناء عامة الشعب الذي لم يجد بعض أبناءه قوت يومهم.

- غلق مجال الحريات واستحالة تغيير الأوضاع بواسطة الصندوق الانتخابي.

- التحكم في الوسائط المجتمعية (وسائل الإعلام، أحزاب، نقابات)، ومنح الجميع حرية من يقول ما يريد والسلطة تفعل ما تريد.

- ترك وإهمال ما هو اختياري من الخطط والأفعال والإصلاحات، أدى إلى تبني ومباشرة ما هو اضطراري، حتى لو اتسمت بقلة الجدوى وقسوة المعاناة والتكاليف.

- استمرار النهج الأمني في حكم الناس، وهذا ما حقق القطيعة بين الحاكم والمحكوم، حيث

ألغى أشكال الوساطة السلمية والحوار وتنفيس شحن الغضب، وعوض أن تُطرَح أولية بناء الدولة أو إصلاحها طُرحت أولية ضبط المجتمع، مما جعل العلاقة بين الحاكم والمحكوم في العالم العربي علاقة صدامية.

– هذا الاستبداد يرجع أيضا إلى طبيعة الدولة العربية الريعية غير الإنتاجية التي تمول نفسها بنفسها ولم تعتمد في تمويلها على دافعي الضرائب (المواطنين) الذين يمكنهم محاسبتها وعوض أن تصبح الدولة خادم للمجتمع وهو سيدها أصبح العكس.

– أسباب بنيوية ترجع إلى المجتمع وثقافته، فالتصور الأحادي الذي لا يعترف بالغير ولا يقبل النقد "اعتقد ولا تنتقد" بل يعتبر المعارضة فتنة ابتليت بها الأمة رغم وجود الصراع كحقيقة، والتسلط موجود حتى في علاقاتنا العائلية.

هذه الأسباب أدت إلى اغتيال المواطنة وهدر قيمة الإنسان، وغياب فكرة الدولة كراعية للمواطن الذي تنتظم علاقته بها، من خلال فكرة العقد الاجتماعي الذي ينظم المجموعة الوطنية المُشَكَّلَة من مواطنين لا رعايا، وتحولت مكانها الدولة كشبح يطارد المواطنين الذين أضحى هاجسهم هو الابتعاد عنها بدل الاعتماد عليها، وقديما قالوا " السلطان من لا يعرف السلطان"، فلا عجب إذا تصيِّد الناس الفرصة المواتية للانفجار في الشارع الذي تحول إلى متنفس وحيد للمواطنين، أو إلى الهروب في حالات أخرى إلى الضفة الأخرى عبر قوارب الموت بحثا عن حياة أفضل وعن أحلام مُصادَرة لم يجدها في دولته فاضطر إلى الخروج منها أو عليها.

**– أهمية الدراسة:**

تكمن أهميتها في دراسة الحركات الاحتجاجية التي سميت ثورة وربيعا عربيا، بداية من ثورة الياسمين والمآلات التي وصلت إليها في النهاية، حيث شهدت عديد البلدان العربية غليانا اجتماعيا لا علاقة له بالسياسة حسب الرئيس الأسبق بن بلة، أو انتفاضات شعبية كما يسميها أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية ببيروت فواز طرابلسي بالنسبة لمن لا

يعترفون بالطابع الثوري لهذه الحركات، كونها في نظرهم لا تستوفي هذه التسمية إلا بعد استحداث تحولات جذرية في المجتمع والدولة، وهو الأمر الذي لم يتحقق في المرحلة الانتقالية الحالية، أو ربما لكونها حركات بدون رؤوس أو أيديولوجيا وبالتالي فهي في نظرهم انتفاضات شعبية مطلبية تسعى لتغيير الواقع المعيشي، وهذه الرؤية اختزلت هذا البركان الشعبي المتفجر في مطالب استهلاكية، وقع الفجاءة وخروج هذه الحركة من كل قيود الأطر السياسية التقليدية وتنظيراتها النخبوية قد يكون مبررا لهذه الرؤية.

**- أسباب اختيار الموضوع:**

يمكن تلخيص أسباب اختيار موضوعنا في النقاط التالية:

- راهنية الموضوع فهو موضوع لازال ساخنا وآنيا ومسار الأحداث لازال لم يصل الى نهايته حتى تعرف نتائج الظاهرة المدروسة وبالتالي فالأبحاث والدراسات فيه قليلة.

- الظاهرة تمس أوطاننا ومجتمعاتنا ونحن كذوات ومواضيع بطبيعة الحال نؤثر ونتأثر.

- زخم الأحداث وضخامتها وفجائيتها ونتائجها الأولى، والتي لم يتنبأ بها حتى أكثر المتفائلين والمبشرين بها.

- المواكبة السوسيولوجية للظاهرة الاحتجاجية ولظاهرة الدولة والسلطة كواقع يفرض نفسه على رجل العلم قبل رجل السياسة، الاهتمام السوسيولوجي سواء من خلال علم الاجتماع العام المهتم بالفضاءات العمومية والتفاعلات والنشاطات الاجتماعية التي تنتج فيها وتفكيك رموزها أو تقريبها من المفاهيم النظرية، أو من خلال علم الاجتماع السياسي كتخصص موضوعه ديناميكية العلاقات والبنيات الاجتماعية في تفاعلها مع البنيات والعلاقات السياسية داخل النسق، بسلطة الدولة ووجهها المؤسسي وغير المؤسسي، بأزماتها وعلاقة كل ذلك بالمجتمع في الماضي والحاضر.

**- الإشكالية:**

الكلام عن الاحتجاجات عملية تشترك فيها علوم أخرى كالعلوم السياسية وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلوم الإعلام والاتصال وغيرها التي تتناول كل منها زاوية تخصها لكن ما يهمنا هو المحددات السوسيولوجية للظاهرة الاحتجاجية وارتباطها بمسألة الدولة.

فهل هذه الاحتجاجات تعبر عن فشل مشروع الدولة الوطنية في التحديث السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية والوصول إلى الاندماج الوطني وبالتالي تعبر عن الاختلالات البنيوية التي صاحبت قيام المشروع الدولتي للتحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، أم أن صاحب المشروع عينه يعاني من أزمة؟

**- المناهج المتبعة:**

للإجابة على التساؤلات المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لمختلف حركات الاحتجاج الشعبي في الدول العربية وستكون الجزائر نموذجا ورغم أن الموضوع ساخن إلا أننا سنحاول دراسته بمنهج بارد.

**- الفرضيات:**

- فشل مشروع الدولة الذي أدى إلى الاحتجاجات لا يرجع إلى المشروع بذاته، بل إلى البنى الاجتماعية والسياسية التي لم تستوعب التغيير والتطور، وبقيت جامدة ومنغلقة على نفسها، أو يرجع الإخفاق إلى المشروع بحد ذاته الذي لم يواكب تطور البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان نموذجا مستوردا بمفاهيم وبرامج غربية لم تراع البيئة المحلية، وبالتالي حدثت قطيعة بين المجتمع والسلطة التي تداولت الحكم عليه، مما كَوَّنَ حالة اغتراب لدى المواطنين وإحساسا بالخيبة واليأس عبرت عن ذلك بالاحتجاجات.

- إخفاق النظام السياسي في تحديث المجتمع يرجع لعجزه عن تجاوز الشروط الثقافية والاجتماعية للشعبوية والطوباوية الماضية، والتي يتبناها جزء مهم من المجتمع ما يجعلها

عقبة أمام التحديث السياسي.

– هل الاحتجاجات كانت ضد الدولة ككيان قانوني اجتماعي معنوي، أم ضد سلطة مشخصنة وطريقة تسيير وممارسة؟ أو هل ثورة المجتمع كانت ضد الدولة أم طلبا لدولة يطمح لها ويتماهى معها، دولة تسنده وتسعده؟ أم أن هذه الحركات الاحتجاجية مرتبطة بظروف آنية وجزئية، (غلاء وتدني الأجور وتدهور الوضع المعيشي للسكان..)؟.

– من أين يستمد السلوك الاحتجاجي مشروعيته؟ وهل هو سياسي دائما خاصة في حالة الجزائر؟. وهل فهم الحركات الاحتجاجية يتم من خلال فهم إستراتيجية السلطة السياسية وصراعاتها الداخلية، حيث ترتبط بمسلسلات التغيير التي تحدث من حين لأخر؟

– **الكلمات المفتاحية:**

– الدولة–السلطة، نخبة سياسية، الشرعية، التنمية، المواطنة، مجتمع مدني، حراك اجتماعي، سلوك احتجاجي، حركة اجتماعية.

– **خطة العمل:**

في محاولتنا الإجابة على تلك الأسئلة المطروحة أعلاه ولتكون الدراسة ملمة بالموضوع وعلمية إلى حد كبير، قسمنا البحث في تسلسل مرتب ومنسق إلى:

–**1**– فصل تمهيدي: فيه لخصنا أهم المفاهيم العامة للبحث.

–2– باب أول: بعنوان الدولة من التأسيس التاريخي إلى المأزق السوسيولوجي، به خمسة فصول: المعطيات التاريخية لنشأة الدولة، ثم الدولة العربية الإسلامية (بين التأسيس التاريخي والتنظير الفكري)، ثم الدولة الجزائرية الحديثة، ثم خصائص الدولة الوطنية الجديدة، وأخيرا طبيعة الدولة والنظام السياسي الجزائري.

نتطرق من خلال كل هذا إلى مسألة الدولة كسبب مُوَلد للحركات الاحتجاجية فهي الفعل والثانية رد فعل، ونحاول أن نميز بين الدولة كتجريد فلسفي وخلاصة لوعي مجتمعي

حيث يتعذر على المجتمع النمو وتجاوز ذاته من دونها بالتعبير الماركسي وبين النظام السياسي أو السلطة الحاكمة بأجهزتها، والتي هي جزء من الدولة لا الدولة نفسها.

سنبحث في النظريات التي أسست للدولة تاريخيا لنجيب على أسئلة الحاضر ثم نحلل مسار قيام الدولة العربية ثم الدولة الوطنية عندنا والظروف التي صاحبتها والفئات التي شكلتها، ونحن نعتقد أن الجانب المهم من الإشكالية مرتبط بالأمور التي ذكرناها فالأسباب عميقة وداخلية أكثر منها خارجية كما تروج لذلك السلطة فالأيادي المكيافيلية الغربية بتعبير وزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية أليستر بيرت، وإن تركت بعض بصماتها إلا أن السبب يظل في البنية الداخلية للمجتمع والدولة وهو ما سنتعرض له بالتفصيل باستعمال أدوات التحليل السوسيولوجي انطلاقا من واقعنا وبيئتنا كنموذج لا يشكل استثناء على الوطن العربي إلا في بعض الجوانب.

- **3**- باب ثاني: بعنوان الحركات الاحتجاجية في العالم العربي (بين المطالب الاجتماعية والطموحات السياسية)، فسندرس فيه بنية الفعل الاحتجاجي كفعل سوسيو سياسي، ثقافة الاحتجاج كمؤشر على الدينامية المجتمعية، أشكال التصريف الاحتجاجي، الفئات الاجتماعية التي شكلت وقود هذه الحركات. يتفرع هذا الباب إلى أربعة فصول:

الحراك الشعبي والسلطوية السياسية، ثم الأسباب العامة للاحتجاجات، ثم حركات الاحتجاج العربي 2011 (بلدان الربيع العربي)، وأخيرا الحركات الاحتجاجية في الجزائر.

وفي النهاية ختمنا بخلاصة استنتاجيه.

# الفصل التمهيدي: المجال المفاهيمي

## الفصل التمهيدي: المجال المفاهيمي.

**مقدمة:** الدولة ذاك الوحش الأسطوري الذي تكلم عنه هوبز (التنين) أو أبرد الوحوش بتعبير نتشه، دورها الكبير والمتعاظم في حياة الفرد والمجتمع وسيطرتها على الثقافة والاقتصاد والسياسة والاجتماع في كليته، جعلها شر لابد منه فلا يستطيع الإنسان أن يعيش بدونها، والإنسان يعرف الدولة قبل أن يولد، وتستمر معه لغاية موته، عرفتها كل المجتمعات من البدائية إلى المتحضرة بأشكال وصور مختلفة.

كما تطلق على الدولة عدة أوصاف حسب أهدافها ووظائفها، منها دولة الحماية (الأمن والدفاع) أو الدولة الحارسة، دولة الجباية، الدولة الريعية، الدولة المدنية، الدولة المستحيلة (وائل حلاق)، الدولة العميقة، الدولة الأمنية (فهمي هويدي)، دولة الرعاية والعناية (Etat Providence)، الدولة الاجتماعية (دولة الحاجة التي يعيش الفرد غير متطلع لسواها حسب هيجل)، والدولة المخوصصة (روني قاليسو Gallissot René )، دولة الرفاه (ما ينبغي للدولة أن تقوم به أو توفره من سلع سياسية للأشخاص الذين يعيشون ضمن حدودها) (State Welfare)، دولة الشركة (Etat Holding)، الدولة الإنمائية (الباحث الأمريكي شالمر جونسون)، ومؤخرا الدولة الإسلامية كمصطلح راهن، تسمى به تنظيم مسلح زلزل العالم (داعش)، والذي أخرج الدولة الإسلامية من تاريخيتها وفرض بفضلها نفسه على الخريطة السياسية والأمنية الدولية المعاصرة.

اختلط هذا المفهوم كصورة تجريدية وكواقع مادي من الصور والأجسام، فالتبس علينا فلم نعد نميز بين الحاكم والدولة وبين الدولة وسلطة الحاكم فيه، واختلاف أهداف وأدوار الدولة من خلال التوصيفات السابقة وتجسيد الأهداف من خلال الحكومات ومختلف البيروقراطيات، جعلها تحتكر لوحدها اسم الدولة دون المكونات الدستورية الأخرى.

بعض هذه الأسباب وغيرها جعلت الكثير من المفاهيم تتلبس بمفهوم الدولة وتعطي

انطباع أولي أو ظاهر بأنها الصورة الرئيسة للدولة أو هي الدولة عينها ومن هذه المفاهيم:

- نظام الحكم (Pouvoir)
- السلطة (Autorité)
- النظام (Ordre)
- النسق (Système)
- الشرعية (Légitimité)
- البيروقراطية (Bureaucratie)
- الحكومة (Gouvernement)

لذلك ارتأينا الطواف داخل بعض الموسوعات والقواميس المتخصصة لتحديد كل مفهوم، من هذه المفاهيم وعلاقته بموضوع الدولة، لأن تحديد المصطلحات أول ما ينبغي فعله قبل بدء أي نقاش أو حوار، كما نبه إلى ذلك الكاتب الفرنسي الشهير بلزاك، وستكون البداية مع المفهوم الأصل وإلام التي يتفرع عنها بقية الأبناء ألا وهو مفهوم الدولة.

- **مفهوم الدولة** (Etat):

هناك صعوبة في إيجاد تعريف جامع ومتفق عليه ربما ترجع الصعوبة إلى كثرة التعاريف الواردة حول المفهوم حيث يحصي الأستاذ بهجت قرني أكثر من (150) تعريفا[1] وتعدد رؤى المؤلفين والمدارس التي ينتمون إليها، فعالم الاجتماع يراها بغير العين التي يراها عالم الاقتصاد، وهذا يراها برؤية مختلفة عن المؤرخ وعن رجل القانون، ويختلف الفيلسوف عن هؤلاء، كما قد ترجع الصعوبة إلى عدم انتماء الدولة إلى العالم المحسوس فهي فكرة تنتمي إلى العالم المفاهيمي.

[1]– بهجت قرني، "وافدة متغربة ولكنها باقية"، تناقضات الدولة العربية القطرية، مجلة المستقبل العربي، نوفمبر، العدد 105، 1987.

هي فكرة وجدت لأننا نفكر فيها، وأصحاب هذا الاتجاه يرون فيها خدعة أو حيلة ابتكرها الإنسان حتى لا يخضع للإنسان، أي إيجاد فاصل بن بين العلاقات الموضوعية للسلطة والطاعة وبين العلاقات الشخصية بين الحاكم والمحكوم، أو هو تجاوز للإرادات الفردية لمالكي السلطة، هذه الصورة الراقية للدولة لم تنشأ معها ابتداء، ففي المجتمعات الأولية أو التقليدية كانت السلطة مشخصنة منسجمة مع عادات وتقاليد ومصالح الجماعة المشتركة، وكان هناك تماهي متبادل بين المجموعة وقائدها.

ازدياد عدد السكان أدى إلى ازدياد الحاجات الاقتصادية، وفي ظل ندرة موارد الإعاشة ازداد التنافس والصراع مع الجماعات المجاورة مما تطلب ضرورة وجود رئيس قوي، ذكي، بارع، شجاع وحكيم، يجسد السلطة والنظام يمارس سلطته كامتياز شخصي نظرا لاتصافه بخلال وخصائص تؤهله لذلك ولا تتوفر عند بقية المحكومين (الكاريزما بتعبير ماكس فيبر)، فالشخص يقود لأنه هو وليس غيره، وشخصنة السلطة بهذا الشكل تطرح عدة أخطار كمسألة الاستمرارية والشرعية، فاحتمالات اختفاء وتضعضع السلطة باختفاء حاملها قائمة خصوصا في ظل تهديدات المنافسين أو المحكومين، كما أن شرعية الكاريزما لا تمنع التعسف.

التباس السلطة بالشخص وبالدولة نجده في تعريفات موسوعة "يونفرساليس"[1] (Universalis) والتي انطلاقا من الظروف السالفة الذكر، ترى في الدولة دعامة النظام السياسي وهذا بعد انتشار فكرة الفصل بين السلطة وشخوصها، أي بينها وبين مالكها أو حاملها، فظهرت الدولة كحامل مجرد ودائم للسلطة التي يصبح ممارسوها مجرد أعوان منفذين لها مؤقتا، إذ هناك فصل بين أساس السلطة وبين الصفات الشخصية لممارسها.

هذا يعيدنا إلى البداية عندما قلنا أن الدولة هي فكرة تنتمي لعالم المفاهيم ابتكرها

1- EncyclopaediaUniversalisCorpus, 8, Paris, S.A, 1990, Pp, 844-849.

الإنسان حتى لا يخضع للإنسان، أوهي وهم وخيال (فونتازم) نابع من الخوف، لكن هذه الفكرة أو هذا المفهوم يحتاج إلى مؤسسة تخدمها باستمرار وعلى الدوام، حيث يكون لها قوة وعمر أعلى من الأفراد الذين تشملهم وتجسدها على أرض الواقع، فتمكن من استتباب الأمن والنظام واحترام القانون وتقوية وحماية الانسجام الجماعي للمجتمع.

وإذا كانت السياسة تفرق الناس فان الدولة تمنع انفجار المجموعة عن طريق تحديد معالم تضبط بها الحياة السياسية، وهنا تنتقل الدولة من طور المعتقد والفكرة إلى طور المؤسسة، ومن السلطة الشخصية إلى سلطة مؤسسة دولية تجسد التصور المهيمن لدى الجماعة حول نظامها الاجتماعي، والذي قد يتشكل عن طريق وعي ذاتي داخلي أو بحيلة وقوة الذين يفرضونه، هو إيديولوجية إجماع وطني إن صح التعبير المعاصر، وهو أساس السلطة، فمن مميزات الدولة المؤسسة أنها ذات طبيعة قانونية يستمد الحاكم فيها شرعيته ولقبه من الدستور الذي يحدد شروط الحصول على حق ممارسة القيادة.

في سياق ثان تعرف نفس الموسوعة الدولة بأنها حجة أو تبرير للسلطة أو الحكم، باعتبار الدولة رهان للصراع السياسي يؤدي في النهاية إلى بروز قوى منتصرة تفرض إيديولوجيتها على الخاضعين لها باسم الدولة، أجهزة الدولة هي مجال للصراع والتنافس من أجل السلطة التي ينال المكافح لأجلها، في الأخير حق صنع القانون وفرضه على الآخرين وبفضل هذه الآلة التشريعية يستطيع تغيير المجتمعات، لأن الدولة كفضاء حاضن للسلطة المجردة ليس في الأخير سوى تجسيد لإرادات تريد تمرير قيمها وأهدافها ومصالحها.

هي نفس الرؤية التي يتقاسمها التحليل الماركسي والأداتي للدولة التي هي سلطة وأداة هيمنة وقهر للطبقة الاقتصادية المحظوظة على طبقة البرولتاريا المحرومة، حتى وإن

كان غرامشي[1] ينفي أن تكون الدولة مجرد انعكاس ميكانيكي لقوى وعلاقات الإنتاج فهي أكبر من ذلك، إذ هي أداة للترشيد والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية، دولة منتشرة الوظائف (تتدخل في كل شيء سلبا وإيجابا بقيادة نخبة حاكمة للمجتمع بشكل استبدادي).

واذًا وصلت أية نخبة أو سلالة أو حاكم لسدة الحكم بعد انتصاره على المنافسين أو الخصوم في سباق الصراع السياسي، هو تسجيل لبصمة المنتصر والمسيطر على الدولة، أليست هي الدولة البونابرتية[2] التي تتماهى مع الأجهزة والنظام الحاكم ليصبح الثلاثي في الواقع شيء واحد؟. هذه السيطرة أو الهيمنة هي شيء ضروري وهي العنصر المعنوي حسب تعريف (Malberg Carré) (contribution à la théorie générale de l'état.1921) الذي يمزج في تعريفه للدولة بين العناصر المادية لها كالأرض والشعب وبين العنصر المعنوي الذي هو قوة الهيمنة في التعريف الآتي (هي مجموعة من السكان تسكن أرضا, تملك تنظيما أسمى ينظم العلاقات، يقود ويجبر ويقهر).

من سياق ثالث الدولة كضابط لجدلية النظام والحركة، الفضاء السياسي والاجتماعي ليس ثابتا بل ديناميكيا وحتى وان بدا لنا مستقرا ظاهريا فما هو إلا توازن قوى تنازلت لبعضها البعض، لكن أحيانا تتفاقم النزاعات الاجتماعية ويحتدم التنافس بين سلطات الواقع (السلطات التي ليس لها أساس أو شرعية قانونية) لحد تهديد الانسجام الوطني وتدمير المجتمع، فتتدخل الدولة كحكم تذكر اللاعبين بالخطوط الحمراء التي ينبغي عليهم عدم تجاوزها وعلى رأس هذه الخطوط وحدة الدولة وهيبتها وسلامتها من الأخطار التي تتهددها، فبذكر الدولة يعلم السياسيون أن المجتمع يقبل من الدولة ما لا يقبله من غيرها.

فضرورة وجود الدولة ولو كانت في صورة باهتة تكمن في الفوضى الناتجة عن

---

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005، ط3. ص68 .

[2]– المرجع نفسه، ص، 48.

غيابها، وتصور هذه الحالة المقولة السلفية (سلطان غشوم ولا فتنة تدوم) وفي الحديث النبوي (إذا كنتم ثلاثة فأمروا عليكم أحدا)، ففي كل تجمع لابد من راع يقود ويسير البقية، وتبرز الدولة كقوة وحيدة مؤهلة لفرض النظام داخل هذه الديناميكية بإحداث صلح بين السلطة السياسية والمشروع الاجتماعي، أو إدخال الطموحات الاجتماعية في قرارات الدولة، ما يجعل الدور التحكيمي للدولة يمنع من احتكار المحكومين للدور السيادي الذي يجعلهم يملكون قرارات هي من صميم سيادة الدولة، مما يؤدي للتصادم عند غياب أي حَكَم.

محاولة التوفيق بين المشروع السياسي والمشروع الاجتماعي تجعل الدولة في بحث دائم عن قاعدة اجتماعية متجانسة، ومحاولة التغلب على الخلافات النفسية والسوسيولوجية والصراعات بين مختلف الهرميات الاجتماعية والاقتصادي، فالتجانس الاجتماعي ضروري لان أية دولة لا تستطيع بكل قواها الأمنية أن تحارب المجتمع، مما يجعل الدولة في الأخير تعبير عن وعي أو أيديولوجية وطنية.

أما في المعجم النقدي[1] لعلم الاجتماع فيعترف بداية المؤلفان بصعوبة تحديد تعريف للدولة إما بسبب وجود وجهتي نظر مدمجتين مع بعضهما البعض، وجهة النظر المعيارية (الدولة كنموذج تنظيم سياسي مثالي قائم على التعاقد مثلا) وبين وجهة النظر الوصفية أو الواقعية (الممارسة الفعلية للحكومات التي قد تفتقد للشرعية كسلطات الواقع مثلا)، أو بسبب أننا ندمج فيها الحكام والمحكومين، أي كل الأشخاص المعنيين بالنشاط السياسي سواء المجتمع السياسي أم المجتمع المدني، كما يوجد شكل ثالث ناتج عن الشكل الأول وهو بيان أجهزتها والأشكال التي تتمظهر فيها.

فهل تعني الدولة الجهاز الحكومي وحسب أم تعني البيروقراطية عامة؟ هذا التحديد

1- ف.بوريكو ور.بودون، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2007، ص ص، 301-310.

يجعل الدولة مثل الشلال ينهمر مائه من الأعلى إلى الأسفل، أي قوة الدفع والضخ تبدأ من أعلى وتنحدر إلى الأسفل، لتشمل كل ما يوجد في القاع، ذلك أن الإدارة لصيقة يوميا بالإنسان في تعاملاته فقد ولى الزمان الذي كان فيه (السلطان من لا يعرف السلطان).

التدخل المتزايد للدولة في حياة الناس يتجلى في الخدمات الاجتماعية التي تمولها وفي الأدوار التي قامت عليها الدولة الحديثة، والتي يصعب تخيلها عند الغير فرغم أن اختصاصات الأمن والدفاع والتعليم والضريبة والصحة أسندت في بعض الدول الأوربية، أو يمكن أن تسند في دول أخرى للخواص (المرتزقة، ميلشيات وجماعات الدفاع الذاتي والمقاومين بالجزائر والحشد الشعبي بالعراق والشبيحة بسوريا أو كتائب ومرتزقة القذافي في ليبيا)، أو خواص لتحصيل الضرائب كما حصل تاريخيا مع القبائل المخزنية بالمغرب، وما يحصل حاليا من تحصيل المحضر القضائي والموثق لأموال الخزينة العمومية والخدمات الصحية للخواص وإنشاء مرافق تعليمية بكل أطوارها، خاصة لكن كل هذه الخدمات والمرافق لا تنافس الدولة وليس لها إمكانات الدولة بل هي مكملة لها أو تسد ثغراتها.

هذا الوضع الناتج عن تدخل الدولة أدى إلى ازدياد عدد موظفيها ومأموريها، مما يطلق عليه تضخم البيروقراطية، والى تشكل أعداد كبيرة من الزبائن المرتبطين بالمرافق العامة، والى تنامي الحصة التي تقتطعها الدولة من الإنتاج والدخل القومي حتى تغطي تدخلها في جميع أبعاد الحياة الاجتماعية.

هذا التدخل العام في الحياة وهذه الخدمات لا تقدم اعتباطا ومجانا بل يخضع للحسابات، فقد فسر على أنه حيلة تشتري بها الطبقة المسيطرة خضوع المسيطر عليهم وإعادة إنتاج بنية السيطرة إلى ما لا نهاية، مقابل تقديم تنازلات رمزية أكثر منها حقيقية مما جعل البعض يشبه هذه الحيلة بأنها جرعة العسل التي تخفي حبة القمع المرة، أو في تشبيه آخر بأنها يد من حديد في قفاز من حرير، كما تلعب الدولة دورا مهما في تحديد

وإعادة إنتاج الطبقات والعلاقات الاجتماعية، لأنها تفرش شموليتها فوق كل شيء، هذه الفكرة تعكس الوهم السائد بأن الدولة تابعة للمجتمع.

طبعا هذه القدرة على الإكراه تستعمل لتقييد سلوك الأفراد والجماعات، وحتى الدول وفقا لشرعية دستورية وقانونية، أي عملها خاضع لقواعد وأنظمة عمل صريحة، وهذا مراعاة لحقوق ومصالح الخاضعين أو المتعاملين معها تنفيذا للعقد الاجتماعي أو للسمة التعاقدية التي تريد الدولة الحديثة إضفائها عليها، كبديل عن السمة الاستبدادية التي تحاول إخفائها، فلا يكفي أن تنال حق التصويت لتصبح حرا، التصويت يسمح لك على الأكثر باختيار سيدك لفترة منتظمة، واستبداد الأغلبية في الاقتراع السري ليس أقل من استبداد المَلَكية "حسب ألكسيس دو توكفيل[1] **و**هذه السمة الاستبدادية ينتجها أيضا المجتمع بالفردانية التي تنمي التركيز والمركزية الإدارية ضمن منطق العدالة الاجتماعية.

يسمي المعجم النقدي لعلم الاجتماع هذه الدولة بدولة الحد الأدنى الأقصى (Etat Hyper minimal) التي تبرز كمطلب تعاقدي على أساس من العنف والإكراه، أو هي التعبير عن الجهد المبذول من قبل الدولة الحديثة لتنظيم العلاقات بين الناس بطريقة عقلانية ليضحى حَكَما (Arbitre) وقاضيا، نستخلص من الوظيفة التحكيمية ثلاثة نتائج:

– أن الدولة هي الشخص المؤهل لقول الحق لأنها طرف محايد بين لاعبين.

– أن الحَكَم يملك كل الوسائل لجعل قراره نافذا فإذا عزم فلا يراعي حسن نية وموافقة الفرقاء، وهذا حتى يتحكم في اللعبة.

– يتحرك الحكم ويقرر وفقا لمبدأ لكل واحد ما يستحق وليس وفقا لرغبات كل واحد.

أما الوظيفة القضائية فتعني حسب الفقيه الدستوري الفرنسي (Léon Duguit) ليون

[1] -Addi Lahouari, état et pouvoir, (approche méthodologique et sociologique), OPU, Alger, 1990, p, 33.

دوجيه (القدرة على إعادة توزيع لقسم من الموارد الجماعية بطريقة منصفة من خلال الخدمات العامة)، هذه الوظيفة تضفي على الدولة الشرعية التي تبرر بها سلطتها، فتوزيع جزء من الغنائم على المحكومين هو ثمن شراء الإجماع أو السلم الاجتماعي.

تعرف الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية[1] الدولة بأنها (الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع، والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعا فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه، بهدف ضبط حركة المجتمع وتامين السلم والنظام وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان من الخارج، والدولة من الناحية القانونية شخصية موحدة وكيان جماعي يتمتع بسلطة الأمر على نحو فريد، يضم هيئة من الأشخاص الطبيعيين يديرون السلطة العليا للدولة والتي تمارسها وكالة عنها هي الحكومة).

نستنتج من هذا التعريف أن الدولة هي جزء من المجتمع باعتبارها كيان جماعي يسعى لتنظيم علاقات الأفراد داخل الحياة الاجتماعية، من خلال احتكاره للسيادة وللعنف المشروع ومن خلال الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلونه وفي نفس الوقت الدولة شخص متعالي عن المجتمع من خلال التعبير – أن إرادتها تعلو فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى، هذا يعني وجود دولتين بتعبير برتراند بادي، هذا من ناحية التصور أما في الواقع فان الحكومة التي تمارس السلطة العليا للدولة نيابة ووكالة عنها تضم هيئة من أشخاص طبيعيين، فيصبح هؤلاء الأفراد هم الدولة وتضحي الدولة هي هؤلاء الأفراد، كلا الطرفين رهينة للأخر ويصعب التمييز بينهما، هذا ما يجعل الصورة غامضة.

1- هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، -2012، ص، 106.

التعريف السياسي يتقاطع مع التعريف القانوني للدولة حيث هي كيان سياسي قانوني يملك القوة، تحكمه مجموعة من القواعد المقننة، له صفات تتجاوز شخصانية الأفراد الذين يديرونه، والذين يتعامل معهم فهناك تقنين لحقوق من يديرونه، وتقنين لحقوق وواجبات من يتعامل معهم جهاز الدولة (الدولة التي تضع المعايير والقواعد بتعبير مصطفى هميسي)، يتمتع هذا الكيان بسلطة سيادية حيث له الحق وحده – دون سائر هياكل القوة الأخرى– في استعمال القدرة على التأثير على الآخرين (حق احتكار العنف والقوة الذي لا يُلجَأ له إلا في أضيق النطاق أو عند العجز عن إشباع بعض الحاجات)، أو في اتخاذ القرار أو توزيع الثروة، معترف به داخليا من أغلبية أفراد المجتمع، يتراوح هذا الاعتراف بين حده الأدنى (الإذعان) وحده الأقصى (الاعتزاز والتأييد).

أما خارجيا فيتمثل الاعتراف بتقبل المجتمع الدولي له، يمارس هذا الكيان سيادته على إقليم جغرافي محدد وعلى بشر يسكنون هذا الحيز المادي ويعرفون بالشعب أو السكان أو المواطنين، هذه الكتلة المجتمعية ليست حشدا من أفراد متفرقين بل كيان متجانس يتفاعل بوجود أدوات كاللغة، الثقافة، الدين أو السلالة، وبهذا التجانس يشعر الأفراد بوحدة الانتماء ومصالح ومصير مشترك، إنها الأمة أو الدولة الأمة (état nation) أو الدولة القومية (الوعي الذاتي والحركة السياسية لأبناء الأمة في سعيهم لتقرير مصيرهم وإثبات حقهم في إنجاز مشروع دولتهم)[1].

فالدولة بهذه الشروط والعناصر القانونية ظاهرة حديثة في التاريخ الإنساني، إنها بدعة أوربية خالصة حسب الكتاب الغربيين، بدأت مع الدولة القومية التي ظهرت في أوربا، ثم انتشرت خارجها لتصبح النموذج السياسي العالمي الموحد، وهذا منذ معاهدة ويستفليا سنة (1648) التي أرست قواعد التعامل بين الأقطار الأوربية التي شكلت سابقا

1– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص ص، 42 – 44.

الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

من المعالم الأساسية التي يضيفها للدولة منير البعلبكي في موسوعته الموسومة المورد[1] تمتعها بالاستقرار والديمومة من حيث الحدود الجغرافية الواسعة المعالم، تبلور هذا الشرط خلال القرنين 17و18 ميلادي، وكان نتيجة طبيعية وعفوية لشرط أساسي سبقه خلال القرن 16 ميلادي وهو السيادة التي تفرض إنشاء مؤسسات رسمية ودائمة، تستعين بها لتوفير الأمن والسلامة لرعاياها وتطبيق السياسة الحكومية ومن هذه الإدارات والمؤسسات القضاء، الشرطة، قوات مسلحة، لكن المؤسسات الرسمية لا تكفي وحدها ولا تصنع دولة، إذا كان الكيان الاجتماعي الذي تنظمه داخل حدودها الجغرافية لا تجمعه مصالح مشتركة ولغة وتاريخ.

شرط الديمومة والاستقرار المشار إليه آنفا استخلص من كلمة الدولة نفسها في اللغات الأوربية، فالكلمة بالفرنسية وبالإنجليزية (Etat-State) تعني الحالة أو الثبات، ومنه الستاتيكا الاجتماعية عند اوغست كونت، والتي كان يقصد بها دراسة حالة التوازن والاستقرار والنظام العام الاجتماعي كظاهرة سوسيولوجية وكشرط لحياة المجتمع، الثبات والاستمرار والوحدة في الزمان والمكان هو ما يميز الدولة الحديثة.

أما في موسوعة علم السياسة[2] فيعود بنا المؤلف إلى الماضي لينبش في أصل الدولة ومختلف النظريات والمقاربات التاريخية المؤسسة لها مستعرضا إياها، باختصار بدءا من نظرية التطور الأسري، حيث مورس التنظيم والسياسة والقيادة والاقتصاد داخل العائلة التي كانت النواة الأولى والمدرسة الأصلية التي تخرجت منها الدولة، فهي نموذج مصغر لها، ثم نظرية القوة التي اصطفت جماعة ما على غيرها في ظل احتدام الصراع

[1]– منير البعلبكي، موسوعة المورد العربية، المجلد الأول، القسم الثاني، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990، ص ص، 506 –507.

2– ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 194–195.

والمنافسة بين الجماعات على المواقع والأسلاب، مستعرضا النظرية الماركسية التي تندرج ضمن هذا المنظور، حيث تفسر نشأة الدولة من خلال التطور المادي للتاريخ وصراع الطبقات بين مالكي وسائل الإنتاج المسيطرين على دواليب الدولة، وبين الطبقة الكادحة التي لا تملك إلا جهدها وعرقها، وينتهي الصراع والاقتتال بانتصار طبقة البرولتاريا وسطوها على سدة الحكم، هذا ليس الهدف النهائي بل مرحلة انتقالية للعودة بالمجتمع إلى لحظته التاريخية الأولى، حيث المشاعية وانعدام الملكية التي تأسست بموجبها الدولة، فتحليلات ماركس اعتبرها البعض امتدادا أو شكلا آخر لحالة الطبيعة والحرب (هوبس).

من نظرية القوة والصراع ينتقل بنا الكاتب إلى اتجاه معاكس فيه التوافق والائتلاف والرضا المتبادل بين الحاكم والمحكوم، ويتغلب فيه سلطان الإرادة والقبول الذي هو أساس التعاقد ألا وهو نظرية العقد الاجتماعي (لوك، هوبز، روسو)، التي اتفق منظروها على حالة الفطرة التي كان يعيشها الأفراد، لكنهم اختلفوا في تكييف حالة الفطرة وأطراف العقد ومضمونه وآثاره، هذه النظرية لم تخل من التشكيك في صحة ثبوتها تاريخيا، ومن السخرية من قبل خصومها الذين اعتبروها أكبر أكذوبة صدقها الناس نظرا لمثاليتها، لكنها رغم ذلك بقيت معتمدة من قبل قطاع عريض من الناس الذين اعتبروها نظرية مفسرة، وسنعود اليها بأكثر تفصيل في المباحث القادمة.

من بين الموسوعات والمعاجم التي لا يمكن تجاوزها في هذا الباب أيضا، معجم الاثنولوجيا والانثروبولوجيا[1] الذي يستند في تعريفه للدولة ابتداءً على التحليل المادي المرتكز على التقسيم الطبقي والصراع، الذي تبناه أنجلز معتمدا فيه على أبحاث مورغان، ومن أمثلة تاريخية من الحضارات السابقة (اليونانية، الجرمانية، الرومانية) ليستخلص أن التملك الخاص أو توسُع الملكية الفردية وعدم المساواة والجور الاقتصادي والهيمنة

[1]– بيار بونت، ميشال ايزار، معجم الاثنولوجيا والأنثروبولوجيا، ترجمة مصباح الصمد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، بيروت، ط1، 2006، ص ص472 – 475.

السياسية أدت إلى وجود طبقات متنافرة، والى بروز الدولة كأداة للطبقة المسيطرة والتي تسمح لها في آن واحد بالمحافظة على النظام والسلامة بتأمين المجتمع كله، واستمرار سيطرتها على الطبقات المغلوبة وتصبح بذلك (جهازا قهريا فوق المجتمع).

ارتباط الدولة بالملكية والتقسيم الطبقي تبناه أيضا وايتفوغل (مع اختلاف مع أصحاب التحليل الماركسي، إذ يجعل نهاية تطور المجتمع مقترنة بوجود دولة وليس تلاشيها بتحقق المرحلة الشيوعية بزوال الملكية نهائيا)، الذي يعطي المسار التالي لظهور الدولة: مجتمعات متساوية، مجتمعات بدرجات، مجتمعات طبقية، وأخيرا مجتمعات بدولة.

الدولة كأداة للطبقة المسيطرة تبرز عند (أدال.س.ف 1942) من خلال وجود مجموعة قائدة تتميز بتشكيلها وتأهيلها ووضعيتها عن باقي السكان، تحتكر آلية الإدارة السياسية، وتتخصص بممارسة العنف الشرعي من خلال جهاز حكومي يمارس اختصاصاته على وحدة سياسية مبنية على السيادة الأرضية المطلقة.

وصول مجموعة قائدة على رأس جهاز حكومي تسير شؤون الناس قد يكون بطريق التراضي والعقد وليس نتيجة حتمية للفوارق الاقتصادية (غودليه 1984) الذي ينفي ظهور الدولة كنتيجة لحالة عدم المساواة وعلاقات الاستغلال، بل نتيجة لعدة سيرورات، أهمها موافقة المحكومين المسبقة الذين يقبلون خضوعهم مقابل حماية الذين يسهرون على شؤونهم، وبرزت هذه الضرورة من وجود كثافة سكانية كبيرة تجمعت حول مصادر المياه (ج.هـ.ستيوارت 1955) الذي يشدد على دور الري، الذي يجلب الناس ويجعل احتمال التنازع عليه قائما، مما يستحث ضرورة وجود تنظيم أرضي محكم وسلطة تنظم الأعمال.

التراضي والعقد كطريق راق بين أناس متحضرين قد لا يكون سمة الدولة التقليدية التي تتزاوج فيها السياسة مع القرابة، (هـ.ج.كلايسن، و ب.سكالنيك 1978) اللذان أشارا إلى دور القرابة الحازم في تعيين الحكام (يتفق مع المقاربة الخلدونية للعصبية والدولة)،

خصوصا في الأنظمة الملكية أين تشتد المنافسة على السلطة داخل السلالة الحاكمة بين الملك المعين والأمراء الآخرين، وتهدف إستراتيجية الملك إلى الحد من تأثيرهم بإبعادهم من الجهاز الإداري للدولة وتعيين نبلاء خارج قرابته وموظفين من الطبقات الدنيا، وحتى من الخدم أو العبيد أحيانا أخرى حتى يتحكم فيهم ويضمن ولائهم، من خصوصيات هذه الدولة التقليدية العنصر المهم للطقوس والعنصر الرمزي والإيديولوجيا (تقديس الملك، طقوس تقليد الحكم وتجديد البيعة، الممنوعات المتعلقة بشخص الملك، إضفاء الشرعية الدينية على السلطة)، وكل هذه العناصر تتدخل كجزء متمم وشرعي لفرض قوة سياسية كائنة سابقا.

- **مفهوم السلطة أو الحكم أو نظام الحكم** (Autorité-Pouvoir):[1]

بداية تعترف الموسوعة بأن السلطة ونظام الحكم شيء واحد ويختلف عن معنى الحكومة (شكل محدود وعقلاني)، إذا كانت سلطة الحكومة هي سلطة بين راع ورعية، أو حاكم ومحكوم، فإن مجال السلطة أوسع من ذلك بكثير فهي آلية موجودة في كل نشاط اجتماعي، إذ هي ظاهرة اجتماعية وجدت في كل المجموعات البشرية (سلطة دينية، سلطة اقتصادية كالتي يملكها رجال المال والأعمال، سلطة أبوية يمارسها رب الأسرة الذكر)، بل نكاد نقول أنها ظاهرة طبيعية لا تختص بالبشر فقط بل توجد حتى في عالم الحيوان الذي يعيش في طاعة وتحت قيادة أحدهم، هي موجودة ومفروضة ومقبولة ضمنيا (قبولنا الصلاة خلف الأمام أو طريقة ركن السيارات في الحظيرة استجابة لأوامر الحارس).

يستند أنصار هذا التعريف إلى المنظور الفيبري الذي يقترح مفهوم القدرة أو الهيمنة (Macht-Domination-Puissance) الذي هو سمة أساسية في كل علاقة اجتماعية بين طرف قوي وطرف ضعيف. تعني الكلمة عند عالم الاجتماع الألماني (كل فرصة لفرض إرادتك داخل كل علاقة اجتماعية رغم المقاومات)، السلطة بمعنى الهيمنة تعني

1- Encyclopaedia ,Universalis, op cit, corpus 18, pp 851-853 ; corpus 3, pp 578.579.

إيجاد الطاعة وأشخاص قابلين للطاعة، فلا سلطة بدون سلطات تمارس وأشخاص تمارس عليهم, كما أنه لا سلطة بدون تملك وسائل الإكراه وحق اللجوء للعنف المشروع (عقوبات بدنية، الحرمان من الحرية، الحرب، عقوبات مالية، عقوبات معنوية كالحرمان من التعبير أو النشر مثلا، أحيانا قد تكون هذه الوسائل احتياطية أو مكملة حين تريد السلطة تبييض وجهها وتلميع صورتها، خصوصا أمام أطراف أجنبية، فتلجأ إلى وسائل إقناع بزعم الثقة التي نالتها من رعاياها، لكن إقناع الذئب للخروف في معادلة غير متساوية بين طرف قوي مسلح في مواجهة جمهور جامد وأعزل فتنتصر حتما عليه، الجمع بين الترغيب والترهيب، إما وعد الناس بمخرج سعيد أو اللجوء للتهديد (تخويف الناس من الخطر الإرهابي ومن تفتيت الوحدة الوطنية، ومن التأثير البائس للربيع العربي على سلامة الدولة عندنا، أو التهديد بالغرامات المضاعفة والسجن لمن لا يدفع مستحقاته اتجاه الدولة).

كلما كانت السلطة السياسية قادرة على أداء الوظائف غير الردعية (وظائف تنظيمية، تقنينية، توزيعية وإشباعية للحاجات المادية والروحية والرمزية، لأغلبية أفراد المجتمع والتوزيع العادل لكل ما له صفة الندرة في المجتمع) كلما كان لجوؤها للوظيفة الردعية محدودا وكلما زادت شرعيتها وقبول المجتمع لها وزادت استجابته لها وامتثل لأوامرها ونواهيها وهذا هو الأصل.

تفوق السلطة واستعلائها على الخاضعين لها قد يكون حقيقيا وقد يكون مفترضا لأن الهيمنة المرادفة للسلطة تعني باللاتينية الوهم، قد تكون هذه المسألة نفسية بحتة، ألم يطرحها ابن خلدون في القرن الثامن هجري (القرن 14م) في مسألة تقليد المغلوب للغالب في زيه وشعاره ونحلته ومعاشه وسائر مذاهب حياته، مرجعا السبب إلى اعتقاد المغلوب أن الغالب أكثر كمالا، لذلك يرتاح لتقليده انه الاستيلاب أو القابلية للاستعمار، الذي اشتهر به المفكر مالك ابن نبي، وسيطرة السلطة واستعلائها يأتي أيضا من طابعها الرمزي، إذ تضفي على نفسها طابعا مقدسا من خلال الرموز والإشارات والألبسة والمظاهر والتكتم في

الظهور العلني لتكون غامضة ومختفية، ويغذي حولها أساطير وإشاعات أكثر جنونا.

ويجمع حولها المشاعر المتناقضة فهي شخص أو أنا مرغوب ومحترم ومبغوض في آن واحد لأن هذا الأنا- بتعبير موسوعة عارف (من الإرادة لا من المعنى الصوفي للكلمة) (Ego Savant et Voulant) في مواجهة جماهير عاجزة خاملة لا قدرة لها.

هذا التحليل يلغي أي دور للمجتمع كجسم متعالي على الأفراد يمارس رقابة اجتماعية ويفرض قهرا اجتماعيا على أعضاء المجموعة لاحترام القواعد الاجتماعية وضمان التجانس، ويجعل السلطة في يد أفراد أو زُمَر محددة، كما أنه لم يرو ظمئنا في التمييز بين السلطة والحُكم والحكومة، فإذا كان في البداية يجعل السلطة والحكم في لباس واحد، إلا انه سرعان ما يميز بينهما بالقول أن السلطة أوسع مجالا، تمتد في كل مفاصل الجسم الاجتماعي، ثم يزيدنا غموضا حينما ينسب لها خصائص الإكراه والعنف المشروع وفرض الرأي بالإقناع والمخادعة والإجبار، فنتساءل ما هي الأجهزة المكلفة بتنفيذ ذلك أليست هي الحكومة التي تجسد السلطة والطاعة على الطائعين.

الغموض صفة لصيقة بالنظام السياسي حسب بالونديه[1] (التفاوت شرط ظهوره ودوامه) فهو نتيجة للا مساواة لكنه ينتج التوحيد والنظام، إحدى مهام السلطة تقييد التنافس بين الأفراد والجماعات، لكنها هي نفسها لا تنأى عن هذا التنافس، فالوصول للسلطة يعطي السيطرة على الاقتصاد أكثر من العكس، مما يجعل منها إحدى عوامل الاضطراب والقطيعة مع النظام الاجتماعي، ومن غموض السلطة السياسية أنها ضرورة (إجماع) وتهديد (اعتراض) في آن واحد، فهي تشتغل بالطاعة والرضى وبالقوة أيضا.

أما في معجم المصطلحات التابع لنفس الموسوعة[2] فيشير في البداية إلى أن

---

1- ADDI Lahouari, op cit, p, 21.

2- Encyclopaedia Universalis (dictionnaire des notions), France, S.A, sep, 2005, pp, 96-98.

المفهوم مشترك بين الفلسفة السياسية وبين العلوم الاجتماعية، الأولى تدرسه كظاهرة أو بنية سياسية، بينما الثانية تدرسه كظاهرة اجتماعية أكثر شمولا في علاقتها ببقية الظواهر، ثم تعطي مدلولا فلسفيا للسلطة عند بعض المفكرين القدامى كأفلاطون صاحب التفكير المثالي، والذي يضعها في إطار وسط بين العقل والأفكار داخل نظام طبيعي يضمن شرعيته دون التعرض لمواجهة مشاكسات الإرادات الفردية أو استبداد الرأي، اذا هي منتوج فكري خالص أبدعه العقل الإنساني، كما أبدع الرياضيات التي نسبة الخطأ والانحراف فيها ضعيفة، لأنه يستحيل على جمع من العقول أن تتواطأ على الخطأ، ومن هنا تأتي شرعية السلطة التي يقبل بها الجميع وتستشير الجميع في كل شؤونهم.

من جانبه يضع أرسطو السلطة في سلم هرمي بين الفكر والفعل، فهي أداة العقلانية التي تفكر في تسيير الشأن اليومي للناس وتمكن الرعايا من ممارسة المواطنة التي تحرر الناس من الاستعباد لبعضهم البعض، فيصبحوا متساوين في الحقوق والواجبات، لكن هذا لم يمنع أرسطو من التمييز بينهم على المستوى السياسي، بين من يقودون ومن ينقادون، وهذا بمقتضى الهرمية التي وضعها للسلطة بين الفكر والفعل، فالذين يفكرون يقودون والذين يفعلون ينقادون.

أما عند الرومان (شيشرون) فتعني طاعة الشعب، لذلك هي مقدسة، ويستدل على ذلك بأصلها اللغوي عندهم، إذ تعني بالرومانية (Autoritas) المشتقة من فعل (Augére) الارتفاع، الزيادة، النمو والذي يقابل في الفرنسية فعل (Augmenter) وأما توما الاكويني فيفصل بين سلطة الأمراء وسلطة رجال الدين، وهذا بعد تولي الكنيسة لمسؤوليات سياسية اثر سقوط الإمبراطورية، مما جعلها تزاوج بين المفاهيم الإغريقية والرومانية، لكنه دافع عن فكرة سمو السلطة الدينية ضد[1] سلطة الملوك، مهمتها توجيه المجتمع نحو الصالح

[1]– محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص ص، 30– 31.

ومساعدة الحاكم على اصطناع الوسائل لتحقيق الأهداف.

أما في العصر الحديث فنجد مفكرا كماكيافيلي الذي عاصر التحديث السياسي الذي اهتم بعلاقة السلطة السماوية والروحية بالسلطة الزمانية، فيرى في الدولة مثالا عقلانيا يستند على سلطة ذات شكل قانوني مضمونه عقد إرادي وأصلي بين الرجال، يتنازلون بموجبه عن جزء من سلطاتهم لممثل الإرادة العامة لتسوية مسألة خضوعهم، ورغم قول ماكيافيلي بفكرة العقد هذه إلا أنه يتجاهل عند ذكر رواد ومنظري العقد الاجتماعي، ولا يذكر إلا بأفكار والحيلة والمكر والرشوة التي نصح بها الأمراء، رغم أنه كان يسعى من خلالهما إلى الحصول على الطاعة للسلطة دون اللجوء للقوة والعنف الجسدي، بينما يصور جورج زيمل عالم الاجتماع الألماني السلطة كتفاعل بين أقطاب ثلاثة (مركزية فردية– خضوع لتعددية–خضوع لمبدأ) مما يعني النقاش بين شركاء متنافسين يتقبلون شروطا وقرارات يخضع لها الجميع لأنهم مهيئون نفسيا لهذا الخضوع.

من جهة أخرى لا يميز معجم المصطلحات[1] السالف الذكر بين السلطة والحكم (Autorité-Pouvoir) فالمعنى السياسي لهما واحد و هو إرادة الفعل (Faculté d'Agir) فهو غير منفصل عن القوة والعنف والسيطرة بين رجال في وضعية قيادة ورجال في وضعية طاعة لذلك ربطه الكثير بسيادة الدولة، (جون بودان Bodin)، هذه الإرادة المندمجة مع السيادة تستند إلى شرعيات متعددة (الإرادة الإلهية، التقاليد، إرادة الشعب) لفرض سيطرتها ولو بالعنف في حالة ما رفض المحكوم الإذعان للقانون أو تقبله عن طواعية، شرط أن يمارس هذا العنف في شكل قانوني ورسمي محدد (الشرعية القانونية عند فيبر) التي تعني احتكار الدولة للعنف المشروع، وهذا الاحتكار ليس له معنى إلا إذا مارسته سلطة شرعية عقلانية في إطار دولة القانون، وإلا عدنا إلا الدولة الباترمونيالية

[1] – Claude Rurére, Catherine Colliot-thélene., encyclopaedia universalis, (dictionnaire des notions), op cit, pp, 919-921.

المخوصصة التي تستعمل أدوات السلطة لقمع كل المعارضين.

أما ميشال فوكو (Foucault) فيقترح وقف استعمال الحُكم بالمفرد (le pouvoir) نظرا لتعدد هيئات السلطة المتدخلة في عملية التنشئة، مما يعني نهاية احتكار العنف المشروع وظهور أنماط تنظيم حديثة متكيفة مع مختلف مستويات الحياة المحلية أو العامة، مما يجعل علاقات السلطة متعددة تتواجد بجنب بعضها البعض داخل الجسم الاجتماعي، لكنه يعترف رغم ذلك بأن السلطة في جوهرها ليست سوى الهيمنة حقيقة، وفي القانون خطابا يرمي إلى تغطية هذه الحقيقة.

السلطة حسب ذات الكاتب موجودة في كل مكان وتأتي خاصة من الأسفل عكس ما تدعيه سوسيولوجيا النخب من أنها تأتي من القمة، فالمجتمع كله تسود فيه علاقات القوة والسلطة (حق الاستحواذ على الأشياء والأجساد والحياة والزمن)، تعبر عن مواجهات دائمة حول تناقضات واستراتيجيات أفراد يحاول النظام السياسي احتوائها وتجنيسها (التجانس)، وعلاقات السلطة ليست بعيدة عن بقية العلاقات (اقتصادية، معرفية، جنسية)، وهذه السلطات المصغرة[1] (Micro Pouvoir) الساكنة في جسم المجتمع هي التي تؤسس للحكم السياسي، وتعطيه خصائصه (المجهولية والسرية والحضور الدائم).

يعطي بوريكو وبودون في معجمهما[2] تعريفا استراتيجيا للسلطة فهي (خطة تستعمل وتمارس ضد جمود الأشياء وضد مقاومة الإرادات المتخاصمة)، هذا الوصف الايجابي يجعل منها لاعبا ذكيا يحسن ويملك القدرة على تعبئة الموارد وحسن استعمالها وتوزيعها أيضا، لا سلطة لمن لا يملك الموارد فهي التي تغري مالك السلطة والمترفق والتابع لها.

وجود إرادات متنافرة كل منها يريد الاستحواذ على الموارد أو على جزء منها يجعل

---

[1] – Addi Lahouari, état et pouvoir, op cit, p, 26.

[2] – ر.بودون، ف.بوريكو، المرجع السابق، ص ص، 372– 377.

السلطة ليست لعبة فقط بين شخصين ذات نتيجة لاغية لأحدهما (هي قدرة أ على إلزام بفعل ما لم يكن يفعله من تلقاء نفسه بتعريف فيبر)، فقد يتدخل في المعادلة شخص أو طرف ثالث ليصبح ممكنا توزيع جديد للمراهنات، قد يكون هذا المتدخل وسيط أو حَكَم أو شخص آخر فننتقل من علاقة غير متناسقة إلى نشاط متبادل، ومن مواجهة بين خصمين يريد كل واحد منهما الموت للأخر إلى نظام الائتلاف والتفاوض لأجل تغيير علاقات القوى وتحسين وضعية الفريقين، ومما يساعد أيضا على ذلك وجود فائض في الموارد يمكن أن يرسى التعاون ويحد من المواجهة بتوزيعه أو جزء منه على مختلف الفرقاء، هذا الأمر يطرح مسألتين: الأولى مراقبة عملية تعاون المشتركين فيما بينهم، والثانية طريقة تقاسمهم للثمار والفوائد المحتملة لتعاونهم.

التفاوض حول تقاسم الموارد والمنتوجات (Inputs et Outputs) مسألة مهمة وخطيرة لكل الأطراف، وينتج عنه أن السلطة يمكن أن تراقب جزئيا الذين يمارسونها وحتى الذين تمارس عليهم، وهذا حتى تكون سلطة شرعية تجعل قراراتها مقبولة وتكون توجيهاتها محلا للاذعان وموافقا عليها من الذين توجه إليهم، فتضحي عندئذ السلطة التزاما خلقيا وقانونيا يربط الخاضع بالمسيطر، بل حتى المسيطرين أنفسهم يخضعون لقدرة السلطة ومراقبتها وليس فقط أعضاء المجموعة، وذلك من أجل مطابقة المصالح والدوافع غير المتجانسة، ومنه فالسلطة هي الفاعلية الأكبر للتنظيم الجماعي بالنسبة للغايات التي حددها لنفسه باعتبار النزوع الطبيعي للأفراد والجماعات نحو التعاون..

هذا الوصف الذي وضعه المعجم جمع بين الجانب السلبي والايجابي للسلطة، فكما هي القدرة والسيطرة والخضوع، هي كذلك تعاون والتزام لتحقيق مصالح مشتركة، كما هي كذلك ضرورة وحتمية في كل تجمع، هذه النتيجة توصلت إليها أيضا الموسوعة

الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية[1] التي عرفت السلطة بأنها (المرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ أو الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها، بحيث تعترف لها الهيآت الأخرى بالقيادة والفصل والهيمنة على شؤون المجتمع)، هذا التعريف يوسع من مجال السلطة ويجعلها أكثر شمولا، بحيث لم تعد علاقة هرمية بين أفراد على مصالح خاصة، بل هي ذات مغزى سياسي، إذ تعني السلطة السياسية أو نظام الحكم الذي يقود المجتمع وهذه القيادة والسيادة معترف بها من قبل المجموعة الوطنية التي تعتبرها مرجعا أعلى يلجا إليه الناس، فالسلطان كرب البيت يحتاج إليه لقضاء الحاجات ولحسم الخلافات.

وجود التناقض في العلاقات الاجتماعية هو أصل وجود السلطة عند (بالوندييه 1967[2]) الذي يرتبط بتوازن الجماعة والعلاقات التي تقيمها مع الجماعات المحيطة بها، فمن التماثل بين العلاقات الداخلية (القبول/العنف)، والعلاقات الخارجية (الحرب/السلم)، ومن التفاعل بين هذه الجدلية تتأسس كل علاقة سياسية وكل سلطة، إنها لعبة التوازنات وشد الحبل من الوسط أو إن شئت شعرة معاوية، أليس من التناقضات أن السلطة التي سبب وجودها هو حل النزاعات هي عينها نتاج توترات وصراعات.

تسيير هذه التناقضات كان يتطلب أحيانا ظهور شخصيات رمزية قوية على حساب المؤسسات داخل هيكل السلطة، كما يحتاج هذا التسيير إلى شرطين أساسين آخرين هما: القوة والشرعية (جيرهارد ليبهولتر[3]) الذي يعرف السلطة السياسية بأنها (القدرة على التنظيم و فرض الإرادة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كائنات بشرية، هي أحد أشكال القوة التي تنظم جهود وواجبات الآخرين من خلال الأوامر التي تصدرها، وتكون فعالة لكونها صادرة من أشخاص شرعيين حسب اعتقاد الخاضعين لمشيئتها)، لا يمكن إذا لأي سلطة

---

1- هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 112.

1- بيار بونته، ميشال إيزار، المرجع السابق، ص 552..

[3]- ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص ص 212- 215.

أن تثَبَت وتدوم بالقوة وحدها بل عليها إيجاد إجماع وتوافق حولها عن طريق مشروع مجتمع أو إيديولوجيا تُشَرْعن لبقائها وتجعل الخاضعين لها يقبلون بأوامرها عن رضا.

- **مفهوم النظام أو النظام العام** (Ordre, Ordre Public) **:**

عكس النظام والأمر هو اللا نظام أو العصيان (Le Désordre) (رفض الخضوع للقواعد) أو الفوضى التي تعني عدم انسجام المجموعة أو عدم انقيادها لأية ضوابط أو منهج، أيُ تجمع غير منهجي فهو همجي، وكل مجتمع يتطلب نظام وقواعد عبارة عن وصفات ومحظورات تخضع لها المجموعة، وهرمية تحدد لهم دورهم ووضعيتهم وتعاقب على السلوكيات المنحرفة التي قد تكون استجابة لمصلحة، أو شهوة شخصية وتهدد البناء والنظام الاجتماعي الذي يجد شرعيته في إجماع الجماعة التي يشكلها الأفراد لتحقيق ما لا يستطيعون تحقيقه فرادى، فضرورة الجماعة والنظام لحماية الأفراد مسألة فطرية وطبيعية لان الناس مجبولين على التعاون والاجتماع للمدافعة ولقضاء حوائجهم التي لا يستطيعون قضائها فرادى، وهو ما عبَر عنه الفلاسفة قديما بقولهم أن" الإنسان مدني بالطبع" عكس ما تصوره لنا النظريات الفوضوية التي ترفض مصطلح النظام، وتقترح بناء الحياة الجماعية على أساس إرادات فردية مستقلة، وليس على أساس النظام المفروض خارج إرادة الإنسان,لا تصالح حسبها بين الحرية وقهر النظام الاجتماعي.

النظام لا يعني دائما الجمود والثبات، بل يعني كذلك الحركة والثورة، وهناك تضامن جدلي بين مفهومي النظام والحركة[1] ذلك أن كل نظام اجتماعي غير مستقر، رغم أنه في الظاهر يبدو ثابتا، لكنه من حين لآخر يضطرب مجددا مضمونه ومُشَبِا عناصره سواء بتغيير بطيء أو بهزة فجائية، ويهدف المجتمع – عن طريق النظام السياسي وبواسطة القاعدة القانونية – من وراء ذلك إلى دمج القوى التي تقاوم، أو ما يسميه بعناصر اللا

[1]- Encyclopaedia Universalis, op-cit, corpus17, pp, 23-28.

نظام التي تتلاءم أهدافها مع آليات النظام الموجود.

تبرز جدلية الحركة أيضا في كون قوى المعارضة تحاول استبدال النخبة الحاكمة بأخرى جديدة، واستبدال قواعد وقوانين بأخرى تضعها في البداية ضمن برنامج كفاحها ونضالها، لكن بمجرد انتصار هذه القوى التي تدعي التجديد والتغيير، فإنها تعيد إنتاج نفس المسار الجدلي السابق أو أشد منه، فلا يوجد نظام أكثر صرامة من ذلك الذي يفرضه الثوار أثناء انتصارهم.

مفهوم النظام كما بيناه آنفا يرتبط بمفهوم آخرا، وهو نتيجة له، هو مفهوم النظام العام الذي يشير عادة إلى الشارع، فعندما يحتل المتظاهرون الشارع تتدخل قوى الأمن المسماة قوات حفظ النظام لإخلاء الساحات والطرقات باسم المحافظة على النظام العام، الذي يعني هنا الهدوء والسكينة والسير الحسن للمرافق العامة وحماية الأرواح والممتلكات.

لكن المفهوم يتعدى إلى نطاق أرحب من الشارع ومن قوات حفظ النظام، إلى جميع المؤسسات التي تضمن استقرار العلاقات الاجتماعية وتنظيمها بين المواطنين، وهذا يبرر بعض القرارات والعمليات الضرورية لسير الحياة الاجتماعية وللحفاظ على القيم الإنسانية، هذه المؤسسات تتلخص في كلمة واحدة تسمى الدولة، التي هي التنظيم القانوني الأعلى الذي يحفظ النظام العام بكل أنواعه (نظام عام إداري، ضريبي، نقدي، اقتصادي، جنائي، دولي..) أي كل ما يحفظ قواعد الأمن والآداب والسلامة العامة، أو الحفاظ على الدولة في النهاية، إذا النظام العام شيء سياسي ويجسد العقل والمنطق اللذان يميزان الدولة، فهي أداة التفكير والعقلانية قبل أن تكون أداة التنفيذ، والنتيجة أن النظام العام هو أيضا نظام تفكير وعقلانية، لذلك لا يمكن تجديد الدولة والنظام العام إلا بتجديد التفكير.

- **مفهوم القيادة أو الرئاسة** (Leadership):

في البداية كان هذا المفهوم من اختصاص علم النفس، وكان يقصد به الشروط النفسية التي ينبغي أن تتوفر في القائد الناجح لأية مجموعة، مهما كان حجمها صغرا أو كبرا، ثم تبنته بقية العلوم الاجتماعية نظرا لتورط شروط اجتماعية أخرى لنجاح القيادة، لذلك لم يعد إيجاد قائد مسألة نفسية فردية يهتم بها فقط علماء النفس، بل أضحت ظاهرة اجتماعية لأنها مرتبطة بظاهرة أو مؤسسة السلطة بكل تجلياتها، كما أن وجودها يستدعي تدخل المجموعة كعامل مهم لظهوره، فهو يستند في قوته إلى موقف الجماعة التي يمثل تصوراتها الجماعية المتركزة حول شخصه، والتي تجعل منه دعامة للسلطة، كما أن تجانس الجماعة يستند إلى تمثيليته لها (Représentativité).

من الشروط الأساسية والضرورية لبروز القائد[1] الكفاءة، الشعبية، النسب أو الهيبة (Prestige)، فالكفاءة تلعب دورا بارزا في المجتمعات الصغيرة التي تتخصص في نشاط معين، أو في المجتمعات العقلانية المتطورة التي ترتكز على شروط موضوعية احترافية في اختيار القادة، أو ما يسمونهم التكنوقراط أو حكومة كفاءات، أما الشعبية (Popularité) فتكتسب بالتواضع وعدم التمييز عن الغير والتفاني في خدمة الجماعة، التي بدورها تعترف به أي تعطي له الشرعية، هذا الاعتراف هو سند قوي للقائد الشعبي، فلا تهزمه الصعوبات والعوائق وهو يعطي بدوره الانطباع للمجموعة بأنها تتجاوزها بالتبعية له، وهذا يجرنا إلى الشرط الثالث الذي هو شرط شخصي، تكلم عنه ماكس فيبر عند تحليله لأنماط السلطة وسماه الكاريزما أو الهيبة التي هي تفوق طبيعي يوجد عند بعض الأفراد، يجعل سلوكياتهم محل إعجاب واحترام، وقد يمتزج هذا الإعجاب والانبهار بمعتقدات اجتماعية تقدس السلطة، مما يجعل هيبة القائد ليست فقط نتيجة صفات فردية أو وراثية، بل تعبر في نفس الوقت عن قيمة اجتماعية أو تصورات جماعية.

[1] - Encyclopaedia Universalis, op ci, corpus3, pp, 578.579.

تبقى اذا الجماعة مصدر إشعاع للقائد ومصدر قُوَته وشرعيته مهما كانت سلطته شخصية، ومهما كانت قُوَته فليست إلى الحد الذي يجاوز قوة المجتمع، هذا الاعتراف الجماعي بالقيادة يحولها من سلطة شخصية إلى سلطة موضوعية (Interpersonnel) مجردة، والكاريزما الجديدة لم تعد ترتبط بالقائد وموقعه في المقام الأول، بل بأدائه في دولة تقوم على مؤسسات (أردوغان، لولا دي سيلفا، شافيز)

- **مفهوم الحكومة** (Gouvernement):

لها معان ضيقة وواسعة تختلف من كاتب لآخر، من معانيها الضيقة، السلطة التنفيذية التي تسن وتنفذ القوانين (ثروت بدوي في كتابه النظم السياسية 1964)[1] سن القوانين يقصد به هنا، إما سَن اللوائح والمراسيم التنفيذية التي تبين كيفية تطبيق قانون ما صادر عن السلطة التشريعية باعتبار ذلك تشريعا فرعيا معترفا به للحكومة، وإما يقصد به التشريع بالأوامر الصادر عن رئيس الدولة في حالات خاصة ينص عليها الدستور.

هذا التحديد يجعل الحكومة تجمع بين اختصاصين هما التشريع والتنفيذ، ويُوَسع موريس دوفرجيه (في كتابه القانون الدستوري والنظم السياسية) قليلا من مفهوم الحكومة ليجعلها تتكون من السلطات العامة في الدولة والهيئات الحاكمة (السلطات الثلاث)، أما المعاني الواسعة للمفهوم، فمن أمثلتها تعريف جورج بيردو (في كتابه العلوم السياسية الجزء الرابع) الذي يرى فيها نظام الحكم وكيفية ممارسة صاحب السيادة السلطة العامة.

هذا يجعل من الحكومة مؤسسة ممارسة السلطة داخل جماعة سياسية معينة وتتحول من خلالها إرادة الجماعة وباسم الدولة إلى قواعد شرعية عامة وملزمة (قواعد

قانونية)، تخضع لها جميع أنشطة الدولة (مبدأ الشرعية)، الحكومة ملموسة بأجهزتها وأشخاصها ومبانيها وممارساتها، بينما مفهوم الدولة مركب ومجرد فلا احد يراها أو

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص ص 175- 176.

يقابلها،[1] والاعتراف الداخلي والخارجي بالدولة لا يمتد بالضرورة إلى حكومتها فقد يعارض الناس حكومتهم ويتهمونها في شرعيتها، لكنهم لا يسحبون ولائهم لدولتهم، فالخطورة على الدولة تظهر عند تلبس أعضاء الحكومة بالدولة في ممارساتهم غير المشروعة.

بهذا التعريف تضحى الحكومة أعلى المؤسسات السياسية بل لا يمكن تصور وجود دولة أصلا باعتبارها أعلى المؤسسات الإنسانية دون وجود حكومة فهي بمثل الجسد للروح، لكنها تبقى جزءا من الدولة لا الدولة ذاتها، ولا يمكن ذكر مفهوم الحكومة دون ذكر مفهوم آخر مرتبط به ارتباط الفرع للأصل.

- **مفهوم البيروقراطية** (Bureaucratie):

تُعَرَف بأنها حكم المكاتب ،[2] وهذا الحكم له وجهان سلبي وإيجابي، تكون البيروقراطية إيجابية عندما ينطبق عليها التصور الفيبري (تعني حسبه نظام مبني على قواعد وأنظمة وقوانين إدارية محددة وطرق منتظمة في تجنيد وتعيين الأفراد، الذين لديهم مؤهلات وخبرات ضرورية للقيام بمهماتهم المطلوبة)، بهذا المفهوم تصبح البيروقراطية صفة لصيقة بالعقلانية والاحترافية والعصرنة التي تميز الدولة الحديثة، والتي تقوم على حكم المؤسسات لا على حكم الأشخاص، والأمزجة وعلى شروط موضوعية في التسيير لا على شروط وظروف شخصية.

كما تصبح البيروقراطية كابوسا وعبئا على الدولة وعلى المجتمع عندما تعني (السيطرة والنفوذ الواسع اللذان تتمتع بهما الإدارات العامة في الدولة)، هنا يتقاطع المفهوم مع مفهوم السلطة التي تعني علاقة غير متوازنة بين طرفين، أحدهما مسيطر وآخر مسيطر عليه، أي علاقة تبعية وخضوع، أو (نظام الحكم القائم في الدولة الذي يديره طبقة

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 45.

[2]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 73.

من كبار الموظفين الحريصين على استمرار وبقاء نظام الحكم، لارتباطه بمصالحهم الشخصية، حتى يصبحوا جزءا منه ويصبح النظام جزء منهم).

فَعوَضا أن تكون البيروقراطية وسيلة لخدمة المصالح العامة، تضحى وسيلة خفية لقضاء المآرب الشخصية الضيقة، وهو ما عبر عنه ماركس في نقده لهذا النظام بالقول، أن البيروقراطية كتجسيد للمصلحة العامة تقابل المصلحة الشخصية للأفراد، وهو تعارض وهمي يستخدمه البيروقراطيون لخدمة أوضاعهم الشخصية).

طبعا رؤية ماركس التشاؤمية نابعة من تصوره للبيروقراطية، وللدولة كأداة لسيطرة الطبقة الاقتصادية الأكثر غنى، والنتيجة هي استمرار الفوارق والصراع الطبقيين، فما علاقة المكاتب بنظام الحكم وبالسيطرة والنفوذ وبالدولة؟.

الإدارة هي الوجه اليومي والمباشر للدولة، فمن منا لا يتعامل مع المكاتب بصفة دورية، ومن منا لا يُحس بالخضوع وعلاقات السلطة في هذه التعاملات؟ (ريمون أرون يصفها بعلاقات السلطة بطبيعتها غير متساوية، فهي واحد يأمر وآخر يطيع، فهي غير قابلة للاقتسام كالثروة)، كما أن ارتباط البيروقراطية بمصالح شخصية وبامتيازات المنصب يجعل هؤلاء الموظفين الكبار يدافعون عن النظام السياسي بشراسة، ويقاتلون لأجله المعارضين، فيرون حياتهم مرتبطة ببقائه ولا حياة ومستقبل لهم خارج دوائر الحكم.

ما يدعم هذه الرؤية وصف القاموس الألماني للبيروقراطية بأنها (السلطة والقوة التي تُمنح للأقسام الحكومية وفروعها وتمارس على المواطن)، وقاموس الأكاديمية الفرنسية الذي يصفها (بالقوة والنفوذ اللذان يمارسهما رؤساء الحكومة وموظفو الهيئات الحكومية) بينما جون ستيوارت مل كان أكثر دقة، عندما ربط حكم المكاتب بالحكم السياسي في تعريفه (هي شكل من أشكال الحكم والإدارة كالديمقراطية والأرستقراطية)، أما عالم الاجتماع الألماني رالف داهر ندورف فيصف البيروقراطية بأنها "جيش احتياطي للسلطة، جيش

مرتزقة للنزاع الطبقي، "[1]هي إذا أداة قوية للدولة وأصبحت من القوة أن يستحيل زوالها.

- **مفهوم النظام أو النسق** (Système):

نسمع كثيرا هذه اللفظة في حياتنا اليومية سواء عبر وسائل الإعلام التي تتكلم مثلا عن النظام التربوي أو النظام السياسي أو عبر الأحاديث اليومية للناس، خصوصا النخبة عند تحليلها للظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تربط الظواهر الجزئية بالنظام الكلي للدولة وللمجتمع فتقول (إنه السيستام).

ابستومولوجيا يُعَرَف النسق[2]بأنه "أداة معقدة ,يتشكل من مكونات متمايزة مرتبطة مع بعضها البعض بعلاقات منطقية داخل الصورة العامة، هذه المكونات هي أنساق مصغرة، وكل تطور في النسق مشترط بالتعديلات الداخلية التي تطرأ على المكونات والتفاعلات التي تقع بين النسق ومحيطه، وهذا التطور إما يؤدي إلى استقرار النسق أو تفكيكه، وهو نفس ما يؤكده (Bertalanffy)[3] عندما يعرف النسق بأنه (مجموعة من العناصر ذات التبعية المتبادلة أي المرتبطة فيما بينها بشكل يؤدي تغيير أحدهما إلى تغيير الآخر وبالتالي يتغير المجموع)، أو أنها تشبه نظرية الدومينو.

لكن ليس صحيحا دائما أن سقوط حجرة يؤدي إلى سقوط بقية الأحجار بالتبعية، فقد لاحظنا مثلا سقوط رؤوس أنظمة سياسية ولم تسقط أنظمتهم، بل تقوَت بعد سقوط الرؤوس (الدولة العميقة بتعبير فهمي هويدي)، أليس هذا دليلا على أن كل عضو في

الجسم السياسي مستقل عن الأخر؟. أما كروزييه (Crozier) فيربط النسق بنظرية الدور أو الأدوار المتبادلة، بين المدير ذو التكوين النظري العالي، وبين المهندس صاحب التكوين

[1]- عبد العالي دبلة، الدولة (رؤية سوسيولوجية)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ط1، ص 116.

[2]- Encyclopaedia Universalis, op.cit, corpus 21, p 1029.

[3]- ر. بودون. وف. بوريكو، المرجع السابق، ص ص 564- 569.

الميداني التقني (في كتابه الظاهرة البيروقراطية)، فهل هذه الأنساق المصغرة توجد في علاقة توازن ومساواة فيما بينها؟، بحيث تكون لها نفس درجة التأثير والقوة على بعضها البعض أم توجد أنساق وأنظمة لها الغلبة والهيمنة على بقية العناصر؟.

ما نلمسه ونلاحظه على المستوى المحلي وحتى الدولي هو سيطرة السياسي وتَغوُله على باقي الأنساق، فهو يحشر أنفه في كل صغيرة وكبيرة، ابتداء من تعيين رئيس الدولة وإعلان الحرب إلى غاية البيت والحياة اليومية للمواطن (غلق الأسواق ومنع التظاهرات التجارية بمناسبة الانتخابات)، ما هو شخصي أضحى نسخة مما هو عام، وجزء من الحقل الاستراتيجي الذي تمثله الدولة (مجموع الممارسات المادية للدولة حب بولنتزاس) فالكل سياسي ويصب في قناة السلطة، أضحى هو المشهد الغالب في الحياة، تدخل متزايد للدولة في سائر مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أليست هذه هي الدولة الشمولية التي كان الغربيون يَصمون بها دول المعسكر الاشتراكي والشيوعي؟.

ارتباط نظرية النسق إلى حد كبير بالقوة والحكم والسلطة والنفوذ وأصحاب النفوذ يجعل النسق السياسي يملك مفاتيح يفتح بها بقية الأنساق، وهو ما نستنتجه من مختلف التعريفات التي ساقها صاحب موسوعة علم السياسة[1]، فالنسق السياسي عند راد كليف براون (هو ذلك الجزء من التنظيم العام للمجتمع الذي يهتم بإدامة، أو إقامة سيادة النظام في المجتمع داخل إطار إقليمي عن طريق الممارسة المنظمة لسلطة رادعة، من خلال استعمال القوة المادية، غايته تدعيم نظام الحقوق والواجبات التي توجد في كل مجتمع) إنه بالمختصر المفيد الدولة.

يقترب إبراهيم درويش من هذا حينما يربط بين النسق السياسي والشرعية وصنع القرار، التي هي من خصائص المؤسسات السياسية حينما يصفه (مجموعة الأنماط

[1]– ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص ص357– 358 و364– 366 .

المتداخلة التي تتعلق بعمليات صنع القرارات، والتي تترجم أهداف ونزاعات المجتمع الناتجة من الجسم العقائدي الذي أضفى الشرعية على القوة السياسية، فَحَوَلها إلى سلطات مقبولة من الجماعات السياسية، المؤسسات السياسية)، قبول الجسم الاجتماعي بالجسم السياسي كممثل وناطق بطموحاته ومصالحه، هو الذي يشكل قوة النسق السياسي وتَمَيُزه واستعلائه على بقية الأنساق)، وهو ما يثبته أيضا هارولد لاسويل (هو الأعمال الناتجة عن السيطرة والبناء المتولد من سيطرة العلاقات).

هذه الأعمال وهذه السيطرة هي أمر مستمر ويومي، باستمرار وجود علاقات ووجود تنظيم اجتماعي يسيرها، فدوفرجيه موريس يرى في هذا النسق (مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها، قيام الهيآت الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة) فإيجاد الحلول للمشاكل هو من بين الوسائل التي تحقق بها الجماعة السيطرة والقوة، أما فيبر فيبقى أسيرا لنظرية الهيمنة والعلاقة الهرمية بين من يفرض إرادته وسلطته، وبين المطيع والمُذعن، ليس على المستوى الشخصي فحسب، بل على مستوى اجتماعي أوسع، حينما يصف النسق السياسي بأنه (النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامر في المنطقة المعيَنة الحدود وبصورة مستمرة، بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئة إدارية دائمة)، هي إذا بيروقراطية وسلطة ونظام وقيادة، أليست هي الدولة؟.

**مفهوم النظام السياسي** (Régime Politique):

مصطلح معاصر ففي النظام الاجتماعي التقليدي لم تُعرَف إلا السلطة صاحبة الشرعية الأخلاقية والدينية سلطة الملك والأب تغذت من هذه الثقافة، هو طريقة[1] وشكل من أشكال حكم وتسيير المجتمع، هذا التحديد نستنبط منه معنيين، الأول أن المجتمع لا يسير نفسه بنفسه، بل توجد أقلية تسير الأكثرية، أو مجموعة تحكم المجتمع سياسيا، الثاني

[1] – Madeleine Gravitz, lexique des sciences sociales.4eme éd, 1988, Dalloz, Paris, p 318.

أن طرق التسيير السياسي للشأن العام متعددة (نظام: الجمعية، برلماني، رئاسي، مطلق (Absolutiste)، سلطوي (Autoritaire) ، أرستقراطي، ديمقراطي، ملكي، جمهوري).

هذه التصنيفات تقليد قديم في الفلسفة والعلوم السياسية[1] فأرسطو يميز بين ثلاثة أنواع من الأنظمة السياسية: الملكية (La Monarchie) (رجل يحكم وحده)، الأرستقراطية (مجموعة صغيرة تحكم)، الجمهورية (عدد كبير يحكم) ومثله تصنيف مونتسكيو: المَلَكية (حكم الفرد وفقا للقوانين)، الجمهورية (حكم مجموع الشعب أو جزء منه)، الاستبداد (حكم الفرد وفقا لرغباته الخاصة) والذي يقلب فيه تصنيف أرسطو الذي كان يبحث عن أفضل الأنظمة بينما كان مونتسكيو واقعيا مما رآه من شيوع الحكم الفردي في زمانه.

يضيف الباحث مختار لكحل[2] طريقة ممارسة وتوزيع السلطة، إلى تعريفات النظام السياسي, حيث تُحتَكر السلطة ومركز القرار من مركز واحد أو شخص واحد أو تُوَزع وتتشتت على مراكز أخرى بحسب النظام السياسي المُتَبع ففي النظام البرلماني يتقاسم السلطة هيئتين هما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية التي بدورها تُعَين من الأغلبية البرلمانية. بينما في النظام الرئاسي أو الشبه الرئاسي يكون مركز القرار في الرئاسة أو يُفَوَض للحكومة بقيادة الوزير الأول أو رئيس الحكومة أو رئيس الوزراء حسب الحالة.

يعرف إيستون دافيد النظام السياسي "بأنه نظام سلوكيات لتوزيع القيم داخل المجتمع عبر السلطة" يتضمن هذا التعريف علاقات سلطة تحفظ هذا النظام من التوترات الداخلية التي تعبره وتعدله، (دال R.Dahl) هو "مجموع الجوانب السياسية للمجتمع في مواجهة الجوانب غير السياسية التي لا تعبر عن المصالح أو هو مكان للإدماج والتكيف."[3]

---

1 – Jean François Dortier, le dictionnaire des sciences humaines, édit, sciences humaines, Auxerre, France, 2004, p 717.

2 – Lakehal Mokhtar, dictionnaire de science politique, l'harmathan, 2eme édition, paris, 2005, pp,328- 329.

3 – Addi Lahouari, état et pouvoir, op cit, p, 106-107.

يحتاج كل نظام حكم مهما كان وصفه وطبيعته إلى مشروعية قانونية عن طريق وضع دستور وقواعد تنظم الحكم السياسي وتحدد صلاحيات كل هيئة وهذا يحتاج إلى مؤسسات وموظفين سياسيين[1](Les Institutions et Le Personnel Politique).

إذا سواء أكان النظام السياسي هو طريقة تسيير أو توزيع للأدوار والسلطات أو هو مؤسسات وطبقة سياسية أو قواعد دستورية وقانونية، فالكل يعني وجود حاكم ومحكوم تحكمها علاقات سلطة داخل إقليم محدد باختصار دولة.، تعريف النظام السياسي لا يهرب من صراع الأفكار داخل المجتمع، فيعرفه البعض (بارسونز) "بما يجمع الأفراد (أمن، أملاك مشتركة)، حيث يكون النظام السياسي وسيلة لتحقيق غايات اجتماعية باعتباره جزءا من النظام الاجتماعي" ويعرفه آخرون "بما يفرقهم (هوبس، روسو، ماركس) (مسيطرون ومسيطر عليهم ومصالح فردية)، له جوهره الخاص الناجم عن خصوصية السياسي.

**مفهوم الشرعية** (Légitimité):

من الكلمة الإغريقية (Lesc) وتعني القانون[2]، وهناك كلمة أخرى تتشابه معها في المعنى أوهي فرع عنها وتؤدي وظيفتها تقريبا، وهي المشروعية وتعني مطابقة الأفعال للقانون (دستورية السلطة)، والشرعية هي الاعتقاد بصحة مصدر وممارسة السلطة (مصدر وانتقال السلطة شرعي) وأفعال الحاكم مطابقة للقانون،[3] فإذا كانت سلطة الحكام في

جوهرها قوة قهر مادية فإن القهر المادي وحده لا يكفي ولا يضمن أمنا دائم، والاستقرار الذي يحتاجونه حكاما ومحكومين، لأنه سيوجد دائما من ينازع السلطان على ملكه ومن لا

---

[1]– Debasch Charles, Yves Daudet, lexique de politique, 4em Edi, Dalloz, paris, 1984.p 326.

[2] – Encyclopaedia Universalis, (dictionnaire des notions), op cit, pp, 666- 667.

[3]– ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص ص، 223– 224.

يعترف به كحاكم إما لشهوة أو لشبهة، لذلك يبحث الحكام دائما أن تكون سلطتهم مقبولة من قبل الأفراد لأن رضا المجتمع يؤدي إلى إضفاء الثبات والاستقرار عليها ويضمن إطاعة المواطنين لها.

يضاف لشرط القبول شرط ممارسة السلطة بواسطة القواعد القانونية أولما تراه المجموعة موافقا لمبادئها وهذه القواعد ترشد النظام وتنظمه، فمن حق الجماعة أن تختار بحرية من يقودها ومن يحكمها كما من حقها أن تراقب تصرفاته وتسييره لها ومدى تطابقه مع قوانينها ومبادئها، وهذا بمقتضى العقد الموجود بينهما لأن العقد شريعة المتعاقدين ونتيجة لهذا المبدأ تضحى الشرعية تقييدا معنويا وأخلاقيا على السياسة.

القضية الأساسية لكل سلطة هي كيف يصبح نظام الحكم مقبولا وحائزا لطاعة الأفراد؟ المسالة ليست فقط سياسية بل اجتماعية أيضا (تنشئة اجتماعية) تغرس عقيدة وشعور بالاحترام اتجاه النظام والسلطة فتجعل الشرعية مستمدة من تصورات جماعية، أساطير، إيديولوجية رمزية، المخيال، القيم وأيضا من قبول ورفض نتائج الممارسة العملية للسلطة، وقد يكون القبول برأي المفكر الروماني شيشرون في كتابه (De Republica) ناتجة عن أحسن دستور ووجود أحسن رجل دولة.

تاريخيا الشرعية كمصدر للسلطة جاءت عبر الشرعية الدينية (الثيوقراطية) لتبرير الأصل الإلهي للسلطة (فيريرو الإيطالي يربطها بالخوف الإنساني الذي هو طبع فطري جعل الناس تخترع السلطة لحمايتهم ودخلت هذه السلطة هي أيضا في منطق الخوف من الناس مما جعلها تعيش في عنف واضطراب ولإنهاء هذه الحالة اخترع الناس فكرة الشرعية لقبول والرضي بهذه السلطة حتى يعيش الجميع في هدوء واستنادا لهذا المنطق فالطبيعة الإنسانية أقدم تاريخيا كمصدر للشرعية) ويربطها البعض بظهور المسيحية التي حسبهم هي التي وضعت المصطلح ابتداء من القرن السادس حيث كانت السلطة الدينية سمة

العصور الوسطى.

بينما يرى آخرون أن الشرعية الدينية هي سمة كل المجتمعات القديمة ففي مصر القديمة قدست المجتمعات حكامها لاعتقادها بأنهم ليسوا بشرا بل آلهة، أما العراق القديم فلم يكن يعتقد بأصل الحكام الإلهي، بل هم مكلفين بمهمات إلاهية على الأرض وأن تصرفاتهم معصومة من الخطأ. هذا التبرير الديني لحق القيادة يلبس النظام السياسي لباس القدسية ويعطي له حق عدم الاعتراض والانتهاك (Inviolable) لارتباطه بطبيعة نسب الحكام للآلهة، نظرية جَسَديْ الملك (les deux corps du roi) التي ظهرت في بريطانيا في القرون الوسطى، أو لأجداد أسطوريين، أو لإيديولوجية تركيز الفعالية المقدسة في شخص الحاكم المرهوب والمحترم[1]، يعطي جيمس فريزر (Frazer) مثالا عن الملك الراهب والساحر في المجتمعات القديمة في كتابه (Rameau D'Or 1911).

تقديس السلطة قد يعود أيضا إلى امتلاك قوة سحرية، امتلاك الثروات، استعلاء طبقة أو عرق، المؤهلات الشخصية، امتلاك وسائل العقاب، الطقسية (تاريخ الجماعة وذاكرتها حسب حسن رشيق)، كل نظام وسلطة يبحث عن التقديس وعن وجه أدبي عن طريق إيديولوجية تثمنه، غاية هذه الإيديولوجية إضافة إلى التأسيس للإجماع العاطفي والفكري بين المواطنين (القبول الجماعي بعلاقات المقدس) هو شرعنة السلطة أو تبرير شرعية السلطة وإخراجها من دائرة المُدَنَس والزمني إلى دائرة المقدس غير القابل للنقاش والضروري لبقاء الجماعة (القيم المشتركة التي تضمن النظام والتجانس للمجموعة والشرعية للنظام وتتجاوز الإرادات الفردية)، هذه الإيديولوجية أداة تستعملها السلطة في لعبتها وتُقَويها

في كل مناسبة سياسية كالانتخابات التي تكرس التمثيل الشعبي وتجعل المحكومين يعتقدون بشرعية الحاكمين، يمكن أن تظهر هذه الطقوس أمجاد السلطة وانتصاراتها حتى

[1] – Encyclopaedia Universalis, (dictionnaire des notions), op cit, .pp 666–667.

لو لم ينخرط معها الناس فتُستعمَل لتغطية سقوط الثقة والمصداقية.

المصدر التاريخي الثاني للشرعية يوجد في العقيدة اللبرالية المنبثقة من الديمقراطية البرجوازية، والتي تجعل الشعب مصدر السلطة وإن لم تُمارَس من قبله فإنها يجب أن تنال موافقته، فيتصرف الحكام باسم الهيئة الاجتماعية وليس باسم مالكي السلطة، حيث ناضلت لتقييد النظام السياسي بفرض سلطات مضادة تمثيلية وساعدتها الحركة الاجتماعية.

فقد أسس قروثيوس وبيفندور (Grotius- Pyfendort) نظرية معاكسة مستمدة من القانون مؤداها أن (أصل السلطة والشرعية ليس في الصفة الإلهية للملوك ولا للتفويض الإلهي بل في عقد وميثاق إرادي بين أفراد يتنازلون عن جزء من حرياتهم لصالح حاكم سَيد (Souverain) وجمعية حتى يتعايشون مع بعض، محترمين القواعد العقلانية والاتفاقية (Conventionnelle) وهو ما أكده أصحاب نظرية العقد الاجتماعي (هوبس الذي ربط بين الشرعية والقوة والعدل و**روسو** الذي ربط بين العدل والقوة والعقد الاجتماعي) وتلقفها فيما بعد الماركسيون بتأسيس شرعية اشتراكية تُمَثلها الطبقة العاملة أو الطبقة الساحقة في المجتمع (البرولتاريا)، ثم خلفتهم مدرسة القانون الوضعي التي اشترط فقهائها ممارسة الحكم وفق أشكال قانونية شرعية حتى يوصم أي تنظيم بأنه شرعي فالعلاقة حميمية بين الشرعية والقانونية (Légitimité et Egalité).

توجد مصادر وأنماط اخرى للشرعية رصدها فيبر(في كتابه اقتصاد ومجتمع)، إذ يميز بين ثلاثة أنماط للشرعية:

1- النمط التقليدي المرتكز على احترام التقاليد والعلاقات الأبوية للهيمنة والتبعية، كما هو سائد في المجتمعات الشرقية وأوربا في العصور الوسطى (النمط الأبوي، النمط الرعوي القبلي العشائري، النمط الإقطاعي)، سلطة مطلقة شخصية متكأة على المكانة الوراثية.

2- النمط الكاريزمي: سلطة ملهمة مرتكزة على ثقة عاطفية لمجموعة اتجاه شخص له

مواهب شخصية استثنائية، إيمان وولاء مطلق لزعيم مهاب، بطل تاريخي وصاحب رسالة, مبعوث العناية الربانية، ترتبط شرعية السلطة بالإنجازات والأعمال الباهرة للزعيم وإخفاقه يزعزع ثقة الجماهير فيه، النمط الأول والثاني يسود في المجتمعات غير العقلانية.

3- النمط العقلاني يستند على منطق قانوني موضوعي مجرد وعلى كفاءة غير شخصية لمن يمارس الحكم. أما دافيد إيستون (Easton) (في كتابه تحليل النظام السياسي1953) فطور نماذج فيبر وأعاد تركيبها فيُرجع الشرعية إلى ثلاثة مصادر:

أ- إيديولوجية (معتقدات وأفكار سياسية لتبرير التركيب السياسي والاجتماعي، توزيع السلطة والثروة والحريات والحقوق والقيم، وتبرير العنف الممارس من السلطة، وتحويل القوة لشرعية أخلاقية، هي مصدر مستقل أو مصدر رابع بالنسبة لفيبر)، أما الاستعمال الكثيف للإيديولوجيا عند مايكل هدسون[1] قد يخبئ في الواقع هشاشة الشرعية المؤسسية للدولة.

ب- بنيوية (قبول معايير ونظم السلطة).

ج- شخصية (خصائص أصحاب الأدوار السلطوية).

هل الشرعية صك على بياض للحكام من المحكومين يفعلون فيه ما يشاءون أم هي عقوبة مع وقف التنفيذ؟ لاشك أن الشرعية منحة وعهد في نفس الوقت تعطى لمن يستحقها بشروط وأهم هذه الشروط توفير الحياة الكريمة للمواطن وصيانة حقوقه، فإذا اختل هذا العهد ولم ينفذ، فيصح من حق هؤلاء المواطنين أن يخلعوا من أعناقهم حبل البيعة وينبذوها على سواء وهو ما انتبه إليه المفكر الماركسي هابرماس جورجين (Habermas Jürgen) في تحليله للأشكال الحالية للشرعية عندما اعترف بوجود أزمة شرعية تهدد الدولة الحديثة، لأن النشاطات الممتدة للدولة لا تنتج الفعالية المطلوبة مما يمس بوفاء المحكومين.

[1]- خميس حزام والي، المرجع السابق، ص 37.

لا يمكن أن يكون هناك إجماع على شرعية النظام القائم، وهذا لا يبرر استعمال القوة ضد المعارضة أو الجزء الذي لا يعترف بها، لكن بقدر ما تكون قاعدة النظام السياسي الشعبية متسعة بحيث يكون عدد المعارضين قليلا، بقدر ما يضعف تأثيرهم ويمكن تجاوزهم, من هنا تصبح الشرعية البديل الأكثر إنسانية (الاقتناع الاجتماعي) لقواعد الإكراه والإجبار المادي والمعنوي التي يتم استخدامها لتسيير وتبرير الحكم وزادت حالة الاستقرار والهدوء.

إذا لا يمكن لأية دولة وسلطة سياسية أن تقوم بغير شرعية بغض النظر عن شكل أو صورة هذه الشرعية لأنها الغطاء السياسي والأخلاقي لكل نظام سياسي وهي الحق المعنوي للمحكومين وبالتالي هي السياج الذي يحمي الجميع ويحررهم من الخوف.

بعدما رأينا المعاني المختلفة للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية والثانوية التي تهم إشكاليتنا، من خلال القواميس والمعاجم والموسوعات، أو التي استقت من منبعها، يجدر بنا من باب المنهجية والموضوعية، أن نعرج على دلالات هذه المفاهيم عند العرب باعتبار الدولة العربية الإسلامية محور الفصل الثاني من هذا الباب، وباعتبار الدولة الجزائرية جزء من هذا الكيان، فيقتضي منا الترتيب أن نلم بتصور العرب لنظام الدولة والحكم.

أول ما لاحظته من خلال تصفحي لبعض المعاجم العربية، هو غياب مادة دَوْلة ووجودها إما بصيغة الجمع (دُوَل) أو بصيغة الفعل (دَالَ- تَدَاوَلَ)، ثاني ملاحظة هو غياب مفهوم النظام السياسي أو السلطة السياسية، وتعويضه بمفهوم المُلك أو السلطان، ربما لأن الدولة العربية قامت على الصراع والغلبة والقوة (نظرية العصبية بالمفهوم الخلدوني تساوي الرئاسة، لا تكون إلا بالغلب والغلب إنما يكون بالعصبية التي يتبعها الإتباع والإذعان)، مما يجعل انتقال الحكم وتغير صُوَر الدولة بتعاقب الأجيال والسلالات الحاكمة حتمية حضارية، لاحقت وتلاحق الدولة العربية وتمنع تحولها من (الاجتماع

العصباني والدولة السلطانية[1]) إلى (الاجتماع الوطني والدولة القطرية الوطنية ذات سيادة ومقبولية من مجتمعاتها)، ولنبدأ بأول مفهوم سياسي يهم موضوعنا وهو مفهوم الدولة.

**الدولة:** من فعل تَدَاوَلَ القوم شيئا (تداولا)،[2] وهو حصوله في يد هذا تارة وفي يد هذا أخرى، واسم (الدولة) بالفتح والضم، ومنهم من يقول (الدولة) بالضم في المال، وبالفتح في الحرب، ودالت الأيام تدول مثل دارت تدور، نفس المعنى يذهب إليه معجم المصطلحات الإسلامية،[3] وهو اقتباس من المصدر السابق لذلك لا نجد إضافة أو تعليق جديد عليه.

أما صاحب أسرار اللغة[4] فيستشهد على وجود المصطلح من خلال آيات القرآن الكريم، في قوله جلَ جلاله: "كي لا يكون دُولة بين الأغنياء منكم" (الحشر، الأية07) ويعطيها مدلولا ماليا اقتصاديا بحتا، إذ الدُولة اسم لكل ما يُتَداول من المال، يعني الفيء (أبو منصور الأزهري)، والانتقال من حال البؤس والضراء إلى حالة الغبطة والسرور، أو الانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء، تداول القوم الشيء بينهم اذا صار من بعضهم إلى بعض وهذا هو المعنى الأول للدُولة، إذ الدُولة لغتان عند العرب: الدُولة في المال والدَولة في الحرب (تعني الكرَة والظفر)، فأدال الله فلانا من فلان، أي جعل الدولة عليه والغلبة والظفر، ومنه قول الله تعالى: "وتلك الأيام نداولها بين الناس" (آل عمران،الآية 140) هي دولة حرب وغنائم أو دولة جباية، تعيش على أموال الآخرين فقط، دولة بقائها مرهون بتغلبها على خصومها فإذا زالت قوتها انتقلت السيادة لغيرها.

---

[1]- عادل ماجد وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي (ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، يوليو، 2011، ص 09.

1- أحمد بن محمد ابن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص 203.

2- رجب عبد الجواد إبراهيم، معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1423هـ-2002م، ص 95.

3- محمود محمد الطناحي، من أسرار اللغة في الكتاب والسنة (معجم لغوي ثقافي)، دار الفتح للدراسات والنشر عمان، الأردن، الجزء الأول، ط1، 1428هـ/2008م، ص ص 662-663.

تداول الظفر والغلبة والمال أي السلطة السياسية والاقتصادية من جماعة لأخرى، نجده أيضا في الصحاح،[1] ففيه أن الدولة في الحرب، أن تُدال إحدى الطائفتين على الأخرى، يقال كانت عليهم الدولة (جمع دُول)، الدُولة (بالضم) في المال، صار الفيء دُولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا، والدَولة في الحرب (بالفتح)، وقد تكون كلتاهما في الحرب والسلم سواء، الإدالة (الغلبة، اللهم أدلني على فلان)، دالت الأيام (دارت، "وتلك الأيام نداولها بين الناس")، وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة، دال الثوب يدول أيَ بلي، إندالَ القوم تحولوا من مكان لأخر، والقاسم المشترك بين هذه المدلولات هو التغير والتحول وعدم الثبات والاستقرار، كأن الدولة العربية قبيلة بدو رحل ترتحل من مكان لأخر بحثا عن حياة أفضل في ظل ظروف طبيعية غير صديقة.

**الحُكْم:** له معان متعددة، فقد يقصد به السلطة القضائية التي تفصل في منازعات الناس، وقد يقصد به صفة شخصية (الحكمة)، و(الإتقان)، وكلا الصفتين مرتبطتين بالأولى، فمن الصفات الضرورية للقاضي أو الحاكم الحكمة التي تمنعه من الشطط وإتقان الأحكام، حتى يرد الحقوق لأصحابها، هذه المقاصد أوردها صاحب المصباح المنير.[2]

فالحُكْم عنده يعني: القضاء وأصله المنع، فيقال (حكمت عليه) بكذا إذا منعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك، و(حكمتُ) بين القوم فصلتُ بينهم فأنا (حاكم) و(حَكَم) بفتحتين والجمع حُكام أو حاكمون، (الحَكَمَة) وزان قصة للدابة سميت بذلك لأنها تذللها لراكبها، حتى تمنعها الجماح ومنه اشتقاق (الحكمة) لأنها تمنع صاحبها من أخلاق الأرذال، (حَكَّمْتُ) الرجل بالتشديد فوضت الحكم إليه، و(أحْكَمْتُ) الشيء أتقنته، (فاستحكم) هو صار كذلك.

---

1- إسماعيل ابن حماد الجوهري أبو نصر، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق محمد تامر وأنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 1430هـ-2009م، ص 18.

2- أحمد ابن محمد ابن علي المقري الفيومي، المرجع السابق، ص 145.

يمكن أن نقول أن المعنى المشترك لكل هذه التعريفات، هو التَحَكُّم سواء في الأشياء أو الأشخاص، ويستدل صاحب أسرار اللغة[1] على هذه المعاني أو بعضها من نصوص الكتاب والسنة، فيبدأ بقوله تعالى "يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وما يَذَّكَرُ إلا أولوا الألباب" (البقرة الآية 269)، في الدلالة على معنى الحكم، قال ابن نفطويه "الحكمة عند العرب ما منع من الجهل وكذلك الحُكم هو المنع من الظلم" وقال ابن فارس "وسميت حكمة الدابة وهي اللجام- لأنها تمنعها- يقال حكمت الدابة وأحكمتها وحكمتُ السفيه وأحكمته إذا أخذت على يديه، وفي ذلك يقول جرير:

أَبَني حنيفة أَحْكموا سفهائكم  إني أخاف عليكم أن أَغضَبا

وقال ابن عرفة، يقال أحكمتُ الشيء، إذا جعلته ممتنعا من العيب، وقال رب العزة " كتاب أحكمت آياته " (هود الآية 01)، وبه سمي الحاكم لأنه يمنع الظالم، وقد يكون بمعنى الوسيط أو الحَكَم، قال تعالى في الإصلاح بين الزوجين "وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما " (النساء الاية 135)، فالحَكَم هنا هو القَيم لما يسند إليه، وينقسم القرآن العظيم إلى (مُحْكَم)، وهو ما كان قائما بنفسه لا يحتاج إلى أن يرفع فيه إلى غيره و(متشابه)، وهو ما يرجع فيه إلى غيره (أبو جعفر النحاس)، هذا المعنى يعني الوضوح والقطعية والأصالة.

ومن معاني الحكم أيضا الحكمة (النبوة، المقالة المحكمة الصحيحة) قال الله تعالى "وآتيناه الحكم صبيا "(مريم الآية 12) وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن عباس "إن من البيان لسحرا ومن الشعر حكما (الحكمة)، و(الحَكَمَة) كناية عن الإعزاز لأن من صفة الذليل تنكيس رأسه، فالحَكَمَة من الإنسان أسفل وجهه، وكان من دعاء الرسول "اللهم لك أسلمت وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت "

[1]- محمود محمد الطناحي، المرجع السابق، ص ص 408 – 414.

أي رفعت الحكم إليك فلا حكم إلا لك، فالحكم هنا من (المحاكمة) أي المخاصمة إلى الحاكم[1] الذي من صفاته أنه حكيم أي العليم والمتقن للأمور.

**السلطان:** المعنى القديم للسلطة، فالعرب قديما لم يعرفوا كلمة السلطة، بل كانت تعني عندهم السلطان، سواء أقصدوا بها شخص الحاكم، أم قصدوا بها الصلاحيات والامتيازات الممنوحة لصاحبها، ويعني المفهوم في الاصطلاح اللغوي الحجة والبرهان، وهي من خصائص الوالي والحاكم الذي هو المرجع عند الخلاف، كما يقرر ذلك الفقهاء، ويعني أيضا التمكن من الشيء،[2] (سلَّطته) على الشيء تسليطا مكَّنته منه، و(تَسَلَّطَ) تَمَكَّنَ وتَحَكَّمَ، فالسلطان هنا صاحب سلطات واسعة مطلقة، سلطان كامل لا ثلاثة أرباع سلطان، وله معنى التغلب والقهر (سَلَّطَهُ الله عليهم فتَسَلَّطَ عليهم)، وفي هذا المعنى كان القائد المغولي الرهيب هولاكو يقول للمسلمين "أنا غضب الله عليكم أو سيف الله المسلط عليكم"، ورجل سليط أي فصيح حديد،[3] فكل متمكن من فنه أو علمه أو منصبه فهو سلطان زمانه، وحجة على غيره مستغن عن الناس والناس محتاجون إليه.

**المُلْك:** في التراث العربي تعني الكلمة السلطة السياسية والدولة (حتى في أوربا لم يكن مصطلح الدولة معروفا لغاية العصور الوسطى، الذي كان معروفا هو مصطلح المملكة) والمملكة والممالك كانت عنوانا لكثير من المؤلفات، كأقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك لخير الدين التونسي، ملكتُ المرأة (تزوجتها)، المملوك (العبد)، حَسَن الملكة (حَسَن الطبع)، ملكتُ العجين (شَدَّدْتُ عجنه)،[4] فالملك هنا له معنى مادي ومعنوي، فالملوك هم الرؤساء والزعماء في قومهم، قال تعالى في سورة النمل "إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها

[1]– إسماعيل ابن حماد أبو نصر الجوهري، المرجع السابق، ص 270.

[2]– أحمد ابن محمد ابن علي المقري الفيومي، المرجع السابق، ص 285.

[3] – إسماعيل ابن حماد الجوهري، المرجع السابق، ص 552.

[4]– إسماعيل ابن حماد الجوهري، المرجع السابق ، ص 109.

وجعلوا أعزة أهلها أذلة"، فمن المعاني السابقة نستنتج من مفهوم المُلك معنى الحيازة والتملك والسيطرة الكاملة على الشيء المملوك، واستعماله للغرض الذي يريده المالك حسب رغبته، وهذا ما يقابل المدلول السياسي للكلمة التي تعني النظام السياسي، وسمي ملكا لاستئثار فرد أو جماعة به من دون الآخرين ودخول الكثرة في ملك القلة.

- **مفهوم الدولة في علم الاجتماع السياسي:**

هي شكل للسلطة السياسية أنتجها التاريخ المعاصر، السلطة السياسية ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات الإنسانية تدمج العلاقات الاجتماعية لكل أعضاء المجموعة في شبكة مضغوطة أو مرتخية، حسب نوع المجتمع، صنعها الإنسان كتعويذة ضد الشر وطلب الأمن والقرب من الآلهة، لذلك هي مقدسة (ترتبط بالعدالة والأخلاق الدينية)، لأنها إجابة على الخوف الإنساني من العدوان الداخلي أو الخارجي، ومن المحيط الطبيعي والمحيط الميتافيزيقي.

يختلط الداخلي بالخارجي، والاقتصادي بالاجتماعي، والثقافي والسياسي في تعريف الدولة، فهي الوحدة السياسية التي نجحت في محو مفهوم العدو من الداخل، وتحويله إلى الخارج، لتحقيق تجانس ثقافي وإيديولوجي، يسمح باستبعاد التناقضات الداخلية التي تهدد الوحدة الوطنية، هي مجتمع سياسي مبني على أدلجة (ثقافة سياسية تجسد مفهومي الشرعية والإجماع، لتقليص الفجوة بين المجتمع والدولة)، وعلى جهاز (بيروقراطية مدنية وعسكرية أو قلم وسيف)، كما ذهب إلى ذلك العروي في كتابه عن "مفهوم الدولة"، ولا يكتمل عملها إلا إذا قامت على أساس الاقتصاد وتوزيعهن وعقلنة تعبئة الموارد الاقتصادية التي تعطي قوة سياسية للدولة المعاصرة (في الوطن العربي تعتبر السلطة أن لها وحدها حق متى وكيف تتحكم في توزيع الموارد العامة تبعا لأولوياتها).

اتجاه الدولة نحو الخارج والعالم في عالم ما بعد واستفالي أعيد تقييمه من جديد

في بعض الأنظمة السياسية في العالم الثالث، التي اعتبرت بعض أعضائها الداخليين أعداء، يختلط تعريف الدولة بالسلطة وبالحكم، وبالنظام السياسي حتى لا نكاد نفصل المسافات بين كل هذه المفاهيم.

**خلاصة:** الدولة ظاهرة معقدة تجمع بين مختلف الوظائف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والأمنية، هي كيان سياسي وتنظيمي، يضبط وينظم العلاقات والنزاعات الاجتماعية، هي حَكَم يسمو على الأفراد يسيطر عليهم ويوزع في نفس الوقت عليهم العائدات، فالذي يجسد هذه الأدوار والوظائف ليس فقط فكرة أو تصور تجريدي لا وجود مادي له، بل يحتاج إلى شكل ولباس يتمثل في سلطة أو نظام سياسي، يتكون من بيروقراطية مدنية وجيش للتحكم، وبالتالي العلاقة ضيقة جدا، أو المسافة لا تكاد ترى بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة السياسية، التي في كثير من الأحيان تسيطر على الدولة التي ما هي في نظر الكثير، إلا دعامة وحجة وتبرير للسلطة السياسية التي تمارس القيادة والتحكيم والقدرة والهيمنة على الخاضعين لها، سواء باحتكار القوة والعنف المشروع، أو بتحقيق إجماع حولها عن طريق إيديولوجية أو شرعية تبرر بها ظهورها واستمرارها.

من هنا تبدو الدولة كإنتاج رمزي،[1] يعبئ أوهام، انفعالات ومعارف لاشعورية تتجه إلى تشخيص الدولة وإقامة مفاهيم حولها، يحس الإنسان بالدولة إما مباشرة بممارسات ملموسة (اقتطاع ضريبي ,تنظيم المرور ,وجود إدارات)، أو عبر خطابات تلقى في الإعلام

أو المدرسة أو الشارع، هذه المعارف تتحول إلى رموز تُستعمَل كأدوات اتصال بين نفس المجموعة أو بينها وبين الجماعات الأخرى، وهذا ما يعطي للرمز أهميته لأنه يدخل في علاقة مع المُوَجَّه إليهم تجعلهم يبنون أساطير حول السلطة وقدرتها العجيبة، وقدسية الملك ونسبه التي تجعله فوق مستوى المحكومين، وفي منأى عن المسؤولية والمسائلة.

[1]– محمد قدوسي، الدولة الحديثة في الجزائريين الإسلام السياسي، المؤسسة العسكرية والريع الطاقوي، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2007، ص ص 57–58.

# الباب الأول: الدولة من التأسيس التاريخي إلى المأزق السوسيولوجي

الفصل الأول: المعطيات التاريخية لنشأة الدولة.

الفصل الثاني: الدولة العربية الإسلامية (بين التأسيس التاريخي والتنظير الفكري)

الفصل الثالث: الدولة الجزائرية الحديثة.

الفصل الرابع: خصائص الدولة الوطنية الجديدة.

الفصل الخامس: طبيعة الدولة والنظام السياسي الجزائري.

# الفصل الأول:

# المعطيات التاريخية لنشأة الدولة.

# الباب الأول: الدولة من التأسيس التاريخي إلى المأزق السوسيولوجي.

## الفصل الأول: المعطيات التاريخية لنشأة الدولة.

**مقدمة:** الدولة إنتاج تاريخي من صنع الإنسان في إطار اجتهاد عقلي لا مُعْطَى طبيعي فحتى لو كانت فكرة أو حيلة أو جوهر واعي بنفسه حسب تصور الفلاسفة أو الوهم الكبير الذي يحاول الكل فيه العيش على أنقاض الكل أو الجدار الذي يحوط الحديقة التي تثمر فيها الأزهار وفواكه الإنسانية بوصف بعض الشعراء، فإنها ابتكار إنساني مُحدَث أوهي بدعة بشرية اقتضت الضرورة والمصلحة إيجاده، لكن متى ظهر هذا الإنتاج التاريخي وكيف؟ هذا ما اختلفت حوله وجهات النظر.

نحاول في هذا الفصل العودة إلى الوراء والغوص في الماضي ونبش مختلف المقاربات والنظريات التي أسست لظهور الدولة، ثم معرفة المسار التاريخي للدولة الحديثة التي في تقديري الشكل الكامل والأكثر تطورا، خصوصا الدولة الأوربية التي سيطرت بالكامل على التاريخ المعاصر، وكانت قدوة احتذت به كل الدول، حتى تلك التي استعمرتها القارة العجوز، والتي تسمى لهذا السبب دول تقليدية (مصطلح تقليدي كان يطلق على كل نظام سابق على الثورة الفرنسية، ثم في مرحلة لاحقة على كل ما ينتمي إلى العهد الوسيط الأوربي ثم في مرحلة ثالثة على كل نظام ينتمي إلى الشرق)[1].

الغاية من دراسة المعطيات التاريخية لبروز الدولة، هو محاولة فهم ومقارنة هذه الظروف بصيرورة تكوين الدولة العربية الإسلامية عموما، والتي نحن جزء منها، والدولة الجزائرية الحديثة خصوصا والتي هي نموذج دراستنا، وهل مرت بنفس المراحل الجنينية للمولود الأوربي؟. أم أن ولادتها كانت غير طبيعية؟. أو من الخاصرة بتعبير أحد

[1]– العروي عبد الله، المرجع السابق، ص، 77.

المسلسلات السورية؟.

## المبحث الأول: أشكال ما قبل الدولة الحديثة.

نرمي من خلال هذا المبحث إلى رصد نماذج السلطة والتسيير السياسي للشأن العام في الفترة السابقة على وجود الدولة الحديثة، هذا إذا سلمنا بالمقولات الغربية التي تزعم – ونحن نصدقها بتحفظ لغاية إثبات العكس– أن الدولة بشكلها الحالي هي منتوج أوربي حديث خالص لم يقم إلا في القرن السادس عشر على أنقاض الحروب الدينية التي عرفتها القارة العجوز، تتراوح هذه الفترة بين أشكال ثلاث: مجتمعات بدون دولة،دولة المدينة، الدولة الإقطاعية.[1]

**1– مجتمعات بدون دولة:** تندرج المقاربات التقليدية لمفهوم ما قبل الدولة في خانة الدراسات الأنثربولوجية (دراسات مالينوفسكي، برتشارد إيفانز، بالونديه، بيير كلاستر..) مدعومة بنظرية العقد الاجتماعي التي تكلمت عن حالة ما قبل بروز الدولة كضرورة طبيعية واجتماعية، إذ تصف النظرية الحياة في مجتمع بلا دولة بأنها حالة حرب الكل ضد الكل (هوبز) أو حالة الطبيعة حسب (روسو).

تعتبر هذه المقاربات أن المجتمعات الأولى أو ما تسميها بدائية (في الحقيقة هم السكان الأصليون) لم تعرف ولم تنشئ دولة بالمعنى المعروف حاليا لأنها لم تعرف حضارة (الاتجاه الأنثروبولوجي الأنجلوسكسوني)، كانت مجتمعات بسيطة بالتعبير الدوركايمي، تعيش على القطف والصيد لا على قوة العمل فلا يوجد فائض ولا تراكم رأسمالي ولا سوق. انعدام تقسيم العمل والمسؤولية الشخصية يؤدي إلى تشتت السلطة في المجتمع– غير مركزة في شخص أو مؤسسة– الخالي أصلا من أي شكل من أشكال السلطة السياسية.

---

1– قدوسي محمد، الدولة الحديثة في الجزائر بين الإسلام السياسي، المؤسسة العسكرية، والريع الطاقوي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 2007/.2008، ص ص، 26 – 34.

هذا الاتجاه من الأنثروبولوجيا السياسية حسب بالونديه، يخص السلطة السياسية فقط على المجتمعات المتطورة وينفيها عن المجتمعات البدائية انطلاقا من النظرة الإثنو مركزية الأوربية التي تنظر نظرة غرائبية للمجتمعات غير الغربية التي لا تفهم النظام السياسي إلا عبر معايير التبعية، وقسمت المجتمعات إلى مجتمعات بسلطة وأخرى دون سلطة، ويستدل على مشروعية مقولاته من دراسات مالينوفسكي حول السكان الأصليين بأستراليا، وأبحاث إيفانز برتشارد حول قبائل النُوِّيْر بجنوب السودان عام (1940)، والتي لاحظ فيها وجود مجتمعات بدون رأس أي الزعيم أو الحاكم (مجتمع النوير لم يكن مستقلا بذاته عن الدولة السودانية المحيطة به).

لكن بالونديه من جهته يقول أن النظام السياسي أو السلطة يدخل ضمن الديناميكية الاجتماعية للتفاوت واللامساواة التي وجدت حتى في المجتمعات البدائية، فشرط ظهور النظام ودوامه هو التفاوت فأي الرأيين نصدق؟. يمكن أن نضيف لهذه المدرسة طروحات الأنثروبولوجي الفرنسي بيير كلاستر (في كتابه "مجتمع ضد دولة") وهو دراسة انثروبولوجية سياسية حول المجتمعات الهندية الأمريكية، يؤكد فيه أن تاريخ الشعوب هو تاريخ صراعها ضد الدولة، لأن هناك نزوع طبيعي للإنسان للمحافظة على استقلاله في مواجهة الدولة، وينفي فيه أن تكون المجتمعات البدائية جاهلة بالسلطة والدولة، بل عرفت نظام حكم غير قسري (Non Coercitif) وخال من كل قوة قاهرة (لكنه تساءل عن سبب تحول نظام غير قسري لآخر قسري الذي أحدث الانقسام الأول وأسس لجميع الانقسامات بين مهيمن ومهيمن عليه، أسياد وعبيد، بين القمة والقاعدة، بين مالكي القوة والضعفاء)[1].

الانتقال من مجتمعات بلا دولة إلى مجتمعات بدولة تحقق من خلال تَكَوُن سلطة سياسية تسبق الانقسام الطبقي، هي مجتمعات بُنيَت أساسا لتفادي ظهور الدولة دليله على

[1] – Addi Lahouari, op cit, pp, 35 -41.

كلامه أن الحرب بين القبائل هي وسيلة لمنع ذوبانها سياسيا ومنع تفويض السلطة لفرد أو جماعة لتجنب الانحرافات، وحتى إذا ما وُجد زعيم بين القبائل فدوره دبلوماسي فقط يقتصر على التحكيم وحل النزاعات الداخلية للقبيلة، أو زعيم حرب مؤقت، فإذا زاد طموحه عن ذلك يمكن أن يسقط من مركزه الشرفي.

فالخطر الخارجي والحرب يقوي السلطة والقيادة والطاعة لتصبح مطلقة على جميع الجنود ثم تختفي مع زوال هذا الخطر (نفس مقولة الانقسامية)، وهناك سبب آخر وراء ظهور السلطة القسرية، هو تهديد العالم الاقتصادي (الانتقال من الوفرة إلى الندرة حسب سارتر أومن اللا تاريخ (Non Histoire) إلى التاريخية (Historicité) لتجانس المجتمع، فهذه المجتمعات في نظره تمنع التمايز الاقتصادي والسياسي عن طريق منع الفائض المادي واللا مساواة الاجتماعية، فهي مجتمعات انقسامية متساوية القسمات وتسودها العدالة، الحكم هو أول مظاهر اللا مساواة بين الناس (علاقة بين مسيطر ومسيطر عليه).

وهذا طرح إما مثالي أو فوضوي يناقض الرأي الذي يقول أن العائلة هي أصل السلطة السياسية وأن الرئاسة بدأت مع رب الأسرة التي هي النواة الأولى لظهور الدولة حيث الأنماط التقليدية لممارسة القوة والسلطة في إطار الأسرة هي التي أنشأت السلطة السياسية (هشام شرابي ونظرته لنشأة السلطة العربية)، ومع الرأي الذي يرى بأن الدولة كظاهرة سياسية منتوج تاريخي وإذا فقد عرفتها كل المجتمعات حتى البدائية منها.

ثم يشير بالونديه إلى فريق ثان معاكس للأول يؤكد على وجود السلطة السياسية حتى في المجتمعات الموغلة في البدائية، حيث انشغل الفكر السياسي منذ القديم بفكرة الدولة، من المؤيدين لهذا الاتجاه المؤرخ الايطالي جون فيريرو (Ferrero)[1] الذي يؤكد على أن (الخوف عامل أساسي في وجود وتشكل سلطة سياسية قبل الدولة، فخوف الإنسان من

---

[1]- Addi Lahouari, op cit, p, 22.

القوى غير الطبيعية جعله يخترع الآلهة، ومن خوفه من نفسه اخترع السلطة، فمن الخوف ظهرت السلطة كضرورة للأمن الداخلي والخارجي، وفي نفس الوقت تضحى مصدرا للخوف المعمم وهذا من غموضها، والخوف متبادل بين السلطة والشعب.

كما أن إحساس السلطة الدائم بالخوف من الأفراد ومن العقوبات التي تفرضها عليهم يجعلها تنغلق في لعبة العنف، واستحالة العيش في هذا الجو من الرعب جعلت الناس تخترع وتنخرط في مبدأ الشرعية للتبرير وإرساء السلم الاجتماعي الذي يحرر الحكم من الخوف معتمدا على رضى مواطنيه، حيث لا يلجأ إلا استثناء إلى القوة، ومبدأ الشرعية يُؤنس (الإنسانية) ويحضر (الحضارة) عالم السياسة، وماكس فيبر الذي يقاسمه الرأي وعالم الاجتماع الجزائري عدي الهواري الذي يثبت وجود السلطة كظاهرة عالمية كانت دائما موجودة في المجتمعات، الذي تغير فيها هو فقط شكلها الذي انتقل من البسيط إلى المعقد) هذا الأمر فطري في البشرية عَبَّر عنه أرسطو بقوله (الإنسان حيوان سياسي) فلا وجود لمجتمع بلا حاكم، أو ربما تطور البشرية واكتمال نضجها جعلها تكتشف هذه الغريزة وتطورها، أو احتمال انتقال المسؤولية والسلطة من الأفراد والأسر إلى القبيلة ممثلة في شيخها الذي يعطي الأوامر وبالتالي تتحقق معادلة الأمر والطاعة.

وظهور القبيلة في المشهد الاجتماعي والسياسي بعد تجمع الأسر وإعطاء ولائها لشيخ القبيلة جعلها تقوم بتحديد جغرافيتها الخاصة وتتمترس حولها وتجتهد في بيان حدودها ومنع اختراق مكونها الأساسي أو بنيتها الهرمية واعتبار كل من هو خارج عن القبيلة عدو مباشر أو محايد (عزت غنيم، مرحلة ما قبل الدولة، مقال في نبض النهضة)[1].

[1]– جريدة الكترونية، 09 مارس2016.

2- **الدولة المدينة** (La Cité Etat ,ou La Polis):

يرى بعض الكُتَاب أن هذه الصورة السياسية هي من بنات أفكار الإغريق[1] فهم أول من اهتم بموضوع الدولة، فأرسطو (في كتابه علم السياسة يعتبر الدولة من الأمور الطبيعية لان الإنسان بطبيعته حيوان سياسي، وبما أن الكل سابق على الجزء فإن المجتمع أو الدولة سابقة على الفرد والمدينة سابقة على القرية وعلى الأسرة اللتين ليستا سوى مرحلتين للوصول للدولة التي يستطيع الفرد أن يبلغ فيها الكمال) وأفلاطون (في كتابه الجمهورية) تعرضا للكثير من الأفكار المتعلقة بالدولة.

إذن وجود الدولة حسب هذا الاتجاه بديهة لا تحتاج للمزيد من البحث، (لكن بعد الكشوفات الجغرافية عرف الأوربيون أن هناك شعوبا لا تعرف الدولة، إذا هي ليست أمرا طبيعيا)، سميت بالدولة المدينة لأنها قامت حول المدن الكبرى التي كانت مستقلة عن بعضها البعض كأثينا واسبرطا والتي نشأت بدورها من وحدات عائلية وقبلية ثم تطورت واتحدت فيما بينها وقامت في قرى محصنة كان ذلك في الفترة الممتدة بين (800 ق.م إلى 500ق.م)، بدأت هذه الدولة من وحدة قبلية مهاجرة أكثر بدائية إلى جماعة مستقرة استقرارا دائما في إقليم محدد أو متجمعة حول مدينة محاطة بأسوار.

ودولة المدينة اليونانية ارتبطت بفكرة المواطنة (في بدايتها) بارتكازها على الذكور الأحرار، وعلى الفضيلة ونشر الخير العام كغاية (الدولة المثالية عند أفلاطون) والمنتمي إلى الدولة (المواطنCitizen; Citoyen) يحمل صفة منتمي للمدينة (Cité; City)[2] أدخل أرسطو بعض الواقعية عليها حينما ضم لفكرة المواطنة حق المشاركة السياسية للمواطنين الأحرار البالغين من الذكور، وهذا هو الشكل المبكر للدولة بأوروبا ويوجد حتى في بعض

[1]- عبد العالي دبلة، الدولة (رؤية سوسيولوجية)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004 ص ص 11. 30.

[2]- عادل ماجد وآخرون، المرجع السابق، ص، 322.

النماذج العصرية المتطورة (مثل سويسرا ونظام الكانتونات).

اقتران الدولة بالمدينة تأكد أكثر في العصر الحالي المتميز بالمدن العملاقة كمركز للقوة والنشاط السياسي والاقتصادي والسكاني، المدينة حاضنة الدولة وفضاؤها الاجتماعي، هي ليست مجرد فضاء جغرافي سكاني متميز بيسر الحياة والاستقرار وتوفر فرص العمل بل هي أيضا فضاء اجتماعي سياسي ثقافي فيه علاقات انصهار واندماج ونمط عيش أكثر تنظيما وعقلانية.

3-**الدولة الإقطاعية** ( Etat Féodal):

قامت على تملك والاستيلاء على أراضي فلاحية واسعة بالقوة والاغتصاب والحروب وتقوم فيها العلاقة الاجتماعية والاقتصادية على تبعية طبقية وتراتبية بين السيد مالك الأرض وفلاح أو عبد أو قن (مجتمع طبقي على رأسه أقلية من السادة الإقطاعيين الذين يملكون الأرض ويتمتعون بخيراتها دون جهد وفي قاعه أغلبية من العبيد والأقنان وصغار المستأجرين الذين يكدحون لصالح متبوعيهم دون أن يتمتعوا بثمار كدهم) أما التراتبية فتعني وجود تنظيم هرمي على رأسه الإمبراطور ثم الملك ثم الأمراء الإقطاعيون والفرسان، وينتقل الحق الإقطاعي بالوراثة للابن الأكبر الذي يرث الامتيازات والسيادة على الأرض وعلى الرعايا الذين هم جزء منها، فهم أحرار بالاسم فقط (ليسوا عبيدا بصكوك العبودية)، إلا أنهم لا يملكون حرية التصرف بأنفسهم وأدواتهم الإنتاجية التي هي جزء متمم لوجودهم كفلاحين أو حرفيين تمنعهم من مغادرتها (هم أتباع للسيد وللأرض لا يغادرونها إلا لخدمة الجيش أو لقضاء حاجاته).

وضعية الفلاح أضحت وضعية وسطى بين الحر والعبد وأطلق عليه اسم القن (Le Serf) تبدأ هذه المرحلة التاريخية مع استيلاء الرومان على القبائل الجرمانية وتحول سلطة القائد العسكري إلى سلطة ملكية، قامت هذه الدولة على شرعية دينية وعسكرية

تسندها، فتحالفت معها الكنيسة والجيش اللذان استولى بهما الإقطاعيون على النفوس والأجساد والأراضي.

وقيام الدولة الإقطاعية في الغرب على أساس اقتصاد طبيعي مرتبط بالأرض وما ينتج عنها من غلات أدى إلى وجود مجتمعات محلية ووحدات اقتصادية مغلقة تعتمد على الاكتفاء الذاتي وظهور حكومات محلية محل الحكومة المركزية، لكن هذا النظام بدأ يتآكل داخليا وسرعان ما انهار (جوزف ستراير، شارلز تيلي، نوربرت[1] الياس) بسبب عجز الحكام الإقطاعيين عن إدارة السلطة وضبط الهجرة الريفية و إسكان العمالة فاشتد الصراع الطبقي وصعد نجم البرجوازية التي سعت إلى تحقيق مصالحها وتأكيد سلطتها ,ساعد على ذلك أيضا ظهور فكرة الدولة الأمة.

[1]– عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 75.

## المبحث الثاني: الدولة الحديثة (النشأة والعناصر السوسيولوجية).

الدولة الحديثة أوربية المنشأ والظروف، ورغم خصوصية أسباب النزول إلا أنها أصبحت ماركة عالمية مسجلة، قلدتها حتى كيانات لم تمر بنفس المسارات المحلية، وهذا اللغز الذي حيَر الكاتب التركي علي كازا نجيل الذي تساءل عن (سبب سعي التكوينات غير الأوربية التي لم تمر بتركيبة مماثلة من العوامل التاريخية إلى خلق الدولة الحديثة بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى للدولة) وجعل برتراند بادي يتحدى هذا المنتوج الأوربي (الدولة حديثة النشأة بأوربا)، بأنها "ليست الابتكار السياسي الأوحد الذي يجب أن تمر عليه كل المجتمعات بل هناك إمكانية خلق نماذج أخرى سياسية غير نموذج الدولة".[1]

تساؤل نظري سهل ومشروع لكن واقعيا الإجابة عنه صعبة إذ لم يثبت وجود بديل سياسي عن الدولة لحد كتابة السطور، تاريخيا قامت الدولة الحديثة وتطورت في الغرب الرأسمالي حيث لعبت البرجوازية التي خلفت المجتمع الإقطاعي دورا مهما في ذلك, استنتجت البرجوازية أن النهب الموجود في أحشاء كل نظام سياسي يعيق ولادة الرأسمال فاستبدل الريع وقيمه بقوة العمل، الكفاءة، المنافسة، العقلانية، جاءت نتيجة صراع كبير مع الكنيسة التي كانت تستعمل المشروعية الدينية للهيمنة على مختلف جوانب الحياة، ومن هنا يأتي التأريخ للدولة الأوربية الحديثة بمؤتمر واستفاليا عام (1648) الذي أنهى الحروب الدينية بين الطوائف الأوربية وأسس للدولة القومية العلمانية التي كانت لحظة انفصال تاريخي ما بين المجال الديني المقدس والفردي، وما بين المجال الدنيوي السياسي المدنس الذي يهتم بشؤون الجماعة.

هذا الحدث السياسي قضى على السلطة الدينية الكنسية وعلى مشروعيتها الأيديولوجية، وعوضها بمشروعية سلطة الملك (صيحة لويس 16"أنا الدولة")، ثم جاء

1- قدوسي محمد، المرجع السابق، ص، أ.

حدث أكبر منه "الثورة الفرنسية" التي استبدلت المشروعية الملكية الفردية بالسيادة الشعبية، التي هي مشروعية جماعية مجسمة في إرادة الأمة التي تجعلها تختار حكاما مدنيين لا عسكريين ولا رهبانا، ولم تكن الثورة الفرنسية انقلابا عسكريا[1] أو ثورة ضد السلطة التنفيذية، وإنما ثورة ضد كافة الأنظمة القائمة وعبرت عن إرادة الشعب وتضحياته لنيل حقوقه.

## المطلب الأول: العوامل التاريخية الخاصة.

– **النظام الإقطاعي أو الملكية العقارية:** أصبح للأرض قيمة اقتصادية كبيرة بعد ازدياد عدد السكان خصوصا في غرب أوربا مقابل محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، الريع العقاري (الوفرة أو الندرة تؤسس اقتصاديا للملكية الخاصة إذا كان المنتوج ذو قيمة استعماليه ونادرا كميا حسب ريكاردو)، أو الملكية الفردية للأرض تحددت حولها كل العلاقات والبنى الجماعية –ظهور طبقة اجتماعية واقتصادية على الريع العقاري– في فترة أوربا الوسيطة، والنظام الإقطاعي بكل تناقضاته أنتج الدولة المستبدة المطلقة بسبب التنافس على أساس القوة السياسية والاقتصادية المعتبرة بالأملاك العقارية والريوع الناتجة عنها، والتي تنتهي بهيمنة محلية أو جهوية لبيت ملاك كبار (Seigneurial) الذي يستحوذ على التاج الملكي عسكريا واقتصاديا ويمحو المقاومات المحلية والمجموعات المسلحة.

تصفيات تنتقل من الأقلية إلى الفرد وظهور علاقات تبعية تؤدي إلى سلطة مطلقة (تشبه الحالة الطبيعية الهوبزية – التي ترجع للندرة والرغبة القوية في التملك– التي تقصي المتنافسين لصالح شخص واحد له سلطة مقبولة ويشرع القوانين في هدوء بمقتضى العقد الذي تخيله)، كما شهدت هذه الفترة دخول النقد كسلعة تبادلية (Valeur d'Echange) حلت محل المقايضة مما أدى إلى انتشار الأسواق وزيادة الإنتاج الذي انتقل من تلبية الحاجات إلى تراكم الرأسمال وتجاوز التقسيم الاجتماعي للعمل حدود الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد

[1] – أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، دار شباب الجامعة، 2006، ط4 ، ص112

التجارة الدولية فكانت هذه التغيرات الاقتصادية سببا في انتقال المجتمع الأوربي من مرحلة الإقطاعية إلى مرحلة الرأسمالية (المجتمع البرجوازي)، حيث يناقض منطق الرأسمال والمواطن الاقتصادي منطق الريع الذي يقلل التراكم، ومنطق الأمير وولادة الدولة الغربية التي جاءت إثر السيطرة على مفتاحين[1] المال والجيش والباقي فروع.

– **حروب الأمراء:** قلة ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وازدياد قيمتها الاقتصادية جعلها محلا للتنافس والصراع والحروب بين الأمراء الأوربيين للاستيلاء عليها، خصوصا بعد تفكك الإمبراطورية الرومانية وانهيار سلطة الإمبراطور المعنوية والسياسية، إلى جانب ضعف الكنيسة، فظهرت دول مستقلة على أنقاض الإمبراطوريات الواسعة، إذ انتشرت مقولة (الملك إمبراطور في مملكته)، وحروب الأمراء التي تحولت إلى حروب دول ساعدت على نشر الشعور القومي الوطني، فأصبحت حروب قوميات وشعوب عوض حروب عائلات حاكمة، وقد ساهمت هذه الحروب في بلورة فكرة الدفاع عن الأرض من خلال ترسيم الحدود بين القوميات والدول، فظهرت دول متمايزة المعالم قوية السلطة المركزية السياسية توجه الحرب, تنظم الجماهير وتعبئها، كما زادت الحروب من تمتين الرابط الاجتماعي بين مختلف المجموعات من خلال أشكال جديدة من التعاقد والالتزام.

– **حركة الإصلاح الديني:** (البروتستانتية) تعني الاحتجاج، أو الاعتراض ضد مفهوم الكنيسة للدين، وكمؤسسة لها طقوس مقدسة وتنظيم روحي يهيمن عليه أجيال متعاقبة من رجال دين قاموا بتدعيم سلطة الملوك وجعلوا من أنفسهم وسطاء بين الخلق والحق، يوزعون صكوك الغفران وأماكن الجنة على من يشاؤون بزعمهم، كانت لحظة نقد السلطة الدينية ضرورية من الوجهة الفكرية لفتح الطريق أمام نقد الاستبداد السياسي المتذرع بالدين.

قاد هذه الحركة في القرن السادس عشر كل من جان كالفن ومارتن لوثر، اللذان

---

[1] – Addi Lahouari, op cit, p 60.

ثارا ضد فساد الكنيسة الكاثوليكية في روما وسلطة البابا ورجال الدين، الذين استغلوا سلطتهم الدينية لاكتساب الثراء والسلطة الدنيوية وجعلوا الكنيسة دولة موازية أو دولة داخل دولة لتوسيع نفوذهم، ركزت البروتستانتية على الإرادة الحرة للفرد وعلى حقه في الاتصال المباشر بربه دون وصاية، وتخليص الإنسان من سيطرة الكنيسة بترسيخ حرية العقيدة وإخضاع الدين للدولة، حيث دافع مارتن لوثر عن فكرة أن الدولة هي صاحبة السلطان المطلق، إذ تشمل ولايتها القانونية جميع مواطنيها بما فيهم رجال الدين الذين يتمتعون بالسلطة الدينية، لكنها في كل الأحوال لا يجوز لها أن تتخطى السلطة الزمنية للدولة التي وصفها بأنها "شر لا بد منه"[1] وما على الأفراد سوى الإذعان لها وعدم الانشغال بمقاومتها، كما دعا إلى القومية الألمانية لتدعيم الدولة.

لذلك لا نستغرب أن وجدت هذه الحركة صداها بين أمراء ألمانيا وحتى ملوك انكلترا الذين رغبوا في الحصول على الممتلكات الضخمة للكنيسة، ووجدوا فيها فرصة للتهرب من دفع الضرائب الدينية للبابا في روما.

أما جون كالفن (Jean Calvin) فيعطي مشروعية دينية للدولة عندما يعتبر مصدرها إلهيا وليست معطى طبيعيا ناتجا عن إرادة وفعل البشر، لذلك فطاعة السلطة هي طاعة لله وليس خوفا من الحكام الذين هم نواب ووزراء الله، وعصيان السلطة هو عصيان لله (نجد نظير ذلك في الوهابية أو السلفية الحديثة التي انطلقت من الحجاز ونجد التي تدعوا إلى عدم الخروج على الحاكم ووصف معارضي الأنظمة بخوارج العصر وتكفيريون).

كما نادى بتفضيل الواجبات اتجاه الدولة على المطالبة بحقوق الأفراد، وأخيرا كلا المجتهدين جعلا الدين ينتمي للمجال الخاص بعدما كان ينتمي للمجال العمومي (حرية

[1]– قدوسي محمد، المرجع السابق، ص من40 الى44.. بتصرف

المعتقد) اللاهوت المعقلن،[1] الذي دعت إليه حركة الإصلاح الديني خلق كنائس قومية تحدت السلطة الكونية فوق القومية للكنيسة الكاثوليكية، كما ألغى اللغة اللاتينية وترجم الكتاب المقدس إلى اللغات الأوربية.

- **معاهدة ويستفاليا:** انعقدت عام (1648)، وجاءت تدشينا لحقبة جديدة على أنقاض الحروب الدينية التي دامت ثلاثة عقود وعرفت تاريخيا بحرب الثلاثين سنة (1618م-1648م) وتفوق النظام الملكي الناتج عن الإقطاع وتجذر الخطاب اللبرالي بعد أن أضحى الاقتصاد ذو بعد دولي تنافسي بين القوى الأوربية.

كانت هذه المعاهدة لحظة فارقة وحدا فاصلا بين أوربا الوسطى التي تدافع عن بقاء الدولة تحت لواء الكنيسة وتضم دول الكنيسة الكاثوليكية (ألمانيا وفرنسا واسبانيا)، وبين أوربا الحديثة التي تدعو إلى الحرية الدينية والاستقلال عن نفوذ الكنيسة ورئاسة البابا للدولة، وتضم المجموعة البروتستانتية لأمراء (ألمانيا والسويد والدنمارك وفرنسا)، هي لحظة مؤسسة للدولة العلمانية التي يرتبط أفرادها بعلاقات قانونية وضعية عوض رابطة الوحدة الدينية التي حكمت أوربا لأكثر من 16 قرن.

كما هي لحظة مؤسسة للدولة القومية، إذ حولت مجموعة واسعة من الكيانات المحلية المتعددة تحت السلطة العامة للإمبراطورية، إلى عدد صغير من الدول ذات سيادة تحترم بعضها البعض، تتعامل على قدم المساواة وتدخل في علاقات دبلوماسية عن طريق السفارات، وبالتالي القضاء على فكرة الدولة الواحدة أو الإمبراطورية العظمى (فكرة السيادة كانت مرتبط بالمَلك أكثر من الدولة، فالحروب كانت تندلع بسبب النزاعات بين الأسر المالكة وليس باسم الأوطان والقوميات، التي كانت مزاوجة مع بعضها لحد ما لغاية القرن 18م، مع مجيء الثورة الفرنسية التي أكدت سيادة الشعب ووضعت حدا لهذا الاختلاط

[1]- عادل ماجد، المرجع السابق، ص 283.

وبذلك اكتملت عناصر ميلاد الدولة الحديثة)، فتحت أيضا المعاهدة المجال أمام التنافس الأوربي للبحث عن أسواق ومستعمرات جديدة.

فالنتائج الخطيرة لهذا الحدث السياسي أعطت للدولة الحديثة مميزات وصفات ربما لم تتوفر في سابقاتها من الكيانات السياسية.

## المطلب الثاني: النظريات المفسرة لنشوء الدولة.

بداية ادعت هذه النظريات الإجابة على إشكالية كيف أن السلطة تجسد إرادة إنسانية؟، تسمو على الإرادات الإنسانية الأخرى التي توجد في إقليم وزمن معينين، ومن أين جاءت بحق إصدار الأوامر للإرادات الأخرى التي عليها الطاعة؟.

يعد الإغريق أول من نَظَّر وبحث في مسألة الدولة ربما لوجود نشاط فلسفي كبير اهتم بكل ماله علاقة بالإنسان بنفسه أو بغيره وبنشاطاته الذهنية والمادية، ولاشك أن الدولة موضوع أساسي ضمن هذه المصفوفة، أو ربما لأن الإغريق أول من عرف نظام دولة المدينة، ويأتي على رأس مفكري اليونان أفلاطون الذي فسر ظهور الدولة على أساس الحاجة، سواء كانت مادية أم معنوية، والتي يحتاج الناس إلى تحقيقها بالاشتراك والتعاون فيما بينهم، لأنها حاجات متعددة ومستمرة يعجز فرد لوحده تحقيقها، ويحدث ذلك عندما يتجمع الناس في إقليم واحد "فتكثر الحاجات ولزم أن يتألب عدد كبير منا من صحب ومساعدين في مستقر واحد فنطلق على ذلك المجتمع اسم مدينة أو دولة"[1].

فالبداية تكون بتحقيق ركنا الدولة الأساسيين: الإقليم والشعب ثم تظهر السلطة تلقائيا بقوانينها، لكنها في بدايتها تكون دولة بدائية بسيطة خارج المدن قبل تَكَون دولة المدينة، تصور أفلاطون الدولة كفكرة تنشأ في الوعي والعقل، لا ككيان مادي لذلك صنفها

[1]– جميل صليبا، تاريخ الفلسفة العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 2، 1973، ص 168.

إلى ثلاثة نماذج: الدولة المثالية المعنوية هي دولة المدينة الفاضلة، الدولة الفطرية البسيطة أو البدائية التي نشأت خلال المراحل الأولى للتجمع البشري. الدولة المترفة نشأت نتيجة تطور الإنسان وانتقاله من طور البداوة إلى طور المدينة.

أما أرسطو فيرى أن أصل الدولة هو وجود المدينة لا الحاجة، ويعلل ذلك بفكرة التجمع الذي بدأ من الأسرة ومن تجمع الأسر، نشأت القرية ومن تجمع عدة قرى نشأت المدينة التي نشأت منها الدولة –دولة المدينة– لكنه توقف عند حدود المدينة، ولم يخبرنا عند تجمع المدن ماذا كان سيحدث.؟ ربما لأن مدن اليونان كانت مستقلة عن بعضها البعض، وفي حروب مستمرة (أثينا– اسبرطا).

فكرة التجمع التي قامت عليها دولة المدينة هي ميل فطري وطبيعي لدى البشر، وتبقى غايته هو حماية الناس وقضاء حاجاتهم أولا وأخيرا، مما جعل رأي أرسطو يقع في تخبط، ثم يتكلم أرسطو عن الأساس الاجتماعي للدولة، حيث هي نظام اجتماعي مركب من الثقافة والتصورات الرمزية ومن الأفعال اليومية المتكررة والدائمة، وكلها تبني المخيال الجماعي الذي يوجه نحو التشابه والتوحد، وإذا فالدولة تجمع ولا تفرق وتهتم بالوحدة والتضامن والتجانس أكثر من اهتمامها بالتباين والتنوع (إيديولوجية اليعقوبية الفرنسية والثورة السوفياتية والنظام السياسي الجزائري لعقود).

– **نظريات التطور**: تسمى أيضا النظرية التاريخية، تبدو هذه المقاربة مناسبة لطبيعة الأشياء التي تتطور من البسيط إلى المعقد، باعتبار الدولة ظاهرة مركبة ومعطى طبيعي، وإن كانت الكشوف الجغرافية الأوربية اكتشفت شعوبا لم تعرف الدولة بشكلها الأوربي مما يجعل بديهية الدولة فكرة مُتَحَفَظ عليها، الدولة لم تنشأ طفرة واحدة ومن عامل واحد (ابن خلدون– ليون دوجي Duguit)[1] بل نتيجة تطور تاريخي المجتمع على جميع الأصعدة، ابتداء من المستوى

[1]– سعد الله علي، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص45.

العائلي إلى المستوى الاجتماعي ثم المستوى التاريخي وانتهاء بالمستوى الاقتصادي.

فعلى المستوى الأسري (الدم) يرى أصحاب هذا الاتجاه (أفلاطون، أرسطو، بودون) أن البذور الجنينية للدولة والسلطة وجدت في رحم السلطة الأبوية، وإذا ما الدولة إلا أسرة تطورت بشكل تدريجي، ويستدلون على ذلك بتاريخ الدولتين اليونانية والرومانية حيث كان يستحوذ على السلطة فيهما رؤساء الأسر، وبما أن الأب له سلطة مطلقة على زوجته وأولاده وعبيده ويستمدها من نفسه لا من غيره، فهو المالك والحاكم والقاضي، وبوجود نزاعات بين الأسر تَكوَنَ مجلس عائلي يضم أرباب الأسر، وهو عبارة عن سلطة جماعية يمارسها الآباء بصفة موضوعية بعيدا عن علاقات النسب، ومن هنا تبدأ السياسة خصوصا بعد نمو وتزايد الأسر وتجمعها حيث تكونت القبيلة التي بعد تكاثرها أنتجت عشائر انتشرت فوق بقعة من الأرض، لتُكَون المدن السياسية التي تحولت إلى دول فيما سمي بعد ذلك بالدولة المدينة (La Cité Etat).

علاقة الدم وصلة الرحم داخل العائلة ووجود سلطة أبوية وزوجية بيد الأب أو الأبوين، وجود شعور فطري ومكتسب بالتماسك والتضامن والنصرة والعصبية، كما ساهم الدين من خلال تأثير معتقداته والحاجة إلى التجمع وتعقد الحياة الاجتماعية أدت بالمجتمع إلى البحث عن سلطة معينة لضبط حركة هذا المجتمع[1].

وعلى المستوى التاريخي (سبنسر) الدولة ظاهرة طبيعية نشأت عبر فترات طويلة من التطور التاريخي، أدت إلى بروز فئة حاكمة سيطرت على المجموعة وتأسست بموجبها الدولة التي جاءت على أنقاض الحرب، فألفت المجتمع المفكك وزادت المجتمع الأكثر تعقيدا ألفة ونظاما، والخوف من الحياة هو العامل الأساسي الذي أدى عبر العصور إلى الضبط

[1]– عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 69.

السياسي، مثلما يعتبر الخوف من الموت هو أساس الضبط الديني.[1]

أما على المستوى الاقتصادي (تشارلز تيلي في كتابه الدولة الغربية)[2] يرى أن ظهور الرأسمالية كان عاملا مشجعا لبروز تنظيم سياسي في أوربا (الدولة)، إضافة وجود اقتصاد موحد قائم على الزراعة أدت إلى حدوث فائض في مواد التغذية، مكن فئة اجتماعية من الاستغناء عن العمل الإنتاجي الزراعي والانصراف إلى أعمال أخرى مما نتج عنه تقسيم العمل، هذا التخصص المهني أدى إلى تطور وحدات اجتماعية مستقلة تضامنت تلقائيا. وطبقة صغيرة واسعة الانتشار من الملاكين والتجار الصناعيين كل ذلك أدى إلى نمو المدن ونمو هيكل سياسي لا مركزي لكن موحد نسبيا.

ضمن المنظور الاقتصادي يمكن أن ندرج ما يسمى بنظرية الري (كارل فوايت فوجل Witt Vogl) التي فحواها أن الحاجة للري في المناطق التي تشح فيها الموارد المائية ويكثر الصدام حولها، دفعت الأفراد ولأجل المصلحة العامة إلى التنازل عن بعض الحقوق لصالح تكوين وحدات سياسية قادرة على تنظيم فعال للري، باعتبار الماء مصدر الحياة وأساس الحضارات التي استقرت كلها حول مصادر المياه (بلاد الرافدين، اليمن، مصر، الصين، المكسيك..)، فالجماعات التي أنشأت وسيرت نظام الري هي التي أسست الدولة كحال الدولة النهرية في مصر، وكذلك النظرية البيئية (روبرت كارنيرو) الذي أكد أن الظروف البيئية، الأرض، الفلاحة، الماء.. وحدها كانت وراء نشأة الدولة، واتخذ سندا لكلامه تاريخ أمريكا اللاتينية والشمالية ومنطقة البيرو والأمازون، أمثلة لظهور دول لأسباب بيئية، يمكنها أيضا أن تتكئ على افتراضات ابن خلدون حول دور المناخ والبيئة في تطور العمران الاجتماعي والسياسي.

---

[1]– محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 173.

[2]– عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 67.

- **النظريات الاقتصادية:** أهمية الاقتصاد كعصب الحياة المادية وكمولد ومحرك لكثير من الظواهر، حتى سُمي بالإله المستتر (الجابري)، يمكن أن يكون وراء ظهور الدولة الحديثة التي سميت أحيانا – الدولة الجبائية– حيث يؤكد جوزيف شوميتر أن الاحتياجات المالية وتطور الجباية لم يكن فقط وراء ظهور الدولة، بل أعطى لها أيضا شكلها المحدد (دولة الجباية أو الدولة الضرائبية)، التي تقوم بتنظيم الحياة المالية وتتدخل في تسيير الاقتصاد، لكن يبقى السؤال المطروح ما هي الوسيلة أو المؤسسة التي تقوم بتحصيل الجباية وتسيير الاقتصاد ؟. ألا يفترض ذلك وجود وازع أو حاكم يشرف على هذا المرفق؟ وإذا فالدولة أسبق وجودا من الجباية هذا أمر محتمل.

من جهة ثانية يتصور كل من (جوزيف شترايز، تشارلز تيلي، نوربرت الياس)[1] أن انهيار النظام الإقطاعي وصعود البرجوازية وتطور الطبقة التجارية التي تسربت عقليتها– هيمنة قوانين التبادل السوقي وأولوية المنفعة والفائدة– إلى باق الطبقات، وبروز الدولة الأمة كانوا وراء تأسيس الدولة الحديثة، إذ عجز الحكام الإقطاعيون عن ضبط الهجرة الريفية وتوفير الإسكان للفاعلين الاجتماعيين، جعل السيطرة الإقطاعية تتقلص بفعل رفض العناصر الفاعلة الخضوع له، وبرز الصراع الطبقي بين من يملكون كل شيء ومن لا يملكون إلا جهدهم وعرقهم، فظهرت الدولة كحَكَم و كمُوَزع عادل للموارد بين المتخاصمين.

- **نظرية القوة والغلبة:** أصل الدولة يعود إلى القهر والقوة لإخضاع الغير والغزو والصراع لأجل الهيمنة على الأفراد والجماعات الضعيفة، ومبدأ القوة المادية شائع حتى في عالم الكائنات الحية الأخرى، شيوع عدوانيتها، إذا هو مبدأ طبيعي في الكون، وحتى المجتمع قام على أساس خضوع الضعيف للقوي، فلا مناص أن تكون الدولة نظام فرضه المنتصر

[1]– عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص ص 75–76.

على المهزوم، وأقدم القوانين هي تعبير عن حكم وسيطرة القوي على الضعيف.[1]

تصور هذه النظرية المجتمع أو البشر متنافسين داخل حلبة صراع أو قطيع حيوانات يتقاتل لأجل البقاء، مستندة على نزعات العدوان والحرب المجبولة عليها النفوس وميل النفوس حتى الحيوانية منها إلى التعاون والتآزر، ففي مواجهة الصراع البشري والعداء بين الأجناس، تمثل الدولة النظام الاجتماعي الحاسم القائم على تغلب جماعة على جماعة أخرى، وقيام أقلية ذات سيادة تمارس الحكم والإخضاع لفئات أخرى.

الصراع لأجل السلطة (ضد المترشحين لها وضد المجتمع) المحرك الحقيقي للتاريخ حسب رأي عالم الاجتماع البولندي لدويدج جمبلوفكس (Ludwig Gumplowics)[2] ثم تملك الدولة (داخل الدولة هناك نقطة يتوقف عندها القانون لتبدأ السلطة)، من إيجابيات هذه المقولة أنها نبهت لعامل العنف والقوة كوسيلة أساسية لإقامة المُلك ونشأة الدول والمحافظة على وحدتها وسلامتها داخليا وخارجيا وإرساء هيبتها وشرعيتها، كما أن القوة الأخلاقية أساس دائم لقيام الدولة التي تحمي الحقوق، عكس ما تفترضه النظريات الأخرى، ومن سلبياتها أنها عممت عامل الإخضاع والقوة على جميع الدول وهو ما لم تؤكده الدلائل إذ أن بعض الدول لم تقم على القسر بل على الرضائية والاتفاق والاعتراف[3].

حسب هذا الكلام فإن كل دولة قامت في التاريخ هي دولة طبقات متفوقة على طبقات مهزومة (الاشتراكيون)، وإذا فالدولة ليست مفروضة من الخارج بل من إنتاج المجتمع في مرحلة تطوره للحفاظ على النظام القائم، ويعطينا التاريخ أمثلة عن ذلك، فدولة الأسياد سيطرت على العبيد، ودولة الإقطاعيين سيطرت على الأقنان، والدولة البرجوازية سيطرت على البرولتاريا (ماركس)، فالدولة انعكاس للأوضاع الاقتصادية، وانقسام المجتمع

[1]– قدوسي محمد، المرجع السابق، ص، 70.

[2]– محمد علي محمد، المرجع السابق ص، 515.

[3]– سعد الله علي، المرجع السابق، ص، 53.

إلى طبقات يستدعي ظهور تنظيم سياسي للقضاء على الفوضى وتسيير التناقضات والصراعات يثبت شرعية الطبقة الحاكمة.

في السياق ذاته يبرز لنا ابن خلدون كمُنَظر لدولة الصراع التي تقوم حسبه على الحاجة إلى الاحتماء لسد متطلبات الغذاء والدفاع وضبط المنازعات لمنع سفك الدماء والفوضى، بفرض نظام قوي (الوازع) يرتكز على العصبية والدعوة الدينية، فلا يكون المُلك إلا بالتغلب، ولا يكون التغلب إلا بالعصبية (الشوكة من جند ومال).

رغم أن هذه المقاربة فسرت قيام السلطة والدولة بالقوة والغلبة والقهر، وهذا صحيح لحد كبير، لكنها لم تغفل دور التضامن الاجتماعي الذي يسمو فوق شدة الأقوياء وضعف الضعفاء، وفوق الفوارق الاجتماعية الذي تسعى إليه الدولة بصفتها نظاما مُوَحدا يشمل كل المكونات الاجتماعية، هي دولة المصلحة العامة ذات طابع اجتماعي واقتصادي.

– **النظريات الدينية (النشأة المقدسة):** أقدم النظريات لأنها ارتبطت بالمقدس، حيث تُرجع أصل الدولة إلى الله صاحب السلطة العليا في الدين والدنيا وهي حق أصلي له يمنحه لمن يشاء للعباد ممن يتصفون بصفات معينة (كالتفويض) وما دام الحاكم يستمد سلطته من الله فإن إرادته تعلو على إرادة المحكومين لأنه ملك ورجل دين وصاحب معجزات.

نهلت هذه الأفكار من الديانات القديمة في بلاد النيل والصين والهند واليابان، فخلعت الفرعونية على الحاكم سلطة إلهية وجعلت البراهمية سلطة الملك مُفَوَضة من الإله الأكبر (براهما)، وظل الإمبراطور الياباني مرجعا دينيا، ونفس الكلام ينطبق على البوذية المتكئة على تعاليم بوذا، بينما اعتبرت الكونفوشيوسية سلطة الملك مستمدة من السماء.

بينما الديانات التوحيدية لم تخلع على الملوك صفة الإله، رغم أن الكثير من الملوك

استظلوا بالدين لتمكين سلطتهم منه، كان البعض[1] يرجع أصل النظرية لليهودية، حيث تؤكد التوراة حسبه أن الله هو الذي أنشأ سلطة الملك وانتخبه، وينزعها عنه متى شاء، فهو وكيل الله مسؤول أمامه وحده وليس للشعب اليهودي أية سلطة في انتخاب الملك، بل عليهم واجب الطاعة فقط، كما لها جذور مسيحية مستمدة من قول الرسول بولس" أن الله هو الذي وضع هذه السلطات في أيدي الملك، ومن يقاومها يقاوم أوامر الله، واللعنة على من يعصي هذه الأوامر"، ومن قول القديس أوغسطين "إن الله يكافئ الشعب الصالح بحاكم صالح، ويعاقب الشعب الفاسد بحاكم فاسد"، بمرور الوقت برز خلاف داخل النظرية حول طريقة اختيار الحاكم، مع اتفاقهم حول مصدر السلطة التي هي ملك لله فظهرت:

– نظرية تأليه الحكام: عطفا على أن السلطة لله أضحى الحاكم إلها يُعبَد فلم يدم تمايز بين المجالين الزمني والديني، ومن أمثلتها فرعون مصر، إمبراطور الصين والهند، والمَلك المطلق بروما الذي كان كاهنا أعظم في نفس الوقت.

– نظرية الحق الإلهي: تحول في هذه المرحلة الإمبراطور من حاكم إله يطاع ويُعبَد، إلى حاكم إنسان يطاع، لأن سلطته مستمدة من الله مباشرة، وجرى الفصل بين ما لقيصر لقيصر وما لله لله، وقد لعبت المسيحية في عصرها الأول دورا مهما في خلع صفة الإله عن الحاكم، وأكدت أن العبادة لله وحده الذي ينبغي أن يخضع له الجميع، بما فيهم مالكو السلطة الزمنية، وهذا ليس تقليلا من شأن السلطة بل دعوة إلى احترامها وعدم التدخل في شؤونها، لأنها مستمدة من اله كما ذكرنا آنفا، سادت هذه النظرية لدى بعض الشعوب القديمة خاصة الشعب اليهودي، حيث كان الملك وكيل الله لا يُسأَل إلا أمامه، ولم يكن لليهود أية إرادة في انتخاب الملك، كما كان كسرى في فارس يحكم باسم الحق الإلهي بوحي من الإله أهورا مزدا، وكذلك قيصر روما قبل اعتناقه المسيحية، فضل الحاكم على

[1]– فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.، ص 38.

السكان في حياتهم وأرزاقهم تجعل طاعتهم له مطلقة ويغيب كل حضور للمواطنة.

– نظرية التفويض الإلهي غير المباشر: الله لا يتدخل في اختيار الحاكم مباشرة[1] بل يوجه الأحداث ويرتبها بطريقة غير مباشرة، تساعد البشر على اختيار الحاكم الذي يتقبلون سلطانه، ونظام الحكم المُمارَس عليهم، لكن ضمن التفويض الإلهي دائما، سماها البعض نظرية العناية الإلهية وجاءت نتيجة معارضة المفكرين لنظرية الحق الإلهي، في هذه الفترة تم تقييد سلطة الملوك نسبيا، لأنها أصبحت بالاختيار لكن ليس اختيارا حرا وعاما لجميع أفراد المجتمع، كما قد يتوهم البعض بل بقيت سلطة الاختيار من نصيب الكنيسة ممثلة الشعب المسيحي، متجسدة في شخص البابا صاحب السلطة الروحية الذي يمنح سيف السلطة الزمنية للحاكم وينزعها منه إذا أخل بعقد التفويض الإلهي، من إيجابيات النظرية تأكيدها على أخلاقية وسمو رسالة الدولة باعتبار مصدرها من الله، لكنها استُغلت في أوربا العصور الوسطى من لدن الكنيسة والملوك لتبرير الحكم المطلق وسيطرة الكنيسة.

اعتبرت النظرية المَلكية مقدسة وعدت الاعتداء على الملك كفر، وإذا كان الله كل شيء في عالمنا فإن الملك هو كل شيء في الدولة وهو فوق الحساب والمسائلة (صيحة لويس الرابع عشر المعروفة" أنا الدولة").

في العالم الإسلامي استغل السلاطين وخلفاء المسلمين النظرية، ليقنعوا الناس أن طاعة الإمام من طاعة الله وعصيانه من عصيانه، وجعلوا السلطان خليفة الله في أرضه وظله الممدود على عباده، فقال المنصور في خطبته المأثورة بمكة[2] "إنما أنا سلطان الله في أرضه"، ويصف الملك الظاهر برقوق نفسه في رسالة بعث بها إلى سلطان تونس أبو العباس يرجوه فيها إرسال أسرة ابن خلدون "خادم الحرمين الشريفين، ظل الله في أرضه،

1– قدوسي محمد، المرجع سابق، ص ص 65– 67.

2– سعد الله علي، المرجع سابق، ص 51.

القائم بسنته وفرضه سلطان البسيطة، ومؤمن الأرض المحيطة".

النظريات الدينية أسست للدولة الثيوقراطية الغربية التي حكمت البشر باسم الله، والتي عرفت كل أنواع الحكم المطلق والمستبد، الذي تصرف في الناس كما يتصرف الرب في عباده، كما نفت إرادة الناس الصانعة للدولة لصالح جبريات متعددة، بدأت من صنع وخلق الله للدولة، إلى اختيار إلهي للحكام كنواب عنه في الأرض، وانتهاء بتوجيه الأحداث التي تدفع الناس لاختيار الحكام، فلا غرو أن ولدت ردود أفعال معاكسة دحضت حججها وبنيانها وكان ذلك على يد:

– **النظريات الديمقراطية (العقد الاجتماعي):** تُعدُ أشهر نظرية مفسرة لنشوء الدولة ربما لأنها جاءت في عصر ازدهار الفكر اللبرالي (القرنين17و18م) الداعي إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية، وأهمها احترام سلطان الإرادة وعجز الكنيسة وقف اندفاع الأفكار الجديدة التي جاءت بعد عصر التنوير، أو ربما انتشارها يعود إلى تبني الثورة الفرنسية – ملهمة الثورات السياسية الحديثة – لها والتي نقلت السيادة والسلطة من الملك والحاكم عموما إلى الأمة، واعتبرت الشعب مصدر السلطة.

اختلف المفكرون حول مفهوم الشعب والجماعة كمصدر للسلطة بين من يرى أن السيادة الشعبية لا تتجزأ بين أفراد الشعب بحيث يملك كل فرد جزء منها، ومفهوم يرى أن الأمة صاحبة السلطة تمارسها عبر ممثليها وكل حكومة لا تأتي بواسطة الانتخابات فهي غير شرعية، وبين من أعطى للبرولتاريا مفهوم الشعب والأمة، وملخص هذه النظرية التي جاء بها (لوك، هوبس، روسو) قام على فرضيتين:

– الأولى: الفطرة تتميز بالوحشية وعدم الاستقرار وغياب القانون (القانون الطبيعي والقوة).

– الثانية: العقد الاجتماعي، حيث مصلحة الأفراد الإرادية دفعت بهم إلى التفكير في إيجاد قوة أو سلطة أو تنظيم (الدولة)، فأبرموا عقدا فوّضوا بموجبه الأمر إلى شخص

وتنازلوا له عن حقوقهم في استعمال القوة، (هوبس وديناميكية وتجذر السلطة في المجتمع عبر العقد) أو بعض حقوقهم (لوك) للحد من أنانية الأفراد حتى يعيشوا في أمن وسلام، وهذا بفضل القوة المطلقة للدولة، ذاك الوحش الكاسر المخيف (Léviathan) الذي يُقلم أنانية الأفراد، والتي لو تركت لطبيعتها لأصبح كل إنسان ذئبا في الأرض، ولقامت حرب الكل ضد الكل (هوبس)، فيرسي الحالة المدنية والأمن الاجتماعي، الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية هو انتقال من اللا تاريخ إلى التاريخ.

السلطة موضوع لتنافس جامح بسبب امتيازاتها المادية والرمزية وتفرض على مالكها الكفاح وتصفية خصومه إذا أراد الاحتفاظ بها ويدخل في صراع مع الآخرين، وبدون هذه القوة الضابطة لا يكون معنى لأي اتفاق ذلك أن الاتفاقات بدون سيف ليست سوى كلمات،[1] فالقوة هي أساس الشرعية وحد للدولة من أن تكون مصدر طمع واشتهاء. اتفق ثلاثتهم على أن بناء الدولة مرً بمراحل ثلاث:

– ما قبل الدولة: وهي المرحلة الطبيعية أو الفطرية السابقة على وجود الدولة، حيث سادت المساواة والحقوق وتبادل المنافع، وكان البشر متآخين وساد القانون الطبيعي (لوك)، ورأي يرى أنها مرحلة السعادة والفضيلة، والتي أفسدتها المدنية فيما بعد (روسو)، لكن كان هنا أيضا الصراع حسب آخرين الذي سماه هوبس – قانون الغاب– أي الحالة الوحشية.

– مرحلة العقد الاجتماعي: اتفق الأفراد برضاهم على التنازل لجماعة أو واحد منهم ليحكمهم ويمثل مصالحهم بمقتضى عقد يتخلون بموجبه عن السلطة والصراع السياسي لصالح السلم الاجتماعي.

– مرحلة الدولة : في هذه الفترة تأسيس الدولة جاء بناء على حساب المكاسب والخسارة،

[1]– عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 72.

حيث أدرك الأفراد أن فائدتهم من إنشاء الدولة تفوق خسارتهم، فأنشئوها لتطوير الواقع والقيام بوظائف معينة من خلال السلطة، والارتقاء بالناس نحو مستقبل أفضل، إنه منطق براغماتي خالص، والمراحل الثلاث تدحض بناء الدولة على أساس القهر والغلبة والقوة.

أفكار العقد الاجتماعي تأثرت بالظروف التي عاشها هؤلاء الرواد وخصوصا الحروب الأهلية (هوبس) الذي استخدم العقد الاجتماعي لمؤازرة النظام الملكي المطلق (لكنه بررره بإرادة الأفراد في السلم الاجتماعي ومنفعتهم) واعتبره أكمل الأنظمة التي تحقق أمان وطمأنينة الأفراد في ظل الاستعداد لحرب الكل ضد الكل، والخوف من الموت، الذي يجعل الأفراد يسعون لإقامة الدولة لتوفير الأمان و ببقاء النوع الإنساني، فيبرمون اتفاقا جماعيا لصالح شخص منهم لا يكون طرفا في العقد، كما أن إبرام العقد نهائي لا رجوع فيه، إلا إذا لم يحترم أحد أطراف العقد بنوده فيجوز للآخر التحرر من التزاماته.

جعل هوبس مبرر إنشاء الدولة هو الخوف الطبيعي من الهلاك ومبرر الحاجة أي رغبة الإنسان في المحافظة على مصالحه، ومن بعده كانط، وفلسفة الأنوار فكرة الطبيعة بفكرة العقل لبناء دولة تسيرها قوانين مدنية توقع العقاب في الدنيا دون انتظار الجزاء في الآخرة (الدولة المعاصرة بنيت على النموذج الهوبسي)، وهناك مفارقة في هذه الأفكار، فمن جهة تأسيس دولة على الشورى والرضا لرعاية المصالح العامة، ومن جهة أخرى عدم إلزام الحاكم بالعقد ومنع الذين انتخبوه من الرجوع عن رأيهم إن رأوا شيئا لا يعجبهم في هذا الحاكم، أليس هذا تأسيسا للحكم المطلق بغطاء شرعي؟.

أما (جون لوك) فهو الآخر تأثر بالحروب الأهلية، وعايش حياة أكثر اهتماما بالتجربة الحسية وبالعلم وبالمكاسب الاقتصادية وأقل اهتماما بالحياة الدينية، كان يرى في الحكم البرلماني أفضل أنواع الحكم، لأنه يتماشى وطبيعة الفرد وما يتميز به من عقل، ولأن

المشروعية فيه بيد الشعب الذي يُخول للبرلمان تقييد سلطات الملك، أنكر لوك أن تكون الفترة الأولى من حياة البشر حالة حرب وبؤس، كما ذهب إلى ذلك سلفه هوبس، بل فقط هي حالة عدم استقرار بسبب تعارض مصالح بين الأفراد بسبب تكاثرهم وشعورهم بالمساواة اتجاه بعضهم، مما جعلهم يأخذون حقوقهم بأيديهم – أليست هذه حالة مشابهة لما ذكره هوبس– ونظرا لافتقادهم جهة تفصل في منازعاتهم، قرروا الخروج من هذه الحالة الطبيعية إلى حالة مدنية واجتماعية أرقى، فاتفقوا طواعية على إبرام عقد تكوين الدولة واختيار واحد منهم حاكما وطرفا في العقد.

دافع لوك عن العقد الاجتماعي باعتباره أساسا للمحافظة على مساواة واستقلال الأفراد، وباعتباره عقد بين أحرار لا بين حكام ومحكومين، وأيضا للنتائج المفيدة على صعيد الدولة والمجتمع والمتمثلة في: السيادة الشعبية– حكم الأغلبية الذي يتماشى مع الإرادة الشعبية– حق الجماعة في استخدام القوة لفرض القانون، السيادة القانونية في يد الشعب يمارسها عن طريق السلطة التشريعية، أما السيادة الفعلية فهي في يد الحكومة، حق الثورة، نظرية الحقوق الطبيعية المؤسسة للمجتمع المدني.

وأما (جون جاك روسو 1712–1778) صاحب "العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية" الذي وُصف بإنجيل الثورة الفرنسية، فيخالف سابقيه في أن الفرد ليس عدوانيا بالدرجة التي وصفها هوبس وليس اجتماعيا بالطبيعة، كما نعته لوك فرغم أن الأفراد وُلدوا أحرار إلا أنهم أضحوا مقيدين نتيجة اعتمادهم على بعضهم البعض، بسبب زيادة الحاجات وعدد الأفراد وظهور الملكية وظهور نزعة السيطرة والتملك، بسبب تعدد مصالح الأفراد وتعارضها، فكان الحل هو ضرورة إنشاء نظام سياسي بابتداع عقد اجتماعي، وهو أصل الدولة، أين يتنازل الأفراد بصفة تامة وكلية عن أنانياتهم وحرياتهم الطبيعية لصالح الحريات المدنية ولصالح الشخصية الاعتبارية للجماعة، المعبرة عن إرادة واختلافات

المجموع بطريق الأغلبية، التي هي دائما على صواب وغير منحازة، أما الحكومة فيعتبرها جهازا وسيطا[1] بين الرعايا والحاكم موكول إليها تنفيذ القوانين وصيانة الحقوق، فهي وظيفة يمارس بها عمال الحاكم باسم تفويض السلطة.

العقد الاجتماعي الذي يربط الحاكم والمحكوم، كَيَّفَتْهُ النظرية كعقد وكالة قانونية فالحاكم وكيل عن الأمة يحكم وفق إرادة موكله لا إرادته هو، ومن ثم يمكن للأمة أن تعزله متى رأت أنه أخل بشروط الوكالة،[2] كما أنه بموجب العقد تنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم لصالح إنشاء الدولة، وهذا إعلان ميلاد الإرادة العامة التي تعبر عنها الدولة، وأخيرا حاول روسو التوفيق بين حقوق الأفراد وحقوق السلطة العامة، وكان يهدف إلى إرساء نظام اجتماعي تستخدم فيه السلطة الجماعية لحماية الفرد، وبيان أن الفرد يستطيع الاتحاد مع الآخرين دون أن يفقد حريته الشخصية.

تأثير هذه النظرية كان عظيما على مفهوم الدولة أكثر من سابقاتها من النظريات خصوصا بعد انتصار الثورة الفرنسية (تشارلز تيلي اعتبر علاقة النظرية بالثورة الفرنسية عاملا هداما وخطيرا فيها)، ومجيء نابوليون حيث أضحت الدولة ملك للأمة ولم يعد الموظف العام خادما لشخص الملك أو الأمير، بل خادما للدولة متمثلة في السلطة العامة وأفعاله مضبوطة وفقا للقانون (المشروعية)، وظهرت البيروقراطية العامة العصرية كأداة للدولة الحديثة تقوم بأعمالها.

المركزية الإدارية التي سنتها الثورة الفرنسية ألغت المؤسسات الجهوية والمحلية ودفع السلطة إلى الاستحواذ على كل شيء، مما اعتبر من البعض أنه من مثالبها، رأى البعض في النظرية حقيقة تاريخية ثابتة تفسر نشأة المجتمع، ورآها آخرون أساسا صالحا لما يمكن

[1]– قدوسي محمد، المرجع السابق، ص 91.

[2]– سعد الله علي، المرجع السابق، ص 59.

أن تكون عليه العلاقة بين الحاكمين والمحكومين (موافقتهم)، كما وقفت نظرية العقد الاجتماعي ضد الحكم المطلق وأيدت حقوق الشعوب، وساعدت على تطور الديمقراطية.

الفكر الغربي عبر هذه النظرية أنزل السلطة من السماء إلى الأرض، لكن بقدر بريق النظرية بقدر الشكوك التي أُثيرت حول واقعيتها ومصداقيتها التاريخية، حتى ذهب بعضهم (كانط: عد العقد ليس له حقيقة تاريخية ولا سوسيولوجية لكن له حقيقة عملية) إلى وصفها بأنها أكبر أكذوبة تاريخية صدقًها الناس، ربما لمثاليتها المفرطة أحيانا، فلم يثبت تاريخيا أن جماعة من الناس اجتمعوا وكونوا عقدا، وإن كان هذا حصل فهو يعني أن الناس كانت لهم دراية ببعض التنظيمات السياسية،[1] واضمحلت النظرية بدءا من القرن (19م)، حيث بدأت الفلسفة السياسية تقوم على الدراسة التاريخية المستمدة من واقع الأحداث لا من مجرد التخمين والاستنباط.

**- نظريات المشروعية (خضوع الدولة للقانون):[2]**

- نظرية الحقوق الفردية (المذهب الفردي): وجود حقوق فردية أصلية سابقة على الدولة، تسمو عليها ولا تخضع لسلطانها، بل تقيد نشاطها وما دخول الفرد في جماعة إلا لحماية هذه الحقوق والتمتع بها، السلطة في خدمة الشعب أو الفرد بصفة خاصة، هي أفكار مستمدة من العقد الاجتماعي،[3] لكن هل يمكن تصور الحقوق خارج الجماعة؟. يبدو أن هذه النظرية غرقت في الخيال والرومانسية التي أعطتها البريق لمدة قرنين، ابتداء من إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا عام (1789م)، أوخذ على هذه الفكرة أنها امتنعت عن إلزام الفرد بعمل شيء من أجل الآخرين، لما فيه اعتداء على الحقوق الفردية مما يؤدي إلى الفوضى والاستبداد لأن الفرد يحدد حقوقه بنفسه.

[1] - فوزي أبو دياب، المرجع السابق، ص 36.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 69 و 71.

[3] - أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، دار شباب الجامعة، ط4، 2006، ص 183.

– نظرية التحديد الذاتي: أنتجها الفقه الألماني (دوجي) الدولة باعتبارها صاحبة السيادة لها حق وضع القواعد القانونية التي تحكم نشاط السلطات العامة، ووضع الدولة للقانون حسب هواها قد يعطي للدولة سلطة مطلقة لا حدود لها (نقد)، والبديل هو الوعي الاجتماعي والتضامن والعدالة، لأن القاعدة القانونية تنشأ بمجرد أن يستقر في ضمير الجماعة ضرورة وجودها دو تدخل من الدولة.

– النظرية القانونية (الحقوقية): تنشأ الدولة وفق قواعد القانون الدولي (الإقليم، السكان، السلطة والاعتراف الدولي)، ويمكن أن تنشأ على أسس أخرى، كهجرة مجموعة من الأشخاص إلى إقليم مهجور تستقر فيه وتمتلكه في شكل دولة جديدة، ومثاله ليبيريا التي تكونت من أرقاء، تحرروا ونقلوا من أمريكا من قبل جمعية أمريكية سنة (1821)، وجمهورية ترنسفال في جنوب إفريقيا سنة (1837)، لم يعد قائما هذا الشكل من الدول، لأن الأرض أصبحت مسكونة باستثناء الأماكن التي يستحيل العيش فيها، ويمكن أن تنشأ دول بانفصال جماعات عنها (الو.م.أ عام 1776 انفصلت عن بريطانيا، البرازيل عن البرتغال عام 1822 السودان الجنوبي عن السودان، اليمن الجنوبي عن اليمن).[1]

على كل حال تبقى النظريات السابقة مجرد تخمينات ومقاربات تصلح لتفسير قيام الدولة عبر التاريخ لغاية إثبات العكس، لأن التفسيرات التي قدمها لنا المفكرون والفلاسفة ابتداء من أفلاطون إلى روسو، ثم ماركس، للدولة لا تمنحنا البصيرة الملائمة لفهم أصل الدولة وماهيتها وأهدافها (أوبنهايمر فرانز[2] في كتابه الدولة).

فتاريخ الفكر السياسي وممارسة السياسة عرف أكثر من مصدر للشرعية، وهذا التنوع دليل على إمكانية انتقال السلطة وفق تحول مصادر الشرعية، ومنه وفق تحول

[1]– سعد الله علي ، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ط1، 2003، ص 62–63.

[2] – محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 526.

إيديولوجية النظام السياسي من عنف مادي ورمزي إلى تطور اجتماعي اقتصادي وسياسي.

**المطلب الثالث: خصائص الدولة الحديثة.**

- **دولة أمة:** هي شكل سياسي إداري مركزي لا يعترف بسلطة أعلى منه، يتطلب ولاء داخليا من أعضائه، أي حياة جماعية مسيرة من سلطة مركزية، فالأمة تتشكل إما من قومية حقيقية أو متخيلة، أو من إيديولوجية وطنية توحد الهوية والطاعة لسلطة مركزية، تتكلم باسم الأمة ولها رموز كالعلم والنشيد والجغرافيا المحمية من دولة تراقب المجموعات والسلطات المحلية التي تعيش فوق أراضيها، والأمة (رابطة وجدانية) المصدر الوحيد الذي يمنح الشرعية للدولة (رابطة سياسية) والنتيجة (توافق بين الكيانين الاجتماعي والسياسي) وحينما تكون الأمة ضد الدولة أو العكس فهي لا دولة (سلطة سياسية) أو دولة مرفوضة.

- **بيروقراطية متخصصة:** في المجتمعات البدائية كالهند والصين والممالك الغربية لأوروبا الوسطى، كان ماسكي السلطة السياسية يقومون بأدوار ووظائف أخرى في نفس الوقت (دينية واقتصادية)، ولم يكن تقسيم عمل واضح وتخصص في المهام، كما جرى بعد ذلك عندما تطورت المجتمعات، من الحالة البسيطة إلى الحالة المركبة، ومع الدولة الحديثة اتجهت الأمور نحو التخصص أكثر نظرا لطبيعة المهام، حيث ظهرت بيروقراطية مكونة من موظفين متخصصين كالشرطة والقضاة والجيش، وظهر محترفو السياسة[1] ومنتخبون يقومون بأدوار على أساس الأهلية والكفاءة ويتلقون رواتب لقاء عملهم.

- **مركزية الإلزام والقهر:** في المجتمعات القديمة كان إملاء القواعد القانونية والأنظمة يختلف من منطقة لأخرى كما أن استعمال العنف لرد الحقوق لم يكن مضبوطا وترك أحيانا لرغبات الأفراد والقبائل. الدولة الحديثة القائمة على المركزية احتكرت الإكراه الشرعي

1- قدوسي محمد، المرجع السابق، ص 51.

ووحدت عملية إملاء القواعد (القانون) وممارسة العنف المشروع باسم الدولة (أو باسم الملك الذي يجسد الدولة في الأنظمة الملكية)، كما تعني مركزية الإلزام خضوع كل عون أو موظف لسلطة وإشراف من هو أعلى منه في السلم الإداري الهرمي، ويتم الصعود لغاية السلطة السياسية الأعلى، كما تخضع كل السلطات للنظام القانوني للدولة.

– **الطابع الإيديولوجي:** كما تحتكر الدولة الوسائل المادية للإكراه والتهديد والضبط كشرط لتوطيدها واستمرارها تملك أيضا وسائل ناعمة للتنشئة الاجتماعية والسياسية (منظومة أفكار وتصورات وأعراف وعادات وممارسات اجتماعية وسياسية واقتصادية) تضفي بها الشرعية على العنف وتنظم بها توافقات بين الطبقات والفئات، وبينها وبين السلطة وأحيانا تخلط بين الوسيلتين فتضرب بيد من حديد داخل قفاز من حرير، فكلا الوسيلتين مشروعتين بالنسبة لها وهو ما تفطن إليه غرامشي[1] عندما قال "أن الدولة الحديثة ذات وجهين مادي قمعي ووجه أدبي تأديبي" وأيده ألتوسير في كتابه "الأجهزة الإيديولوجية للدولة" كل دولة تحتاج إلى تبرير أيديولوجي حتى الدول التي تزعم أنها ديمقراطية ولبرالية.

دور الايدولوجيا هو خلق إجماع عاطفي وجداني يستوعبه الأفراد ويخلق فيهم الولاء والإحساس بالانتماء، الذي يعطي للشرعية أساسها الأدبي ويحقق للدولة الاستقرار في عالم غير مستقر مليء بالنزاعات والضغوطات والصراعات العقائدية، ويمنعها من الانهيار ويكون بتدابير إيجابية لصالح الجماهير كتخفيض البطالة وتحسين قدرتهم الشرائية.

كل دولة تحتاج لتهديد مذل للجسد ليس بصفته الطبيعية البيولوجية، بل كمؤسسة سياسية[2] وتحويله إلى أداة، والاستيلاء عليه من خلال مؤسسات وأجهزة تمثل إكراه جسدي وتهديد بالتشويه (قضاء، شرطة، سجون، جيش)، وتصوغ وتقولب الأجساد في المؤسسات

[1]– عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي، بيروت، ط5، 1993، ص 146.

[2]– نيكولاس بولنتزاس، نظرية الدولة، ترجمة ميشال كيلو، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص 26.

بالخداع الرمزي وتنظيم الإجماع، (فوكو) والكذب والتأثير والكتمان (سرية القوانين وإبقاء الناس جاهلة بها عمدا من قبل موظفي الدولة، ثم الزعم ألا يعذر أحد بجهله للقانون)، والتزوير، وحتى باستعمال العلم المندمج في آليات السلطة عبر موظفين ومثقفين (معرفة وسلطة، أو سيف وقلم)، يقومون بتنظيم هيمنتها على الجماهير ما يعزلهم عن المجتمع.

– **الطابع المؤسساتي** (L'Institutionnalisation): كان شخص الحاكم في الدولة القديمة متداخلا مع السلطة، فكان هو السلطة وكانت السلطة هو، يجد ذلك تعبيره الظاهر في العبارة المشهورة التي أطلقها لويس السادس عشر "أنا الدولة" سطوة الشخص على الدولة أطلقت العنان لمختلف الدكتاتوريات الدينية والعسكرية والسياسية، في الدولة الحديثة حَدَث أو أُحدث فصل بين الشخص الطبيعي للحكام والتصور المجرد للقوة العامة.

أضحى الحاكم يمارس وظيفة لصالح الجهاز، هذا الانفصال سمح باستمرارية الدولة غير متأثرة بتعاقب الأشخاص الطبيعيين الذين يجسدونها مؤقتا (الشعار الشهير أثناء الفترة البومدينية عندنا "دولة لا تزول بزوال الرجال") انفصال الشخصية القانونية للدولة عن الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلونها يستتبعه انفصال ذمتها المالية عنهم أيضا، وفي الدولة القديمة لم يكن هناك تمايز واضح بين الدولة والذمة المالية للأمير، ففي حياة الملك كان يتصرف في ميزانية الدولة كما يتصرف في جيبه، كما كان الجيش في خدمة الملك لا الدولة يسلطه على من يشاء، لأنه كان يعتبر السلطة امتياز شخصي له استحقه لمواهبه الخاصة، ويمنح لنفسه بموجب ذلك شرعية تبرر تصرفاته الفردية، وعند وفاة الملوك الفرنسيين كانت مملكتهم توزع بين أبنائهم كما لو كانت إرثا (الدولة الباترمونيالية) ولم تتطور الدولة الحديثة في أوربا الغربية إلا بعد أن وضعت حدا ونهاية للإمارات الوراثية.

الدولة الحديثة المتميزة بالعقلانية والحداثة والطابع القانوني حسب مفردات ماكس فيبر عممت الأنظمة القانونية، وجعلت السلطة تُمارس وفق أشكال إجرائية موضوعية

ومجردة تقبل التطبيق على كل من يحمل المؤهلات القانونية بغض النظر عن الفروقات الفردية والاجتماعية، استقلال الدولة عن إرادة وذمة الأشخاص المالية يعطي للدولة أيضا شخصية قانونية تؤكد ذاتها على المستوى الداخلي، اتجاه أشخاص قانونيين آخرين (أشخاص القانون العام والخاص) وهي كمنتجة للحقن تمارس سلطة القانون وتخضع أيضا لهذا القانون حتى تؤكد مؤسستها وطابعها القانوني، وهذا هو مفهوم دولة القانون التي تسهر على احترام وتنفيذ القواعد التشريعية والتنظيمية، من خلال التهديد المعقول بالإكراه من أجل إجبار المناهضين على الانصياع.[1]

– **الدولة كمجتمع قانوني:** المقاربة القانونية والفقه الدستوري تؤسس للدولة أركان أساسية إذا انعدم أحدها خرً البناء كله:

– أولها الإقليم: بأبعاده الثلاثة (البر، البحر، الجو) والتي تحدد خطوطها الاتفاقات الدولية والهيئات الدولية، تكمن أهمية الإقليم في كونه يضم سكانا يعيشون فوقه وحكومة تمارس السيادة عليه، كما أن الإدراك المادي للحدود ينمي الشعور بالهوية الواحدة، ففي القديم كانت الحدود الإقليمية لا تعني شيئا بالنسبة لبعض الإمبراطوريات كالمغول مثلا، وحتى بالنسبة للبدو، وحتى في العصر الحالي عندما نرى الغرب الامبريالي وعلى رأسه أمريكا تحدد حدودها بأمنها القومي، فحيثما كان هناك تهديد لمصالحها تبيح لنفسها حق التدخل.

مفهوم الإقليم أو الحدود التي تمارس عليها السلطة السيادة بدأ يضعف مع تقوية مسار التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول في السنين الأخيرة، التي اتجهت أكثر للاندماج فيما بينها كالاتحاد الأوربي بمقتضى اتفاقات شنغن (1991) التي سهلت حرية انتقال الأشخاص داخل فضائها دون إغفال العامل الأمني، كما تأثر مفهوم الحدود والسيادة بالأحداث السياسية والأمنية الدولية كأحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001) التي

[1]– قدوسي محمد، المرجع السابق، ص 57.

ضربت أمريكا وبروز ما يسمى بالإرهاب الدولي، حيث أباحت أمريكا لنفسها حق التدخل العسكري في كل البلدان باسم شرعية جديدة بديلة عن الشرعية الدولية، وهي شرعية ملاحقة الإرهاب وجماعاته أينما وجدت بإذن أو دون إذن قانوني، وجعل السيادة الأمنية للدول مرهونة للأجهزة الأمنية الغربية التي اضطرت للتعامل معها بداعي الحرب على الإرهاب.

كذلك من الظواهر البارزة التي تركت بصماتها لحد الساعة على مفهوم السيادة وجعلتها ناقصة أو مقيدة، ظاهرة العولمة أو الأمركة، بتعبير البعض التي فتحت الأفاق والحدود بدون استئذان بفعل ثورة الإعلام والتكنولوجيا، فغزت النظم والقيم والأفكار والسلوكيات الغربية بقية دول العالم، مع ما حملته من دعوات إلى التغيير عبر القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح اللبرالي على جميع الأصعدة، وإحياء المجتمع المدني وفشل تجارب العديد من الدول العربية في تنظيم وضبط الانخراط في نظام العولمة.

ضخت العولمة في الخطاب اللبرالي ثم اللبرالي الجديد أفكار حول نجاعة الأسواق المالية ومزايا التبادل الحر، والرفع من القدرة التنافسية ومعدلات الإنتاجية والتحفيز على الاستثمار الخاص، وإخضاع الصيغ الإنتاجية لحقيقة الأسعار وقوانين المردودية السريعة، وانسحاب الدولة من أداء بعض الوظائف الاجتماعية وتفكيك الحماية الاجتماعية (حد أدنى للأجور، دعم أسعار المواد الأساسية، توفير فرص الشغل، تحسين الخدمات العامة).

ظاهرة التكتلات والأحلاف الاقتصادية والعسكرية (ناتو، اتحاد أوربي) تفرض قيودا وشروطا على منتسبيها تحد من حرية القرار السياسي، ظاهرة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر (2001) التي مست أمريكا وأصابتها في كبريائها، جعلتها تحشد وتُجَيش العالم معها في هذه المعركة، قسمت بموجبها المجتمع الدولي إلى محورين: محور الخير بقيادة أمريكا وحلفائها، ومحور الشر يضم الدول المغضوب عليها، ومن ليس معي فهو ضدي، وتعمدت الخلط بين الإرهاب والمقاومة، هذه الأحداث جعلت أمريكا تبدع شرعية جديدة

بديلة عن شرعية الأمم المتحدة، بموجبها أباحت لنفسها غزو وتحطيم دول (أفغانستان والعراق) اتهمت بضلوعها في تلك الاعتداءات، واعتقال أشخاص في دول مختلفة بإذن أو غير إذن الدول، ومرور طائرات الغرب العسكرية عبر أجواء دول لضرب دول أخرى.

بعد أحداث سبتمبر تغير مفهوم الدولة عند الغرب من الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية، إلى أولوية الحفاظ على الأمن القومي والاستقرار، وتغاضى عن كثير من التجاوزات والانتهاكات بل بررها، التأثير المتنامي للمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات الدولية، إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة، واعتبار بعض القضايا التي كانت من اختصاص القانون الداخلي للدول إلى قضايا دولية تهدد السلم الدولي (اغتيال الرئيس اللبناني رفيق الحريري، ملاحقة الرئيس السوداني بتهمة جرائم حرب في الجنوب)، الحاجة إلى قروض البنوك الدولية كصندوق النقد الدولي وتدخل هذه الهيئات في تسطير السياسة الاقتصادية للدول المستدينة، وكل هذه الأمور تحد من سلطان الدولة وتأثيرها وشرعيتها، فهل نحن سائرون نحو بدائل للدولة؟.

– ثانيا سكان الدولة: يتألفون من جزء ثابت من المواطنين سواء أكانوا سكانا أصليين أم نازحين، ومن جزء طارئ أو حلقة محيطة من الأجانب أو المقيمين، يتمتع الأوائل بالحقوق السياسية كالمشاركة في التسيير العام لشؤون الدولة بصفتهم مُنتخَبين أو منتخبين أو موظفي بيروقراطية، فالشعب كبعد رمزي وككائن جماعي يفترَض وجوده قبل التنظيم القانوني والسياسي (الدولة)، ويختلف الرابط الاجتماعي الذي يربط الشعب من شكل تقليدي (الدم، الأسرة، العرق، اللغة، الدين) ينغرس عبر تاريخ طويل يجعلها طبيعية غير قابلة للنقاش، وبها تتصهر الجماعة لاعتقادها بوجود أصل مشترك – لغة، دين، عرق، تاريخ، مشاعر، آراء– تنتمي إليه (الأمة)، هذه المجموعة العرقية الثقافية يصبح من واجب الدولة حمايتها لضمان استمرار واستقرار النوع لأن بناء الأمة ليس معطى نهائيا بل تُنْتَج ويعاد

إنتاجها من خلال إيديولوجية جامعة ومشاركة سياسية واجتماعية واقتصادية.

وهناك شكل حديث يقوم على التجمع الإرادي يسمى المجتمع التعاقدي، حيث يتوافق الأفراد داخل المجتمع بالرضا لبلوغ أهداف مشتركة بطريقة عقلانية، الساكنة بكلا نوعيها لابد من توفر ظروف وشروط لتحقيق انسجام وتماسك داخل النسيج الاجتماعي ومنها:

– وجود أيديولوجية تعبويه جماهيرية سياسية تحول الولاء إلى الوطن أو الأمة عوض الانتماءات الضيقة والشخصية.

– وجود نظام تربوي متجانس يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم ويحقق التعيش والتقدم والإبداع ويعطي أهمية وأولوية للكفاءة والجدارة.

– ثقافة اجتماعية عالية ومتفتحة على العصر.

– ثالثا النظام السياسي: هو الركن القانوني الثالث، لا أهمية ولا فائدة من وجود أرض وشعب دون تأطير سياسي يستوعب المجالات الأخرى، كالاقتصادي والاجتماعي والثقافي تصبح حالة شبيهة لقطيع سائب يكون عرضة للضياع والسلب، ويعبر عنه المثل الجزائري (المال السائب يعلم السرقة)، وضرورة هذا الركن أكثر من الأركان الأخرى، جعلته يمتص مفهوم الدولة لوحده، فعندما نقول دولة عادة يتبادر لأذهاننا السلطة السياسية وليس بقية الشروط الأخرى، ولا يكتمل هذا الركن دون شرط وجود وهو الاستقلال والسيادة الكاملة على الأراضي، وإلا أضحت حكومة منفى.

– رابعا الاعتراف: الانتساب لهيئة الأمم المتحدة يضفي شرعية للدولة لا نظير لها، به تكتمل شخصيتها القانونية، فتضحى شخصا معنويا كامل الأهلية في مواجهة بقية أعضاء المجتمع الدولي وتصبح الممثل الشرعي والوحيد للشعب، فالتعريف القانوني للدولة يتقاطع مع المفهوم الفيبيري الذي يلح على وظائف محددة لها من قبل النظام الدولي (سلطة

سياسية على رقعة جغرافية لها حدود واضحة وسكان دائمون، واحتكار الحكومة لأدوات العنف واعتراف دولي) غياب هذه العناصر يصنف الدولة ضمن الدول الضعيفة أو الهشة أو المنهارة أو الفاشلة، لكن يبقى تعريف العلوم السياسية للدولة حسب البعض (مصطفى كامل السيد) "صيغة مستقرة تجمع عددا من مؤسسات الحكم وتشكل الوعي داخل كيان سياسي محدد" أوسع من التعريف القانوني.

**الدولة كإنتاج رمزي:** الدولة الحديثة رسخت وجودها وحضورهما خلال وضع جهاز رمزي معقد، متجسدا في علامات وأدوات مادية مستمرة عاطفيا ومثقلة بالذكرى (أسماء، شعارات، أعلام، نُصُب ذات قيمة رمزية كنصب الشهداء التي تذكر بتاريخ المجموعة)، هدف هذه الرموز هو فرض رفعة وسمو الدولة في العقول، كما تشكل الاحتفالات والمظاهر العسكرية المصاحبة لها أدوات رمزية للدولة الحديثة، إذ تُنَظَم وفق طقوس وبروتوكولات تحدد بدقة توزيع الشخصيات وترتيب التصدر وإلقاء الكلمات ونشر الحركات الطقسية التي تعبر على الخضوع للسلطة العليا، إنها المسافة التي ينبغي للمرء أن يحترمها والتي تفصل المواطن عمن يُشَخص مركز السلطة فتكرس منطق التراتبية والهامشية.

إضافة إلى الإيحاء بالاحترام والاعتبار تُستَخدم الرموز لإثارة الولاء الذي يضفي طابعا شرعيا عليها، وتستمد الدولة منه القدرة على فرض نفسها في العقول والقلوب باعتبارها حقيقة مستقلة عن الأشخاص الذين يحكمون باسمها، وإثارة الانفعالات الإيجابية لدى السكان والحرص على تلقي الرسائل المشفرة بطريقة جيدة، مما سبق نستخلص أن الدولة لا يمكنها أن تمارس السلطة على الأشخاص والأشياء، إلا إذا لجأت إلى الإكراه المبرر شرعا والى الوسائل الرمزية والى الخيال السياسي.

**الحداثة والعقلانية:** قامت الدولة الحديثة على أنقاض الريع الذي تميز به المجتمع الإقطاعي وعوضته بقوة العمل والكفاءة والمنافسة والجباية، كما أن الصراع الذي عرفه

تاريخ أوربا بين الكنيسة والعلم، أسس للوضعية وللعلمانية، ولانتصار الفكر الحر المبدع المتخلص من الأوهام والأفكار المسبقة لصالح الموضوعية وللمنهج العلمي التجريبي، فلا صوت يعلو فوق صوت الحقيقة العلمية، كما جرى تقديس العقل الذي به نميز بين الصواب والخطأ، وتطبيق العقل المجرد الرياضي على مظاهر الحياة بهدف توفير الجهد والوقت ورفع الإنتاج، وبدأت المغامرات الجغرافية الكبرى وفق هذا المنطق لاكتشاف المجهول والتغلب على الصعاب، فلا شيء ابتداء من هذه اللحظة يوقف الإنسان.

إنه العصر ما بعد النيوتوني، أنشأ الغرب مؤسسات لترسخ وتعميم العقلانية داخل المجتمع ومن بينها البيروقراطية (موظف محترف حسب غرامشي وإدارة تسير بقواعد معلومة وموضوعية ومعقولة)، والتعليم والجيش الذي هو مدرسة لنشر العقلنة بين الجنود (تدريبهم على الانضباط المتعقل[1])، ومن العقلانية تبنى الغرب مذهبا متفرعا عنها وهو النفعية أو البراغماتية، ومن الحداثة السياسية وفلسفة الحرية ولد مبدأ الفصل بين السلطات (حتى لا يقع التعسف ولا تتجمع السلطات الثلاث في يد رجل واحد)، الذي جاء بعد تفكير عميق وجريء حول ظاهرة السلطة ومبدأ عموميتها، انتهى إلى أن أي مجتمع لا يمكنه أن يتعصرن إذا كان النظام السياسي فيه غير عمومي (Public) وإلا عدنا قهقرى إلى الدولة الباترمونيالية (الوراثية) التي تميزت تاريخيا بخوصصة السلطة العمومية.

مبدأ العمومية يسهل الانتقال السياسي السلمي والتداول التنافسي الحر ويسمح للمجتمع بالتعبير عن مطالبه بكل حرية في منأى عن الخوف والانتقام (Le monde ne m'est supportable que parce que je peux m'indigner) التي تنسب لبورديو وتعني ترجمتها "أتحمل العالم لأنني استطيع أن اعبر عن غضبي".

**<u>الدولة التي يبرر شرعيتها عقد اجتماعي:</u>** السلطة السياسية تصدر إما عن رضى أو عن

[1] – عبد الله العروي، المرجع السابق، ص 65.

قوة. يتطلب الرضى القبول بوجود ميثاق وأيديولوجيا متفق عليها تجنب الرجوع إلى السلطة الثيوقراطية قد تكون الحاجة إلى هذا الميثاق مبررة إما بهَوَس الأمن (هوبس)، أو الاستجابة لمطلب تحسين الأوضاع (لوك)، نظرية العقد الاجتماعي أنتجت فكرة الانتخابات كوسيلة لبلوغ سدة الحكم، وللتداول السلمي على السلطة بعيدا عن الانقلابات العسكرية أو الاستحواذ على الدولة على أنقاض السيادة الشعبية، لذلك تنعدم الانقلابات البيضاء والحمراء في الغرب إلا نادرا، وإذا حدثت يرجع القطار للسكة بسرعة (حالة تركيا والانقلاب الأخير صيف 2016)، لأن التقاليد الديمقراطية ترسخت جذورها وزاد الوعي مع تعاقب الأجيال بضرورة قطع الطريق أمام المغامرين أعداء الحرية والحقوق.

**أزمة الدولة الحديثة:** ما معنى الأزمة؟ هل هي مشكلة أم شيء آخر؟..

تُعَرَّف الأزمة[1] بأنها (لحظة تاريخية يشعر فيها المجتمع أو الدولة بالعجز أو الشلل، عجز العقلية الجماعية المهيمنة أو المخزون المعرفي السائد عن إيجاد حل وتوفير موارد مادية وتنظيمية لهذا الحل، أو هي درجة حادة ومتسارعة مع عدم توافر المعرفة بطرق ووسائل مواجهتها)، أما المشكلة فهي (وضع غير مرغوب فيه من وجهة نظر المجتمع أو أحد قطاعاته المهمة، ويسعى للتخلص منه أو تقليصه بطرق ووسائل معروفة له سلفا وبإمكانات مادية وتنظيمية متاحة، أو يمكن تعبئتها لهذا الغرض).

أيهما ينطبق على الدولة الحديثة؟ قد يقول قائل كيف تكون الدولة الحديثة أزمة وهي أهم اختراع اكتشفه وصنعه العقل البشري، لكن هذا العقل المحدود، كما اكتشف ما يحمي به الناس اكتشف أيضا ما يقتل به الناس، هذه معضلة العقل، احتكار الدولة الحديثة للعنف كما بشر به فيبر وقيامها على أساسه، وليس على أساس المبادئ الفلسفية المثالية أو التعاقد الحر، يجعل نشأة الدولة عملية لا تختلف على طريقة عمل العصابات والجريمة

[1]– سعد الدين إبراهيم ولآخرون، المرجع السابق، ص 330.

المنظمة، وذلك عبر صناعة الحرب واحتلال مناطق باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، واستخراج مواردها وتقديم الحماية للطبقات الحليفة (تشارلز تيلي).

العنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان ومظاهر اللامساواة حتى في الدول الغربية سيبقى وصمة عار في جبين هذه الدولة التي ادعت أنها جاءت على أنقاض الدولة الهوبسية، والديمقراطية خلقت وهما (حبيب راشدين[1]) لدى الشعوب بأنها صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة، وأنها المالكة للسلطة، في حين أن لعبة السلطة كانت وستبقى حكرا على النخبة التي إنما تستدعي الجماهير كقوة ترجيح في حسم صراعاتها على السلطة، ثم تنفرد بقطف الثمار وتدفع الشعوب الثمن، كاتخاذ قرارات دون العودة للناخب، التنكر للوعود الانتخابية (التغيير،غلق معتقل غوانتنامو، إنهاء حرب العراق)، التضليل والتعتيم عبر التحكم والتفوق في إدارة التأثير الناعم على الرأي العام (أسلحة الدمار الشامل للعراق).

**المطلب الرابع: مسألة الدولة في الاتجاهات الفكرية المعاصرة.**

في هذا المطلب الأخير سنطوف حول بعض المدارس الغربية المشهورة التي نظّرت لمؤسسة الدولة سواء كما هي في الواقع، أو كما تخيلها أصحابها، وفي علاقتها بالمجتمع (علاقة صراع أم تكامل)، ومفهوم الدولة في الفكر الغربي دار حول العناصر التالية:

- الدولة كنظام معياري متكامل للقيم في المجتمع.
- الدولة كنظام قانوني مؤسسي تسنده بيروقراطية متجانسة.
- الدولة كسلطة ونظام سياسي أو حكومة بنخبها وقياداتها.
- الدولة كطبقة حاكمة معبرة عن مصالح الطبقة المهيمنة.

[1]– حبيب راشدين، الشروق اليومي، عدد، 21 أكتوبر 2011.

وقد أرجأنا ذكر مساهمات الفكر الإسلامي للفصل المقبل، عندما نتكلم عن الدولة العربية الإسلامية.

في البداية نشير إلى أن الحديث عن الدولة في الفكر الغربي والتنظير لها، كان مصاحبا لمسيرة التطور والأحداث الاجتماعية والسياسية التي عرفتها المجتمعات الأوربية، وإذا هو حديث أوربي عن نموذج أوربي انتشر كشكل عالمي للتنظيم السياسي عبر حركة التوسع الأوربي والاستعمار (الدولة الأمة أو الدولة القومية)، متميز عن كل أشكال التجمع السياسي والاجتماعي الذي سبقته، كالقبيلة ودولة المدينة في اليونان القديمة والإمبراطورية، وقد اختلفت تصنيفات الاتجاهات الفكرية بين اتجاه لبرالي واشتراكي، أو بين اتجاه تعددي وظيفي واتجاه ماركسي طبقي، وقد ارتأيت أن أتناول من هذا وذاك تعميما للفائدة.

1-**الاتجاه اللبرالي**: يغلب عليه الطابع الرومانسي في عمومه ربما لتأثره بفلسفة الحرية بكل أبعادها وبقيم حقوق الإنسان التي جاء مبشرا بها بعد طول معاناة.

مكيافيللي نيقولو: برز في فترة بدأت فيها أوربا تفصل بين السياسي والديني واقترن دائما اسمه بالحيلة والمكر والبطش والقوة (الغاية تبرر الوسيلة)، عن علم أو جهل، لكنه كان واقعيا ملامسا لطبائع الإنسان والأشياء، ينكر على الذين يتعلمون ما يجب أن يكون بدلا من اهتمامهم بالواقع الحي، تكلم عن استقلال السلطة عن الأخلاق والدين واعتبارات العدالة والخير باعتبارها تُحتَل وتُنتَزَع دون اعتبار لهما، وعَدَّ القوة كأساس للشرعية السياسية، فهو من أنصار نظرية القوة والغلبة في نشوء الدولة (النبي الأعزل دائما مهزوم).

والتي تبنى أيضا نظريته على تسييس الفضيلة التي معناها تحقيق الوحدة السياسية المنشودة أي بما تحقق من أهداف ونتائج عملية لا المعنى الأخلاقي، أيضا تسييس المعرفة أو المعرفة السياسية وهي شرط لنجاح الرجل السياسي (المحترف) سواء أكان حاكما أم مفكرا، فتزوده هذه المعرفة بكيفية التعامل مع الأفراد والنفس البشرية التي تتميز

بالأنانية والعدوانية، ولا حل لتحقيق مصالح الناس إلا بوجود حاكم قوي وقوانين قوية ودولة قوية، تملك معنويات النجاح سواء في حماية نفسها أو توفير الطمأنينة للساكنة (من دون جميع الأنبياء فقط المسلحون انتصروا[1]).

أيضا حب المواطنين والتهديد المستمر لهم شرطا بقاء الحاكم في حكمه فعليه أن يجمع بين القوة والحيلة بين قوة الأسد وبطشه وبين حيلة الثعلب ومكره، حتى يمكنه مواجهة المواقف، هذا الحذر مطلوب في تسيير شؤون الناس وهو دليل على كياسة ومهارة، لأن سوء طبيعة الأفراد هي التي تصنع قوة الحاكم،[2] وفي تاريخنا الإسلامي ينسَب لمعاوية ابن أبي سفيان الذي واجه الفتن بسياسة ودهاء قوله "من حزم الأمور سوء الظن بالناس"، ويركز مكيافيللي كثيرا على شخص الحاكم كرأس وقلب للجسم الاجتماعي.

مونتسكيو بارون دي (1686-1755): صاحب كتاب "روح القوانين"، يُنسَب عادة لمدرسة العقد الاجتماعي، اهتم بتجانس السلطة وضرورة تحديدها ومحتواها التاريخي المرتبط بتغيرات الحياة الاجتماعية والتحولات الثقافية المرافقة لها (ظهور البرجوازية كعامل من عوامل تأسيس الدولة الأوربية الحديثة بعد نضالها في تعميم العقلانية الاقتصادية في وجه الحكم المطلق أو الاستبداد السياسي، فقد غيرت البرجوازية شروط ممارسة السلطة لصالحها واعتبرتها مصالح مجتمع)، من آرائه القول أن القوانين تنبثق عن طبيعة الأشياء ويجب أن تتماشى وعادات وأوضاع البلد (المناخ، التربة، التضاريس، الثروة، السكان، أساليب الإنتاج، النزعات العقلية للسكان).

قسَّم أشكال الحكومات إلى ثلاث: مَلَكية، وجمهورية، واستبدادية، وعلى الجيش أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالشعب ويمنع السلطة التنفيذية من قهر الشعب، إبعاد الجيش عن

---

[1]- Addi Lahouari, op cit, p29.

[2]- قدوسي محمد، المرجع السابق، ص 97.

السياسة وعدم إعطائه سلطات كبيرة وإخضاعه للرقابة حتى لا ينقلب ويأتي بحكم استبدادي، مبدأ الفصل بين السلطات حتى لا تتغول إحداها على الأخرى، وضمان استقلال قرار كل سلطة بعيدا عن التدخلات، ومن مقولاته المشهورة "كل شخص يملك السلطة يتعسف فيها لذلك لا يوقف السلطة إلا السلطة " tout homme qui a du pouvoir est porté a en abuser, il faut que par la disposition des choses le pouvoir arrête le pouvoir » وهي دعوة لتحقيق التوازن بين مختلف السلطات الفاعلة داخل جهاز الدولة.

جون ستيوارت مل: تكلم عن الحكومة التمثيلية التي تكون فيها السيادة للجماعة هي أفضل أنواع الحكومات، مهمة الشعب الرقابة لا التشريع وتغيير الحكومة أو بعض أعضائها إن لم يخدموا مصالح الشعب.

هيجل جورج ولهلم: لست أدري أَيُصَنَّف هيجل ضمن التيار اللبرالي أو التيار الاشتراكي باعتبار أن شهرة هذا المفكر جاءت من تأثر ماركس به، تأثر هيجل برؤية أفلاطون وتعريفه المعنوي للدولة التي قدسها واعتبرها مصدر الحرية والمواطنة التي تضفيها على الأفراد إن هم أطاعوا قوانينها وبانصهارهم داخلها وخضوعهم كلية لها، والدولة منتوج تاريخي حقيقي ارتبط بعملية التطور وهي أسمى تعبير عن العقل، إنها إرادة جوهرية[1] وشخص معنوي يعي ويدرك ويفكر ويريد ثم يقرر وينجز ولم تقم على إرادة الأفراد، كما تقول نظرية العقد الاجتماعي، هي انتصار الفكر على المادة والوحدة على التشتيت والمصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتعبير عن أرقى القيم، هي الواقع الفعلي للفكرة الخلقية الموضوعية ومن هنا تأنيسها والنظر إليها كمؤسسة تربوية تنقل البشر من الحيوانية نحو الإنسية (العروي ص149)، فصل الأخلاق عن الدولة فيه إطلاق لأيدي المستبدين بدون رادع، العقل والتطور وراء بناء الدولة لا إرادة الأفراد.

[1]– سعد الله علي، المرجع السابق، ص 29.

مثالية هيجل التي قدست عالم الأفكار والمُثُل هي التي جعلت مفكرا بارزا مثل ماركس ينتفض عليها ويرجعها إلى وضعها الطبيعي بعدما كانت مقلوبة على رأسها، فجعلها تقوم على قدمين, حيث لم ير في الدولة مصدرا للحرية كما ذهب إلى ذلك سلفه هيجل، بل هي أداة للاغتراب السياسي فهي لم تلغ التناقضات بل أخفتها، بل ذهب إلى حد اتهام الدولة الهيجيلية بأنها دولة برجوازية تخدم طبقة دون أخرى، أي تكرس الانقسامات الطبقية داخل المجتمع الرأسمالي، كما رفض ماركس لمفهوم الدولة الهيجيلية هو جزء لا يتجزأ من نقده العام للفكر المثالي الفلسفي وللفكر الاقتصادي السائد حينذاك، وهو فكر البرجوازية البيروقراطية المهيمنة تحاول ترويجه بين بقية المجتمع باعتباره مصلحة عامة.

الدولة في الفكر الاشتراكي: أسهم النقد الماركسي (ماركس وإنجلز) للدولة في نزع الغلالة الرومانسية والميتافيزيقية[1] التي أحاطت بها طوال القرون الثلاثة الماضية (تيار تمجيد الدولة) وسلط الضوء على الجانب الطبقي والتكوينات الاجتماعية فيها وآليات اشتغال علاقات السلطة (هيمنة المال)، ورغم أن هنري لوفابر يؤكد أن الماركسية ليست لها نظرية مكتملة في الدولة، إلا أن شغلها الشاغل كان هو الدولة إلا أن هناك من يخالفه الرؤية ويؤكد أنه لولا الماركسية لبقي موضوع الدولة يراوح مكانه في اتجاه واحد يختزل الدولة في دور محايد تعمل للصالح العام، فهي بددت الرومانسية والميتافيزيقية[2] التي أحاطت بمفهوم الدولة وسلطت الضوء على الجانب الطبقي والتكوينات الاجتماعية.

الدولة تعبير صادق عن الواقع الاقتصادي السائد وأداة لسيطرة الطبقة الحاكمة، حتى وإن كان هناك استقلال نسبي للدولة عن الطبقات السائدة ،ناتج عن تنقل الهيمنة بين الطبقات أو قسم منها، كل دولة هي ديكتاتورية طبقة حسب ماركس، وليس تعبيرا عن

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 67.

[2] – عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 109.

الإرادة العامة،[1] وإنما هي قوة تعلو على المجتمع وإن كان هو أصلها، هنا تطرح مسألة علاقة الدولة بالسلطة، كل دولة ترجع إلى السلطة السياسية بقدر ما تصوغ كل طبقة سائدة دولتها حسب إرادتها وتستخدمها وفق مصالحها (التفسير الأداتي للدولة كما عند لينين ونيكولا بولنتزاس مثلا[2])، فهي صيغة قانونية سياسية لخدمة الطبقة البرجوازية ولحماية مصالحها الخاصة – مستعملة الإيديولوجية أو الوهم الزائف بتحويل قضايا واهتمامات الطبقة البرجوازية إلى قضايا عامة تهم جميع أفراد المجتمع، حتى تعطي الانطباع بأنها تسهر على المصلحة العامة، بينما هي في حقيقتها تسعى إلى حماية مصالحها الخاصة – ولولا انقسام المجتمع إلى طبقة تملك وطبقة لا تملك سوى جهدها ما كانت هناك دولة، إذا هي ليست مفروضة من الخارج، بل من صنع المجتمع في مرحلة معينة من تطوره.

لا تقوم الدولة على أساس توافق الطبقات الاجتماعية بل على الصراع بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة، ينتهي بانتصار البرولتاريا أو الطبقة الشغيلة وإلغاء التفاوت الطبقي ونهاية الصراع الاجتماعي المؤذن بانتهاء الدولة، ولتحقيق ذلك لابد من شروط منها نمو الطبقة العاملة الصناعية وصيرورة علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة عائقا أمام تطوير القوى المنتجة، أيضا وجود حزب ثوري يرفع وعيها ويقود نضالها.

أما لينين فتصدى لمسألة الدولة الاشتراكية في كتابه" الدولة والثورة" انطلاقا من تجربة كمونة باريس التي اعتبرها أستاذه ماركس الشكل الجنيني للدولة الاشتراكية، ومن الثورة العمالية التي قامت في روسيا سنة (1905)، التي عدًها تطويرا لكمونة باريس التي شكلت مجالس بلديات ومجلس عام للكمونة وجرى انتخاب مندوبين، مما عُد شكل ديمقراطي للحكم المباشر من القاعدة إلى القمة، ودكتاتورية البرولتاريا هي سيادة الأغلبية

[1]– محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 133.

[2] – نيكولاس بولنتزاس' المرجع السابق، ص ص 8 –9.

على الأقلية، الدولة الجديدة القائمة على أنقاض الدولة البرجوازية (سيطرة الملكية الخاصة واضطهاد الكادحين) البانية للمجتمع الجديد وحينما تنجز مهمتها بنجاح تتلاشى.

إذا كان ماركس يرى بأن الاقتصاد هو المحدد والمفسر للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، فإن آخرين يرون وجود محددات وبنيات أخرى كالمعتقدات الدينية والأخلاق، عند فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية" أو الإيديولوجية اللبرالية التي شملت البناء الاجتماعي ككل وأعفت الدولة من استخدام الاستبداد والعنف حسب عالم الاجتماع السياسي الفرنسي موريس دوفرجيه، أما بيير كلاستر العالم الأنثروبولوجي الفرنسي ففي كتابه (المجتمع ضد الدولة) يعاكس تماما تحليلات ماركس، إذ الدولة عنده هي التي تعمل على إظهار التفاوت لا العكس، والمجتمع البدائي يضع على رأس مبادئه المساواة بين أعضائه، حيث يتكفل الضمير الجمعي بتحقيق التجانس دون اللجوء لأية سلطة قسرية، تطبيقات الماركسية أوصلت إلى الدكتاتورية، لكن ليست دكتاتورية البرولتاريا بل دكتاتورية الحزب ثم الفرد أو ما يسميه تروتسكي الحكم البونابرتي.

إذن تحليلات ماركس حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية وعلاقة الحقل السياسي بالحقل الاجتماعي وبقية الحقول الأخرى والنقاش حول هذه المواضيع أفرز:

**<u>الاتجاه الوظيفي التعددي</u>**: ظهر كاتجاه ناقد للاتجاه الماركسي، في البداية كانت الوظيفية تهتم بالمجال الاجتماعي ثم نقلت اهتمامها إلى المجال السياسي، واعتبرت النظام السياسي مجموعة من الظواهر التي تُكَون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي (دافيد إيستون)،[1] فالدولة عنده مستقلة والسلطة ليست مركزة في يد طبقة واحدة، بل موزعة على عدة هيئات وطبقات، هي الحارس الليلي الذي يسهر على راحة وأمن المجتمع، بدأ هذا التيار مع (دوركايم، فيبر، ثم مع بارسونز، مرتون، مالنوفسكي وغيرهم)، ولا يعترف

[1] – عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 88.

الوظيفيون بالصراع، بل بتكامل الأجزاء في إطار الكل من أجل الحفاظ على المجتمع، وحتى وإن حدث هذا الصراع فللمجتمع آلياته الخاصة التي ما تلبث أن تعيد السكون والاستقرار والتوازن وتحقق التكيف مع نسق معين عن طريق القيم والأنماط الثقافية.

يرى دوركايم في الدولة (تجسيدا للتمثلات الاجتماعية – الضمير الجمعي والوعي الجماعي المتجانس – التي تجعلها تتخلى عن الإكراه والقسر وتنتقل من إدارة الرجال إلى إدارة الأشياء، عبر الإجماع كتعبير وشرط للضمير الجماعي، أو الرابط الاجتماعي، حيث يحس الأفراد بأخوة ثقافية حول القيم والقواعد، هذا الاتفاق العام هو الذي يجعل منهم مجتمعا عيش في كنف السلم (أندري أكون André Akoun)، تم هذا الانتقال مع تطور التقسيم الاجتماعي للعمل وأشكال التضامن من الآلي، حيث يغيب الشعور الفردي لصالح المجموعة التي يتشابه أعضائها إلى التضامن العضوي، أين تتطور الشخصية الفردية نحو الاستقلال وتزدادا التبعية المتبادلة كلما زاد التقسيم الاجتماعي للعمل، ويصبح للتمثلات بعد سياسي – الإكراه – هذا التطور هو الذي نقل المجتمعات من البدائية إلى المعاصرة).

تحت ضغط الانتقادات التي طالت نظرية دوركايم في أصل الدولة، حيث شكك الكثيرون حول مدى تاريخيتها، وحتى هل كونها نظرية في السلطة والدولة، لأنه حسبهم لم يراع خصوصية السياسي واستقلاله (تقسيم العمل إلى ذهني من اختصاص الدولة ويدوي من اختصاص الجماهير حسب القائلين[1] بمادية الدولة)، واعتبروها نماذج نظرية مجردة تذكر بوضعية كونت وتطورية سبنسر وتاريخية ماركس، تخلى صاحبها عن فكرة التضامن بنوعيه لصالح فكرة التمثلات الاجتماعية.

ويعرف بارسونز السلطة[2] "هي القدرة على حشد الموارد المجتمعية لإنجاز أهداف

[1] – نيكولاس بولنتزاس، المرجع السابق، ص 52.

[2] – Addi Lahouari , op cit, p 17.

مشتركة مقررة أو لم تقرر بعد"، لا مصالح فردية كما يقدم – هوبس، روسو، ماركس أو هي "وسيلة لمراقبة الأسباب الفعالة للفعل الاجتماعي" باعتبار السلطة كديناميكية إدماجية تضاعف التجانس الاجتماعي والتمثلات الجماعية بين الفرد والجماعة لصالح حركة سياسية فعالة، تجمع كل العناصر الضرورية التي تطور النظام السياسي.

هذا يدحض مقولة أن الدولة تحتكر القوة والسلطة لوحدها، لأن القوة موزعة بين أعضاء المجتمع، كما أن الدولة تمثل المصلحة العامة، فهي محايدة سياسيا، كما المال محايد اقتصاديا، والمفهوم البارسونزي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا عوامل التجانس والتكامل، لكن هل الفاعلين في وضعية مساوية للسلطة وللمال؟. كلاهما لا يُوَحد بل يكون سببا للتنافس والصراع، وأصحاب هذه النظرية قالوا أيضا، أن الدولة منذ القرنين (18و19م) انحصرت وظيفتها في الحماية (الأمن، الدفاع، القضاء)، وتخلت لبقية النظم الاجتماعية الأخرى القيام ببقية الوظائف، إذا الدولة الغربية غير احتكارية رغم أنها في واقع الأمر تحتكر الوظيفة الأمنية، لكن صناعة القرار والقانون موزعة بين جماعات الضغط، أو مجموعات حق النقض (Veto Group) كما في أمريكا (رايسمان Reisman)[1].

النظام اللبرالي الديمقراطي أتاح لجميع أفراد المجتمع فرصة المشاركة السياسية في شؤون الحكم، وانتظام المؤسسات في إطار القانون، وامتلاك جزء من السلطة ومنع احتكار جهاز الدولة من قبل طبقة أو أقلية أو جماعة، مما سمح ببروز فئات قيادية بفضل كفاءتها وجدارتها التي حازت عليها، بفضل انتشار التعليم والثقافة وإقامة نظام تنافسي مفتوح لكل فئات المجتمع، وكلنا يذكر عندما زارت بلادنا العام الماضي الحاكم العام لكندا، وأثناء لقاء صحفي سُئلتْ: "كيف وصلت لرئاسة بلد كبير مثل كندا" (رغم تواضع انتمائها الاجتماعي وبشرتها السمراء ومهنتها كصحفية)؟ فأجابت ببساطة وتلقائية:

[1]– عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 91.

"في كندا يمكن لأي أحد أن يصبح رئيسا"، فعملية التحديث السياسي التي خضعت لها الدولة الحديثة والتي جعلت المجتمعات الغربية أكثر ديمقراطية في الحقوق والواجبات وتعددية، ووجهت المصالح الاجتماعية من خلال بيروقراطية عقلانية، هي الدولة المدنية باختصار التي حصلت بفضل ما يلي:

- خضوع الجيش والشرطة للسيطرة والمراقبة المدنية.
- خضوع المدنيين الذين يسيطرون على الجيش والشرطة للرقابة من قبل مؤسسات الكثرة.

هذا ما جعل الدولة الحديثة غير منحازة لأية فئة أو طبقة على حساب أخرى، لأنها أتاحت للجميع الصعود وتوزيع (السلطة كملك جماعي)، على أساس الكفاءة، وأحيانا أيضا على أساس الإقناع والضغط والمناورة وإقامة الفصل بين السلطات أو الوظائف، والتمكن من فرض نوع من الرقابة على جهاز الدولة المركزي لمنع احتكار حق يعتبر عام، وضمان الحرية والشرعية وتقسيم العمل، فديمقراطية الأكثرية لا تعني أن الكل يحكم ويسيطر، بل تعني وصول الأصلح والأقدر، وهذا ما تمثله قلة لها امتيازات عن الباقي تؤهلها للقيادة، مما يجرنا إلى الكلام على نظرية النخبة أو الصفوة حيث تظهر طبقة أقل عددا تحكم وتحتكر القوة والامتيازات، سيطرتها ليست راجعة إلى تفوق مادي اقتصادي، بل إلى مواهبها الطبيعية وتفوقها السيكولوجي، ونتيجة لتنظيمها أي فروق متأصلة في الكائنات البشرية بين الأقوياء والضعفاء (ماكيافيلي، باريتو، موسكا) وتساعدها في ذلك طبيعة الدولة كنظام للسيطرة يقسم المجتمع إلى فئة مُسَيْطرة وفئة مُسَيْطَر عليها.

سيطرة النخبة على المجال السياسي لا يعني أن المجتمع غير ديمقراطي، فالتفاوت الطبيعي مبرر للتفاوت الاجتماعي وعلى المجتمع أن يتقبل الأمر، طالما أن فرض الترقية يضمنها المجتمع عن طريق الدولة التي تعمل لصالح الجميع، كما أن الشعب عبر ممثليه يسمع صوته ويحقق أهدافه، لكن الديمقراطية الاجتماعية والسياسية بهذه الصورة المثالية

الجميلة عرفت عدة تحولات واقعية، فلم يعد للشعب السيطرة الحقيقية على القرارات السياسية التي أضحت تحتكرها بيروقراطية إدارية، وزعماء الأحزاب السياسية، ويرجع هذا المركز المتسلط للنخب البيروقراطية لامتلاكها وسائل الإدارة، ولكونها فئات صغيرة يسهل الاتفاق بينها على أي عمل يحافظ على سلطتها (فيبر)[1].

كما أن نظرية الصفوة ترسخ السيطرة، سيطرة الأقوياء على الضعفاء والنشطين على الكسالى والناجحين على الفاشلين والأغنياء على الفقراء، ومن هم في الأعلى على منهم في الأسفل، وتبرير للتفاوت الطبقي باسم التفاوت في القدرات والمواهب لتحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع، كما أن مفهوم الطبقة لم يعد معيارا نميز به الأنظمة السياسية (ريمون آرون)، فلا الاحتكاريون في النظام الرأسمالي يمارسون الحكم شخصيا، ولا البرولتاريون في النظام الاشتراكي يمارسون الحكم شخصيا، فالذي يهمنا في الحالتين هو معرفة الأشخاص الحقيقيين أو الرجال الذين وصلوا إلى سدة الحكم كيف وصلوا ؟. وكيف يمارسون السلطة؟. وما هي العلاقة بينهم وبين المحكومين؟. (في نقده للنظرية الماركسية وتفسيرها الطبقي)، ونتيجة لهذا تخلت النظرية عن فكرة التفوق الطبيعي واستبدلتها بفكرة الطبقة المُسَيرة التي أضحت تسير المصانع والمنظمات الكبرى، عوضا عن أصحابها كما عبر عن ذلك جامس ببرنهام في كتابه "عصر المُنَظمين" (l'ère des organisateurs).[2] أو ما يسمى في الحقل السياسي بالتكنوقراط.

**<u>الدولة عند بعض مفكري العالم الثالث</u>:**

اهتم كُتاب العالم الثالث بمسألة التأثير الاستعماري على نشوء دولهم، ومسألة تكوين الدولة الأمة، وهل مرت عبر المسار التاريخي الأوربي كمرجعية معاصرة لنشوء الدول

[1]- عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 100.

[2]- المرجع نفسه، ص 101.

والسلطة؟. فالدولة في الغرب وفي العالم الثالث مختلفتان في المحتوى التاريخي والوظائف الاجتماعية، فبينما في العالم الثالث يبلع السياسي الفضاء الاجتماعي برمته، حيث تسيس كل المسائل الاجتماعية (الدين، ترقية المرأة، وضعية الشباب، الصحة، العمل، اللباس، الرياضة، الهوية) وتشتغل العلاقات الاجتماعية على القوة المادية، فتلجأ الدولة للعنف لفرض التوافق، وتحديد المجال السياسي بثنائية عدو/صديق.

في حين أن في الدولة الغربية لم تعارض الصراعات الأيديولوجية والثقافية تَكَوُن هذه الدولة، لأن مسار هذا التكوين قام بنزع التسييس ولو نسبيا عن الفضاء الاجتماعي لصالح الحقل السياسي الذي تملكه الدولة، عبر هيئات حولت للدولة كل الطاقات السياسية من الفضاء الاجتماعي (نقابات، أحزاب سياسية، نوادي، جمعيات)، ونزع التسييس التام من الحقل الاجتماعي لم يتحقق حتى في هذه الدول، فاكتفت بالحد الأدنى لجعل النزاع دون خطر على وحدة الجماعة السياسية، وتسوية النزاعات عبر مؤسسات (عدم تحول نزاع نقابي أو مظاهرة طلابية أو شعبية إلى صراع سياسي هدفه قلب نظام الحكم).

من الاختلافات الأخرى بين الدولتين أن ديمقراطية المجتمعات الفرنسية والانجليزية هي منتوج تاريخي خاص بها، وليست نظاما معياريا مثاليا يصلح لبقية العالم (بارنغتون مور) وجود طبقة اجتماعية باشرت التطور الصناعي الذي أعطى فائضا اقتصاديا مستقلا عن الدولة، (التصنيع من القاعدة لا من القمة كحالة الدول المتخلفة)، فبعد استقلال دول العالم الثلث رجع تفوق السياسي – الذي بنا خطابا شعبويا يعد بما لا يستطيع في زمن قصير– على بقية الأطراف خصوصا الاقتصادي والمجتمع المدني الذي سيعرف بناؤه طولا في المدة، وصعوبات كما عرفه في فترة ما قبل البرجوازية في أوربا.

حرص الأنظمة السياسية للعالم الثالث على مصالحها أكثر من مصالح شعوبها، مما واصل من انخراط هذه الدول في التقسيم الدولي للعمل، فهذه الدول خارجية ولدت من

تناقضات عالمية لا من تناقضات السوق الداخلي، كما في النموذج الأوربي، ونتيجة لتناقضات الاحتلال والشعب المعارض له، تحول الإيديولوجية الوطنية بعد الاستقلال إلى خطاب لفظي (Verbalisme Progressiste) أو مزايدة كلامية تبرر احتكار السلطة السياسية من قبل نخبة تستعملها كمصدر للشرعية وثروة سياسية (باترمونيالية جديدة أو تسيير البلد كملك خاص)، ووسيلة مناورة ويقصي الآخر ويحذر منه حتى لو كان عنصرا محليا أصيلا، ومنع التنافس الشرعي على السلطة، وغياب مجتمع مدني منظم، هذا ما جعل الأصول التاريخية والسياسية لهذه البلدان تبرر الاستبداد المطلق، وشخصنة أنظمتها وغياب المؤسسات والمشاركة القانونية للسكان، وإلغاء الفضاء العام بعد إدماجه في إستراتيجية المحافظة على الحكم (خوصصة الحكم أو الباترمونيالية الجديدة التي أنتجت خوصصة وشخصنة العلاقات العامة والمرافق العامة).

لا يمكن الكلام عن تفوق السياسي على بقية الحقول دون ذكر المظلة التي يحتمي بها السياسي في هذا التفوق، وهي تفوق العسكري على الجميع، فتدخل الجيش في السياسة في العالم الثالث معروف خصوصا في البلدان التي تعرف فتن عرقية ولغوية ودينية، فيظهر كضامن للوحدة الوطنية، مما يعطي له امتيازات في السباق نحو السلطة باعتباره قوة منظمة ومنضبطة وتملك السلاح، أو في بلدان استقلت من حرب تحرير ضد أجنبي، حيث يكون الفضل للمقاتلين في الاستقلال، مما يجعل الجيش كوصي على الدولة الوليدة.

أهمية الدور السياسي للجيش في العالم الثالث أعطت حضورا قويا للعسكريين وغياب مؤسسات مستقرة، سمى صمويل هنتغتون هذه الحالة بالمجتمع البريتوري[1] الذي تظهر فيه جماعات المصالح في مواجهة المجتمع المدني (منافسة فوضوية نحو الحكم للقوي)، والانتقال من المجتمع البريتوري نحو المجتمع المدني يتم بمؤسسة النظام، نتيجة

[1] – Addi Lahouari, op cit, p132.

تطوره السياسي الذي ينتقل بموجبه الحكم من قوة سياسية لأخرى دون عنف، من مفكري العالم الثالث الذين اهتموا بهذه المسائل نذكر على سبيل المثال:

حمزة علوي المفكر الباكستاني في مقال له بعنوان "الجيش والسياسة في باكستان" يعتقد أن العالم الثالث عرف الدولة عن طريق الغزو الاستعماري (الدولة في العالم الثالث صنيعة الاستعمار[1]) الذي هو نفسه نتيجة لتطور الدولة وعصرنة أجهزتها وبلوغ الرأسمالية قمة مجدها، ويعيب على الدولة العالم الثالثية أنها لم تتأسس عن طريق برجوازية وطنية محلية (قوى داخلية تفرض سيطرتها السياسية على المجتمع)، كما حدث في أوربا، بل عن طريق برجوازية استعمارية أو برجوازية كمبرادورية وبيروقراطية مدنية وعسكرية، سُخرت لخدمة المصالح الاستعمارية على حساب المصالح الوطنية المحلية، وأن الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال ورثت هذه الهياكل وورثت معا أنماط التسيير وحتى الذهنيات، إذ أضحت نخبتها بيروقراطية أولغارشية عسكرية متضخمة الأجهزة (الأمن، الدفاع، الجباية).

ربما بما تجاوز احتياجات الدولة النامية وضمور الأجهزة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فباكستان دولة الجيش الذي لعب دورا كبيرا في حماية الدولة الناشئة عام (1947)،[2] لذلك له وضع خاص يكاد ينفصل به عن الدولة في تصريف شؤونه، يبقى مهيمنا ومتدخلا في السياسة مع الإبقاء على ديمقراطية مدنية شكلية، هكذا يصبح جهاز الدولة بعد الاستقلال متحررا من الاستعمار ومن ضغوط الطبقات الاجتماعية المحلية أي استقلال نسبي في مواجهة المجتمع مع فقدان الشرعية ورضى المواطنين[3].

أما عالم السياسة التركي ومراسل جريدة لوموند الفرنسية بأنقرة، صاحب كتاب "تركيا

---

[1]– غازي دحمان، المستقبل (مجلة الكترونية)، عدد الأحد، 13 يوليو، 2014.

[2]– ربيع الفولي، فرص النموذج الباكستاني في مصر (الجزيرة معرفة– تحليلات)، جريدة إلكترونية، تاريخ الاطلاع في 2012/07/10 .

[3]– عادل حامد، المرجع السابق، ص 102.

من ثورة لأخرى" علي كازانجيكل فيستعين بالتجربة التركية في بناء الدولة، والتي كانت اختيارية ولم تأت عن طريق التدخل الاستعماري القسري، بل من وحي المحاكاة مع من يُطلق عليه بأب تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، الذي بنى الأمة التركية على أساس قومي علماني مواكبة، مع بناء اقتصاد وطني، ليستخرج الكاتب من ذلك شروط تكوين الدولة في العالم الثالث (بناء دولة، بناء أمة، بناء اقتصاد وطني) أي أن عملية التأسيس الحضاري تبدأ من الفوق.

اختلال هذه المعادلة ينتج التسلط والعنف، والعنف المضاد وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، (108 انقلاب في العالم الثالث بين 1960-1982)، ويتساءل ذات الكاتب في الأخير "لماذا تسعى التكوينات غير الأوربية التي لم تمر بتركيبة مماثلة من الظروف التاريخية إلى خلق الدولة الحديثة بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى للدولة"، إنها دعوة للخروج من التبعية.

وأما عالم السياسة الإفريقي (كينيا) المختص في الدراسات الإفريقية والإسلامية وعلاقات الشمال والجنوب علي الأمين مزروعي، فَيُدين نموذج الدولة كما سَوَّقَهُ الغرب إلى إفريقيا أثناء احتلاله لها وبعد خروجه منها، ويعتبره أبشع نكتة للغرب على حساب إفريقيا إذ خلق لها سجنين جديدين: الأول قومي صارم هو الدولة السيادية بكل سلطاتها السياسية والعسكرية والسجن الثاني قومي لا يُقَاوَم، هو الرأسمالية العابرة للقوميات والتي تستخف بمبدأ السيادة الوطنية ذاته، لترسيخ الهيمنة والتبعية للعولمة الغربية وخدمة أسواقها.

وأما عالم الاجتماع السياسي الجزائري عدي الهواري، فيعود للأصول الأوربية للدولة الحديثة ويؤكد أنها مولود حديث، بدأ في القرون الوسطى تحت ضغط حوادث تاريخية خاصة بأوروبا، حداثة التأسيس تعني أن عملية البناء مستمرة ولم تنته بعد، الدولة في العالم الثالث هي نتيجة لتناقضات سياسية واقتصادية للعلاقات الدولية، وظهرت من

معارضة أشكال الهيمنة التي حولت مناطق كاملة إلى التبعية، والطموح لاستقلال المجموعة في العالم الثالث عن الرأسمال المحتل لم يقد إلى الدولة التمثيلية، وتاريخيا مر مسار تكوين الدولة بمرحلتين[1]:

– مرحلة الدولة المستبدة أو المطلقة: ولدت من منافسة البيوت الأميرية المرشحة للتاج الملكي ومن الحروب الدينية التي منعت تشكل مجموعة سياسية متجانسة، معارضة الحكومات المحلية ومطالبتها بسيادة جزئية (عدالة، شرطة، مالية)، والنزعات الاستقلالية دفعت السلطة المركزية إلى تعميم الحكم المطلق، هذا النمط ناسب توحيد المجموعات السياسية المحلية الباحثة عن السيادة من قبل الإمبراطورية والبابوية التي فرضت سيادة مطلقة قانونية وتشريعية تحولت فيما بعد إلى دولة حديثة.

– مرحلة الدولة التمثيلية: ولدت من مواجهة الدولة المطلقة لأفكار عصر النهضة الأوربية وعصر الأنوار– الفكر اللبرالي– (مفاهيم الحق الطبيعي، الحريات الفردية، مبدأ الإرادة العامة)، ووجود رأي عام يتقد السلطة وظهور العمل كنشاط خاص ومصدر لمداخيل جديدة على حساب الملكية العقارية، ظهور المجتمع البرجوازي كمجتمع اقتصادي مستقل، تَكَفَّل بإعادة الإنتاج المادي لوجوده في مواجهة الدولة، منطق التبادل السوقي يرفض تعسف السلطة المطلقة التي تتدخل في العلاقات الاقتصادية ويؤسس قرارته على مردودية محسوبة بعقلانية يذعن لها الرأسمال، الذي يرفض تدخل الدولة في نشاط خاص ذو منفعة عامة، والتحول من الدولة المطلقية إلى الدولة التمثيلية يتم عبر المجتمع المدني الذي يضع حدودا للسلطة ويفاوض على حلول للتناقضات الداخلية، فالدولة التمثيلية قيد حديث اخترعه البشر لتقييد السلطة يضاف إلى قيود سابقة (العادات والتقاليد، الدين، الأخلاق).

هؤلاء وغيرهم من النخب التقدمية للعالم الثالث اهتموا بدراسة الدولة كوسيلة وحيدة

[1]– Addi Lahouari, op cit, pp 11-12.

وفوقية للتحديث، دون حاجة لمشاركة الجماعات الاجتماعية الأخرى في الحقل السياسي، منه ما حدث في المشروع البومديني، حيث ابتلع اقتصاد الدولة كل نشاطات السوق (من المخبزة حتى التعدين)، وكلفت الدولة نفسها مهمة إرضاء الحاجات الاجتماعية والاقتصادية عبر قطاع عام هدفه خدمة الجمهور لا المنفعة والربح (دولة الرعاية سبقت دولة الاقتصاد السوقي)، وتأميم السوق لمنع استقلال الجماعات عن مطالب سياسية.

# الفصل الثاني:

# الدولة العربية الإسلامية (بين التأسيس التاريخي والتنظير الفكري)

## الفصل الثاني: الدولة العربية الإسلامية (بين التأسيس التاريخي والتنظير الفكري)

**مقدمة:** من الناحية التاريخية ينقسم مسار الدولة العربية إلى ثلاث مراحل: ما قبل الإسلام (مرحلة الجاهلية) – بعد ظهور الإسلام– العصر الحديث، وما يميز الدولة التي تعاقبت على الوطن العربي هو الانتماء القبلي، الطائفي والمذهبي، والجمع بين المُلك الطبيعي والمُلك السياسي والخلافة حسب تقسيمات ابن خلدون، ورغم ذلك لم تحقق في معظمها الحكم العادل المنوط حسب ابن أبي الضياف[1] بقانون أو تجاور قانون وشرع.

وجل الكتابات عنها معظمها لم تتعرض بالتحليل والنقد للدولة والمجتمع والسياسة (ربما استثناء ابن خلدون) بقدر ما اهتمت بتوجيه نصائح للسلطان أو ذكر مختلف الأجهزة والدواوين وصلاحياتها واختصاصاتها، أيضا الذين نظَّروا للدولة كانوا فقهاء وفلاسفة – رغم أن بعضهم كانوا مؤرخي سلاطين إلا أن البناء الفعلي للسلطة تم ويتم خارج مجال الفقهاء– ربما لم يُجَرب بعضهم الحكم والسياسة فكتبوا وتصوروا الدولة كما ينبغي أن تكون، لا كما هي موجودة، لعلهم كانوا بطوباويتهم يلبون مطالب ضحايا البؤس والحرمان[2].

ويزخر التراث العربي ببعض المؤلفات التي تناولت مواضيع تقترب من السياسة والرعية والسلطان والمُلك كالفارابي (المدينة الفاضلة)، الغزالي (إحياء علوم الدين)، ابن تيمية (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية)، ابن قتيبة (الأمة والسياسة)، أبو الحسن الماوردي (الأحكام السلطانية والولايات الدينية)، ابن الدفعة (بذل النصائح فيما على السلطان والرعية)، شهاب الدين ابن الربيع (سلوك المالك في تدبير الممالك)، القاضي عبد الجبار (المغني)، أبوبكر الرازي (علم السياسة)، الحسن العباسي (آثار الدول في تدبير الدول) عبد الرحمان الكواكبي، (طبائع الاستبداد ومصارع العباد، أم القرى).

---

[1]– عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص 33.

[2]– عبد الله العروي، المرجع السابق، ص 146.

## المبحث الأول: الدولة العربية قبل الإسلام وبعده.

ما يميز هذه المرحلة الولاء للانتماء القبلي والحروب بين القبائل، إما بسبب الثأر أو السلب والنهب وسيطرة البطون، والعائلات الأقوى عصبية على السلطة داخل المجتمع القبلي، طبعا القوة هنا تُقاس بقوة النسب وعدد الأفراد والثروة المالية، دولة مبنية على السطو والغلبة مهددة دائما بمداهمة من هو أقوى منها (دولة قائمة على الغلبة والتناوب والمال، وهو التعريف الذي نجده في المعاجم العربية، وسنجد حتى كتب الفقه الإسلامي تزخر بموارد الدولة المالية: الفيء، الغنائم، الجزية، الخراج، العشور، وهو ما يسميه الجابري باقتصاد الغزو[1] الذي يتجمع عند الدولة بوسائلها لينفقها أهل الدولة)، وكان يحكم الصراع القبلي المقولة الانقسامية (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب).

كان الوازع هو شيوخ القبائل بحنكتهم وهيبتهم وكانوا يشكلون مجالس تنظم الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمثل دار الندوة بمكة نموذجا لذلك حيث كانت تنظم وظائف السيادة من حجابة الكعبة وسقاية الحجاج وإطعامهم ورفع اللواء عند الحرب، كما أن ظروف الطبيعة القاهرة من صحراء شاسعة وقفر وشح مصادر الكلأ والماء تجعل البحث على الأرزاق تحت أسنة الرماح، وكان التقاتل القبلي يقع لأتفه الأسباب (حرب البسوس وداحس والغبراء)، ويكاد يُبيدُهم أحيانا عن آخرهم، هذا جعل المهمة الرئيسية للدولة العربية هو المحافظة على الجنس بالحفاظ على التوازن بين القبائل والعشائر، خصوصا أن بلاد العرب آنذاك كانت تقع بين فكي كماشة (دولتي فارس والرومان).

إذا الوظائف كانت بسيطة والأهداف كذلك كانت في ذاتها تتوخى الشهرة والمال والقهر، بعبارة وجيزة دولة طبيعية دنيوية دهرية[2] أو ملك طبيعي بتعبير ابن خلدون، غايته

[1]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 83.

[2]- عبد الله العروي، المرجع السابق، ص 91.

حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة. يستند الملك الطبيعي على الشعور العصبي الذي يتيقظ كوعي جماعي في حالة مواجهة خطر خارجي، وينكمش في الحالة العادية في اللاشعور، فيمارس تأثيره على الفرد في حياته اليومية وفي آرائه ومواقفه.

فكانت هوية الشخص تُحَدِّد بانتمائه القبلي أو بابن من أنت وإلى أي قوم تنتمي؟ كما تميز المجتمع القبلي بانغلاق وحداته وعدم وجود اتصالات منظمة (إلا أثناء التجارة والأسواق)، وهجرات جماعية لكن ليس مطلقا، فقد كانت القبائل في بحث مستمر عن التحالفات والولاءات لضمان التعايش السلمي أو مواجهة الخصوم.

أما الدولة العربية بعد الإسلام فظهرت نتيجة انتشار الإسلام، فقد أحدث ظهوره انقلابا في حياة العرب الاجتماعية والسياسية والروحية والاقتصادية، وقد كان العرب قبل الإسلام نكرة على المستوى الداخلي وعلى مستوى ميزان القوى الإقليمي، بداية تأسيس الدولة كان في المدينة على يد رسول الله في مرحلة حاسمة من مراحل الإسلام، اقتضت نقله من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الدولة، ووثيقة المدينة تعد دستورا منشئا للدولة الوليدة (البعض يرى أن التأسيس بدأ قبل ذلك في بيعة العقبة والتي كانت الهجرة من نتائجها)، وللعناصر التي تنطوي عليها أي الأمة التي توحدت بالإسلام الذي أذاب جميع الفوارق والمميزات فيما بينهم.

حيث جاء في بند الوثيقة الأول "أن المسلمون من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أمة واحدة من دون الناس"[1] والإقليم (دار الإسلام) والسلطة السياسية وواجباتها في ضبط السلوكيات الإنسانية داخليا، والدفاع عن الكيان السياسي خارجيا، كما حددت الوثيقة حقوق وواجبات الأقليات داخل المجتمع الإسلامي (أهل الذمة والذي تطور فيما بعد مع الدولة العثمانية فيما سمي بنظام الملة).

[1]- محمد سعيد رمضان البوطي، فقه السيرة، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، ط8، 1979، ص207.

لم تنص الوثيقة على نظام سياسي محدد وجعلت المرجع في تنظيم العلاقات والنزاعات هو الشريعة الإسلامية، وهي الحكم العدل الذي لا يجوز للمسلمين أن يهرعوا لغيره، يظهر من البند 11 من الوثيقة "كل ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله"[1]، وكذلك الإسلام وضع قواعد عامة للاختيار والشورى والبيعة، كوسيلة لتنصيب الخليفة والولاء له مع تقييده بقاعدة "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" فلا قداسة لحاكم ويجوز تنحيته، كما لم يعين الرسول خليفة من بعده بل ترك الأمر للاجتهاد في إطار القواعد والمبادئ الشرعية وتأويل بعض القرائن، فاتجه المسلمون بعده إلى ابتكار وتطوير الأنظمة مستفيدين من التقاليد القبلية العربية غير المخالفة للدين، ومن التجارب السياسية والتنظيمية للبلدان التي فتحوها.

فترة الخلافة الراشدة كانت فترة قصيرة في التاريخ الإسلامي (امتدت من عهد الرسول حتى مقتل علي كرم الله وجهه سنة 40 هجرية) ورغم قصرها إلا أنها تظل الفترة الطوباوية التي رنت وترنو إليها الكتابات والعقول والتجارب، نظرا للانتكاسات التي أصابت المسلمين بعدها، بداية من انفجار الفتنة في المرحلة الثانية من خلافة عثمان ابن عفان رضي الله عنه سنوات الأخيرة من حكمه) والتي اعتبرها البعض انتفاضة القبائل على قريش ورفض طاعتها، تمرد بدوي على السلطة المركزية المستقرة في يثرب وفق المنظور الخلدوني،[2] ثم الملك العضوض الذي أسسه الأمويون الذين سنوا سنة التوريث السياسي وحرصوا على إعطاء شرعية لحكمهم من خلال منظومة قيم ومآثر وأحاديث نبوية، روجوا لها لصالح معاوية والفرع السفياني[3] وبداية ظهور الأسر الحاكمة التي شكلت النظام السياسي (الدولة الأموية، الدولة العباسية، الدولة الأيوبية، الدولة العثمانية).

---

[1]- محمد رمضان سعيد البوطي، المرجع السابق، ص 205 - 209.

[2]- علي سعد الله، المرجع السابق، ص ص189- 195.

[3]- سليمان عشراتي، المرجع السابق، ص 30.

ولعل هذا ما طبع التاريخ الإسلامي فيما بعد بطابع الجدلية الدائمة بين المقدس والمدنس أو بين النصوص والظروف، بين الواقع المعاش والرؤى المثالية، وتخيل كيان أفضل تتوحد فيه أهداف الجماعة وأهداف الفرد هو طوبى تنشأ من انحياز الفرد إلى ذاته وابتعاده عن الكيان السياسي، والواقع العملي فيما بعد أسس للدولة السلطانية التي استبدت في أحيان كثيرة تحت ذريعة البيعة والطاعة. الفقه والفكر السياسي الإسلامي جاء متأخرا عن الممارسة السياسية، إذ أن نظرية الخلافة (أبو الحسن، الغزالي، بدر الدين ابن جماعة) حسب حميد عنايات[1] عالم السياسة الإيراني (1932-1982 صاحب كتاب الفكر السياسي الإسلامي المعاصر) جاءت بعد أربعة قرون من ممارسات الدولة وتدهور الخلافة العباسية وظهور أكثر من خليفة على مدينة أو إقليم (القرن4هـ-القرن11م) إضافة إلى اشتداد حركات المعارضة الداخلية ضد الحكام السُنة في بغداد، والتحديات الخارجية ضد دار الإسلام (الحملات الصليبية على المشرق والزحف الاسباني البرتغالي على الأندلس).

إذ بدأ العرب والمسلمون يكتبون عن الدولة وأنظمة الحكم في مرحلة انهيار وانحسار المجتمع والدولة العربيين، عكس المفكرين الأوربيين الذين واكبت كتاباتهم مراحل الصعود التاريخي للدولة والمجتمع في أوربا الحديثة، وحتى الفكر العربي المعاصر لم يتناول مسألة الدولة إلا بعد سقوط الخلافة أو الدولة العثمانية عام (1921)، والأحداث التي عاشتها منطقة المشرق العربي إبان الحرب العالمية الأولى.

ركز الفكر السياسي الإسلامي على الجهاز التنفيذي داخل الدولة (الحكومة) التي هي إحدى مظاهر الدولة الحديثة أو وصف لممارسات قائمة في الدواوين والإدارات دون تحليل أو تفسير، ولم يَعْن بموضوع الدولة كمؤسسة سيادية قانونية صاحبة سلطة على إقليم وشعب (التعريف القانوني)، كما ركز على وظيفة الدولة في الإسلام (الأمن الداخلي

[1]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص، 81.

والخارجي، حماية الأخلاق والجهاد والعدل وحرية العقيدة وحمايتها والوظائف الاقتصادية) وظل يكتب فيما ينبغي أن يكون طبقا للشرع أو لسنة السلف الصالح لما هو قائم (استثناء ابن خلدون الذي انطلق من وصف الوقائع ليصل إلى النماذج ومنها يستخرج المفاهيم).

ركزت الكتابات التراثية على الحاكم وشروط بيعته والقيادة كأساس للحياة السياسية، وقيم الجماعة وأهمها العدل الذي يسبق الحرية وطاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه، لأن ذلك يسبب فتنة وضررا أشد من فتنة ظلم الحاكم، كما غيبت حركات المعارضة واتهمت بالمروق من الدين، واعتبرت الثورات من النوازل التي ابتلي بها المسلمون،[1] ونجد ترابط هذه العناصر في قول سيدنا عمر ابن الخطاب: "يا معشر العرب إنه لا إسلام بلا جماعة ولا جماعة بلا إمارة ولا إمارة بلا طاعة"،[2] فشرعية الحاكم تتأسس على الاختيار الحر (تعرض الإمام مالك لمحنة من الحاكم بسبب فتواه ببطلان يمين المُكرَه التي بني عليها بطلان بيعة المُكرَه) وشرعية طاعته تتأسس على تحقيق العدل المنوط بوجود إمام صالح.

الكتابات التراثية ركزت كثيرا على الجماعة ووحدتها وإخفاء الصراعات رغم أنها كانت حقيقة وسَبَقَتْها على الحقوق والحريات السياسية وحتى أحيانا على الشرعية (الشورى، العقد، البيعة) كما ينسب لابن حنبل، ربما استنجدت هذه المقولة بالتاريخ الإسلامي في الصدر الأول والفتن السياسية التي وقعت بين الصحابة (الفتنة الكبرى) والتي سالت بسببها دماء كثيرة ثم قيام سلطة الواقع مع الأمويين بعد تنازل الحسن ابن علي رضي الله عنه لمعاوية حقنا للدماء.

منطق وحدة الأمة واعتبار الفتنة أشد من القتل كان فيما بعد أساسا ارتكزت عليه كثير من الأنظمة العربية في دول ما بعد الاستقلال، ومفهوم السلطة ومفهوم الأمة (ليس

1- فاطمة بلهواري، إشكالية التفسير التاريخي للثورات الاجتماعية المغربية خلال القرن الرابع هجري/العاشر ميلادي) مجلة أبحاث في التاريخ والتراث، مجلة يصدرها معهد التاريخ بجامعة وهران. العدد1 ديسمبر، 1996، ص134.

2- سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 84.

بالمفهوم القومي الذي استندت عليه دول أوربا الحديثة) والخلافة والإمامة هو ما اشتغل عليه كثيرا الفكر الإسلامي وليس مفهوم الدولة، ففي فترة الخلافة العثمانية عرف العرب الخضوع للسلطة الواحدة خلال أربعة قرون (1516م-1916م) والتي صاغت تكوينهم السياسي، لكن معايشة العرب للدولة العثمانية طبعها الخضوع العسكري والضريبي أكثر من العلاقة المنتظمة المقننة بين الفرد والدولة، مما جعل البعض[1] ومنهم خميس حزام والي يعترف بأن "العربي في تجربته التاريخية مع الدولة تأرجح بين وضعية الدولة واللا دولة".

**المبحث الثاني: الدولة العربية الحديثة.**

الدولة العربية الحديثة عمرها لا يزيد على بضعة أجيال، ومن الطبيعي أن يحمل مشروعها مواريث سياسية واجتماعية وثقافية من النظام العربي الإسلامي القديم، بدأ التفكير فيها منذ أواخر القرن التاسع عشر مع مفكري النهضة (رشيد رضا وتلاميذه، ثم الطهطاوي، الأفغاني، عبده، الشيخ بخيت، وبعض الأزهريين الذين رأوا في نهاية الخلافة العثمانية فرصة لإعلانها في مصر تحت قيادة الخديوي) الذين طغت عليهم فكرة الجامعة الإسلامية – القائمة على السياسة الشرعية – والوحدة العربية أكثر من مسألة الدولة القومية التي نشأت في فترة ما بين الحربين أو بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع السبب إلى سقوط الخلافة العثمانية (دولة مقدسة وليست قومية) والتي كانت آخر قلعة تحصن بها المسلمون من عوامل التجزئة والضعف وتكالب القوى الخارجية عليهم، بدأت باكرا مع انفصال الأندلس أواخر القرن الثامن ميلادي على يد عبد الرحمان الداخل ثم انفصال أجزاء عن العاصمة العباسية بغداد (المغرب ومصر غربا وشرق العراق).

تقطع أوصال الجسم الإسلامي حدث وفق الدورة العصبية الخلدونية بتحدي أسر حاكمة قوية للخلافة المركزية في بغداد، تقيم ملكها لمدة ثم ما تلبث أن تضعف ويسقط

[1] – خميس حزام والي، المرجع السابق، ص، 56.

ملكها على أيدي أسر قوية جديدة تبتلع أراضيها وتستمر الدورة إلى ما لانهاية، لذلك يُحسَب للعثمانيين توحيدهم لهذا الامتداد الجغرافي الكبير في إمبراطورية موحدة ونصبوا أنفسهم خلفاء للمسلمين، وتزامن ذلك مع صعود نجم أوربا التي شهدت خلال هذه الحقبة نهضة وثورات علمية وكشوفات جغرافية ربطت كل أجزاء المعمورة بشبكة من العلاقات التجارية والعسكرية والاقتصادية وصاغت من خلال ذلك النظام العالمي الجديد الذي بدا بالحركة الاستعمارية الكبرى وتوزيع مناطق التوسع والنفوذ بين القوى الأوربية الناشئة، فكانت المنطقة الإسلامية أول ضحاياه.

فلا عجب أن تكون فكرة الجامعة الإسلامية محاولة لإحياء أمل المسلمين في نظام جديد للخلافة يلم شتاتهم ويبعث القوة والنشاط في الجسم المريض، نشأت فكرة الدولة في الفكر السياسي الحديث في رحم فكرة الإصلاح وكانت من ثمراتها ولم تكن قضية مستقلة بل حمل على التفكير فيها التفكير في الأسباب التي أدت بالمجتمعات العربية الإسلامية إلى حال من التأخر المزدوج: تأخر عن الماضي المرجعي أو الاستلام المعياري–إسلام الأصول– وتأخر عن العصر وكانت إجابة هذا الفكر بأن المسألة السياسية هي سبب الخلل[1](مسألة النظام السياسي) وليس المسألة الثقافية أو الاجتماعية اللتان هما نتائج للمسألة الأولى وأن مسألة الدولة والنظام السياسي (جيش قوي، إدارة فعالة، تنظيم مالي عقلاني، عدالة قوية، حقوق وحريات) هي سبب قوة ورقي أوربا التي بنت دولة على أساس العدل واحترام القانون.

النموذج الأوربي للدولة الحديثة تلقفه الاصطلاحيون المسلمون وحاولوا نقله لمجتمعاتهم، تم هذا الاحتكاك سواء عبر المحتل الأجنبي (تجربة محمد علي في مصر عقب الحملة الفرنسية عليها) أو رحلات بعض المفكرين نحو أوربا في النصف الأول من

[1]– عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص ص 19 – 23.

القرن19م (رفاعة الطهطاوي، احمد فارس الشدياق، الصفار) أو تجربة التنظيمات العثمانية (إصلاحات إدارية وعسكرية) ثم جاء حسن البنا، الذي اهتم بإقامة الدولة الإسلامية على أرض مصر أكثر من اهتمامه بالأمة الإسلامية، وأجرى مصالحة مع الدولة الوطنية من خلال اعترافه بالدستور المصري والمشاركة في مؤسسات الدولة والحياة النيابية.

الظروف التاريخية التي ذكرنا جزءا منها لاشك أنها أثرت في نشوء وظهور الدولة الحديثة في الوطن العربي (الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال) والتي مازالت مثقلة بالماضي إذ يعتبرها البعض (العروي) امتدادا طبيعيا للدولة السلطانية القائمة على القهر والطاعة والتصرف الحر في مقدرات الدولة، وطَعَّمَتْ نفسها ببعض ترتيبات وأنماط الدولة الحديثة فلا غرو أن وصفها ذات الكاتب بأنها دولة غير عقلانية واهنة عنيفة مرتكزة على العصبيات والعلاقات القرابية والعشائري،ة وعلى بنية عتيقة للشخصية[1] بينما يراها آخرون (وضاح شرارة)[2] أنها مولود غير طبيعي مصطنع ومفروض (لم تكن نتيجة لتطور وتفاعل الكيانات والتناقضات الاجتماعية) تميزت بسببه فئة اجتماعية مالكة للسلطة ولوسائل الإنتاج عن بقية أطياف المجتمع، وقصور تمثيلها للمطالب المجتمعية وعجزها عن إدراك هذه الغربة بينها وبينه، مما جعل الفرد العربي يربط علاقة وجدانية بينه وبين الأمة والجماعة المحلية عوض العلاقة السياسية بينه وبين الدولة ممثلة في إدارتها.

في المشرق العربي اتضحت الجفوة أكثر بين الدولة والمجتمع عند النخبة العربية المفكرة التي أظهرت عداء لمؤسسة الدولة القطرية باعتبار نشأتها كانت نتيجة خطة استعمارية للتقسيم في إطار تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى لذلك البحث فيها هو إضفاء شرعية على مولود غير شرعي مشوه ومحاصر ومأزوم لكن وجد ليبقى (بهجت

[1]- خميس حزام والي، المرجع السابق، ص 61.

[2]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 95.

قرني[1])، فانفصال الدولة عن المجتمع وتَمَنُعها عنه جعلها تصطنع شبه مجتمع أو مجتمع على مقاسها ويحمل ظلها (إنشاء نقابات، جمعيات، إعلام لا يختلف عن رسمية).

المقارنة بين تجربة ظهور الدولة العربية وظهور الدولة الغربية الحديثة يكشف عن تلازم الدولة والأمة في الثانية حتى ولو كانت مجتمعا متخيلا (فكرة اختراع الأمة أنثروبولوجيا) وانفصال الدولة عن الأمة في الأولى كما يظهر الصراع بين السلطتين الزمنية والدينية في التجربة الأوربية بينما توحدت السلطتان في التجربة العربية الإسلامية تحت قيادة السلطة الزمنية، والدولة العربية الحديثة ليست فقط إرثا سلطانيا بل إرثا استعماريا أيضا شانها في ذلك شأن الدولة في العالم الثالث التي نالت استقلالها بالعنف والكفاح المسلح وشكلت أنظمة سياسية مركزها الجيش الذي هو قلب عملية تكوين الدولة.

خاصية الإرث الاستعماري اختزلت الدولة في أجهزتها (إدارة، عدالة، شرطة، سفارة) وجعلتها هيكل فوقي مقارنة مع مجموع السكان عوض أن تكون التنظيم السياسي الذي يستند عليه الرابط الاجتماعي، ومن الإرث الاستعماري خرجت الدولة الاجتماعية [2] لما بعد الاستقلال والتي حملت على عاتقها المشروع التحديثي والنموذج التدخلي والتوزيعي الإرادي أو ما يعرف بالسياسة الاجتماعية (دعم قطاعات التعليم والصحة والتشغيل والضمان الاجتماعي ودعم الاستهلاك) في مقابل تقييد الحريات العامة والسياسية خاصة منها، مقايضة الاجتماعي بالسياسي.

نظرت المجتمعات العربية إيجابيا إلى دولة الرعاية الاجتماعية مهما بلغ تسلطها وتنازلت طوعا عن حرياتها العامة وحقوقها السياسية مقابل تلبية الحقوق الاجتماعية

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص ص 16– 22.

[2]– Ben nefissa Sara et Blandine Destrimau, protestations sociales ,révolutions civiles (transformations du politique dans la méditerranée arabe) revue du tiers monde, Armand colin. Paris, hors série, 2011, p18.

والاقتصادية، السياسة الاجتماعية من أهم مصادر الشرعية لأنها تهب للحكام محبة ورضى وطاعة شعوبهم وتغنيهم عن اللجوء إلى وسائل الإكراه لضمان الخضوع اللازم للاستقرار، هل هو عقد اجتماعي رضائي أم من عقود الإذعان بلغة القانون؟.

حتى وقت قريب كانت الكتابة عن الدولة في العالم العربي أو الاقتراب من هذا الموضوع من المحرمات الفكرية، لأنه يجر الباحث لمواضيع تتعلق بشرعية جهاز الدولة ونوعية علاقة الحاكمين بالمحكومين، وهذا موضوع حساس جدا في الوطن العربي مما جعل الكتابة في هذا الشأن لا تخلو من ثلاثة مواقف: إما تبرير وجود السلطة وشرعيتها عبر القبول بمواضيع محددة سلفا من السلطة ذاتها، أو الصمت، أو الكتابة من خارج أسوار العالم العربي، ولمعرفة مسار الدولة العربية الحديثة والتكوينات الاجتماعية التي رافقتها، قسمنا هذا المبحث إلى جزأين: منطقة المشرق العربي وتضم منطقة الشام والخليج العربي، ومنطقة المغرب العربي .

**المطلب الأول: المشرق العربي.**

– مصر: من أقدم المجتمعات العربية رسوخا في مسألة الدولة التي تعود فيها إلى (6000) سنة يوم وَحد مينا مصر بجزأيها القبلي والبحري، واستمرار الدولة طول هذه الحقبة يرجع إلى المركزية الشديدة للسلطة السياسية وهيمنتها على كامل الأراضي المصرية، ومن وجوه ذلك بقاء القاهرة عاصمة للدولة منذ القديم، أيضا من أسبابه العامل البيئي حيث حبى الله هذا البلد بالنيل الذي هو مورد حياة للبشر، وسبب ظهور الحضارة المصرية الفرعونية، حتى سماه هيرودوت المؤرخ الإغريقي الشهير (مصر هبة النيل)، وردَّ عليه شفيق غربال المؤرخ المصري (مصر هبة المصريين[1]).

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص ص 119– 120.

اعتمد المجتمع المصري في تسيير حياته واقتصاده على الري النهري الذي يتطلب نظاما ورقابة حتى يمنع الصراع حوله ويضمن تنمية مصادره وتوزيعه بطريقة عادلة هذا يستوجب سلطة وحاكما قويا يخضع له الجميع (الدولة النهرية)، كان فرعون ملكا إلها ومهندسا أيضا، أتى للبلاد بالأمطار وخصوبة الأرض حسب اعتقاد المصريين القدامى، وكانت تساعده بيروقراطية مُشَكَّلَة من وزير أعلى ومجلس حكم، وقد اعتبر فيبر ذلك كأقدم نموذج تاريخي للبيروقراطية.

المركزية العالية للسلطة السياسية استمرت في العصر الإسلامي مع الصلاحيات الواسعة للوالي الذي لم يكن مسؤولا سوى أمام الخليفة أو أمام السلطان العثماني وهذا ما أغرى كثيرا من الدول التي قامت فيها بالاستقلال كالطولونيين والإخشيديين والفاطميين والأيوبيين ثم دولة المماليك. الحملة الفرنسية بقيادة نابوليون (1798-1801م) كان لها تأثير إيجابي على مصر (حملت معها العلم والنظام والمطبعة ومعرفة الأسلحة الحديثة) بل إن الكثير من المؤرخين الغربيين[1] يدشنون بها التاريخ الحديث لهذا البلد عكس ما فعله الوجود الفرنسي بالجزائر، ومع بقاء العاصمة عموما والمدينة خصوصا كمركز للسلطة السياسية حيث كان الوجهاء والملاك الكبار للأراضي يتمتعون بالنفوذ من خلال احتكاكهم بالحكام واستمرت السلطة السياسية كمدخل للثروة الاقتصادية.

بمجيء حاكم قوي كمحمد علي (1805) أعطى دفعا قويا للدولة المصرية الحديثة التي أرادها مستقلة عن الباب العالي إذ قام بإصلاحات كبيرة في الإدارة (تقسيم البلد إلى سبع مديريات، تقسم كل مديرية إلى مراكز وكل مركز إلى أقسام) والجيش (بناء جيش قوي وفرض التجنيد الإجباري) والتعليم (إنشاء مدارس ابتدائية وثانوية وعالية في الطب والهندسة والحربية) وأنشأ الدواوين (الديوان العالي ومجالس إدارية خاصة بالحربية والتعليم والزراعة)

[1]- إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000، ص334

والوزارات، وأقام نظاما اقتصاديا مركزيا واحتكاريا وقضى على معارضيه السياسيين من المماليك، وفي عهدته ظهرت طبقة من البيروقراطية متميزة ومالكة.

إصلاحات محمد علي الكبيرة في المجال السياسي والإداري والاقتصادي والتي تركت بصماتها فيما بعد جاءت بتأثير أوربي بعد أربع سنوات من حملة نابوليون (1798-1801) -هذا ما جعل البعض يعتبر محمد علي الابن الروحي لنابوليون- ومكنته من السيطرة التامة على الحكومة وعلى المجتمع، زاد طموح محمد علي عن حده وأراد إنشاء إمبراطورية مستقلة عن العثمانيين فتوسع في اليونان والشام والسودان والسعودية مما جعل الأوربيين يتحالفون ضده ويحطمون أحلامه،[1] نجاح التجربة السياسية والعسكرية لمحمد علي خلق تقليدا في نظام الحكم بعد ذلك بعقود، إذ أغرى الضباط العسكريين بامتلاك السلطة وعدم تسليمها لغيرهم بدءا من حركة الضباط الأحرار بقيادة عبد الناصر في يوليو (1952) ضد النظام الملكي (الملك فاروق) وانتهاء بعبد الفتاح السيسي الرئيس الحالي، فكل رؤساء مصر عسكريون.

الحكم العسكري ضيق الحريات ومنع الحياة السياسية وهمش الأحزاب بما فيها الوفد أقدمها وحتى الاتحاد الاشتراكي الذي أسسه عبد الناصر انتهى دوره بعد وفاته، وحتى الحزب الناصري الذي كونه فيما بعد أنصاره لم يستطع التجذر وفرض نفسه، وعجز أحزاب المعارضة عن القيام بوظائفها السياسية ثم انشغالها بمعاركها الهامشية على حساب هموم المواطن وعد تجذرها داخل المجتمع (أحزاب المكتب والصحيفة)، التحكم في التعددية ومنع تحولها إلى فاعلية تداول وتجديد للنخبة السياسية.

احتكرت السلطة وفروعها الأمنية مفاصل الحياة معتمدة على الدعم الخارجي منذ ارتمائها في معاهدة مخيم داوود عام (1978) وأصبحت مستقلة عن أي دعم شعبي مما زاد

[1]- إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 341.

من الفجوة والقمع الذي ولد الجماعات الجهادية والصدامات العنيفة بينها وبين السلطة، استفادت جماعة الإخوان المسلمين من هذا التوتر لإعادة تنظيم صفوفها وتمتين تحالفاتها مع أحزاب أخرى كالعمل والوفد أحيانا في ظل الحظر القانوني ومستفيدة من قضايا إقليمية كالانتفاضة الفلسطينية التي جيشت بها العواطف.

التخوف من صعود الحركات الإسلامية العنيفة كان مبرر السلطة لتشديد القبضة وابتداء من حرب الخليج الثانية عام (1991) وما تلاها من هجمات على السياحة في الأقصر بين (1993و1997)، تراجعت القوى السياسية التقليدية بسبب صراعاتها والرغبة في الحفاظ على السلطة أو الوصول إليها، وانعدام الديمقراطية داخلها، أو خطابها البعيد عن القواعد الشعبية خاصة فئة الشباب ومواقفها الموالية للحكومة، فحزب التجمع اليساري كان أكثر جذرية في الثمانينات بقيادة خالد محي الدين أحد الضباط الأحرار، لكن تحالفه مع الحكومة في حربها ضد الجماعات الإسلامية أفقده شعبيته، وحزب العمل الاشتراكي النهج انقلب إسلاميا بعد ولوج عناصر إسلامية إليه مما سبب له أزمات داخلية بعد هذا التزاوج ولم يسلم من الانقسامات وصراعات الأجنحة الحزب العربي الديمقراطي الناصري.

لعب العامل الاقتصادي في بداية التسعينات دورا مهما في تثبيت مشروعية النظام الذي حصل على مكافئات، مقابل المشاركة في تحرير الكويت عام (1991) حيث تم شطب نصف ديون الدولة، وبدأ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الهيكلة (إعفاءات ضريبية للشركات الأجنبية لعدة سنوات، بيع بعض شركات القطاع العام مما أدى إلى ارتفاع السيولة، وجذب استثمارات أجنبية وتوفير فرص عمل، وتراجع معدلات التضخم، وارتفاع معدل النمو ب4,5%) فبدأت الآمال بتحقيق الطفرة الاقتصادية، وفي ظل الظروف السالفة الذكر بدأ يبرز القطاع الثالث[1] (المجتمع المدني) كنشاط مكمل لدور

[1]– العجاتي محمد، الحركات الاحتجاجية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ط1، ص199

الدولة المتراجع عنه ويسد الفجوة بينها وبين المجتمع، ويشجع على الاعتماد على الذات والمبادرة والتحضير للانتقال الديمقراطي، وتزامن ذلك مع بداية ظهور إعلام مستقل.

– بلاد الشام والعراق: تميزت الفترة الممتدة بين أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بضعف الإمبراطورية العثمانية وتكالب القوى الأوربية عليها، وبداية التوتر بينها وبين المجتمع العربي إثر سياسة التتريك والعنف الذي صاحبها، مما ولد ردود أفعال متباينة طالبت في البداية بالإصلاح (التعليم، الإدارة، الاقتصاد) والمحافظة على القومية العربية داخل الوحدة الإسلامية، لكنها قوبلت برفض الأتراك (محاولات داوود باشا وإبراهيم باشا في العراق)، ثم انتقلت المحاولة من المطالبة بالإصلاح إلى مطالب جذرية.

بدخول تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا في ظل التوتر السائد آنذاك في المشرق العربي، أغرى بريطانيا وفرنسا بتحريض الزعماء العرب على الثورة والانفصال لإضعاف الجبهة التركية، مقابل وعد من الحلفاء بالحصول على الاستقلال (اتفاق حسين–ماكماهون) وهو ما حصل بانفجار الثورة العربية سنة (1916) إثر اتصال التنظيمات العربية بالشريف حسين وبأبنائه، مستغلة ظرف معارضة القبائل العربية لخط السكك الحديدية للحجاز. تُوجَتْ هذه الظروف باتفاقية (سايكس بيكو) التي كرست الهيمنة الغربية وتجزئة منطقة المشرق العربي، وحالت دون قيام كيان عربي جماعي، أو دولة مركزية كبرى، وبداية تنفيذ المشروع الصهيوني وإسقاط نظام الخلافة، وأخيرا ظهور تفكير قومي عربي بعيدا عن أي تأثير إسلامي مع ظهور مفكرين قوميين، معظمهم مسيحيون من أمثال ساطع الحصري وجرجي زيدان وسلامة موسى.

بالنسبة للعراق ما يميز تاريخه السياسي المعاصر هو سطوة العسكر على مقاليد الحكم – عن طريق الانقلابات[1] التي كثيرا ما دعمها حزب البعث العربي الاشتراكي –

[1]– إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص، من217 حتى 229 بتصرف.

بحيث إما كانوا في الواجهة أو من وراء الستار، لكنهم كانوا دائما يحركون الأحداث وهذا خصوصا بعد سقوط الملكية عام (1958) التي تميزت فتراتها بالاستقرار السياسي، وقد دشن الانقلابات العسكرية بكر صدقي الذي أطاح بوزارة ياسين هاشمي، فبعد عشرة أيام أطاح الضباط العراقيون به، وقام الجيش بإخماد ثورات داخلية (الأشوريين، البارزان، الزيدية في الشمال) خلال سنوات (1933-1937)، ثم جاء انقلاب (14 تموز1958)، الذي سمي ثورة بقيادة العسكري عبد الكريم قاسم ونائبه وزير الداخلية عبد السلام عارف ضد الملك فيصل الثاني ورئيس وزرائه نوري السعيد.

فانفرد عبد الكريم قاسم بالحكم وتنكر لمقربيه واستقل بالحكم عن تأثير كل جماعة (بما في ذلك الشيوعيون الذين اعتمد عليهم في البداية) مما جعل عبد السلام عارف ينقلب عليه عام (1963)، الذي استند على تأييد حزب البعث ثم تنكر له بعد 08 أشهر من الحكم، بعد مقتله تسلم أخوه عبد الرحمان عارف السلطة ثم انقلب عبد الرزاق نايف عليه (دام حكمه 11 يوما) ثم استرجع حزب البعث السلطة مرة أخرى عن طريق العسكر في انقلاب (1968) بقيادة الفريق أحمد حسن البكر، ثم تنازله عن الحكم لصدام حسين عام (1979) الذي دام حكمه لغاية الغزو الأمريكي للعراق في (2003) ليدخل العراق في دوامة من العنف السياسي والاقتتال الطائفي الوحشي لم يعرفه طوال تاريخه.

على الصعيد الاجتماعي تميزت المنطقة بالتعدد الطائفي والاثني والديني وخضوع كل طائفة لزعيمها الذي هو مرجع سياسي قضائي ومدني، يليه في السلطة زعيم الحرفة أي أن أبناء الطائفة كانوا يخضعون بصورة غير مباشرة لسلطة الوالي أو المتصرف باسمه عكس المسلمون السنة الذين خضعوا مباشرة له، ومعظم المدن المشرقية كانت مقسمة طبقا للنشاط الاقتصادي أو التركز الطائفي[1] ربما يرجع الأمر إلى نظام الملل العثماني، الذي حاول إيجاد

[1]- سعد إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 141.

التعايش بين مختلف مكونات المجتمع، لكن هذا النظام أدى إلى زيادة التضامن والوعي والولاء الطائفي الذي يغلب أحيانا الوعي الوطني، مما جعل الدول الأوربية تستغله كآلية للاختراق وإجهاض محاولات الإصلاح التي كانت ترمي إلى قيام دولة مركزية قوية وتقوية النزعات الطائفية فيما بينها وبين الأغلبية، حيث تقربت كل دولة أوربية من طائفتها.

- الخليج العربي:

إذا كانت الطائفة هي وحدة التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الرئيسة في بلاد الشام، فإن القبيلة ظلت لفترة طويلة وحدة التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الخليج العربي عموما ومنطقة الحجاز خصوصا، مدعومة بعنصر مهم ساهم في تماسكها وانتشارها وهو العامل الديني، حيث وقع تحالف استراتيجي بين العصبية القبلية أولا ثم العصبية الأسرية، وبين الدعوة الدينية (تأسيس الدولة السعودية الأولى بتحالف محمد ابن سعود والإمام محمد ابن عبد الوهاب، ثم تحالف ابنه عبد العزيز مع الإخوان – ليس الإخوان المسلمين– وهم جماعة دينية بدوية ضحت بكل شيء في سبيل نشر الدعوة، قبل أن تختلف مع عبد العزيز الذي انتصر عليها في الأخير، ثم تحالف جديد بين السلطتين الزمنية والدينية مرة أخرى، تحالف عائلة آل سعود مع عائلة آل الشيخ)، فلم يكن ممكنا تأسيس دولة تهيمن فيها قبيلة على قبائل أخرى دون أن تستند على مبرر ديني، ثم جرى إقصاء الحليف الديني من المجال السياسي نحو المجال الأخلاقي.

مرحلة التأسيس غاب عنها مفهوم الوطن – الذي يعني الاستقرار وتشذيب العصبية وترسخ فكرة الانتماء للأرض، لأن ذلك لا ينسجم مع طبيعة مشروع ابن سعود بتعميم فكرة الهجرة المستمرة والترحال الدائم لاكتساب مناطق جديدة – لصالح حروب فتح في بيئة قبلية رعوية مفتوحة الآفاق، جمعت بين الجهاد والغنيمة (يوسف مكي[1])، والعلاقة بين القبائل

[1]– عادل ماجد وآخرون، المرجع السابق، ص 21.

كانت تسودها التعاون السلمي والتجانس، وأيضا التنافس والصراع.

والنشاط الاقتصادي كان يقوم على الصيد البحري خاصة اللؤلؤ، والرعي والزراعة الموسمية والتجارة (المقايضة في التعاملات الداخلية والمضاربة في الموانئ التي كانت تتعامل مع المسافات الطويلة كالهند وشرق إفريقيا ومصر والشام والعراق، أو ما يسمى بالتجارة المتجولة) التي كانت النشاط الرئيسي لتكوين الفائض الاقتصادي، كما أن تجارة المسافات الطويلة كانت الدعامة الاقتصادية الرئيسية لنشوء نظام عالمي وقتئذ، ودعامته السياسية متمثلة في الدولة القومية، أيضا ساهمت التجارة في وجود سلطة حاكمة مكونة من قبيلة رئيسية وتحالف قبائل، تضطلع بمهام الدفاع والوساطة والفصل في المنازعات وكان لكل مجموعة قبائل وطن تستقر فيه، وكان أمراء المناطق كثيرا ما يستقلون بالحكم بل ويغزو بعضهم بعضا لأجل إخضاع بقية القبائل لسلطانه.

النموذج السعودي عرف هذه الوضعية من الفوضى وتسلط البدو على الحضر قبل أن يظهر محمد ابن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى بمساعدة الإمام محمد ابن عبد الوهاب حيث استطاع لحين فرض هيبة الدولة على القبائل والمنافسين ووصلت إمارته حتى جنوب العراق, وبعد سقوط هذه الدولة بفعل خارجي عادت الفوضى والاقتتال الداخلي من جديد لكن هذا المرة بين الأسر الحاكمة والإخوة الأعداء أو الإخوة الأمراء (ثورة سعود على أخيه عبدا لله ابن فيصل بعد مبايعته عام (1282ه) ، ثورة أبناء سعود على عمهم عبد الرحمان أمير الإحساء، اتفاق أبناء فيصل ضد أبناء أخيهم سعود, سجن محمد ابن سعود لعمه عبد الله ابن فيصل في 1302ه/1884م).

هذا التناحر الداخلي أسقط الدولة السعودية الثانية التي لم تستمر سوى 25 عاما (1891م/1309ه) لتبدأ مرحلة ثالثة مع عبد العزيز آل سعود وهي الحاسمة في توحيد ما يعرف الآن بالمملكة العربية السعودية- نجد والحجاز وملحقاتها- لكن الخلافات الداخلية

للأسرة الحاكمة لم تهدأ فبعد وفاته عام (1953) ثار خلاف بين ابنه الأكبر سعود وبين أخيه فيصل ولي عهده الذي بايعه العلماء ملكا ثم مقتل هذا الأخير من قبل ابن أخيه مساعد عام (1975م/1395هـ)' والانتقال من البداوة إلى العصرنة حمل معه أزماته للدولة الجديدة خصوصا بعد اكتشاف البترول حيث تشكل نظام مركب من أوتوقراطية وثيوقراطية. تَحَكُّم الأسرة الحاكمة بتوزيع الريع ضعضع دور القبيلة وجعلها تعتمد على ما تجود به السلطة كما جعل مكانتها اعتبارية رمزية ليس إلا بسبب حصول الأسر الحاكمة على مورد أتاح لها استقلالا تاما عن مجتمعاتها مما أضعف دور القبيلة كوسيط.

أثناء الهيمنة الأوربية للمنطقة استفادت النخبات القبلية الحاكمة من دعم الاستعمار البريطاني الذي تبناها في غياب منافسين كما استفادت منه طبقة كبار التجار في صورة توكيلات تجارية لشركات بريطانية لخدمة الاقتصاد الاستعماري، على صعيد الإنجازات لم تطور بريطانيا الهياكل الاجتماعية والاقتصادية رغم طول بقائها في البلاد (زهاء قرنين) وتركت البلاد بعد جلائها متخلفة مع انعدام إطارات تضطلع بمهام الإدارة والإنتاج، الدولة الخليجية انتقلت من حكم القبيلة إلى حكم الأسر خصوصا بعد اكتشاف النفط (آل سعود في الحجاز، آل الصباح في الكويت، آل البوسعيد في عمان، آل ثان في قطر، آل مكتوم في الإمارات العربية المتحدة).

تبنت هذه المجتمعات النهج اللبرالي قبل الاستقلال وبعده أضفى شرعية على النخب الحاكمة التقليدية، وقامت ببناء مؤسساتها الدستورية، أحدث النفط تغيرات جذرية في المجتمع والدولة الخليجية، فمن اقتصاد الكفاف والرعي والغوص وصيد الأسماك والزراعة وجد مواطنو الدول النفطية أنفسهم بمليارات الدولارات (دول البترو دولار) ويسيطرون على نسبة كبيرة من مصادر الطاقة العالمية، صغر حجم السكان وروابطهم القبلية والتاريخية مع الأسر الحاكمة ومتطلبات الأمن الداخلي ساهمت في توزيع الريع النفطي وإتاحة الفرصة

للمواطنين ليصبحوا أثرياء جدد بفضل نشاطاتهم ومضارباتهم في بورصة العقار والأعمال المصرفية وتجارة الأسهم والعملات والذهب وعمليات الاستيراد واستثمارات في الخارج، إذا تكونت مجتمعات ريعية سريعة وبصورة مصطنعة ولم تنشأ عبر مسار تاريخي طويل من التطور الرأسمالي الصناعي كما حدث في أمريكا وغرب أوربا.

أصبحت الدولة في هذه الأقطار هي القوة الرئيسية في توزيع الثروة بطريق مباشر أو غير مباشر على أفراد المجتمع مما أكسبها استقلالا عنه وعوض أن تعتمد الدولة على القبيلة كما كانت من قبل أضحت القبيلة تتقرب من السلطة الحاكمة وتعتمد عليها، استقلال الدولة عن المجتمع جعلها أكثر تهيؤا للاستبداد، لكن انخفاض أسعار النفط قد يعجل بتغيرات لم تكن في الحسبان ويغير من نمط تسيير الدولة والمجتمع.

**المطلب الثاني: المغرب العربي.**

سنكتفي في هذا المطلب بدراسة دول المغرب العربي باستثناء الجزائر التي أفردنا لها فصلا خاصا بها تفاديا للتكرار وللأهمية الخاصة لموضوع الدولة الجزائرية ضمن إشكاليتنا الرئيسية، ما ميز هذه البيئة هو الإطار الاجتماعي الجماعي وهو القبيلة أو العرش كوحدة تنظيم أساسية داخل المجتمع، استمرت طوال القرون 12 التالية للفتوحات الإسلامية، لعبت القبيلة دورا مهما على المستوى الفردي (اعتماد الفرد عليها في إشباع حاجاته وتحقيق هويته وولائه)، وعلى المستوى الجماعي (انتشار الإسلام تم بطريق جماعي من خلال القبيلة) وعلى المستوى السياسي (قيام دول وممالك وانهيارها بين القرنين 10 و16 ميلادي وفقا للدورة العصبية الخلدونية تبدأ بتحدي إحدى القبائل السلطة المركزية وتنجح في إسقاطها لتتولى مكانها السلطة ثم تسقط لصالح قبيلة أخرى بنفس الصيرورة).

تاريخ المنطقة هو تاريخ القَبَلِيَة (Tribalisme) وتاريخ الصراع والتنافس بين القبائل فيما بينها وفيما بينها وبين السلطة المركزية–بلاد المخزن وبلاد السيبة– ثم بينها وبين

السلطة الاستعمارية بعد دخولها لهذه البلاد هكذا صَوَّر لنا الانثروبلوجيين الفرنسيين اللوحة ليصلوا إلى نتيجة محتومة أن هذه المنطقة لم تعرف قيام دول بالمعنى الحقيقي للدولة بل مجرد سُلَط سياسية لم ترق إلى بناء الدولة وقبائل (اللف في المغرب والصف في تونس والجزائر) متنافسة ومتصارعة بينها وبين السلطة المركزية ويسيطر عليها مفعول الانقسامية (أنا ضد أخي، أنا وأخي ضد ابن عمي، أنا وأخي وابن عمي على الغريب).

اتكأ الاستعمار الفرنسي على هذا التبرير الأنثروبولوجي المتمسح بالعلمية والموضوعية فجعل من دخول الاحتلال الفرنسي رسالة نبيلة لتمدين شعوب المنطقة ووضع حد للصراع وللفوضى داخلها، وإعادة النظام لهذه المجموعات البشرية القبلية المتصارعة التي لم تشكل أبدا دولا مستقلة أو شعوبا ومجتمعات متكاملة بالمعنى القومي، جزء من المنطق الانقسامي حقيقي وواقعي لا يُنْكَر لكن الجزء الأخر من الكأس أُغْفِلَ وقُزِمَ وهو الجزء الالتحامي الذي شكُل الإسلام إطاره العقيدي والحضاري والرابط التجاري والاقتصادي السلمي بين القبائل، إذ تأرجحت الحياة في شمال إفريقيا بين المنطقين في جدلية مستمرة.

السياق المغاربي عرف اختلافا في الشروط المادية لنشوء الدولة كما عرفها النموذج الغربي حيث لم تظهر حضارة زراعية تعطي فائضا إنتاجيا يوطن المجموعات البشرية بسبب الظروف البيئية والجغرافية(المناطق الجبلية والهضاب العليا الداخلية وقلة الأراضي الخصبة) هشاشة الأراضي الزراعية وضعف إنتاجيتها وتجديد المراعي للحيوانات، وقلة الماء وضعف المغياثية فرضت الترحال الدوري لنصف الرحل والاعتماد على الحيوان عوض الأرض، وشساعة الأراضي جعلتها ملكية جماعية للقبيلة، لان الفرد يستحيل عليه تملك هذه الأراضي لضعف إمكاناته في الدفاع عنها إذا تملكها، في هذا النمط المعيشي تضمن العصبية التجانس الاجتماعي وقوة الجماعة التي تفرض احترامها بها، كما تحفز الأيديولوجية المساواتية في غياب الرفاهية والثروات، وتسعى القبيلة إلى ضم المزيد من

الأراضي دون دفع ريع لأصحابها مما منع ظهور ريع عقاري وملاك عقاريين.

ارتكز النظام المركزي في المدن كما ارتكزت قبائل المخزن في أراض خصبة قريبة من المدن حيث يسمح الفائض الإنتاجي بفرض الضريبة عكس قبائل السيبة التي انزوت في الجبال أو المناطق غير الخصبة أو الهضاب العليا الداخلية، وُجد إلى جانب النظام الرعوي الزراعي في البادية نظام مديني (تجاري حرفي وعملة) أقل تجانسا وتوحدا لذلك ضرورة وجود نظام مركزي (الوازع) يضمن احترام الملكية الفردية ومحاكمة السلوكيات الظاهرة التي تهدد السلم الاجتماعي، مجتمع المدينة هو مجتمع الدولة لكن المجتمع البدوي هو مؤسسها بالمنظور الخلدوني، هذه الثنائية وصراعاتها وبنياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كانت من أسباب انهيار الممالك والإمارات لغاية دخول الاحتلال، كما هي مفتاح لفهم سوسيولوجية المغرب العربي وآليات إعادة إنتاج وتطور السلطة السياسية فيه.

على صعيد مسألة الدولة عرفت معظم دول المغرب العربي – باستثناء موريتانيا وبدرجة أقل الجزائر– نمط ما سمي بِالدولة المخزنية التي تأسست على سلطة مركزية قوية يمتد نفوذها خارج بلاد المخزن، أدواتها الفعالة الجباية والردع لضمان الولاء للسلطة السياسية المباشرة، أو أقل شيء ولاء رمزي ومعنوي من خلال الدعاء للحاكم في الجمعة مثلا، أو تمارس سلطة غير مباشرة من خلال زعماء القبائل في بعض المناطق التي لا تستطيع الإشراف عليها مباشرة، مقابل الاعتراف بهؤلاء الزعماء وضمان مصالحهم.

فيما بعد تضاءلت مكانيا هذه المناطق التي عُرفت تاريخيا ببلاد السيبة وأضحى لها مدلولا رمزيا يطلق على حركات الاحتجاج ضد السلطة المركزية، بغض النظر عن بعدها الجغرافي، حتى القبيلة عينها لم تعد بنية قوية مستقلة لها ذات الوظائف السياسية والاجتماعية، كما كانت من قبل، ولم يعد مطمحها الاستيلاء على السلطة والحلول محل النخب الحاكمة وفق الدورة العصبية، بل الاعتراف بها مقابل ضمان حد معقول

لمصالحها، في مقابل ازدياد قوة وتمدد الدولة بسبب اندماج عدد كبير من أفرادها في الحياة الريفية والحضرية، وحتى منهم من أصبح جزءا من الطبقة القيادية الوسطى التي تشكلت فيما بعد من القيادات العسكرية وولاة الأقاليم والمناطق.

الدولة المخزنية دولة شخصانية بارترموليانية (Patrimoniale)[1] قائمة على أسرة حاكمة ذات جيش وبيروقراطية، مستمرين مواليين لشخص الحاكم وأسرته – ممتدة لأكثر من أربعة أجيال– لا للمجتمع، هذه النتيجة تكذيب أو نهاية للنمط الدائري الخلدوني أو تطور أرقى له، وفي نفس الوقت ليست تأكيدا لوجود سمات الدولة الحديثة التي يكون فيها ولاء المؤسسات وموظفيها للدولة، لا لشخص الحاكم وأسرته، حيث تم الفصل بين السلطة السياسية وشخص الحاكم الآيل للزوال، وإسنادها لشخص آخر له طابع الدوام (الدولة[2]).

– المغرب الأقصى:

عرف أطول وأغنى تجربة مخزنية في المغرب العربي، امتدت لأكثر من 04 قرون بعد صعود نجم الأسرة العلوية الشريفية عام (1056هـ/1641م) القائمة على النسب الشريف والسلالة النبوية (استجلاب جماعات محلية لأفراد من آل الرسول، كما فعل الفيلاليون المغاربة حينما استجلبوا أسيرا من الحجاز – ينبع – من أن يتسلموا القيادة)[3] والبركة المتولدة عنها، والتي تختلف وتتفوق في مواجهة بركة الطرق الصوفية المقدسة من العامة، إضافة إلى أساس تعاقدي متمثلا في طقوس البيعة للسلطان ولولي عهده قبل مماته.

البيعة الطوعية أو الإلزامية هي التي تعطي الشرعية للملكية حسب التعريف الخلدوني لها، "هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 113.

[2]– فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص23

[3]– سليمان عشراتي، المرجع السابق، ص 31.

وبأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد"[1]، كل منافس سياسي يستغل الموارد الثقافية والاجتماعية التي بحوزته، من هنا يأتي الاستغلال المستمر والمتواتر للبركة ومرجعياتها المختلفة لتوليد تصورات عامة تقدس الحاكم أو الولي الشريف صاحب البركة (نجاة الحسن الثاني من محاولات للانقلاب عليه في السبعينات فسرت من كثير العامة بالبركة الشريفية التي رسختها الدعاية الرسمية).

الدولة المركزية في المغرب عرفت استمرارا دون تقطع طوال القرون الماضية، وحتى إبان الاحتلال الفرنسي، وداخل ما عُرف بمناطق السيبة استمر فيها الولاء للسلطان بسبب شرعيته الدينية، حيث حفظت معاهدة الحماية[2] التي بموجبها دخلت فرنسا للمغرب وضعيته كدولة تتمتع باستقلال ذاتي حقيقي، تحت سيادة السلطان الفعلية الدينية والسياسية، حيث أبقت فرنسا على الوزارة المغربية حكومة ذاتية للبلاد (ضمت مصالح المالية، الأشغال، الصناعة، الزراعة، التجارة، المواصلات، التعليم، الصحة، الداخلية) واحترام نفوذ السلطان وشخصه وعرشه هو وأولاده من بعده، والتعهد بعدم المساس بالشعائر والمؤسسات الدينية.

قبل القرن 16 ميلادي قامت ممالك وسلطنات المغرب على أساس قَبَلي وأسري (المرابطين، الموحدين، المرينيين بين 874-957هـ/1275-1550م- الوطاسيين) ومع وصول السعديين (العلويون، الحسنيون الأشراف) للحكم بين (957 -1061هـ/1550-1650م) ثم بعدهم العلويين، فخلال سبعة قرون حكم المغرب ثلاث أسر، وضعت السلطة نفسها فوق القبائل وصراعاتها لأن مالكوها شرفاء مما أَهَّلَهم إلى ملء فراغ السلطة الدينية والسياسية في آن واحد، على أساس مشروعية دينية تاريخية (جنيالوجية).

---

[1]- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية -تجربة الجزائر- سلسلة أطروحات دكتوراه (44) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص 22 .

[2]- إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص ص 421 -422.

اعتمدت الأسرة العلوية في بدايات حكمها على القادة المحليين الذين سيّروا البلاد في ظل الاعتراف بشرعية السلطان الروحية (أمير المؤمنين) والزمنية ولم يفكر أحد منهم في الخروج عليه إلا من أجل الاعتراف بخدماته أو توسيع رقعة نفوذه، كانت وظيفتهم إخضاع العامة من القبيلة والوساطة بينهم وبين المخزن، استمرت هذه الممارسة حتى بعد الاستقلال حيث أدى تحالفها مع النظام الحاكم إلى استقرار النظام السياسي وبروزها كبرجوازية قروية على حساب الفئات الوسطى بالمناطق الحضرية.

يبرز النظام المخزني كمفهوم سياسي وأسلوب خاص لممارسة الحكم ميّز جهاز الدولة في المجتمع المغربي[1] فهو لا يكتفي بأنه مجرد مجموعة من الأشكال التنظيمية وأسلوب للتحكيم والتوازن بل هو نمط للتفكير والعيش وثقافة تمتد في المجتمع لتضحى تقليدا هذا ما يصعب من عملية التغيير السياسي إذ يشتغل على آليات متعددة: الحوار, الزبونية، الهيمنة على المجتمع، التوظيفات العسكرية والدينية والسياسية والأيديولوجية والاقتصادية. ويقول عبد الله عروي عن تاريخ المغرب بأنه تاريخ قبائل قبل أن يكون تاريخ دول. مرت الدولة المغربية بمرحلتين:

– مرحلة التَّكَوُّن أثناء الدفاع عن مقوماتها الأساسية وتوحيد مجالها الترابي وبسط السيادة على حدودها الطبيعية وفرض مذهب رسمي للدولة على القبائل التي أطرتها أيضا سياسيا وعسكريا وإداريا، مهدت لهذه المرحلة مؤسسة الصلحاء والشرفاء التي كانت تقوم بدور التحكيم والفصل في الخلافات.

– مرحلة الترسخ: هي تتمة للمرحلة الأولى، حيث وقع انفصال الدولة عن قاعدتها القَبَلِيَة سواء على المستوى المادي (استقلال الدولة بأجهزتها الإدارية والعسكرية عن القبائل) أو

1– المودني عبد اللطيف، الدولة والتغيرات الاجتماعية المحلية، أطروحة دكتوراه، جامعة ظهر المهراز (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سيدي محمد بن عبد الله– فاس)، 2004 –2005، الجزء الأول، ص40 .

على المستوى الرمزي (كالشرف الذي تم حصره في نسب أمير المؤمنين صاحب البركة والإرث السلالي النبوي) بعد أن استطاع المخزن فرض الهيمنة على المجتمع عبر تنظيم آليات التحكم في مختلف المجالات.

تقوم مشروعية الدولة المخزنية في المغرب على الأسس التالية: [1]

– المشروعية التعاقدية: لا يكاد المؤرخون يميزون بين السلطان والدولة في تاريخ المغرب، فالمَلَكية مؤسسة قائمة بذاتها والمَلك أمير المؤمنين صاحب الأصل الشريف والبركة له على رعيته حق الطاعة بموجب البيعة التي هي عقد بالتزامات بين طرفين، طرف يمنح ويزكي السلطة (أهل الحل والعقد أو أعيان وقياد القبائل) وطرف يمنح النفوذ والحماية (السلطان)، تجسم البيعة الخضوع الإلزامي للملك وتصبح كل الاعتراضات عليه غير مشروعة، لذلك لا نستغرب أن توجه الاحتجاجات في المغرب ضد الحكومة وممثليها وليس ضد الملك سواء كشخص أو كمؤسسة.

– المشروعية الكاريزمية: على المستوى المحلي تقوم على الزعامات المحلية التي تستند لدعم السلطان للتحكم في مجالها المحلي، لكنها تبقى تحت المراقبة حتى لا يعظم نفوذها، على رأس الكاريزما يأتي المَلك أو السلطان أمير المؤمنين القائد الأعلى للجيش، حضوره الرمزي دائم في مجمل الطقوس المَلَكية، كتدشين المنشآت الاقتصادية ورئاسة الدورات البرلمانية وحضور الأعياد الدينية والوطنية.

– المشروعية الديمقراطية: أعطيت للسلطات الثلاث صلاحيات قانونية نابعة من تمثيليتها المباشرة أو غير المباشرة للمجتمع، ومن مهامها الأساسية لكن سياديتها تبقى في حدود ما يمنحه الملك لها باعتباره الممثل الأسمى للأمة رمز وحدتها وضامن استمراريتها، مما

[1]– المودني عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص 53 حتى 64

يعطيه حق الرقابة عليها.

– المشروعية التنموية: الحق في الخلافة أو التفويض الإلهي، والبيعة لا تكفي وحدها كأساس للمشروعية، بل تلزمها مشاريع ومخططات تنموية في المجال الزراعي والتجاري والصناعي وتبني مشاريع التضامن الاجتماعي، لتأكيد حضور الدولة الدائم وتعبيرها عن نفسها بالملموس من خلال أنشطتها ومشاريعها أو ما يسمى بدولة الرعاية.

التجربة المخزنية المغربية واجهتها صعوبات طبيعية وأخرى سياسية، ففي الصعوبات الأولى عرف المغرب أزمات جفاف حادة عامي (1850و1911) نتج عنها قلاقل اجتماعية وغارات قبلية على مناطق الخصب والرخاء أو على المدن المجاورة، وامتناع عن دفع الضرائب والتمرد على السلطة المركزية، التي أدينت ممارساتها وسوء تدبيرها للشأن العام وقمعها فيما يعرف تاريخيا بظاهرة السيبة وهي حركة احتجاج سياسي واجتماعي وليس فقط اقتصادي ضد منطق النسق[1] وجنوحه عن السواء، تعترف للسلطان فقط بسلطته الدينية والروحية خصوصا في فترات الانتقال السياسي بين الملوك وظروف الجفاف.

صراع السيبة والمخزن استأنف نشاطه عام (1873) بثورة الدباغين في فاس التي استمرت سنة بسبب رفضهم مبايعة السلطان محمد ابن عبد الرحمان حتى رفع المكوس التي أثقلت كاهلهم، وعدهم السلطان برفعها بعد إتمام مراسيم البيعة، لكن سرعان ما نكث عهده فانطلقت الاحتجاجات بشكل أكثر ضراوة، مع مطلع القرن العشرين وفي عام (1902) انطلقت حركة الجيلالي الزرهوني (بوحمارة أو بوحمالة) في الريف والمنطقة الشرقية – وجدة والناظور– ضد السلطان عبد العزيز وحاجبه أحمد بن موسى، واحتجاجا على التدخل الأجنبي في البلاد، قبض على زعيمها وأعدم بفاس، بعدها بسنتين في

[1]– عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية في المغرب من زمن الانتفاضات الكبرى إلى حركات 20 شباط/فبراير. مركز دراسات الوحدة، بيروت، أفريل2012، ط3، ص286 .

(1904) انطلقت بمراكش انتفاضة الاسكافيين بقيادة علال لحسن بسبب التهاب المكس وترويج عملة نحاسية جديدة, لُبيَت المطالب وانتهت الحركة.

هدأت الحركة الاحتجاجية الاجتماعية تقريبا نصف قرن لتشتعل من جديد عام (1952) بالدار البيضاء، تنديدا باغتيال النقابي المناضل التونسي فرحات حشاد ومطالبة بالاستقلال، وكانت آخر حركة احتجاجية أثناء الاحتلال الفرنسي، وسنرجئ الكلام عن حركات ما بعد الاستقلال في فصل لاحق.

– تونس:

يتشابه تاريخها كثيرا مع الجزائر من حيث نوعية الشعوب التي استوطنتها, ومن حيث خضوعها للحماية العثمانية مع ما عرفته هذه الحماية من فترات استقلال الدايات عن الباشا ثم استقلال البايات التونسيون عن الدولة العثمانية مع بقائهم تحت السلطة الدينية الرمزية لها ثم تخلي وانسحاب الباي من السلطة لصالح فرنسا وسيطرتها على تونس ثقافيا، سياسيا،اقتصاديا، ويرى البعض أن الدولة المخزنية في تونس اتسع نطاق بنائها أكثر من الجزائر والمغرب من أسباب ذلك: صغر حجم المساحة، ضعف وتحلل القبائل فيها، الطبيعة السهلية المنبسطة، تقلص التعددية الإثنية مقارنة بجيرانها بسبب انصهار العرب والبربر وتعريب تونس من خلال الهجرات الكبيرة الوافدة من الجزيرة العربية والأندلس، النمو السريع للسلطة المركزية، حركات الاحتجاج القَبَلي التي تعترف بالسلطان وبشرعيته.

في القرن التاسع عشر نادى خير الدين التونسي، احد رجال النهضة الحديثة بتونس (كان وزيرا للحربية زمن الباي محمد 1855/1859م) بإصلاحات لتحديث الإدارة والدولة على شاكلة ما فعل محمد علي بمصر وداوود باشا بالعراق، كانت هذه الإصلاحات متأثرة بحركة التنظيمات التي قامت في الدولة العثمانية من قبل السلطان محمود الثاني بتأثير أوربي، فتم تبني دستور حديث يفصل بين السلطات ويكرس حقوق الرعية وعصرنة

مؤسسات الدولة، ولولا الهجمة الاستعمارية الفرنسية (معاهدة باردو عام 1880م) التي قطّعت وأخّرت التجربة لكانت تونس ربما نموذجا ناجحا في بناء دولة حديثة بشمال إفريقيا.

التأثير الفرنسي تجلى أيضا في نظام التعليم (يتشابه مع الجزائر) وإخراجه نخبة قادت النضال الوطني ضد الاحتلال بوسائل سلمية وعلى مراحل (بورقيبة)، تميزت هذه النخبة بجمعها للثقافتين العربية الإسلامية والغربية العلمانية وكانت مؤيدة في الخفاء من فرنسا.[1]

– ليبيا:

تميزت ليبيا بنشاط المراكز العمرانية الموجودة في الساحل (غرب طرابلس) أين تركزت السلطة المخزنية على حساب بقية المناطق الصحراوية الداخلية التي كانت تستفرد فيها بعض الأسر كبني خطاب في فزان بالسلطة المستقلة، وأول عمل لتوحيد الأقاليم الليبية جاء بتدخل طرف أجنبي، هو الأتراك الذين حرروا ليبيا من الاحتلال الاسباني وفرسان مالطا عام (1551م)، ووَحّدوا عام (1554م) برقة وفزان وطرابلس.

ظهرت الدعوة الدينية كعنصر مؤسس للدولة مع الطريقة السنوسية (إدريس السنوسي) التي أسست أول زواياها في برقة عام (1843)، والسنوسي اشتغل كشيخ طريقة يملك بركة ربانية وله أتباع يؤمنون به ولا يعصون له أمرا، ثم كفاعل سياسي عندما تحولت الطريقة إلى منظمة دينية عسكرية تستقطب القبائل وتوحدها (إقليمي برقة وطرابلس) وانتقلت من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الدولة ببسط سلطانها على المناطق الداخلية حتى أقاصي إفريقيا (مبايعة السنوسي أميرا للبلاد والذي فوض فيما بعد المقاومة العسكرية لعمر المختار، والزعامة الدينية لمحمد رضا السنوسي الذي استسلم للإيطاليين عام1928م) وتمكنت من مقاومة وصد الاحتلال الإيطالي (الذي دخل ليبيا بموجب معاهدة لوزان عام

[1]– إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 367.

1912م) وفرضت عليه المكوث في الشريط الساحلي ولم يفلح بالتوغل داخليا.

بعد استقلال ليبيا في (1949) تبنت البلاد النظام الملكي الذي دام 17 سنة فقط شهدت خلالها اضطرابات في السنوات الأولى للاستقلال بسبب الخلافات المناطقية القديمة بين الطرابلسيين والفزانيين والتي تشخصت في التمثيل غير المتوازن داخل مجلس الشيوخ الذي ساوى بين ثلثي سكان البلد (أهل طرابلس الأكثر وعيا وثقافة) والثلث الآخر (أهل فزان)، قامت الشرعية الملكية منذ حكم السنوسي حتى انقلاب (1969) على موالاة القبائل الأكثر أهمية وهو ما سار عليه القذافي بعد انقلابه في الأول من سبتمبر سنة (1969) والذي سماه ثورة كعادة الانقلابيين – ثورة الفاتح – ليسجل آثاره التي بقيت راسخة لليوم.

اعتقد القذافي أنه سيخلف جمال عبد الناصر في التربع وقيادة القومية العربية الثورية لذلك تميز في كل شيء عن باقي الزعماء العرب ابتداء من هندامه وتغيير الأسماء كاسم الدولة من مملكة إلى جماهيرية وعَلَمها وأسماء الوزارات والشهور وكَوَّن النظرية الثالثة في تسيير المجتمع والدولة إيغالا في التفرد وسمى نفسه ملك ملوك إفريقيا، ارتكز حكمه كثيرا على السياسة الخارجية (تدعيم حركات تمرد وثورات وانقلابات، ومحاولات وحدوية عربية لم يُكتَب لها النجاح (مع مصر والسودان عام (1969) ومع مصر وسوريا في اتحاد للجمهوريات العربية عام 1971 وأخرى إفريقية).

في الداخل ارتكز على القبيلة رغم اعتبار القذافي لها أنها من العهد القديم ووعده بجعل السلطة في يد الشعب والاعتماد عليه في الحرب على الامبريالية والصهيونية، فاتكأ على القبائل الموالية خاصة المنتشرة في المنطقة الغربية مركز الثقل كالمقارحة التي تتقاسم مع قبيلته الصغيرة القذاذفة الثروة والمناصب، والتي ضخ عناصرها في النخبة العسكرية لضمان أمنه الشخصي وأمن حكومته، وعلى اللجان الشعبية والمؤتمر العام التي سماها البعض بالبوليس السياسي، فالجيش كان عبارة عن كتائب يقودها أولاده (كتائب خميس

مثلا) أو مقربوه ولم تكن له القوة الداخلية المعهودة للجيوش العربية خصوصا مع وجود منافس له من الجيش الشعبي أو الشعب المسلح الذي أنشأه القذافي.

أفرغ نظام العقيد الحياة السياسية من كل نشاط أو مضمون، ولم تلعب أي مؤسسة سياسية (النقابة والحزب) دورا هاما في حياة الليبيين ماعدا مؤسسة الرئاسة المتحكمة في كل شيء، ثم اللجان الشعبية والمؤتمر العام، أما المجتمع المدني المنافس للسلطة فمنعدم، وأما الانتخابات كوسيلة للتداول السلمي على السلطة وممارسة السيادة الشعبية فهي أمور نظرية، كما لم تعرف الجماهير الليبية أية تجربة في العمل العام إلا تلك المؤطرة بأطروحات الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة.

أما المعارضة فلم تكن واحدة بل معارضات مختلفة المشارب والتوجهات، فهناك القوى التي تحن للعهد الملكي المنحدرة من الملك إدريس السنوسي والتي توجد في بريطانيا وسويسرا، وهناك القوى القومية العربية التي تشكلت في السبعينات والتي خذلها القذافي عندما تخلى عنها وصادر الثورة لصالح حكمه وعائلته وقبيلته، وهناك القوى الإسلامية وهي الأهم، متمثلة في جناحيها الإخوان المسلمون والجهاديون (الجماعة الليبية المقاتلة، الحركة الإسلامية للشهداء، أنصار الله) وتتمركز في الجبل الأخضر، وهناك قوى التحالف الديمقراطي الذي أسسه المعارض منصور الكيخيا الذي اختطفته المخابرات الليبية من فندق بالقاهرة عام (1993)، ثم أعدمه القذافي فيما بعد وللتحالف حضور بارز في الو.م.أ.

كل هذه القوى التقليدية ما كان لها أن تنجح لولا القوى الشبابية الجديدة التي أشعلت أحداث فبراير (2011) على المستوى الاقتصادي، رغم العدد الصغير لسكان البلاد والموارد النفطية الكبيرة، لم تحقق ليبيا تنمية اقتصادية تمكنها من الخروج من التبعية للخارج وتنويع الاقتصاد الريعي البترولي، الذي ظل رهينا لباطن الأرض وتقلبات السوق والذي مكن القذافي من بسط سيطرته على المجتمع، أما على الصعيد السياسي لم يحقق تنمية سياسية

تمكن لمشاركة واسعة للشعب التي سلط القمع عليه بل جسد الحكم الفردي والعائلي مما جعل ليبيا وزعيمها نموذجا للسخرية والتندر.

- موريتانيا:

خصوصيات الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية منعت من ظهور سلطة مركزية، فلا غرو أن أطلق عليها البعض بلاد السيبة. كانت البلاد مقسمة إلى سبعة أقاليم على رأس كل إقليم أمير، ويتكون المجتمع من مجموعات قبلية ترأسها قيادات محلية تقليدية وتتأسس على تراتبية هرمية مغلقة، قمتها طبقة النبلاء (المحاربين والنُّسَّاك) ويتوسطها السكان التابعون يدفعون مقابلا ماليا لقاء حماية النبلاء، وفي القاعدة السود العبيد والأحرار (تجارة الرقيق اغرت الأوربيين بالتواجد في موريتانيا، وأيضا تجارة الصمغ والذهب).

هذا الانقسام الاجتماعي تغير بعد دخول الاحتلال الفرنسي (1903م-1958م) ثم قيام الدولة الوطنية المستقلة بعد ذلك عام (1961م)، ومازالت الدولة الموريتانية تعاني العجز بسبب فشلها في تحديث أجهزتها البيروقراطية، وفي تطوير الإنتاج والقوى المحلية التقليدية التي لم تتطور إلى طبقة اجتماعية تقود عملية تحديث المجتمع كما وقع بأوروبا، وما ميز الدولة المستقلة في موريتانيا وحتى السنوات الأخيرة، هو عدم الاستقرار السياسي اللازم لكل نهضة، وسطوة العسكر عبر مرحلة الانقلابات التي دشنها المختار ولد دادة بعد توليه الرئاسة عام (1959)، حيث انقلب عليه رئيس اللجنة الوطنية للإنقاذ، العقيد مصطفى ولد محمد السالك عام (1979)، انقلاب وزير الدفاع محمد خونا ولد هيد الله الذي رفع نفسه إلى رتبة عقيد، ثم انقلاب معاوية ولد سيد احمد الطايع عام (1984) ثم انقلاب فال عليه.

**- المطلب الثالث: معضلة الدولة العربية:**

تعاني الدولة العربية من أزمات متعددة لازمتها منذ ميلادها بدءً من أزمة الشرعية

السياسية التي لم تنته لحد الآن، والتي من نتائجها ضعف العلاقة بين المجتمع وسلطته ورجحان كفة السلطة وتوغلها في استعمال العنف والقهر للحفاظ على وجودها وبقائها في الحكم، وافتراس الدولة العربية للمواطن وللمجتمع المدني وتسربها إلى أدق التفاصيل والتضاريس، جعل منها دولة كليانية[1]، فكثير من السلطة جاءت واستمرت بطرق عنيفة وغير مشروعة، وشرعيتها وحتى شرعية الدولة كمؤسسة مشكوك فيها من قبل مواطنيها خصوصا عند التكوينات العرقية التي لم تندمج في المجرى الرئيسي للتنمية، لكن بمرور الوقت فرضت وجودها وألفها المجتمع، وأضحت سلطات الواقع بتعبير الصحفي المصري الكبير محمد حسنين هيكل (في إشارته لحكم السيسي المنقلب منذ 2013 بمصر) وإن كان غير مرضي عنها من أغلبية المواطنين.

أزمة الدولة العربية سياسية وأزمة حكم بامتياز، حيث الشخصنة الزائدة للسلطة وعدم خضوعها حتى للقوانين التي تسنها، ووصول مجموعة لسدة الحكم واستمرارها الأبدي تطبيقا لنظرية الخلود السياسي، وشرعية أية دولة تتعزز بشرعية نظامها السياسي (عبد الإله بلقزيز)، وتتعزز شرعية أي نظام سياسي بتمثيل الأمة وسلطة الشعب (تمثيل الإرادة العامة)، فالسلطة لا تعتمد فقط على القوة لإثبات فعاليتها بل لإيديولوجيا وإطار قائم على حد أدنى من الرضى والقبول (بولنتزاس)، ومعتقد يسلم به الأكثرية حول مصدر السلطة داخل المجتمع وحول من يمارسها وكيفية انتقالها مما يعطي للسلطة قدسية ومبرر للطاعة.

وهناك أنظمة هل هي جمهورية أم ملكية (جملكيات)، أسست للتوريث السياسي والإداري والاقتصادي العائلي والجهوي، جزء من معضلة الدولة العربية يعود إلى غياب رؤية صحيحة لدى النخب الفكرية والسياسية العربية، تدفعها إلى الخلط بين الدولة والسلطة

1- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية -تجربة الجزائر- سلسلة أطروحات دكتوراه (44)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، فبراير 2003، ص13

أو النظام السياسي، ومن ذلك احتكار الدولة ومصادرة الكيان الوطني واعتباره ملكية خاصة وحصرية للحزب الحاكم والعائلة الحاكمة، ومنع تحول الدولة إلى دولة قانون ومؤسسات، التفكير في الدولة من خلال السلطة، أو افتراض الدولة سلطة وليس ماهية مجردة ومتعالية على حقل الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية، اختزلها في أداة قابلة للحيازة والتملك والاستعمال للسيطرة وتحقيق مشروع (تصور أداتي للدولة عند الماركسيين).

الأخطر هو اقتران شرعية السلطة (قدرة المؤسسات الحكومية على أداء وظائفها) بشرعية الدولة (القدرة على توفير الشعور بالانتماء للجماعة)، الذي قد يختلط عند بعض المعارضين الفاقدين لمشروع سياسي وطني والذين يتآمرون على كيان الدولة ووحدتها ومؤسساتها من أجل إسقاط نظام سياسي لا تريده، ويفتح الباب أمام التدخل الخارجي فيدمرون الدولة عوض الإطاحة بالسلطة، كما حدث في العراق وليبيا.

فالقيادة المدمرة بأخطائها تدمر دولها فسلسلة القرارات التي يتخذها الحكام، هي التي تفرغ الدول من مضمونها وتفصل الدولة عن المجتمع، وتولد حركات المعارضة، والامتزاج الفكري والعملي بين مفهومي الدولة والسلطة في تجاربنا جعل بعض المفكرين (عدنان السيد) يخلصون إلى نتيجة أنه "ليس عندنا دولة أو تكاد تكون مفقودة بل توجد سلطة مستبدة"[1]، فتاريخ الدولة العربية جعل التفريق بين السلطة والدولة صعب خاصة عندما يصبح الجهاز الحاكم أو حتى الحاكم ذاته صمام الأمان لبقاء الدولة، والسلطة في العالم العربي هي حاضنة الدولة وليس العكس، لذلك القضاء على الحاضنة يهدد بقتل الوليد، وتماهي الأنظمة السياسية العربية مع كيانات الدول أعطى للشعوب العربية إحساسا غريزيا بأن انهيار السلطة يستتبعه انهيار الدولة.

والتحدي أو التهديد الخارجي يهدد الدولة الوطنية حتى في البقاء طمعا في ثرواتها

[1]– عادل ماجد، المرجع السابق، ص 65.

ومواردها ويساعده في ذلك تبعيتها دوليا وتوترها داخليا، والدولة العربية مأزومة ومحاصرة بمشاكل حادة وهي تحاصر في نفس الوقت مواطنها ومجتمعها وكلما اشتد حصار الدولة خارجيا اشتد حصارها داخليا، ومن التهديدات الخارجية قضية العولمة ومفرداتها الثقافية والاقتصادية والسياسية (قيم الديمقراطية، الاستقلال الذاتي، حقوق الأقليات، الوعي الجماعي بالإقصاء والحرمان)، إيديولوجية حق التدخل الإنساني بذريعة حماية حقوق الإنسان والأقليات وتشدد على أن مرجعية أحكام القانون الدولي أعلى وأولى من منظومة القوانين الوطنية، ومحاربة الإرهاب الدولي أيضا من التحديات والقيود التي أصبحت تهدد سيادة الدول خصوصا بعد أحداث سبتمبر (2001) وغزو العراق في (2003) حيث ركزت الإستراتيجية الأمريكية على القوة الناعمة (Soft power) أو القوة الذكية (Smart power) في التأثير على الآخرين بواسطة الثقافة والفكر والقيم الإنسانية والإعلام والإصلاح الديمقراطي، لتعزيز عوامل الاستقرار السياسي، وهذا بعدما كانت سياستها السابقة مرتكزة فقط على القوة الصلبة (Hard power) – (الضغط العسكري والاقتصادي والدبلوماسي).

إضافة إلى معضلة الشرعية وجدت معضلات أخرى كالتفتت الداخلي وتآكل السيادة الوطنية (حالة السودان والصومال)، ونمو الثقافات والانتماءات الفرعية ما قبل الدولة الوطنية (أزمة الهوية)، التي ورثتها الدولة الوطنية قبل ولادتها سواء من تكوينات غير عربية أو عربية قومية أو عربية إسلامية، لا يمكن للوضع السياسي أن يستعيد عافيته إلا بالاستقرار على هوية تمنح الشرعية التمثيلية للسلطة (شرعية ثقافية)، ودعم المواطنة كمبدأ أساسي تقوم عليه الدولة الحديثة لا الولاء الديني والعرقي.

تحايلت كل الدول العربية وأجّلت الحسم في المسألة وتفاقمت أكثر مع عجز الدولة العربية عن تحقيق التنمية والاندماج السياسي والاجتماعي لهذه التكوينات، ومواكبة التغيرات التي حدثت فيها والعجز عن الدفاع عن نفسها من الأخطار الخارجية، إعادة

إنتاج مفعول المواريث الاجتماعية (روابط الدم والنسب والمذهب والعرق)، وتصميم بعضها على مقتضى توازنات الاجتماع الأهلي بدعوى تمثيل النسيج الاجتماعي كله، كانت أيضا من الكوابح التي صنعتها بعض الدول العربية ومنعت انتقالها من الجماعة إلى المجتمع أو من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الوطني الحديث (روابط المواطنة)، فقسم كبير من دول الوطن العربي قائم على الشرعية التقليدية بالمفهوم الفيبيري، إضافة إلى التطرف الديني والعرقي الذي يدفع مع التهميش إلى التقوقع والانسحاب أو التمرد والعصيان.

الذي يؤرق الشرعية السياسية هو الشرعية الديمقراطية التي تعني فتح الأبواب لقوى المجتمع المختلفة للمشاركة السياسية ومنح الفرص للغير لأجل التداول السلمي وبناء عقد اجتماعي وطني، ويزيد من محنة الشرعية المسألة الاقتصادية التي أخفقت فيها كثير من الدول العربية، والتي أدت إلى زلزال (2011)، وغياب العدالة الاجتماعية وعدم توفير الدولة للخدمات والسلع السياسية[1] العامة التي وُجدت لتلبيتها (توفير الأمن، تطبيق القانون، أمن الملكية وحصانة العقود، ضمان الحقوق المدنية والحريات، العناية الصحية، التعليم والبنى التحتية...)، تزايد الفقر وتفاوت الدخل الفردي الذي لا يزيد في المتوسط عن 5000 دولار سنويا باستثناء دول نفطية (الخليج) ذات كثافة سكانية ضعيفة (70000 دولار في قطر)، وارتباط الفقر مع معدلات الفساد وسوء الإدارة وتراجع دور الدولة الاجتماعي

الأداء الاقتصادي الرفيع والعدالة التوزيعية وتنويع الاقتصاد يبعد شبح التبعية للخارج ولشروط الدائنين التي تهدد بالانفجارات الداخلية، المسألة الاقتصادية زادت من تكوين اقتصاد طفيلي ولد طبقات ثرية مرتبطة بدوائر القرار جمعت أموال فلكية في ظرف زمني وجيز، أمام أنظار عامة الشعب الذي منه من يقتات على الفضلات، مما زاد من الاحتقان الاجتماعي الذي تغلف بالمطالب السياسية، مجسدة في شعار" الشعب يريد إسقاط النظام"،

[1]– عادل ماجد وآخرون، المرجع السابق، ص 15.

ومن مظاهر العجز أيضا هروب رؤوس الأموال والكفاءات البشرية العالية (هجرة الأدمغة)، الإفلاس المالي، تفاقم الفساد وانهيار الأخلاق والقيم، وحكم القانون وهيبة الدولة، عدم تجانس الأنظمة إيديولوجيا ففي الاقتصاد قبلت هذه الأنظمة بالحرية والمبادرة والسوق.

لكن في المجال السياسي لم تقبل الانفتاح والمنافسة، أرسوا التعددية السياسية والإعلامية ولم يقبلوا بالتناوب الانتخابي فزَوَّرُوا الانتخابات لمعالجة فرق الولاء وسمحوا بعرض انتخابي[1] لا يزعجهم، وعجز النخب الحاكمة عن استيعاب التغيرات والتعامل معها والإجهاض المستمر لكل نخبة بديلة، تغير سريع في المجتمع (تضاعف عدد السكان، ازدياد حجم المدن، تضاعف الدخل، زيادة حجم الطبقة المتوسطة، ازدياد التعليم والاقتصاد والصحة ورسوخ الهوية الوطنية أكثر)، يقابله جمود في الهرم السياسي ومقايضة مطالب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بمطالبه السياسية، وكل هذه الأزمات والمشاكل تزامنت مع تصدع النظام الإقليمي العربي وزيادة الضغوط الخارجية.

رغم ذلك حققت الدولة الوطنية منجزات كبيرة لا تنكر في شتى المجالات رحب بها المجتمع وأضفت شرعية على السلطة العربية كانت تفتقدها أو غير مؤكدة منذ البداية، من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية[2] نذكر:

– زيادة المعدلات السكانية بسبب زيادة المواليد وتقلص الوفيات، ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من45 سنة عام (1960) إلى 60 سنة فما فوق بسبب المجهودات الكبيرة في الوقاية والتكفل الصحي.

– ارتفاع معدل النمو السنوي لقوة العمل فمن يعملون ويبحثون عن عمل (15 و64 سنة).

– ازدياد العاملين في الصناعة والخدمات الذي يعني نمو طبقة عاملة حديثة بوتيرة متسقة

[1] – Addi Lahouari, Op cit, p, 327.

[2] – سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص ص 302 إلى320 بتصرف

لكن كان ذلك على حساب قطاع الزراعة الذي تقلصت عمالته منذ الستينات.

– تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي منذ (1960) مع ارتفاع أسعار النفط عقب حرب (1973) قفز من (05) دولار للبرميل إلى (30)، ما انعكس على ارتفاع حصة المواطن العربي من الناتج المحلي الإجمالي خاصة في دول الخليج، بستحواذها على (42%) من الناتج المحلي العربي رغم قلة سكانها (8%) من السكان العرب.

– الطفرة البترولية أدت إلى هجرة واسعة من الدول العربية الفقيرة نحو دول النفط وتدفق التحويلات المالية من هؤلاء العمال المهاجرين نحو أوطانهم.

– ارتفاع نسبة التضخم في الأقطار غير النفطية أثر على الاستقرار الاجتماعي، فتآكل أصحاب المداخيل المنخفضة أو الثابتة مع تدهور القدرة الشرائية فوقعت احتجاجات اجتماعية خطيرة (مصر في 1977، تونس والمغرب في عامي 1981 و1984).

– ارتفاع حزام وخط الفقر خاصة في الريف أدى إلى هجرة واسعة وتكدس داخل المدن في وضع هامشي جعل منهم بروليتاريا رثة، كانت وقودا لانفجارات اجتماعية في كثير من البلدان العربية (السودان، مصر، تونس، الجزائر، المغرب).

– في مقابل فقر الريف والمدينة برز الإثراء الفاحش والاستهلاك البذخي كسلوك لدى بعض الفئات، وهذه مفارقة أخذتها بقية الفئات مأخذ الجد واعتبرت مصدرا لاستفزازهم وسخطهم وتهيئتهم للسلوك الاحتجاجي العنيف لارتباط ذلك بالفساد والرشوة والمحسوبية كآليات لجمع الثروة بطرق غير مشروعة.

– ارتفاع المديونية الخارجية تزامنا مع الانفتاح الاقتصادي والتبعية الخارجية ابتداء من منتصف الثمانينات، تجلى خاصة في التبعية الغذائية في الحبوب كزراعة إستراتيجية حيث لم تحقق الاكتفاء الذاتي.

– تطور وتحسن الحالة الغذائية للمواطن العربي من حيث حصته من السعرات الحرارية.

– جهود كبيرة على مستوى التعليم وتقليص الأمية، رغم قصورها الكمي والنوعي ومع دول أقل إمكانيات كالصومال الذي قلص نسبة الأمية من (02%) إلى (60%) في ربع قرن.

– نمو كمي أقل أو غير متوازن وبثمن فادح، فقدان للفعالية والمصداقية في التنمية.

**المطلب الربع: التكوينات الاجتماعية في الوطن العربي.**

بداية ينبغي الإشارة إلى تأثير العامل الخارجي على تطور المجتمع العربي الحديث سواء بفعل الغزو الاستعماري أو بفعل التأثير التركي، من خلال الإصلاحات الإدارية التي قامت في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر وعُرفَت بالتنظيمات (نظام التعليم، نظام الاقتصاد، نظام الإدارة)، وتلقفتها بعض الدول العربية من خلال نُخَبها (محمد علي في مصر، داوود باشا ومدحت باشا في العراق، خير الدين التونسي في تونس)، وكان من آثارها بروز طبقة متوسطة متعلمة تعليما حديثا في شتى العلوم والفنون والصنائع العصرية مكنها من شغل وظائف في الجيش والإدارة والتعليم، وبرزت منها طبقة عمالية جديدة وقادة النضال لأجل الاستقلال فيما بعد.

نخبة تقليدية حاكمة ذات أصول قبلية أو تركية أو أرستقراطية محلية أبقى الاستعمار على امتيازاتها المالية والأدبية فقط، وجردها من سلطتها السياسية فأضحت جسما بلا روح (محمد الخامس في المغرب– الخديوي عباس حلمي الثاني في مصر)، جزء من هذه النخبة قاد المقاومة ضد الاحتلال (السلاطين، الدايات، البايات) مع القوى الوطنية التقليدية (الأمير عبد القادر في الجزائر، عبد الكريم الخطابي في المغرب، أحمد عرابي في مصر رفقة رجال الأزهر، السنوسية في ليبيا، المهدية في السودان)، وكبار ملاك الأراضي أبقى

الاحتلال على ملكياتهم الكبيرة لتكبير الإنتاج خدمة للاقتصاد الرأسمالي الأوربي (القطن، السكر، الكروم، الحرير)، فئة الفلاحين كانوا يشكلون أغلبية سكان الوطن العربي، كانوا يعيشون على اقتصاد الكفاف بسبب ضعف إمكاناتهم.

الاستعمار صادر أجود وأغلب الأراضي الفلاحية وحدد نوع المحصول لا بما يحتاجه الفلاح، بل بما يحتاجه الاقتصاد الأوربي، وفرض عليهم ظروفا صعبة لا من ناحية المنافسة غير العادلة أومن ناحية فرض النقود في التعاملات، مما جعل صغار الفلاحين يجبرون على بيع أراضيهم إما لكبار ومتوسطي الملاك أو للمعمرين الاستعماريين وتحولوا، إما إلى عمال أجراء في أراضيهم، أو نزحوا نحو المدن ليجدوا أنفسهم إما، متسولين أو بطالين أو تجار متجولين يسكنون في أحياء فقيرة (بروليتاريا هلامية[1]).

فئة التجار والحرفيين في الأسواق الحضرية تعاونوا مع الحركة الوطنية لأسباب مصلحية وسياسية، واهتموا بتعليم أبنائهم سواء في المدارس الأوربية أو في مدارس الإصلاح الوطني، إدراكا منهم لأهمية التعليم العصري وتخرج منهم طبقة متعلمة من الأعمال الحرة كالأطباء والمحامون والمعلمون، انخرطوا في النضال الوطني وشكلوا قيادات ثورية ثم فيما بعد نواة للدولة الوطنية المستقلة.

فئة العلماء والزعماء الدينيون تراوح دورها بين الوساطة بين الحاكم والجماهير إذا اشتد الجور وبين إضفاء الشرعية على السلطة الحاكمة، وبين قيادة المقاومة ضدها سواء مع الحاكم المحلي أو مع المحتل الأجنبي، الذي عمل على استمالتهم بمختلف الإغراءات فاستجاب البعض ورفض الآخرون التدجين.

إرث المجتمع التقليدي الذي لم يختف وظلت أشلاؤه متناثرة هنا وهناك، وإرث التجربة

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 158.

الاستعمارية التي أحدثت تغييرات بنيوية قيمية وسلوكية لم ترحل مع رحيله، سيؤثران فيما بعد على أداء الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال، هناك عامل جوهري آخر ساهم في ظهور فئات جديدة على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، هو الفورة أو الثروة النفطية التي أدت إلى تصنيف نظم الحكم على حسب مستوى الإجماع الاجتماعي، الشرعية السياسية، قوة مجموعات الضغط المرتبطة بالإنفاق العمومي (ديمقراطية ناضجة، ديمقراطية عصبوية، سلطة أبوية، سلطة ناهبة، سلطة إصلاحية).[1]

وتغير التكوينات الاجتماعية التي قادت النضال ضد الاستعمار من فئات تقليدية إلى تكوينات حديثة ولد عدة نتائج:

– تبني نظام حكم سياسي حسب طرق المقاومة المتبعة أثناء الاحتلال والتي تراوحت بين النضال السلمي السياسي والتي تبنت النهج اللبرالي مبقية على النخبة الحاكمة التقليدية ولو للسنوات الأولى للاستقلال، أما التي مزجت بين الكفاح السياسي والمسلح فهي أيضا تبنت المنهج اللبرالي أو شبه اللبرالي (تعددية سياسية، مجالس نيابية، دستور)، وأما التي تبنت المقاومة المسلحة فاتبعت نظام الحزب الواحد مع سطوة العسكريين على مقاليد السلطة.

– وجود جدلية صراعية تجسدت في صراع إيديولوجي ثقافي بين أنصار الأصالة والمعاصرة، بين من يرفضون التبعية للغرب ومن يحاكونه للوصول إلى النتائج التي توصل إليها، وظهور فريق ثالث توفيقي بين الاثنين انطلاقا من جمعه بين الثقافتين لكنه فشل، ففي الجزائر تجسدت هذه الحالة في وجود انقسامية ثقافية ولغوية بين المعربين والمفرنسين والصراع الأيديولوجي الذي استمر لعقود ولم يخفت لحد الآن، (للمزيد حول الموضوع انظر كتابات ناصر جابي الجزائر–الانتخابات الدولة والمجتمع– ولماذا تأخر الربيع الجزائري؟).

[1]- pour plus de détails sur ce thème , consultez : Makhous Monzer : pétrole et développement dans le monde arabe, , « des révolutions en chaine » l'harmathan, paris, 2011, pp, 235,237

– بروز العناصر السلطوية العسكرية رفقة انتلجنسيا مدنية إثر فشل أو تعثر النخبة الحاكمة في مواجهة مشاكل ما بعد الاستقلال، تنحدر هذه العناصر من الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة التي شاركت في الكفاح المسلح أو شاركت هي ذاتها في هذا الكفاح وأصيبت بالإحباط بعد الاستقلال، ركزت على الشعارات التي تلبي احتياجات نفسية واجتماعية لدى الطبقة الوسطى، وتلبي توقعات وطموحات الفئات الصاعدة التي تم تعبئتها أثناء الكفاح المسلح، كمحاربة الفساد في الإدارة والحكم، الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية (احتواء الانشقاقات الاجتماعية) تكريس الهوية الوطنية وتعميق الولاء للدولة بين أغلبية المواطنين، التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقلال الوطني.

لعبت هذه الصفوة دورا مهما في إرساء التنظيم السياسي الأوحد وبناء مؤسسات حديثة (حكومة، جيش، بيروقراطية) وعبأت الموارد لخدمة غايات مجتمعية وقامت بتنفيذ برامج ومشاريع طال انتظارها، سرعة اتخاذ هذه القرارات كانت آلية تجنيد للرأي العام ومظهر لجدية النخبة الحاكمة، وكانت الشعارات والممارسات صاخبة في وسائل الإعلام الجماهيرية المحتكرة من قبل الحزب والدولة، تحولت من وسائل إعلام وأخبار إلى التلقين الأيديولوجي والدعاية للحزب، ثم لتأليه الحاكم وفُرضَ الإذعان والصمت على الأغلبية.

لم تسمح هذه الصفوة بالتعددية السياسية ولا بمجتمع مدني مستقل عن هيمنة السلطة التي انتقلت تدريجيا من التركز في الحزب إلى التركز في الفرد، هو الحاكم الذي يتخذ القرار ويأمر البيروقراطية بتنفيذه وجرى تقوية الجهاز الأمني وتوسيع صلاحياته، ثم بروز جيل الحركات الاحتجاجية الإسلامية إثر فشل هذه الأنظمة، خصوصا بعد نكبة (1967) التي عرّت النخب الحاكمة عن الأوهام والأحلام التي سوقتها للجماهير فأصيبت بإحباط ويأس بعد تبخر أحلام تحرير الأرض والوحدة العربية والتنمية الاقتصادية التي لطالما وعدت بها الدعاية الرسمية (من الإبرة إلى الصاروخ كالدعاية الإعلامية الناصرية).

زيادة نسبة التحضر (Urbanisation )[1] كمفهوم كمي، أي زيادة حجم كمي لسكان المدن نتيجة الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضرية (Urbanisme) (مفهوم كيفي) يعني أسلوب حياة وقيم وأذواق وسلوكيات كالانضباط وتقدير الوقت وتقبل الجديد والإقبال على الثقافة والانخراط في أعمال منتجة، ظاهرة ترييف وبدوية المدن(Rurbanisation )[2] بدأت بعد الحرب العالمية الثانية لأسباب عديدة:

– مصادرة أجود الأراضي الزراعية من قبل الاحتلال مما أفقد الفلاحين أرزاقهم ولم يعد أمامهم إلا العمل كأجراء في أراضيهم أو الهجرة إلى المدن.

– نمو المدن الساحلية حيث يتم انطلاقا من موانئها تصدير المواد الخام واستيراد البضائع المصنعة وهي مناطق تعج بالحركة والجذب.

– خلق تقسيم طبقي ووظيفي داخل المدن بين الأحياء الأوربية والعربية ثم بين الأحياء الشعبية الفقيرة والأحياء الجديدة التي يقطنها الميسورون من النخبة الوطنية.

– الأخذ بمبادئ الوقاية والصحة العامة ساهم أيضا في زيادة عدد سكان المدن.

ظلت المجتمعات الريفية مهمشة ولم تحظ بقسط وافر من التحديث والتمدين وحين تدفقت على المدن حملت معا الكثير من مواريثها الاجتماعية التي أفقرت القيم الحضرية، والعوامل المذكورة وغيرها ساهمت في تراجع الوجه المديني في الحياة الاجتماعية والسياسية وإيجاد ظاهرة المدن العملاقة أو المدن المليونية[3] التي تسيطر على الريف وعلى بقية المدن الأخرى اقتصاديا وسياسيا وسكانيا، ونمو المراكز المدنية الحضرية نموا سريعا وبمعدلات

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 230.

[2] – -Benjamin Stora, Algérie ; histoire contemporaine (1830-1988), édit, Alger, 2004, p 248.

[3]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 219.

تفوق قدرة الدولة على إدارة المدن العملاقة أو قدرتها على دمج الوافدين الجدد إليها سواء من المهاجرين الانتقائيين أو غير الانتقائيين (no select migrant) (مهاجرو الريف نحو المدن الذين لا يملكون مالا أو تعليما أو مهارة).

المدينة العربية الحديثة لم تتكون كمثيلتها الأوربية نتيجة التصنيع المتصاعد مما يجعلها مدينة منتجة لا مستهلكة بينما المدينة العربية تضخمت قبل التصنيع مما جعلها مستهلكة لا منتجة، كذلك إهمال الريف من برامج التحديث والإنعاش والاهتمام المتزايد بالمدن من قبل الحكام لأنهم يعيشون فيها أولا ولأنهم أكثر تحسسا لمشاكل ومطالب سكانها، كل هذا أحدث تغيرات كمية ونوعية سريعة لم تستوعبها الأنظمة وأوجدت طبقات جديدة متوسطة وعمالية ومتعلمة سيطرت على مقاليد الحكم في فترات الخمسينات والستينات (العراق، سوريا، مصر، ليبيا، الجزائر) عن طريق جناحها العسكري والتكنوقراطي، وقامت بإجراءات زادت من حجم الطبقة الوسطى كالتوسع في التعليم والخدمات والمشروعات العامة الاقتصادية وقوانين الإصلاح الزراعي، وفي أقطار أخرى (المغرب، الأردن) سُمح لها بالمشاركة السياسية من قبل النخبة الحاكمة بعد أن بدلت تحالفاتها سعيا لفتح مجال أمام الحراك الاجتماعي، فهل هو مؤشر على انتقال هذه المجتمعات من مرحلة الإرث الاجتماعي المفروض إلى لحظة الإنجاز؟

تقر العلوم الاجتماعية أن التكوينات الاجتماعية الحديثة قامت على أساس إنتاجي مهني (تقسيم العمل والتخصص وترشيد الإدارة أو الإنجاز طبقا للمهارات والقرارات وكفاءة والخلفية التعليمية للفرد)، عكس التكوينات التقليدية القائمة على المعايير الإرثية القرابية (Asciptive Criteria) (الأسرة، العشيرة، القبيلة) أو المعايير الدينية (المذهب، الطريقة، الطائفة) أو المعايير العرقية (السلالة والأصل القومي)، والتي لا دخل لها في تحقيق إنجازات الفرد وكفاءته، والوصول إلى المعايير الانجازية (Achievement Criteria) في

التصنيف الأول دليل المرور نحو الحداثة والعقلانية (حسب كانط العقل الخالص الذي يضع قواعد عالمية ثابتة) هي سمة بارزة للدولة الحديثة والمجتمعات الصناعية المتطورة.

في وطننا العربي هناك تعايش عجيب بين التكوينات التقليدية (موروث اجتماعي) والحديثة جنبا لجنب، تعايش بين التقاليد السلطانية والقيم الدولتية الحديثة في بنية سياسية واحدة، بين حكم الفرد وحكم المؤسسات، بين نظام الحزب الواحد أو المهيمن والتعددية الشكلية وبين احتكار السلطة، ووجود السلطات الثلاث، بين الحزب والقبيلة والطائفة وبين التراث والحداثة، روابط القرابة وروابط العمل، القيم البطركية والقيم العصرية تمازج الأمكنة والأزمنة والمرجعيات فيما يشبه متحف تاريخي تعرض فيه أشياء متباينة، وهناك تعايش وتجدد مستمر بينهما، الدولة العربية المعاصرة توفيقية تعددية (اثنان في واحد).

في مرحلة ثالثة هي مرحلة السبعينات دخلت بعض الدول العربية كتونس ومصر مرحلة اقتصادية جديدة سميت بالانفتاح، وظهرت طبقة جديدة من أثرياء السلطة الذين كانوا قبل عقدين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة التي كانت تسير السلطة، وجمعت بعد ذلك إلى جانب النفوذ السياسي النفوذ الاقتصادي والثروة، وفتحت الباب الذي أغلقته قبل ذلك أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات التي لطالما اتهمت بأنها أذرع الامبريالية والعولمة، ثم بدأت تفوح من المال السياسي روائح فساد المسؤولين وأقاربهم والمقربين منهم، وبرزت مظاهر الثراء السريع أمام أعين الطبقات العامة من الشعب والتي استفزتها وأثارت سخطها وهيأتها فيما بعد للسلوك الاحتجاجي العنيف، لأنها ارتبطت بالفساد والرشوة والمحسوبية كآليات لجمع الثروة السريعة بطرق غير مشروعة، عادت الدولة الوطنية المستقلة التي تبنت الاشتراكية والشعارات الشعبوية بقيادة الطبقة الوسطى التي عانت من الحرمان إلى البداية مثلها مثل الدولة الوطنية اللبرالية التي سيطرت عليها الطبقات العليا في البداية في السياسات والممارسات، فزادت الفجوة بين المجتمع والدولة.

شهدت هذه الفترة أيضا ما سمي بالطفرة النفطية وتأثيراتها على التكوين الاجتماعي الطبقي، إذ أسهمت في الحراك الاجتماعي نحو الأعلى بسبب الهجرة نحو الدول النفطية وتحسن الوضع المعيشي بعد ارتفاع سعر النفط اثر استعمال سلاح النفط في الصراع العربي الإسرائيلي، وحصول مساعدات من الدول النفطية لغير النفطية حول مشروعات إنتاجية وخدمية ومرافق ذهب بعضها إلى جيوب البرجوازية المحلية بطريق مباشر أو غير مباشر، وشيوع أنماط جديدة من السلوكيات الاستهلاكية لدى جميع الطبقات محاكاة وتأثرا بما حملته موجة العولمة عبر وسائل الاتصال الحديثة كالتلفزيون والفيديو، ثم الفضائيات والانترنت فيما بعد والهجرة نحو أوربا وأمريكا والترويج لنموذج حياة غربي نمطي استهلاكي أبهر المجتمع وزاد من الضغوط على الحكومات التي رفع بعضها شعارات تستجيب للحظة اللبرالية (في جزائر الثمانينات رفع شعار "من أجل حياة أفضل")، وفتحت أبواب الاستيراد على مصراعيها لإشباع الحاجات الاستهلاكية الجديدة للقوى البشرية المتنامية.

على صعيد الحراك الاجتماعي المهني بدأت تطرأ بعض التغيرات إذ بدأ الطلب يتزايد على بعض المهن والحرف التي بدأت أجور عامليها ترتفع على حساب الأعمال الذهنية (الميكانيك، الكهرباء، النجارة، الحدادة، الترصيص) وعلى حساب المتعلمين وحَمَلَة الشهادات الجامعية الذين بدأت تطالهم البطالة في الوقت الذي كان ربط الانجاز التعليمي بمستوى الدخل إيديولوجية رسمية، هذا الأمر أثر على الطبقة المتوسطة التي يمثل التعليم والشهادة بالنسبة لها المفتاح للمدخول الجيد والترقية في السلم الاجتماعي.

المتغير النفطي جعل الدولة في الأقطار النفطية هي القوة الرئيسية في توزيع الثروة على كل طبقات المجتمع بطريقة أو أخرى وتلبية الحاجات لكثير من الفئات الشعبية خوفا من فقدان القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي، عبر سياسة اجتماعية واقتصادية تخدم هذا الغرض وجعلها تتدخل في المسار الاقتصادي الاجتماعي بإعادة تشكيل القوى الاجتماعية

وعلاقات القوة والضبط السياسي والاجتماعي، وهو ما قوًى من تبعية المجتمع المدني للمجتمع السياسي، كما زاد من أسلحتها تضخم جهاز الدولة وعدد العاملين فيه على حساب معدل النمو الاقتصادي والفعالية (إيجاد موظفين بدون وظيفة)، حضور كثيف لفكرة السلطة وضمور لفكرة الدولة التي تختزل في الوعي العربي في الإدارات الرسمية خاصة الجيش والشرطة والمحاكم والسجون والضرائب.

استخدام أموال النفط لاحتكار كل أدوات السلطة ومنع كل شفافية حقيقية أو تشارك في السلطة نتيجة السيطرة على حنفية النفط، مما يجعل قادة الشرق الأوسط لن ينهجوا الإصلاح إلا عندما يجبرهم هبوط أسعار النفط على تغيير الأطر (فريدمان في كتابه عالم مسطح[1]) تحولت الإدارة إلى جهاز ريعي، سمى البعض هذا النمط من التسيير المرتبط بالثروة النفطية بالبتروقراطية (Pétrocratie)[2] البترول والثروات الباطنية الأخرى هي نعم وكنوز حبى الله بها بعض الدول حتى تستغل في التنمية الاجتماعية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي وزيادة المداخيل بالعملة الأجنبية، هي ثروة جاهزة ومطلوبة للصناعة والطاقة.

لكنها شأن جميع العلاجات لها أعراض ثانوية خطيرة تدمر فوائدها مثل: الربح السهل والسريع، التضخم وتدهور العملة، تراجع القطاعات الأخرى المنتجة، الفساد، الاستبداد، روح الاتكالية وقتل المبادرات، الإنفاق العمومي المبالغ فيه أو غير المجدي، التبذير، المديونية، وأخيرا هي ثروة غير متجددة وخاضعة لتقلبات السوق، هي دواء مؤقت، وهذه الآثار السلبية أصابت بعض الاقتصاديات الأوربية في الستينات كهولندا التي اكتشف فيها الغاز الطبيعي، بعدما كان قطاعها الأول الزراعة متطور في اقتصادها فجاء الغاز ليزحزحها من مكانتها وتراجع الاهتمام بها لصالح الغاز، لم تدم هذه الحالة طويلا، لكن

---

1- هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص ص 193و194

2- -Makhous Monzer , op cit, p, 211.

تنبه المختصون للأمر وأعادوا الأمور لطبيعتها، وسميت هذه الحالة بالعلة الهولندية أو المرض الهولندي la maladie hollandaise , le syndrome hollandais(dutch disease).

في منتصف الثمانينات لغاية التسعينات بدأت تتهاوى أسعار النفط وزادت المديونية وأخطر ما فيها القروض القصيرة التي تشكل جزءا كبيرا منها مع ما تطرحه من مشكلات خدمة الدين، التي أصبحت تمتص الجزء الأكبر من العائدات النفطية (حوالي75%) مما سبب متاعب للدول التي اعتمدت لسنوات طويلة على دخل اقتصادي واحد غير متجدد ومعرضة لتقلبات السوق دون التفكير في تنويع مصادر المداخيل، ووصلت لحافة الإفلاس أحيانا بعد تقلص المداخيل التي كانت تغطي بها حاجات مجتمعاتها وتسند به شرعيتها التي بدأت تتآكل بفعل حركات الاحتجاج الشعبي، التي أخذت أحيانا مناحي عنيفة وقوبلت بعنف أكبر من قبل الأجهزة الأمنية، تراوحت مطالب هذه الحركات بين المطالب الاجتماعية والمهنية والسياسية (احتجاج اجتماعي فئوي) وتبنتها تيارات الاحتجاج الإسلامية واليسارية والطلابية، التي أعطتها عمقا وبدأ تسييس الهويات الدينية والمذهبية والعرقية (الكرد والتركمان والأشوريون بالعراق، المسيحيون بالسودان، البربر بالجزائر).

اعتماد الأنظمة طويلا على قاعدة اجتماعية من طبقة وسطى عمالية حضرية وخريجو الجامعات، عرفت أزمات لعدم مشاركة هذه الطبقات في الحياة السياسية والاستفادة من الموارد، مما أدى لتذمرها وتمردها والتحالف بينها، والخروج في أحداث احتجاجية (مصر، تونس، المغرب، السودان) رغم محاولات دول تعديل التركيبة الاجتماعية الموروثة عن الاستعمار، وخلق قطاع اقتصادي عام وتنمية مخططة وإعادة توزيع الثروة.

# الفصل الثالث:

# الدولة الجزائرية الحديثة.

## الفصل الثالث: الدولة الجزائرية الحديثة.

في هذا الفصل سندرس الدولة الجزائرية الحديثة لغاية لحظات ما سمي ب"الربيع العربي" مرورا بمطلقاتها التاريخية، وسنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مراحل (مباحث) رئيسية:

1- فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي نفيا لمزاعم النظرية الاستعمارية بعدم وجود دولة مركزية في المنطقة قبل وطء الأقدام الاستعمارية فيها وهي الدولة الجزائرية أثناء التواجد العثماني.

2- فترة ما بعد (1830) تاريخ الهجمة الاستعمارية على الجزائر وتأثيرها على البنى الاجتماعية والسياسية فيها، ومنها فترة دولة الأمير عبد القادر.

3- فترة ما بعد (1962) تاريخ استرجاع الاستقلال وبداية الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال، مثل التكوين السياسي والاجتماعي لها، مشروع التحديث المعلن من خلال وثائق الثورة (بيان أول نوفمبر (1954)، وميثاق الصومام (1956)، وبرنامج طرابلس في جوان 1962)، أيضا النجاحات والإخفاقات.

## - المبحث الأول: فترة جزائر ما قبل (1830).

قد يسأل سائل عن جدوى العودة للوراء والنبش في الماضي لبحث مسألة راهنة الجواب هو أزمتنا الحالية تستدعي الماضي القريب لبناء الدولة الوطنية والعودة البعيدة لتأسيسها، وبفقدان المعالم والمرجعيات الوطنية للأمة أدخل البلد في دوامة زمن الشك وزمن اليقين بتعبير سليمان الشيخ[1]، وما يعنينا أكثر هو البحث في جذور التنظيم السياسي الجزائري الموغل في القدم، ولن نستغرق في التفاصيل لأنها تهم أكثر المؤرخين، تنقسم هذه الحقبة بدورها إلى حقبتين بارزتين: فترة ما قبل الفتح الإسلامي، وفترة ما بعده.

تميزت الفترة الأولى بوجود أطماع أجنبية من قبل دول بحرية عسكرية خاصة الأوربية منها، انتهت باحتلال منطقة شمال إفريقيا ودخول سكانها في حروب مستمرة مع الغزاة (الرومان، الوندال، البيزنطيون)، ورغم أنهم كانوا ينهزمون في كثير من الأحيان إلا أنهم لم يذوبوا في حضارات الدول الغازية، وحافظوا على هويتهم ولغتهم وعاداتهم، خاصة خارج المدن،[2] حيث يتميز المجتمع البربري بتماسك العلاقات الدموية بين الجماعات، وكان يتخذ شكل التنظيم الجماعي المتلاحم والاحتكام إلى المرجعية العرفية الجماعية.

– تهميش السكان المحليين واستبعادهم من إدارة شؤونهم السياسية وحرمانهم من حقوقهم السياسية إلا لبعض الأعيان المهادنين والموالين.

– وجود قبائل وعشائر في المدن والجبال متنافسة بينها منعتها من تشكيل دول قوية موحدة تجابه الاحتلال الأجنبي، ما جعل المواجهة غير متكافئة بين دول قوية وكيانات متهالكة، قد تصدق عليها المقولة الخلدونية "الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قَلَّ أن تستحكم فيها

---

[1] – Slimane Chikh, L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, 2eme édition, Casbah éd, Alger, mars 1998, pp 1et 2.

[2] – بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر (من البداية ولغاية 1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص 08.

الدولة" فإذا أضفنا لذلك التنافس بين الزعامات والقيادات المحلية الذي جعل بعضا منها يسقط في فخ العمالة والتخابر مع الأجنبي، (ماسينيسا وتحالفه مع الرومان حتى ضد قائده حنبعل لأجل الزعامة ومد السلطان، بوخوس الأول...).

رغم أن الجزائر كانت كيانا جغرافيا وواقعا بشريا إلا أنها كانت غير محددة المعالم وغير واضحة الهوية خصوصا من الناحية السياسية والحضارية (تعدد الإمارات البربرية واستقلالها بشؤونها تحت الوصاية الرومانية أو القوى الخارجية، مما أفشل تحركاتها في المدافعة عن الذات)، والتي ستتبلور فيما بعد مع الوجود العثماني من حيث نظام الحكم ومنظومة القوانين، والعلاقات الخارجية والعاصمة المركزية وحتى الحدود الإقليمية.

بداية هذه الحقبة كانت مع الفينيقيين الذين أسسوا مدينة قرطاجنة حوالي (814 ق.م) في شمال إفريقيا، كان هدفهم إقامة مراكز التعاون مع السكان، وإقامة مشاريع شراكة، لذلك اهتموا ببناء مدن على سواحل البحر البيض المتوسط ولم يلجوا للداخل، (أسسوا 200 مدينة و300 مركز تجاري منها: عنابة، القل، جيجل، بجاية، تيقزيرت، دلس، شرشال، الجزائر بالنسبة لإقليم الجزائر)، وانهارت هذه الدولة سنة (145 ق.م) بعد صراعات داخلية.

برز خلال تلك المرحلة الأخيرة الخطر الروماني، وتدشين انتقال السيطرة إلى جنوب أوربا، ما جعل أبناء المنطقة يلملمون جراحاتهم ويستعدون لمواجهة دولة حربية بامتياز، وهذا لن يكون إلا بتكوين دولة قوية وموحدة (نوميديا التي أسسها ماسينيسا مابين (201ق.م/149ق.م) عاصمتها كرطا وهي قسنطينة حاليا) وقد، سعى إلى توحيد شمال إفريقيا تحت سلطته التي امتدت حتى طرابلس، وكان شعاره "إفريقيا للإفريقيين"[1].

استغل ماسينسا طول مدة حكمه التي ناهزت الخمسين سنة لإرساء دعائم دولته، مستفيدا من تجربة قرطاجة التي سبقته، فصك العملة باسمه واهتم بالفلاحة والإدارة، وقسم

[1]– بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 12.

البلاد إلى مقاطعات يرأس كل واحدة منها رئيس يسمى "إقليد"، كما وضع لكل مقاطعة دستورها الخاص بها، وكوَّن جيشا ووَطَنَ البدو في المدن وأقام علاقات دولية مع مرسيليا، أثينا ورودس. لكن هذه الدولة الناشئة لم تعمر طويلا لتسقط أمام قوة كبرى كانت تمثل آنذاك النظام العالمي المتفوق إنهم الرومان[1] (146ق.م-439م) المعروفين بتنظيمهم السياسي المحكم وقوتهم العسكرية التي لا تناقش.

ما ميز الاحتلال الروماني هو الاستيلاء على أراضي وخيرات السكان المحليين وتوزيع الغنائم على الجنود الرومان، وتمتع الرومان بكل الحقوق السياسية وحرمان السكان منها، بل طُلب منهم واجب واحد فقط هو خدمة الرومان سواء كجنود أو عمال مزارعين، والميزة الأخرى هي نتيجة للدهاء السياسي للحكام الرومان الذين قاموا بإشعال نار الفتنة بين رؤساء القبائل البربرية، وخلق موالين لهم، مع تدعيمهم في إقامة أنظمة حكم محلية تتكفل بتطبيق القوانين، وتمويل الخزينة الرومانية بالأموال اللازمة لخوض الحروب، وسمح لبعض المدن بأن تحافظ على نظام حكمها الموروث عن قرطاجنة (حاكم، قضاة، مجالس أعيان)، وكان يسمح أحيانا للسكان المحليين بأن ينتخبوا أعضاء المجالس المحلية.

اعتمد النظام السياسي الروماني على الجيش وحباه بامتيازات كبيرة، فأصبح يتحكم في الساسة ويعين الأباطرة ويقيلهم، (اعتمد النظام السياسي الجزائري كثيرا على هذه القاعدة)، وقد عانت دولة الرومان في الجزائر من إفلاس مالي واضطرابات داخلية جراء الظروف كثيرة، دفعت بالسكان إلى القيام بثورات، لكنها كانت تخمد بسرعة بسبب ضعف القبائل، وعدم توحدها رغم محاولات بعض زعمائها (يوغرطة، تاكفاريناس) لتوحيدها، لكن حيلة الرومان وقوتهم المادية والعسكرية وخيانة صهر يوغرطة مثلا أوقعته في الأسر، ومات تحت التعذيب، ليتأجل مشروعه لإقامة دولة بربرية قوية موحدة ومستقلة.

إذا كان الرومان سجلوا حضورهم بقوة في الجزائر من خلال التواجد الطويل

[1]- بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 13.

والبصمات التي تركوها، فإن خلفهم الوندال[1] (431م-534م) لم يغيروا من النظام السياسي والإداري لسكان البلاد، ولا حتى من عاداتهم رغم أنهم كانوا دولة عسكرية قوية، مركز القوة والثقل كان هو الملك الذي يعين الأشراف والموظفين وأعضاء مجلس الشورى ويستمد النبلاء ألقابهم من عطفه، يدير السياسة الخارجية للدولة وهو القائد الأعلى للجيش،

أيضا البيزنطيون (534م-647م) وهم الروم الأرثودوكس، عينوا في البداية حكاما مدنيين على المناطق إلي احتلوها في شمال إفريقيا، لكن بعد قيام ثورات البربر، تغير الأمر واستبدلوهم بحكام عسكريين أسوة بسلفهم الرومان لمواجهة هذه التمردات، امتد نفوذ البيزنطيين على المناطق الشمالية الشرقية والوسطى ولم يجاوزها إلى غيرها، حيث قسموا الجزائر إلى ثلاث مناطق: 1- نوميديا ومقرها قسنطينة، 2- موريطانيا السطايفية ومقرها سطيف، 3- موريطانيا القيصرية ومقرها شرشال.

سقطت هذه الدولة بسبب كثرة الحروب والصراعات الدينية (بين الوثنيين والمسيحيين)، وتمرد الجنود بسبب عدم حصولهم على مرتباتهم، وبُعد الدولة المركزية عن المناطق المحتلة وضعف السلطة المحلية التي تنوب عنها في إدارة هذه المناطق.

لننتقل إلى المرحلة الثانية لفترة ما قبل الاحتلال الفرنسي وهي حقبة الفتح الإسلامي وتنقسم إلى فترتين: ما قبل التواجد العثماني وما بعده.

تتصف الفترة الأولى لما بعد الفتح الإسلامي بكثرة الدويلات وتنافسها الشديد فيما بينها، وتقاتلها لأجل بسط السيطرة والإطاحة بمن قبلها، مستغلة عوامل الضعف التي تبدأ تنخر جسدها، القتل لأجل الحكم والعنف المسلح خط بارز على هذه الصفحة، تفكك سياسي واضطراب بلغ قمته في القرن العاشر هجري، مما سهل على الغزاة الأسبان الاستيلاء على أهم موانئ الجزائر والمغرب بين (1505-1515م/915-922هـ).

[1]- بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 21.

– قيام دول على عصبيات قبلية ودعوات دينية تآزرها (الخوارج الرستميين، الفاطميين الزيريين الصنهاجيين، أو أسر كبيرة (الحفصيين، الزيانيين، المرينيين).

– قبل الدولة المرابطية يبدوا التأثير المشرقي واضحا من محاولات التمرد على الدولة الأموية وتأسيس دولة شيعية في الشرق –الفاطميون– والدعوة للدولة العباسية الاعتراف بها كما فعلت الدولة الحمادية.

– طول فترة حكم بعض هذه الدول (الدولة الرستمية عمرت 139 سنة (160-296هـ/776-908م)، الدولة الفاطمية والزيرية (296-363هـ/908-973م)، الدولة الحمادية (398-547هـ/1007-1152م)، الدولة الموحدية والمرابطية (547-633هـ/1154-1235م) الدولة الزيانية عمرت بين (633-796هـ/1235-1392م، ثم 796-940هـ/1392-1533م). الدولة المرينية عمرت 358 سنة، الدولة الحفصية عمرت 354 سنة، طول مدة الحكم لم تشفع لهذه الدول بالبقاء وتكوين دولة مركزية قوية بسبب الكوارث الطبيعية، والحروب الداخلية والصراعات المتواصلة بين زعماء القبائل حول السلطة، مما أنهك قواهم ومزقهم كل ممزق تصديقا للناموس الحضاري، والقانون الإلهي "ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم" فقد ذهبت ريحهم وأصبحوا أثرا بعد عين.

كما لم تتمكن الدول المتعاقبة على الجزائر من الانتشار جغرافيا أبعد من مناطق الشمال، وأحيانا في الصحراء (الخوارج في طبنه وتيهرت، الفاطميون في المسيلة وولاية باغة التي تضم عنابة وقالمة وجيجل، ولاية أشير التي تضم نواحي البرواقية وزواوة، ولاية تيهرت التي تضم مواطن مغراوة ما بين مليانة ومازونة، الدولة الحمادية في المعاضيد ثم بجاية، دولة المرابطين في تلمسان ووهران وتنس والشلف والجزائر.[1]

البداية كانت مع الخوارج الذين أسسوا الدولة الرستمية بالجزائر سنة (144هـ/761م)

[1] – للمزيد من التفاصيل حو التواجد الجغرافي لهذه الدول راجع بوحوش عمار، المرجع السابق، من 33 إلى 48.

بقيادة عبد الرحمن ابن رستم في تيهرت، وبعض مناطق الزاب في الجنوب الجزائري، والبعد عن المركزية كان من أسباب التمكين لتجمع الاباضية والصفرية وتكاثرها بين البربر الذين وجدوا فيها وسيلة تعبير عن رفضهم لتجاوزات الدولة المركزية والحكم المحلي، دامت هذه الدولة 139 سنة وانهارت بسبب هجمات الشيعة عليها، لاعتبارها حكومة غاصبة السلطة من بين أيدي أهل البيت أصحاب المشروعية الوحيدين، ولم يشفع للرستميين أنهم أقاموا دولتهم ردا على استبداد بنو أمية وسياسة التوريث التي ابتدعوها.

الدولة الفاطمية التي تلتها قامت في إطار الصراع الديني والسياسي بين الشيعة والدولة الأموية في الأندلس والدولة العباسية في بغداد، لذلك لم يكن هدفهم من إقامة دولة بالجزائر الاستقرار التام بل مرحلة مؤقتة أو تكتيك فرضته الضرورة لأجل هدف أكبر ونهائي، هو إقامة دولة شيعية في المشرق، وفي أول فرصة أتيحت لهم احتلوا مصر وبنوا القاهرة، واتخذوها عاصمة لهم تنطلق منها جيوش الفاطميين (حملة جوهر الصقلي).

الدولة الزيرية الصنهاجية (361هـ/405هـ-1014/972م) بقيادة بلكين ابن زيري وقبيلة صنهاجة البربرية، نشأت هذه الدولة كمكافأة من الفاطميين لهذا القائد وقبيلته البربرية على الخدمات التي قدموها لهم في تقويض دولة الأندلس، خصمهم التقليدي ومحاربة قبيلتي كتامة وزناتة المواليين للأمويين، باستلام السلطة من بلكين ابن زيري انتهى عهد الحكومات العربية التي حكمت منطقة شمال إفريقيا[1].

لم يدم تحالف الصنهاجيين مع الفاطميين طويلا فحدثت القطيعة التي كانت نتيجتها مدمرة على منطقة شمال إفريقيا بتدفق حملة الهلاليين (أربعمائة ألف شخص)، بإيعاز من الفاطميين والتي أرخ لها ابن خلدون بكثير من الأسى، لأنه اعتبرها سبب خراب عمران وحضارة المنطقة، وانتشار التحلل الإداري والنظامي الذي هز في نفوس الناس، ما استقر من مكانة الدولة والسلطان وأجهزة الحكم، وأضر بمشاعر الهيبة التي عملت العهود السابقة

[1]- بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 37.

على تكريسها، وفي الحقيقة أن بداية الجفاء بين الصنهاجيين والفاطميين كانت بسبب استقلال الأولين عن الآخرين في اتخاذ القرار والسيادة السياسية، وهو ما لم يهضمه الحكام الفاطميون بالمشرق أولي النعمة على بلكين ابن زيري الذي تنكر حسبهم للمعروف.

الدولة المرابطية (539/472هـ-1145/1079م): أسسها يوسف ابن تاشفين الذي كان مدعوما من العباسيين في بغداد، لأن العباسيين أرادوا أن يجعلوا من المرابطين قوة منافسة للفاطميين في الأندلس وشمال إفريقيا، (نلاحظ دائما وجود الدعم الخارجي لنشوء الدول المحلية واستمرارها)، من إنجازات هذه الدولة قضائها على الطائفية، وفرض سلطة مركزية على القبائل، كما أحيت شعائر الإسلام، كان حيزها الجغرافي يمتد في الصحراء، الأندلس، مراكش، تلمسان، وهران، تنس، الشلف حتى مدينة الجزائر.

الدولة الموحدية (668/541هـ-1296/1146م): بناها المهدي ابن تومرت، شخصية قوية كانت تحلم ببناء دولة مركزية قوية تشمل المغرب العربي كله، من طرابلس حتى طنجة، بعد أن رأى انحطاط الخلافة الإسلامية بالمشرق، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سعى إلى القضاء على المنافسين السياسيين والدويلات القائمة (دولة المرابطين في مراكش، ودولة الحماديين ببجاية)، ووحد المغرب العربي وصد هجمات الصليبيين عن شمال إفريقيا بفضل جيش قوي، صهرت فيه العناصر البربرية والعربية، فالمحاولة التوحيدية الكبيرة هذه اصطدمت بالعصبية القبلية والبدوية التي بدأت تستقل وتتمرد، وبدأت أطراف الدولة تتآكل من قبل المرينيين بالمغرب، والحفصيين في تونس وتلمسان، وزاد الطين بلة هجمات المسيحيين الذين بدأوا احتلال شواطئ المغرب العربي، وصدق من قال (ابن خلدون) "الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة".

الدولة الحفصية (748/623هـ-1347/1126م): ظهرت إثر هزيمة الموحدين في الأندلس (معركة العقاب)، احتلوا المدن الرئيسية في الجزائر (قسنطينة، بجاية، الجزائر، تلمسان) إضافة إلى مراكش، تحالفوا مع المرينيين ضد الزيانيين بتلمسان، لكن المرينيين

تنكروا لهذا الحلف، فاحتلوا وهران، تلمسان، الجزائر، قسنطينة، بجاية، وعزلوهم عن السلطة الحفصية بتونس، وبذلك استولى المرينيون على بلدان المغرب الثلاث، إضافة إلى الحروب والفتن الداخلية، يوجد عامل خارجي وهو هجمات الأسبان والبرتغاليين على مدن الساحل.

الدولة الزيانية (633/963هـ-1235/1554م): بقيادة يغمراسن، قامت هذه الدولة على إقليم واحد هو تلمسان، والذي لم يسلم من أطماع المرينيين، حيث حاصروها (أبو يعقوب المريني) لمدة ثمانية سنين، ذاقت فيها المدينة كل صنوف البؤس والجوع، وانتهى الحصار بصلح بين الزيانيين والمرينيين الذين ما لبثوا أن استولوا من جديد على المدينة، إضافة إلى مدن أخرى كوهران، الجزائر وتونس، ودخل الزيانيون في حروب مع الحفصيين والمرينيين، إضافة إلى صراعات القصر الداخلية وخيانات وتحالف بعض القادة المحليين مع الأسبان.

شجعت الظروف السالفة الذكر القوى الأوربية المتربصة على اقتسام مناطق المغرب العربي فيما بينها (البرتغال في المغرب، إسبانيا في الجزائر، إيطاليا في تونس)، استولى الإسبان على الشواطئ الجزائرية (المرسى الكبير في 1505م، وهران في 1509م، بجاية في 1510م، ثم دلس، شرشال، مستغانم)، وعجز الدولة أو الدول القائمة آنذاك بالجزائر وضعفها وتشرذمها جعل سكان المناطق المحتلة يوجهون نداءات استغاثة لمسلمي العالم.

بعد أن عجزت دولتهم عن حمايتهم، لأنها دولة منهارة (استعمل هذا المصطلح في العصر الحالي للدلالة على فقدان الحكومة المركزية لاحتكار استخدام العنف، وحماية المواطنين واستخدام المؤسسات للعنف ضدهم، وجود فراغ في السلطة حتى تصبح الدولة مجرد تعبير جغرافي، ويتم الحصول على السلع السياسية من خلال وسائل خاصة، ويصبح الأمن موازيا لحكم القوي[1])، وانهيار القانون والنظام، فاستجاب الأتراك البعيدون عن المنطقة عن طريق قائد سفينة تركي عروج وأخوه خير الدين، مدعومين من الباب العالي، لتدخل الجزائر مرحلة مفصلية من تاريخها الحديث، مع الوجود العثماني الذي يشكل

[1]- عمرو حمزاوي، المرجع السابق، ص 95.

المرحلة الثانية من الوجود الإسلامي بعد الفتح.

مرحلة التواجد العثماني (1830/1518م): بغض النظر عما قيل وكُتب حول هذا الوجود من كونه غزوا أو حماية، إلا أن الشيء المحقق تاريخيا أن العثمانيين حموا العالم الإسلامي لمدة أربعة قرون من التوسع الأوربي، قضوا على الدولة البيزنطية وريثة الدولة الرومانية والتي ظلت جاثمة على صدر العالم الإسلامي زهاء تسعة قرون، وحدوا أقطار شاسعة من العالم الإسلامي، لهذا يعتبر العثمانيون في نظر الوطن العربي أبطالا وحماة[1] ساعدوه على التخلص من الاحتلال الأوربي.

بالنسبة للجزائر أسهم الأتراك إيجابا في إرساء دعائم سلطة سياسية (حتى وإن حكمتها أقلية تركية بمساعدة أعيان محليين أو حكم تركي محلي ومطلق بتعبير محمد حربي Absolutisme Provincial[2])، عن طريق تغييرات أدخلوها على نظام الإدارة والدولة، كتحديد صلاحيات رئيس الدولة ونظام الدواوين وتعيين الجزائر العاصمة كمركز للسلطة (دار السلطان)، والأهم من ذلك هو وحدة التراب الجزائري بحدوده الحالية، –التي اكتملت بعد الاحتلال الفرنسي– وتحريره من الاحتلال المسيحي، وتقسيم الجزائر إلى أربعة مقاطعات تحت إشراف دار السلطان، والجزائر كوحدة سياسية كانت قائمة فقط جرى إعادة تشكيلها، وعرفت فترة الوجود العثماني انتصارات وانكسارات، انتهت بتخليها عن الجزائر أمام الغزو الفرنسي، وهروب الدايات بمتاعهم، ليجد الجزائريون وحيدين أمام المحتلين.

أول ما قام به الأخَوان عروج هو التخلص من كل حاكم محلي خائن، ثم أعلن عروج نفسه سلطانا للجزائر، بعد مقتل حاكمها سالم التومي سنة (1518م) وبدا يمتد نفوذه عل كل مدن الغرب الجزائري، على حساب الإمارات الوطنية الصغيرة، كإمارة تلمسان بقيادة أبو حمو الزياني، وبعد مقتل أخيه تسلم خير الدين السلطة بدعم من الدولة العثمانية،

[1]– بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 51.

[2] – Gherid Jamal, l’exception algérienne, casbah édition, 2004, p 30.

وتحول من أمير للبحر إلى رئيس دولة (امتد نفوذ الدولة العثمانية في عصره إلى وادي ميزاب جنوبا، وبدأ استخدام كلمة الجزائر للدلالة على المغرب الأوسط)، مرتبطة ومتحالفة مع الباب العالي (تأسيس نيابة أو إيالة الجزائر عام 1529م) ضد أطماع إسبانيا المسيحية.

من خصائص النظام السياسي التركي في تلك الفترة، هو غلبة الطابع العسكري على مقاليد الحكم، الذي كان يتشكل من قوتين عسكريتين بارزتين: الجيش البحري (الرياس) الذي يعيش على الغزو البحري ومراقبة السفن التجارية، والجيش البري (اليولداش) ينحدر معظمه من أصل تركي، ويتشكل منه الانكشاريون، والداي احد ألقاب رؤساء البحر، رئيس الدولة القائد العام للجيش يُنتَخَب من قبل الديوان العالي المكون من رؤساء الوحدات العسكرية وكبار مسئولي الدولة، وجزء من راتبه يتكون من غنائم الغزو البحري.

غلبة الطابع العسكري جعلت النظام التركي يشتغل على العنف، الذي سيرً به السكان بتفوق وسوًى به صراعات السلطة الداخلية، فمعظم دايات الجزائر انتهت حياتهم لأتفه الأسباب بالقتل (بين1671 و1830 من28 داي 14 قتلوا بعنف، وبين 1790 و1825 خُلع 08 بايات وقُتل 16 آخرون[1]) بالنسبة للجزائر تراوح الوضع بين الخضوع للإمبراطورية العثمانية (عصر البايات)، وبين الاستقلال والانفصال (عصر الدايات)، حيث كان الداي يبرم المعاهدات باسم الجزائر، ويبعث بقناصل الجزائر إلى الدول الأخرى، وامتلكت الجزائر جيشا قويا وميزانية مستقلة وعملة خاصة بها، وحتى القرار أصبح مستقلا عن تركيا.

على صعيد التنظيم السياسي والإداري، كان الحكم مركزيا انطلاقا من الجزائر العاصمة (دار السلطان)، وقسمت الجزائر إلى أربع مقاطعات كبرى، بايلك الشرق (قسنطينة)، بايلك التيطري (المدية)، وبايلك الغرب (مازونة، معسكر، وهران بعد تحريرها من الإسبان عام 1792م/1207هـ)، وهذا التقسيم سيتبعه فيما بعد الأمير عبد القادر في تسيير دولته، كما تم تعيين مسؤولين لتسيير المقاطعات، والتنظيم السياسي كان هرميا،

[1]– Gherid Jamal, op cit, p 31.

على رأسه الداي رئيس الدولة القائد الأعلى للجيش، ينتخب من قبل الديوان العالي، وهم مجلس مكون من رؤساء الوحدات العسكرية وبعض كبار مسؤولي الدولة، كان يخصص الصباح لاستقبال المواطنين، والمساء للنظر في شؤون الدولة، كما كان القاضي الأول للبلاد يمكنه تفويض هذه السلطة للبايات والقضاة.

يأتي في المرتبة التالية الديوان (مجلس الوزراء)، يتكون من شخصيات مدنية وعسكرية تساعد الداي في تنفيذ سياسة الحكومة وتسيير شؤون الدولة، ثم يأتي الباي (الوالي) الذي يقوم بأعماله في إقليمه، نيابة عن الداي رمز السيادة الوطنية ورئيس الدولة، أعطيت له حرية تامة في التسيير وكان مطلوبا منه أمرين فقط: إرسال الضرائب السنوية بدون تأخير، وإظهار الولاء للداي عن طريق بعث هدايا قَيمة.

المسؤولون السامون بالدولة كانوا كلهم أتراك حتى الكراغلة (المنحدرون من أب تركي وأم جزائرية)، كانوا مهمشين أبناء البلد الذين كانوا محرومين من المشاركة في الحكم، بل أكثر من ذلك سلط عليهم القمع، ويأتي في أسفل الهرم الإداري والسياسي (الأوطان) وهي وحدات إدارية محلية يرأسها (قايد)، يتم اختياره من الأتراك أو الكراغلة، ويتفرع عن الأوطان (الدواوير)، يرأس كل دوار شيخ من أبناء القرية، يكون حلقة وصل بين الرعية والسلطات، يجمع الضرائب ويمارس وظيفة الأمن، كما أوجد الأتراك نظاما قضائيا تميز بازدواجية القوانين (مالكي/حنفي – مسلم/ مسيحي)، وازدواجية التطبيق (كان الأتراك يعاقَبون سرا في دار الأغا الانكشارية حتى لا تهان كرامتهم، أما بقية السكان فكانت تسلط عليهم أحكام قاسية، وعند إدانته بالإعدام كانت تعلق جثثهم أو تحرق، حتى يكونوا عبرة لبقية السكان)، ومن ناحية الإجراءات كان التقاضي على درجتين.

هذا على صعيد الدولة، أما على صعيد المجتمع، فمعظم الجزائريين كانوا يسكنون الريف (95%)، ويفسر البعض هذا النزيف من المدن بالهروب من الضرائب والضغوط السياسية، وانتشار الأوبئة والمجاعات، فكان تضاؤل تدريجي لعدد السكان على سبيل

المثال، الجزائر العاصمة كان تعداد السكان فيها في القرن السابع عشر ميلادي يقدر ب (100000) نسمة (منهم 30000 أوربي)، وعند احتلال فرنسا للجزائر في (1830) كان فيها (32000) نسمة.[1] كما وجدت تراتبية اجتماعية، قمتها الطبقة الأرستقراطية التركية ذات الثراء والنفوذ الواسع رغم قلتها (حوالي20000)، والتي تميزت علاقتها بسكان الجزائر بالجفاء والعداء، عكس ما حدث للوجود للتركي في تونس ومصر، أين وقع تقارب بين السكان والطائفة التركية، وطبقة الكراغلة لم يحصلوا على امتيازات رغم أن آبائهم أتراك، فلم يكن لهم حق الانتساب للجيش خوفا من تحالفهم مع السكان الأصليين.

والمهاجرون الأندلسيون شكلوا قوة تجارية وصناعية هامة، بما حملوه معهم من أموال وخبرة، ثم سكان البلد الأصليون اشتغل معظمهم في التجارة والزراعة.

ساهمت عوامل داخلية وخارجية في انهيار الوجود التركي أو الدولة العثمانية بالجزائر، منها انتشار الفساد السياسي بين الحكام، وانغماس بعضهم في جمع الثروات وإهمال الرعية، بل إثقالها أحيانا بالرسوم والضرائب، خصوصا أمام ضآلة المدخول المالي للدولة، مما أدى إلى تهرب السكان من الضرائب كما رأينا سلفا، وتضاف له وظيفة فرض النظام العام التي فرضها الحكام لتحصيل الوظيفة الأولى (الضرائب)، وانتشار الرشوة والاستبداد خصوصا عند العسكريين، أيضا التعالي على السكان المحليين وعدم الاهتمام بشؤونهم أو تهميشهم في تسيير شؤونهم، بعد القيادة المركزية بتركيا عن إيالتها مما جعلها لا تراقب ما يجري داخل الجزائر، انتشار المجاعات والأوبئة، وانهيار الأسطول البحري وهذا أمر غريب بالنسبة لدولة عسكرية كانت تتباهى بأن جيشها لا يُقهر، فكان حريا بها أن تطلع على ما يدور في الضفة الشمالية للمتوسط من تطورات علمية ونهضة عسكرية كانت نتيجة طبيعية للثورة الصناعية لكن يبدوا أنهم لم يهتموا بذلك.

كل ذلك أدى إلى اغتيالات وانتفاضات (في الغرب والشمال القسنطيني، هدأت أثناء

[1]– بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 73.

الحروب النابليونية لتتجدد بعدها حتى عام 1830)، وتزايد السخط الشعبي على حكم الداي وهذا ما يفسر الانهيار السريع للنظام العثماني بالجزائر،[1] إضافة إلى العامل الخارجي المتمثل في تحالف الدول الأوربية ضد الجزائر (مؤتمر فيينا، وإكس لاشابيل عام 1818م) وقد لعبت فرنسا الدور الأبرز في إضعاف الجزائر تمهيدا لغزوها وهو ما تم عام (1830م).

رغم الانجازات السياسية الكبيرة للأتراك في الجزائر التي أعطوها شكلا قانونيا وإداريا محددا، فلا يمكن إنكار فضل الأتراك على الجزائر من أنهم أمدوها بإقليم محدد المعالم في شماله غربا وشرقا، استدعى منهم الصمود أمام كل المحاولات التوسعية (الحفصيين شرقا والسعديين العلويين غربا والأوربيين شمالا)، لتستقر الحدود الجزائرية على الشكل الذي ورثته عن الاحتلال الفرنسي (تستمد الدولة الجزائرية مشروعيتها من معيار إقليمي جغرافي- عامل خارجي- أكثر منه عامل سياسي تاريخي)، إلى أن سلطتهم لم تمتد لكل إقليم الجزائر، فقد ظلت مناطق وأفراد وجماعات قروية وقبلية تعيش في استقلال تام عن السلطة المركزية، وهو ما جعل البعض يعتبر أن الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي لم تكن دولة أمة بالمعنى المتعارف عليه، وبأنها لم تعرف هذا الشكل من الدولة (تنظيم سياسي إداري مركزي لا يعترف بأية سلطة أعلى منه خارجيا، ويتطلب ولاء داخليا من كافة المجموعة البشرية التي تعيش داخل حدوده)، إلا بعد (1830)، وأن ربط تأسيس الدولة الجزائرية بالوجود العثماني هو تأسيس لدولة جزائرية مزعومة إيديولوجيا.[2]

## المبحث الثاني: جزائر ما بعد (1830) أو الصدمة الاستعمارية.

عشرون يوما (بين 16 جوان 1830 تاريخ الاحتلال الفرنسي لسطاوالي، و05 جويلية (1830) تاريخ احتلال الجزائر العاصمة- دار السلطان)، كانت كافية لإنهاء الوجود

[1]- بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 80.

[2]- أحمد عبيد، التأريخ الجزائري، تقييم ونقد حالة الجزائر العثمانية، مجلة إنسانيات، العدد47-48، جانفي -جوان، 2010، ص ص 68-69.

العثماني من الجزائر الذي دام أكثر من ثلاثة قرون، ووجد السكان أنفسهم فجأة بدون دولة تحميهم بعد فرار الدايات لبلدهم، في مواجهة دولة متطورة وأمة منظمة متحضرة حضارة صناعية عالية، وتفوق عسكري سياسي علمي لا يناقش، دشنت هذه المواجهة لتاريخ جديد (تاريخ الأزمنة المعاصرة بتعبير سعد الله[1]).

اختار الفرنسيون عند دخولهم الجزائر الاستيطان (Colonisation de Peuplement) ليبقوا إلى الأبد، والذي يعني تملك كل شيء مادي ومعنوي ونزعه بالقوة من أصحابه الشرعيين، واعتبروا الجزائر امتدادا جغرافيا لجنوب فرنسا (وأن الشمال الإفريقي ألزم لفرنسا من الناحية الاجتماعية والعمرانية من سهول نورماندي بشمال فرنسا[2]) لكنها مسكونة بأغلبية مجهولة من الدرجة الثانية واقتضى الأمر استيراد مجتمع آخر، وسنت فرنسا نظام الإلحاق الذي يتيح للوزراء الفرنسيين معالجة قضايا الجزائر مباشرة، وطال الدمج الإداري المدن والمراكز التي فيها تركيز كثيف للأوربيين، وباقي البلد تديره بلديات مختلطة يديرها متصرف فرنسي ويساعده موظفون جزائريون (أعيان وقياد) مقابل امتيازات لهذا التعاون.

الهدف كان واضحا منذ البداية, فرنسة الأرض والسكان من خلال السيطرة التامة على النشاطات الثقافية والاقتصادية والدينية والسياسية من خلال القضاء على النخبة السياسية والثقافية للمجتمع، وعملت الآلة التدميرية لفرنسا على سحق الوجود الجزائري بداية من سلب الأراضي وطرد أصحابها منها، وإفراغ الريف من سكانه الأصليين الذين توجهوا نحو المدن الكبرى التي كان يعيش فيها أكثر من مليون أوربي، وإفقار شبه كلي لطبقات الشعب، إلى طرد اللغة العربية والشخصية الإسلامية من هذا الشعب الذي أصبح أميا في عمومه (90%)، إلى السطو على التاريخ وتزويره وإعادة كتابته وفق الطروحات الاستعمارية، وانتهاء بمحو دولته.

---

[1] – Gherid Jamal, l'exception algérienne. Casbah édit 2004, p 32.

[2] – إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 391.

فقد اختفت أغلب مؤسسات الدولة الجزائرية، وتم تدجين الفتات الباقي من قبل الإدارة الاستعمارية التي استعملت القسوة والحرب، وهذا لم يحدث في مجتمعات أخرى قريبة منا وتعرضت لنفس الاحتلال، لكنها حافظت على كيانها السياسي والاجتماعي والقانوني (المغرب وتونس مثلا أين الدولة لم تتعرض للانقطاع والاندثار، رغم أنها كانت تابعة لدولة أخرى في شكل حماية أو انتداب بها)، وكان معترفا بها,وهكذا تطور البَلَدان بالحفاظ على ثقافتهما وتنظيماتهما السياسية والاجتماعية ونخبهم.

كما أن سياسة الاحتلال في هذين البلدين حافظت على المكونات الاجتماعية التقليدية، ولم تحطم أوصالها كما فعلت في الجزائر، وهذا فارق مهم في كون إرث الدولة المخزنية استمر بصفة طبيعية في المغرب وتونس، بينما في الجزائر تعرض للانقطاع سواء مع الدولة العثمانية أو مع الاحتلال الفرنسي فيما بعد، إذ تعرضت الطبقات الوسطى المدينية للتشتت والتحطيم وعجزت الإقطاعيات عن لعب هذا الدور كما فعلت في أوربا حيث كان للإقطاع دورا بارزا في تأسيس الدولة الحديثة، فكان العنف المسلح الوسيلة الاستعمارية الأبرز لمحو الوجود الأنثروبولوجي الجزائري، بمحو قبائل كاملة عن بكرة أبيها، ثم أضيفت له أسلحة أخرى فتاكة، كمنظومة القوانين والسياسة الثقافية والتعليمية.

عنف الاحتلال واجهه بعنف المقاومة، لأن الجزائريين كانوا يدافعون على أغلى ما عندهم وهو الأرض والعرض والدين، ولأن الاستدمار الفرنسي لم يبق لهم خيار آخر رغم محاولات النخبة الجزائرية آنذاك الحوار والمفاوضة وتجريب الحلول السلمية، فقد طالب بعض الأعيان الحضر لمدينة الجزائر أعقاب الأعمال الوحشية الأولى ضد السكان (حمدان خوجة، وبودربة وإبراهيم ابن مصطفى باشا[1]) من فرنسا أن تبقى وفية لمبادئها وتقاليدها من أجل الحرية، وطالبوا بحكومة جزائرية حرة ومستقلة والجنسية الجزائرية للجزائريين.

1- قداش محفوظ: جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر من 1830-1954)، ترجمة محمد المعراجي، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، ANEP، 2008، ص 34

الاحتكاك مع الاستعمار نقل المجتمع الجزائري التقليدي الزراعي البدوي المتميز بروح الجماعة (العصبية الخلدونية)، التي كانت وسيلة حياة، يذوب الفرد في جماعة القرية أو القبيلة ويحافظ على وحدتها عن طريق التضامن والتضحية، في إطار احترام قيم اجتماعية ودينية، كالشرف والكرم والصلح، إلى مجتمع رأسمالي عصري وتم ذلك بالعنف وتحطيم قاعدة المجتمع التقليدي المادية (زراعة ورعي)، دون أن يسمح لهذا المجتمع بالاندماج في المؤسسات التي وضعها في البلد (قانون الأهالي)، ومن الخارج وليس بصفة تدريجية، وبعوامل داخلية، فكانت النتيجة مجتمع مختل مفكك الأوصال ثقافيا déculturation désarticulé et déstructuration (décivilisation)، التي تعني فقدان المعالم الأساسية لثقافة أصلية، ممحاة وملغاة عن طريق الاتصال بالأجانب، مما خلق أزمة هوية تعبر عن نفسها بالانحراف واضطراب الشخصية[1]) لم يعرفها أي مجتمع (حربي)[2].

رغم ذلك لم تندمج الثقافة المحلية، بل قاومت ورسخت الوعي الوطني لدى الجماعة، وهو ما ساعد على الكفاح المسلح ضد الاحتلال، وفي نفس الوقت تعايشت مع الثقافة العصرية التي حملتها الصدمة الاستعمارية.

لم يستسلم الجزائريون للأمر الواقع، فقد قررت أغلب القبائل المقاومة انطلاقا من فهم شعبي للإسلام (حماية الأرض والعرض والدين)، وبرز قائدان كبيران، شرقا الحاج أحمد الذي واصل الولاء للدولة العثمانية، ورفض الاستسلام والمفاوضة، وغربا بعد حوالي سنتين من الوجود الاستيطاني الفرنسي بايعت القبائل (في 24 نوفمبر 1832م) شابا معروفا بنسبه وخصاله (الأمير عبد القادر ابن الشيخ محي الدين)، الذي أسس قواعد الدولة الجديدة.

---

1- André Akoun et Pierre Ansart , (sous la direction) Dictionnaire de Sociologie , LeRobert, seuil, 1999, p 02.

2- Gherid Jamal , op cit, p 19.

عمل على تنظيم القبائل وتوحيدها، لأنها كانت مشتتة ومتنافسة فيما بينها، وحدة الأمة وتطهير صفوفها من الخونة والإقطاعيين المتخاذلين، ثم تأسيس جهاز سياسي إداري عسكري كنواة للدولة الجديدة التي تقوم على حكم مركزي، يرأسه الأمير ومجلس مكون من مساعديه من بين العلماء والحكماء، وخلفاء يمثلون المناطق – قسم الجزائر إلى ثمانية خليفليك كل واحد منها يضم أغاليك الذي يضم عدد من القيادات– وأرسى تنظيما إداريا هرميا، تنزل فيه أوامر الأمير إلى غاية الشيوخ، ومنهم تصعد التقارير إليه بنفس الكيفية .[1] وإدارات جهوية، بناء مؤسسات وطنية (شرطة، ضرائب، قضاء، مؤسسات تعليمية) واقتصاد يلبي حاجات السلم – الاهتمام بالفلاحة والحرب – تأسيس صناعات عسكرية جزائرية– توسعت خلال 17 سنة من المقاومة لتشمل ثلثي مساحة الجزائر.

كان يمارس سيادة حقيقية على جزء كبير من الجزائر باستثناء موانئ وهران، أرزيو، مستغانم، وبايلك الشرق (تلمسان، الجنوب، جبل عمور، بنو مائدة، دواير التيطري، أولاد نايل، سور الغزلان، القبائل الكبرى وقبائل عمراوة، قبائل فليسه بقيادة بن زعموم، بسكرة، الاغواط) واعترف به كأمير للمؤمنين له قناصل ويبرم المعاهدات مع الدول، ولم يضع حدودا لإقليمه، ولم يعترف بالسيادة الفرنسية، أسس مشروع عاصمة جديدة تكون نقطة عبور للصحراء (تاقدمت)، كان هدفه توطين البدو وجعلها سدا منيعا ضد القبائل الصحراوية المستقلة، حتى لا تزعجه، فلا عجب أنه مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة.

انتهت دولته كما انتهت دولة الحاج احمد في الشرق سنة (1848) و (1847) لأسباب عديدة أهمها: عدم وحدة المقاومة بينه وبين الحاج احمد في الشرق، فقد كان من الممكن في ظل تحالف القائدين قيادة مقاومة جماعية، تنهي الاحتلال أو عرقلة تمدده، إضافة إلى خيانات بعض القبائل والإقطاعيين، وبعض الطرق الصوفية، لتتاح الفرصة لمناطق أخرى شرف حمل لواء الجهاد (بلاد القبائل عام (1852) والجنوب الغربي عام

1– قداش محفوظ، المرجع السابق ص من73إلى76. بتصرف

(1864) والانتفاضة الكبرى عام (1871)، التي شملت كل البلاد ما عدا الجنوب الغربي، ثم آخر ثورة قبلية عام (1916) بالأوراس)، الانقطاع والتشتت وعدم الوحدة وفقدان الوعي الوطني (الذي سيتشكل فيما بعد في المدينة عند الطبقات المتعلمة) سهلت القضاء عليها.

حتى عام (1900) قاتل الجزائريون بكل شراسة وقوة، في مواجهة سياسة استعمارية استهدفت إلغاء وجودهم، عبر سلب أراضيهم واستيلاء المعمرين على أجودها وأكثرها إنتاجية ( حوالي65%)، وهدم البنى الريفية التي كانت تشغل (95%) من سكان البلاد، والتفكيك الاستعماري للبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذهنية بدءا من قانون (1871) الذي يبيح تملك سكان الألزاس المتضررين من الحرب الفرنسية الروسية، ما يعادل (100000) هكتار من الأراضي الفلاحية الجزائرية[1] والتدفق المتزايد للمعمرين (انتقل عددهم بين (1841) و(1901) من (37374) إلى (633850)، وانتقلت مساحة الأرض المغتصبة في نفس الفترة من (20000) هكتار إلى (1912000) هكتار)[2] والمجازر الجماعية (كما حدث لقبيلة أوفية قرب الحراش وقبيلة أولاد رياح بمستغانم والصبحة بالشلف،)، أُنهك الجزائريون بسبب ذلك وبسبب الأوبئة والمجاعات وفارق موازين القوى بين أمتين.

ما حدث لم يحدث في بلد آخر، هال الأمر الضمائر الحية حتى من داخل البيت الأوربي، وحتى من الذين ساندوا الاستعمار الفرنسي في البداية عن جهل أو قصد، فقد كتب الفيلسوف الشيوعي فريدريك إنجلز سنة(1857)[3] "من الوهلة لاحتلال الجزائر من طرف الفرنسيين وحتى الوقت الحالي، فإن هذا البلد الشقي، كان طوال هذه الفترة مسرحا لأحداث دموية ونهب وعنف، إن هذه الحرب الشرسة التي قامت بها فرنسا هي ضد كل القيم الإنسانية والحضارية والمسيحية، إن ما يمكن قوله عن الجزائر، هو أنها مدرسة حربية للجنرالات والجنود الفرنسيين، فكل الضباط الذين تحصلوا على ميداليات

---

1- Sari Djilali, la dépossession des fellahs , Sned , Alger, 1978, pp 29-30.

2- Gherid Jamal, op cit, p 49.

3- صالح فيلالي، إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999،.ط3، ص18.

في الحرب الإجرامية أجروا تدريباتهم العسكرية والربوية بالجزائر".

قوله هذا بعد أن سبق له أن زكى وبارك الحملة العسكرية على الجزائر، معتبرا إياها مهمة حضارية، فقد كتب عام (1848) عندما كان مراسلا لجريدة النجم الشمالي الباريسية "إن احتلال الجزائر هو حادثة مهمة وسعيدة لتقدم الحضارة... ربما نتأسف لكون حرية بدو الصحراء قد قُضي عليها، لكن يجب ألا ننسى أن هؤلاء البدو أنفسهم كانوا أمة لصوص، إن برجوازيا عصريا بحضارة وصناعة ونظام وتنور أفضل بكثير من سيد إقطاعي، أو من غازي سارق ينتمي إلى مجتمع متوحش"..

كانت المقاومة ريفية قبلية عسكرية، وبعد (1900) انعكست الصورة فأضحت سياسية مدينية عصرية، حتى من خارج الجزائر أحيانا، فظهر الشعور بالهوية الجزائرية لدى الطبقة الشغيلة للمهاجرين بفرنسا[1] بسبب تفتت المجتمع الجزائري (امتيازات للأعيان الريفيين وروح الجماعة المغلقة لدى العائلات المدينية التي تقف عائقا أمام انصهار المجموعات السكانية، وقانون منع تنقل السكان الجزائريين أو اكتساب حس التضامن).

بدأ الجزائريون التفكير في طرق سياسية سلمية بديلة للكفاح على الشكل الأوربي، حيث نادى بعضهم (التيار الإصلاحي اللبرالي) بقيادة الأمير خالد – نجل الأمير عبد القادر وضابط سابق في الجيش الفرنسي– ثم من بعده فرحات عباس وبن جلول)، بالمساواة باسم المبادئ الفرنسية وحصول الجزائريين على المواطنة الفرنسية مع الاحتفاظ بدينهم (قانون الجنسية لعام (1919)، كان يسمح بالجنسية الفرنسية شرط التخلي عن الالتزامات الدينية لصاحبها المسلم)، وإصلاح التعليم والإدارة ضمن السيادة الفرنسية، واندماج تدريجي للأهالي في المؤسسات.

ولأجل ذلك ترشح في الانتخابات المحلية لعام (1919)، رفضت فرنسا هذه

[1]– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة، ترجمة داغر قيصر، مؤسسة الأبحاث العربية، 1983، .ص.21

المطالب ونفت الأمير خالد إلى تركيا، وبدأت تظهر الجمعيات (الراشدية في الجزائر ونادي صالح باي بقسنطينة)، والأحزاب (حزب نجم شمال إفريقيا في (1926)، فدرالية المنتخبين المحليين في سبتمبر (1927)، (التي أسسها فرحات وبن جلون ود.سعدان، والتي طالبت بالاندماج التدريجي في الأمة الفرنسية مع احترام الشخصية الإسلامية، وكان مطلبهم الأساسي انتخاب نواب مسلمين في المجلس الوطني الفرنسي حتى يسمعوا مطالبهم للرأي العام الفرنسي بعدما خانهم فرنسيو الجزائر وفرنسا، تبنوا وسائل الإقناع والعرائض المطلبية، واعتقدوا أن الاندماج الاقتصادي للأهالي مرتبط بحصولهم على حقوقهم السياسية، علمانية لبرالية اندماجية كانت نتيجة للاحتكاك القسري مع الحضارة الاستعمارية، خصوصا بالنسبة للنخبة التي سميت حداثية المتخرجة من المدارس الفرنسية وجامعاتها (محمد الصالح بن جلول في الطب، وفرحات عباس في الصيدلة متأثرة بالثقافة والتعليم الفرنسي، فرنسا بعدما عارضت في البداية تعليم الجزائريين).

فرنسا بعدما عارضت في البداية تعليم الجزائريين وقصرته فقط على التعليم المهني والفلاحي لتدريب يد عاملة في المزارع، انتبهت فيما بعد إلى أهمية المدرسة كمؤسسة للتنشئة الثقافية والاجتماعية، وكجهاز للهيمنة تتطلب تعليم نخبة تكون واسطة بين السلطات الاستعمارية والسكان المحليين، وربما قد تكون قوة ثالثة منافسة لجبهة التحرير الوطني فيما بعد، كما خمَن ذلك واضعو مشروع قسنطينة، إضافة إلى النظام التعليمي الفرنسي – وإن كان لم يستفد منه إلا نزر يسير جدا من الجزائريين، حيث لم تتجاوز نسبة تمدرس الجزائريين حتى 1929 حوالي 06 %)، كانت هناك عوامل أخرى ثقافية اجتماعية عبر عملية التثاقف [1] (Acculturation) – مصطلح سوسيولوجي أسهمت في استمرار التثاقف [2](Acculturation) كهجرة الجزائريين نحو فرنسا، أو

1– دورتييه جون فرانسوا، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة جورج كتورة، ط1، دار كلمة ومجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت وأبو ظبي، 2009، ص 194.

2 – Gherid Jamal, op cit, pp 52 -62.

تونس والمغرب، الانخراط في الجيش الفرنسي، العمل في المدن وحتى الاستقرار بها.

فقد لعبت المدينة دورا كبيرا في اكتساب الثقافة الفرنسية وستلعب دورا أكثر خطورة فيما بعد أثناء الثورة التحريرية – حيث تعلم الجزائريون في المدينة اللغة الفرنسية واللباس الأوربي والعادات الغذائية الفرنسية، وأشكال التنظيم الديمقراطي النقابي والحزبي خصوصا في أماكن العمل، وعلى الصعيد السوسيولوجي والانثروبولوجي حلت فكرة الأمة والشعب لدى الفرد محل القبيلة، والحزب محل الطريقة الدينية.

صيرورة النزوح وترييف المدن[1] من قبل أمواج المهجرين من الفلاحين أو أبنائهم نحو المدن أو الخارج واقتلاعهم من جذورهم – حيث تقطعت روابطهم التقليدية – واستبعادهم من المجتمع الرسمي، ستجعل هؤلاء الفقراء جمهورا وجيشا لجماعات النزعة الوطنية الشعبوية، إعداد الاحتلال لمجتمع أهلي جديد خطط له بأدوات أنثربولوجي – التي سادت أثناء النزعة الاستعمارية العالمية، والتحولات التي رافقتها داخل المجتمعات التي سميت تقليدية، حيث وجدت الثقافة المحلية نفسها على خطوط التماس مع ثقافة مسيطرة تحاول التأثير عليها.

بعد الحرب العالمية الثانية تخلوا عن فكرة الاندماج وطالبوا باستقلال الجزائر في إطار معاهدة صداقة مع الجزائر، مجازر 08 ماي (1945) وإهمال الفرنسيين لمطالبهم أضعف تأثير أفكارهم وخطابهم في الشعب الجزائري، كما أن انتمائهم الطبقي للبرجوازية العصرية (أطباء، محامون، معلمون، ضباط متقاعدون) أفقدهم تأييد الجماهير وأدى إلى إخفاقهم، فاضطروا إلى تعديل سياستهم ومطالبهم نحو الجذرية، ثم انضموا لجبهة التحرير بعد سنتين من انطلاق الثورة مقدمين خبرتهم السياسية وخدماتهم للثورة.

الحزب الشيوعي تأسس في أكتوبر (1936) كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي –

[1]– حربي محمد، المرجع السابق، ص 25.

الذي بقي تحت هيمنته، كما أن أغلب أعضائه أوربيون- لإضعاف نشاط حزب نجم شمال إفريقيا والمطالب الاستقلالية التي رفعها، والتي بسببها انفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يعتبر الجزائر أمة لم تكتمل بعد، وأنها في طور النمو (موريس ثوريز Thorez)، مما أثار حفيظة مصالي الذي قرر الانفصال عنه، رفع الحزب مطالبا اندماجية وكان معاديا للإسلام الذي اعتبره إيديولوجية رجعية تعبر عن مصالح الطبقة الإقطاعية، عاش على هامش الشعب الجزائري وعمقه الانثروبولوجي (الإسلام والوطنية)، واعتبر التطلعات الوطنية للجزائريين عمالة للفاشية، تجاهل الشيوعيون التقسيم الحقيقي الذي كان موجودا في تلك الفترة، والذي ليس تقسيما طبقيا بين برجوازية وبروليتاريا بقدر ما هو تقسيم بين مستعمَر ومستعمر.

بعد الحرب العالمية الثانية تراجع الحزب عن بعض مواقفه انسجاما مع الوضعية الجديدة، فطالب بإطلاق سراح المساجين السياسيين، وخروج القوات العسكرية الفرنسية من الجزائر، الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، تأسيس لجان كفاح ضد الاستعمار، أما بعد انطلاق الثورة ترددوا في الالتحاق بها كبعض القوى الأخرى، لكن بعد اعتراف الاتحاد السوفيتي عام (1956) بجبهة التحرير الوطني انضموا إليها في شهر مارس من نفس السنة، وكانوا يرغبون في الدخول كحزب، وهو ما رفضته الجبهة التي طالبتهم بالدخول كأفراد والتخلي عن انتماءاتهم الحزبية، لم يكن الحزب الشيوعي حرا في قراراته التي تأرجحت بين باريس وموسكو.

الصحافة الحرة (المصباح والحق بوهران سنتي (1906-1911)، الهلال بالجزائر سنة (1907)، المسلم في قسنطينة والإسلام في عنابة سنة (1909)، الراشدي في جيجل سنة 1911)، بدأ الجزائريون يعيدون اكتشاف تاريخهم الوطني (كتاب مبارك الميلي عن تاريخ الجزائر عام 1929 وتراجع فرحات عباس عن تصريحاته بعدم وجود أمة جزائرية).

هذه الثورة السياسية المدعومة بحركة الإصلاح الديني أنذرت بميلاد مجتمع جديد

خصوصا بعد احتفال الاستيطان الفرنسي بمأويته، ووصول منطق الاستعمار إلى حده الأقصى سنة 1930 (ابتداء من هذه السنة ظهرت نتائج فشل الاستعمار الزراعي حسب شارل أندريان جوليان[1] وهجر المراكز الصغيرة والعودة السلمية للأراضي الأصلية، وبدأت الجزائر الداخلية تتعرب وتتخلص من الفرنسة)، كانت انطلاق لجيل جديد من الجزائريين من الشرائح الوسطى (طلاب وموظفين وعمال كانت تشكل (04 %) من السكان حسب شارل روبيرأجرون) .

سيسمى هذا الجيل فيما بعد بالتيار الجذري داخل الحركة الوطنية التي بدأت مع تأسيس حزب نجم شمال أفريقيا بفرنسا سنة (1926) كقوة سياسية نشيطة في المهجر (حربي) من قبل عمال مهاجرين بقيادة مصالي الحاج (ابن فلاح فقير، درقاوي الطريقة، أتم الخدمة العسكرية بفرنسا التي أقام فيها من بعد نهائيا) استفادوا من الحريات العامة هناك ومن دعم الحزب الشيوعي الفرنسي (استقل عنه فيما بعد واعتبر الأولوية للموقف السياسي من فرنسا لا الانتماء الطبقي وانتصار الاشتراكية بفرنسا)، والنقابة العمالية ومن الثورة البلشفية في روسيا عام (1917) تشكل في البداية من جناحين: شيوعي بقيادة عبد القادر حاج علي ووطني بقيادة أحمد بن أحمد المعروف بمصالي الحاج، الذي تزعم الحركة بعد عام من تأسيسها لكونه رجل عمل حدد إستراتيجيته بوضوح وكانت عقيدته عفوية عربية إسلامية (حربي).

رغم أن حركة مصالي كانت في ظاهرها حركة عمالية لكن في عمقها كانت حركة وطنية بإيديولوجية شعبوية ذات مرجعية عربية إسلامية، تبنى منذ البداية المطالب الاستقلالية (انسحاب القوات المحتلة، تأسيس حكومة وطنية، تكوين جيش وطني، انتخاب جمعية تأسيسية، التعليم الإجباري بالغة العربية، تأميم المؤسسات)، ثم تحول النجم إلى حزب الشعب الجزائري في مارس (1937) (بنونتير بفرنسا ثم نقل مركزه إلى

[1]– حربي محمد، المرجع السابق، ص 24.

الجزائر) بعد حل السلطات الاستعمارية للنجم نظرا لجذريته، أوقف الاستعمار حزب الشعب عن النشاط بعد سنتين عام (1939) ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) فيما بعد عام (1946) لغرض المشاركة في انتخابات (1947).

وأنشأ في نفس الوقت تنظيما عسكريا سمي بالمنظمة الخاصة مهمتها التحضير للكفاح المسلح وظهور ميولاته الوطنية الاستقلالية، حتى وإن سماها البعض إيديولوجية شعبوية (تقديس الشعب والنظر إليه كفاعل مطلق للتاريخ، معصوم من الخطأ وما يحدث له تلقى تبعاته على أخطاء القادة أو خيانتهم، الاندفاع نحو مجتمع من المتساويين والحذر من الأغنياء، مطلب الاستقلال وحرية تقرير المصير مع مجلس وطني سيد، الأولوية للكفاح لأجل سيادة الأمة المتأصلة في ثقافتها ودينها وشخصيتها العربية الإسلامية، وليس النضال الطبقي) ورفضه لمشروع فيوليت مع نهاية (1936)[1].

هذا المشروع الذي يكرس الانقسام داخل صفوف الشعب الجزائري (كان المشروع يرمي إلى تكوين نخبة موالية لفرنسا بمنح المواطنة ل21 ألف جزائري وفيً لفرنسا) والذي عارضه بشدة، وكان مصالي الحاج يصيح في تجمعاته الشعبية "لا أريد أن أكون فرنسيا، أريد أن أبقى جزائريا في جزائر مستقلة[2] "، أيده المؤتمر الإسلامي (نظمه البرجوازيون والشيوعيون والعلماء) المنعقد أواخر (1936)، تبنى مصالي وأنصاره بعد عودته للجزائر خطابا عربيا إسلاميا وارتبطوا بالمجتمع الفلاحي التقليدي، ثم جذبوا إليهم عمال المهجر وعمال المدن وشرائح وسيطة كصغار التجار والحرفيين والأعمال الحرة وعمال الريف والفلاحين المنزوعة أراضيهم، حيث توسعت القاعدة الاجتماعية للمصالية بعد تحول الحركة إلى حزب الشعب الجذري في أطروحاته الرافض للاندماج والمطالب بحكومة تستمد سلطاتها من الشعب السيد الذي يجب احترام الوعد المعطى له.

[1]– للمزيد حول هذا المشروع انظر: قداش محفوظ المرجع السابق، ص 327.

[2]– Addi Lahouari , op cit, p 224.

تدفق على الحزب من (1939) حتى (1944) الطلاب وحملة الشهادات بعدما كان يغلب على صفوفه الطابع العامي والعمالي، ومسألة الهوية كانت من الأزمات التي عصفت بالحزب وأدت إلى الانقسام بين بعض مناضليه بدءا من الكاتب العام للنجم عمار عيماش سنة (1936)، الذي انفصل عن مصالي ثم الأزمة البربرية عام (1949) التي بدأت في نوفمبر (1948) بمحاولة بعض البربريين تأسيس حركة شعبية بربرية في المهجر، حيث كان اتجاههم قويا داخل فدرالية حزب الشعب بفرنسا، قام قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بحل هذه الفدرالية في فبراير (1949)، وتم عزل بعض قادة اللجنة المركزية كأيت أحمد الذي عوضه بن بلة في قيادة المنظمة الخاصة.

عنف واضطهاد فرنسا للحركة وللشعب الجزائري عموما أَمَدً نجم شمال إفريقيا والحركات المتولدة عنه (حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الشعب فيما بعد بخزان من الحقد ضد النظام الاستعماري، عبرًت عنه إيديولوجية جبهة التحرير الوطني والتي صورت الشعب كأسطورة حامل لقيم الأجداد، لكن رغم جذرية مصالي وديناميكية العنف التي أطلقها وسط الجماهير وحتمية المواجهة المسلحة، لكنه كان يرى أن العمل المسلح ليس ضروريا الآن (المنظمة الخاصة التي رفضها خشية إفساد تطور الحركة ووقوعها بين إطارات شابة لا خبرة لها – لامين دباغين وأنصاره– تسلمها للقمع الاستعماري دون قدرة على الدفاع).

كان موقفه حذرا ومتنوعا يستجيب لمتطلبات اللحظة الراهنة وإمكاناتها[1]، في الكفة المقابلة للاتجاه الحداثي، كان التيار الإصلاحي العربي الإسلامي (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة عبد الحميد ابن باديس تأسست (1931)، لكن الفكرة تعود لسنة (1924) عندما حاول ابن باديس إقناع أصدقائه بأهمية إنشاء جمعية على أساس الأخوة الفكرية، لتوحيد جهود العلماء في مجال تدريس اللغة العربية وتجديد الإسلام،

1– دورتييه جون فرانسوا، المرجع السابق، ص 194.

للحفاظ على الثقافة العربية الإسلامية داخل المجتمع الجزائري ومحاربة الخرافات، ثم جاءت زيارة محمد عبده عام (1930) لتتوج الفكرة)، المتأثر بحركة النهضة في الشرق بقيادة رشيد رضا ومحمد عبده المُشَكَّل من خريجي جامعات تونس والمشرق العربي، وتناغما مع طبيعة الشعب الجزائري المسلم بطبيعته والرافض للأفكار الأجنبية ينشط في الساحة عبر مدارسه وأنديته وصحافته.

اهتمت بالإصلاح الديني والثقافي لتجنيد الرأي العام ضد الإيديولوجية الاستعمارية، وضمان الوجود المميز للأمة الجزائرية وإنهاء حالة الاغتراب السياسي والثقافي للمجتمع بطرق سلمية، لتطوير الوعي الوطني عبر الإسلام الذي كان عنصرا موحدا طوال التاريخ، ولتأكيد طابعها السلمي قبلت الجمعية بالحكم الفرنسي لأسباب سياسية وأمنية، حتى تمرر برنامجها التربوي وتحالفت مع فرحات عباس وحزبه في نهاية الحرب العالمية الثانية (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA).

ميز ابن باديس بين الجنسية القومية (دائمة) والجنسية السياسية (مؤقتة)، وطالب بالمواطنة الفرنسية للجزائريين حتى يفيدوا من حقوقهم المدنية ويحافظوا على لغتهم ودينهم، اهتم بالحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للجزائريين قبل الاهتمام بالاستقلال السياسي، لأنه كان يؤمن أن الجزائر ستستقل عاجلا أم آجلا (استقلال الأذهان قبل استقلال الأوطان حسب عبارة المفكر الهادي الحسني)، وتغيير عقليات الناس يساهم في تغيير محيطهم الاجتماعي[1]، ساهمت الجمعية في إذكاء الشعور الوطني الإسلامي لدى الشباب عبر برنامج تربوي وإعلامي (مجلة المنتقد والشهاب)، الأناشيد والشعارات – الجزائر وطننا والإسلام ديننا والعربية لغتنا– اقتربوا في هذا الجانب من مناضلي حزب الشعب، لكن خالفوهم استراتيجيا في أدوات النضال، حيث كانوا لا يرون العنف وسيلة فعالة وأنه لم يئن الأوان للثورة، كانوا يخشون العنف الشعبي ويعتقدون مع محمد عبده

[1]– صالح فيلالي، المرجع السابق، ص 26.

"أنه ليس من الحكمة إعطاء الجمهور ما ليس مستعدا لتقبله" .

وضعية الانتظار التي اعتمدتها القوى الاجتماعية المعنية بتدمير الاستعمار، قد تصدق ذلك لذلك التحقوا متأخرين بها وانضموا إليها كأفراد مثل بقية الحركات، كما طلبت منهم ذلك جبهة التحرير الوطني، سيظهر فيما بعد الانقسام والصراع بين الجناحين الثقافيين داخل البيت الجزائري، بعدما كان الانقسام والصراع بين المجتمع الأوربي والمجتمع المسلم، والذي انتهى بالرحيل الفيزيقي لفرنسيي الجزائر من البلاد.

المشاريع الثلاثة للأمة (فرحات عباس، ابن باديس، مصالي الحاج) كان يمكن لها أن تتوحد في وضع تصور للدولة بعد الاستقلال، للحصول على إجماع كشرط قبلي لبناء الدولة الحديثة (بن يامين ستورا) وتتعايش، لكن عوضا عن ذلك تخاصمت وفرقت المجتمع، وقامت بينها معادلة صفرية أو جدلية التنافي المتبادل، وبدل القبول بالتعددية كحل لمشكلة الوحدة والتمثيل السياسي، فضلت الجزائر هيمنة الحزب الواحد في ظل نظام سياسي عسكري نواته المخابرات.

فترة النضال السياسي التي امتدت حتى نهاية الأربعينات من القرن المنصرم وصلت بدورها إلى مأزق، نتيجة تنكر الاحتلال لوعوده بإعادة السيادة للشعب الجزائري في أعقاب مجازر 08 ماي (1945)، ونتيجة الصراعات السياسية الداخلية بين الأحزاب الناشطة في الساحة، وعقم العمل السياسي الذي خيب الآمال، حيث تم إقفال الطريق الانتخابي بتزوير انتخابات 04 أفريل (1948) البرلمانية وقمع المناضلين، وحزب الشعب الشيء الذي خلق استياء عاما لدى غالبية السكان التي صاحت "لا تدعونا بعد الآن إلى الانتخابات، أعطونا السلاح".

اكتشف الشعب الجزائري ومناضلوه بعد هذا الحدث، سخافة وعقم العمل السياسي السلمي والإصلاحية المستندة للشرعية الاستعمارية (الشيوعيون، فرحات والاتحاد الديمقراطي للبيان، العلماء والذين اعتقدوا في الاستقلال على مراحل)، وضرورة

تمجيد الكفاحية الثورية وروح التضحية، واعتبارهما فضائل تلازم الناس الآتين من الطبقات الدنيا، في مقابل ما كان هؤلاء المناضلون يعتبرونه تهرب المثقفين والنخبويين من مسؤولياتهم اتجاه الواقع الاستعماري، الذي عزز الثقافة الجذرية مما أبرز للساحة ثلة من الشباب المناضل الذي أفرزته الظروف.

إنه جيل جديد من أبناء الريف نفذ صبره وينتظر الانتقال للعمل، عوض الخطابات، قرر العمل العسكري وانشأ المنظمة الخاصة نهاية الأربعينات، خرجت منها فيما بعد اللجنة الثورية للوحدة والعمل، أطلقها بوضياف في 23 مارس (1954) كقوة ثالثة في الصراع بين مصالي واللجنة المركزية (التي أعابت عليه عبادة الشخصية وانعدام الكفاءة والثقافة، والتضاد بين مصالي وخصومه كان تضادا في الشرعية فالمركزيون رجال جهاز ترتكز شرعيتهم على منظمة لها قوانينها ونظام علاقاتها، علاقة موضوعية شرعية حتى وان تخللتها أحيانا استبداد الأقلية على الأكثرية، أما مصالي كبن بلة بعده فيقيم مع الشعب، علاقة صوفية شخصية[1])، ثم لجنة 22 في 25 جوان (1954) انبثقت منها لجنة الستة (بوضياف، بن بولعيد، ديدوش، بيطاط، بن مهيدي، كريم) التي فجرت الثورة أول نوفمبر(1954) باسم جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، وتأسست في 23 أكتوبر (1954) بعد نهاية اجتماع الستة.

كانت الجبهة الحزب الأمة لتتحول فيما بعد الاستقلال إلى الدولة الأمة، كانت امتدادا للحركة الجذرية التي اقتنعت بأن محاولات تحرير البلاد من خلال إتباع الطرق القانونية وبوسائل سلمية باءت بالفشل، نتيجة معارضة الفرنسيين، لكنها كانت في قطيعة في ذات الوقت مع الجيل السابق من القيادات خاصة للمصالية وللزعماتية، لم تكن اتحادا لأحزاب سياسية سابقة، بل كانت عبارة عن حزب وطني (محساس) نادى كل الجزائريين من مختلف الاتجاهات السياسية والشرائح الاجتماعية للمشاركة في الثورة.

[1]– حربي محمد، المرجع االسابق، ص ص 90-91.

تم الإعداد للثورة على وجه السرعة، كان الوقت يضغط بسبب الظروف الداخلية والخارجية، وتوجب خلال أربعة أشهر إعدادا وتجنيد وتنظيم من بين مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية قوة عسكرية، اجتمع الوضع الثوري بتعبير لينين– والذي كان مؤسسو جبهة التحرير الوطني يرون أنه بدأ في (1947)، لكن قيادة حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان يرفض الاستفادة منه خوفا من المخاطرة وتأثير الإصلاحية عليه – مع القيادة الثورية– التي كانت أكثر إحساسا من الآخرين بضجر الرأي العام – لتفجير الأحداث وتحريك المياه الراكدة – النتيجة الثورية– (الوضع الثوري والقيادة الثورية والنتيجة الثورية حسب النموذج النظري لتشارلز تيلي حول العنف السياسي: الثورة وانتقال السلطة من فريق إلى آخر).

ينتمي مفجرو الثورة إلى الإطارات العليا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (المكتب السياسي، اللجنة المركزية،مسئولو التنظيم)، ومع ذلك كانوا غير معروفين لذلك توجهوا للامين دباغين ليقودهم، فرفض كما رفض مهري ودماغ العتروس، ومعظمهم حائز على شهادة التعليم الابتدائي، وبدأ بعضهم دروسا في الثانوية وكانوا عصاميين حصلوا على تكوينهم الأساسي في مكان العمل.

جغرافيا لم يكونوا يمثلون كل البلاد، فقد غلب العنصر الشرقي على التشكيلة (16 من قسنطينة، 09 من القبائل الكبرى، 06 من الجزائر، 02 من وهران)، اجتماعيا ينتمون في معظمهم للمنحدرين طبقيا les déclassés[1] (أبناء عائلات كبرى جردهم الاستعمار من ممتلكاتهم، كأيت أحمد، بوضياف، بن مهيدي، زعموم، عمال متوسطون كخيضر وبيطاط، إداريون كبوعجاج ومرزوقي، أعيان وأبناء أعيان ريفيون كبن بولعيد وكريم، حرفيون كزيغود، أبناء تجار أو فلاحين كديدوش وبن بلة وبن طوبال وبلوزداد.

قطع هؤلاء المناضلون روابطهم مع بيئتهم الأصلية، ثقافتهم الجذرية تسربت إليهم

[1]– حربي محمد، المرجع السابق، ص ص 104–105.

من حزب الشعب الذي رأى أن الاستقلال لا يأتي إلا بالحرب، لذلك عادوا الانتخابات والأحزاب التي لا تتطلع للكفاح المسلح، ولم تكن تهمهم الحريات والحقوق الفردية ولا برنامج للإصلاحات، بقدر اهتمامهم بحقوق الجماعة وإنهاء النظام الاستعماري وإقامة دولة جزائرية سيدة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، فأهمية الإسلام في الثقافة السياسية الجزائرية كوسيلة للتجنيد الشعبي جعلته ضمن برنامج الجبهة.

حررت هذه الثلة التي شربت المساواتية نتيجة انغراسها العميق في المجتمع، بيانا أعلنت فيه عن وجودها وأهدافها، ودعت الشعب الجزائري إلى الالتفاف حولها، كان إعلانا عن ميلاد دولة ومشروع تنمية مستقلين عن الوضع الاستعماري، واللافت في البيان هو الاختلاف بين النسختين العربية والفرنسية فيما يخص الهدف من الكفاح ((Restaurer) استعادة الدولة الجزائرية (Instaurer ) إقامة الدولة الجزائرية)، هل هو بناء دولة جديدة أم استرجاع سيادة دولة كانت موجودة من قبل؟.

إضافة إلى الاتفاق على مبدأين: اللامركزية نظرا لاتساع الجغرافيا، فتركت المبادرة والتقدير لكل ولاية، ومبدأ أولوية الداخل على الخارج، فلا يمكن فعل أي شيء دون موافقة مقاتلي الميدان، والأولوية للعمل المسلح المباشر مع العدو (جيش التحرير).

كانت مغامرة بكل ما للكلمة من معنى، ساهم في نجاحها قوة إرادة القيادة الثورية رغم أنها كانت أقلية ونضج شعب متمرس على الكفاح، كانت صفوف الثورة موحدة في البداية ولمدة سنتين، رغم التحاق كثير من القوى متأخرة بسبب ترددها (فرحات، المركزيون، والعلماء والشيوعيون)، وفُرض على هذه القوى أن تحل نفسها وينضم أعضائها كأفراد للجبهة – الاحتكار السياسي وعدم الاعتراف لبقية القوى بالاستقلال الذاتي والتنافس والحوار مع فرنسا، جعل المصاليين يشكلون الحركة الوطنية الجزائرية في ديسمبر (1954) التي شكلت جيشا بقيادة محمد بلونيس، وقامت بهجمات في الجزائر (أخيرا اقتنع مصالي بضرورة الكفاح المسلح ضد الاستعمار)، لكنها دخلت في صراع

ومواجهات مع جبهة وجيش التحرير الوطني، وقع فيها قتلى في منطقة القبائل (4000 قتيل، و9000 حسب حربي) امتدت حتى لفرنسا.

التحاق هذه القوى متأخرة همشها فيما بعد لتذرع القادة البادون بالثورة بحق الشاغل الأول والحصري، وفرضوا حتى في وعي خصومهم "عقدة المقاتل الأول والملتحق فيما بعد"[1]، يشبهون الطلقاء في التاريخ الإسلامي، الملتحقين، ابتداء من سنة (1956) وبالضبط بعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت منه، بدأت تظهر الخلافات الشخصية وصراعات العصب بين القادة كنتيجة ملموسة للعمل المسلح وانتشاره عبر كامل التراب الوطني، ولم تعد الثورة قضية أشخاص خارجين عن القانون كما كانت تصوره السلطات الاستعمارية، وبسبب اختلاف الرؤى حول العمل.

جاء المؤتمر لتقييم تجربة الكفاح بعد عشرين شهرا، ولإعادة تنظيم صفوف الثورة، اقتصر الحضور على الداخل باستثناء الغرب والأوراس، ولم تعترف جماعة الخارج (أيت أحمد، بن بلة، خيضر) بهذا المؤتمر، حيث اعتبر القادة التاريخيون ومؤسسو جبهة التحرير أنهم الحاملون الرئيسيون للشرعية الوطنية، وأن أولوية الداخل على الخارج مساس بهذه الشرعية[2] (أقر المؤتمر القيادة الجماعية – رفضا للقائد أكثر منه وجها للديمقراطية– وأولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج (عبان وكريم).

أولوية السياسي على العسكري لم تطرح مشكلة في البداية كون لجنة التنسيق والتنفيذ كانت تنشط في الداخل، فكان القائد السياسي هو ذاته قائدا عسكريا – وحدة النشاط– لكن مع انتقالها إلى الخارج عام (1957) ظهر الفصل بين العسكري والسياسي، ورفض البعض هذا القرار، ثم انقلبوا على الحكومة المؤقتة كهيئة شرعية سياسية فيما بعد، لصالح العسكريين الذين تسلموا زمام المبادرة ابتداء من منتصف سنة

[1]– حربي محمد، المرجع السابق، ص 146.

[2] – Slimane Cheikh, .op cit, p 387.

(1957) بعد استشهاد العربي بن مهيدي في فبراير (1957) (حكيم الثورة)، واغتيال عبان رمضان اللذان اغتيلت معهما فكرة تفوق السياسي على العسكري[1]، استشهاد واعتقال بعض رجال الثورة المحنكين وقع فراغا في القيادة، انتهزه بعض من يفتقرون إلى الحنكة والقدرة على التدبير ليحتلوا المراكز الحساسة، فظهرت سلوكيات غير معتادة ولا منطقية، كمعالجة المشاكل بالعنف عوض التفاهم والحوار وبدأ الصراع والاقتتال بين الإخوة .

حسب الفرضية التي قدمها إدريس خضير[2]، أولوية العسكري على السياسي أو العكس، وأولوية الداخل على الخارج مسألة شغلت تفكير قيادات الثورة منذ هذا المؤتمر، بعد عزلة الداخل عن الخارج واتهام العقيد عميروش للحكومة المؤقتة بإهمال الجبهة الداخلية والتنعم في الخارج (اجتماع العقداء في ديسمبر 1958 بمنطقة القبائل، الذي ضم الولايات الأولى والثالثة والرابعة والسادسة)، والحسم كان للطرف القوي (الجناح العسكري) الذي أسس لبداية العسكرتارية (Le Militarisme) برر العسكريون تدخلهم برفضهم الفصل بين السياسي والعسكري، معتبرين أنفسهم مناضلين في جبهة التحرير الوطني وليسوا عسكريين محترفين)، وسباق الزعاماتية وصلت لحد التصفيات الجسدية واقتتال الإخوة لفرض منطق المجموعة الأقوى (اغتيال عبان رمضان في 22 ديسمبر1957 بالمغرب، من قبل الباءات الثلاث الذي دشن انقلاب وصعود الجناح العسكري على الجناح السياسي، الذي يمثله عبان الذي منذ توليه لجنة التنسيق والتنفيذ تنفيذا لمؤتمر الصومام، اعتبر نفسه الزعيم الوحيد للثورة، بعد اغتياله بقيت الثورة بدون قائد لمدة تسعة أشهر[3]، وله حق الاستقلالية والانفراد بالقرارات مما عجل بتصفيته.

انشقاق العقداء العشر صيف وخريف (1959)، مؤامرة العقيد لعموري رفقة

---

[1]– ليلى سيدهم، المرجع السابق ص 107.

[2]– إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962)، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، .ص 233.

[3] – إدريس خضير، المرجع السابق، ص ص 239–240.

عواشرية ولكحل ضد الحكومة المؤقتة في نوفمبر (1958)، اغتيال عميرة ممثل الحكومة المؤقتة في بيروت – لرفضه رئاسة فرحات للحكومة– أمام مقر الحكومة هناك واتهم بوصوف) لامتلاك السلطة بين من يحوزونها والآخرين لكسب شرعية المالك، جاء المؤتمر لحل مشاكل الثورة وإعادة تنظيمها وتأكيد هدفها المعلن في بيان أول نوفمبر، حيث أكد في نهاية أشغاله "أن تحرير الجزائر سيكون عمل كل الجزائريين، إن الثورة كفاح طبيعي يهدف إلى تحطيم النظام الاستعماري وهي ليست حربا دينية، بل مسيرة نحو الاتجاه التاريخي للإنسانية وليست الرجوع للنظام الإقطاعي.

باختصار الثورة هي كفاح من أجل إقامة الدولة الجزائرية، ذات المحتوى الاجتماعي والديمقراطي"[1] مع استبعاد الإسلام عن الثورة وبناء الدولة، ويبرر محمد حربي ذلك بكون البيان يحمل بصمات ماركسية لكاتبه عمار أوزغان الكاتب العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري، فدشن عهد الصراعات الداخلية (صراع المجموعة المتحلقة حول كريم ضد البعثة الخارجية ومجموعة بن بلة وبوضياف، ثم تخلي كريم وزير الحرب عن حليفه عبان – الأول كان يمثل طموحا شخصيا لرئاسة الحكومة المؤقتة خلفا لفرحات، الذي دخل في صراع معه، بينما الثاني كان يمثل خطا سياسيا حسب حربي– لصالح الخصوم القدامى من العسكريين كبوعمران، بن طوبال، بوصوف المسيطرين على الولايات ماعدا الولاية الرابعة، ضمن إستراتيجية البحث عن تحالفات للسيطرة على السلطة)، ولم يجب على إشكالية علاقة جبهة التحرير بجيش التحرير، حيث ظل وجودها غير مستقل عنه وكل نشاطات الثورة كانت بين أيدي النواة العسكرية (الولايات، جيش الحدود، الاستخبارات والارتباط)، التي جندت ونظمت الجماهير وعينت المسؤولين، أما دور المفوض السياسي فظل هامشيا اقتصر على الإدارة والعمل النفسي.

[1]– صالح فلالي، المرجع السابق، ص 35.

تفوقت الوظائف العسكرية على الوظائف السياسية،[1] فكان يقف في أعلى الهرم القادة التاريخيون ويدور حولهم القابضون على القوة المختارون بدقة على أساس الطاعة غير المشروطة، وتمت تربيتهم على الحذر من السياسيين، أما الفروع المدنية التي تضم الوزارات والمنظمات وأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين لا ينتمون لمجموعة القادة التاريخيين، فكانوا عبارة عن تقنيين في السياسة بتعبير كريم بلقاسم، لم تعد في القيادة اتجاهات سياسية بل جماعات، وحلت المصالح الشخصية والقرابات الدموية محل القرابات السياسية، وحل الحذر محل الثقة خصوصا بعد نجاح المصالح النفسية العسكرية الفرنسية في اختراق الجماهير والقيادات، عبر عمليات التسميم – من أمثلتها المؤامرة الزرقاء– كان لتنشيط الحذر نتائج قاتلة على مستوى علاقات الجنود والمسئولين ثم بين المسؤولين ذاتهم وأخيرا بين المثقفين والجمهور الأمي.

لم يعد الفرق قائما بين الداخل والخارج، وهو ما تبناه المجلس الوطني للثورة الجزائري في دورته المنعقدة بالقاهرة في أوت (1957)، أسست قيادة الثورة حكومة في المنفى تعوض لجنة التنسيق والتنفيذ سميت الحكومة المؤقتة في 09 سبتمبر (1958) بقيادة فرحات عباس، بعد اجتماع طنجة في أبريل (1958) لتمثيل الجزائر في المفاوضات مع فرنسا، ولتجاوز شلل القيادة وتهاونها على الصعيد العسكري (تعيين فرحات عباس كرئيس لها، رغم التحاقه متأخرا بالثورة كان يعني توجيه رسالة لفرنسا أن جبهة التحرير ليست حزبا متطرفا، والدليل أن رئيسها شخص معتدل لبرالي، وبأنها تقبل التفاوض حول الاستقلال بشروط مقبولة للطرفين،[2] كما اعتبر عباس رجل حياد وتوازن وتسوية لقيادة حركة توجد فيها كل الاتجاهات)، لكن تشكيلتها لم تكن منسجمة إيديولوجيا (ضمت الجذري واللبرالي والإصلاحي) ثم بن يوسف بن خدة.

---

[1]– حربي محمد، المرجع السابق، ص ص 168–170.

[2]– Addi Lahouari, op cit, p 226.

رغم رئاستها من قبل شخصية مدنية بقيت الحكومة المؤقتة تحت مسؤولية الجيش ممثلا في باءاته الثلاث. قادت هذه الهيئة المعركة الدبلوماسية والسياسية وحققت نجاحات خارجية حسبت لصالح وزير الخارجية كريم بلقاسم وحاولت بسط نفوذها على أرض الواقع لكن كانت هناك قوة أخرى تنافسها وتتحكم في الأمور. إنها جيش الحدود بقيادة العقيد بومدين الذي تمرد على القيادة السياسية– الحكومة المؤقتة–وكان يحضر ابتداء من (1960/01/23) تاريخ تعيينه كقائد لهيئة الأركان– التي استحدثتها قيادة الثورة بدلا من وزارة القوات المسلحة التي كان يرأسها كريم.

تعيين بومدين في هذا المنصب كان بناء على اتفاق الباءات الثلاث– بوصوف، بن طوبال، بلقاسم الذين اعتقد كل واحد منهم أنه يستطيع توجيهه وتوظيفه نظرا لبعض سماته الظاهرة كالخجل وضعف الشخصية وقلة الطموح والتكتم، حيث كان لا ترى على وجهه علامات التأثر مهما كان نوع المعلومة والخبر– شهادة الرائد موسى– لكن خاب ظنهم)، لتسلم قيادة البلاد بينما كانت القواعد الخلفية لجيش التحرير تكابد المعارك مع العدو، متحالفا مع المكتب السياسي لتلمسان الذي جاء بعد مؤتمر طرابلس وكنتيجة للتفوق العسكري الفعلي لقيادة الأركان (بومدين، بن بلة، محمدي السعيد، خيضر)، لا شيء في تاريخ بومدين كان يوحي بأنه سيقف يوما ما في وجه حماته ويسقط نفوذ الثالوث (بن طوبال، كريم، بوصوف)، الذين كانوا أهم مصدر للقرارات حتى سنة (1959) بصفتهم قادة تاريخيين لجيش التحرير، معتمدا على ضباط شباب مستعجلون للعب دور سياسي ومستفيدا من خلاف الثالوث مع الحكومة المؤقتة ليكتشف هو وأتباعه (محمد السعيد، قايد احمد، علي منجلي) أنهم بإمكانهم أن يتحولوا إلى سلطة الحقيقية.

صراعات الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان بدأت مع اللجنة الوزارية للحرب التي قيدت مسؤولية هيئة الأركان بالإشراف على جيش الحدود فقط باعتبارها هيئة مقيمة بالخارج بينما مسؤولية الولايات تخضع للجنة الوزارية التي استدعت هيئة الأركان

للدخول للجزائر بتاريخ 03 مارس (1961) تنفيذ القرار كان يعني نهاية سلطتها على الولايات و جيش الخارج الذي كان دوره حاسما في الصراع المستقبلي على السلطة وجاءت حادثة إسقاط طائرة حربية فرنسية على الحدود التونسية من قبل جيش التحرير وما تلاها من اتهامات متبادلة بين الطرفين لتزيد التوتر والطين بلة.

مفاوضات إيفيان في ماي (1961) بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا ساهمت أيضا في تحفيز مسألة السلطة (هجوم هيئة الأركان ضد كريم وهجوم مركزيين سابقين كبن خدة وسعد دحلب الذين اعتبروا أنه جرى استبعادهم من اللعبة ضد عباس فرحات)، التي اعتبرت الرهان الحقيقي للمجابهات أكثر من المفاوضات، تردد الحكومة المؤقتة وتراجعها وعجزها عن فرض نفسها على الجيش بسبب المصالح الشخصية والاستراتيجيات المتنافسة والأحقاد جعله يوطد مركزه الأدبي ويتجه نحو ازدواجية السلطة حيث جعلت هيئة الأركان من نفسها سلطة موازية تعبر عن طبقة الفلاحين وعن التطلعات الوطنية ورفض الدولة اللبرالية المرسومة في اتفاقات إيفيان حيث كانت هيئة الأركان غير خاضعة لمنطق الاتفاقات، وجعلت الحكومة المؤقتة تعتبرها ثورة مضادة.

كانت الشهور التي سبقت وقف إطلاق النار فترة توتر شديد في صفوف الثورة وداخل السجون الفرنسية حيث كان يقبع الزعماء الوزراء الخمسة بسبب لعبة التحالفات التي جَرَّت بن بلة إلى هيئة الأركان بعدما علم أن رفقائه في السجن يتسابقون هم أيضا عليها وتأسيس مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني بتلمسان مستقل عن الحكومة المؤقتة، دخلت الولايات الداعمة للشرعية وللحكومة المؤقتة (الثانية والثالثة والرابعة ومنطقة الجزائر المستقلة وفدرالية فرنسا)، في مواجهة مع هيئة الأركان (مدعومة بالولايات الأولى والخامسة والسادسة)، ابتداء من منتصف جوان (1962) بعد إقالة الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة لهيئة الأركان (بومدين، علي منجلي، سليمان) بإيعاز من كريم بلقاسم وبوضياف حيث اتهمتها بالتسيب والإهمال وعدم تسليم أسلحة

للمجاهدين، رفضت هيئة الأركان القرار حفاظا على حياتها وراحتها وملذاتها واعتبرته غير شرعي كونه من هيئة غير شرعية لأن القرار يعود للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان (صراع الشرعية والمشروعية والسلطة[1]).

في 03 جويلية (1962) دخلت الحكومة المؤقتة الجزائر في ظل غياب شبه تام في الاستقبال حتى من جانب الولايات المؤيدة لها. سقطت جبهة التحرير كتجمع وطني عريض وانتهت أزمتها في مستنقع الدم والدموع. ففي مواجهة المكتب السياسي لجبهة التحرير لتلمسان نظم كريم وبوضياف المقاومة بتشكيل مكتب سياسي بتيزي وزو لكن في الأخير انتصر مكتب تلمسان الذي اعتبره بن بلة سلطة سيدة لا أمانة إدارية.

## المبحث الثالث: جزائر الاستقلال 1962 وبداية الدولة الوطنية المستقلة.

في أول جويلية (1962) صوت الجزائريون ب (92%) لصالح الاستقلال، وفي 03 جويلية انتقلت السلطة السياسية إلى جبهة التحرير الوطني، وفي 05 جويلية تم إعلان الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، ظهور الانقسامات إلى العلن وبداية المنافسة على السلطة قديمة بدأت مع مؤتمر الصومام في (1956)، ثم مع تأسيس جيش الحدود وقيادة الأركان في (1960) وانتهت في مؤتمر طرابلس بليبيا في ماي وجوان حيث انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1962)، وتجدد الصراع حول شرعية القيادة المستقبلية للبلاد (الحكومة المؤقتة أو هيئة الأركان) بوضعه برنامجا وإستراتيجية تنموية تحديثية لدولة الاستقلال، ورسم خيار اشتراكي نهجا لها، دولنة المجتمع[2]، رفض التعددية الإيديولوجية والحزبية واعتبار الحزب مخطط السياسة العامة للأمة وخيار الدولة، وحدة الهدف، إنكار استقلال المؤسسات الاجتماعية (وصف

---

1 – Slimane Cheikh, op cit, p 402.

2 – Harbi Mohammed, ( les impasses du populismep34) in :Aux origines du FLN , contribution a l'histoire du populisme révolutionnaire en Algérie, bouchéne , paris, 2003.

ببرنامج المعارضين لاتفاقات إيفيان وتعبير عن رؤى انتلجنسيا بصدد مستقبل البلد[1]).

لكن هذا المرة تجلى في مواجهات مسلحة بين الإخوة الأعداء فيما عرف بأزمة صائفة (1962)بين جماعة تلمسان بقيادة ابن بلة والمسنودة من جيش الحدود المجهز والمدرب (يقدر عدده بين 36000 و40000 فرد) – والذي ظهر كقوة عسكرية وسياسية بدت عليه صفات كثير من الجيوش الاحترافية، كالانضباط العسكري واحترام الهرمية خاصة بعد التحاق الضباط وضباط الصف الفارين من الجيش الفرنسي وسيطرتهم على مراكز القرار داخل الجيش– وبين الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة والتي فشلت في هذه المعركة وفي امتحان القوة بعد أيام الفرح التي تلت الاستقلال، ففي 25 جويلية (1962) جرى احتلال قسنطينة بعد مواجهات خلفت ضحايا حوالي 25 قتيل[2] واعتقال عشرات الإطارات منهم بن طوبال وزير داخلية الحكومة المؤقتة وصالح بوبنيدر قائد الولاية من قبل الرائد العربي بن رجم ممثل قيادة الأركان، ما أعطى الحق لمن اقتنعوا بأن بن بلة والأركان لن يتراجعا أمام أي أسلوب للاستيلاء على السلطة.

تدهور الوضع الأمني جعل فرنسا تدخل على الخط وتهدد في 24 جويلية بالتدخل لحماية مواطنيها إذا تفاقم الوضع. منذ البداية كان الصراع النخبوي يدور حول من يحكم الدولة وليس كيف تبنى الدولة.

هل القوة وحدها تفسر انهيار الحكومة المؤقتة وانتصار العسكري على السياسي أم جبن أعضائها – حسب رواية الرائد موسى (محمد بن احمد حيث تخلت عنه عندما عينته مكان بومدين الذي استقال منها بعد حادثة أسر الطيار الفرنسي بتونس في 15 جويلية (1961) ثم تراجع عن استقالته من هيئة الأركان، بومدين اعتبر فعلة الرائد

[1]– حربي محمد، المرجع السابق، ص 271.

[2] – Benjamin Stora, op cit, p, 232.

موسى خيانة ولاحقه لأجلها في ظل صمت الحكومة المؤقتة) أم هو انتصار الإيديولوجية –التي وضعتها الدولة الناشئة كهدف ومشروع– المتجذرة في الشعب ذو الغالبية الريفية، وهذا منذ الحركة الوطنية (بسبب تحطيم الاستعمار للمجتمع ونشر البؤس بين معظم الجزائريين بالمساواة، وتغذي حرب التحرير من هذا الرصيد والشعور المساواتي الشائع)؟ هناك سبب أخر من طبيعة تنظيمية لتفوق هيئة الأركان على الحكومة المؤقتة، فهي كبيروقراطية منظمة هرميا استطاعت أن تتخطى النزعات الإقليمية وتكون وسيلة سياسية ممركزة.

أولوية العسكري أثناء وبعد الثورة لم يستفد منها كل العسكريين، بل استفاد منها أكثر جناح بعينه (ضباط وضباط الصف الفارين من الجيش الفرنسي)، وهو ما أشعل الصراع بين هذا الفصيل وعرابه –بومدين– وقيادات جبهة وجيش التحرير– قوات الداخل– ويفسر كثيرا من مظاهر الصراع بعد الاستقلال وحتى التسعينات وآثارها الدموية، خلافات العسكريين والسياسيين لم تكن فقط خلافات شخصية بل كانت أيضا فكرية من ناحية التمثلات، فأيت أحمد وفرحات عباس طالبا بنقل السيادة من جيش التحرير إلى الشعب عبر مجلس تأسيسي، والأخذ من إيجابيات الحضارة الغربية وعدم اختصارها في الظاهرة الاستعمارية، هذه الأفكار في زمانها كانت غير مقبولة من قبل التيار الجذري (محمدي السعيد، بومدين) وغير مسنودة من المجتمع، بل حتى من المجاهدين ذاتهم مما همش الرجلين وأفكارهما، حتى اشتراكية بومدين تختلف عن اشتراكية أيت أحمد، فاشتراكية الأول قامت على الحزب الواحد وعلى الإرادوية volontarisme الاقتصادية بينما اشتراكية الثاني كانت تدعو إلى الديمقراطية.

لم تكد أزمة صائفة (1962) تنطفئ إثر مظاهرات الشعب الذي ردد "سبع سنين بركات" (بعد صدامات مسلحة أدت إلى قتلى بين أفواج ياسف سعدي وقوات الولاية

الرابعة في أعالي القصبة وقصر البخاري، وبين قوات التحالف البنبلي التي اقتحمت العاصمة في 29 أوت 1962)، ولم يقف إلى جانب أي طرف، نضج الجماهير ومطالبتها بالسلم والاستقرار في مواجهة انعدام المسؤولية عند القادة، لكن لم يمتد الضغط الشعبي خارج العاصمة، وما كادت هذه الفتنة تنطفئ حتى نشبت مشكلة أخرى لكنها هذه المرة سياسية لا دم فيها, وهي استقالة فرحات عباس من رئاسة المجلس التأسيسي المكلف بإعداد الدستور بعد سنة من توليه هذا المنصب في (1963) احتجاجا على خروقات ضَمَّنَها في رسالة الاستقالة وهي:

عدم احترام النظام السياسي لحرية التعبير عامة ولأفكاره خاصة الفصل بين السلطات، وتأسيس نظام شخصية الزعيم المدعوم من الجيش، وأيضا تبني مشروع أول دستور للجزائر المستقلة في قاعة سينما (الأطلس) وما تبعه من مخالفات قانونية بسبب تصويت مناضلين غير منتخبين أو موكلين نيابة عن النواب الذين ينص النص الأساسي على أن ذلك من صلاحياتهم.

مع ذهاب فرحات عباس أُقصي تيار دولة القانون من الحقل السياسي الشرعي وضيعت الجزائر فرصة تاريخية للتحديث السياسي لصالح التيار الجذري الشعبوي العسكري، هذا الانتقال أو التطور يشكل حالة قصوى من تاريخ نزع الاستعمار الذي ميز الوضعية الجزائرية عن مثيلاتها، فإذا كانت تونس والمغرب نجحتا نسبيا في الانتقال السلمي نحو الاستقلال أَمَّنَته البرجوازية المحلية، وإذا كان في الفيتنام قادت بيروقراطية عمالية عملية الانتصار، ففي الجزائر لا البرجوازية ولا الطبقة العاملة قادت المعركة بسبب التدمير الاستعماري للقوى الاجتماعية، مما ساهم في بروز عناصر تربت ونمت في السرية أولا، ثم الكفاح المسلح، عاشت على هامش الاقتصاد والدولة الاستعمارية وعديمة الخبرة في الشؤون العامة، الغالبية الساحقة من مناضليها الجدد

ريفيون يؤمنون إيمانا صوفيا بالوحدة والكفاح المسلح. وحلت هذه النخب الشعبية منذ (1954) محل بقايا البرجوازيين في المدن والأعيان في الأرياف وجعلت لها مهمة تدمير الاستعمار وإعادة بناء البلد على أسس جديدة، من أسباب بروز هذه الفئة وقيادتها للثورة، ثم للدولة فيما بعد فرضا سلطتهم على الشعب.[1]

[1]– محمد حربي، المرجع السابق، ص ص 16–17.

# الفصل الرابع:

# خصائص الدولة الوطنية الجديدة.

## الفصل الرابع: خصائص الدولة الوطنية الجديدة.

ورثت الدولة الوطنية المستقلة من فترتي الحركة الوطنية والكفاح المسلح الكثير من خصائصها، تركيبتها الداخلية، موازين القوى السياسية بين أطرافها الفاعلة وعلاقاتها بالمجتمع، قيم وثقافة سياسية وسلوكيات، سرية المعلومات، الغموض، تعقد طبيعة النظام السياسي الجزائري وآلياته الخاصة، عدم قبوله لأية منافسة أو تهديد داخلي أو خارجي والتخلص من المنافسين الحقيقيين بشتى الطرق، الطابع العسكري والخصوصيات التاريخية والثقافية، كلها تقاليد سياسية جزائرية غايتها تأبيد واستمرار السلطة مهما كان الثمن:

– تأثير حرب التحرير بدا ظاهر للعيان على ولادة السلطة الجديدة: سواء من خلال إحياء صراعات الحركة الوطنية التي ظهرت خلال العهد الاستعماري– بين المصاليين وغير المصاليين– حيث جرى استبعاد مصالي وأنصاره رغم التحاقهم بالثورة سنة (1956)، لكن لم تغفر له ولأتباعه تخليه عن حركة نوفمبر، والأخطاء الناتجة عن ذلك – والتي كانت في أحيان كثيرة رد فعل على سياسة جبهة التحرير اتجاههم – الخطأ المطلق والخيانة المطلقة بتعبير حربي طبعت العلاقات بين المصاليين وجبهة التحرير الوطني منذ أول نوفمبر (1954) لغاية عقود من الاستقلال (حتى مجيء الرئيس بوتفليقة الذي أعاد الاعتبار لمصالي)، والهدف هو إزاحة المصاليين من طريقهم والتخلص منهم، لأن مصالي لم يتقبل جبهة التحرير الوطني كمنظمة مستقلة عن سلطته وعمل على استعادتها وجعلها فرعا لتنظيمه، مما كان له أسوأ العواقب عليه.

ليس المصاليون فقط بل مختلف إيديولوجيات الحركة الوطنية التي احتوتها جبهة التحرير الوطني غداة قيام الثورة والتناقضات التي كانت موجودة داخلها والتي أدت إلى الصراع حول السلطة أثناء وبعد الثورة، مجرد انتماء الفرد لاتجاه يخالفهم يسجل في ملفه

كسبب للاشتباه به يثقل تاريخه السياسي ونقيصة لا يمكن محوها، كما استبعدت الزعماتية سواء له أو لمن بعده، كبن بلة الذي كان زعيما شعبيا دغدغ الجماهير بخطاباته وتصرفاته الشعبوية، واتهم بالاستبداد والانفراد بالسلطة فيما بعد، "الزعيم الوحيد هو الشعب" كان شعار يرفع في وجه كل مرشح محتمل للسلطة، أو من خلال انتصار عناصر المنظمة الخاصة الجناح الجذري في الحركة الوطنية المطبوعين بطابع السرية والعنف السياسي ضد مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية– حزب الشعب الشغوفين بالعمل السياسي السلمي، والمتهمين من الأولين بأنهم يستمتعون بحياة سعيدة، أو على حساب الجناح الإصلاحي– اللبرالي أو الديني من خلال جمعية العلماء أو صراع هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

مرر عناصر المنظمة الخاصة صورة مثالية عن أنفسهم لدى الشعب تصورهم كرواد وحيدين للثورة، وقياس النضال السياسي بمقياس النشاط الشبه العسكري وحده، أو حتى العسكري فيما بعد، والباقي عبارة عن نقاشات عديمة الفائدة وتصوير المناضلين الآخرين كانتهازيين أو إصلاحيين، والأخطر تقسيم المناضلين إلى معسكرين متواجهين أحدهما في الطريق الصحيح والأخر خائن (الخطأ المطلق والخيانة المطلقة أو الأسطورة بتعبير حربي والتي تجعل عناصر الحركة الوطنية أبطال مناضلين في حزب واحد وفي الجهة الصائبة)، انعدام الديمقراطية في المؤسسات والذهنيات الشعبية كون الجزائر لم تعرف هذه الثقافة وفق النمط الغربي الحديث، جعل المجتمع يلتفت إلى تجربته التاريخية والنظر إلى تحرر البلد كشرط رئيسي للنهضة والإصلاح، واستبعاد الحريات السياسية من الأولويات.

انتصار الجذريين على بقية التيارات دليل على انغراس هذه الثقافة في الأوساط الشعبية وهي ناشئة من معارضة النظام الاستعماري الذي وضع السكان في حالة يأس ومأزق مسدود دون طموح في المستقبل لا لهم ولا لأولادهم، مما جعل معركتهم لأجل

البقاء، ومن خطاب شعبوي جَذَّرته الحركة الوطنية وجعلت الناس يعتقدون أن نيل الاستقلال كفيل بتحقيق العدالة وتوزيع الثروات بين الشعب الواحد المتلاحم، الذي لا تفرقه المصالح، بسبب هذه الطوباوية نجحت جبهة التحرير الوطني في التجنيد أثناء الثورة وبعد الاستقلال، ووُظفت للحفاظ على الحكم لغاية نهاية الحكم البومديني واسترجاع الحركة الإسلامية لهذه الطوباوية – مع لجوء الشباب للدين، لإعطاء معنى لحياتهم ابتداء من الثمانينات، ثم تحول هذه الموجة إلى إسلام نضالي عنيف حاول أخلقة الدولة وتطهير المجتمع – انفجرت بصورة عنيفة في التسعينات.

من التأثيرات الأخرى لحرب التحرير على ولادة السلطة الجديدة هو استيلاء الولاية التي ترأسها عبد الحفيظ بوصوف (الولاية الخامسة الغربية)، مهندس المخابرات على السلطة السياسية في (1962) بعدما استولت من قبل على هيئة الأركان، وكانت الأحسن تنظيما وتجهيزا، والأكثر استعدادا للمنافسة النهائية، تَفَوُّق هذه الولاية راجع لأسباب[1] سوسيولوجية وسياسية: جهاز متراتب ومنظم أمسكت به بيروقراطية عسكرية وبوليسية بحزم، تكوين الفريق القيادي في جزء أساسي منه تم في الخارج وجمع رجالا لا علاقة لهم بالخصومات المحلية والإقليمية، وكانت سياسة اختيار الإطارات تقوم على روح الخضوع الكلي لقرارات السلطات، هي روح ناتجة عن تربية انضباطية قاسية تهدف إلى تحطيم الأفراد وجعلهم مجرد منفذين.

الترويض العسكري وشبكة عملاء الاستخبارات وروح الوشاية التي تم تشجيعها، استفادت أيضا من نزوح جزائري مديني خلافا للولايات الأخرى، حيث ترتفع نسبة الموظفين والمثقفين الذين لهم تجربة عملية وإيديولوجية، أتاحت تشكيل إدارة سلطوية وجهاز دولة صغير، لكن انتصرت الولاية دون الوالي أو انتصرت البوصوفية دون بوصوف أو ضده[2]

[1]– حربي محمد، المرجع السابق، ص 182.

[2] – Addi Lahouari, op cit, p 38.

بعدما فضل هذا القائد الفذ مساندة الحكومة المؤقتة في حربها مع قيادة الأركان، فاستبعد كما استبعد من بعد بن بلة، الشاذلي، زروال، بوضياف، الثورات تأكل أولادها كالقطة عندما تجوع.

الكاريزمية والشرعية التاريخية سمتان لازمتا النظام السياسي الجزائري الذي لم يصل بعد إلى الشرعية القانونية والعقلانية (فيبر)، فما زالت السلطة مشخصنة والمؤسسات قائمة على علاقات الولاء الشخصي والزبونية، ومازالت تتعامل بمنطق الثورة فتتوجس من المجتمع وترى أعداء في كل مكان (نظرية المؤامرة)، أخيرا من ارتدادات الماضي الثوري على الحاضر هو خلق مهمة جديدة والتأسيس لرسالة أو مهمة تاريخية حرص كل مسؤول على تجسيدها والتكفل بها، وقرر ألا يغادر الحكم لغاية إتمامها.

تأثير الظروف التاريخية للاستعمار على نشوء السلطة الجديدة يتجلى أيضا في كون الدولة الناشئة لم تكن بفعل تناقضات داخلية وحركة اجتماعية فكرية مأسست للسلطة، بل هي نتاج مقاومة مسلحة من أغلبية وطنية ضد محتل أجنبي، الوسيلة العسكرية والحرب ضد الغزاة الأجانب وضعت حدا للتناقضات الداخلية التي ولدها هذا الاستعمار، ونفس الوسيلة العسكرية أهلت العسكر للوصول إلى الحكم وسيطرتهم على المدنيين بعد الاستقلال، وجعلت الحقل السياسي مرهونا وملغما بالتاريخ، فكانت الدولة الجزائرية غزوة عسكرية للجيش[1] حتى وإن لم يدر بخلد المناضلين الأوائل لثورة التحرير هذه النتيجة إذ كان هدفهم المعلن في إعلان الثورة في أول نوفمبر (1954)، هو إقامة دولة مستقلة ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية، دولة ساهم الجميع في استرجاعها وتحريرها ويحق للجميع المشاركة في بنائها والاستفادة منها.

الغزوة العسكرية للدولة جعلت الجيش فاعل سياسي وحيد حقيقي ورسمي، يحمي

---

[1] – Addi Lahouari, op cit, p 60.

المجتمع من انقساماته السياسية، ويحافظ على أمنه ووحدته، القوة هي التي صنعت الأمة فتشكيل الخلايا العسكرية هو الذي عبأ الجماهير، وهي التي وحدتها ففي الجزائر الجيش يملك الدولة لا الدولة تملك الجيش، وحتى حينما يتحالف الجيش مع القوى المدنية، فلأسباب ظرفية فقط عندما يعجز أن يضمن لوحده كامل السلطة، لكن يُخضع تلك القوى لمنطق رجحان كفته (اغتيال عبان أثناء الثورة والانقلاب على بن بلة في جوان (1965) حينما حاول استعادة السلطة المدنية على الجيش).

استقلال الجزائر بالعنف ولد نتيجتين: أساس السياسة هو العنف، كل شيء يُسَوَّى بالعنف (النظام السياسي هو وريث لحركة التحرير وللصورة التي لازمت رجال الحركة الوطنية حول الشخصية الجزائرية كشخصية مسلوبة اقتضى تحريرها استخدام العنف كحل نهائي، ورفض جذري للنظام الاستعماري القائم وهو ما ترسخ في المخيال الاجتماعي، حيث يرفض كل تسوية أو توافق، هدف السياسيين والعسكريين لم يكن البحث عن إجماع وطني أو عقد قانوني يجمع الجزائريين بل السيطرة على الحكم واستعماله ضد المنافسين الحقيقيين أو المحتملين): تصفية الخصوم السياسيين, الحرب الأهلية في التسعينات والعنف المتبادل الذي وصل أحيانا لحد الوحشية والمجازر الجماعية، اغتيال بوضياف، المحاكم الخاصة والقانون الاستثنائي لمحاكمة الإسلاميين والمسلحين، إقامة محتشدات للمعتقلين السياسيين من الإسلاميين أثناء التسعينات في أقاصي الصحراء، قضية المختطفين والمفقودين.

السياسة لا تعارض إلا الأجانب والخونة[1] النتيجة الأولى تتقاسمها الدولة الجزائرية مع نظيراتها من دول العالم الثالث التي مرت بظروف مماثلة والتي جعلت العسكر يسيطرون على السلطة الجديدة بالقوة واحتفظوا بها عن طريق القوة واختاروا طريق التسلط

[1]– عدي الهواري، المرجع السابق، ص 110.

عن سابق تصميم، كما استولوا من قبل على قيادة الكفاح الثوري ضد الاحتلال، حيث الدولة الجزائرية انبثاق عن الجيش الذي يراقب السياسة والحكومة عبر تحكمه في الرئاسة.

طبعا حاولت الرئاسة الانفلات من هذه المراقبة ودخلت المؤسستان في صراع انتصر فيه المالك الحقيقي للسلطة على المالك الصوري، وأظهرت أحداث (1992) (إقالة الشاذلي) (1994)، (مفاوضات الرئاسة حول قانون الرحمة) (1995)، عقد روما –سانت إيجيديو– (رئاسيات 1995)، انتخاب الرئيس بوتفليقة في (1999)، أن الجيش أهم فاعل في الحقل السياسي، وأنه يتدخل باستمرار لحماية السلطة، أعطى الماضي الشرعية والشروط الإيديولوجية لممارسة السلطة، في النتيجة الثانية سبق أن ذكرنا أن كل معارضة واختلاف في الرأي وتبني طروحات ومواقف مخالفة لهوى السلطة تُرمَى بالعمالة للأجنبي، ويستنجد بنظرية المؤامرة، المخالفون هم خصوم ينبغي التخلص منهم عوض أن يكونوا منافسين.

أصبحت ثقافة سياسية ولدت ثقافة الحزب الواحد حتى عند من يدعون الديمقراطية، فيتصرفون كحزب واحد في زمن التعددية (اتخاذ القرار داخل الحزب أو الجمعية أو النقابة، الانتخابات الداخلية، المواقف اتجاه نتائج الانتخابات وغيرها)، كلا النتيجتين تجعل الانتصار أو الموت، تفجران ديناميكية العنف المعمم سواء من قبل النظام السياسي أومن الاستئصاليين أومن المعارضين خاصة الإسلاميين، وضرب الأطراف ببعضها البعض، وزعزعة الثقة في الحياة السياسية (التهديد وخلق النزاعات وعدم تشجيع انتقال سياسي دون عنف، ثم استغلال العنف لصالح النظام السياسي)، للقول أن الديمقراطية خطر على السلم المدني و تظهر السلطة كمنقذ وحيد ومخلص.

– تشخيص أو شخصانية السلطة: من الخصائص السياسية للجزائر وهي موروثة من أيام الحركة الوطنية، حيث لعبت شخصية مصالي الحاج وسلطته الأدبية دورا هاما في جمع الشمل، بعد فقدان عناصر كبيرة للحزب بفعل القتل أو السجن، ولعبت دورا هاما أيضا في

التعبئة الشعبية أمام المحتل، في الجهة المقابلة ترسخت معها السلطوية والسرية والاستبداد والحيلة والتآمر(حربي)، كانت المسائل الأساسية تسوى على مستوى اللجنة القيادية بعيدا عن القاعدة، روابط شخصية تجمع بين الزمر والقيادات أكثر من وحدة وجهات النظر، جماعة الجزائر العاصمة هي المسيطرة.

السبب الرئيسي لانشقاق المركزيين كان الانفراد بالقرارات وعدم الشورى، واعتبر لامين دباغين[1] أن مصالي الحاج انتهى وأن على الجيل الجديد أن يأخذ بيده زمام الأمور، بعد الاستقلال اتُهم بن بلة بنفس التهم وانقُلب عليه ليعيد بومدين إنتاج نفس الصورة، ونفس التهم التي اتهم بها بن بلة التي توجد على كل المستويات "كلما دخلت امة لعنت أختها"، تصفية الحسابات الشخصية والقديمة والزبونية وتفضيل الولاء الشخصي على الكفاءة، عاش مصالي زعامته بشكل تقليدي، حيث ربط علاقات شخصية بين القائد وأتباعه لا مكان فيها للفصل بين العام والخاص.

شخصانية السلطة لا تعني دائما القبول بوجود شخصية موهوبة مسيطرة على الأجنحة المتصارعة، فأحيانا تصبح الشخصية الكاريزمية تهديدا لجماعات المصالح التي تستفيد من وجود قائد ضعيف تسيره لصالحها أكثر من وجود قائد ملهم قوي يستقل عنها، رفض الزعامة السياسية كانت وراء الصراع بين الأجيال الجديدة من أبناء الثورة وجيل مصالي الذي آخذوه على التفرد بالقرارات وحب الزعامة (عبادة الشخصية)، كما كان يريد وكما كان سائدا في عصره وهو ما أوخذ به بن بلة فيما بعد.

البطل الوحيد هو الشعب (حسب رابح لونيسي بومدين هو من نشر الفكرة[2])، لا الشخصيات كانت ترفع في وجه شخصيات قوية مرشحة للقيادة، وفيها جحود لدور الزعماء

[1]– حربي محمد، المرجع السابق، ص 41.

[2]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 161.

الكبار أثناء الثورة، خاصة المتبقين على الحياة، وشخصانية السلطة كإرث قديم تعود أيضا إلى وزن العالم الريفي أثناء الحركة الوطنية، ثم حرب التحرير فيما بعد وأشكاله الاجتماعية التقليدية التي طبعت البناء السياسي من حيث اختيار ومحاباة الزملاء والأصدقاء والقرابات، شخصنة السلطة ولدت شخصنة القرار، فمن ممارسات الأنظمة حتى البيروقراطية منها عدم الثقة الدائمة في المؤسسات التي تخلقها .

البرلمان الجزائري مثلا رغم أنه تَعَوَّد على عدم معارضة قوانين وقرارات الرئيس، إلا انه مرر كثيرا من القرارات عبر استفتاء أو أوامر ومراسيم رئاسية خاصة في الفترة الحالية التي اتجه فيها بوتفليقة نحو النظام الرئاسي المطلق، وكان من أهمها قانون المحروقات لعام (2005)، تعيينه لوزراء سياديين من نفس ولايته، ومسقط رأسه (ندرومة) يستمدون منه مصدر سلطتهم ومسؤولون أمامه، وكان على رأسهم شكيب خليل مسؤول سوناطراك ووزير الطاقة في أول حكومة عينها بوتفليقة عام (1999) وغادرها في (2010)، على وقع فضائح مالية وسوء تسيير اتهم به، ذات الوزير كان صاحب مشروع المحروقات الأول المفروض من الرئيس ربيع (2005) (القانون 07/05)، الذي يعطي لسوناطراك حصة (20 و30%) من عقود التنقيب والبحث والاستغلال والنقل.

برر الرئيس هذا القانون بكونه فرض من الخارج حتى نتفادى مصير العراق والتكالب الدولي على ثرواته النفطية، ثم تراجع عنه في 04 جويلية (2006) بمناسبة انعقاد مجلس الوزراء لترتفع الحصة إلى (51%)، على الأقل بحجة خدمة المصالح الإستراتيجية للبلد (بعد تنبيه الرئيس الفنزويلي شافيز هوغو للرئيس أثناء زيارة للجزائر بخطورة القانون كما تناولته الصحافة)، وحفاظا على الثروة للأجيال القادمة.

الرئاسة كمركز قرار مهم تتأثر بالشخص المتربع على كرسيها من حيث قوة شخصيته أو ضعفها، ومساره السياسي والمهني وظروف وصوله، ليس الرئاسة فحسب بل

البلد ككل مجتمعا ومؤسسات، شخصانية السلطة أضعفت المؤسسات الدستورية والتمثيلية التي بقيت على هامش السلطة الفعلية، رغم الصلاحيات النظرية الواسعة التي يمنحها الدستور والقانون، لكنها لا تمارسها بسبب ترأسها من شخصيات باهتة لا تعرف ولا تريد النقد وقول "لا" (استقالة احمد بن بيتور رئيس الحكومة في (2001) احتجاجا على عدم احترام الحكومة واستشارتها والسطو على اختصاصاتها من قبل الرئيس).

– التصور الرمزي للسلطة: عسكرة التاريخ للحقل السياسي جعلت مصدر السلطة مقدسا سواء بالنسبة لمحتليها، الذين يرون في دماء شهداء الثورة وتضحيات المجاهدين والوطنيين مصدرا مطهرا ومقدسا، فلا يذكر الجيش الجزائري إلا واعتبر سليلا لجيش التحرير، ولا يذكر رئيس الدولة إلا وذكر بلقب المجاهد (هذا اللقب لا يخص فقط الرئيس، بل حتى كبار موظفي الدولة، فعند تنصيب سعيد بوحجة كرئيس للبرلمان بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت شهر ماي (2017)، أعلن المكلف بالقرعة عن انتخاب المجاهد بوحجة عوض النائب بوحجة التي هي ألصق بوظيفته الجديدة).

الانغماس في الرمزي والمقدس يجعل السلطة خارج وفوق الأفراد، بمنأى عن المحاسبة والمراقبة، رغم أنها تنتمي للحقل المدنس والفضاء العمومي الذي يهم الرأي العام ويجعل معارضة القيادة جريمة، لأنها لا تخطئ أبدا لذلك جرى تكوين الذهن العام على الطاعة والاحترام، يتقاسم هذه الرؤية بعض الإسلاميين الذين يرون فيها تفويضا من الله وليس من المؤمنين (الحاكمية لله)، تسييس المقدس وتقديس المسيس، أدى إلى أحداث أليمة بعد الانفتاح السياسي عام (1989) وإجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر، وما تلاها من حشد سياسي واجتماعي انتقل بطوباويته من الحركة الوطنية إلى الحركة الإسلامية، واصطفاف بين أنصار مدينة السماء وأنصار مدينة الأرض، ثم العنف المتولد بعد إلغاء المسار الانتخابي الذي جاء بالإسلاميين (الجناح الجذري) ورفض الطبقة الحاكمة

خاصة قيادة الجيش –لأن الرئيس الشاذلي كان معزولا –لهذه النتيجة، لأن النصر الانتخابي يهدد مصالح الماسكين بالسلطة والمنتفعين منها، وتحالفها مع مدنيين في صورة مثقفين ومجتمع مدني مصنوع على المقاس، ورافض لأي تحديث يشترك فيه الإسلاميون (تحديث قسري – المصطلح لمحمد حربي–modernisation autoritaire بدون إسلاميين حسب سعيد سعدي[1]) في وقف عملية الانتقال السياسي السلمي الذي كان الرئيس الشاذلي ينوي البدء فيه.

الرئيس الشاذلي تعرض لضغوط رهيبة من قبل السلطة الفعلية منعته من تجسيد النظام البرلماني، وقد ذكر ذلك في مذكراته. تدخلت المؤسسة العسكرية بقيادة وزير الدفاع اللواء خالد نزار لإلغاء نتائج الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في 30 ديسمبر (1991) بعد أربعة أيام من صدور النتائج، التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب188 مقعد، حُلَ البرلمان قبل موعد إقالة الشاذلي (عيب دستوري= شغور منصب رئيس الدولة)، لإقصاء عبد العزيز بلخادم (عروبي إسلامي) رئيس المجلس الشعبي الوطني من تحمل مهام رئيس الجمهورية بالنيابة، في المرحلة الانتقالية كما ينص على ذلك الدستور، لأن وجوده على رأس السلطة يمكن أن يخلق أزمة دستورية، قد تسمح بصعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو ما عملت القوى المتشددة على منعه.

سمى البعض هذه الوضعية الانقلاب الأبيض أو الانقلاب العسكري (أيت أحمد)، كان المبرر هو منع قيام نظام ثيوقراطي شمولي وحماية الديمقراطية الناشئة والأمن العمومي والدولة الوطنية، احتاج القرار العسكري لإخراج مدني لتبليغه وإعطاء الانطباع بأنه قرار جماعي لدولة، وإخفاء الصناع الحقيقيين له (أبو بكر بلقايد وزير الإعلام، وعلي هارون وزير حقوق الإنسان، والعربي بلخير وزير الداخلية).

---

[1] – Addi Lahouari, .op cit , p 85.

الإخراج المدني للقرار العسكري سبق وأن وقع بعد وفاة بومدين، حيث اختار القادة العسكريون الشاذلي رئيسا، ثم ولاه المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني أمينا عاما له ليرشح لرئاسة الدولة، ويتم انتخابه في (1979/02/07)،[1] وذيلية وتابعية المدني للعسكري ثقافة أساسية داخل النظام السياسي الجزائري، كان يمكن أن يصبح تقليدا جديدا يقطع مع الشرعية التاريخية ومع العسكرتارية، ويفتح المجال للمنافسة الحقيقية الحرة الانتخابية ويقبل بالتداول السياسي مهما كان الفائز، لولا تدخل الجيش متمثلا في صقوره الذين فرضوا عليه الاستقالة /الإقالة مستغلين أخطاء فادحة ارتكبتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

انتخابات ديسمبر (1991) كانت امتحانا ديمقراطيا صعبا لمؤسسة الدولة أشر على وجود مسافة ساحقة بين السلطة (خاصة الفعلية والخفية منها)، والمجتمع وهويته وأظهرت القوى التي تقاوم التغيير وإلغائها زكى الجناح المتطرف الذي كان يقول بأن الديمقراطية لعبة في أيدي الأنظمة، تقبل بها متى كانت في صالحها فقط، ثم جيء برمز ثوري أيضا متمثلا في الرئيس الراحل محمد بوضياف بعد 30 سنة من المنفى، لكن قدسية السلطة عجلت برحيله مقتولا بعد 166 يوما من حكمه.

ترأس بوضياف المجلس الأعلى للدولة (اعتبرت الجبهات الثلاث الفائزة في الانتخابات هذا المجلس سلطة فعلية لا سلطة دستورية)، وكان هدفه الحفاظ على الدولة وعودة الحياة العادية بعد توفر الشروط اللازمة للسير العادي للمؤسسات، اعتبر جبهة التحرير الوطني انتهت في (1962) ويجب إدخالها للمتحف، أما الإسلام فهو دين الجميع ولا يحق لأحد أن يحتكره، تواصل النهج الأمني والسلطوي ودوامة العنف والصراع على الشرعية والسلطة، راهن بوضياف على الشرعية النضالية والثورية التي يتمتع بها، لكنه فشل لأن هذه الورقة التي طالما اعتمد عليها النظام أضحت مستهلكة لدى الشعب

[1] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 17.

الجزائري، ولكونه صادم مصالح السلطة الفعلية عندما بدأ بإجراءات لمحاربة الفساد والمافيا السياسية والمالية التي طالما اتهمها بأزمة الجزائر.

مجيء العقيد علي كافي بعده لم يغير شيء، وبعد انتهاء الفترة الانتقالية انتخب زروال ليامين رئيسا، شهدت مرحلته تدهورا أمنيا كبيرا حاول وقف نزيفه بخطوات قانون الرحمة والحوار، لكنه هو الأخر فشل واضطر للانسحاب في سبتمبر (1998)، قبل إتمام عهدته بعد صراعه مع النواة الخفية للسلطة، الرئيس بوتفليقة الذي جاء في ظروف أمنية واقتصادية متدهورة واعدا الشعب بإطفاء نار الفتنة واستتباب الأمن والسلم (قانون الوئام المدني)، وبالتنمية الاقتصادية (محاربة الفقر والمشاكل الاجتماعية، إعادة دفع الاقتصاد بتنشيط الاستثمار، واستعادة الثقة في الشركاء الأجانب)، وبرد العزة والكرامة للجزائر في العالم، وصفه أنصاره أيضا بالرحمة الإلهية وبأن كلامه مقدس (تصريح جمال ولد عباس رئيس حزب جبهة التحرير الوطني في إحدى حواراته التلفزيونية).

من التصور الرمزي نتج تماهي الجيش مع الأمة واعتبار الانتماء له انتماء للأمة (تسمية المدارس العسكرية بأشبال الأمة بعدما كانت في السابق تسمى أشبال الثورة)، أي تهديد للجيش هو تهديد للأمة وان التخلي عن تجسيد سيادة الأمة التي هي مهمة العسكر هو تلاشي لها، لذلك يجب مراقبة اختيار المدنيين لتسيير الدولة، هو رفض لإيجاد شرعية بديلة عن الشرعية التاريخية، وهي الشرعية الشعبية الديمقراطية.

من هذا المخيال السياسي (تجسيد للأمة ورمز سيادتها)، ملك الجيش السلطة الفعلية وفوضها لموظفين مدنيين، تعسفوا وشوهوا الدولة في نظر المواطن، مما جعل الجيش يفكر بالانسحاب من الحياة السياسية والتخلي عن اختيار نخب فاشلة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، حتى لا يتحمل مزيدا من تبعات الفشل والأزمة، بعدما أنهكه صراع سبع سنين وألصقت به كل المشاكل (القمع، انتهاكات حقوق الإنسان– سؤال المنظمات الدولية الشهير

من يقتل من؟- وحملتها ضد ضباط الجيش، التدهور الاقتصادي والاجتماعي-غلق المؤسسات، الفقر، البطالة، الانفجار الديمغرافي، اقتصاد غير منتج، الفساد المالي والتبذير- جاءت فكرة الانسحاب مع مشروع الرئيس بوتفليقة (احترافية الجيش) وتجديد إطاراته، فالضباط الشباب غير مسيسين ومعظمهم يسيطر على الدواليب التقنية والإدارية للمؤسسة العسكرية، لكن يبقى القرار السياسي بيد القيادة الكبيرة في السن والتي لازالت تحتفظ بالشرعية القديمة.

إضافة إلى هذا التصور الرمزي وجد تصور ثقافي يتعلق بالمجتمع الذي لم يدرك أن السلطة ملك عام له، وبأن الأمة هي مصدر السيادة، فالجماهير لازالت تعتقد أن نظام الحكم ظاهرة أو مؤسسة فوق اجتماعية متعالية، لا ينبغي أن تشرئب الأعناق لها، لذلك هي سلطة مخوصصة مغلقة، رغم تسميها بالجمهورية الديمقراطية الشعبية التي تتكلم باسم الشعب الجزائري، وقد تعزز بالقناعة بعجز الشعب عن إدارة شؤونه وميله للفوضى أكثر من الانضباط، وكان حجر الزاوية في إيديولوجية القيادة ومنذ أيام الثورة (محاضرة لبن طوبال في فبراير 1960[1]).

الدولة الحديثة انتقلت من السلطة الخاصة للملوك إلى السلطة العامة للشعب عبر حركة اجتماعية وفكرية، حشدت الجماهير نحو المطالبة بالحريات والحقوق ومأسسة السلطة ودمقرطتها، وقيدت استعمال السلطة بالمشروعية القانونية تفاديا لكل استبداد وتعسف، السلطة نشأت من المجتمع وليس من القيادة، لذلك تدرك هذه الجماهير سر قوتها فهي مصدر السلطة، الدولة الحديثة هي توافق بين الدولة السياسية والدولة غير السياسية (الحكومة والمجتمع، السياسة والاقتصاد)[2].

[1]- حربي محمد، المرجع السابق، ص 251.

[2]- العروي عبد الله، المرجع السابق، ص 47.

– توظيف التاريخ في خدمة السلطة لملء الفراغ وتدعيم الشرعية: يقول المؤرخون (بنيامين ستورا) بأن التاريخ يكتبه المنتصرون، إذا التاريخ ليس مجرد سرد لأحداث وقعت في الماضي مجردة عن الأهواء والمصالح والتزييف، بل هو إعادة تشكيل الأحداث وإعطائها منطق وتأويل، أي فهم المعنى الذي يعطيه الفاعلون لأفعالهم وقيمهم وتفسير سلوكياتهم على ضوء ظروفهم الاجتماعية والسياسية والثقافية، خضوع المؤرخ للسياسي يخفي الوجه الآخر للحقيقة ولا يظهر إلا النصف المملوء من الكأس.

احتكار الذاكرة وتوظيف التاريخ أو كتابة التاريخ في الجزائر لجعله مصدرا للشرعية كغيره من مصادر الشرعية الأخرى، كالاقتصاد والدين والنقابة وحتى الرياضة يتجلى سواء من خلال إخفاء أحداث وشخصيات تناقض وتعارض الرواية الرسمية للتاريخ (النظام السياسي كوريث لحركة التحرير التي بدأت حسبه في أول نوفمبر (1954)، وانتهت في 05 جويلية (1962) وتصوير هذه الفترة كملحمة احتكرها)، شيطنة شخصيات أو أحداث أو أماكن أو الأسطرة (الأسطورة le mythe)، حيث تأسس الفكر السياسي للحكام منذ (1962) على أسطورة شعب واحد متضامن متجانس (الولع بالوحدوية والإجماع حسب أحمد رواجعية[1])، وإنكار التباينات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ونفي الطبقات وصراعات المصالح تأثرا بالاشتراكية السوفياتية واليعقوبية الفرنسية (جعلت الثورة الفرنسية من الشعب المالك الوحيد للسيادة، والميثاق الوطني الجزائري جعل الدولة الجزائرية تستمد سلطتها من الشعب وإلى الشعب).

حيث ترى في المكونات والفوارق تهديدا للأمة ولعبة الرجعية والإقطاعية والاستعمار (عبادة الشعب)، وتقديس الفاعلين من خلال اختزال التاريخ في النوايا الطيبة لهم، وهو ما فعلته الكتابة الرسمية للتاريخ حيث ركزت على البطولات والأمجاد ووحدة

[1] – Gerard Ignasse et Emmanuel Wallon, (.sous la direction): Demain l'Algérie, Syros, Paris, 1995, p 245.

الصف، متناسية أن الفاعلين هم ضمائر ووعي وعواطف، وكذلك هم مصالح رمزية واستراتيجيات مستقبلية، فإذا جعلنا منهم قديسين[1] فإن الأجيال اللاحقة لن تعرف الحقيقة بل فقط الملاحم، هي دعوة لإغماض العين عن النقائص وعدم تقديم أحكام على الجيل الذي حرر البلد، كما تم التركيز في هذا التاريخ على إنكار أي دور للأفراد كصانعين للأحداث ومؤثرين على شروط الإنتاج الاجتماعي، فالفاعل الوحيد والبطل الوحيد هو الشعب أي قيادة جماعية لا دور فيها لأفراد أو شخصيات.

في هذا الإطار كيف نفسر اختفاء أو إخفاء جثتي الشهيدين سي الحواس وعميروش (الذي كان يحمل شرعية السلاح، وشرعية الداخل حيث كان الناطق غير الرسمي له، مما جعل قيادة الثورة بتونس تخشى أن يتحول عميروش لقائد لهيئة الأركان التي أراد تحويلها للداخل)، في مبنى سري بوزارة الدفاع منذ استشهادهما لغاية مجيء الرئيس الشاذلي رحمه الله الذي أهال السرية عنهما وأعاد دفنهما في مقبرة الشهداء، الخوف من ظهور الزعيم حيا أو ميتا كان وراء مقتل عدة شخصيات (عبان رمضان، شعباني، كريم بلقاسم وغيرهم) أزعجت ونافست الحكام أو مترشحين محتملين للحكم.

إنكار أدوار الشخصيات قابله تزييف ماض بعض المسؤولين بفبركة ماضي ثوري مجيد، رغم أن منهم من لم يطلق رصاصة واحدة أو اشترك في معركة (مجاهدي الداخل)، بل كان يعيش حياة هنيئة في الخارج (جيش الحدود)، وهو ما سبب له عقدة من مجاهدي الميدان أو مجاهدي الداخل– عقدة الثورة – (مذكرات الشاذلي عندما يتكلم عن بومدين[2])، من يراقب الماضي يراقب المستقبل ومن يراقب الحاضر يراقب الماضي، هو شعار الرواية

---

[1] – -Addi Lahouari, op cit, p 33.

[2] – رابح لونيسي، الرئيس الشاذلي بن جديد (دراسة أكاديمية حول سياساته ونظامه مع قراءة في الجزء الأول من مذكراته)، دار المعرفة، الجزائر،2013، ص 162.

الشهيرة لجورج أونوال Onwell George [1] (مصادرة التاريخ)، فيما بعد في منتصف التسعينات بدأ الجزائريون يكتشفون تاريخا جديدا منزوع المكبوتات من خلال مذكرات لقادة تاريخيين ومساهمين في الثورة، ومن خلال مؤرخين تحرروا من الخوف ومن صراعات السلطة، وكانوا أكثر موضوعية ونزعوا عن الماضي غلالة التقديس، تجاوز مستوى التاريخ الإيديولوجي المبرر نحو مستوى التاريخ النقدي، وإعادة تملك التاريخ وكشف الحقيقة بعظمتها وبؤسها.[2]

– الدور السياسي للجيش في تأسيس الدولة المستقلة وهو دور تاريخي: أضحى الجيش بعد الاستقلال مصدرا للشرعية، سُنَّة موروثة من ماضيه ومن طبيعته كجيش غير محترف،[3] وورثها الجيش الوطني الشعبي الذي لا يكاد يذكر، إلا ونسب كإرث وسليل لجيش التحرير، استمر هذا الدور السياسي وترسخ أكثر كمركز قوة للنظام ولشبكة المصالح السياسية والاقتصادية، ونجح في صياغة التوازنات والامساك بمجرى الأمور، وكان من الأسباب العميقة لأزمة الجزائر المعاصرة.

سيطر الجيش على صناعة واتخاذ القرار خاصة في الأحداث السياسية الهامة، والذي تحمل الدور السياسي الرئيسي للجيش، هو نواته الأمنية المتمثلة في المخابرات التي كانت تسمى جهاز الأمن العسكري (SM)، ثم تحولت في التسعينيات إلى مديرية الاستعلامات والأمن DRS)، وقبلها من خلال وزارة التسليح والاتصالات العامة أثناء الثورة، التي كان على رأسها أبو المخابرات الجزائرية المرحوم عبد الحفيظ بوصوف، ثم هيئة الأركان في الستينات، ثم مجلس الثورة بعد الاستقلال ولغاية نهاية البومدينية.

امتلك هذا الجهاز سلطات واسعة على جميع الهيئات سواء مؤسسات عمومية أو

---

1 – reporters sans frontières: le drame algérien, op cit, pp 68 et 69.

2 – Slimane Cheikh, Op cit, p 02.

3 – لطفي الخولي، عن الثورة، في الثورة، بالثورة (حوار مع بومدين)، دار القضايا، بيروت، 1965، ص 97.

قطاعات إستراتيجية، بدءا من مراقبة تعيين الإطارات في الوظائف العليا، مكنته من تكوين شبكة وامتلاك سلطات خفية من وراء الستار تتحكم وتتدخل في كل مؤسسات الدولة (خاصة القضاء المجال المفضل لتدخلها)، ويكفي لتبيان أهمية وخطورة دور هذا الجهاز، وصف بلعيد عبد السلام وزير صناعة بومدين له "بالنسبة لبومدين الأمن العسكري أكثر من جهاز، كان نظاما سياسيا موازيا كان منظما وموجودا في كل مكان من خلال عناصره، لا يكتفي بالمهام الكلاسيكية كالدفاع الوطني من خلال العمل الاستخباري، بل يملك جهازا عمليا لتأطير كل قطاعات النشاط الوطني، كان جهاز إرسال وجمع ونشر معلومات، وجهاز للتدخل والتأثير مباشرة على الجماهير أكثر من الحزب، ظهور الشائعات وبانتظام، وليس بطريقة عفوية ونفسها في مغنية وتبسة تثبت أن هناك تعليمات ورئيس جوق سري"[1].

أثناء الثورة كان الجهاز تحت سلطة وزارة التسليح والاتصالات العامة المعروفة اختصارا ب:(MALG)، والتي هي الرحم التي ولدت منها المخابرات الجزائرية بقيادة العقيد بوصوف عبد الحفيظ رحمه الله، هذا الرجل اللغز، الوطني المتزهد، المتأثر بفرنكو وستالين الذي اعتبره البعض (حربي) أبو الدولة الجزائرية الذي صنع لنفسه أتباعا، كانوا أدوات سلطة ونفوذ ونموذج دولتي، وازدادت أهمية المخابرات عبر السنين كقوة سياسية وعسكرية جديدة، سيطرت رفقة الأجهزة الأمنية المختلفة على مراكز القرار السياسي، خاصة في الفترة البومدينية، لتتحول لحزب سري سياسي مدني صوته يعلو ولا يعلى عليه، ولم تعد مصلحة في خدمة الدولة ككيان للجميع، بل أصبحت في خدمة سلطة ونخبة حاكمة أو جناح من داخلها، واستعمل في مطاردة المعارضين (محمد خيضر، كريم بلقاسم، علي مسيلي وغيرهم)، ومراقبة المدنيين الذين يسيرون الدولة.

اعتبر الجيش نفسه وصيا على الأمة وضامن لوحدتها واستقرارها، فهو قلعتها وان

[1]– جابي عبد الناصر، لماذا تأخر الربيع الجزائري؟ منشورات الشهاب، باب الوادي الجزائر، 2012، ص 141.

كل معارضة أو حركة احتجاج ورفض، هي تهديد للأمة الجزائرية، وبأن العسكريين هم أكثر وطنية وولاء وإخلاصا، نظرا لانضباطهم وتمرنهم على روح الواجبات وليس الحقوق – رغم أن اختيارهم لهذه المهنة كان إراديا وقبولا بقواعد الصرامة العسكرية– مما يجعلهم أكثر استعدادا للتضحية من غيرهم، والشك في وطنية المدنيين والسياسيين (الثقافة البوصوفية نسبة لبوصوف)[1].

الدور السياسي التاريخي للجيش في تأسيس الدولة كَوَّنَ قاعدة غير مكتوبة هي الجيش مصدر السلطة، رغم أن الدستور كوثيقة منظمة لمختلف السلطات لا تتكلم عن ذلك، وأصبح الجيش فوق الدولة بمقتضى هذه السيادة التي يملكها، يتدخل حينما يرى ضرورة لذلك (تصريح الجنرال محمد العماري في ندوة صحفية (2002)) هو نتيجة عجز السلطات المدنية وضعف النظام السياسي المُعارَض الذي يستنجد بالعسكر لحمايته.

يفضل الجيش تنظيم السلطة لصالحه أو الاستحواذ عليها مباشرة عن طريق رجل قوي من صفوفه، يفرض دكتاتورية فردية (حالة المجتمع البريتوري حسب صمويل هنتغتون)، ففي السنوات الأخيرة بدأ الكلام عن سلطة جديدة مصدر للسلطة والنفوذ، وهي سلطة رجال المال والأعمال الجدد (منتدى رؤساء المؤسسات الاقتصادية) المرتبطين بدوائر الرئاسة، خاصة بعد مرض الرئيس بوتفليقة وعجزه عن ممارسة وظائفه، واختلاط المال بالسياسة، وظهور مصطلح سياسي جديد في المجتمع، هو "الشكارة" التي يكثر الكلام عنها خصوصا في مناسبات انتخابية، حيث بدأ الأغنياء الجدد الاهتمام بالعملية الانتخابية، مستعملين ثرواتهم التي جنوها أيام عشرية العنف، كالانتخابات التشريعية لعام (2012)، التي كثر الكلام فيها عن المال السياسي، فهل الشكارة أضحت مصدرا جديدا للشرعية السياسية؟ أم يتعلق الأمر بتسويات وتوافقات خفية وتحالفات جديدة وتنازلات مصلحية

---

[1]– Addi Lahouari , Op cit, p 23.

وإيديولوجية، بين أجنحة السلطة الفاعلة في لعبة تبادل الأدوار (رابح لونيسي ص110)؟ أم هو كارتل جديد باصطلاح عزمي بشارة يحكم الجزائر (تحالف الأسرة الحاكمة والأجهزة الأمنية ورجال الأعمال).

هيكل دولة برأسين من المواضيع الأساسية في علم الاجتماع السياسي، وهو موضوع اللوبيات، أو مجموعات الضغط التي تعمل في السر للدفاع عن مصالحها عبر مؤسساتها المستقلة، أو شبكاتها المتنفذة أو المقربون من مراكز القرار السياسي، هذا يطرح السؤال حول السلطة الحقيقية بيد من في أي بلد؟ إذ تحاول دائما الأنظمة الظهور بمظهر السلطة القوية الواحدة، ورفض ادعاءات وجود سلطة موازية (تصريح رئيس الحكومة أحمد أويحيى في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر عام (2017) بعدم وجود علبة سوداء داخل الدولة (il n'ya pas de cabinet noir en Algérie).

في الجزائر الجيش هو الذي صنع الدولة لظروف تاريخية، ولم تصنع الدولة الجيش، لكنه لم يظهر في الواجهة كثيرا، بل كان يدير خيوط اللعبة بطريق غير مباشر، ونظرا لهذا الدور السياسي المؤسس برزت سلطتان: سلطة حقيقية (مجهولة التموضع والتحديد يعبر عنها أحيانا بالفوق)، وسلطة شكلية يمارسها الرئيس والحكومة، وعوض أن يكون الرئيس مفوضا من ناخبيه الذين يستند عليهم في شرعيته وسلطته، كما في السلطة الشرعية العقلانية، فإن مصدر السيادة الحقيقي هو المؤسسة العسكرية، لذلك رغم تمتع الرئاسة بصلاحيات كبيرة إلا أنها واقعيا مقيدة بموافقة السلطة الحقيقية.

فترة بومدين وحدها فقط شهدت توحد الرأسين حيث رغم وجود مؤسسات منتخبة ومجلس للثورة، فإن صاحب القرار الأول والأخير كان بومدين الذي استطاع الجمع بين الكثير من مصادر القوة خلافا لبقية رؤساء الجزائر، ولا يمكن فهم ذلك إلا من خلال العودة إلى شخصية الرجل ومساره السياسي والعسكري ونوعية التحالفات التي نسجها في القاهرة

ووجدة وغار الدماء التونسية.

في التسعينات برز جليا الدور القوي والخفي للمؤسسة العسكرية كمحرك للأحداث ووراء الستار في كثير من الأحيان، بدءا بإقالة الشاذلي من الرئاسة، وتولي المجلس الأعلى للأمن لصلاحياته الدستورية وفق المادة (162) من الدستور الذي عين بوضياف كرئيس، حاول الاستقلال عن هذا المجلس وعن الجيش بتشكيل قوة ثالثة وسط، بين الجيش والجبهة الإسلامية للإنقاذ مُشَكَّلة من المجتمع المدني، ثم اغتياله بعد (166) يوما من حكمه، ثم تعيين العقيد علي كافي وهو أيضا من رموز الثورة، لتسيير فترة انتقالية انتهت بتعيين الجنرال ليامين زروال الذي أعلن نيته في إيجاد حل سياسي للأزمة مع الجبهة الإسلامية، وقبول الحوار والتفاوض معها.

ثم اضطر للانسحاب تحت ضغوط المؤسسة العسكرية الرافضة لأطروحاته والتي دخلت (الجنرال إسماعيل العماري) في مفاوضات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ بقيادة مدني مزراق في محاولة من الجيش لنزع شرف ولقب مهندس السلم في الجزائر من زروال لكبح شعبيته (يفسر رابح لونيس هذا التعاطف الشعبي مع زروال بأن الشعب الجزائري مل المدنيين وأصبح يرى في العسكري الأصلح للحكم خاصة بعدما أثبت الرؤساء العسكريون زهدهم وديمقراطيتهم أكثر من المدنيين)[1] ومنعه من الاستقلال عن الجيش[2] والظهور بمظهر المنقذ للجزائر.

وحتى الرئيس بوتفليقة رغم أنه رفض أن يكون ثلاثة أرباع رئيس، إلا أنه استند على المؤسسة العسكرية في صراعه ضد بعض صقورها الرافضين لتمديد عهدته لصالح منافسه

[1] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 10.

[2]– ليلى سيدهم، الصراعات النخبوية والتحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد 28، نوفمبر تشرين الثاني 2015، ص 107.

آنذاك بن فليس رئيس حكومته السابق في انتخابات الرئاسة عام (2004)، كما لم يتخلص من آخرين إلا بعد تقاعدهم لقاء تسويات، كما دافع عنها خارجيا عندما اتهمتها هيئات حقوقية ومنظمات غير حكومية بمسؤوليتها في الأزمة الأمنية والسياسية التي عصفت بالجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي، إثر الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية لديسمبر (1991) وجود سلطتين جعل فئة من الأشخاص فوق القانون وفوق المسائلة، لأنها تستمد قوتها من السلطة الحقيقية وتفر من الملاحقات القضائية في قضايا فساد كبيرة هزت الرأي العام الجزائري.

هذا الفساد بدءاً من قضية (26) مليار دولار التي أثارها الوزير الأول الأسبق عبد الحميد إبراهيمي في نهاية الثمانينات، إلى الكلام عن المافيا المالية والسياسية التي راجت في التسعينات بدون تحديد لعناصر هذه المافيا، ثم قضايا الألفية الثانية كالخليفة وسوناطراك والطريق السيار، وقضايا فساد ادعى أبوجرة سلطاني رئيس حزب "حمس" أنه يملك ملفاتها، ثم سكت عندما طالبته الرئاسة بالتوجه للقضاء إن كان يملك الدليل وغيرها من القضايا، التي لم تفتح أو التيُ فتحَت لتغلق وتسكت الرأي العام دون هم البحث عن المخططين والفاعلين الرئيسيين، لأن العدالة ليست مستقلة ولا يوجد فصل بين السلطات عمادا دولة القانون.

أما النتيجة الثانية لوجود سلطتين فهي إحساس المجتمع بعدم وجود دولة، وهذا الانفلات ألقى بظلاله على الحياة الاجتماعية التي ميزتها الفوضى وعدم النظام في العلاقات الاجتماعية، بدءا من الأسرة إلى غيرها من العلاقات والبنى، بفعل تأثير كرة الثلج والناس على دين ملوكهم، فغياب الدولة أو غياب ممثلين حقيقيين للسكان جعل المواطن يلجأ إما للسلبية والفتور واللا إحساس أو الشغب.

غموض السلطة وسريتها وصمتها (من مخلفات حرب التحرير كأن تسيير بلد هو

حرب)، جعلها تحيط أعمالها بكثير من الضبابية والمضاربة وعدم الوضوح (مزج الصدق بالكذب فكل قصة لها وجهان: رسمي مشرف وآخر غير ضروري)، وعدم التبرير مما جعل الألسنة الطويلة تنشر الإشاعات والتفسيرات والافتراضات حول تعيينات أو إقالات أو مشاريع أو قوانين، فلا زالت السرية والخفاء والشك ومنع المعلومة سيدة الموقف أحيانا كثيرة، وهي أمور موروثة من تجربة العمل السري الثوري في المنظمة الخاصة وأثناء حرب التحرير، من مفارقات مشهد الثنائية أن مالكي السلطة الحقيقية حتى وإن عرفنا بعضهم، فإنهم يجحدون تملكهم لسلطة فوق السلطة القانونية، ويدعون بأن البلد فيه مؤسسات وقوانين وقضاء، الفاعل الحقيقي يقول باستمرار "لست أنا"[1] ويختفي وراء أحزاب ونقابات وجمعيات ومؤسسات ظاهرة، لتمرير قرارته التي تتخذ والناس نيام، أو بعد مواعيد العمل أوفي أمكنة غير نظامية باسم الشعب والقوى الحية في المجتمع.

رغم تنكر الخطاب السياسي الرسمي لثنائية السلطة (السلطة الحقيقية الخفية والسلطة الصورية)، إلا أن الواقع يثبت وجودهما متعايشين إلى جنب مع بعضهما البعض، سماها الرئيس الراحل بومدين بمناضلين بزي عسكري، وسماها سيد احمد غزالي رئيس حكومة أسبق بجيش سياسي فوق الدستور والمؤسسات، واكتشف بعد سنين أنه كان حركي النظام Harki du Système[2]، ثنائية الرأس ولدت الغموض وعدم الشفافية والسرية حتى على مستوى الحكومة التي هي مصدر ثانوي لاتخاذ القرار في كثير من الأحيان، حيث نلحظ من حين لأخر تدخل الرئاسة لإلغاء قرارات حكومية.

– الحكومة تتشكل من حلقتين ليس لهما نفس الصلاحيات والنفوذ: وزراء محسوبون على رئيس الجمهورية صاحب التعيين الأصلي خاصة لوزراء السيادة، وآخرون محسوبون على رئيس الحكومة الذي له حق الاختيار الجزئي، وحتى هؤلاء ليسوا سواء فمنهم أهل الحظوة

1 – Addi Lahouari, op cit, p 45.

2 – Ibid, p 311.

والسرية، ومنهم وزراء تقنيون عادة لا يعلمون بما يطبخ ورائهم، الكثير من الوزراء يسمعون بتعيينهم وإقالتهم عبر وسائل الإعلام مثل بقية المواطنين، اتخاذ القرار يتم عبر الحلقة الضيقة، وعادة خارج المكاتب الرسمية وأوقات العمل.

حكومة الليل والنهار كما كان سائدا في فترة التسعينات حسب شهادة كثير من الوزراء آنذاك، كحيدوسي وزير صناعة حكومة حمروش الذي يصف أجواء صناعة القرار آنذاك "بالسرية والشائعات وتلفيق الأرقام والتحاليل ومناقشات مضللة، هدفها مغالطة أولئك الذين ليسوا على علم بأسرار الحلقات الضيقة، والتشويش على صاحب القرار بمده بمعطيات غير دقيقة وخاطئة قصد التأثير على قراره"[1] وهو ما أكدته أيضا ليلى عسلاي في تجربتها الحكومية مع غزالي سيد احمد "إذا كان النقاش من حق الجميع بين تكنوقراطيين فإن اتخاذ القرار كان يتم بين السياسيين في مكان آخر مختلف إنها مرحلة لاتهمنا"، فغياب المعطيات الصحيحة وكثرة المعطيات المغلوطة أصعب ما في هذا العالم لأنها تزيد من ضبابية الواقع وكثرة الأوهام (منصف المرزوقي[2]).

الحكومة رغم صلا حياتها الواسعة بعد إصلاحات الشاذلي والتعديلات الدستورية تحولت أحيانا لهيئة استشارية، تقوم بوظائف إدارية ولم تكن قوة فعالة خاصة مع قوة الأحداث وقوة الرئيس، فيضطر رئيسها إلى التحالف مع الطرف القوي (تحالف غزالي مع الجيش إبان التسعينات)، ثم حاولت استرجاع سلطتها مع حكومة بلعيد عبد السلام الرجل القوي في عهد بومدين وهذا أثناء رئاسة علي كافي للمجلس الأعلى للدولة، من خصائص النظام الجزائري أولوية المسارات غير الرسمية على المسارات الرسمية فكل شيء يقرر في

[1]– جابي عبد الناصر، المرجع السابق، ص ص 167 و182 و168.

[2]– منصف المرزوقي، تونس إلى أين؟ (الجزيرة معرفة – وجهات نظر) الكترونية، الاطلاع في 2102/07/09.

الخفاء في اجتماعات مغلقة، شخصنة السلطة مما يعيق مؤسسة الدولة[1] ويحيي الزبونية والجهوية والقرابة السياسية وينشط انقسام النخبات والفئات الاجتماعية.

– أزمة الشرعية: والتي لازمت الدولة الجزائرية المستقلة وما لازال النظام السياسي أسيرا لها، والمستندة على المقاومة الوطنية ضد الاحتلال، يظهر ذلك من خلال اختيار رؤساء الجزائر بالنظر لماضيهم الثوري، وكذلك اختيار قادة الجيش (قائد الأركان)، والدور الذي لعبته في وقت من الأوقات ما يسمى الأسرة الثورية، وترشيح قدماء وزارة التسليح والاتصالات العامة لمناصب سيادية (تصريح رئيس جمعية قدماءMALG السيد دحو ولد قابلية وزير الداخلية الأسبق)[2].

أزمة الشرعية التاريخية بدأت مع أزمة صائفة (1962) التي سجلت الانتقال المأسوي من مرحلة الكفاح المسلح إلى مرحلة الاستقلال، أو فترة انتقالية من الثورة إلى الدولة والبناء الوطني، واستمرت لسنوات طويلة دون مراعاة التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري والحاجات والانتظار الجديد لأجيال ما بعد الاستقلال، وساهم في تعميقها إعادة بناء الدولة الوليدة من الفوق ومن خارج المجتمع، وانتهاء الصلاحية التاريخية للشرعية الأولى بالاستقلال، وتجدد الأجيال وفشلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي المرتبط أيضا بفشل ومحدودية الأيديولوجية التي رافقتها، والتي تحولت إلى إيديولوجية لصالح الحكام لخداع الشعب ومراقبته، ونشر فكرة أن الحاكم تجسيد للشعب والتي رفضت حق ممارسة السياسة والمشاركة في التسيير لبقية الجزائريين.

وبررت الحزب الواحد كون الشعب الجزائري واحد وموحد، فلا يحتاج لآباء متعددين والتي رفضت حق ممارسة السياسة والمشاركة في التسيير لبقية الجزائريين، وإن وجد خلاف

---

1 – Harbi Mohammed, op cit, p 38.

2 – Ghania Oukazi , Le MALG revisité -Le Quotidien D’Oran, 21/05/2017).

أو اختلاف فلا يكون إلا مع الأجنبي المتآمر علينا (المغرب وفرنسا)، من هنا يأتي اتهام كل مبادرة ورأي مستقل ومخالف بالعمالة والخيانة والتآمر"نظرية المؤامرة الخارجية" والدعوة إلى وحدة الصفوف. وتكاتف الجميع ضد الأخطار التي تهدد الدولة.

تأرجح النظام السياسي الجزائري بين الشرعية الثورية والشرعية التاريخية جعل المرور نحو الشرعية الدستورية (تطابق تصرفات السلطة مع أحكام الدستور والقانون) والديمقراطية أمرا مرفوضا من السلطة، رغم محاولة بومدين العودة إليها أثناء حكمه بإجراء انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية بعد دستور (1976) لكن دون منافس، الإيديولوجية الشعبوية واللفظية الثورية Verbalisme[1] لم تمنع الفوارق بين الحكام والمحكومين، ولا جمع ثروات مالية ضخمة من خلال دوائر الحكم، ساوت بين الشعب في الكلام وتقعرت في الواقع مما أثر على مصداقية الحكام وشرعيتهم.

أزمة الشرعية أثرت على علاقات السلطة وأصابتها بعطب منع تواصلها مع المجتمع، ابتداء من المستوى المحلي الإداري الذي هو أخطر سلطة تخيف المواطن والتي تستفرد به بعيدا عن رقابة المستوى المركزي، أزمة الشرعية عوضت في أحيان كثيرة بالعنف المادي أو المعنوي أو بالاقتصاد (التوزيع والرعاية)، أو بإنجازات يجري تضخيمها أحيانا حتى تصبح منة وكرما وعطفا، رغم أنها كثيرا ما تكون حقوقا للرعية على الراعي بمقتضى عقد الرعاية، واستُغل كل ميدان لدعم الشرعية وإخلاص قطاعات كبيرة من المجتمع بما في ذلك ميدان كرة القدم (انتصارات الفريق الوطني وتأهله لكأس العالم) والاقتصاد والدين والمدرسة والثقافة والجامعة والنقابة والذاكرة، النتيجة احتكار الدولة واعتبار كل كلام خارج عنها عمل تخريبي (حول انهيار الاقتصاد والفساد).

أزمة الشرعية جعلت الدولة عوضا أن تكون طرفا محايدا أوحَكَما أضحت جزءا من

---

[1] – Addi Lahouari , op cit, p 07.

الصراع ووسيلة تحارب بها الأطراف بعضها البعض، فعندما يستولي فرد أو جماعة على المناصب يستعملونها لإضعاف خصومهم وتصفية الحساب، وكلما دخلت أمة لعنت أختها وتستعمَل المؤسسات في هذا الصراع، لهذا الدولة في الجزائر عادة لا تُفهَم بمفاهيم العلوم السياسية التي تجعل منها مثلا مكان للسياسة تمارس فيه إرادة الناخبين أو إطار سياسي وقانوني يحدد ممارسة المواطنة وتتوازن فيه السلطات الثلاث.

أخيرا من تفريعات أزمة الشرعية السياسية الشرعية الثقافية التي تتطلب الاتفاق على هوية تمنح الشرعية التمثيلية للسلطة، مع دستور (1996) صادرت السلطة مقومات الأمة الدينية واللغوية لصالحها، حيث منعت تأسيس أحزاب على أساس ديني، لغوي، جهوي، عرقي، كما منعت الدعاية الحزبية على أساس هذه العناصر، وقبلها همشت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، رغم مساهمتها في الحركة الوطنية ودورها في استعادة وتنمية الشعور بمقومات الأمة وتوضيح عناصر الهوية.

تسييس الهوية ومزالق النقاش وصعوباته حولها بإدراجها ضمن المجال العام (الدولة)، وتوظيف عناصرها (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري)، بطريقة مكيافيلية من السلطة أو مختلف التيارات السياسية، ومقاومة المجتمع لاسترجاع مقوماته الذاتية أفرز أزمات في العقود الأخيرة (أحداث الربيع البربري في (1980)، وإلغاء الانتخابات التشريعية التي فاز فيها الإسلاميون في ديسمبر (1991)، والدراما التي تلتها، إقصاء كل توجه عربي إسلامي داخل الأحزاب أثناء التسعينات، حيث صدر قرار قضائي بحل الحركة لأجل الديمقراطية التي أسسها المرحوم بن بلة، لأنها رفضت أن تحذف من قانونها الأساسي فقرة تنص على تعلقها بالقيم العربية الإسلامية).

– معايير تعيين غير موضوعية: فالتعيين في المناصب العليا كثيرا ما يتم بعيدا عن شروط الكفاءة والجدارة والنزاهة، بقدر اعتماده على معايير شخصية كالزبونية والقرابة والولاء

والجهة، الرجل المناسب في غير المكان المناسب، غياب الشفافية والمحاسبة وصولا إلى عدم مكافأة المخلصين، بل عقابهم أحيانا، التوازن الجهوي قانون غير مكتوب داخل النظام الجزائري بين أهم مناطق البلاد (الشرق، الوسط، الغرب ومؤخرا الجنوب على استحياء بعد الحركات الاحتجاجية التي عرفها السنوات الأخيرة)، خاصة الشرق الذي سيطر لفترة طويلة على مقاليد الحكم لغاية مجيء الرئيس بوتفليقة أعاد التوازن الجهوي لمنطقة الغرب خاصة ولايته تلمسان (13 وزير).

فمكان الازدياد عامل مهم في التعيين والترقية، ومن معايير التعيين أيضا موازين القوى بين مختلف الأجنحة السياسية والعسكرية المتنفذة والمتصارعة حول المواقع، وأخيرا هناك الانقسامية والقطاعية التي تميز النخب الجزائرية، والتي وضعت تقسيما للأدوار بين الفصيلين تبعا لمكانة كل لغة، فاللغة العربية لغة الدين والثقافة والايدولوجيا والتخاطب مع الشعب، فاختص أهلها بهذه المناصب واللغة الفرنسية لغة الإدارة والصناعة والاقتصاد والملفات لها أهلها.

– خوصصة الدولة واختيار النخب هو نتيجة لتسييس الجيش: هو نتيجة لسيطرة العسكري على الدولة والتي بدأت منذ الانقلاب على مقررات مؤتمر الصومام الذي أكد على أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري تفاديا لعسكرة الدولة أو العسكرتارية (عبان رمضان)، حيث يبقى القائد العسكري تحت إمرة القائد السياسي. لكن بقيت الكلمة الأخيرة لصالح موازين القوى على أرض الواقع، والتي تدعمت بالضباط وضباط الصف الفارين من الجيش الفرنسي، وتبوؤهم لمناصب قيادية داخل الجيش على حساب قيم النضال السياسي والارتباط بالشعب، التي كانت حاضرة عند قوات الداخل تأكدت أكثر في السنوات الأخيرة للثورة، خصوصا مع تأسيس قيادة أركان الجيش وجيش الحدود الذي انقلب على السلطة المدنية متمثلة في الحكومة المؤقتة،

بروز العقيد بومدين – الذي اعتمد كثيرا على هذه القوى على حساب مجاهدي الداخل فيما بعد – كوزير للدفاع ونائب رئيس مجلس الوزراء أثناء حكم الرئيس احمد بن بلة وزيادة نفوذه، مما جعل بن بلة يفكر في تنحيته لكن الأخير استبقه بالانقلاب عليه وجمع الصلاحيات العسكرية (وزير الدفاع) والمدنية (رئاسة الحكومة ومجلس الوزراء ومجلس الثورة الذي كان يتشكل من 26 عضوا، منهم مدنيان فقط والباقي كلهم عسكريون)، بومدين كان نائبا عن بوصوف في قيادة الولاية الخامسة التاريخية أثناء الثورة، ولا شك أنه نهل من أفكار قائده (تفوق عليه فيما بعد تفوق التلميذ على أستاذه) وتأثر بعقيدته وثقافته فكلاهما كان وطنيا متزهدا شاكا في محيطه ورافضا للأفكار اللبرالية (صراع بوصوف وفرحات عباس).

ورث النظام السياسي الذي انقلب على الحكومة المؤقتة هذه الثقافة، فتملك الدولة وتماثل مع الأمة في حمايتها من خطر الاندثار في حالة وجود أي تهديد سياسي أو عسكري، واعتبرت المعارضة السياسية ضمن هذه التحديات، لذا اعتبر تلاميذ بوصوف من العسكريين، أنهم إذا لم يسيطروا على الدولة أو يراقبونها فستزول الأمة، وتمت هذه السيطرة عبر اختيار القيادة العسكرية بطرق مباشرة أو غير مباشرة لرؤساء البلد، وأعضاء البرلمان وللإطارات السامية والمسيرة، وتدخلت في الانتخابات لاختيار مدنيين ومنتخبين غير مسؤولين أمام الشعب أو العدالة، بل يقدمون حسابا لمن اختارهم بالفعل.

الحكومة في ظل وضع هكذا أضحت سلطة تنفيذية لا سلطة سياسية لها. خوصصة الدولة أو السلطة السياسية بعث من جديد الكلام عما سمي في أوربا قبل الدولة الحديثة بالدولة الباترمونيالية (الوراثية) patrimoniale (يستعمل فيبر هذا المصطلح ليظهر أن الممالك الأوربية في القرون الوسطى تكونت على أساس سلطة تقليدية للملك أو الأمير الذي دمج الملكية أو الإمارة مع أملاكه الخاصة وخلط الميزانية العمومية مع ماله

الخاص-patrimoine privé -) ليسمي علم الاجتماع السياسي هذه الوضعية السياسية (بالباترمونيالية الجديدة) néo patrimoniale حيث ترث نخبة (مدنية أو عسكرية) السلطة عن سابقتها كما تنقل الأملاك من الميت إلى الحي دون أن تعترف جهارا بأن الدولة ملكها لكن في السر وفي الواقع العملي لا تقبل بورثة جدد أو منافسين آخرين (تصريح أحد القادة العسكرين الكبار في مصر للرئيس المنتخب محمد مرسي بأن مصر دولة عسكرية منذ محمد علي وبأنك قلبت نظام الدولة بتمدينها–رئيس مدني–).

في الجزائر الجيش كمصدر وحيد للشرعية، فوض مدنيين نيابة عنه في التسيير العام لكن هذا الاختيار والتفويض أساء في أحيان كثيرة للمؤسسة العسكرية، وعاد عليها بنتائج ضارة عندما اختارت سياسيين ومدنيين استغلوا مناصبهم في الاستفادة من ريع أبدي ولم يهتموا إلا بمصالحهم، أما مصالح الجزائر ومصالح الأجيال المستقبلية فلا تهم، وخوصصة الدولة حولت السلطة إلى مصدر للثراء المالي، ثم تحول المال إلى مصدر للسلطة أو مصدر للتأثير عليها مما قيَّدً من الطابع العمومي والشعبي للسلطة كشرط أساسي للتنمية والعصرنة.

في تسعينيات القرن الماضي وبعد بروز التيار الإسلامي السياسي بقوة وأمام المفاجأة غير المتوقعة التي أفرزتها صناديق الانتخابات التعددية التي أجريت لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة ورفضا لهذه النتائج، طالبت بعض القوى العلمانية وعلى رأسها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بقيادة زعيمه سعيد سعدي بقطع الطريق أمام الإسلاميين الذين أفرزهم المجتمع، ودعا إلى تحديث سلطوي فوقي يعتمد على تحالف نخب مدينية والجيش وتيارات عصرانية في الدولة بعيدا عن الفئات الشعبية التي لا تعترف بشرعية هذه النخب، واحتكارا أو استغلالا للجيش الذي هو ملك للأمة بكل أطيافها لا لفصيل بعينه.

– رفض السياسة للمجتمع: ربما خوفا من وصول نخبة أو طبقة ممثلة للشعب بادعاء أن السياسة تمزقه لأنه لازال غير راشد ولم ينضج بعد حتى يعرف اختيار حكامه (روج لهذه المقولة في التسعينات من بعض العلمانيين متحزبين أو غير متحزبين بعد ذهولهم إثر نتائج الانتخابات البلدية ثم التشريعية ثم رفضهم لنتائجها، وأوكلوا لأنفسهم مهمة الحفاظ على الجمهورية نيابة عن الشعب غر الناضج)، لم تتغير النظرة الطفولية التابعية للشعب سواء لدى النخبة الحاكمة أو النخبة الملحقة بها، أو حتى التي رضيت بأن تلعب دور المعارضة الشكلية التي تزين الواجهة بينما البضاعة الحقيقية موجودة داخل المحل، فكلهم مع الديمقراطية، لكنهم يرفضون الإرادة الشعبية التي جاء بها الصندوق.

تبرر هذه النظرة مشروعيتها بهشاشة الوحدة الوطنية وبالعدو الخارجي والطابور الخامس وبأن التعددية الحزبية فشلت خلال مرحلة الحركة الوطنية التي استطاعت توحيد البلد حول مشروع الاستقلال، نفس هذه النظرة رفضت التغيير الجذري والقطيعة مع ممارسات الماضي سواء أَتَعلق الأمر بتغيير من داخل النظام أومن خارجه ولم تضغط لأجل الإصلاح، متغذية من ثقافة يعقوبية موروثة عن الاستعمار (حربي)، ومن الدولة المستقلة التي كونت هذه النخبة لأجلها (للمراقبة والسيطرة) وليس لأجل المجتمع، ومن غرقها في تحقيق طموحات خاصة صغيرة فردية تبرر تفوقها واستعلائها عوض حمل وتبني مشروع تاريخي يخدم حاضر ومستقبل البلاد، فلم تلعب دور الطليعة المستنيرة، غيابها أفقر الثقافة السياسية للمجتمع وألجأه إلى المخيال الذي ملأته الطوباوية الإسلامية، إنه بؤس الانتلجنسيا الذي تأكد أيام الثورة من خلال استبعاد المثقفين والمتعلمين من الفئات الاجتماعية الوسطى المرتبطة بالعمل السياسي بل أحيانا تصفيتهم لأنهم مزعجون ويعرفون أكثر من اللازم.

معاداة العنصر المثقف واتهامه أحيانا في وطنيته كان وراء الكثير من المآسي في

تاريخ الحركة الوطنية والثورية (قضية كشف المنظمة الخاصة عام (1950) واتهام عبد القادر خياري بأنه من وشى بها لدى الشرطة الفرنسية. قضية ملوزة التي اتهم فيها العقيد عميروش بالإبادة الجماعية، إبعاد عباس فرحات واللبراليين عن السلطة وغيرها من الأمثلة) صراع العالم والسلطان قديم في التاريخ وعبروا عنه بصراع السيف والقلم.

اتهام السياسة بتمزيق وحدة الشعب شَرْعَنَ لسياسة الحزب الواحد والخيار الاشتراكي وعسكرة الدولة لأن الجيش الوطني سليل جيش التحرير وحامي الأمة وضامن وحدتها .هذا كلام صحيح عندما يكون الجيش غير مسيسا يمارس مهامه الدستورية وفق القانون وفوق الصراعات. من تجليات رفض السياسة للآخرين أن قانون الأحزاب الذي شرع عام (1989) بعد الانفتاح سماها جمعيات ذات طابع سياسي عوض أحزاب أليس هذا عدم اعتراف ضمني بها؟ ومن التجليات الأخرى قبول التعددية الحزبية ورفض التداول السياسي أو الانتخابي وقبول حرية التعبير وفرض أحادية التسيير والتدبير (حرية أن تقول ما تشاء وأفعل ما أشاء).

النظام السياسي الجزائري لم يطرح التعددية والديمقراطية لغرض التحول من طبيعة سياسية لأخرى، بقدر ما أراد امتصاص الأزمات واحتواء القوى السياسية والاجتماعية بما يمكنه من الحفاظ على طبيعته القائمة من نتائج رفض السياسة للمجتمع كإرث تاريخي وتجربة سياسية، فرض الأحادية السياسية بعد الاستقلال تأثرا بتجارب عربية ودولية في الخمسينات والستينات التي اشتهرت بالمد التحرري، أثرت على الخيارات السياسية والتنظيمية لكثير من القادة الذين مروا عليها (القاهرة، تونس، غار الدماء، وجدة، مراكش، فرنسا وتجربتها اليعقوبية)، الاجماعية التي قام عليها النظام السياسي وولع بها لعقود تذيب المجتمع في الدولة والخاص في العام، فلا تمايز بينهما.

رفض السياسة للمجتمع منعه من الاندماج في الفضاء السياسي، ومنع ظهور

مجتمع مدني قوي يكون حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين، إن لم يكن مجتمعا موازيا يساعد على ممارسة المواطنة الايجابية، وأريدَ له فقط أن يكون ذيلا أو جمعيات مساندة أو جمعيات خيرية أو أرقاما انتخابية، ولا ترى في مواطنيها ذواتا محملة بحقوق وحريات عامة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.

باختصار منع ظهور فضاء عمومي مستقل انطلاقا من مبدأ أن كل جمعية غير مراقبَة من الداخل هي خطر محتمل على النظام ومولدة للفوضى، مما يجعل الكلام عن القيم الجمهورية للدولة حبرا على ورق، أو رفض نقل سياق الحداثة السياسية كما جاءت في نطاقها الأوربي نحو الجزائر، وفي هذا المضمار يطرح البعض فرضية تاريخية[1] تتمثل في كون قرن واثنان وثلاثون سنة من الاستدمار وغياب دولة القانون جردت المجتمع المدني من المقاومة أمام سلطوية النظام السياسي، المنع الفوقي لبروز المجتمع المدني لا يعفي مسؤولية هذا المجتمع وتخلفه الذي سمح بإمكانية وجود مثل هذه السلطة واستمرارها لمدة طويلة بنفس سلوكياتها لعدم استغلاله الفضاءات المتاحة.

الاختلالات الاجتماعية والأمراض المتوارثة عن الحقبة الاستعمارية أفرزت نفسية جماعية مريضة يغيب عنها الوعي العام وإرادة التغيير وفكرة المصلحة العامة التي ترتبط عنده بالأشخاص والتنديد بمؤسسات الدولة التي لا يعترف بها مما أحدث القطيعة، السلطة السياسية كوجه للدولة هي أيضا تعكس طبيعة المجتمع "كيفما تكونوا يُوَلى عليكم" تقابل "الناس على دين ملوكهم".

– ثقافة سياسية مقطوعة مع الحداثة ودولة القانون: نتيجة لإرث الماضي الاستعماري والعنف الذي مارسه في نزع الملكية المادية والهوية والعنف المضاد، ألقى بظلاله حتى

[1] – reporters sans frontières (ouvrage collectif), le drame Algérien, la découverte, paris, 1995, p 08.

على ثقافة وسلوكيات المجتمع والدولة، ومن هذه الرواسب وجود الجذرية التي لا تحتمل الحلول الوسطى والنفس الطويل والمفاوضات والصبر والتأني وتفضيل الفعل على الفكر والعلم (هشام جعيط في كتابه la personnalité et le devenir arabo islamique )[1] والقوة على الحوار والإقناع والشجاعة على الثقافة، كإرث للثقافة الأبوية بمرادفاتها من قانون الشرف والعصبية والافتخار والكبرياء، غياب تقاليد سياسية ديمقراطية.

الثقافة السياسية الجذرية ترسخت أكثر أثناء الكفاح الثوري، حيث كان كل جزائري محدد بشكل آلي، إما كمنتمي إلى جبهة التحرير الوطني أو كمعادي للثورة دون موقع وسيط أو تسامح مع المنافس مهما كان اتجاهه، ومنعت تكون قوة ثالثة قد تتحالف مع فرنسا، الشك في الآخر والحذر منه تنشئة تربى عليها المجتمع العربي (هشام شرابي)، فإذا أضفنا لذلك الماضي السياسي والتاريخي للجزائر، وظروف الثورة التحريرية وعنف الليل الاستعماري (فرحات عباس)، فهمنا لماذا وقعت بعض الاغتيالات والتصفيات التي طالت شخصيات ثورية سواء أثناء الثورة التحريرية أو بعدها، كحل للتنافس أو الاختلاف، وكمفتاح نفهم به تجذر العنف واحتقار الفكر والتعطش للسلطة داخل الثقافة الاجتماعية للعصبة، ومن نتائجها الفجوة والعداء بين الدولة والمجتمع.

من البايلك إلى الدولة هناك صورة سلبية عن السلطة التي لا يهمها سوى جمع الضرائب وإغناء الموظفين والمتوددين، عدنا لصراعات الإخوة الأعداء لأجل السلطة والبقاء فيها، كما حدث مع السلاطين العثمانيين، هذه الثقافة تهدر كل قيمة للحياة الإنسانية وتستهزئ بكل رأي لا يعجبها، كما تفعل حكومة وأحزاب الموالاة عندنا إزاء مواقف سياسية معارضة لها، وكما تفعل أحزاب وشخصيات المعارضة إزاء مواقف الحكومة، فالاستبداد بالرأي يقتل المواهب لأنه بالهوى لا الحكمة ( للكواكبي) قد لا يقتلها فيزيقيا بل يقتل فيها

[1] – peuples méditerranéens: (revue trimestrielle) janv-juin 1995, paris, p 173-185.

الأمل بالتغيير وإشاعة اليأس والإحباط من كل فرصة نجاح.

هذه الثقافة السياسية التي ورثتها أجيال ما بعد الاستقلال رغم تعارضها مع طموحاتها وهمومها تتنافى مع الحداثة السياسية ودولة القانون التي يرنو ويصبوا إليها الساعون والحالمون بدولة القانون القائمة على تثمين القيم الإنسانية وأخلقة الحياة العامة وتسيير النزاعات في إطار المؤسسات و الاحتكام لسلطة القانون في علاقات الحاكم والمحكوم وأنسنة علاقات السلطة في ظل عقد رضائي سلمي وشرعي.

– عدم التجانس بين الخطاب والممارسة: الكلام السابق أدى إلى فصل السلطة عن الشعب نتيجة مظاهر الفساد المعمم, التبذير, التسيير السيئ للموارد والتعسف التي تميزت به منظومة الحكم. التي نزعت من الحياة كل قيمة وأنكرت حق الجزائريين في الوجود وفي الحياة الكريمة وفي ممارسة السياسة واختيار الحكام والمنتخبين.

وجود سلطة متعالية على المجتمع وخفاء السلطة الفعلية والغموض والسرية المتوارثة من الثورة التحريرية ووجود نخبة مسيرة غير ملتزمة بالأخلاق العامة غير عابئة بردود فعل الشعب، جعل الكذب والتزوير والتلاعب سمة رئيسة في التسيير العام للبلد وانهدمت الثقة في نظام سياسي يقرر ويشرع بالليل لينفذ في النهار، دون مراعاة العواقب أو تعلن قرارات وإجراءات في صالح الشعب أمام الإعلام، ولا تنفذ في الواقع كخطاب نزاهة وشفافية الانتخابات أو تقريب الإدارة للمواطن أو القانون فوق الجميع أو القضاء مستقل أو حق المواطن في المعلومة والخبر لتكذب الممارسة الفعلية الشعارات .

ضمن الفارق بين الخطاب والممارسة يمكن الإشارة إلى عدم ممارسة المهام السياسية والوظيفية، كما ينص عليها الدستور بدءا من هرم السلطة إلى القاعدة (إذا كان رب البيت للدف ضاربا فلا تلومن الصبيان إذا رقصوا)، خصوصا بعد وفاة الرئيس بومدين

ورغم الصلاحيات الواسعة لرئيس الدولة إلا أن سلطته الحقيقية محدودة (وقف الانتخابات ضد إرادة الرئيس الشاذلي ثم استقالته الإجبارية وشغور منصب رئيس الجمهورية وإعلان حالة الطوارئ في جانفي (1992)، استقالة الرئيس زروال وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة في 1999) لا غرو أن تُكَذِّب الحكومة ولو صدقت وأن يهجر الناس السياسة والإعلام الرسمي، ازداد الشرخ بين المجتمع الرسمي والمجتمع الواقعي.

من مظاهر عدم التجانس أيضا أن الأيديولوجية الشعبوية التي تبحث عن تبرير من الماضي تاريخيا أو متخيلا لأمثَلة Idealisation الحاضر(هي نوع من الوطنية التي ألهمت الجماهير الجزائرية في كفاحها ضد المستعمر، معتمدة على الرغبة العامة والصراع مع مجتمع آخر يسيطر عليه حسب ماكسيم رودنسون[1])، واللفظية الثورية التي طالما اتكأ عليها النظام السياسي كان الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي يعاكسها ويكذبها، أضحى مُلاَّك الدولة الجدد عائقا أمام العصرنة وخطرا ولد مقاومة اجتماعية سلبية، وتدهورا في الأخلاق المهنية وروح المصلحة العامة (حربي محمد).

– الطابع الريعي للاقتصاد: الاقتصاد الريعي يقوم على المضاربة وليس العمل لذلك حجم الثروة ليس مناسبا للعمل المنتج محليا، وهو عكس ما يحدث في الاقتصاد السياسي الذي يسير وفق منطق القيمة[2] (العمل وحده مصدر الثروة التي يتم توزيعها عبر السعر الحقيقي – ثمن قوة العمل–) جاءت هذه الأفكار (ريكاردو، أدم سميث) من نضال البرجوازية التي وضعت حدا لنهب الإقطاعية الطفيلية التي استندت على السلطة السياسية وبينت مفاتيح كسب الثروة وفرض استقلال اقتصادي، الاعتماد الكلي أو الشبه الكلي، ومنذ البداية على مداخيل النفط والغاز الذي هبة إلهية حَمَّل الدولة أعباء ضخمة وجعل الكل يعتمد عليها في عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

[1]– صالح فيلالي، المرجع السابق، ص 27.

[2] – Addi Lahouari , op cit, pp 203 et 206.

أصبح القطاع العام الموظف الرئيسي والممول والممون الأول في غياب قطاع خاص منافس منتج، يخلق الثروة العمومية ويوفر فرص عمل كبيرة، المداخيل المالية الخارجية تجعل السلطة تستغني عن المجتمع بصورة أو أخرى، ولا يستغني هو عنها كشأن الأولاد مع أبيهم حينما يكونوا صغارا أو عاجزين، لكن يصبح التمويل الخارجي وبالا على السلطة ذاتها حين تتعرض أسواق النفط لهزات انخفاض عنيفة، تقلص مداخيلها التي تعتمد عليها في إرساء السلم الداخلي مما يهددها باحتجاجات اجتماعية.

التبعية الاقتصادية للسوق العالمي يجعل القوى الخارجية تتغاضى عن الطبيعة غير الديمقراطية للنظم العربية، وهو من عوامل تفسير استقلال الدولة عن المجتمع، الدولة الريعية – عكس الدولة الجبائية التي تعيش من مساهمات مالية لدافعي الضرائب الذين يحاسبوها على أموالهم، فيما أنفقت فيصبح المواطن سيدها وهي خادمته بعدما أصبح لدافعي الضرائب أدوار جديدة ومطالب أخرى لأنهم حلوا محل المواطنين أو الرعايا في مراقبة أموال الدولة (حسن قرنفل) –لا أحد يحاسبها لأنه لم يساهم فيها لا بعمله ولا بماله، وكثيرا ما يردد موظفو الحكومة سواء في الإدارات العمومية أو في الشركات العمومية كلمة" من أنت حتى تحاسبني" في وجه المعترضين، على تعسفاتهم أو بيروقراطيتهم من الزبائن، فرغم أن القطاع الذي يتبعونه قطاع عام والخزينة التي يأخذون راتبهم منها عمومية، إلا أنهم لا يحسون بأن الشعب من يدفع لهم المرتبات، ثروة البترول أضحت عائقا أمام دولة القانون والديمقراطية وبين السلطة والمجتمع.

من أثار ذلك أيضا تَكَوُن ثروات مالية خاصة مرتبطة بالدولة، وظهور طبقة استغنت من مواقعها الوظيفية والسياسية، وليس من عملها ومبادراتها الخاصة، فالمال من الدولة والمشاريع والصفقات من الدولة، وظهور قضايا فساد مالي كبير دوخ الرؤوس تورط فيها هؤلاء ووجدوا الحماية من الحكام، ولم تستطع العدالة محاسبتهم ومتابعتهم واسترداد

الأموال، لأن القضاء غير مستقل، بل كثيرا ما استعمل هذا المرفق في سجن وتوقيف مسيرين وإطارات عرقلت صفقات مجموعات المصالح، أو بَلَّغَت عن قضايا فساد، عدنا للعهد الإقطاعي من جديد.

الطابع الريعي للاقتصاد ولَّدَ ودَعَّمَ الطابع السلطوي للسلطة، حيث أضحى مصدرا للشرعية والبقاء وجعل توزيع الريع ليس مسموحا للجميع، بل تستفيد منه أكثر الجماعات القوية المرتبطة بالسلطة الحقيقية، والتي تستعمل القانون والإدارة (قضاء، جمارك، ضرائب وغيرها)، لتصفية الحسابات وإقصاء الخصوم وحماية مصالحهم.

– الطابع البوليسي للسلطة: رغم استعمال خطاب يخفي حقيقتها، هو من إرث الماضي بدأ مع تشكيل الشرطة السياسية أيام الكفاح التي تولت مهام النفاذ داخل المجتمع واختيار المسؤولين وفرز المناضلين بطرق صارمة خوفا من تسلل خصوم الثورة، تم ذلك داخل الوطن وفي الخارج، أين توجد جالية الجزائريين المرشحين للانضمام للثورة لم يكن الأمر دون وقوع تعسفات وضحايا وفرض السكوت والخضوع على الإطارات واعتبر الكلام في التجاوزات إخلال بروح المسؤولية، امتثالية الإطارات هي ثمرة لجهد دؤوب لبوصوف الذي كون أجيالا على هذه الثقافة، الظرف كان يفرض ذلك.

الطابع البوليسي ولد سلوكا سلطويا، فقد كان ينظر إلى هذا العنف على أنه عنف الجماعة في دفاعها عن نفسها وبالتالي فالأمر مشروع، بقي هذا الطابع بعد الاستقلال، إذ ظلت المقاربة الأمنية للمجتمع تطبع العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وكلما خرجت حركة احتجاجية إلا وقابلها رجال الأمن بعصيهم، وكلما تطاول إنسان بلسانه أو قلمه إلا قُلمت أظافره، ومع ازدياد التهديدات على السلطة يزداد توظيف الأمن لحفظ النظام، لا يهم الوضعية المالية للخزينة ولا حقوق الإنسان، الكل يهون في سبيل استمرار واستقرار النظام السياسي، عنف العلاقات الاجتماعية طبع عنف العلاقات السياسية.

# الفصل الخامس:

# طبيعة الدولة والنظام السياسي الجزائري.

# الفصل الخامس: طبيعة الدولة والنظام السياسي الجزائري.

## المبحث الأول: طبيعة الدولة والنظام السياسي الجزائري من خلال بعض الكتابات.

مثل أي نظام سياسي في العالم الثالث حكمت عليه الأحداث التاريخية المتعاقبة بأن يكون نظاما عسكريا قبل الاستقلال وبعده، يكون الدور الفاعل فيه للجيش وليس لقوى سياسية أخرى، تعقد الطبيعة والخصوصيات باعدت بين مختلف الرؤى والمقاربات الجزائرية والأجنبية في التوصيف السياسي والسوسيولوجي للدولة، وجهازها السياسي والعلاقات بين مختلف بنياته بدءا من الدولة السلطانية[1] حيث يطرح لوكا وفاتان Jean leca et Jean Claude vatin في كتابهما حول "النظام السياسي الجزائري" فرضية الحكم السلطاني، انطلاقا من الطبيعة الرئاسية للسلطة، حيث تتفوق الرئاسة على بقية المؤسسات نظريا من خلال نصوص قانونية تمنحها سلطات واسعة تشبه مثيلاتها في الدستور الفرنسي أو عمليا من خلال تمتع صاحبها باستقلالية نسبية عن مختلف الجماعات حتى ولو اعتمد عليها من كاريزما الزعيم لتجعله في صدارة النظام السياسي.

نظرية الحكم السلطاني متأثرة بالطرح الفيبيري، حيث تعود السلطة للشعب نظريا لكن لا يمارسها عمليا وقانونيا، إلا من خلال القنوات التي تمنحها السلطة، التي ليست كتلة متجانسة بل تتشكل من جماعات لا تتعايش إلا في ظل نظام حكم فردي قادر على التوسط بينها وحماية مصالحها، وهذا يعطي قدرا من الاستقلالية للرئيس أمام الجيش رغم أنه في الأخير رجل عسكري يخضع لمصالح هذه المؤسسة، كان للرئاسة دور مؤثر في عملية التحول، وظلت لفترة طويلة الموجه والمسيطر على مختلف نشاطات النظام حرصا على الاحتفاظ بسموها، فهي تمثل العلاقة المباشرة بين الرئيس والشعب في ظل ضعف

[1]– علي بوعناقة وعبد العالي دبلة، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، أوت 1999، ص من213 حتى220. بتصرف

دور الحزب والهيئات التمثيلية، حتى إقالة الشاذلي في جانفي (1992) احتفظت الرئاسة بمكانتها كمصدر رئيسي للقرار السياسي، طبعا ليس المصدر الوحيد لأن الأحداث بينت ضعف هذه المؤسسة أمام المؤسسة العسكرية.

جَسَّدَ هذا النموذج بن بلة – رغم قصر مدة حكمه– الذي جمع العديد من السلطات بين يديه (رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام للحزب)، ثم بومدين الذي رغم استقلاليته لكنه خضع لمصالح جماعة محددة ربطته بها حرب التحرير، وجعلتهم يملكون نفس التصور، مما سهل على الرئيس مهمة القيادة والتسيير، ثم الرئيس الشاذلي الذي حاول أن يستقل عن المؤسسة العسكرية التي أتت به، من خلال خطوات وإصلاحات بدأها لتقوية وجوده في وجه خصومه، وتوسيع مجال المشاركة السياسية، ونسبيا جسده بوتفليقة حينما صرح بأنه لا يقبل أن يكون ربع رئيس وسعيه نحو تأكيد النظام الرئاسي خلال فترة حكمه، والعلاقة بين الرئيس وشعبه في هذه الدولة تتميز بقوة الاتصال والتعبئة، فالدولة السلطانية أقرب صفة للنظام الجزائري حسب هذا الرأي الذي ارتكز على: شخصنة السلطة والحزب الواحد (المهيمن) في حالة التعددية.

– الدولة البونابارتية: دولة ماركسية حتى ولو كان بونابرت غير ماركسي، الرئيس يضمن الاستقرار والتوازن بين الجماعات والطبقات. اعتبر أصحاب هذا الطرح (عمور، كريستيان لوكات، جون جاك مولان في كتابهم الطريق الجزائريla voie algérienne) أن الدولة الجزائرية برجوازية، وإن كانت غير مكتملة الصورة لأن الطبقات البرجوازية ما زالت شابة لم تمتلك تقاليد تنظيمية وسياسية، رغم امتلاكها قواعد اقتصادية صلبة واعتماد التصنيع، فتبحث عن دولة قوية تمارس بها هيمنتها وأيديولوجيتها إزاء الفئات الأخرى لتأكيد رأسمالية الدولة، والمجتمع رغم صراعاته لم يتحول بعد إلى برجوازي.

انعدام طبقات اجتماعية حقيقية كما تفترضه الدولة البونابرتية، بل فئات تكونت على

هامش التنمية المعتمدة على صناعات ثقيلة وريع نفطي سمح لكل الفئات بالاستفادة منه، كما أن اعتبار البعض بومدين لم يكن بونابرتيا كونه ابن الجيش حتى وإن هيمن عليه، ما يجعل الحكم البونابرتي بعيدا عن حقيقة النظام السياسي الجزائري

– دولة بيروقراطية عسكرية: (ناير في كتابه forces sociales blocs au pouvoir) تحالف الطبقة البيروقراطية والتكنوقراطية (برجوازية صغيرة وبرجوازية خاصة مع بيروقراطية الحزب والتكنوقراط المسيرين والنقابة والنخبة الجامعية)، مع الطبقة العسكرية خصوصا أثناء الحكم البومديني الشبيه بالناصرية، نجحت السلطة في خلق قاعدة اجتماعية مستقرة ومتوسعة ابتداء من (1969)، كما مكنت الطبقة التكنوقراطية من توسيع نفوذها الاجتماعي وحَيَّدَت الحركات الجماهيرية، القيادة العسكرية هي التي تحدد التوجهات الإستراتيجية وأشكال توزيع الريع ورسم حدود المجابهات داخل الكتلة.

ظهور بن جديد تأكيد لضعف بقية الطبقات لصالح العسكريين وإعادة تركيب كتلة السلطة– التغيير داخل الاستمرارية– مع إعادة الاعتبار للحزب داخل الحياة السياسية من خلال المادة 120 الشهيرة من قانون الحزب، أثناء انعقاد المؤتمر الاستثنائي الرابع للجنة المركزية للحزب في 24 ديسمبر سنة (1980)، حيث أصبحت منظماته الجماهيرية نقطة عبور ضرورية لكل طامح لترقية اجتماعية وسياسية وضاعف الحزب من خلالها السيطرة والمراقبة على المجتمع.

– دولة عسكرية موسعة: (ويليام زارتمان في أطروحته l'élite algérienne sous la présidence de Chadli التي ركزت على المرحلة الشاذلية التي وسعت من الهيئات المسيرة بعد زوال عهد الزعامة الفردية، وأعطت للحزب دورا في الحياة السياسية، لكن تحت سلطة الرئيس باعتباره أمينه العام، حيث عين أنصاره من الجيش (معظمهم ضباط سابقين في الجيش الفرنسي عملوا معه في الناحية العسكرية الثانية، وينحدرون من محور عنابة

وقسنطينة)، داخل المكتب السياسي– لجنة عسكرية– كما اعتمد سلفه بومدين على علاقاته الشخصية من خلال جماعة وجدة التي عملت معه أثناء الثورة.

رغم اعتبار الشاذلي من رموز البومدينية (عضو مجلس الثورة وقائد ناحية)، لكنه مختلف عنه تماما فبمجرد وصوله لسدة الحكم تخلص من الذين أوصلوه وحاولوا مراقبته بلطف (التقاعد المريح) أو عنف (بإحالتهم على مجلس المحاسبة الذي سماه البعض مجلس تصفية الحسابات) أنشئ في جانفي (1980) لكنه لم يتخلص منهم كليا، بل بقي أسيرا لهذه الجماعة التي أتت به للسلطة، حاول الشاذلي الابتعاد عن الجيش وتقليص دوره لصالح المدنيين لغاية أحداث 05 أكتوبر (1988) التي كشفت هشاشة جهاز الأمن الوطني وعجزه عن مواجهة الأحداث، وهي فرصة استغلها الجيش لاستعادة نفوذه وتأثيره على المشهد السياسي، بقيت المؤسسة العسكرية حارس النظام وخزان الإطارات.

– دولة عالية السلطوية: (الهرماسي عبد الباقي) تقوم على نموذج تعبوي mobilisateur حيث تسعى الحكومة إلى إعادة تنظيم المجتمع وتغييره، فينتج نظام جديد من الولاءات والأفكار وتصبح إطارا معياريا للمجتمع الجديد، يتحول الحزب والحكومة إلى أدوات مركزية للتعبير، وإلغاء كل منافسة سواء باحتوائها أو إفسادها، ومن هذا النمط يتم تعبئة الجماهير عبر مؤتمرات ومسيرات شعبية واحتفالات رسمية وحملات دعائية، كأداة لمساعدة قرارات النظام وسياساته، استمرار تداول خطاب دعائي شعبوي وليس إيديولوجي منسوب لفترة الاحتلال، وذكريات البطولة والفداء وتضخيم الذاكرة دون مراعاة الفارق الزمني والتاريخي لهذه الحقبة، والترهل الذي أصاب هذا الخطاب في العقود الأخيرة ضيع فرصة بناء دولة حديثة.[1]

[1]– Addi Lahouari,l’impasse du populisme (L’Algérie, collectivité politique et état en construction, p18.

– دولة باترمونيالية جديدة: (عدي الهواري في كتابه "مأزق الشعبوية) الذي يصف فيه النظام الجزائري بأنه نظام حكم شخصي وأبوي، لأنه اعتبر السلطة غنيمة وأداة سيطرة، فالسلطة رغم أنها غير متجانسة أو مستقرة، لكنها تستطيع إيجاد توازن واستقرار (فترة بومدين استطاع بقوة شخصيته جعل الجيش لا يشكل خطرا على الدولة وعلى الرئيس، مما وقاه من الانقلابات، كما يحسب له توطيد الاستقرار للدولة وتحويل جيش التحرير إلى جيش وطني شعبي)، كل نظام جديد يواجه في البداية عدم استقرار ما يلبث أن يتعايش معه، يتوسع مركز النخبة إلى أقصاه وعندما تستقر السلطة يتقلص هذا المركز إلى نواة صغيرة متناسقة تحافظ على نفسها لغاية التغيير القادم للرئيس.

الصفات السابقة الذكر قد تنطبق كلها أو جزء منها على السلطة الجزائرية، وقد التصقت بها منذ نشأتها، مما يجعلنا بعيدين عن النمط المعياري الحديث الذي قامت عليه الأنظمة الحديثة التي قادت مجتمعاتها نحو النهضة (النمط العقلاني الفيبيري)، وزادتها الممارسات السياسية بعد كل حدث سياسي، والتي تفصح أن التاريخ السياسي الجزائري يخلو من الرصيد الديمقراطي، وأن الدولة ليست في الأخير سوى دوائر تقع داخل السلطة أو خارجها (انقلاب بومدين في (1965)، وفاته في (1978)، أحداث أكتوبر (1988)، إلغاء الانتخابات في جانفي (1992)، اغتيال مناضل الحركة الوطنية والرئيس بوضياف في جوان (1992)، تداعيات المأساة الوطنية بعد ذلك).

جدلية السلطة والمجتمع[1] هي أصل هذه القضايا خاصة بعد وفاة بومدين الذي ترك وراءه مجتمعا حركيا مجندا حول شخصية الزعيم وحول مهام وطنية واسعة (العمل، الصحة، السكن، التنمية)[2] وتراجع مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية والفكرية والسياسية

[1]– ثنيو نور الدين، الدولة الجزائرية، المشروع العصي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ط2، ص188.

[2]– علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ط2، ص 257.

وابتعاد السلطة عن واقع المجتمع وعن تمثيله وعدم الاكتراث بإرادة الشعب كسلطة حقيقية لممارسة الحكم، فاختيار الرؤساء يتم وفق منطق دوائر الحكم الفعلية ثم يزكيهم الشعب وليس على أساس دورهم في المجتمع أو ثقافتهم السياسية، حتى بومدين نفسه لم يختاره الشعب ابتداء الذي انتخب بن بلة لكن قَبل به فيما بعد، من الإشكالات الناتجة عن جدلية السلطة والمجتمع أيضا مسألة المُواطَنة والجمهورية (المواطنة شعور متزايد بوجود الدولة كمعادل سياسي وقانوني للأمة والمجتمع)، (الجمهورية تعني الجمهور الواعي لحقوقه السياسية والمدنية ولواجباته حيال الدولة حتى عندما تخل بالتزاماتها) إلى أي مدى يحس الجزائري بهاذين الشعورين؟.

## المبحث الثاني: مهمة السلطة الوطنية الجديدة والتحديات المختلفة:

لم تكن سهلة نظرا للآثار التدميرية والجراحات التي خلفها الاستدمار الفرنسي الذي عمل لمدة 132 سنة على تحطيم المجتمع الجزائري، إذا هو مجتمع جديد[1] ناشئ من جماعات تقليدية حطمها الاحتلال، عكس ما فعله في مناطق أخرى احتلها حيث حافظ على بنياتها السياسية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية (المغرب وتونس) مجتمع ودولة وفرد، قيد التشكيل نتيجة تحولات عنيفة فرضتها وضعية الاستعمار بتناقضاتها وآثارها (حرمان وعنف في الفضاء العمومي ونزاعية في العلاقات الاجتماعية).

– فراغ الإدارة بعد هجرة الإطارات الأوربية (فمن أصل 80 ألف موظف كان (82%) أوربيون وترك (70%) وظائفهم وفي نهاية جوان (1962) غادر 650 ألف منهم 100 ألف يهودي جزائري نحو فرنسا وبما أنهم كانوا يشرفون على المراكز القيادية فقد شل رحيلهم البلد ونقصت قدرة النشاط الصناعي والتجاري[2]).

---

[1] – Addi Lahouari, état et pouvoir, op cit, pp 11 et 47.

[2] – حربي محمد، المرجع السابق، ص 265.

– العدد الكبير للقتلى والجرحى والمعطوبين والمرحلين والمجمعين (ربع سكان الجزائر كانوا مجمعين مع مطلع سنة (1960) حسب بورديو (2157000) [1]) والفقراء والأرامل، الهجرة نحو المدن (حوالي ثلاثة ملايين غادروا إقامتهم)، النازحين من تونس والمغرب،غادر السكان مراكز التجميع وتقدم المحتجزون بعد إطلاق سراحهم نحو سوق العمل. غدا الوجه الاجتماعي مأسويا.

كان على السلطة الجديدة أن تواجه هذه الظروف بوضع مشروع اقتصادي واجتماعي لأن الاقتصاد المحلي عاجز عن تلبية الحاجات الحيوية للسكان المتأثرين بالفقر والأمية، فكان تحديث الاقتصاد (الإصلاح الزراعي وتصنيع البلد والتوزيع العادل للنتاج والثروات)، مهمة تاريخية للقادة تسند وتبرر الشرعية السياسية ومشروع سياسي، مع انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في (1962/09/20) الذي وضع دستورا صودق عليه في (1963/09/08)، والذي أرسى نظام الحزب الواحد بقيادة جبهة التحرير الوطني (التي عقدت مؤتمرها الأول في 16–21 أفريل (1964)، حيث أعطى خلاله بن بلة الأولوية للعمل الثوري على حساب بناء المؤسسات)، والخيار الاشتراكي للتنمية (ميثاق الجزائر) وسمح بإجراء انتخابات رئاسية كان مرشحها الوحيد بن بلة، وصدر قرار بحظر الأحزاب (الحزب الشيوعي وجبهة القوى الاشتراكية وحزب الثورة الاشتراكية)، بعد تمرد قائدين كبيرين أيت احمد وبوضياف.تبني خيار الحزب الواحد بررته[2] آنذاك معطيات متعددة ظاهرها إيديولوجي وباطنها فيه السياسي منها:

– تأثير المد القومي العربي خاصة الناصري الذي كان يؤمن بأن التنظيم الواحد هو المؤهل لتحقيق التنمية ومقاومة الامبريالية.

---

[1] – Gherid Jamal, op cit, p 81.

[2] – عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية, الواقع والأفاق مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.أوت1999.ط2. ص180.

– تأثير اليسار الماركسي الذي دعى لحزب واحد من برجوازيين صغار معادين للثورة.

– تأثير إسلامي كان يرى أن التعددية نقيض للإسلام الذي لا يعترف إلا بحزب واحد هو حزب الله، وهذا يعني أن حتى الحزب الواحد لم يكن لونا واحدا بل متعدد الألوان.

استمر التعاون الفرنسي مع الجزائر بمقتضى اتفاقات إيفيان حيث أمدت البلاد بالتقنيين والإداريين الذين كونوا الإطارات الجزائرية وحمتهم الاتفاقات من عقوبات محتملة.

على الصعيد السياسي استمرت الانشقاقات بين رفقاء السلاح بعد الإعلان عن تكوين أول حكومة جزائرية مستقلة برئاسة بن بلة (ضمت خمسة عسكريين يحتلون مناصب هامة)، مع استقالة خيضر محمد الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي عوض ببن بلة في أول أفريل (1963)، واستقالة فرحات عباس من رئاسة المجلس التأسيسي في أوت (1963)، وتمرد قائدين كبيرين: بوضياف الذي أسس حزب الثورة الاشتراكية في سبتمبر (1962)، وأيت احمد الذي أسس حزب جبهة القوى الاشتراكية في صيف (1963)، وبعض الميليشيات المسلحة في منطقة القبائل، ثم فرارهما من الجزائر بعد ملاحقات قضائية، ثم تمرد العقيد شعباني في الصحراء والقضاء عليه، وعلى الصعيد الاقتصادي تم تبني مشروع التسيير الذاتي للمؤسسات عام (1963).

حاول بن بلة الاستفراد بالسلطة وإبعاد معارضيه ولو بالقتل (العقيد شعباني، حميش) لتكريس مشروعه السياسي عبر الصلاحيات الواسعة التي منحها إياه دستور (1963) دون الاستناد على أشخاص النظام نفسه، مما جعله في موقف ضعف أمام القوى الحقيقية بسبب إحاطة نفسه بالمتآمرين وشيوع النفاق والتملق محل الإخلاص والصراحة، همشت الإطارات الوطنية المخلصة وغاب النقد والمعارضة وكممت الأفواه، أصبحت

السياسة سوقا للسماسرة وطبعت الحياة بمزاج رجل الدولة[1]، لم يدم حكم المدنيين الظاهري بقيادة بن بلة طويلا إذ سرعان ما استعاد الجناح العسكري عرشه التي فوضها إلى حين إلى جماعة بن بلة التي كانت تملك شرعية شعبية والمصداقية مع انقلاب بومدين وزير الدفاع آنذاك في (19 جوان1965) (ألغى هذا المنصب فيما بعد حتى يسيطر على الجيش بنفسه)، والذي سماه تصحيحا ثوريا كما سمى قبله عبد الناصر حركته الانقلابية على الملك فاروق بمصر ثورة عام (1952) وسماه القذافي في ليبيا ثورة الفاتح.

من الأسباب الرئيسية للانقلاب أن بن بلة حاول إحداث تغيير نوعي في موازين القوى السياسية في هرم السلطة، اعتمادا على شخصيته الكاريزمية الباحثة عن الزعامة الاستعراضية –لا ننسى أنه كان لاعب كرة قدم في أولمبيك مرسيليا– وعن إحداث التغيير من الفوق، وجمع كل الصلاحيات بين يديه بما فيها قيادة الجيش التي بقيت خارج سيطرته بعد قلقه من زيادة نفوذ بومدين وزيره للدفاع، ونائب رئيس مجلس الوزراء المتكئ على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وعلى مجموعة وجدة التي حاول تفكيكها، والأخطر تكوينه ميليشيات مسلحة شعبية تحت قيادة الحزب رأى الجيش فيها منافسا له، كل ذلك عجل بالإطاحة به.

مجلس الثورة الجديد بقيادة العقيد بومدين سيحتكر مركز القرار داخل الدولة، طبعا المجلس لا يعني القيادة الجماعية لكل أعضائه، فالكلمة الأولى لرئيسه الذي كان الوحيد الذي يستدعي المجلس للانعقاد، ثم لحلقة ضيقة من زملائه في مجموعة وجدة (بوتفليقة وزير الخارجية، شريف بلقاسم، أحمد مدغري وزير الداخلية، قايد احمد رئيس الحزب، أحمد

[1]– إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962) الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص ص 421 و422.

بن شريف قائد الدرك، أحمد دراية مدير الأمن الوطني، الطيبي العربي مدير الأمن الوطني ثم وزير الفلاحة)، ثم لقادة النواحي العسكرية.

أضحى بومدين مفتاح قبة النظام مما سمح له بتدعيم سلطته الشخصية، واتخاذ قرارات دون الرجوع للمجلس، وهو ما أكده العقيد علي منجلي العضو السابق لمجلس الثورة الذي انسحب منه عام (1967) في حوار مع جريدة الشعب في (1989/10/09)" من يزعم أن أعضاء مجلس الثورة مطلعون على شيء فهو كاذب، فما نحن إلا موظفون لدى بومدين"[1]، لم يسلم حكم بومدين من المنشقين أيضا بدءا بمظاهرات عنابة التي قمعت بقوة وسقط ضحايا، ثم معارضة اتحادية العاصمة لحزب جبهة التحرير الوطني وبعض العناصر الشيوعية للانقلاب، وتشكيلها لحركة المقاومة الشعبية ORP مما حدا بالسلطة إلى حل المكتب السياسي للحزب، وإبعاده نسبيا عن المشاركة في صنع القرار، ثم مع المحاولة الانقلابية للعقيد الطاهر الزبيري قائد الأركان في (1967) والرائد علي ملاح في (1968) وخروج قايد احمد للمعارضة بالمغرب.

اختفى آخر ممثلي جيش التحرير الداخلي في السلطة، ومع نهاية السبعينات تخلص بومدين من معظم أعضاء مجلس الثورة المزعجين، ولم يبق منه إلا 08 أعضاء من 26 عضوا، جعل من الجيش أقوى مؤسسة سياسية وعسكرية، وَسَّع استشاراته الاقتصادية والاجتماعية لصالح بيروقراطية فنية جديدة، اعتمد عليها في مشروعه التصنيعي (بقيادة بلعيد عبد السلام)، يطلق البعض على فترة بومدين بالحكم البونابرتي أي المطلق، إذ بدأت الدولة الجزائرية المستقلة تتقوى وتثبت وجودها إزاء باقي التشكيلات الاجتماعية الأخرى التي كانت من الضعف، بحيث لم تستطع منافستها وتهديدها كحزب جبهة التحرير الوطني مثلا الذي كان تابعا وواجهة لحكم فقط، الذي اتخذها غطاء أكثر منه سندا رغم أن

[1] – خميس حزام والي، المرجع السابق، ص 128.

النصوص القانونية (الميثاق، الدستور، الحزب) تصفه بالحزب الحاكم والمسير للبلد وتعطيه الدور الطليعي الذي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية، والمؤسسة الرسمية الأولى التي تصدر بقية المؤسسات، وهي التعبير المادي عن الدولة (ميثاق 1976)، أو هو الدولة الحزب[1] لغاية (1988) التي ليست سوى التعبير المعنوي عن القطر.

لكن بومدين أرسى دولة من دون حزب (حسب تعبير[2] Clément henry Moore) أو دولة تهيمن على الحزب وعلى المجتمع، حيث عملت على بناء المؤسسات الضرورية التي تعطيها شرعية في ممارسة هذه الهيمنة، وقد أكد بومدين هذه الحقيقة وهذا التصور للحياة السياسية وللدولة خصوصا، هل كان الحزب موجودا ؟.

بكل أسف لم يكن له وجود إلا على الورق وفي اللافتات المعلقة على المباني، ولا شيء آخر بخلاف الدولة التي هي لكل المواطنين بلا استثناء، المناضلين وغير المناضلين[3])، رغم ذلك كانت فترة تشييد وتعامل مع متطلبات المجتمع الذي فَقَدَ بعد هذه الفترة كل المعالم والمحددات، ولا يكاد يحفظ من تجربة التنمية إلا المرحلة البومدينية التي تنامي شعور الجزائريين فيها بانتماء لمشروع الدولة وفق مقومات الأمة المتوارثة عن الحركة الوطنية، فبومدين بطموحه وشخصيته الكاريزمية أرسى قواعد الدولة الجزائرية المستقلة التي لا تزول بزوال الرجال حسب الشعار الذي أطلقه، رغم صغر مدة حكمه المقدرة بثلاثة عشر سنة امتدت من (1965) حتى (1978).

فهو أبوها الروحي بل ألقى بأبويته حتى على المجتمع الذي أحس أنه تيتم بعد رحيله المفاجئ وبكاه بحرقة لم يبكيها على أحد بعده، قوة شخصية بومدين لا تناقش حتى من قبل خصومه، كان ذكيا وقائد رجال، مولعا بالنظام والانضباط ومهاب الجانب

---

[1] – Joceline Cesari : l'état algérien, protagoniste de la crise, Pp 187-200.

[2] – علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، المرجع السابق، ص 207.

[3] – لطفي الخولي، عن الثورة, في الثورة، وبالثورة، (حوار مع بومدين)، دار القضايا، بيروت، 1965، ص85. 145.

وعندما كان يلقي خطبه كانت شوارع المدن والقرى تفرغ، وبعد نهاية خطاباته تبث التلفزة الوطنية مسلسل "النزهاء" les incorruptibles الذي بطله الرئيسي "روبرت ستارك" في دور "إليوت" الذي يحارب مافيا الفساد.

وزع بومدين الثروة بسخاء على الشعب الجزائري وأسس لتنمية اقتصادية واعدة وكان طموحه تطوير البلد في عشرين سنة وبقرار سياسي ومن خلال التصنيع، كان يحلم بجزائر متطورة ومصنعة بسرعة تكون وسيلة تأكيد وشرعية للدولة وللأمة وتدعيم استقلالها السياسي، استفاد بومدين من استقرار سياسي بعد إبعاد المعارضين، وارتفاع أسعار النفط ونمو صناعي في الدول الرأسمالية، ووجود قوي للمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي في العالم الثالث، استهل مشروعه السياسي والاقتصادي ب:

– إصدار بعض القرارات والقوانين لزيادة شعبية الدولة وتقوية مكانتها (قانون الخدمة الوطنية، قانون البلدية (1967) والولاية (1969)، الدستور، الميثاق الوطني (1976) الذي راقب فيه النظام المناقشات العامة والتعديلات على النصوص الأساسية) وإنشاء مجالس محلية منتخبة تكون أجهزة رئيسية لسلطة الدولة و نواة للديمقراطية الشعبية أو التشاركية باعتبار الشعب مصدر السلطات حسب الميثاق الوطني لعام (1976) (انتخابات المجالس البلدية في فبراير (1967)، وانتخابات المجالس الولائية في ماي (1969)، ثم انتخابات تشريعية ورئاسية عن طريق الاقتراع العام بعد المصادقة على دستور (1976)، الذي أكد على مبدأ الأحادية الحزبية والخيار الاشتراكي والسيادة الوطنية التي هي ملك للشعب يمارسها عن طري الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين حسب ما تنص عليه المادة الخامسة من ذات الدستور) لكن هذه المجالس سيطر عليها الموظفون وغاب عنها بقية الشعب كأن السياسة من شؤون الإدارة فقط.

– تأميم الاقتصاد الذي بدأ بتأميم ثروات الأرض كالمناجم في (1966) والمحروقات في

فبراير (1971)، الثورة الزراعية، التسيير الاشتراكي للمؤسسات (قانون16 نوفمبر (1971) الذي أسس مجالس للعمال ومجالس للإدارة تحت وصاية الحزب والنقابة والإدارة)، الطب المجاني، ديمقراطية التعليم .

– على الصعيد الاقتصادي الذي اعتبر إلى جانب الإدارة الدعامتين الرئيسيتين للنظام تم تبني نظام المخططات (المخطط الثلاثي 1969/1967 الرباعي الأول في 1970–1973) حيث تم التركيز على الاستثمار المنتج. وإعادة تنظيم المؤسسات المهملة، استرجاع الأراضي المغتصبة، تأميم الشركات الصناعية في ماي وجوان (1968)، بسط السلطة يدها على قطاعات الخدمة العمومية كالإذاعة والتلفزيون، الكهرباء, البنوك والتأمينات، النقل، الصيد، السياحة والتجارة وهذا بإنشاء دواوين عمومية تسيرها واختتمت الحركة بإنشاء شركات وطنية كبرى (شركة المحروقات ديسمبر (1963)، شركة التبغ والكبريت والحديد والصلب وصناعات النسيج في (1964)، شركة السميد في (1965)، شركة الصناعات الميكانيكية، وشركة مواد البناء في أوت (1967) وغيرها...).

كان باديا اتجاه النظام السياسي نحو التصنيع كوسيلة رئيسية لتحديث المجتمع الجزائري وتحويله إلى مجتمع منتج وعقلاني وبناء اقتصاد وطني عصري، والصناعة هي الحضارة الحديثة[1] وسبب قوة الغرب، وطريق الوصول إلى القمة، هذا هو جواب نهضويين عرب معاصرين لسؤال حول سبب قوة الغرب وضعف العرب والمسلمين، لذلك ينبغي تكرار وتقليد تجربة الغرب والمشي على خطى تاريخ المجتمعات الأوربية في مجال النهضة والتصنيع، وكانت التجربة السوفياتية نموذجا يستحق الاقتداء.

لكن التحديث ليس عملية تقنية محايدة فقط بل تتضمن أيضا التحديث السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يظهر في أربعة ميادين:

[1]– سؤال طرحه شكيب أرسلان وسلامة موسى للمزيد أنظر : gherid Jamal , op cit

1- استبدال تقنيات تقليدية بمعارف علمية.

2- تفوق وهيمنة زراعة تجارية على حساب زراعة معاشية تفي بالوجود الذاتي.

3- تعميم النموذج الحضري.

4- التبادل السوقي والتجاري المنتشر عبر النقد ويضمن تصريف المنتوجات الصناعية.

والتحديث عملية ثقافية واجتماعية تمس المجتمع في أفكاره ووظائفه وهو ما يظهر في تعريف عالم السياسة الأمريكي أبترD.Apter للتحديث بأنه "العملية التي يستورد فيها المجتمع التقليدي الأدوار الاجتماعية من المجتمع الصناعي. ينبغي أن تكيف هذه الأدوار وتعدل حسب خصوصيات كل مجتمع الذي ستهز أركانه هذه التغييرات. يلجأ المجتمع التقليدي لحماية نفسه عبر النظام السياسي الذي ينظم نتائج التحديث ويضبطها بأقل ارتباك"[1].التحديث السياسي يتطلب الاستقلال الفردي وديمقراطية سياسية والانطلاق من اقتصاد السوق صوب النظام السياسي بتغيير السلطة والتمثلات والقيم ,لا يعني ذلك إلغاء كل ما هو قديم فيمكن أن تقع مصالحة بين المعاصرة والتقليدية وهو ما تحرص عليه كثيرا أنظمة العالم الثالث.

لإنجاح هذا المشروع والهدف الكبير عويل على اتجاه تحديثي Moderniste تكنوقراطي مكون من قدماء الإدارة الاستعمارية وخريجو التعليم الفرنسي المالكين للخبرة والمعرفة، الذين احتلوا مناصب التسيير والتحضير والقرار في الإدارة والاقتصاد وحتى في الجيش (عرفوا باسم الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والمدعومين من وزارة التسليح والاتصالات العامة أثناء الثورة MALG- في ندوة صحفية بمناسبة بث فيلم حول هذه المنظمة بوهران في شهر ماي (2017) قال رئيس جمعية قدماء MALG السيد دحو ولد قابلية أن هذه الهيئة أمدت الجزائر منذ الاستقلال ب25 وزيرا، 35 سفيرا، 25 واليا، 05

[1] - Addi Lahouari , op cit, pp139 et140.

مدراء عامين للأمن، 08 عمداء وألوية، 55 عقيدا. فصاح من داخل القاعة أحد الحضور "ورئيس جمهورية وكان يقصد بوتفليقة طبعا[1]) بينما أصحاب الشهادات العربية فوُجهوا بطبيعة تكوينهم إلى القطاعات الأيديولوجية (التعليم، الإعلام، الثقافة، الشؤون الدينية، كما اعتمدت على فاعلين اجتماعيين عصريين كالطلبة والفلاحين وعمال الأرض والعمال المسيرين المرتبطين بالعملية الإنتاجية العصرية.

اعتماد عملية التحديث على هذه النخب كان هدفا لإزاحة كل المعارضات واستبدال الولاء للدولة عوض الولاءات التقليدية لمختلف الانتماءات، وتأطير السكان وإسكات كل النزاعات المتولدة عن التصنيع، مع إستراتيجية التصنيع الثقيل (صناعة منتجة للآلات والأدوات)، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكبر حجم القطاع العام الذي أدى إلى دعم رأسمالية الدولة، تحولت هذه النخبة الإدارية إلى بيروقراطية برجوازية جديدة (بيروقراطية الدولة) بفعل وظائفهم ومفهومهم للسلطة وتوسع قاعدتهم الاجتماعية.

أصبحت تمثل مع النخبة السياسية قمة الهرم الاجتماعي، تعلقت هذه الشريحة بالمشروع التنموي وحققت من ورائه مكاسب مادية معتبرة بفعل الريع البترولي، سمحت لها بالتحول إلى طبقة برجوازية لكن ليس بالمفهوم والبناء الماركسي، بل أقرب إلى فرضية الصدفة والمعجزة (فرضية واتربوي عن الصحفي الذي يدخل مخدعا هاتفيا ليخرج سوبرمان[2])، ساهمت في تقوية الدولتية Etatisation – الإشراف المباشر للدولة على الاقتصاد– اقتصاد موجه مع بنية استبدادية للسلطة، وبما أنها لم تلاق معارضة جادة فقد اعتقدت هذه النخبة أنها قادرة على كل شيء رغم خلافاتها الداخلية، ويرى حربي أن العلاقة بين البيروقراطية والجماهير زمن بومدين كانت علاقة أبوية.

---

[1]– Ghania Oukazi, le MALG revisité, op cit.

[2]– علي بوعناقة وعبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 208.

مع نهاية الستينات وبداية السبعينات ظهرت بوادر ما سمي "بالنموذج الجزائري للتنمية" أو ما سماه الصحفي الروسي الكبير (أوستينوف بيتر Peter ustinov) "التحدي الجزائري" هدفه صنع حضارة جديدة ومجتمع جديد، وإلغاء المجتمع التقليدي (إيصال السكان إلى أنماط عصرية من الحياة)، وهذا بإعادة تشكيل أو تنشئة جديدة للعمال خاصة ولبقية السكان عامة، بإخراجهم من العالم الاجتماعي التقليدي إلى العالم العصري، وفق ما تراه نظرية التحديث في العالم الصناعي من أن المصنع بالنسبة للكبار مثله مثل المدرسة بالنسبة للصغار، هو مكان لصناعة إنسان جديد بواسطة التثاقف Acculturation (عملية ذوبان أفراد أو مجموعات في إطار اجتماعي جديد يجعلهم يتخلون عن ثقافتهم الأصلية وتفتتهم في المجتمع الجديد الذي سيبلعهم.

لكن عملية البلع لا تنجح دائما، فقد يحافظ المجتمع القديم ببعض خصائصه وبنياته وقد تظهر بعض مظاهر عدم التناسب أو عدم التكيف التي قد تثير توترات ومقاومات اجتماعية دون أن يعني ذلك قطع الصلة بين مترشحي الاندماج[1] ومجتمع الاستقبال في البحث عن أدوار جديدة)، يزيح الثقافة القديمة Déculturation والجوانب اللاعقلانية فيها (عامل سلبي غير واعي وغير كفء متشبث بالثقافة والقيم البدوية) وإعطاء النظام السياسي دعامة اجتماعية ومادية تُثَبت أركانه، وسيلته الصناعة أو التصنيع أو الصناعة التصنيعية حسب نظرية دوبرني[2] Debernis أستاذ الاقتصاد بجامعة غرونوبل والتي يعني بها ربط التقنيات مع الاقتصاد والاجتماع والسياسة والنفسي الاجتماعي (السلوكيات) وكل ظاهرة هي شرط لتحقيق الظواهر الأخرى، كعامل للتطور وبناء اقتصاد وطني قوي يحل محل الاقتصاد التقليدي، وحامل لوائه نخبة تحديثية تصنيعية كوسيط بين الحضارة الصناعية الغربية والمجتمع المحلي.

---

1- Albin MICHEL, Dictionnaire de la sociologie ; Encyclopaedia Universalis, Paris, 1998, p 47.

2- Benjamin Stora, op cit, p 262.

توفرت شروط نجاح هذا المشروع: سلم أو توافق اجتماعي. انخراط شعبي مشبع بخطاب سياسي شعبوي. موارد مالية كافية، مشروع تنمية متجانس، (يزاوج بين الفلاحة والصناعة)، إرادة سياسية مؤكدة، مصداقية دولية، اعتُبرت المهمة تاريخية (بلعيد عبد السلام الذي وُصف بأب التصنيع عَدًها مهمة حربية واعتبر الإطارات الصناعية كقادة جيش التحرير يبحثون عن معاقل لتوسيع الثورة)، لكن مشروع بومدين- بلعيد عبد السلام بابتلاع الدولة للقطاع الاقتصادي للسوق وتلبية الحاجات الاجتماعية دون مراعاة الجدوى والفعالية الاقتصادية والمالية، أصاب هذا القطاع بالعجز والشلل وأثر على نتائجه، حيث وَلَّد القطاع الصناعي العمومي ريوعا استفادت منها جماعات مرتبطة بالبيروقراطية السياسية وكونت ثروات خاصة ليس بجهدها، بل بالمضاربة والاستناد على دوائر الدولة.

إضافة إلى التبذير الكبير لمقدرات البلد المالية جراء الاستثمار الهائل (حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام PIB) والمتواصل في القطاع الصناعي العمومي منذ السبعينات دون جدوى، لأن السياسة الاقتصادية الحكومية قامت على التوزيع (عرف أزمة بسبب الاعتبارات الاقتصادية الفنية، والاعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة بسبب ما واجه البلد من مشاكل جراء انخفاض موارد النفط وسوء الإدارة) لا الإنتاج وعلى تبعية الاقتصاد للسياسة عوض السوق.

على المستوى الثقافي اهتمت السلطة الجديدة بتكريس الهوية الوطنية والاستقلال الثقافي عبر سياسة التعريب في التعليم وبقية القطاعات الأخرى، ودعمتها بديمقراطية التعليم ومجانيته التي سمحت لكل أبناء الشعب بالتمدرس، وارتفاع مستوى التعليم ومن ثم الترقية الاجتماعية، وظهور طبقة متوسطة متعلمة (الثورة الثقافية)، لم يمر التعريب دون صعوبات ذاتية وموضوعية ومقاومات من قبل خريجي المدرسة الفرنسية، الذين احتكروا مناصب الإدارة والاقتصاد والتقنية، بينما وُجه المعربون نحو التعليم والتكوين والإعلام

والشؤون الدينية في تقاسم للوظائف والأدوار، أو ما يسميه البعض بالانقسامية الثقافية واللغوية (جابي عبد الناصر).

اعتبر الفرنكفونيون اللغة الفرنسية غنيمة حرب (كاتب ياسين[1]) وتصرفوا فيها كورثة لكنز ثمين لا ينبغي التفريط فيه، وعملوا على عرقلة التطور العادي للغة العربية كلغة تداول تساعد على التنمية الاقتصادية وتحقيق الشخصية، وعلى حرمان المجتمع من الثقافة العربية بعد الاستقلال، كما حرمها منه الاستعمار الفرنسي، عوض أن يتحول التعريب إلى مشروع حضاري متكامل، تحول إلى مشروع سياسي اختفت ورائه استراتيجيات فلم يوحد النخبات (المفرنسة والمعربة)، كما لم يهيئ البنى الاقتصادية والمادية لاستقبال المعربين في ظل مجانية التعليم التي قذفت بالآلاف منهم كل سنة.

الصراع الثقافي أوجد مجتمعين متناقضين[2]: مجتمع عصرنة ومجتمع تهميش، الأول مفرنس الثقافة بلسان نخبوي علماني يتشكل من فئات وسطى مرتبطة ومستفيدة من الدولة ومن العملية الإنتاجية العصرية، ورغم الضعف العددي لهذا المجتمع لكنه متنفذ سياسيا واقتصاديا وثقافيا على مواقع القيادة والتسيير والإعلام، يمثله أطياف المجتمع المدني (جمعيات وأحزاب) ويشكل قاعدة سياسية واجتماعية للنظام.

بينما المجتمع الثاني يتكون من أغلبية الشعب ومن الفئات الهامشية، بل حتى من فئات وسطى ودنيا متمركزة في المدن، تدهورت وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية، يعيش الكثير منها على هامش العملية الإنتاجية والاستهلاكية، واستطاع الخطاب الديني السياسي أن يستهويه، مما جعل بعض الباحثين[3] يستنتجون أن الحركة الإسلامية هي

[1]– ثنيو نور الدين، المرجع السابق، ص 198.

[2]– علي الكنز وعبد الناصر جابي: المرجع السابق، ص 265 – 268.

[3]– Addi Lahouari, l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise politique dans l'Algérie contemporaine (pour un pacte civique) revue « hommes et migration »n1187/1995.p51-52.

النتيجة المضادة للعصرنة المفروضة من الخارج، ومن الفوق تكريس الهوية الوطنية أيضا، واصطدم بالبعد البربري الذي عمل الخطاب الرسمي على تسويفه وتأجيل الإجابة والفصل فيه، منذ طرح عام (1949) كمطلب للتمثيل الثقافي داخل هياكل الحركة الوطنية، مما فاقم من حدته أثناء أحداث أفريل (1980) (الربيع البربري)، أخفقت السياسة في حل مشكل ثقافة. كما تدعمت الديمقراطية الاجتماعية بمجانية الصحة وعموميتها في إطار دولة الرعاية التي حرصت السلطة على تأكيدها.

من الآثار التي نتجت عن المشروع على مستوى المجتمع ما يلي:

– ترييف المدن وتسريع وتيرة الزحف الريفي (1300000 شخص انتقلوا من الريف إلى المدينة في فترة المخططات–1977/1967) مما زاد من نسبة الحضريةUrbanisation التي انتقلت من 31% سنة 1966 إلى 40% سنة 1977 إلى 50% سنة 1978 وتضاعف التجمعات السكانية كل خمسة عشر سنة (96 سنة 1966–211 سنة 1977.447 سنة 1987)،ثم انتقلنا إلى المدن المليونية المكتظة بالسكان.

– تنامي الهوامش وعدد الأحياء القصديرية بفعل النزوح المرتفع (ضمت ثلاثة ملايين نسمة) كما أشار إليه مخطط التنمية(1973–1966) زيادة نسبة نمو المدن قدرت ب (5,6%) أي مليون و(800000) نسمة منهم (840000) ريفي وبين (1974 و1977) زاد الحجم السكاني داخل المدن بمليون و (300000) نسمة منهم (620000) ريفي.[1]

– تحول ضواحي فلاحية إلى مدن صناعية خالصة خلال سنين (وادي تليلات بوهران، سيدي خطاب بمستغانم)، وتحول مدن إلى عواصم صناعية (عنابة عاصمة الفولاذ والحديد، سيدي بلعباس للإلكترونيك لتتحول إلى برج بوعريريج، أرزيو للبتروكيمياء،

[1] – Jean Leca, ville et système politique, l’image de la ville dans le discours algérien (dans système urbain et développement au Maghreb) CERES product. Tunis, 1980, pp 297 -298.

قسنطينة للصناعات الميكانيكية) هذا أدى غلى زيادة الوظائف الصناعية (سيدي بلعباس من 4750 إلى 14200– سطيف من3560 إلى 27870– بسكرة من630 إلى 11250 حسب إحصائيات 1982/1976 وتقلص الوظائف الفلاحية من 50.6% من نسبة العمالة العامة سنة 1966 إلى 29.6% سنة 1977 و17.5% سنة 1987)[1].

– بروليتاريا مدينية وزيادة الهجرة نحو فرنسا.

– تطوير البنيات التحتية والمنشآت العامة كالمطارات والموانئ والطرق والنقل.

– زيادة الهيئات الإدارية مع التقسيم الإداري الذي زاد من عدد الولايات (انتقلت من 16 ولاية إلى31 سنة 1974 ثم إلى48 سنة (1984) ثم ظهور ولايات منتدبة في الجنوب سنة 2016) مما تطلب تكثيف التأطير الإداري.

– ظهور علاقات جديدة وتنظيم للفضاء كانت من التغيرات الجديدة على المجتمع، بل تغيرت حتى المفاهيم والمحتويات الدلالية لها (القفازة أو الشطارة التي تعني الحذق والذكاء، النية التي تحولت إلى السذاجة بعدما كانت فضيلة مطلوبة).

– إصلاح نظام التربية (حيث عرف النظام التعليمي بكل أطواره تحولات) والتكوين (المعاهد التكنولوجية) حيث كلف النظام التعليمي بتكوين إطارات متوسطة وتقنيين للعملية الإنتاجية، لا يمكن الكلام عن الإصلاح التربوي دن ذكر ديمقراطية التعليم والتعريب وفصل التعليم الأصلي عن التعليم العادي، لكن المنظومة التعليمية بدأت تبدوا عليها علامات الإعياء في الثمانيات وما تلاها، حيث ارتفعت نسبة التسرب المدرسي وقَلّت نسبة النجاح في الثانوي، وظهرت لأول مرة بطالة الجامعيين وحملة الشهادات، ولم يعد التعليم يقوم بدور الترقية الاجتماعية المعهود له.

[1] – Gherid Jamal, op cit, p 107-109.

– تطوير الأجهزة الإيديولوجية التي سُخرت لتعبئة الجماهير وتأطيرها لخدمة مشروع السلطة السياسية وتحقيق التجانس الاجتماعي، وتمرير قيم الهوية الوطنية حسب الوظائف التي يمنحها فرانز فانون للإيديولوجية الرسمية (تأميم الإسلام، الإعلام، النقابة بفرض تمثيل أحادي للطبقة الشغيلة من قبل نقابة مدجنة وتحويل العمال إلى مسيرين منتجين بفضل الميثاق الاشتراكي للمؤسسات) ما استبعد الاستقلالية ومحاولة الاحتجاج.

هل حقق المشروع الأهداف المتوخاة منه عند وضعه؟، هل حقق الاندماج الصناعي والاقتصادي؟ هل حقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟، هل قضى على التبعية للخارج؟، هل وصل بالمجتمع إلى الحضارة الصناعية كما رسمتها الدول المتقدمة؟، يجمع الكثير على الإجابة بلا وبأن الإخفاق والفشل لحق بالمشروع، حسب هؤلاء فإن شَرْطي نجاح المشروع التصنيعي لم تتحقق في الجزائر كما تحققت بأوروبا (شرط داخلي خاص بالمؤسسة وشرط خارجي خاص بالمجتمع).

على المستوى التنظيمي الداخلي انعدام الثقافة الصناعية أو ثقافة المؤسسة التي تعني أولا الانضباط كاحترام المواعيد والتعليمات والسلم الإداري وتحمل المسؤولية والتماهي مع أهداف ومصالح المؤسسة (معظم العمالة الصناعية بإنكلترا وروسيا كانت من الريف لكنها أنجحت المصانع، رغم ذلك بتضحياتها وعدم وجود اختيار في مناصب الشغل في نفس الوقت، مما يجعل العمالة في ظروف البؤس والفقر تقبل بكل شيء)، هناك عوامل داخلية أخرى ساهمت في فرض ثقافة الانضباط، تبدأ من التوظيف إلى نظام رقابي صارم يستند غلى مراقبين وقواعد نظامية وهندسة المحلات ونظام الآلات ومسار عمل تسلطي يجعل العامل يطيع بدون تحفظ الإرادة الواحدة لمسؤولي العمل، كما قال لينين في أفريل (1918)[1]، ليس هذا فحسب بل تكوين العامل تكوينا علميا يجعل منه كفاءة تعطي مردودية

[1]– Gherid Jamal, op cit, p 121.

أكثر، فيما عرف بالتنظيم العلمي للعمل، وهو ما ركزت عليه التجربة السوفياتية التي ارتكز عليها النموذج الجزائري آنذاك.

عل المستوى الخارجي المجتمعي مرافقة المجتمع بكل أطيافه الاجتماعية ودعمه السياسي والثقافي في أوربا كان عاملا مهما في إنجاح مشروع التصنيع، ابتداء من التربية الأسرية ونظام القيم الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية، البعد الاجتماعي والثقافي كان أيضا من أسباب فشل مشروع التنمية والتحديث، فاختلال القيم والمعايير التي تحكم المجتمع وتنظمه نتج عن غياب مرجعية مقبولة لنماذج الفعل والسلوك والعلاقات وتوزيع الجزاءات المستحقة بسبب فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها بفعالية كالأسرة، المدرسة، المسجد، الإعلام، منظومة التكوين والتعليم والجمعيات بسبب استعمالها المكيافيلي من قبل السلطة والسياسيين، وبسبب عمق التحولات الاجتماعية السريعة التي يعرفها المجتمع, يتجلى ذلك من خلال تدهور قيمة العمل والجد والانضباط والنظام والفعالية والكفاءة، وهي عناصر أساسية لقيام مجتمع عقلاني يُرَشد موارده وانتشار الاتكالية والغش والرشوة والزبونية، وهي ممارسات طالت التوظيف والترقية والتعيين في مناصب قيادية وإسناد المشاريع.

خوصصة الدولة[1] لخدمة مصالح شخصية فئوية وجعلها إقطاعات موزعة بين الأقرباء والزبائن، أليس من خصائص الدولة الباترمونيالية الجديدة في إستراتيجية المحافظة على السلطة والامتيازات المرتبطة بها؟، فشل الانتقال من مجتمع تقليدي بدوي تحكمه العاطفة ورابطة الدم والإرث الاجتماعي والمجموعات التضامنية، بعيدا عن وسط متنوع ومتجدد قائم على المهارات والاداءات الموضوعية والتنافس السلمي بين الفئات، داخل

[1]– العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999، ص 229.

النسق الاجتماعي الذي يحدد أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي ودوران النخبة وأسس توزيع القوة والثروة.

في ظل بنى كهذه يغيب مفهوم المواطنة كقيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية والاجتماعية الحديثة، حيث يعتبر الفرد كامل الحقوق والواجبات يشارك في الحياة العامة بكل وعي وإرادة حرة، من خلال نشاطات المجتمع المدني,فهي التعبير المادي والقانوني عن الولاء للوطن، لا يوجد مجتمع مدني بدون مدينة، المدينة بقيمها وأخلاقها وأذواقها وعلاقاتها الاجتماعية التي تدمج الوافدين إليها في نسقها وليس المدينة التي تذوب في أخلاق وافديها، قيمة الفرد والامتيازات التي تمنح له عندنا تحدد بموقعه من الجماعة التي ينتمي إليها وموقع تلك الجماعة في شبكة العلاقات الزبونية (المحسوبية كمدخل للإفادة من نعم الدولة) التي تحكم الدولة وموازين القوة داخلها.

اتساع التفاوت الاجتماعي بين الطبقات والفئات وارتباطه بأسس غير مشروعة قانونيا وثقافيا في تكوين الثروات، كالمضاربة والاختلاس وتحويل الأموال العمومية عن وجهتها الحقيقية والرشوة والفساد، كان موضوع احتجاج ومعارضة داخل المجتمع الذي شعر بالظلم واللا مساواة وعدم تكافؤ الفرص، وتقديم من يجب تقديمه وتأخير من يجب تأخيره (تقرير معهد غالوب[1] – منظمة أمريكية تقدم الاستشارات الإدارية– حول الجزائر، في سبر أراء شمل ألف مواطن وخلص إلى أن الجزائريين مستاءون من أداء الحكومة، ولا يثقون فيها بسبب الفساد كاستغلال النفوذ والمال الأسود، والرشوة، ...).

ظاهرة التفاوت الاجتماعي كانت مرفوضة في السابق، حتى من النظام السياسي لعقود بسبب الإيديولوجية الشعبوية التي ميزت خطابه، أضحت مقبولة اليوم بل ومكرسة سياسيا من خلال النفوذ المتزايد على مراكز القرار السياسي والاقتصادي للبلاد لرجال المال

[1]– الخبر اليومي ليوم الثلاثاء 03 ديسمبر 2013.

والأعمال، الذين برزوا في السنوات الأخيرة وارتبط معظمهم بدوائر السلطة في تكوين ثرواتهم، من موانع قيام الدولة الوطنية العصرية تحالف قوى المضاربة مع قوى العنف السياسي، حيث تتلاقى مصالحهما في تصعيد الأزمة.

– فشل هذا النموذج التنموي عن استيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التكنولوجيا وتحقيق تراكم معرفي للمحافظة على تلك التجهيزات واستغلالها بطريقة مثلى بل وإدماجها بطريقة ذكية في المحيط الاجتماعي الثقافي ومن ثم تطويرها لتحقيق استقلال ذاتي نسبي للقاعدة الاقتصادية وللمجتمع.

– ضعف الأداء والمردودية للمنشآت والتجهيزات كلفت ثروات ضخمة انتجت عجز مادي مستمر تعانيه وحدات الإنتاج (تراوحت الإنتاجية بين20%و50% في افضل طاقتها الفعلية[1])، رغم كل أموال الدعم والتطهير لم تنفع معها.

– الاعتماد شبه الكلي على مداخيل النفط (98%) جعل الاقتصاد تابعا له عوض تطوير الصناعات التحويلية وتحقيق التكامل بينها وبين قطاعات أخرى (الفلاحة، الري، الخدمات) التي لم تنل إلا قدرا ضئيلا من الاهتمام.

– تزايد الإنفاق العام والتبذير نظرا للنمط الاستهلاكي غير الرشيد الذي بدأ في الثمانينات بتشجيع من النظام (برنامج مكافحة الندرة)، والذي غير نمط حياة المواطنين بسبب الحصول السهل على المنتوجات الاستهلاكية.

على المستوى السياسي اغتصاب السلطة واحتكارها من قبل أقلية وخوصصة الدولة وتبني نظام الحزب الواحد لفترة طويلة وإلغاء الأخر وتهميشه، رغم تبني التعددية فيما بعد لكنها صورية في ظل الاستبداد والاحتكار والهيمنة, التضييق على الحقوق والحريات باسم

[1]– العياشي عنصر، المرجع السابق، ص226 و227.

ضرورات المرحلة والتهديدات الداخلية والخارجية، التعسف في استعمال السلطة وتغييب حكم القانون، جمود الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء وظائفه بل أضحى من أسباب الفجوة بين المجتمع والدولة، كل ذلك أوصل البلد لطريق مسدود رغم إمكاناته الكبيرة لكنه ظل أسير الاولغارشية.

موقف المجتمع تراوح بين المقاومة السلبية والاحتجاج العنيف، لم تحل إشكالية الشرعية التي استندت لفترة طويلة على الشعبوية والتعبئة الجماهيرية (الشرعية الإيديولوجية التي تبرر أفعال الرجال أكثر، مما تفسر تناقضات عالم الإنسان والأشياء[1]) في الخطاب الرسمي والممارسات السياسية والريع النفطي في التوزيع على شكل هبات وأعطيات ومنجزات ومشاريع، وصلت هذه الإيديولوجية وطريقة الحكم إلى مداها مع الأزمات المتتالية وتجدد الأجيال والتحولات الاجتماعية المتسارعة سيعجل تقلص ثروة البترول من نهايتها (إفلاس النظام السياسي، تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية).

جمع النظام السياسي لتركيبات متناقضة لم يصالح بينها بين عناصر دينية وأخرى علمانية، الجمع بين ترييف المدن وتمدين الريف، مؤسسات عصرية كالانتخابات والأحزاب والبيروقراطية الحديثة في الشكل وممارسات وتقاليد عمل تقليدية قائمة على الولاء الشخصي والمحاباة والإخضاع والزعماتية والجهوية والعرش والقرابة الدموية والمصاهرة، نظام سياسي من طبيعة وراثية بثوب جديد.

قد يقترب من هذا المحور عنصر مهم هو الالتباس بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لم تكن الأولوية للأهداف الاقتصادية والنجاعة والفعالية، بل أصبحت المؤسسة تقوم بأدوار اجتماعية خيرية أو كلفت بامتصاص البطالة ولو لم تحتاج للمزيد من

---

1- Gerard Ignasse et Emmanuel Wallon, (sous la direction) : Demain L'Algérie ; Syros, Paris, 1995.

العمال، كما اضطرت لتوظيف عمال غير أكفاء بسبب ضغوط وتدخلات وطرق التوظيف غير الموضوعية، سيطرة السياسي والأمني كثيرا على سلطة القرارات الاقتصادية، إضافة إلى سلطة الحزب فمحافظ الحزب تفوق سلطته أحيانا سلطة مسؤول المؤسسة وحتى سلطة الوالي، وهناك أحيانا تدخل السلطة غير الرسمية (الأعيان).

– الصراع بين التيار الاشتراكي والتيار اللبرالي الراعي للمصالح الخاصة، وبين تيار التصنيعيين وخصومهم، كان أيضا من أسباب الفشل لأنه اعتبر صراعا على النفوذ والسلطة أكثر منه صراعا حول مشروع مجتمع، وكانت رغبة بومدين في التحكم في اللعبة وعدم السماح لأي طرف بالانتصار، السياسيون امتعضوا من النفوذ المتزايد للتصنيعيين الذين كانت إستراتيجية السلطة تقتضي فرضهم على رأس المؤسسات والمشاريع الكبرى وتحينوا فرصة نهاية البومدينية، وتراجع التصنيع لكبح جماح طموح هذه الفئة وكسرها بإعادة هيكلة المؤسسات التي كان هدفها الخفي تحطيم الشركات الكبرى وتقليص نفوذ مسؤوليها ولم يتوانوا في استعمال النقابة والعمال.

– على الصعيد القيمي والثقافي استمر الإسلام كعامل مؤثر في البنى الاجتماعية رغم تعدد الإخفاقات وتراجع المرجعيات الأخرى، ما يفسر عودة الناس إلى اقرب مرجعية لقلوبهم وهو الإسلام الذي استوعب توترات الإخفاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي بل عودة لإسلام سياسي عنيف[1] ألح في المطالبة بجهاز الدولة وإرساء مجتمع طاهر.

إذا كان بومدين قد حقق نتائج مرضية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الداخلي، وحتى على المستوى السياسي الدولي، فإنه سياسيا رسخ تقاليد وآليات عمل النظام السياسي مع خصومه، ويعيب عليه البعض حبه للسلطة ولو على جماجم الآخرين، واحتكاره لها ورفضه تقاسمها مع غيره إرضاء للشعب الذي عامله بومدين معاملة الوالدين

[1]– منصف الوناس، المرجع السابق، ص 247.

للأبناء، والذين يرفضون أو لا يتقبلون أن يكبر الأبناء ويعتقدان أنهما وحدهما أحرص وأعلم بمصالحهم، وقد أعطى بومدين للشعب الانطباع بأنه وحده من دون سائر أعضاء الحكومة الذي يهتم لشأنه، وساعده في ذلك زهده وتقشفه ونزاهته التي جعلته مثالا للمسؤول النظيف، وأصوله الاجتماعية المتواضعة، فلا عجب أن نرى بعده المهمشون والضعفاء الذين أحسوا أنهم غرباء في بلدهم يقومون بقراءة أسطورية للزمن البومديني الجميل، مع بومدين تطور أسلوب عمل الدولة السياسي باتجاه اندماج كلي بين الحكام وجهاز الدولة، باعتبارها الناطق الفعلي للمجتمع مما ضائل من وظائف المجتمع المدني والمعارضة.

الأبوة والاحتكار والتسلط مهما كانت النية الطيبة لأصحابها فإنها مفسدة، السلطة كظاهرة اجتماعية وفضاء عام يهتم بالمصلحة العامة لا ينبغي أن تؤمم أو تخوصص عكس النشاط الاقتصادي والتبادل السوقي الذي يتبع للفضاء الخاص ويترك للمبادرات الخاصة، وهو عكس ما فعله بومدين عندما أمم النشاط الاقتصادي وبسط سطوة القطاع العام عليه، فلم يسمح لأحد بالإثراء دون موافقته، وفي نفس الوقت احتكر السلطة ورفض تقاسمها مع الآخرين، فخصخص ما هو عام، وأمم ما هو خاص privatiser ce qui est public et rendre public ce qui est privé[1] وهو من أسباب فشله السياسي رغم صدق نواياه وحبه لبلده وشعبه.

بحثه عن تدارك التأخر الاقتصادي والاجتماعي بواسطة التصنيع، كما فعلت أوربا أنساه شروط نجاح التجربة هناك، ومن بينها محيط سياسي تسيره سلطة شرعية عقلانية تقوم على الفصل بين السلطات واستقلال المؤسسات الاجتماعية (المجتمع المدني)، عن الهياكل الرسمية حتى تصبح مجتمعا موازيا وليس فقط على الشخصية الكاريزمية التي في النموذج الفيبري تكون ضرورية في بداية تكوين الدولة والسلطة وتلعب شخصية الزعيم دورا

[1] – Addi Lahouari, état et pouvoir , op cit , p 14.

جامعا موحدا للنخبات المنقسمة على نفسها وحكما وتسمح بالطاعة دون استعمال العنف، فهي إذا ظاهرة نفسية اجتماعية تعطي للمحكومين الشعور بأنهم في قلب القائد الذي يحميهم فيعطونه ولائهم اللازم للبناء الوطني.

لكن بمرور الوقت تصبح الزعماتية شيئا جامدا ومألوفا وتتحول إلى نمط قيادة عقلانية شرعية،بعد الصعوبات التي اعترضت مشاريعه ابتداء من منتصف السبعينات بدأ بومدين يعي ويراجع إستراتيجيته التحديثية، بل لم يخف حقيقة الوضع الاجتماعي ابتداء من (1976) إلى تاريخ وفاته وكان يحضر لمراجعات كبيرة لولا موته المباغت (27 ديسمبر 1978)، ففي آخر خطاب له في أكتوبر (1978) (جريدة المجاهد ل 1984/04/22) أمام جمع من المجاهدين أدان بومدين الانتهازية وغياب الوعي المدني وضعف الحماس للنفع العام، والعزوف عن العمل والجهد والمثابرة والميل إلى الربح السريع، كانت جرس الإنذار لخطر مبكر بدا ينخر الدولة والمجتمع

بعد وفاة الرئيس بومدين ظهرت هشاشة كتلة السلطة بظهور صراعات حول خلافته، شخصية الزعيم كانت ضرورية للنخبة المنقسمة[1] على نفسه وحتى للمجتمع للحفاظ على الوحدة، رفض النظام ظهور زعيم جديد لأن بومدين كان فلتة, وهذا خوفا من زعيم غير مأمون الجانب قد يهدد مركز القرار الفعلي (الجيش)، أو يستقل عنه كما فعل بومدين، بدأت رحلة البحث عن خليفة ضعيف غير معروف مع توافر صفات مطلوبة كالخلفية العسكرية والماضي الثوري مع استبعاد شخصيات بومدينية كوزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة ومسئول حزب جبهة التحرير الوطني محمد الصالح يحياوي قائد الأكاديمية العسكرية لشرشال.

لم تكن كاريزما الزعيم وحدها مرفوضة الظهور من جديد وهذه مسألة موروثة منذ

---

1 – Joceline Cesari, opcit…

أزمة الحركة الوطنية بعد خيبة أمل المناضلين، الذين تربوا على يد الزعيم مصالي الحاج الذي جسد المثال الوطني خلال ثلاثة عقود، لكن سقطت هيبته عندما تخلى عن واجبه وقلل من قيمة الحماس الثوري للشباب الذين انتقلوا للفعل دونه، ثم رفضهم لأي زعيم يريد فرض نفسه عليهم وصراعات جبهة التحرير وجيش التحرير مع الحركة الوطنية المصالية، والتي وصلت لحد الاقتتال الداخلي خاصة في الولاية الثالثة، بل محاولة اغتياله في بناء على أوامر عبان رمضان (1955) ثم في (1959)[1].

إضافة إلى رفض النظام لكاريزما الزعيم عارض كذلك ظهور سلطة شرعية عقلانية مدنية تحقق الاندماج مع المجتمع، وقع الاختيار من قبل بعض قادة الجيش (اجتماع قادة الجيش برئاسة العربي بلخير قائد المدرسة العسكرية ببرج البحري)، على الشاذلي بن جديد كأعلى وأقدم رتبة عسكرية، ولا ننسى أنه سبق وأن عُين منسقا عاما للجيش- بمثابة وزير الدفاع- من قبل بومدين في جوان (1978)، وهو ما أهله للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، رغم أنه بومديني لكنه مختلف عنه من قبل المؤسسة العسكرية القوة الوحيدة المنظمة والموحدة حول مصالحها وطبقا لمواصفاتها فهو شخص ضعيف الحضور، غير معروف واستبعدت الشخصيات القوية (بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي)، لعدم تمثيلها المصالح العسكرية العليا: الحفاظ على الوزن والدور الريادي للجيش، في أعلى هرم الدولة وكأساس لبنائها- وفقدانها قاعدة سياسية قوية التأثير (اعتماد بوتفليقة على التكنوقراط البراغماتيين واللبراليين).

فقد كان المطلوب إضعاف منصب الرئاسة كمركز قرار[2] كما كان زمن بومدين خاصة في المسائل السياسية، واتهمت رموز النظام السابق بالرشوة والاختلاس وبأن السياسات السابقة كانت سبب مشاكل البلاد، قوة المؤسسة العسكرية ووحدتها في مواجهة

[1]- إدريس خضير، المرجع السابق، ص ص234 و235.

[2]- جابي عبد الناصر، المرجع السابق، ص 121.

ضعف بنيوي لباقي الفئات، وبدأت معه مرحلة جديدة دشنت بمحو آثار البومدينية، ونقد حاد للسياسة التنموية السابقة لزيادة شعبية الرئيس الجديد، بتوقيف البرامج التنموية الطموحة التي بُدأ بها (يقدم البعض كعلي الكنز وجابي ناصر فرضية بروز حركة اجتماعية مقلقة نتيجة هذه السياسة ابتداء من (1977)، من خلال إضرابات الصناعة، الجامعة، الوظيف العمومي والتي رأت فيها النخب الحاكمة مؤامرة من بومدين ضدها من خلال تحريك هذه القوى الاجتماعية دون قدرة فيما بعد على توقيفها).

تبني سياسة الانفتاح اللبرالي في المجال الاقتصادي والبدء في إصلاحات اقتصادية لسياسة بومدين التي اعتمدت على الصناعات الثقيلة، حيث تم الانعطاف نحو الصناعات الخفيفة والمتوسطة (1980-1988) لتدارك العجز والتأخر في قطاعات الزراعة، الري، السكن، الهياكل العمومية وبحجة أن الجزائر استثمرت كثيرا في الصناعات الثقيلة (تخصيص 40% من مداخيل النفط في مشاريع صناعية ضخمة[1])، ولم تحقق النتائج والأهداف المتوقعة منها بل أضرت بالاقتصاد الجزائري على المدى البعيد بسبب تأثرها بانخفاض أسعار النفط وعجزها عن تحقيق نمو اقتصادي يزيد على معدل النمو السكاني، تقلصت الاستثمارات في القطاع الصناعي بصورة رهيبة طبقا لهذا التوجه (من 156,5 %في الفترة بين1969 و1973 إلى 35% عام 1980 لتصل إلى 30,8% عام 1988[2]) وبسبب ذلك تقلصت العمالة في القطاع غير الزراعي (الصناعة، البناء، الأشغال العمومية) من (70000) عامل في نهاية السبعينات إلى (12000) في نهاية الثمانينات, وتشجيع القطاع الخاص وتهميش النشاط الاستثماري.

قاد التصحيح الوزير الأول عبد الحميد إبراهيمي، بدأ بإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى بتصغير حجمها، لأن كبر حجم الشركة حسبه صَعَّب من مهمة التسيير

[1]- منعم العمار، المرجع السابق، ص 47.

[2] - ناصر جابي وعلي الكنز، المرجع السابق، ص269.

والتحكم فيها وأفقدها النجاعة، لكن تذرية الشركات الكبرى إلى مئات المؤسسات لم يحقق النتائج المنتظرة، وزاد المشكل سقوط أسعار البترول وتداعياتها المؤلمة، حاولت الشاذلية تعويض التأخر والحرمان ومحاربة ندرة المواد الاستهلاكية بفعل ضغوط السوق الاستهلاكي وضعف الإنتاج والبطالة بتوفير الرفاهية للشعب، عبر برنامج مضاد للندرة (PAP :programme anti pénurie) وساعدها ارتفاع أسعار النفط وتضاعف مداخيل الجزائر بثلاث مرات وبفتح أبواب الاستيراد لكل شيء والاستغناء شيئا فشيئا عن الإنتاج المحلي في ظل الصعوبات التي عرفتها الصناعة الجزائرية في ظل المركبات الكبرى.

أعجب هذا النمط الجماهير حيث عوضها عن الحرمان الذي عانت منه لسنوات وغطى قصور البرامج التنموية، وحتى الدول الغربية الواقعة تحت تأثير اللبرالية وحَوَّلَ النخبة المسيرة من نخبة تنموية بيروقراطية إلى نخبة ريعية مرتشية غير مسؤولة (لعنة الطاقة)، وهذا بصورة سريعة جراء المداخيل المالية الكبيرة، نظام الشاذلي لم يستمر في عملية التنمية التي بدأت في الستينات لأنها عملية مرهقة ومعقدة وغير مأمونة النتائج سياسيا واجتماعيا، وقد تؤدي إلى بروز فئات جديدة (عمال المصانع، مسيرين، طلبة، عمال الأرض) تزاحم النخبة الحاكمة[1].

السياسة الجديدة سميت بشعار "من أجل حياة أفضل" وفتح الباب أمام الأحلام التي رسختها أكثر المسلسلات الغربية التي كانت تبثها التلفزة الوطنية كالمسلسل الشهير "دالاس" الأمريكي الذي كان يتابعه جمهور مكدس في شقق ضيقة، وبدون ماء أو ماء صالح للشرب، وهو يحلم بمسبح الفتاة الشقراء "سويلان" Sue Ellen.[2] ثقل الأحلام والطموحات يؤدي إلى ثقل وزيادة المطالب وليس لها بديل إلا الاستدانة، أو مراقبة شديدة لهذه الطلبات (برتراند بادي) مع ما يؤدي إلى تهديد السلم الاجتماعي.

[1]– علي الكنز وعبد الناصر جابي، المرجع السابق، ص 257.

[2] – Addi Lahouari , op cit , p 43.

على الصعيد السياسي تم إبعاد الطبقة السياسية السابقة المقربة من بومدين وعاد الحزب العتيد ومنظماته الجماهيرية للظهور من جديد للمساهمة ولو جزئيا في صناعة القرار عبر الاستشارات، كما برز غريمه فيما بعد, حزب السلطة الجديد (التجمع الوطني الديمقراطي) زمن الرئيس زروال بينما غاب أي دور للحزب زمن الرئيسين بومدين وبوتفليقة المعروفين بقوة الشخصية فهل الكاريزما والنزوع للحكم الفردي تغني عن أي سند للحزب؟ وتجعل الزعيم في تواصل مباشر مع الجماهير؟

مع منتصف الثمانينات بدأت أزمة مالية خانقة مست الدولة الوطنية الريعية في الصميم وأثرت على أدوارها القديمة التي ميزتها منذ الاستقلال (أدوار اجتماعية وتوزيعية) بل مست الأزمة حتى الغرب جراء سقوط أسعار البترول عام (1986) إلى 12 دولار بعدما كانت 40 دولار عام (1979)، انتهت المرحلة الاستهلاكية التي كانت قصيرة زمنيا و عجز الدخل النفطي عن تلبية المطالب الاجتماعية المرتفعة باستمرار مع الزيادة السكانية, صَعُب تحمل اختلالات سياسة الانفتاح، كما شهدت إفلاسا جماعيا للقطاع الاقتصادي العام وتفكك الآلة الإنتاجية التي أصبحت عاجزة حتى على الحفاظ على عمالها بله استقطاب عمالة جديدة وبدأ التفكير في التسريح الجماعي للعمال.

أصبحت المؤسسات العامة الاقتصادية عالة على الخزينة العمومية التي عجزت عن تسديد نفقاتها (في سنة 1993 مثلا كانت تحتاج هذه المؤسسات إلى ملياري دولار لتقف على قدميها مقابل مداخيل ضعيفة تقدر بحوالي 350 مليون دولار[1])، ولم تنفع كل أموال التطهير المالي التي ضختها الدولة في نجدة هذه المؤسسات بله تحقيق المردودية، العجز المزمن للمؤسسة العمومية (عجز تسيير أمثل وعقلاني للخيرات ومردودية عالية ذات تكاليف منخفضة)، يرجع لضعف عملية المراقبة مقارن, بالقطاع الخاص مما ولد

[1] – Gherid Jamal , op cit, p 132.

ضعف الإنتاجية، تكاليف إضافية ناتجة عن صيانة رديئة للآلات، ظروف تخزين مزرية، غياب العمال وعدم انضباطهم، عدم مسؤولية الإطارات، توزيع سيء للموارد، التأخر في إنجاز المشاريع، كما له أسباب سياسية أيضا تتعلق بالمجموعة السياسية المسيطرة على الحكم واستعمالها كمجال خاص غير مهمتها الاقتصادية، هذه الأسباب تصعب المنافسة على المؤسسة الاقتصادية العمومية في السوق المحلي فكيف بالسوق الدولي، عدم امتلاك الدولة لموارد مالية كافية جعلها تعجز حتى عن استيراد المواد الغذائية فبدأت الندرة .

دخل النظام السياسي في أزمة عميقة بلغت أوجها في انفجار (05 أكتوبر 1988)، من تجليات هذه الأزمة ابتعاد البيروقراطية المرتشية عن المجتمع الذي بدأ يتململ عبر الحركات الاحتجاجية المتعددة الأشكال والمضامين داخل النسيج العمراني الحضري (الحي الشعبي وضواحي المدن الكبرى)، عوضت الإضرابات العمالية في المصانع والإدارات (كانت مطالبها مهنية اقتصادية)، متغذية من خطاب مسجدي أخلاقي سياسي ناقد للأوضاع، وقودها شباب عاطل مما جعلها حركة تمردية أكثر منها تفاوضية[1].

بدت الحاجة في ظل الأزمة للإصلاح الذي طرح نفسه بإلحاح وبدأت المحاولات لدى مراكز القرار انطلاقا من فكرة أن الإصلاح الاقتصادي أسهل العلاجات وأقلها ضررا من الناحية السياسية، أعطيت مهام للحكومة بقيادة عبد الحميد الإبراهيمي للبدء في العمل، لكن في نفس الوقت السلطة الأكبر منحت لفريق عمل رئاسي بقيادة حمروش الأمين العام للرئاسة آنذاك فوقع تداخل في الصلاحيات، ومراكز القرار أدى إلى صراعات بين الفريقين انتهت بإبعاد الإبراهيمي واستبداله بحمروش على رأس الجهاز التنفيذي (1989-1991) وسميت حكومته بحكومة الإصلاحات .

سعى حمروش إلى إعطاء المؤسسة الاقتصادية استقلالية بعيدا عن الوصاية حيث

[1] – جابي والكنز، المرجع السابق، ص 258.

أنشأ مجمعات ومجالس إدارية تُقَيم هذه المؤسسات بناء على فعاليتها الاقتصادية، ومجموعة قوانين وتحريضها على الإنتاج والتنافسية، رغم أن هذه الإصلاحات جاءت في ظل ظروف داخلية ودولية مواتية (سقوط المعسكر الاشتراكي واتجاه النظام نحو الانفتاح السياسي والرأسمالية الاقتصادية خاصة على مستوى الخطاب السياسي)، إلا أن المحاولة أجهضت وسقطت حكومة حمروش في جوان (1991)، بعد أحداث العصيان المدني وإلغاء الانتخابات التشريعية إثر اعتراض الجبهة الإسلامية للإنقاذ على قانون الانتخابات في ماي وما تلى ذلك من مواجهات واعتقالات.

هل الأحداث هي التي أسقطت هذه الإصلاحات، أم كانت الشجرة التي تخفي الغابة ؟، يرى بعض المحللين أن إصلاحات حمروش كانت ترمي إلى إنهاء احتكار الدولة والنظام الريعي والمرور إلى اقتصاد السوق، هذا بتطلب سلطة اقتصادية مستقلة تتصرف وفق المشروعية مستندة على نقابات مستقلة وقضاء مستقل يحارب الفساد وإعلام مستقل محمي وبرلمان شجاع ومجتمع مدني حر وواعي ومنظم، وأخيرا تمدين (من مدني) الحكم وإنهاء ثنائية السلطة[1] (سلطة حقيقية وسلطة خفية).

إعادة النظر في الطبيعة الريعية للاقتصاد الموجه يساوي المطالبة بتحول عميق للنظام وقطيعة سياسية تدخله نحو عصرنة الدولة ومؤسساتها، التنمية الاقتصادية تتطلب تحول العلاقات السياسية وحل مشكلة النظام السياسي (الدولة المقاولة)، إذا كان ذلك صحيحا فذلك يعني المساس بمصالح الشبكات التي كانت تختفي وراء الدولة لنهب الثروات العامة، انتصرت (الدولة المعتوهة حسب ميردال Myrdall.G دولة غير فعالة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وغير قادرة على وقف الفساد)، الشبكات القوية والمصالح الخفية واصلت سيرتها في ما بعد لأن آليات التسيير السياسي لم تتغير.

[1] – Addi Lahouari , op cit, p 207.

إنهاء الاحتكار السياسي يعني فتح المنافسة والانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يحرر الديناميكية الاقتصادية، ويختار الأفضل على حسب آلية العرض والطلب ويقصي البضاعة الرديئة، وهذا عبر بناء سياسي قانوني يشجع الحريات والمبادرات المستقلة (المجتمع المدني)، في إطار دولة القانون أو قانون الدولة التي تتوافق مع قانون السوق (هابرماس "الدولة تحمي المجتمع من غرائز القوة التي يطلقها السوق، وهذا بفرض قواعد لاقتناء الخيرات)، منافسة مشروعة ومضمونة من قبل بيروقراطية عقلانية ومحايدة (فيبر)، دون احترام هذه القواعد لا يمكن الكلام عن حضارة أو مجتمع.

شهدت فترة التسعينات حربا أهلية إثر وقف المسار الانتخابي والأحداث الدامية التي رافقته (إلغاء الدور الأول من تشريعيات ديسمبر (1991)، التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد–188 مقعدا) نتج عنها آلاف القتلى (حوالي 200 ألف قتيل)، وخسارة اقتصادية ومالية تكبدتها الدولة (يقدرها البعض ب20 مليار دولار) انتصر مرة أخرى التيار الجذري الشعبي لكن في المقابل انتصر علية التيار الجذري السلطوي الذي سماه البعض بالاستئصاليين متمثلا في صقور المؤسسة العسكرية والنخبة المدنية الموالية لها، التي لها مقاربة ستالينية لمكافحة الإسلام السياسي والتي تبنت إستراتيجية نقل الرعب إلى الطرف الآخر، كما عبر عنه رضا مالك رئيس الحكومة آنذاك، واتساع رقعة العنف والمجازر الجماعية والوحشية في القتل وتخريب الممتلكات العامة والخاصة وتكوين ميليشيات مسلحة من مدنيين (مجموعات الدفاع الذاتي والمتطوعون)، أمام شساعة رقعة البلاد وصعوبة تضارسيها وعجز قوات الأمن عن التحكم في الوضعية.

بدأ العنف بأطراف معلومة محددة الهوية وانتهى بتدخل أطراف غير معلومة (مهري ص182 من المرجع السابق)، بعد الاستئصال لجأت السلطة إلى الإقصاء لكل من لا يتبنى المقاربة والحل الأمني، ووصم دعاة الحوار والمصالحة والحل السياسي بأبشع

النعوت خصوصا بعد ندوة سانت إيجيديو عام (1994) التي حضرتها شخصيات وأحزاب وطنية فاعلة ومعروفة بنضالها مع قيادات الجبهة الإسلامية، ثم الحوارات التي دعت إليها السلطة في نفس السنة كل الأطراف العددية، باستثناء الطرف الأساسي وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ, فاز في هذه.

ضريبة باهضة ومرهقة تحملتها الجزائر ثمنا لانتقال سياسي وتعددية حزبية مرفوضة، ثم سمح أصحاب القرار باستمرار المسار الانتخابي، لكن وهذا بعد إجراء تغييرات جوهرية في الخارطة السياسية تركت التعدد الحزبي الصوري – ستون حزبا– وأبعد حزب جبهة التحرير الوطني بعد مواقفه المستقلة التي تبناها أمينه العام المرحوم مهري عبد الحميد وأدخلت بيت الطاعة، واستعاضت عنه السلطة باستحداث حزب جديد يمثلها (التجمع الوطني الديمقراطي) مضمون يقوم بالأدوار التي كان يقوم بها سلفه، كما استبعدت عناصر من الترشح سواء ضمن قوائم حرة أو أحزاب (منع حزب الوفاء الذي أسسه طالب الإبراهيمي بحجة وجود عناصر من هذا الفصيل ضمن قياداته).

من خلال تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة عام (1995) فاز فيها الجنرال ليامين زروال وشهدت مشاركة شعبية هامة بحثا عن الأمن وحقن الدماء التي سالت كثيرا إبان عهدته رغم المساعي التي قام بها، من خلال مفاوضاته مع قيادات الجبهة الإسلامية المسجونين، ومن خلال قانون الرحمة وتحريك المصالحة والوفاق الوطني، لكن تصلب السلطة أو الجناح الاستئصالي الخفي (الجناح المتشدد من المؤسسة العسكرية والمعارضة العلمانية) وضغطه عليه بأن يتبع نهجا سياسيا معاديا للإسلاميين أفشل خطواته وقَيَّد تحركاته ومشاريعه وأشعره بأنه رئيس غير كامل، مما دفعه إلى الاستقالة في (11 سبتمبر 1998) وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة عام (1999).

استقالة زروال فسرها البعض بعجزه عن حل المعضلة الوطنية وتصاعد العنف ورأى

آخرون فيها خلافاته مع رئاسة الأركان حول الهدنة مع الجيش الإسلامي للإنقاذ، شهدت عهدة زروال تعديلا للدستور في (1996)، لتصحيح الاختلالات الواردة في الدستور السابق وتعزيز ديمومة النظام، فأنشئت بموجبه عدة مؤسسات كالغرفة البرلمانية الثانية (مجلس الأمة)، وهو برلمان حكومي يوازي ويراقب البرلمان الشعبي بل له صلاحية تعطيل قوانين الغرفة الأولى، تأسيس الغرفة الثانية جاء كتدبير احترازي من السلطة في حال وصول المعارضة الجدية لقبة البرلمان، وهذا بعد درس تشريعيات ديسمبر (1991) كما تم استحداث عدة هيئات كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الأعلى للشباب، المجلس الأعلى للتربية والطفولة, وسيط الجمهورية.

لكن بقيت كلها مؤسسات استشارية غير ملزمة وبقي مصدر القرار هو المؤسسة العسكرية الأمنية، ولم ينص الدستور على تعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، كما منع نفس الدستور تأسيس أحزاب على أساس ديني أو لغوي أو ثقافي، ووضع شروطا لتكوين الأحزاب اختفت على إثره كثير من التشكيلات مسبقا من السلطة، تحديد العهدات الرئاسية قبل أن يتراجع عنها الرئيس بوتفليقة في (2008)، (إلغاء التمديد في تعديل 2006). استبعدت هذه الآليات أي تحول جذري في طبيعة النظام السياسي رغم وصف الرئيس زروال له "بالتصحيح الوطني" لكن سعيد سعدي نعته "بتجديد النظام لنفسه" عام (1999) أجريت انتخابات رئاسية فاز بها عبد العزيز بوتفليقة بعد انسحاب بقية المترشحين الستة (مولود حمروش، أحمد طالب الإبراهيمي، عبد الله جاب الله، يوسف الخطيب، مقداد سيفي، حسين أيت أحمد) في آخر لحظة إثر شعورهم بأن العملية محسومة (أصدروا بيانا في 13 أفريل1999) لصالح مرشح المؤسسة العسكرية ومرشح الإجماع كما قيل.

بادر هو الأخر إلى تعديل دستوري عام (2008) لعدم رضاه عن دستور (1996)، في تنظيمه للسلطات بين مختلف المؤسسات ومراكز القرار السياسي، حيث أعاب عليه

بأنه هجين فلا هو نظام برلماني ولا هو رئاسي، وبأنه يقيد سلطات رئيس الجمهورية رغم وجود بنود دستورية تعطي صلاحيات واسعة للرئيس استغلها بوتفليقة كثيرا، كالتشريع بأوامر ومراسيم أثناء غياب البرلمان، حيث مرر قوانين مست سيادة المجتمع والدولة، كقانون المحروقات وقانون الجنسية وقانون الأحوال المدنية عام (2005)، وتمرير ميثاق السلم والمصالحة عبر استفتاء شعبي وليس عبر مناقشات البرلمان في (2005/09/29).

التعديل الدستوري (2008) تم بموجبه فتح العهدات والتدشين لرئاسة مدى الحياة، ثم الكلام الذي تداولته بعض الأوساط السياسية والإعلامية حول توريث أخيه سعيد للمنصب، وتحجيم دور رئيس الحكومة الذي تحول إلى وزير أول، مهمته التنسيق بين الوزراء وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، استرجعت الرئاسة سلطتها على بقية المؤسسات التي تحولت إلى ما يشبه لجان مساندة، خاصة الهيئة التشريعية التي فشلت في إبراز استقلاليتها – رغم الصلاحيات الواسعة لها بموجب الدستور– عن السلطة التنفيذية بقيادة رئيس الجمهورية، ومن أمثلة هذا الفشل عدم متابعة ونشر التحقيقات البرلمانية في كثير من القضايا لا على أعضاء البرلمان ولا على الشعب، أبرزها تزوير الانتخابات المحلية لأكتوبر (1997)، التي فاز فيها حزب السلطة الجديد (التجمع الوطني الديمقراطي) بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه، حتى وصف أحد المتندرين ذلك بأن الحزب ولد بشلاغمه (صرح رئيس الحزب أويحيى بأن انتخابات المجالس المحلية لنوفمبر (2017) التي فاز فيها حزبه بأغلبية المقاعد رفعت تهمة التزوير عن حزبه والتي تلاحقه منذ نشأته)، رغم أن الدستور أقر مبدأ الفصل بين السلطات، لكنه أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية مكنته من الحفاظ على مركزه السامي على بقية الأجهزة الدستورية وترسيخ النظام الرئاسي.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي عرفت التسعينات إفلاسا اقتصاديا دفع البلد للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية بشروط صعبة (برنامج التعديل أو الضبط الهيكلي

ajustement structurel الذي يعني التصور الوالراسي- والراس .walrass للأسعار= هي تعبير عن قوى السوق وليس تعبير عن الإدارة)، مما اضطر الجزائر لأول مرة في تاريخها إلى طلب إعادة جدولة الديون مع حكومة غزالي عام (1994).

لم تعد الدولة قادرة على تمويل المؤسسات العاجزة فاضطرت إلى غلقها وتسريح 200 ألف عامل وأضيف هذا العدد إلى جيش البطالين (حسب الحوليات الإحصائية للجزائر فإن نسبة البطالة انتقلت (من 26,4% عام 1997 إلى 28,8% عام 2000) ثم بدأت في الانخفاض (إلى27.3% عام 2001 و22,5 %عام2005) ربما بسبب ارتفاع مداخيل البترول ابتداء من (1999) وعمليات توظيف كبيرة للدولة في هذه الفترة).

ازداد التضخم بفعل التخفيضات المتتالية للعملة الوطنية (بين 1990 و2000 انخفض الدينار ب 500%) مما نتج عنه ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك (ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء ب15 مرة والماء ب08.5 لنفس الفترة)، وإضعاف القدرة الشرائية للأجور، فالأسعار في الجزائر لا علاقة لها بالأجر ولا حتى أحيانا بمنطق السوق-أسعار غير حقيقية-. سقوط مستوى الاستهلاك الفردي مؤشر على فقر السكان (حسب البنك الدولي[1] انتقلت عتبة الفقر من (16,6%) لسكان الريف و12,2% لسكان المدينة عام (1988) إلى (30,3%) لسكان الريف و (14,7%) لسكان المدينة عام (1995).

تعويم العملة اثر على القدرة الشرائية، رغم بعض الزيادات في الأجور وأثر ايضاعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وجدت صعوبات (اضطر بعضها للغلق وتسريح العمال أو تغيير النشاط)، بسبب غلاء المواد المستوردة ومنافسة المواد الأجنبية المحمولة في الحاويات، عوض إصلاح الاقتصاد ووضع مخطط حكومي لتحسين إنتاجيته وتسهيل انتقاله إلى السوق، فضلت الحكومة التعويم وتوزيع أجور أفرغتها التخفيضات

[1] - Addi Lahouari, op cit, pp 196-197.

المتتالية للعملة من قدرتها الشرائية، في هذه الحقبة انتعش الاقتصاد المركانتيلي الريعي القائم على المضاربة بفعل تحرير التجارة الخارجية، وتكسير الحواجز الجمركية وتعويم السوق الوطني بمنتجات آسيوية، كما انتعشت السوق الموازية التي تعرف بالسوق السوداء، وزاد معها التهرب الضريبي الذي قدر بملايير الدنانير لم تستفد منها الخزينة العمومية، بفعل البطالة والتسريح الجماعي للعمال وأصبحت فيما بعد دولة داخل دولة.

مجيء الرئيس بوتفليقة تصادف مع ارتفاع أسعار البترول منذ (1999)، حيث حققت الجزائر فائضا ماليا مكنها من سداد المديونية في وقت قصير، بل مسح ديون بعض الدول الإفريقية وإقراض البنك الدولي بمبلغ محترم (05 مليارات دولار)، كما مكنت هذه الأموال من انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعلنه الرئيس (50 مليار دولار على مدار 05 سنوات)، وارتفاع نسبة النمو لغاية 6,8 سنة (2003).

الطفرة البترولية ساهمت لحد كبير في تدارك العجز والتأخر الكبير في المنشآت العمومية والخدمات والمطالب الاجتماعية (السكن الاجتماعي، مشروع المليون سكن، الجامعات، المستشفيات، شبكة الطرقات والنقل، توزيع الماء الصالح للشرب، تنشيط ودعم الفلاحة، دعم برامج وآليات تشغيل الشباب)، لكنها لم تحقق تنمية اقتصادية واعدة تخرج البلد من التبعية في كل شيء للخارج، ولم تنوع الاقتصاد رغم الخطابات الرسمية التي تعد بذلك بل بقي الاقتصاد ريعيا بتروليا أو غازيا بنسبة (98%)، ولا تتجاوز مداخيلنا خارج المحروقات مليار دولار في أحسن الأحوال، كما استعمل كثير من هذه الأموال في شراء السلم الاجتماعي بعد الاحتجاجات المتكررة.

ذهبت نسبة كبيرة من هذه الطفرة للأجانب الذين استعانت بهم الجزائر في تحقيق هذا المشاريع، نظرا لقدراتهم وكفاءتهم الدولية – وحتى بعض المتعاملين المحليين– إضافة للأجور الوطنية المتولدة عن الزيادات، والتي صرفت في اقتناء واستهلاك بضائع مستوردة

في غياب إنتاج وطني منافس، الأخطر ضياع مال كبير من هذه الفترة في التبذير وتهريب الأموال إلى الخارج (الجنات الضريبية)، واستثمارها في شراء فنادق وعقارات (انظر تسريبات ويكيليكس أو أوراق بنما)، أو أسهم، والفساد الذي سال لعابه أمام المال المنهمر كالسيل (قضايا الطريق السيار وسوناطراك01 و02 وبنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري ومؤتمر GNL16 المنعقد بوهران وتضخيم الفواتير والمهرجانات الدولية وغيرها ..)، في ظل غياب رقابة صارمة على المال العام وحكم راشد يفكر في الأجيال القادمة.

اهتم النظام السياسي بتسوية مشاكله السياسية (شراء السلم الاجتماعي لضمان البقاء الدوام)، عوض الاهتمام بتحقيق تنمية اقتصادية تخرج البلد من التبعية في كل شيء للحاويات، مشاريع الإصلاحات الاقتصادية زادت من حدة الفروق الاجتماعية وقلصت من الأدوار الاجتماعية للدولة، بعد بروز التوجه اللبرالي داخل البلد وبروز فئة أرباب المال كطبقة اجتماعية وسياسية جديدة، بدأت تهتم بالشأن السياسي واستعمال مالها الذي حصلت عليه إبان التسعينات بطرق مجهولة في العملية الانتخابية، وشهدنا بمناسبة ذلك ظهور ما يعرف بمصطلح الشكارة (المال السياسي).

بعد انتهاء العهدة الأولى والاستعداد للثانية عام (2004) حدث شرخ داخل النظام السياسي بإعلان بن فليس رئيس الحكومة الأولى لبوتفليقة ومدير حملته الانتخابية الترشح، واجهته السلطة بإنشاء التحالف الرئاسي (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم)، الذي كان عامل استقرار سياسي للنظام وأيضا عامل ركود وغلق للمجال السياسي أمام التنافس والتداول، كما ظهرت المؤسسة التشريعية بوجه باهت متنازلة عن أداء أدوارها القانونية.

على المستوى الثقافي والأخلاقي ازداد التدهور في ظل غياب مؤسسات اجتماعية كانت تحرس الآداب العامة، والتي كانت ترهب الأجيال القديمة (مؤسسة الولي الصالح

خصوصا بعد بروز الفكر السلفي) والجامع والزاوية، فشل المرور الآمن نحو الحداثة كما تمثلها أصحابها المشرئبون نحو الشمال المتقدم على حساب مجتمع قاوم التغيير وانطوى على نفسه ليرى الخلاص في التاريخ والماضي، هل أساء المجتمع الأول الاستماع للمجتمع الثاني؟ أم لم يستمع له أصلا؟ هل أساء التقدير؟.

مشكل التواصل مطروح فعلا في مجتمع عانى كثيرا من القرارات الفوقية وعدم الإنصات للأخر (علاقة الأطرش بالعقون حسب جابي عبد الناصر)، ونقل ما يجري في الضفة الأخرى وتطبيقه على الواقع المحلي دون مراعاة للمعطيات السوسيولوجية والاقتصادية، مما زاد الهوة بين السلطة السياسية والشعب، أو بين مواطني الدرجة الأولى ومواطني الدرجة الثانية أيام الاحتلال الفرنسي خصوصا في العشريتين الأخيرتين، الهوة بين البلد الرسمي والبلد الحقيقي (pays légal et pays réel) امتدت إلى مجالات أخرى بين المدن والأرياف، وبين المدن ازداد الفرق بين المدن الكبرى خاصة الساحلية والمدن الداخلية والتي عرفت بالجزائر العميقة، بين الشمال والجنوب الذي عانى التهميش لعقود رغم أنه يعول بلدا بكامله، لكنه لم يستفد من عوائده وبعد الحركات الاحتجاجية الأخيرة بدأت السلطات تلتفت لمطالبه على استحياء، كما ازداد البون شاسعا بين الفقراء والأثرياء بسبب تآكل الطبقة الوسطى.

**خلاصة:** كانت الثورة الجزائرية مشروعا كبيرا لبناء الإنسان وتحقيق مجتمع التقدم والاشتراكية وقيادة حركات التحرر عربيا وإفريقيا ودوليا، مهمة ثقيلة بل أكثر من مهمة هي رسالة تاريخية تحملتها الدولة الوطنية المستقلة الوريث الشرعي للثورة، لم تحدث المعجزة المنتظرة ولا الأمل المعقود فقد حدثت فجوة طبيعية عند الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، وهو شيء طبيعي وقع للعديد من الثورات عند الانطلاق في البناء حيث تبتعد الإيديولوجية الرسمية عن الواقع المتحول والمتناقض.

# الباب الثاني: الحركات الاحتجاجية في العالم العربي (بين المطالب الاجتماعية والطموحات السياسية)

الفصل السادس: الحراك الشعبي والسلطوية السياسية.

الفصل السابع: الأسباب العامة للاحتجاجات.

الفصل الثامن: حركات الاحتجاج العربي 2011 (بلدان الربيع العربي).

الفصل التاسع: الحركات الاحتجاجية في الجزائر.

# الفصل السادس:

# الحراك الشعبي والسلطوية السياسية.

# الباب الثاني: الحركات الاحتجاجية في العالم العربي (بين المطالب الاجتماعية والطموحات السياسية).

## الفصل السادس: الحراك الشعبي والسلطوية السياسية.

**مقدمة:** عرف العالم العربي أواخر (2010) وعام (2011) حراكا اجتماعيا منقطع النظير، فكان عام (2011) عاما عربيا بامتياز تخطى حاجز الخوف واليأس والاستسلام ليواجه آلة السلطة الحاكمة، اختلفت تسمية هذه اللحظة من ثورة الياسمين إلى الربيع العربي_الذي انتشر في الإعلام العربي والعالمي وتم نقله من تجارب ثورية وإصلاحية عالمية مختلفة في سياقاتها وحيثياتها عما حدث في الوطن العربي، أليس من المدهش أن تعرف الأرض العربية تحولات تاريخية وتستورد توصيفها من الخارج[1]؟ إلى الحراك العربي إلى الفوضى الخلاقة، وسماه عز الدين ميهوبي في إحدى افتتاحياته (الشروق ليوم2012/01/11) "عام أوله قرمز (لون الدم) وآخره هرمز (المضيق الإيراني).

واختلفت التوصيفات له من حركة داخلية وطنية مشروعة إلى الشك فيها ورميها بأنها تنفذ مؤامرة خارجية تريد إعادة ترتيب أوراق خريطة المنطقة، بتفكيك الشرق الأوسط إلى دويلات صغيرة، كما صرح بذلك الرئيس الروسي في (2011/02/24) هل هو ربيع أم تجديد، أم ثورة عربية (يصر منصف المرزوقي على التسمية بالمفرد وليس بالجمع –ثورات– لأن أسبابها واحدة وأهدافها واحدة وطبيعتها واحدة) أم مشروع ثورة أم انتفاضة (خير الدين حسيب[2]) أم انفجار (سمير أمين) أم شغب أم تسونامي (للتعبير عن

---

[1] – عبد الخالق عبد الله، وجهة نظر من الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، افريل 2012، ط3، ص 311.

[2] – حول الفرق بين الثورة والانتفاضات والمظاهرات، انظر: خير الدين حسيب حول الربيع الديمقراطي العربي، مجلة المستقبل العربي،السنة 33، العدد 386، أفريل 2011، ص 09.

الفجائية وزخم العنف)[1]؟ أم هو هياج جماعي انفعالي..

أو غضب بلسان ابن منظور وليس ثورة كما تصر على ذلك الكاتبة والناشطة السياسية أسماء بن قادة[2] ما هي الكلمة الأنسب لوصف التحولات التي يعرفها العالم العربي منذ أواخر (2010)؟، إنها الصدمة (ماثيو غيدر Mathieu Ghidére[3]) التي أذهلت الجميع بسرعتها وعدم توقعها واستثنائية صورها وتصوراتها وخطابها .هل التسميات بريئة من المصالح والسياسة؟ لماذا العالم العربي؟ هل لوجوده في منطقة الأعاصير(سمير أمين)، حيث تحدد جغرافيته مستقبل شعوبه؟..

طبعا ليست الأعاصير المقصودة بالمفهوم العلمي. هل غناه بالثروات الباطنية وتحول هذه الثروات إلى نقمة عليه؟ هل بسبب طبيعة الدولة والمجتمعات العربية؟ ربما قد تكون الإجابة في أحد هذه الاحتمالات أو غيرها ولماذا في هذا الوقت بالذات؟ هل بسبب وصول التراكم الكمي إلى نقطة التراكم النوعي؟ (ماركس) هل هو وصول الأزمة إلى حدها الأقصى الذي أدى إلى الانفجار أو الانفراج؟ أم هو خريف الرأسمالية (سمير أمين)، خصوصا بعد أزمة الرهن العقاري منذ (2008) التي طرحت تساؤلات حول النظام اللبرالي المتوحش وضرورة إيجاد بديل عنه.

الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات وحجم التباين في مسارها والسياقات الاجتماعية والسياسية التي ظهرت فيها، جعلها مزيج بين السياسي والاجتماعي، أو اجتماعي بامتياز أو نتاج حركات سياسية، وحضور القضايا الاجتماعية والسياسية يعكس هموما حقيقية تعاني منها هذه الشعوب، وظاهرة الاحتجاجات ظاهرة عامة في

---

1- Antoine Basbous, le tsunami arabe, édition fayard, France, nov 2011, p 12.

2- أسماء بن قادة، الملتقى الدولي حول فكر وحياة مالك بن نبي، (الخبر2011/12/13).

3- Mathieu Ghidére, le choc des révolutions arabes, Ed , autrement frontières, paris, avril 2011, p p17et18.

كل البلدان حتى الأكثر ديمقراطية والأكثر مشاركة شعبية في الحقل السياسي، وتبرز أكثر في البلدان الأقل ديمقراطية.

في الأنظمة الأولى تعد ظاهرة إيجابية صحية تؤدي إلى تطوير النظام السياسي ولفت انتباهه إلى مشكلة مستجدة نتيجة مشروع أو قرار لأصحاب القرار، لم يقبله جزء من المجتمع أو إلى وجود تهميش وظلم لقوى حية، لفت الانتباه يؤدي إلى تحسين أدائه أو تجديد نخبته أي صراع سلمي على السلطة، أما في الأنظمة غير الديمقراطية فإنها تكرس أزماته وتعمق البون الموجود بينه وبين المجتمع، لأنه لا يستجيب لمطالب المحتجين أو يستجيب لجزء منها، لا يمس بتوازناته أو يتحايل عليها أو يوظفها لحساباته السياسية وفي كل الأحوال لا يستفيد من الحراك الاجتماعي بل يواجهه إما بالقوة أو التشكيك، فيتحول إلى انتفاضات وثورات شعبية أو مواجهات بين القوى السياسية والنظام القائم بغرض إسقاطه.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة الحراك والثورة.

السلوك الاحتجاجي: أو ثقافة الاحتجاج (تحويل مطلب إلى سلوك فعلي في مكان عمومي) سلوك إنساني قديم، نابع من سعي الإنسان إلى تجاوز ما هو قائم والبحث باستمرار عما ينبغي أن يكون، وهذا ما يجعله طالبا للكمال أو بتعبير جون بول سارتر مشروع لم يكتمل بعد، ومن مفردات السلوك الاحتجاجي التظاهر الذي يعرفه علم النفس السياسي بأنه "سلوك جماعي علني يطغى عليه جانب انفعالي ويمكنه أن ينتشر بالعدوى على شكل تقليد هيستيري الطابع، ويمكنه أن يأخذ منحى تصاعديا ليصل إلى حدود الشغب ضد اتجاه معين أو إجراءات سياسية يغيب عنها التوازن والعدل.

الحراك: هو الجانب الدينامي من البناء الاجتماعي، هو تغير مستمر يحدث في

اتجاه محدد، يحدث في الجانب الفيزيقي والجانب الاجتماعي حيث يتعرض الأشخاص والجماعات والقيم إلى تغير اجتماعي داخل البناء الاجتماعي.

الثورة: تبديل النظام القائم أو النظام القديم بآخر جديد، وهي تحولات فجائية للمعتقدات السياسية والدينية والأفكار والمذاهب والعواطف، تهبط إلى روح الجماعة التي تتمها وتُفَعلها بواسطة قائد ناجح، يحدث ثورة حقيقية في الطبائع والأفكار عبر التدريج (التفسير النفسي للثورة عند غوستاف لوبون في كتابه "روح الثورات والثورة الفرنسية[1])، رغم أن الكلمة بدأ تداولها ففي القاموس السياسي الحديث أواخر القرون الوسطى في دولة المدينة الايطالية حوالي (1600م)، إلا أن تأثير الثورة الفرنسية بما أحدثته من تبدلات كان جليا في نشر المصطلح عالميا حيث تسمت بعده الثورة الأمريكية (أبراهام لنكولن: الحق في الثورة هو أكثر الحقوق قدسية) والثورة البلشفية رغم أن الكثير يطلق هذا المصطلح على الانقلابات السياسية والعسكرية، رغم أنها ليست ثورة اجتماعية.

سوسيولوجيا الثورة تعيننا على فهم السلوك الجمعي الإرادي الواعي والفعال والوسائل التي يستعملها (عنيفة، سلمية)، والغايات التي يرمي إليها (جذرية، سريعة، ثقافية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، وكيفية انتشارها حيث يبرز سلوك التقليد والمحاكاة بين الأفراد والشعوب كعامل نفسي مهم لنقل عدوى الثورات (غابريال تارد في تفسيره للظواهر الاجتماعية)، أما بارسونز في تفسيره البنائي الوظيفي فيعتبر أن التغير كعملية اجتماعية من عمليات الثورة في النسق الاجتماعي، عملية مستمرة حتى في المجتمعات التي تبدو ثابتة حيث التغير والثبات دائما الحدوث (ص370و373 من المرجع السابق) رغم أنه يعرف الثورة بأنها انحراف اجتماعي عن الأنماط السائدة والرموز المرتبطة بها، كما يركز على القيادة والإيديولوجية.

---

1- غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي. علي عبد الرازق جلبي، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص ص 361- 368.

المادية التاريخية عارضت عفوية الثورة وانحرافها، واعتبرتها ظاهرة طبيعية تحدث عند تطور ونضج الشروط والظروف المادية وليس نتيجة رغبات الأفراد (لوبون)، والظروف الموضوعية قد تفرض وسائل العمل، ففي حالات الاستعمار فُرض على حركات التحرر الوطني في العالم الثالث حتمية القتال المسلح والعنف الثوري كأداة نضال (فرانز فانون ونظريته عن الثورة[1]).

هل ما جرى الوطن العربي عملية ثورية بمرجعيات عالمية كما كرسته الثورات الشعبية الكبرى (الفرنسية، الأمريكية، الصينية، الإيرانية) أم أن الأمر لا يتجاوز حالة تمرد وعصيان يرمي إلى تغيير سياسي غير مكتمل،[2] التغيير السياسي الذي لا يقود إلى تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي (تغيير علاقات السلطة والثروة وليس إنتاجها بشكل جديد) لا يكون ثوريا.

هناك إشكال مفهومي لظاهرة الحراك العربي التي يصر البعض على وصفها بالربيع العربي وإن كان المصطلح يحيل على نماذج انتفاضات شعبية في أوربا الشرقية (ربيع براغ 1968 بقيادة دوبشيك أمين الحزب الشيوعي التشيكي)، في سياقات سوسيو سياسية وتاريخية مختلفة ضد الهيمنة السوفياتية وأنظمتها الشمولية المحلية، وأسست لانسلاخ دولها عن الاتحاد السوفيتي عقب انهيار جدار برلين عام (1989)، عناوين الدراسات التي واكبته تعكس حدة السجال والتصورات بين المتفائلين به والمشككين.[3]

إذا كان الربيع الأوربي زاوج بين إشكالية البراني والجواني (الداخلي والخارجي) فإن

---

[1]– غريب محمد سيد أحمد وآخرون، المرجع السابق، ص 379.

[2] – محمد الاخصاصي، المرجع السابق، ص 126.

[3]– للمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات انظر: محمد الأخصاصي (سفير المغرب سابقا بسوريا وأستاذ تاريخ بجامعة الرباط)، الحراك العربي: سراب الثورة، واقع اللا ثورة، المستقبل العربيي، السنة37، العدد427، سبتمبر 2014، ص120

الربيع العربي ركز على الهم الداخلي، فقد ترجمت الانتفاضات العربية تمردا شعبيا ضد استبداد وفساد الأنظمة العربية فكان هذا الربيع حركة مطلبية اجتماعية وسياسية في غياب قيادات فكرية ثورية ومشاريع مجتمعية.

دراسة موضوع الاحتجاجات ينتمي معرفيا إلى حقل سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية التي بدأت مع مطلع السبعينات من القرن الماضي إثر التحولات بأوربا (ربيع براغ في (1968) وأحداث ماي بفرنسا من نفس السنة)، ثم دور الحركات الاجتماعية في التحول الديمقراطي بأوروبا الشرقية في التسعينات وفي أمريكا اللاتينية، حيث أوصلت إلى الحكم شخصيات مناهضة للبرالية الجديدة وتحمل هَم العدالة والتنمية (ليشفاليزا رئيس بولونيا المنحدر من نقابة التضامن، رئيس البرازيل لولا دي سيلفا ابن الحركة العمالية، إيغو موراس رئيس بوليفيا ابن حركة السكان الأصليين, هوغو تشافيز رئيس فنزويلا اليساري والذي لعبت الحركة الاجتماعية دورا مهما في إجهاض المحاولة الانقلابية عليه عام 2002)، انتشار حركة مناهضة العولمة ونشاطاتها أثناء انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية بسياتل الأمريكية في (30 نوفمبر1999)، إنشاء المنتدى الاجتماعي العالمي في مواجهة منتدى دافوس الرأسمالي، مظاهرات حاشدة ضمت ملايين المتظاهرين ضد التهديد بالغزو الأمريكي للعراق في (15 فبراير2003).

لكن هل يمكن تطبيق أدوات التحليل التي استعملتها سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية في المجتمعات الغربية على المجتمعات العربية دون مراعاة السياقات المحلية؟ واقترنت الحركات الاجتماعية بالحركات العمالية (ألان تورين) وبالحركات الإسلامية التي ركزت عليها الدراسات الغربية على حساب كل أشكال الاحتجاج الأخرى، في إطار التركيز على الخصوصية الثقافية للمجتمعات الإسلامية، كما حاولت الدراسات السابقة تجاوز فكرة الاختلاف بين المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية.

زادت أهمية الحركات الاجتماعية على المستوى العالمي وأصبحت "قوى عظمى جديدة" (جوناثان شيل Schell[1]) بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، كما ساهمت ثورة تكنولوجيا الاتصالات في مساعدتها على العمل المشترك بتعبئة الجماهير وتجنيدها حول مختلف القضايا، حيث بسرعة فائقة تتجمع "الحشود الذكية" (Smart Mobis) (هوارد رنغولد Howard Rheingold " الناس القادرين على العمل في تناغم حتى وإن كانوا لا يعرفون بعضهم") وتلبي النداء، كما حدث وسط مانيلا بالفليبين تجمع الملايين بين (16 و20 جانفي 2001) مطالبين الرئيس جوزيف استرادا بالتخلي عن الحكم.

في العالم العربي بدأ الاهتمام بهذه الحركات مع مطلع القرن21 مع انتشار المد الديمقراطي، واتساع حركته على مستوى المجتمع وعلى المستوى الدولي الذي أدى إلى نقلة نوعية في عمل المجتمع المدني من المجال الخيري إلى المجال الحقوقي، لتمكين الشعوب من الدفاع عن حقوقها في ظل أزمات داخلية متعددة الأبعاد، نتيجة استمرار احتكار والسيطرة على السلطة والموارد من قبل مجموعة صغيرة من أصحاب المصالح، والشعور العام بالتهميش والإفقار والفساد وغياب القيم وتخلي الدولة عن وظائفها الاجتماعية والاقتصادية لصالح الوظائف الأمنية والقمعية، وكان للقضايا الإقليمية دور بارز في إشعال حماسة الشعوب كالقضية الفلسطينية وغزو العراق التي حركت ركود الشارع السياسي، كما تصاعدت هذه الحركات مع المشروع الأمريكي للفوضى الخلاقة في المنطقة، مما أثر سلبا على تحركاتها واتهامها بأنها جزء من هذا المشروع.

حاولت هذه الحركات أن تكون نواة للإصلاح السياسي بتغيير النخب السياسية في الحكم والمعارضة، والتأثير في توازنات القوى الحاكمة في صورة جماعات ضغط تدفع النظام لمراجعة سياساته أو صعود تيار إصلاحي من داخله للتغيير، كما يعكس

[1]– عمرو الشوبكي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، جانفي، 2011، ص، 37.

اهتمام العرب بالحركات الاجتماعية المعاصرة نضجا وتطورا في اختياراتهم (ربيع وهبة) لطرق مؤثرة في مواجهة مشكلاتهم والحصول على حقوقهم وحرياتهم، تقليدا لما حققته هذه الطرق من نجاح في مجتمعات أخرى ناضلت لأجل التغيير والوصول إلى وضع أفضل باستعمال العمل الجماعي المنسق.

أصبحت الحركة الاجتماعية موضة واكتسبت نغمة جذابة على مستوى العالم (تشارلز تيلي) لما حققته من انتصارات بفضل: العمل الجماعي وقادة سياسيين (التنظيم)، الاعتراض والضغط عبر الحملة (Campagne)– مجهود عام منتظم ومستمر لإملاء مطالب جماعية على سلطات مستهدفة– والذخيرة (Répertoire) – مجموعة أعمال ووسائل كاللقاءات والتحالفات والإضرابات والاعتصامات – ومؤهلات التحرك–الجدارة، الوحدة، الزخم العددي، الالتزام، المراوغة وهدف التغيير (تغيير القواعد والقيم[1] والقطيعة مع الماضي) هي الملامح الرئيسية أو شروط نجاح أية حركة اجتماعية، وهناك عناصر أو شروط أخرى تتعلق بالانتفاضات ونجاحها في تغيير أنظمة أدى توفرها في المنطقة العربية إلى النجاح في إسقاط رؤوس السلطة (تونس ومصر)، كما أدى فقدانها أو فقدان جزء منها إلى فشل محاولات أخرى (سوريا)[2] فتصحيح البدايات شرط في تحقيق النهايات كما يقول المناطقة.

– كسر حاجز الخوف النفسي: فالقبضة الأمنية والطبيعة الاستبدادية للأنظمة غرست الخوف في المخيال الجماعي والنفسي للشعوب مم جَمَدً تحركها رغم وجود مبررات.

– الطبيعة السلمية: العصيان المدني وسلمية الانتفاضات كان مفعولها أكبر ممن دخلت في صدامات مسلحة وعنيفة مع السلطة (الثورة الخمينية في إيران عام 1979، إزاحة

[1]– ريمون بودون وف بوريكو، المرجع السابق، ص 274.

[2]– خير الدين حسيب، نحو آلية تحليلية لأسباب نجاح وفشل الربيع العربي، ضمن مؤلف جماعي: الربيع العربي إلى أين: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، أفريل2011، ص ص338و339.

شاوسيسكو برومانيا عام1989)، جاهزية الأنظمة العسكرية والأمنية لقمع أية انتفاضة إذا بدر منها عنف يبرر ذلك رغم أن هذا العنف غالبا ما يكون دفاعا شرعيا عن النفس من ضربات قوات الأمن (سوريا الأسد، وليبيا القذافي، لولا تدخل الغرب عسكريا) مجرد اختيار العنف وسيلة لإسقاط الأنظمة يعني منحها تفوقا مسبقا على الخصم.

– حد أدنى من التماسك الاجتماعي: ومشاعر الوحدة الوطنية التي تسمو على الفروقات والانتماءات ما تحت الوطنية وتتوحد في جبهة وطنية لمقاومة الفساد والاستبداد.

– موقف الجيش والمؤسسة الأمنية: العامل الأهم في نجاح الحركات الاحتجاجية والاجتماعية بعد توفر الشروط السابقة، إذا وقف إلى جانب المتظاهرين أو على الأقل وقف موقف الحياد ولم يَمل لصف السلطة السياسية، فوقوفه إلى جانب الحاكم يعني إلحاق خسائر بشرية كبيرة، قد تثني الجماهير عن مواصلة الاحتجاج (في تونس حياد الجيش كان من أسباب نجاحها، بسبب صغر حجمه وضعف تسليحه وعدم تسيسه وكذلك في مصر، كان لحياد العسكر دور بارز بعد بروز مؤشرات نجاح الحركة الجماهيرية)، أما اليمن فوقف الجيش مع النظام رغم انشقاق جزء منه، وفي البحرين الجيش أيد الأسرة المالكة بسبب تكونه من مرتزقة أجانب، ونفس الشيء في الحالة السورية.

## المبحث الثاني: خصائص الحراك:

ما يميز هذه الحركة أنها حراك شبابي، فقد عاد الحديث بقوة عن جيل الشباب ودوره السياسي كمبادر بهذا الحراك النوعي، ثم التحقت به بقية أطياف المجتمع بكل تنوعاته، فهذا الشباب هم من استعمل الفيسبوك للتعبئة والأخبار، وهم من حضروا بكثافة في الميادين، وهم الذين واجهوا العنف وسقط منهم ضحايا، وهم من تمكنوا بصلابتهم من إسقاط الرؤساء، فنجاح هذا الجيل في التجنيد الشعبي طرح إشكالية

التحولات الديمغرافية بأبعادها السياسية وخصائصها الثقافية والسوسيولوجية، كالانتماء إلى فئات وسطى حضرية (طلبة، موظفون، أعمال حرة، تجار صغار، بطالون).

الخصائص أو اللحظة الجيلية بتعبير جابي[1] "هي لحظة تكون تجربة جماعية وثقافة سياسية وتنشئة اجتماعية لجيل معين تجعله يختلف عن الأجيال الأخرى، تقارب المكونات يملأ وعي كل فرد وتتشكل من الأفراد مجموعة متماسكة و تدفع به لسلوكيات معينة" (كارل مانهايم في كتابه مشكلة الأجيال)، ونشأ هؤلاء الشباب منذ صغرهم على كبح مشاكلهم وتقبل الحياة والقمع وتجنب تعاطي السياسة والإيديولوجيا، عكس أجيال السبعينات والثمانينات التي عايشت صراعات إيديولوجية (يسار وإسلامية).

انتقال السياسة من المجال العام إلى المجال الخاص الضيق تجعل المجتمعات تكف عن إنتاج السياسة والاهتمام بها وتكون عملية تهميشها وإلغائها، قد بلغت مداها في ظل الدولة الأمنية التي تستمد استقرارها من الخوف لا من الشرعية، وتلغي في النهاية حتى نفسها كدولة وتتحول لأولغارشية وعصابة سياسية تسمى سلطة، فكل أبطال الحراك في مقتبل العمر (محمد بوعزيزي بتونس، خالد سعيد بمصر، أطفال المدارس بدرعا السورية) ف (60%) من سكان تونس ومصر دون الثلاثين سنة، ومحركوها شباب معولم، فعدد مستعملي الانترنيت في تونس بلغ (03.50) مليون شخص من (10) ملايين نسمة،[2] كان محركا مميزا للثورة الشعبية لكن التركيز على دور الشباب لا ينبغي أن يزيح النظر عن قراءة الحدث في سياق مجتمعي ويلغي الفئات الأخرى .

– مشاركة المرأة كانت لافتة وحضورها أعطى دعما قويا لها في كل بلدان الحراك العربي، حتى في اليمن المجتمع المحافظ كانت المرأة أكثر شجاعة من مثيلاتها العربية

[1] – جابي عبد الناصر، المرجع السابق، ص 13.

[2]– توفيق المديني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مركز دراسات الوحدة ، بيروت، افريل 2012 ، ط3، ص 61.

بل وحتى من الرجال أحيانا، وقد شاهدنا المئات منهن في مسيرات منددة بحكم علي عبد الله صالح رغم أنهن كن بلباسهن التقليدي ومنفصلات عن الحشود الرجالية، لكنهن أظهرن نضالية كبيرة تعاكس النظرة النمطية عن المرأة الناشطة في المجال السياسي والحقوقي التي تبرزها وسائل الإعلام، نفس الشيء في مصر كان حضورها قويا أيام الحراك الذي أطاح بمبارك وحتى ما تلاه من أحداث، وخروج المرأة التونسية لم يكن مفاجئا نظرا لما تحصلت عليه من حقوق وترقية اجتماعية وسياسية إبان مرحلة بورقيبة، فالحضور النسوي في الحركات الاحتجاجية يقلص من حجم وصفها بأنها شبابية أو رجالية بالمعنى الدقيق لنفي كل صفة تمثيلية عن المجتمع.

– من فئة متعلمة استفاد معظمها من تعليم عال واستعمال قوي للغات الأجنبية ساعدها في الاستفادة القصوى من أدوات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وتوظيفها في إنجاح الحراك الشعبي في غفلة من أجهزة الدولة القمعية. متغير التعليم أفرز الوعي والقدرة على توظيفه في إدراك قيمة الحقوق والحريات وضرورة التغيير كما أدخل الفتاة والمرأة في المشهد السياسي وقبل ذلك في المشهد الاجتماعي بعد تعميم التعليم وانتشاره في كل الأقطار العربية بفعل سياسات ديمقراطية التعليم التي انتهجتها الحكومات العربية لتدارك التأخر والجهل الناتج عن الحقبة الاستعمارية. لم يدر بخلد الأنظمة العربية أن التعليم كوسيلة اندماج اجتماعي وسياسي سيتحول يوما ما إلى سلاح ضدها.

فهل انقلب السحر على الساحر؟ من تداعيات انتشار التعليم بروز القيم الفردية والأنا على مستوى جيل الشباب وزيادة طموحاته وسقف انتظاراته واختلال علاقات السلطة بدءا من المستوى العائلي إلى أعلى مستوى وهو المستوى السياسي ألم يقل الأديب أمين الزاوي "شعب يقرأ شعب لا يُستعبد، شعب يقرأ شعب لا يجوع"، الملفت في الأمر أنه رغم مشاركة الفئات المتعلمة بصورة بارزة إلا أن الجامعات في الوطن العربي ظلت بعيدة عن المشهد، ولم تقد حراك الشارع العربي إلا بصفة شخصية (مشاركة

الطلاب والأساتذة كأفراد لا هيئة)، رغم أن الجامعات شكلت مصدر خوف تاريخي للحكام (عبد الستار قاسم[1]).

– طبقة متوسطة التي يفضل البعض تسميتها بالبرجوازية الصغيرة للتدقيق كون الطبقة المتوسطة غير متجانسة في حد ذاتها فهي طبقات متفاوتة في طبيعة مهنتها ودخلها المادي وحجم ملكيتها، تميل شرائحها الأكثر استقرارا نحو المحافظة والاندماج في النظام مما يعزز السلم والاستقرار الذي يظل رغم ذلك هشا إذا رافقه استدانة للحصول على الرخاء الاجتماعي، أو إذا تدهورت قدرتها المعيشية، وكونها كانت عامل استقرار للوضع حيث معروف عن منتسبيها الحذر من كل حركة تغيير ترتفع فيها حدة المطالب كما أن خبراتها ومهاراتها العلمية وانفتاحها تجعلها آليات لإعادة إنتاج النظام القائم فهي فئات محافظة فكيف تتحول لعامل ثورة وحراك احتجاجي؟

وقع تبدل في تشكيلة هذه الطبقة من فئات زراعية، حرفية، تجارية لصالح فئات اعتمدت على تحصيلها العلمي لتحسين موقعها المهني والاجتماعي أو على الهجرة الإقليمية (مصر نحو ليبيا ودول الخليج) لتحسين مواردها المالية، ساهمت البرجوازية الصغيرة الحديثة (مهن حرة) مع غيرها من الفئات الاجتماعية في الحركة الاحتجاجية.

– غير متحزبة، إذ لم تستطيع الأحزاب التقليدية ولا الحركات السياسية تأطيرها ولا قيادتها، بسب اختلاف أهدافها ومصالحها مع أهداف ومصالح الحركة الاجتماعية الاحتجاجية، بل كل ما فعلته هو ركوب الموجة ثم الالتفاف فيما بعد حول الحركة والسطو على إنجازاتها، وغياب النخبة كقاطرة التغيير أو ما يسمى في أدبيات العلوم الاجتماعية بالفاعلين جعل الطبقات الهلامية (الطبقة أو البرولتاريا الهلامية هي طبقة عاملة غير منظمة–رثة– وعمال هامشيون، عاطلون، غير مؤهلين، خارج القطاعات

[1]– عبد الستار قاسم، ربيع الجامعات العربية، (الجزيرة معرفة)، تاريخ الاطلاع في 2012/07/10.

الاقتصادية الحديثة، مادة ملتهبة قابلة للاشتعال والتوظيف من القوى الاحتجاجية[1]) المهمشة تأخذ على عاتقها المهمة، وغياب قيادات كاريزمية أو رؤوس تقود الثورات كان عامل ضعف فيها، لأن هذه القيادات تصنع خطاب الثورة فلا ثورة بلا خطاب وأيضا عامل قوة فغياب المنقذ شجع نقاش الأفكار وقَيِّد الطموحات الشخصية.

الحراك تم خارج مؤسسات الأب السياسية[2] التي يمثلها أحسن تمثيل النظام السياسي والحزب السياسي العربي بقيمه الأبوية وممارساته التسلطية بما فيها الحزب المعارض المنادي بالتغيير. لذلك تفاجأت الأنظمة التي طالما خادعت نفسها بالاستقرار وكل شيء يبدو فيها على ما يرام إلى حد الربع الأخير من الساعة الأخيرة (حنا أرندت في كتابها عن الثورة)، أين تفاجأت الدكتاتوريات وحتى الخارج وكل المتتبعين للشأن العربي حتى أحسن المتفائلين منهم، ضربت الأنظمة في مأمن وهي غافلة مطمئنة كل الاطمئنان على بقائها، لأن آليات الاستبداد لم توفر للحكام الفرصة لرؤية ما يجري على أرض الواقع من متغيرات في الاقتصاد والاجتماع، أو ربما بسبب ترسب مقولة الاستعصاء الديمقراطي في أذهان الجميع بما فيهم النخبة العالمة العربية التي طالما حلمت بتغيير تقوده هي (فاعلين)، وليس الطبقات الهلامية أو العوام والسوقة كما كانت تروج لذلك في أدبياتها(ناس عاديون).

هذه النخبة العالمة التي انتظرت ثورة لم تأت وعاشت في الينبغيات وصنعت نظريات ومفاهيم ومقاربات اكتشفت فجأة أن تحليلاتها كانت خاطئة، وارتبكت من الحضور الكثيف للاحتجاجات التي خرجت من التلقائية وليس من النصوص والقواميس، لقد حصل ما فاجأ، إنها المفاجأة غير المتوقعة أو المحتملة أو اللامُفَكَر به (وجيه

[1] – سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 294.

[2] – جابي عبد الناصر،المرجع السابق، ص 12.

كوثراني[1]) عند المثقف العربي، والتلقائية يخشاها مالك المعرفة ومالك السياسة والسلطة لأنها تفقده سلطة التوجيه والقيادة، لكن ذلك إلى حين فقط فما تلبث الوساطة النخبوية أن تحمل مطالب الشارع وتتفرع الوساطات والمفاوضات، حتى تعدل المطالب الأولى أو تشوه أو تضيع ويفرض على الفاعلين المبتدئين بها أن يتحولوا إلى متفرجين.

رغم غياب النخب لم يغب تأثيرها، فنضالاتها وأفكارها وتضحياتها كانت ممهدة لصناعة الأحداث، لا يمكن نكران ذلك ولا يمكن الشك في ثورية بعض شخوص النخبة العربية الأعرق ثورية من ميادين (2011)، فهل ذهب المثقفون ضحية النظرة السلبية لهم والإقصاء من المشهد الذي مورس عليهم طوال التاريخ في صراع القلم والسيف؟ فاجأت الثورات العربية المناخات العربية التي لطالما مارست القطيعة مع الممارسة الديمقراطية لعهود طويلة، وحتى المعرفة العربية التي استبطنت صورة العربي السلبي البليد العاجز عن معرفة الصيرورات، فجاءت هذه الثورات لتبين أن سلطة القمع لم تعطل الإمكان، فالاحتجاجات الاجتماعية تحولت إلى حالة مستقلة عن الواقع الحزبي والسياسي الشرعي.

– تأرجح توصيفها السوسيولوجي بين انتمائها للحركات الاجتماعية أو للحركات الاحتجاجية، فإذا كانت الحركات الاجتماعية تعرف بأنها "الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين لقاعدة شعبية تفتقد إلى التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة"[2] فإنها ولدت من رحم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي عانى ويعاني منها الوطن العربي، والتي تشير إليها تقارير التنمية الاقتصادية والبشرية، وإذا كانت الحركات الاحتجاجية تعرف بأنها "أشكال متنوعة من الاعتراض تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون

[1]– عادل ماجد وآخرون، المرجع السابق، ص 25.

[2]– عمرو الشوبكي وآخرون، المرجع السابق، ص ص30 و31.

للتعبير عن الرفض أو المقاومة لضغوط اجتماعية وسياسية واقعة عليهم، وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هبات غير منظمة".

فإن ما تشهده المنطقة العربية أقرب إلى حركات احتجاجية منه إلى حركات اجتماعية لعفويتها وفقدانها التأطير والتنظيم والقيادة السياسية، ولمشروع حركة اجتماعية يمكن أن يستمر ويسهم في تغيير إيجابي، فقد انطفأت بسرعة وتم احتوائها من فلول الدولة العميقة، ولم تطل الثورية لتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعاد كل شيء إلى ما كان عليه وكأن شيئا لم يحدث، فالنتائج لم تكن واضحة تعقب اكتساب الحدث للاسم أو إخفاقه في نيل هذه التسمية، رغم جاذبية هذا المصطلح على مستوى العالم، فمنطق الحركة الاحتجاجية غلب على منطق الحركة الاجتماعية.

اختلاف التوصيف العلمي أو السياسي ينطبق أيضا في كونها هل هي حركة سياسية أم اجتماعية؟ هل هي ثورة أم حراك سياسي أم مجرد صناعة لفرصة سياسية[1] (خلق آليات جديدة لتحقيق التغيير جماهيري)، وبينما رأى البعض أنها ليست ثورة جياع تنادي بالحصول على حقوق اقتصادية ومطالبها اجتماعية (خالد كاظم أبو دوح وحنا أرندت)، بل ثورة الحرية ضد الاستبداد الذي أصبح مأزقا للناس ولنفسه معا[2] مما استدعى هذا الربيع كله، رآها آخرون ثورات اجتماعية قبل كل شيء تسجل ثأر المجتمعات أكثر مما تؤشر على معارضة أصبحت هامشية أو غائبة (برتراند بادي[3]).

– مرافقة وسائل الاتصال الحديثة لها، فقد ساهمت تكنولوجيا الاتصالات وثورة

---

[1]– محمد دده، الحراك الجماهير العربي (ثورة أم صناعة لفرصة سياسية) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، أفريل 2012، ص ص 39–40.

[2]– فايز سارة، العرب وتحديات القرن: مطالع الثورة ومقدمات الربيع العربي، منشورات أي كتب (دار نشر الكترونية بريطانية)، بدون صفحة.

[3]– Bertrand Badie, la revanche des sociétés arabes (le monde24/01/2011).

الانترنيت في إنجاح هذه الحركة، بما سهلته من نقل المعلومات والصور حول التجمعات والضحايا وتحرك السلطات، رغم تعتيم وحصار الحكومات بوقف تدفق الانترنت، انتهت الصحافة الكلاسيكية بظهور الهواتف الذكية وظهر مصطلح "المواطن الصحفي" الذي ينقل الأحداث لشبكات الأخبار العالمية كالجزيرة، والمتغير التواصلي أفرز اطلاع الناس على ما يجري حقيقة في بلدانهم والمقارنة بما يجري في العالم، والقدرة على التواصل بلا حدود بالصورة والمعلومة اللتان كانتا سلاحين مؤثرين في تشكيل المواقف والرأي العام.

عنصر الابتكار يظهر كذلك في استعمال الانترنيت للحشد للثورة والإعداد لها وتبادل الرموز والرسائل، ففي تونس ابتكر المدونون منذ ماي (2010) موقع "عمار 404" كرمز للمراقبة على الانترنيت، حيث يظهر هذا الرقم على الحاسوب كلما تعذر الدخول من تونس إلى المواقع المحجوبة، واختاروا شعار" سيب صالح" التي تعني "اتركني" كشعار لحملتهم، لكن لا ينبغي المبالغة في دور هذه الوسائط الحديثة ونسيان تراكمات الوعي عبر السنين الأخيرة بضرورة الإصلاح والتغيير بعد محاولات سابقة فشلت وتم احتوائها[1]، هذه وسائل مساعدة على النجاح والانتشار فقط، فقد قامت حركات احتجاجية وانتفاضات ونجحت دون وجود هذه الوسائط مثل إيران وإندونيسيا والفيليبين.

– من خصائص هذا الحراك أيضا سلميته والتدرج في المطالب والقدرة على التفاعل مع ردات فعل النظام، فقد حافظ على الهدوء والنظام والانضباط، ورباطة جأش لا نظير لها عند الشباب المرابط في الساحات في مواجهة القمع الدموي الشديد من قبل الأجهزة الأمنية، ورغم توفر السلاح عند اليمنيين، وأعادت للاعنف رونقه الذي فقده لعقود، لم يكن الهدف هو الصدام بل لفت النظر إلى عدالة القضية والمطالب وإلحاحيتها الواقعية.

1– صوفي ببيس، ندوة بالمعهد الفرنسي بعنوان: تعدد أسباب الثورة وتعدد سيناريوهات ما بعد الثورة في العالم العربي، (الخبر اليومي، عدد، 2012/01/4).

فجنون الأنظمة العربية أمام هذه السلمية وإصرار المتظاهرين جعلها تزيد من شدة استعمال القوة، مما زاد من عدد الضحايا وجعل الحراك في بعض البلدان يلجأ بدوره لاستعمال القوة لحماية نفسه كالحالة الليبية والسورية، فعسكرة الانتفاضات ساهمت في إضعافها وزاد الطين بلة التدخل الخارجي العربي والغربي، مما عمق الأزمة أكثر، والسلمية أضيفت لها قيم إيجابية أخرى كالتسامح وقبول الآخر وتجاوز الانتماءات الإيديولوجية والمذهبية والاجتماعية فَعَكَس هذا الحراك اتفاقا جمعيا.

– الشعارات المرفوعة أيضا تسترعي الانتباه، مثلا "ارحل"، "الشعب يريد إسقاط النظام"، "فليرحل مبارك"، "ثورة ثورة حتى النصر، ثورة في تونس وثورة في مصر"، (تونس، مصر، سوريا، اليمن، ليبيا)، وفي بلدان أخري الشعب يريد الإصلاح (المغرب، السعودية، الأردن)، ارتفع سقف المطالب بسرعة من الإصلاح وتحقيق العدالة والقانون ومزيد من الحريات ومحاربة الفساد، إلى المطالبة برحيل الأنظمة بعد صم الأذان عن الاستماع للانشغالات وزيادة القمع، ولم تطالب بإسقاط الدولة بل إسقاط سلطة فاسدة استولت على الدولة وسخرتها لمصالحه، فَرَّق المتظاهرون بين مفهوم السلطة والنظام السياسي ومفهوم الدولة، الأمر الذي لا تميزه حتى بعض النخب السياسية والمثقفة أحيانا، لكن حتى مطلب رحيل النظام لم تحدد ماهية النظام هل هو شخص الرئيس أم مجموعة مصالح يمثلها؟ فعدم التحديد الدقيق ربما يرجع لعفوية الحركة التي جاءت كاستجابة لحدث عرضي غذته عوامل موضوعية وغير مخطط لها سلفا.

غياب الشعارات الدينية عن الخطاب الاحتجاجي وتبني خطاب مطلبي جامع وموحد يتكلم عن العدالة الاجتماعية (التوزيع العادل للثروات وتوفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة التي تحفظ كرامة الإنسان وتجعل منه فردا منتجا)، والكرامة والحرية ورحيل المفسدين – شعار إرحل، الشعب يريد– مما مكن من توحيد وتحالف مختلف الفئات الاجتماعية (شباب عاطل، محامون، قضاة، صحفيون، نقابات عمالية،

معارضون سياسيون)، في جماعة وطنية واحدة لان الشعارات كانت سياسية واجتماعية في آن واحد، لم تكن ثورة جياع بل ضربة للنظام السلطوي القائم.

أعاد الشباب أثناء الأحداث تملك الوطنية التي كانت الأنظمة تحتكرها وتقيم عليها شرعيتها وتعيب عليه برودة إحساسه الوطني، فقد ظهر أنه ليس أقل وطنية من الأجيال التي سبقته التي ناضلت لأجل الاستقلال والتي اتهمها المحتجون بأنها خانت الوطنية والتاريخ، حمل المتظاهرون الأعلام الوطنية (حمل الليبيون أعلام ما قبل الدولة الوطنية المستقلة رفضا لنظام العقيد القذافي).

إضافة إلى الشعارات والبيانات عادت الحماسة الوطنية للمحتجين من خلال ترديد أشعار أبي القاسم الشابي بتونس خاصة "إذا الشعب يوما أراد الحياة" ونشيد "نموت نموت ويحي الوطن"، كما عادت الأشعار والأغاني الشعبية السياسية لأحمد فؤاد نجم والشيخ إمام في مصر من جديد، إنها ملاحم الزمن الجميل، الشعارات والسلوكيات غلبت عليها الثقافة الديمقراطية والمدنية، وابتعد عنها التنظير والتفلسف الثوري، وأخيرا غلب على الشعارات الهموم الداخلية وغاب عنها مناهضة إسرائيل وأمريكا.

– عدم توقع العلوم الاجتماعية لها: إذا كانت وسائل الاتصال الحديثة واكبت الأحداث فإنه على الصعيد المعرفي وقعت أزمة للعلوم الاجتماعية (العلوم السياسية وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا)، حول راهنية وصدقية مفاهيمها ومقارباتها التي استخدمت في دراسة المجتمعات العربية والنتائج المتوصل إليها (مجتمعات راكدة، عصية على التغير والحداثة، غير محتاجة للديمقراطية وآلياتها السياسية لعدم معرفتها بها طوال تاريخها.

مجتمعات عاشت الاستبداد ومارسته كما روج لذلك أصحاب مقولة الاستبداد

الشرقي من الغربيين لا بل حتى من الشرقيين، (الكواكبي[1] حينما عرَف الاستبداد بكونه ليس فقط نظاما، بل هو ثقافة سياسية واجتماعية من المستبد الأعظم إلى الشرطي إلى الفرَاش إلى الكنَّاس، السلطة لا تنتج الاستبداد فقط بل توزعه على المجموع الاجتماعي فيعيد هذا إنتاجه مجددا في سائر مظاهر نشاطه الاجتماعي)، تحكمها بنى تقليدية اجتماعية كالقبيلة ومشتقاتها (جاك قبانجي[2]) العلاقات الانقسامية الموروثة من الماضي وتحكم الحاضر دون اعتبار لديناميكية التطور التي حصلت في الأجيال، فكان التصور الثقافوي مدخلا لفهمها، حيث ركز على عوامل الثبات والاستقرار واتهمت الوظيفية البنيوية،[3] بأنها تساير النظام القائم وهي مسؤولة عن محاصرة التغيير والتثوير.

في الخلاصة هي مجتمعات استثنائية لا تنطبق عليها القوانين الاجتماعية التي عرفتها مجتمعات أخرى، لأنها مجتمعات لاعقلانية وممارساتها ترتكز على العفوية والصدفة عوض ارتكازها على التوقع والقواعد، كما في المجتمعات العقلانية حيث تصبح الممارسات الاجتماعية اتجاهات لا سلوكيات، لها أهداف ودلالات بالنسبة للأفراد الذين يختارون لتحقيقها وسائل، فتصبح النشاطات قصدية وأكثر عقلانية (شارل هنري كوين) في هذا الاتجاه جاءت نظرية تعبئة الموارد (زالد Zald وماكرتي McCarthy) (Ressources Mobilization Théory[4]) التي اهتمت بالمقاربة الاقتصادية وانتقدت المقاربة السيكولوجية، (التنظيمات والفعل الجماعي لا يولد من الكبت والحرمان الناتجين عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، بل التنظيمات هي التي تخلق الحاجات

---

[1]– عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 56.

[2]– جاك قبانجي، لماذا فاجأتنا ثورتا تونس ومصر؟ (مقاربة سوسيولوجية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 96.

3– سالم ساري (عالم اجتماع أردني): ملتقى مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي، أيام 22،21 و23 مارس 2012، من تنظيم مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران.

[4]– رياض صيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999، ص ص532 و533.

والاعتراضات المعبئة التي يمكن التلاعب بها من القادة والمديرين).

فاعتبرت الفاعلين الاجتماعيين عقلانيون ويتصرفون انطلاقا من حسابات دقيقة، والحركات الاجتماعية مثل مديري المؤسسات يتصرفون في عدد من الموارد– العمل والتمويل والموظفين– ويختارون استراتيجياتهم على الربح والخسارة، تلتقي هذه النظرية مع نظرية بنية الفرصة السياسية التي تعتبر الأزمة موردا هاما للحركة الاجتماعية وتختلف معها في اعتبارها ليست سببا مباشرا في التعبئة الاجتماعية.

فاجأت الأحداث حتى أكثر المتفائلين بالانفجار، وحتى القوى الدولية التي ترددت في البداية في إبداء موقف، فقد كانت الصحف الغربية سباقة في طرح سؤال حول أسباب عدم توقع الزلزال العربي في بداياته، فنيويورك تايمز في مقال لها في (2011/02/24) طرحت سؤالا: لماذا لم تتمكن الو.م.أ من ارتقاب الانتفاضات العربية؟ (Why did’nt the us, foresse the arab revolts ?)[1] الموقف الدولي كان ميالا للحفاظ على الأنظمة العربية، لأنه تحقق المصالح الغربية (بقاء الأمن القومي تحت رحمة أمريكا، القواعد العسكرية الأجنبية، شراء أسلحة بالملايير على حساب أولويات، الاستيلاء على عوائد النفط والغاز..) هل حصل ما لم يكن متوقعا؟. إنها المفاجأة المتوقعة أو المحتملة أو اللامفكر به عند من يعتبرون التاريخ معادلة رياضية.

لكن هل يمكن التنبؤ بالثورات؟ لو كان بالإمكان توقع الثورات لما وقعت في التاريخ[2]، اهتم النظر البحثي العربي منذ الستينات حتى بدايات الثمانينات بقضايا التنمية، البنية الاجتماعية، الجماعات الإثنية والطبقية، التغير الاجتماعي، العمل، الدولة، ثم تحول بعد ذلك تأثرا باللبرالية الجديدة إلى الاهتمام بحقوق الإنسان، النخبة،

[1]– جاك قبانجي، المرجع السابق، ص 97.

[2]– عبد الخالق عبد الله، وجهة نظر من الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2012، ص 313.

العولمة، الإسلام، الديمقراطية، المرأة، أهمل الصراع الاجتماعي لصالح الدمج الذي رعته السلطة التي منعت من تشكل حر لقوى سياسية وثقافية، تعبر عن الحراك الاجتماعي والتغير الاجتماعي وتشجيعها لنخب تكنوقراطية، شكلت القاعدة الاجتماعية للسلطة العربية بما أضفت عليها من مشروعية، وتجميل لأنظمة استبدادية مرتكزة على توسع القاعدة الرأسمالية الريعية وبنية وراثية باترمونيالية.

الكلام عن المفاجأة المعرفية وعدم التوقع لا يعني أن النخبة العالمة العربية كانت بعيدة عن التوقعات، بل وجد منها من ناضل بقلمه وصوته لأجل هذا اليوم، والكثير منهم دفع ثمن ذلك، وقد يعذرون بأن طول مدة السكوت العربي الاجتماعي، والفشل المتكرر لدعاة الإصلاح أيأسهم وأفقدهم الأمل، التوقع من الواقع وهذا الواقع كانت تسد أفاقه تضاريس القوة ومصالح آمنة (الطاهر لبيب[1])، وتوقع الكثير منهم الانفجار فقط، لم يتنبئوا بتوقيته وزخمه ربما عفوية الحدث تعفي من المسؤولية العلمية.

أسهم هذا الحراك المجتمعي في تسليط الضوء على المعضلات السياسية والاجتماعية، وكشف الهوة الموجودة بين الشعوب ومراكز القرار ومدى الاستهتار بحقوق الإنسان الفردية والجماعية (مقتل خالد سعيد بمصر وانتحار محمد البوعزيزي حرقا بتونس، اعتقال أطفال درعا بسوريا)، فالأسباب واضحة: ثنائية الاستبداد والفساد وثنائية الثروة والسلطة، تحالف الرباعية أضيف له مقاومة الإصلاح و تراكم ذلك لسنين وعقود لينجب المعضلات والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، هذا التراكم الطويل لحد التكلس يجعل تجاوز صعوبات وإكراهات الماضي مسألة عويصة.

– وحدة الأسباب (تسلط الحكم الفردي واستفادة العائلة والحاشية منه، وحكم الأجهزة الأمنية وخصخصة الدولة بدل خدمة الشعب).

[1]– الطاهر لبيب، لكي لا تأكل الثورة أولادها باكرا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ط3، ص167.

– وحدة الأهداف (شعار واحد في تونس والقاهرة وصنعاء والمنامة وبنغازي– الشعب يريد إسقاط النظام وبناء دولة مدنية ومجتمع حر ولم يرفع أحد شعار بناء دولة العمال والفلاحين أو دولة إسلامية).

– وحدة الوسائل (كانت سلمية في معظمها رغم مواجهتها بالعنف والقوة المفرطة).

– وحدة الطبيعة (شعبية مدنية شبابية بلا قيادة مركزية وبلا إيديولوجيا) هذه الوحدة جعلت البعض (منصف المرزوقي[1]) يرفض تجزئة هذه الثورة إلى ثورات سواء عن جهل أم عن قصد، وأكدت الأحداث وحدة المشاعر وتفاعل كبير في الوعي العربي المشترك .

انطلقت الحركات الاحتجاجية من الهامش والضواحي المبعدة من التنمية (سيدي بوزيد في تونس ودرعا السورية وبنغازي الليبية)، التي طالما تركزت في مناطق دون أخرى خاصة في المناطق الساحلية الشمالية، حيث تتركز النخب الحاكمة، لكن وصول هذه الحركات للمدن الكبرى والعواصم أعطى لها زخم واندفاع عجل بالسقوط.

أخيرا من خصوصيات هذا الحراك أنه انطلق من بلد صغير من حيث الحجم السكاني ومحدودية دوره في النظام الإقليمي العربي، وعرف بهدوئه النسبي وعدم جرأته– تونس، إذ لم يصدق الجزائريون شجاعة التونسيين وكانوا يتندرون بجبنهم – وتحسن مستواه الاقتصادي والاجتماعي مقارنة مع بلدان عملاقة سكانيا وتوفر كل أسباب الانفجار كمصر، القذافي اعتبر التونسيين ناكرين للجميل وللمستوى الاقتصادي الذي بلغته تونس إبان بن علي، مستدلا بتقارير المؤسسات المالية الدولية التي اعتبرت تونس ومصر نموذجين ناجحين في التنمية اللبرالية من حيث نسبة النمو (07,6%) وانتعاش

[1] – عبد الإله بلقزيز وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط3، 2012 ، ص 264.

الاقتصاديات القطاعية كالسياحة والخدمات، وازدهار أنشطة الرأسمالية الوطنية،[1] لكن غاب عن ذهن العقيد أن الأغلبية الساحقة من الشعب لم تستفد من هذه التنمية، بل دخلت مربع الفقر والبطالة والإقصاء بسبب سوء توزيع الثروة والاحتكار، وتغول الفساد والاستبداد، فتونس تستحق براءة الاختراع في المبادرة إلى الثورة وكسر حاجز الخوف، وإطلاق شعلة تفجير الغضب الشعبي ضد السلطة ورموزها.

سنحاول في هذا الباب الاقتراب من أسباب الأزمة، لماذا وصلت الأوضاع إلى نقطة اللارجوع؟. سنعرف ذلك مع تشخيص حالات البلدان التي عرفت الحركات الاحتجاجية لنختمها بالجزائر كما دأبنا على ذلك في الباب الأول.

قبل ذكر الأسباب التي ارتبطت كثيرا بالأنظمة السياسية يجدر بنا ذكر ملخص تاريخي سياسي وسوسيولوجي لنشأة هذه الأنظمة الحديثة، حتى نفهم مسار تسلسل الأحداث، لأننا نظن أن فهم هذا الأمر يعيننا على ربط الوقائع حتى نصل لنتيجة وفهم.

## المبحث الثالث: نشأة السلطوية السياسية.

ظهرت الأنظمة السياسية العربية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية إثر حركات تحرر وطني من الاحتلال أو إثر انقلابات عسكرية- باستثناء الإمارات والممالك- وساعدتها ظروف دولية (حروب الاستعمار، الحرب الباردة، الحرب العربية الإسرائيلية) قوّت مركزهم بوسائل دبلوماسية وعسكرية. تاريخ تكوين هذه السلطة كامتداد للسلطة الأجنبية المركزية وأداة للهيمنة الخارجية أثر كثيرا على شرعيتها.

تأثرت هذه الأنظمة بموضة ذلك الوقت – الخمسينات والستينات – "القومية العربية والإيديولوجية العالم ثالثية "، لذلك تبنى معظمها الخيار الاشتراكي ونظام الحزب

[1] – محمد الأخصاصي، المرجع السابق، ص 122.

الواحد (البعث، الناصرية، جبهة التحرير، التيار الدستوري الجديد بتونس)، ونموذج الدولة المركزية التسلطية (العراق، سوريا، مصر، اليمن، الجزائر، تونس) أو المركزية السلطانية (السعودية، الأردن، المغرب)، ووعدت بتحديث المجتمع (تم من الفوق)، وتوزيع الثروة بعدالة للقضاء على الفقر والتفاوت الطبقي وتطوير الاقتصاد لإخراج البلاد من التبعية للقوى الخارجية وتقريب الدولة من المواطن.

وافقت هذه الطموحات مطالب الاستقلال وانتظار الشعوب لذلك دعمت الفئات الشعبية نخب الحكم واحزابها وصبرت وآمنت بها وبخطابها الشعبوي، وأعطتها شرعية حقيقية واستفادت من استجابة كبيرة لمطالبها (تعليم، عمل، صحة، دعم اجتماعي)، مجيئ هذه النخب الحاكمة إثر ظروف حرب أو عنف في المجال الدولي جعل الجيش هو المسيطر على الحكم، مع ضباط شباب طموحين معظمهم من العالم الريفي (عسكرة الحقل السياسي وتملك السيادة وترييف السلطة، نتيجة تدفق نخب سياسية وعسكرية من منابت غير مدينية إثر الانقلابات العسكرية، وولوج فئات اجتماعية ريفية الأصول، ومن غير الطبقات الوسطى المدينية في نسيج السلطة ونتيجة التطور الطبيعي والاجتماعي الذي قذف بالمجتمعات الريفية نحو المدن)، وجعلوا نصب أعينهم اللحاق بركب التطور والحداثة، ومن المنجزات التي تُحسَب لهم توحيد البلد سياسيا ووضع نظام مركزي قوي أعطى المهابة للدولة داخليا وجعلها ذات بعد وطني كما احتكرت العنف الشرعي.

على الصعيد الشخصي عُرف الزعماء الوطنيون بزهدهم وعدم ثرائهم لا هم ولا عائلاتهم التي رفضوا أن تستعملهم، لأنهم تربوا في الكفاح على قيم الوطنية وحب الفقراء (بومدين، عبد الناصر، بورقيبة)، ولم يخلفوا ورائهم ثروة مالية أو مادية لكن خَلَفُهم عرفوا بحب الرفاهية والثروة الخاصة لأنهم تربوا في أجهزة إدارية، نظام الحزب الواحد والعسكرتارية منعتا ظهور تيارات سياسية مخالفة، ورقابة مدنية عبر الانتخابات على نظام الحكم توصل ممثلين حقيقيين عن الشعب.

تميزت السلطويات العربية بتمتع الرئيس بسلطات واسعة في صنع القرارات، رغم الوجود الشكلي للمؤسسات، الاقتراب من الرئيس كمحدد للتأثير السياسي، انعدام الرسمية وتغلب العلاقات الشخصية في اتخاذ القرارات، لجوء الزعيم إلى إثارة الانشقاقات بين النخبات السياسية سواء الحاكمة أو المعارضة لمنع تكتلها ضده، الطابع التسلطي للأنظمة العربية يظهر أيضا من موقف المواطن من السلطة الذي يتأرجح بين الخوف أو الإذعان أو السخط المكتوم، ونتج عن ذلك قطيعة متزايدة بين الدولة والمجتمع وفقدان الثقة بين الحكام والمحكومين، وتنامي العنف الشعبي ضد سياسات الحكومة وأصبحت لغة القوة هي المفهومة والمستعملة بين الطرفين.

استعانت هذه النخب الحاكمة في إحكام قبضتها على المجتمع والبقاء في الحكم أطول مدة ممكنة على عدة أدوات:

– الحزب الواحد العقائدي: لتمرير خطاب التبرير والوهم والحلم ودعم الزعيم، كحزب البعث العربي بسوريا والعراق والاتحاد الاشتراكي بمصر الناصرية وجبهة التحرير بالجزائر والتجمع الدستوري بتونس.

– الجهاز الأمني أو الشرطة السياسية: لقمع المعارضين ومراقبة كل النشاطات وتصفية الحسابات حتى داخل النخبة الحاكمة، مكنت هذه الوسيلة من ربح الوقت وإطالة عمر الأنظمة وامتيازاتها وخلخلة توازن المعارضة التي تتهم بتدبير مؤامرات لقلب نظام الحكم، العنف الذي ميز علاقة المجتمع بالدولة مس أكثر الجماعات الإسلامية الاحتجاجية التي لم يعترف بحقها في المشاركة السياسية، الأمن الداخلي والخارجي لا يزال هاجس السلطات العربية، كون الطريق الممكن لتنحية الرئيس الموت الطبيعي أو الاغتيال أو الانقلاب، ولعدم ثقة هذه الأنظمة بشعوبها وبوعيها الوطني وعاطفتها الجماعية، حيث تعتبر عدوا كامنا يتربص لولا القوة المادية لنظام الحكم التي تضمن النظام والأمن.

– بيروقراطية: دورها تكريس واستمرار علاقات الهيمنة.

– الفعالية في حل المشكلات: استخدام ثروات البلد لحل مشاكل مزمنة بسرعة، وتضخيم الانجازات وعَدها منة وليست حقوقا أساسية، وبيع الأحلام للناس بالرخاء والتطور الذي سيسود في المستقبل، لكن الفشل في الأداء كثيرا ما عطل هذه الفعالية وفضح سرعة الانجازات، الفعالية مصدر إيجابي من مصادر الشرعية حسب ليبست حيث تحول القوة من الكم إلى النوع، وإلى حق والتبعية والطاعة إلى واجب لضمان الاستقرار، ولم يعد ممكنا أمام الزعماء الاعتماد فقط على التاريخ والماضي البطولي (المقدس) كمصدر رئيسي للشرعية، بل لابد من إنجازات والاعتماد على تجارب الحاضر، حتى تبدو كأنها أعمال بطولية يجري عادة تضخيمها إعلاميا، والاعتماد على الفاعلية الاجتماعية والاقتصادية يخفف من ثقل الذاكرة التاريخية للشعوب.

– التأزيم: بخلق مشاكل أو إحيائها أو تضخيمها لإلهاء الناس عن المشاكل الحقيقية، وعن طرح الأسئلة العميقة التي تهم تسيير الشأن العام، من أمثلة التأزيم الندرة في المنتجات والبضائع، وإثارة مسائل خلافية كالحدود بين الدول التي ينفخ فيها من حين لآخر، وتجييش الجماهير لصالح الأنظمة التي تدعي حمايتها من خطر وشيك.

– قوى اجتماعية تقليدية: (عائلات أرستقراطية، طرق صوفية، زعامات قبلية ودينية) أخلصت الولاء للبيروقراطية وامتنعت عن أية منافسة ضدها، مقابل امتيازات مادية ورمزية، أسست القيادات العربية بعض الشرعيات تسندها استنادا لإنجازات عسكرية (حرب التحرير، تأميم قناة السويس، حرب أكتوبر 1973 وعبور قناة السويس التي جعل منها السادات تفويضا لإقامة مصر كما يريدها)، أو انتماءات شريفة (العلويون والهاشميون)، أو دعوة دينية (الوهابية أو الإباضية بعمان)، أو تحالف قبلي (العشائر في الأردن والقبائل في السعودية)، وتوظيف الإسلام كمبرر للشرعية.

– الابتزاز: إثارة مخاوف الناس ضد أي منافسين على السلطة، يمكن أن يرى الناس فيهم بديلا للنظم الحاكمة، وتشويههم بتضخيم أخطائهم، جعل الجماهير تعتقد أن حالها مع هذه الأنظمة أفضل، وأن التفكير في البديل كارثة ومغامرة، واستعانت في ذلك بالإعلام الذي تسيطر عليه أو المأجور للتضليل السياسي والتشويه والتقليل من الأزمة، وممارسة هذا النوع من الإعلام أفقد الثقة فيه من الجماهير وزاد هوة الشعب والحكام.

أزمة الشرعية التي لاحقت وتلاحق السلطة تجعلها تلجأ لواحدة أو أكثر من وسيلة لإبقاء النظام قائما، ولو من دون سند جماهيري أو رغبة حقيقية في بقائه، مادامت قوى المعارضة غير قادرة على الوصول إلى السلطة، نتيجة فترات القمع الطويلة وعجزها عن تقديم البدائل لما هو قائم، فمع نهاية السبعينات بدأت الصعوبات، خابت وعود النهضة ولم يعد الخطاب السياسي يساير الواقع، وبدأت بوادر القطيعة بين المجتمع الرسمي والمجتمع الحقيقي، هل وصل النموذج السياسي المختار إلى حدوده وانتهى إلى مأزق؟.

بعد غبطة شعبية دامت أكثر من عشريتين (1955–1975) ذهب السراب وانتهت السكرة، نموذج ما بعد الاستقلال أثبت فشله ومحدوديته وبدأ التذمر الشعبي (مظاهرات مصر 1977، تونس 1978، الجزائر 1980، سوريا 1982)، وتآكل الشرعية السياسية كحصيلة للفشل في الحفاظ على الاستقلال والتنمية نتيجة إخفاق التنمية الاقتصادية (ضعف مردودية القطاع الاقتصادي لم تمكن من استثمارات جديدة تخلق الثروة ومناصب الشغل، عجز المؤسسات، التبذير، الفساد، الندرة، أزمة السكن، ارتفاع العطالة، مشاكل يومية واجهتها الطبقات الفقيرة)، أُلصقَت كل المشاكل بالاقتصاد الموجه الاشتراكي الذي أضحى ثقلا على إنتاج الخيرات ومناصب العمل وبدأت بعض الدول باكرا كتونس عام (1969) في التخلص من عبئه ومن السياسة الدولتية لأحمد بن صالح، والانطلاق في سياسية الانفتاح على الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية،

تلتها مصر في (1974) فيما سمي بالانفتاح (سحب الحقل الاقتصادي من الدولة ورفع الاحتكار عن التجارة الخارجية وتمكين القطاع من الاستثمار).

قلصت إعانات الدولة ودعمها للمنتجات الاستهلاكية الواسعة الانتشار، وسارت دول عربية أخرى نحو اقتصاد السوق، تحت وطأة الفشل الداخلي وتدخل صندوق النقد الدولي بإصلاحاته لتخفيض عجز الميزانية وتحسين الأداء الاقتصادي، (جلب الاستثمارات وتحسين وضعية الشغل)، في الجزائر وصلت الدولنة أو الدولتية لحدودها القصوى، فمن حد أدنى من المركزية مقبول، انحرفت نحو مركزية بيروقراطية ظهر منها الشلل والعرقلة والتبذير، ومن السلطوية الضرورية في حدود انتقلت الأوضاع إلى استبداد وتعسف بأشكال مختلفة، ثم التحول من سلطة التوزيع إلى الرشوة المعممة على الجسم الاجتماعي، أغلق النظام السياسي عينيه وأذنيه عن رؤية مثالبه ونقائصه داخل حصنه القمعي، حيث استعمال العنف كطريقة وحيدة للرد على المتظاهرين، لأن السلطة تعتبر كل خروج جماهيري للشارع بغير إذنها شغبا ينبغي احتوائه بالعصا، ولم يحاور ولم ير إلا نفسه ولم ينتبه إلا بعد فوات الأوان (حنا أرندت)، تعمقت الانحرافات وتراكمت حتى انفجار أكتوبر (1988) وما تلاه من ضربات التيار الإسلامي السياسي للنظام.

الاحتجاجات الشعبية كانت عنيفة واتخذت أعمال شغب، لأن الجماهير فقدت الثقة في الأنظمة السياسية بسبب الوعود الكاذبة، ولم تجد متنفسا وقناة تعبر فيها عن مشاكلها في ظل تكميم الأفواه الإعلامية والسياسية والفكرية، وصم البيروقراطية آذانها عن الاستماع والتعود على المشاكل لغاية انفجار الأحداث، هل يبدأ الحدث الاحتجاجي لما يتوقف أو يموت التواصل، إذ هو تقويم للسياسة وللمشروعية؟ الرداءة والفساد المستشري في الإدارة بسبب غياب الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية.

لم تعبر لا السلطة المعينة ولا المنتخبة عن هموم المواطن الغلبان المغلوب على

أمره، أما أحزاب السلطة وحتى المعارضة فهي فقاعات فارغة لم تحم الحكام من السقوط، لأن منخرطوها لا قناعة سياسية إلا المصالح المادية الشخصية لهم، وليسوا مستعدين للتضحية لأجل الزعيم (التجمع الدستوري في تونس كان يضم مليوني عضو من 11 مليون نسمة ولم يقدروا على مواجهة الشباب الثائر وحماية بن علي)، وفَهِمَ المتظاهرون أن هذه الأحزاب إن هي إلا فقاعات فارغة، لذلك كانت أول الأماكن المستهدفة، كما لم تعبر ذات الأحزاب عن مصالح الشباب وقضاياهم.

صادف ذلك بداية بروز التيار الإسلامي الحركي الذي التقف هذه الهموم والمطالب واستعملها في الحشد، باستعمال المساجد التي أضحت منابر لانتقاد الاستبداد والفساد، ظهور الإسلاميين كضحايا وإعادة تمثل مآسيهم مع الأنظمة (إعادة إحياء ذكريات مجزرة سجن بوسليم في ليبيا التي وقعت عام (1996)، ومجزرة حماة بسوريا عام (1982)، ومعانات الإخوان المسلمين في مصر طيلة عقود)، وتطور خطابهم نحو حقوق الإنسان والقبول بالديمقراطية والتنافس السياسي والتنديد بالعنف (المراجعات).

يظل العالم والعامل الاجتماعي أكثر العوامل المفسرة للسلوكيات الاحتجاجية بدءا من تونس، فهل حققت الإصلاحات أهدافها ونزعت فتيل الاحتجاجات؟

الاقتصاد مرتبط بالسياسة لا يمكن إصلاح اقتصادي دون إصلاح سياسي، بعد عقود من الاقتصاد الدولتي كان الانسحاب المفاجئ للدولة من السوق، يعني غلق شركات مفلسة وتسريح ألاف العمال ورفع الأسعار، مما يهدد الجبهة الاجتماعية الهشة القابلة للانفجار، رفض الأنظمة دفع ثمن سياسي لصالح إصلاح اقتصادي عميق جعلها تفضل الحلول السهلة الترقيعية والهروب للأمام، وإبقاء الاقتصاد كوسيلة لدعم الشرعية السياسية عبر إعادة توزيع الخيرات، وشراء السلم الاجتماعي وتمتين التحالفات والولاءات وتقوية الجهاز الأمني لضمان البقاء، لم تنفع المسكنات أمام استشراء الداء.

الأنظمة السياسية العربية التي ولدت من ظروف محاربة الاستعمار، وبنت شرعية تأسيسها على ذلك ودعمتها بأدوات أخرى، كالعنف والريع البترولي في هذه الجهة من العالم والذي جعل النظام العربي يحكم قبضته على الثروات ويوزعها متى وكيف شاء، راكمت الدولة الثروات جراء هذا الريع وحالت دون بروز فئة اجتماعية تنتج الثروات، وتحوز على هامش استقلال عنها وتباشر مسائلة السلطة، مستفيدة من الدعم الغربي عبر المساعدات ودعم سياسي ومالي لهذا النظام، رغم إطناب الغرب في الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، انتهى دورها في هذه اللحظات وانهارت، وكان من العوامل الجديدة التي أسهمت في ذلك:

– تطور البيئة الدولية في غير صالح الأنظمة (الفضائيات والهواتف المحمولة ونضالية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، التي مجرد صدور بيان عنها يوثق الاعتقالات والتعذيب والتعسفات، يعد إدانة صريحة، لذلك أصبح استعمال العنف أمرا صعبا)، المشروع الدولي للإصلاح في إطار الإستراتيجية الأمريكية للقوة الناعمة والذكية تجاوبت معه الأنظمة العربية، فقط فيما يخص احتياجاتها الأمنية، كمكافحة الإرهاب والتطرف الديني والهجرة غير الشرعية، وإعادة النظر في مناهج التعليم، واستجابت للمطالب التي لا تعيد النظر في هيمنة النخب الحاكمة (تعزيز المشاركة السياسية للنساء مثلا)، تصعيد الحديث عن الإصلاح دون تجسيده ميدانيا والاستماع للانشغالات دون تلبيتها مع القدرة على ذلك، وما إن تخف الضغوط الدولية حتى تعود هذه كما كانت.[1]

[1]– محسن عوض، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي, بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري –2001 /2011، المستقبل العربي، العدد 388، حزيران/يونيو 2011/06، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، ص ص59– 61.

– تغير تفكير وموقف المؤسسة العسكرية – خاصة الضباط الشباب الذين تكونوا في الغرب وتعلموا الاحترافية، وإن كان الجيش حتى في الغرب تتحكم فيه السلطة السياسية– التي لم تستعمل العنف في مواجهة المتظاهرين، وفضلت عدم تزكية حكام نافقين وسلط فاسدة، حتى ولو استفاد بعضهم منها، ربما بسبب عدم تسيس الكثير منهم ورفضهم أن يكون الجيش حزبا سياسيا في خدمة السلطة، بل هو جيش الأمة حاكمهم ومحكومهم، إلا القيادة الكبيرة في السن التي بقيت موالية وتتحكم في القرار السياسي.

# الفصل السابع:

# الأسباب العامة للاحتجاجات.

## الفصل السابع: الأسباب العامة للاحتجاجات.

**مقدمة:** الأسباب متعددة تبعا لتعقد الوضعية، تراكمت عبر عقود لتشكل ألغاما كانت تحتاج لمن يفجرها في الوقت المناسب، طالت لحظة الانفجار بسبب عوائق سياسية واجتماعية كبحت لحين الحراك الاجتماعي، لكنها لم تمنعه من التكون والاستعداد وتَحَيُن الفرص، يطلق بعض الباحثين (بيتر إيسينجر Eisinger 1973، تشارلز تيلي Tilly 1978، سيدني تارو Tarrow 1989)، على هذه الحالة باسم نموذج الفرص السياسية المناسبة (Political Opportunity Structure)[1]، ودرسوا فيه تأثير الظروف والبيئة السياسية على الحركة الاجتماعية من حيث التعبئة والتجنيد، واستنتجوا من دراساتهم وجود حركة تعبوية جندت الأفراد حول مشروع جمعي، والهدف هو انبثاق مجتمع جديد، وهذا رغم وجود محيط معادي ليس فيه استقرار سياسي غير ديمقراطي لا يوفر كثيرا من الفرص (القواعد القانونية التي تفرضها الدولة لمراقبة المجتمع والفضاء الخاص منه، وتجعل منها المصدر الوحيد للقرار وللقانون وأداة للتغيير الاجتماعي).

تنقسم بنية الفرص السياسية إلى:

- درجة انفتاح أو انغلاق النظام السياسي.
- استقرار أو عدم استقرار الساحة السياسية.
- وجود أو غياب المتحالفين ومجموعات الدعم.
- انقسام النخب وتسامحها اتجاه حركات الاحتجاج.
- قدرة الحكومة على تلقين سياساتها العامة....

كلها موارد سياسية مرتبطة ببعضها تسمح بوجود فرصة سياسية للحركات

---

[1] Revue Tiers Monde, Hors-série 2011, p 98.

الاجتماعية المعارضة، بينما انغلاق النظام السياسي يؤدي بالمعارضة إلى التطرف والعنف (كريزي Kreisi)[1] وخضوع الشعب للسلطة الاستبدادية التي تسلبه حقوقه تم ويتم إما بالرهبة والقوة، أو بالرغبة والرضا عبر العطايا والتعويضات، لكن عندما تفقد هاتان الوسيلتان وظيفتهما في تحقيق الإشباع لمن ينشده فتتخلخل قواعد الطاعة، فالمعطى السوسيو سياسي من أهم أسباب الانتفاضات العربية حيث تعاني الأوضاع السياسية والاجتماعية مأزومية حادة أصابت السلطة والمجتمع.

– أنظمة سياسية قائمة على العصبية، العصابة، العائلة، فقد جاء معظم الرؤساء العرب عن طريق انقلابات عسكرية، انتخابات مزورة.. لذلك لعنة الشرعية دائما تلاحقهم، هذه العقدة جعلتهم يستجمعون الوسائل والظروف لإدامة سلطتهم عبر خلق شبكة من الأوفياء والمريدين، سواء من داخل العائلة – القرابة والمصاهرة– أو الانتهازيين المختارين على أساس جهوي، طائفي وحتى مهني أحيانا (نظرية الشيخ والمريد عند عبد الكبير الخطيبي، والذي ينقل المقولة من مجالها الديني – الولاية والصوفية– إلى مجالها الاجتماعي والسياسي، بحيث استندت عليها علاقات السلطة السياسية، ثم بقية العلاقات المتفرعة عنها – في المجال الحرفي، التعليمي، النقابي، الإداري والتنظيمي)، يسميها ابن خلدون "عصبية" تشترك في المصالح والتفكير والغايات تسند ظهر الرئيس في وجه خصومه في البداية، لكنها تجني عليه في النهاية.

شعور الكثير من الحكام العرب بعدم التمتع بالشرعية الحقيقية التي تؤمن لهم الاستمرار في الحكم يجعلهم يلجؤون إما إلى الاعتماد على علاقات القرابة والأتباع لملء المناصب ذات التأثير السلطوي ليكونوا سندا لهم أو إقامة أجهزة امن متعددة ومتداخلة المهام لمتابعة المعارضين و لخلق تنافس بينها ومنع إحداها من الاستفراد

[1]– رياض صيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف بالجزائر، مركز دراسات الوحدة بيروت، 1999، ط2، ص 540.

بالنفوذ. الأمثلة كثيرة فمبارك في مصر استند على زملائه من القوات الجوية التي عمل بها إضافة إلى أقاربه، أما ابنه جمال فالعكس كون عصبية من رجال المال والأعمال الذين سيطروا على الحزب الوطني الحاكم وأصبح بعضهم وزراء، وأحكموا القبضة على الاقتصاد بالاحتكارات التي صنعوها، ومحمد الخامس بالمغرب وضع بعض زملائه القدماء في المعهد الملكي في مناصب كبيرة، كما ارتكز على كبار ضباط الجيش الذين اشترى ولائهم، أو خاف من تمردهم بإعطائهم مشاريع اقتصادية خاصة في قطاع الصيد البحري، كما استند على شبكة مالية من أرستقراطية فاس.

بن علي في تونس لم يكن استثناء، فعصبية الأصهار خاصة زوجته ليلى طرابلسي وعائلة المطيري متنت السلطة السياسية، وكذلك القذافي الذي رفع قبيلته القذاذفة إلى عليين وساندته هي بدورها رفقة أبنائه، وعكس بن علي ومبارك لم تظهر زوجته على مسرح الأحداث، في سوريا قام النظام السوري منذ انقلاب حافظ الأسد عام (1970) على الطائفة العلوية التي سلمها مقاليد الجيش والمناصب العليا في الدولة، وهمش الأكثرية السنية.

في الجزائر قام النظام السياسي على نفس منطق العصبية، فبومدين استند على زملاءه في جماعة وجدة من جيش الحدود، ثم على جماعة ما سمي بضباط فرنسا (قدماء الجيش الفرنسي الذين فروا منه، والتحقوا بجيش التحرير ابتداء من (1958)، والذين احتلوا مراكز سياسية وعسكرية قيادية هامة في الفترة البومدينية ولغاية الألفيات) ثم على التيار التصنيعي، ولم يعرف عنه أنه حشر أقاربه وعائلته في الشأن السياسي، خلفه الشاذلي بدأت تتشكل العصبية العائلية من أقاربه وأصهاره – عائلة بوركبة من الغرب– كما استند على العصبية العسكرية والجهوية (زملاؤه الذين عملوا معه في الناحية العسكرية الثانية بوهران، ومعظمهم من الشرق الجزائري)، باعتباره عسكريا سابقا أثناء الكفاح وعضوا في مجلس الثورة وقائد ناحية.

الرئيس بوتفليقة لم يخرج عن القاعدة، استند حكمه على العصبية الجهوية – جماعة تلمسان وندرومة مسقط رأسه، التي وصل عدد الوزراء المنحدرين منها إلى 13 وزيرا، في وزارات سيادية، وعلى العصبية المهنية من زملائه في وزارة التسليح والاتصالات العامة أثناء الثورة (MALG) (دحو ولد قابلية وبوعلام بسايح على سبيل المثال)، وعلاقاته القديمة أثناء توليه وزارة الخارجية، أما عائلته فتصدرت المشهد عبر أخيه ومستشاره السعيد الذي أسال الكثير من الحبر، والمتهم بأنه الحاكم الفعلي بعد عجز الرئيس ومرضه، وبأنه أنشأ شبكة من رجال المال والأعمال، أصبحت متنفذة وتتحكم في القرار السياسي الجزائري.

روح العصبية والعصابة والقرابة التي قامت عليها القبيلة قديما في ما يسمى بالبنيات الأنثروبولوجية،[1] بقيت راسخة في المخيال الجماعي، وأحيتها وكرستها الأنظمة العربية من خلال التصورات والممارسات، فعلى صعيد التصورات بقيت صورة الحاكم وعلاقته بالمحكومين من خلال الكلمات المعبرة عن كل طرف، فالحاكم هو رأس، ومنه الرئيس والريس ويسمى أيضا الراعي، ويشار إليه باتجاه الأعلى فيقال عن الأوامر الصادرة من الجهات الحاكمة أوامر فوقية، فإذا كان الفوق يقرر، فما على التحت إلا التنفيذ والطاعة بمقتضى عقد البيعة، أما الشعب أو المحكومين فيشار إليهم بعبارات ناقصة القيمة مثل: السوقة، العوام، الدهماء، الرعاع، الرعية، السواد.

إنه الغائب أو المغيب من التاريخ وحتى في تاريخ الفقه، عندما يشار إلى الإجماع فلا يقصد به إجماع الأمة، بل إجماع فقهاء أو مدارس فقهية، بل حتى الثورات نادرا ما كانت جماهيرية، هذا الفهم أو التصور التبس بالسلطة والتبس الاثنان بمفهوم الدولة، فأصبح بناء الدولة واستقرارها مرتبط باستقرار النظام الحاكم المتجسد في شخص

---

[1] – Mathieu Ghidére, le choc des révolutions arabes, Edition : autrement frontières, paris, avril, 2011, pp 30-31.

الحاكم، وعصبيته وعصابته، وأن أي خطر يهدد النظام الحاكم هو خطر يهدد سلامة الدولة، ووجودها ووجود حتى المجتمع معها، وعلى مستوى الممارسات عدم تطبيق القوانين بسبب انعدام دولة القانون، وعدم احترام للبنيات المؤسسية واختصاصاتها.

النتيجة هي أن السلطة في الوطن العربي تُفهَم وتُحلَل من خلال موازين وعلاقات القوة، ومن خلال خاصية الولاء الشخصي وشبكة التحالفات الاجتماعية والسياسية أكثر من شبكة المفاهيم السياسية والمؤسسية،[1] مؤسسات عصرية تدار بممارسات تقليدية.

المفارقة التي تعيد للأذهان النظرية الخلدونية في العصبية والدولة، وتعطيها راهنيتها أن العصبيات بمختلف صنوفها، كما كانت مؤسسة لنظم الحكم العربية وسببا في بقائها حقب طويلة ساهمت من جهة أخرى في سقوطها وزوالها.

– خوصصة الجمهوريات وتأبيد السلطة هي نتيجة منطقية للعامل الأول، تحويل الدولة إلى ملكية خاصة أبشع مما يحدث في بعض الأنظمة الملكية – الملك في الممالك غير العربية يحكم ولا يملك، رغم أن النظام قائم على شخص العاهل، أما الحاكم العربي فهو ملك وحاكم، وعندما تشتعل الأزمات يرمي بالمسؤولية على الحكومة ويظهر بصفة المحايد والحريص على شعبه – الفساد والاستبداد الذي طال ما يسمى بالجمهوريات فاق ما يحدث بالممالك، لذلك كانت الممالك محصنة لحد ما من الهزات.

الخوصصة والتأبيد خلقت اللبس بين الأنظمة السياسية وتوصيفها، فهل هي جمهورية أم ملكية أم كائن هجين خرافي؟ سمى البعض هذه الحالة غير الطبيعية بالجملكيات، كما جعلت النخب والأسر الحاكمة لا تتخلى عن الحكم إلا بالموت الطبيعي أو الاغتيال أو الانقلاب الذي يجبر الحاكم على النفي الإجباري أو

---

[1] Mathieu Ghidére, op cit, p 31.

الاختياري، داخل أو خارج البلد، بل تورث أبنائها من بعدها على سدة الحكم (التوريث صار عقلية اجتماعية أيضا بتوريث التخصصات الجامعية وتوريث الوظائف والمهن)، فتقاليد الاستبداد في العالم العربي أشاعت بين الناس أن الرئاسة قدر مكتوب لأناس بذواتهم، ولا شأن لها باختيار الناس وقرارهم (فهمي هويدي[1])، أليس هذا نموذج تطبيقي لنظرية التفويض الإلهي؟ إنه المقعد التسيدي الذي له فعله السحري الاستعلائي (ما أريكم إلا ما أرى)، فما إن يجلس الشخص على الكرسي حتى يصعب عليه التخلي عن الترؤس والمنصب، حتى في أبسط الأحاديث وينسى أن كرسيه مثل كرسي الحلاق الذي يظل يجدد كل من يجلس عليه، من المفارقات أن الأنظمة الجمهورية العربية التي سعى بعضها لأن يكون قدوة للإلهام على نحو هدد النظم التقليدية (الملكية والأميرية) صارت هي المقتدية بغيرها في مسألة التوريث (مصر، سوريا، ليبيا).

التأبيد والخوصصة جعل السلطة مشخصنة والحكم فرديا مطلقا ارتهن مصير شعب به وبمزاجه، كما جعلها سلطة مستبدة مملوكية (تحالف رجال الحرب أو العسكر مع رجال الدين والمال) وبطركية[2] تُثَمن قيم الطاعة والإذعان على كل المستويات (الأسرة، المدرسة، المؤسسة) وتستمد شرعيتها من التقاليد الوطنية أو الدينية (التأويل والتبرير الديني) ويدخل ضمنها إحياء أمجاد وبطولات الماضي وأسطرة التاريخ.

تحافظ العصبة الحاكمة على تجانسها – على الأقل ظاهريا– أقصى حد لأن أي انشقاق فيه خطر عليها، وحتى في حالة إقالة المسؤولين يُفرض عليهم السكوت والتحفظ تفاديا لنشر الغسيل أمام وسائل الإعلام، أدت الخوصصة والتأبيد إلى وجود أقلية متنعمة تحتكر الثروة والسلطة وأكثرية محرومة، أو على الهامش ووجود حالة نفسية بالتبعية

[1]– فهمي هويدي، الجزيرة نت، في 2012/05/21.

[2]– Samir Amine, Op cit, p 109.

مستعدة للثورة. لتحقيق الخوصصة والتأبيد تلجأ النخب الحاكمة إلى:

– السيطرة على المنظومة القانونية والقضائية: وضع قوانين ودساتير وتعديلها على المقاس (تعديل المادة 41 من الدستور التونسي في (2002) لتمكين بن علي من البقاء في الحكم للأبد، تعديل الدستور في الجزائر في (2008) لتمكين بوتفليقة من نفس الهدف (فتح العهدات)، تعديل الدستور في مصر في (2007) لتقييد الحريات وسد الطريق أمام الحركة الإسلامية وتحضير التوريث لابن مبارك)، تحقيقا لمصالح الحكام أو حماية لها من كل متابعة قضائية أو رقابية محتملة (فتح العهدات الرئاسية أو غلقها، الحصانة ورفع التجريم عن التسيير، الامتياز القضائي، سن قانون التظاهر وحالة الطوارئ وقانون الانتخابات لمنع وصول المزعجين إلى السلطة عوض)، يحتفظ الأقوى دائما لنفسه بحق سن القوانين وتفسيرها وتطبيقها على مزاجه.

ولضمان تنفيذ هذه الترسانة القانونية لابد من السيطرة على الجهاز القضائي وجعله تحت نفوذ السلطة التنفيذية، استقلالية القضاء والفصل بين السلطات شعارات ونصوص على الورق، القاضي معين من السلطة التنفيذية ومعرض لكل أشكال الضغوط والمساومات، ولا يتحرك تلقائيا لمتابعة الجرائم الكبرى، أو التي يتورط فيها مسؤولون كبار أو عائلاتهم أو حاشيتهم، بل ينتظر أوامر مسؤولية من النيابة العامة والذين بدورهم ينتظرون الهاتف، ومن تجرأ من القضاة على تحريك الدعوى ضد قضايا فساد كبرى يتعرض للعقوبات الإدارية (حالة النائب العام لمجلس قضاء الجزائر بلقاسم زغماتي في قضية سوناطراك 02 المتهم فيها وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل وفريد بجاوي ابن أخت وزير الخارجية الأسبق محمد بجاوي).

استعمال القضاء لكبح المعارضين وحركات الاحتجاج تحت تسميات مختلفة (التجمهر غير المرخص، العصيان، إهانة هيئة نظامية، تهديد النظام العام، إبطال

الإضرابات رغم احترامها للإجراءات القانونية)، وإذا ضربك القاضي فلمن تشتكي؟ كما يقول المثل الجزائري، والمؤيد من قبل مونتسكيو « أشد دكتاتورية هي التي تُمارَس باسم القوانين وتحت ألوان العدالة»[1]، عدالة أبعد ما تكون عن هذا الاسم، ميزانها مختل بين متقاضيها والقوانين المطبقة عليهم، وكما قال أحد المعلقين على أحكام قطع يد السارق المطبقة في السعودية «السارق الكبير يقطع يد السارق الصغير» أو عندما تحاسب المؤسسة القضائية صغار المجرمين للتغطية على كبارهم (منصف المرزوقي[2]).

– تأميم المجتمع المدني: مراقبة كل ما يدور في المجتمع ومؤسساته وإخضاعه لشروط السلطة السياسية، والحجر عليه ومنعه من التعبير عن نفسه لأن السلطة ترى في المجتمع المدني نقيضا ومنافسا لها، بدء من وسائل الإعلام التي تصنع الرأي العام وتوجهه (عبر سبر الآراء مثلا والتحقيقات التي تعبر عن توجهات السابرين les sondeurs)، الرقابة على النشر والبث ومنع التحقيقات الصحفية التي تحاول المساس بقضايا كبرى، تورط أعضاء النظام السياسي باسم المحافظة على السلم الاجتماعي وباسم الخطوط الحمراء، التي تسطر لبعض المؤسسات الدستورية كالرئاسة والجيش والأجهزة الأمنية والقضاء والتي لا ينبغي تخطيها والتي تكرس هيمنة الطبقات الحاكمة.

وتشجيع الصحافة الصفراء على إلهاء الرأي العام بمواضيع ثانوية وقضايا تافهة وحصص عبثية للعب بالعقول وتكييف الاهتمامات والمطامح السياسية والاجتماعية للمجتمع واستغلال الإعلام في التضليل ونشر السطحية والتفاهة – التي صارت خبزنا اليومي والقسري بتعبير المفكر المغربي محمد الدهان– والخرافة ومحاربة الإرادات الجادة والكفاءات وتلميع الرداءة، وتخريب قدرة الناس على أو رغبتهم في القيام بتحد فعال ضد

---

[1] – Antoine Basbous, op cit, p 54.

[2] – منصف المرزوقي، تونس إلى أين؟ (الجزيرة معرفة– وجهات نظر) الكترونية، تاريخ الاطلاع في2012/07/09.

الحكم، تسليط العقوبات على الأقلام والأصوات الحرة التي ترفض الوصاية.

يدخل ضمن تأميم المجتمع المدني احتواء المساجد والخطاب الديني والمؤسسات التعليمية والجمعيات، لغرض شرعنة إيديولوجية السلطة ومشاريعها، كما قامت الأنظمة بتزيين الواجهة السياسية والاجتماعية بديكورات متنوعة الشكل، من أحزاب وجمعيات غرضها عددي أكثر منه تعددي.

تأميم المجتمع تم بإحداث تبدلات في قيمه وعاداته وثقافته، التي تبرر الاستبداد والفساد وتكرس الانقسام والانعزال والأنانية والاستهتار والكذب والنفاق وتشجع الاستهلاك والكسب السهل المشروع منه وغير المشروع، داخل الجماعة الوطنية (فايز سارة) ولضمان فعالية هذه المراقبة سعت الأنظمة السياسية إلى:

– تصحير الحياة السياسية وخلق الفراغ: انطلاقا من الأبوية المفروضة على المجتمع والسعي لعدم خروجه من مرحلة الطفولة الفكرية حتى يبقى دائما تابعا، فراغ جعل علاقة الجمهور العربي بالسياسة ضعيفة، لأنها مرتبطة بالسلطة ونشاطها المادي داخل الدولة وأقنعته بعجزه على إحداث تغييرات (مشكلة بنيوية)، بسبب إمساك الحاكم العربي بالمفاصل الرئيسة للدولة، وإلغاء التمايز بين السلطة والدولة وبينه وبين السلطة فهو الدولة والمجتمع.

اتجهت بعض الأنظمة إلى فرض حزب واحد حاكم (الحزب الوطني بمصر والحزب الدستوري بتونس وجبة التحرير الوطني بالجزائر وحزب البعث بسوريا والعراق)، وعندما اضطرت للتعددية سمحت بوجود أحزاب غير تمثيلية لتزيين الواجهة والتسويق الخارجي، خلق قطيعة بين الأحزاب والمجتمع بتشويه زعمائها وضرب مصداقيتهم وخلق انشقاقات في صفوفها، وتعويم الحياة السياسية بأحزاب مجهرية ذات نشاط موسمي، نخبها وبرامجها غير مقنعة (جابي عبد الناصر) برامجها متشابهة ولا اختلاف فيما بينها

إلا من حيث الوجوه.

هذا الفراغ يفسر لماذا الحركات الاحتجاجية ولدت بدون رأس، قادها شباب غير متحزب وقوى جديدة منضوية تحت لواء حزب جديد لا عهد للساحة السياسية به إنه الحزب الأزرق، حزب الفايسبوك والوسائط الالكترونية الحديثة أو العالم الافتراضي، الذي كَوَّنَ فيه الشباب مجموعات وصداقات عن بعد، تحولت من العالم الرقمي إلى العالم الواقعي (الكوكب الأزرق أو القارة الزرقاء)، عالم حقيقي مشهود ومتحرك في الشوارع والساحات بفعل تنظيم تعجز عنه أية آلية حزبية تقليدية، ولم تلعب فيه القوى التقليدية إلا دورا هامشيا، حيث ركبت الموجة وانخرط بعضها في تنظيم الحركة (الإخوان المسلمون بمصر والحركة العمالية بتونس)، عدم وجود قيادة حزبية للاحتجاجات هو نتيجة طبيعية للتصحر السياسي الذي أوجد أحزابا بدون جماهير وجماهير بدون أحزاب.

أنتج التأبيد والخوصصة الفساد المالي واحتكار الثروة وفضائح الاختلاس والرشوة والتزوير والتهرب الضريبي وتبديد المال العام، في مشاريع وهمية أو غير مجدية وتحويل أملاك وأموال عمومية لأغراض خاصة، واستثمار عائدات الجريمة وتبييض الأموال في شراء عقارات داخل وخارج البلد، وشراء مصانع كانت مملوكة للقطاع العام أو تهريب العملة الصعبة للخارج نحو ملاذات ضريبية، وابتزاز رجال المال والأعمال.

– المقاربة الأمنية للمجتمع: غياب الشرعية السياسية للأنظمة جعلها تتوجس دائما الخطر وتنظر بعين الريبة لكل تحرك سياسي أو اجتماعي، على أنه مؤامرة تحركها أطراف خارجية تسعى لزعزعة الاستقرار والاستيلاء على الحكم، فإذا أضيف لذلك التحديات الأمنية الداخلية والخارجية الحقيقية أو المتخيلة، فيصبح تبرير العنف المادي وسطوة الأجهزة الأمنية وتدخلها في كل شيء، وسلطاتها غير المحدودة وغير المراقبة أمرا مقبولا ومعتمدا عليه من قبل القيادة لكن ذلك لا ينفع إلا لحين.

الوظيفة الردعية أو الاحتكار المشروع للعنف حسب النمط الفيبيري برر السلطة المطلقة للمؤسسة الأمنية (وزارة الداخلية العربية من أهم الوزارات التي تحظى بميزانية هائلة ونفوذ خارق) وجعلها تتعسف أحيانا وتنتهك حقوق الإنسان، وكانت في كثير من الأحيان الصاعق الذي يفجر الأوضاع (أحداث 2001 بتيزي وزو التي كانت بسبب ما نسب لدركي، موت خالد سعيد بمصر في مركز أمني، انتحار البوعزيزي بتونس بسبب ما قيل عن صفعة الشرطية له)، بل تصبح أحيانا المؤسسة الأمنية خطرا حتى على السلطة الحاكمة عينها عندما يتعاظم نفوذها وضغوطاتها، وقد تصبح دولة داخل دولة (دولة المخابرات كما قال الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر)، وقد سبق لأحد رؤساء الحكومة السورية أثناء بداية الأحداث أن صرح أن الرئيس بشار الأسد كان ينوي إجراء إصلاحات بعد المظاهرات، لكن المؤسسة الأمنية عارضت ذلك.

استعمال القمع لمواجهة مطالب مشروعة برفع مظالم عوض الإنصات لأنين المظلومين، والرأي الآخر زاد من الهوة المحفورة بين المجتمع والدولة التي لا يراها المواطن إلا في أقسام الشرطة أو غياهب السجون أو قاعات المحاكم، الضغط الشديد وغياب قنوات الاتصال أو التنفيس سبب لتفجير الحركات الاحتجاجية في المجتمع كما يحدث للزلازل والبراكين (عنصر العياشي).

– إخفاق الإيديولوجيات الرسمية: تأسست بعض الأنظمة العربية من رحم بعض القضايا القومية، كقضية فلسطين أو الاحتلال الأجنبي للأوطان، أو الاشتراكية والتنمية والعدالة الاجتماعية، ورفعت شعارات طنانة دغدغت مشاعر الجماهير ولبت طموحاتها في تحرير الأرض والوحدة العربية والخروج من التبعية للخارج، ومحاربة الامبريالية والثورة من الشعب وإلى الشعب وثورة الجماهير الكادحة ضد الاستغلال وغيرها، كما حددت أعداء الأمة العربية بالاستعمار والصهيونية، لذلك ساندت الجماهير أنظمتها معتقدة في صدقيتها ومتضامنة معها في معركتها، جعلت الأنظمة العربية من هذه الأهداف مبررا

لاحتكارها السلطة والبقاء فيها أطول مدة.

لكن بعد سنوات خاصة بعد نكبة (1967) انجلى السراب ووقعت الشعبوية في مأزق، بعدما كانت مطلوبة أثناء الكفاح التحرري، لأنها أسهمت في وحدة الشعب ضد المحتل، ولم يتحقق أي من الشعارات والإيديولوجيات لا الاشتراكية ولا اللبرالية ولا القومية وخابت أمال المجتمعات فكفرت بالسياسة وبالأيديولوجية، التي لم تطعمها من جوع ولم تؤمنها من خوف ولم تعد تريد أن تُستَغفَل من قبل السلطة السياسية.

الأنظمة الملكية وقع فيها العكس فلم تُجيِّش الجماهير ولم تعبئ شعوبها سياسيا ولم ترفع سقف التوقعات والأهداف، لذلك ما حققته من برامج إصلاحية على تواضعه قبلت به شعوبها، في حين أن ما حققته الأنظمة الجمهورية والتقدمية على أهميته لم يرتق لمستوى الوعود والأحلام التي تبنتها الإيديولوجيات الثورية، بعد هزيمة الإيديولوجيات العربية وقع صدام بين السلطة العربية المستبدة وحركات الإسلام السياسي، التي انتعشت مع انتصار الثورة الخمينية والغزو السوفياتي لأفغانستان عام (1979)، تنامي قوة الإسلام السياسي المعارض مَثَّل أحد أهم مداخل الطعن في شرعية النخبات السياسية الحاكمة، ووجدت هذه السلطة المبرر لعدم تقديم تنازلات لصالح المجتمع المدني مخافة وصول الإسلاميين للسلطة، هل نحن أمام ظاهرة نهاية الإيديولوجيات أم غيرت اسمها وبدلت ثوبها؟

– سيطرة السياسي: ليس فقط كأشخاص بل كأفكار وطروحات ومؤسسات، السيطرة الشاملة للعالم السياسي نتج عنها تهميش وإقالة المثقف العضوي (غرامشي) المرتبط بطموحات جماهيره, والعالم والمتخصص والكفء أو تدجينه (صراع السيف مع القلم)، السياسي يأخذ في حسبانه الاعتبارات السياسية وباقي الاعتبارات تكون بالتبعية وفي خدمة السياسة، أما التنمية الاقتصادية (خطاب السبعينات) والتنمية البشرية (خطاب

الثمانينات) والتنمية المستدامة (فشعارات توجه للاستهلاك الداخلي وأيام الأزمات الاقتصادية فقط، أما الواقع فيكذب ذلك، إذ مازال الاعتماد الكلي على الريع النفطي واستيراد كل شيء، رغم التحذيرات المتواصلة للكفاءات الوطنية من الاعتماد التام على سلعة غير متجددة خاضعة لتقلبات السوق وضرورة تنويع الاقتصاد والاهتمام بالطاقات المتجددة، واستثمار عائدات الثروات الباطنية في تكوين اقتصاد منتج يخلق الثروة ويحقق الأمن الاستراتيجي للبلد، لكن السياسي يحبذ الحلول السهلة الآنية ففضل الفورة –الثروة– على الثورة (بمعناها الشامل) كما يرى سمير أمين[1]، السياسي أو الديماغوجي بتعبير فيبر يمارس الشعبوية ويعتمد على الايدولوجيا أكثر من الخطاب الواقعي أو العلمي المستند على الميدان.

من نتائج سيطرة السياسي هو الإنفاق لحد إرهاق الخزينة العمومية على غايات غير منتجة ويبرز هنا الإنفاق الاجتماعي والإنفاق العسكري. ففي الإنفاق العسكري (احتلت الجزائر المرتبة الثانية عربيا ب08% من صادرات روسيا سنة2008 بأكثر من02.4 مليار دولار حسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي[2] و20 مليار دولار حسب إحصائيات أخرى[3] بل صنف المعهد الأمريكي للدفاع الاستراتيجي والاستعلام الجيش الجزائري على رأس جيوش شمال إفريقيا متفوقا لأول مرة على الجيش المصري ضمن المجموعة الثالثة الأكثر إنفاقا عسكريا – الجزائر، المغرب، السعودية، ليبيا، سوريا– ب10% من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل المؤسسة العسكرية، بما فيها وزارة الداخلية أكبر المشغلين للعاطلين[4]).

---

[1] – Samir amine : le monde arabe dans la longue durée (un printemps des peuples) les éditions Apic, ben aknoun, Alger, 2011, p 187.

[2] – عرب CNN– اقتصاد (جريدة الكترونية)، 2009/04/28.

[3] – جريدة الخبر اليومي، 207/11/06.

[4] – الجزيرة اقتصاد (صباح نعوش) – الكترونية– عدد 2017/07/08.

فالحروب والنزاعات تدفع إلى السباق نحو التسلح سواء لدفع خطر خارجي أو داخلي، وهذا هو الأهم فجزء كبير من ترسانة الأسلحة المشتراة من أموال الشعوب تستعمل لقمع الحركات الداخلية المناوئة والحفاظ على السلطة، باسم حماية الدولة وحفظ النظام ومكافحة الإرهاب، وكثيرا ما استعملت الأزمات والنزاعات كفزاعة لبقاء الأنظمة وتمتين شرعيتها، أما الإنفاق الاجتماعي أو التحويلات الاجتماعية (فتبلغ في الجزائر مثلا 18 مليار دولار رغم تقلص مداخيلها إلى نحو الثلثين منذ سنة 2014[1])، فتبرر به الحكومات سياسة التضامن الاجتماعي والحفاظ على الفئات الهشة، ومحاربة الفقر وتقليل التفاوت باسم العدالة الاجتماعية (التعليم، الصحة، الدعم المباشر للسلع وان كان شكليا فقط أو الإعانات النقدية)، من خلال دعم أسعار الطاقة والسلع الأساسية للاستهلاك وتوظيف مؤقت ومناسبات موسمية (قفة رمضان، دعم مشاريع وآليات تشغيل الشباب)، العدالة الاجتماعية هي الوجه الآخر للشرعية السياسية، يقدر بعض الخبراء قيمة المداخيل البترولية العربية التي أنفقت بين (1973-1990) على حاجات غير صناعية ومشاريع غير منتجة ب(90%)[2].

- انتصار تكنولوجيا الاتصالات والعالم الالكتروني (الانترنيت والهواتف الذكية): كثير من الأحداث وقعت قبل هذه الفترة ولم تُسَجَّل بسبب غياب أدوات التسجيل أو ضياعها أو احتكارها من قبل الحكومات، التي قد ترفض رفع التشميع عنها، الصورة أبلغ أثرا، لم يعد النظام العربي قادرا على إخفاء تجاوزات حقوق الإنسان ولا احتكار الحقل الإعلامي، فقد ظهر لاعب جديد على الساحة أبطل الرقابة والاحتكار، هو الهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية والحواسيب المحمولة، وفرت هذه الأدوات العولمية الجديدة للأفراد إمكانية التعبير الفردي والهوياتي فحينما تضيق بنا الأرض يتسع لنا الانترنيت،

[1]- الخبر اليومي ل27 صفر1439هـ/2017/11/16.

Makhous Monzer, op cit, pp 6- 8.

_ [2]

وأقنعت جيل الانتفاضة بأنه لا يقل عن الشعوب الأخرى أحقية في ممارسة الحقوق والتطور، وأوجدت معالم ذاتية للأشخاص- تنشئة سياسية واجتماعية لقسم عريض من الشباب- وتحدي ممنوعات الدولة والمجتمع.

كما ساهمت في نجاح الحراك الشعبي عن طريق نقل الأخبار والصور والفيديوهات ومواعيد التجمعات على البث المباشر والحي، وإيصال صوتها للعالم ساعة بساعة وتمكين مناطق أخرى من التجاوب معها، ففي سيدي بوزيد التونسية لعب رواد الانترنيت- الثوار الرقميون- دور المنتجين والموزعين للمعلومات، ودعوات التظاهر وأوامر الإضرابات ونداءات العصيان المدني، وفي مصر سقط مبارك لأنه خسر المعركة الإعلامية[1] بعدما خسر معركة الشوارع، ومن نجاحاتها المحتملة تعويض غياب القيادة وستر هذا العيب (الحالة التونسية).

لم يعد نقل الأحداث والتعليق عليها من اختصاص الصحفي التقليدي، بل أضحى كل شخص يملك هاتفا وكاميرا يوثق الوقائع، كما لعبت بعض شبكات الأخبار دورا بارزا في الساحة على مدار الساعة (قناة الجزيرة الداعمة والمرافقة للحراك العربي باستثناء الخليج العربي -عمان والبحرين والسعودية)، و(القنوات الإيرانية والروسية الداعمة لحراك البحرين)، تحيز الإعلام- خاصة العربي منه- وسكوته أضر بمصداقيته وجعل المشاهد العربي أحيانا يشاهد قنوات أخرى (bbc) للمقارنة والموضوعية، هذه الأدوات ما كان لها أن تنجح بدون وجود الانترنت التي تجاوزت الحدود وكسرت أجهزة المراقبة عبر مناضليها، بفضلها أصبح العالم عاريا مكشوف التفاصيل (أمين الزاوي).

مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك كانت أسلحة فعالة في التعبئة الشعبية والدعم اللوجيستي، وساحة وغى افتراضية بين مختلف الخصوم وأنشأت

_ [1] Revue Tiers Monde, hors série, 2011, op cit, p 225.

انتماءات جماعية مع الحفاظ على الحريات الفردية لأصحابها، وطمأنت المشاركين بأنهم ليسوا وحدهم هذا يجرنا للكلام عن نكسة المعارضات الرسمية التي لم تعكس ما كان يعتمل سياسيا واجتماعيا وثقافيا في المجتمع العربي، في ظل حالة الطوارئ المعممة وانتقال المجال العام من الجامعات والنقابات والأحزاب والساحات والمنتديات، إلى عالم التواصل الافتراضي الذي تَمَكَّن بالمراوغة والمواجهة من تجاوز سيف الرقابة الرسمية التي عجزت عن ترويضه، فهل دخلنا عصر ما بعد اللينيني حيث تبدوا التحركات (التعبئة) فعالة عندما لا تملك تنظيما وقائدا وإيديولوجية وبرنامجا لتنشيطها.[1]

عاصر الشباب المتظاهر هذا الاختراع وتَحَكَّم فيه واستعمله في تسهيل مهامه، تَفَوُّقَ المواطن الرقمي (عنوان كتاب لمحمد لعقاب)، أو إعلام المواطن والمُدَون على الرجل السياسي والرجل الأمني، إنهم الفاعلون الاجتماعيون الجدد الذين غزوا الفضاءات والأمكنة بإستراتيجية جديدة وقاموس جديد للتعبئة، كان يمكن للأنظمة العربية أن تستفيد من هذه الأدوات للتحول الديمقراطي وتغيير العلاقة بين المواطن والسلطة، حيث تجعلها أكثر إدراكا بما يفكر فيه الناس (تشارلي بيكيت مدير مركز بوليس للأبحاث في لندن).

ظهور هذه الوسائل الحديثة تزامن مع ظهور تغيرات اجتماعية وظهور مجتمع جديد من الطبقة الوسطى والعليا متعلمة – اغبهم خريجي الجامعات والمعاهد العليا– حضرية لها مطالب اجتماعية وسياسية، طموحة ورافضة للبقاء على هامش التطور العالمي وباحثة عن عالم يحقق لها حريتها وكرامتها، ومتعجلة تغييرا طال انتظاره (هرمنا حتى نرى هذا اليوم كما قال التونسيون) غير قابلة لتحمل ما تحمله آبائهم.

[1] – Bertrand badie : la revanche des sociétés arabes (le monde du , p 115. 24/01/2011)

– الدعم الأمريكي للديمقراطية وللحكم الراشد:[1] يدخله خصوم الحراك الاحتجاجي ضمن نظرية المؤامرة، ليؤكدوا من خلاله على مخطط غربي لزعزعة استقرار المنطقة –الشرق الأوسط وشمال إفريقيا– وإعادة ترتيب الخريطة والأوراق، تنفيذا لمشروع تفكيك الوحدات على أساس الانتماءات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، لمجموعة من الدول، والذي أقره الكونغرس الأمريكي في جلسة سرية عام (1983)، تنفيذا لمخطط برنارد لويس، بعدما أضحت الأنظمة العربية الحليفة لأمريكا أحصنة نافقة استُهلكَت وهذا بزرع الفوضى الخلاقة (حبيب راشدين[2]) خاصة وان العالم العربي بات ساحة قتال صرفة بين قوى عظمى تتصارع لبناء عالم متعدد الأقطاب.

لكن في رأيي أن الأوضاع الداخلية لهذه الدول المتهالكة وفرت بيئة خصبة لهذا المخطط والتحجج بنظرية المؤامرة دائما، هو هروب من المسؤولية والمسائلة ورفض للنقد والاعتراف بالخطأ واستسهال تعليق أسباب العجز والتقصير على الغير، ويبث روح القدرية والتواكل والتبرير السخيف لأخطائنا، كلها تسربت من قوة الموروث الثقافي والتربوي، والتحجج بهذه النظرية ينقل مصيرنا إلى أيدي غيرنا، ويجعلنا دائما ضحايا دون أن نطرح على أنفسنا لماذا نجحت معنا هذه المؤامرات؟ فلو كانت الجبهة الداخلية متينة وقوية لما نفذت رياح الخارج، هو عامل مساعد ومحفز هذا صحيح وتجلى ذلك:

– بداية بتسريبات موقع ويكيليكس التي وضعت الحكام في قلب الفضائح وزادت من احتقار وحنق الجماهير عليهم، وساعدت على تحفيز الانتفاضات في العالم العربي، ويلمح مراقبون إلى أن تسريبات هذا الموقع كانت وراء الحركة الاحتجاجية بتونس (ثورة الياسمين)، من خلال وثائق سرية وحساسة عن الفساد وتجاوزات حقوق الإنسان، إضافة

---

[1] – Antoine Basbous, le tsunami arabe ; édit .fayard. France, nov. 2011, pp 75 -78.

[2] – حبيب راشدين، الشروق اليومي، عدد2011/06/06.

إلى التقرير الذي بعثه السفير الأمريكي بتونس[1] إلى الخارجية الأمريكية، يصف فيه الأوضاع التونسية بأنها متعفنة نتيجة الفساد المحيط ببن علي وتحكم عائلته وأصهاره في الحكم والاستثمارات الداخلية وأن البيئة مستعدة وناضجة لموجة احتجاجات، ما قرأته أمريكا في التقرير أن رئيس تونس لم يعد حليفا استراتيجيا لها.

– في إطار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تقوم على القوة الناعمة في التغيير، تم تفعيل مبدأ الانفتاح الإعلامي (حرية تجوال المعلومات) وإعداد وتمويل برامج تكوين (لترقية الديمقراطية) تشرف عليها الحكومة الأمريكية عن طريق عدد من المنظمات كالمعهد الجمهوري الدولي ( -international Republican institute-iri) والمعهد الوطني الديمقراطي (national democratic Institute) والمؤسسة الدولية للنظام الانتخابي (-international fondation for électoral système-ifes)، وبيت الحرية (freedom house)، يرتبط كلهم بالحزبين الحاكمين بأمريكا وهذا ابتداء من (2008) لفائدة المجتمع المدني والتركيز على إعداد مجموعات شبانية على التقنيات اللاعنفية، حيث شارك بعض الشباب النشط في أفريل (2008) في لقاء بنيويورك تحت مسمى "تحالف الحركات الشبانية" حضره رجال سياسة أمريكيون ونظمت خلاله دورات تدريب على التحكم في استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والشبكات الاجتماعية للتواصل، وتنظيم المظاهرات (تعبئة واستعراض جماعي للرأي في الفضاء العام يتطلب التنبؤ، البرمجة، نداءات للتظاهر، وجود منظمين يتحكمون في الجماهير[2] مما ينفي كل عفوية عن الحراك حسب خصومه)، والأعمال السلمية ومواجهة أجهزة الأمن.

الهدف المعلن عنه هو ترقية الديمقراطية في الوطن العربي، لكن بطريقة تحافظ

[1]– ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 162.

Danielle Tartakow , Encyclopédie Universalis, (électronique) titre : manifestation ,
– [2] consultation sur le net :21/06/2012.

على المصالح الغربية والأمريكية بالخصوص، وفقا للمبدأ الأمريكي المعروف « تغيير كل شيء حتى لا يتغير شيء» (tout changer pour que rien ne chang[1]e) وفي هذا الصدد تضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أُقر في قمة الثماني التي انعقدت في (09و10 يونيو2004) حزمة من البرامج لتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد[2] في الشرق الأوسط الذي يضم حسب مُعدي المشروع: البلاد العربية، باكستان، أفغانستان، إيران، تركيا، إسرائيل والتي اعتبرها نموذجا وحيدا للديمقراطية في المنطقة وعلى أفغانستان والعراق كنموذج للإنجازات. الحكم الراشد بالمنظار الغربي والأمريكي على الخصوص يرمي لتقوية المشروع الصهيوني في المنطقة، رأس الحربة في الحضارة الرأسمالية المعاصرة وإبقاء العرب في حالة ضعف وتشرذم دائم وعلى هامش النظام العالمي.

– دور المجتمع المدني العالمي: إذا كان المجتمع المدني المحلي في الوطن العربي ظل موؤدا أو مهمشا بفعل التصحير السياسي الذي مورس عليه، فعلى المستوى الدولي حدث العكس من خلال نشاطات وممارسات المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال الحقوقي التي تصدر تقارير ونشرات والتنديد والضغط.

ففي الحالة التونسية مثلا أدانت منظمة مراسلون بلا حدود وهيومن رايتس ووتش منع السلطات للمراسلين والصحفيين الأجانب من أداء أعمالهم، خصوصا أثناء انتخابات أكتوبر (2009) التي شككت في حريتها ونزاهتها في بيان لها في (25 اكتوبر2009)، بسبب الأعمال القمعية والضوابط الصارمة التي تفرضها الحكومة، وأوردت الشبكة الأورو المتوسطية تقريرا تتهم فيه السلطات التونسية، بأنها لم تف بوعد تحسين سجل حقوق الإنسان والحريات الذي التزمت به أمام الاتحاد الأوربي، وبأن هناك

---

_ [1] Samir Amine, op cit, p 40.

1– محسن عوض، المرجع السابق، ص57.

انتهاك ممنهج للحقوق والحريات والقمع، وهو ما أيدته منظمة العفو الدولية في تقرير مماثل، الاتجاه العالمي يسير نحو ترقية حقوق الأفراد وحمايتها ولم يعد يسمح بانتهاكها.

هذه هي الأسباب الرئيسية التي جعلت المجتمع العربي يتحرك وينفجر ضد السلطة ورموزها، والتي التبست بالدولة ورموزها متخطيا الحواجز النفسية والمادية والقانونية رافضا وضعية الرعية ومتطلعا لوضعية المواطنة، لم يَرُم إنكار وجود الدولة كضرورة اجتماعية وسياسية وكصورة مثلى تحقق العدالة والحرية والأمن، بل كان يبحث عن دولته التي اغتصبها الحكام الفاسدون والتي أحس بالغربة عنها طيلة وجودهم فيها.

العنف ضد الدولة ورموزها هو تعبير عن طلب وطموح للدولة (روني قاليسو René Gallissot)[1] وإعادة تحديد وظيفتها ونموذجها الاجتماعي والسياسي القائم على منطق الأبوية، فكثير من القيادات العربية تنظر إلى شعوبها على أنها عائلة كبيرة تتربع هي على رأسها (كثيرا ما ردد السادات بأنه كبير العائلة المصرية وكان الحسن الثاني يتكلم عن الطبيعة الفريدة للعائلة المغربية الحاكمة، بما تتصف به من نبل وحكمة ومتانة روابطها بالعائلة الكبرى أي المجتمع المغربي)، فكرة رب العائلة نفي ضمني ولمبدأ المؤسسات ودولة القانون وعودة لنمط السلطة التقليدي الوراثي، تناغما مع فكرة الملكية الخاصة السائدة في الذهنية العربية، حيث تتداخل الملكية الاقتصادية مع الملكية السياسية (امتلاك السلطة والدولة).

هو رفض لاستقالة الدولة القائمة وهو ما يخرج الحركة الاحتجاجية من الفوضوية والعبثية الرافضة لوجود الدولة من أصله.

---

_1 Revue Tiers Monde, hors série, 2011, op cit, p18.

# الفصل الثامن:

# حركات الاحتجاج العربي 2011 (بلدان الربيع العربي).

## الفصل الثامن: حركات الاحتجاج العربي سنة 2011 (بلدان الربيع العربي).

**مقدمة:** فعل الاحتجاج والمقاومة ليس غريبا عن المنطقة. تاريخ هذه المجتمعات في الماضي والحاضر مليء بالأحداث التي تظهر شجاعتها وانتفاضتها ضد كل أشكال الظلم والتهميش، سواء ضد الحكام المحليين أو الأجانب، رسخ هذا الفعل في المخيال الجماعي ليضحى أسطورة تُستَدعى عند الحاجة، وهوية تطبع السكان المحليين وتصنع تجانسهم ووحدتهم وتحشدهم ضد السلطات في سبيل تحقيق مطالبهم.

مفهوم التمرد الصق تاريخيا بمفهوم السيبة (منطقة شمال إفريقيا)، الذي ارتبط بمجموعات وجدت في الأطراف وعلى الهامش ضد سلطة الدولة المحلية، عكس المراكز الحضرية التي يتحكم السلطان في تفاصيل حياتها بشكل مباشر، وهو ما ظهر تاريخيا من نخبة المدينة وعلمائها وتجارها وحرفييها، لا يملكون أية آلية سياسية واجتماعية مستقلة تحميهم من السلطان، لكن السيبة امتد نطاقها فيما بعد إلى التمرد على السلطة الأجنبية وأصبحت مرادفة للنضال ومقاومة المحتل، ثم ضد السياسات الوطنية بعد الاستقلال.

رد فعل الأنظمة الحاكمة على الحركات الاحتجاجية تراوح بين الأساليب الصلبة (القمع المادي والمعنوي) والأساليب اللينة (المفاوضة والرشوة أو الإغراء)، والتعسف في استعمال الوسيلتين حسبما يحلو لها من حيث الزمان والمكان والأشخاص، وهذا يدين الأنظمة السلطوية التي تعاني أزمة شرعية، المنطقة العربية التي استعصت وبقيت بعيدة عن التحول الديمقراطي دهرا (الاستثناء العربي)، وأسيرة فك من حديد بعد سقوط دكتاتوريات أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وسقوط أنظمة في دول إسلامية غير عربية، تراجع دور الجيش فيها (جيل كيبل) عرفت تغيرات عميقة، لم ينتبه لها لا النخبة العالمة ولا النخبة الحاكمة.

تغيرات سكانية، ثقافية، اجتماعية، سياسية أظهرت أن أنظمتها السياسية لم تعد تناسبها (طبقات متوسطة مدينية حضرية ترفض الحكم التعسفي، متأثرة بالعولمة وكثافة التبادلات الدولية والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، التي بدلت العلاقات الاجتماعية وهيأت لتحولات عميقة، حركت المياه الراكدة داخل الوطن العربي، بلغت مداها مع بداية (2011)، التي كانت سنة استثنائية بامتياز، لأن أحداثها لا تتكرر كثيرا في التاريخ ولا في حياة كل جيل، فقد تمر أجيال دون أثر يذكر وليس كل يوم أو شهر أو سنة تسقط أنظمة وتخرج ملايين البشر إلى الشارع، ويسقط ضحايا ويهرب الرؤساء وأحيانا يكفي أسبوع لتسجيل تحولات عقود سواء داخل القلوب أو العقول، هي ولادة جديدة ولا ولادة بلا ألم ودم وتمزق، وبعض الولادات تكون عصية تستدعي تدخلات جراحية قيصرية.

## - المبحث الأول: النماذج العربية من الحركات الاحتجاجية.

### 1- التجربة التونسية:

المحضن الأصلي لهذا الحراك، فاجأ الجميع في ظل استقرار وهدوء نسبي منذ أحداث (2008) وساهمت فيه القبضة الأمنية المحكمة لنظام زين العابدين بن علي المرتكز على الشرطة، وليس الجيش باعتباره كان وزيرا للداخلية وقبلها مديرا عاما للأمن، حيث ضاعف أعداد قوات الشرطة في عهده إلى خمس مرات (130000 في مقابل 35000 عسكري)، ولم يكن يعلم أن المفاجأة ستأتيه من المؤسسة العسكرية بقيادة اللواء رشيد بن عمار، الذي تمرد عليه ولم يجاريه في التدخل العنيف (قصف حي الزهور بالقصرين).

انشقاق القصر(الجيش) أحدث اضطرابا وخللا داخل الأولغارشية الحاكمة وعجل برحيل بن علي الذي وصل للرئاسة إثر ما سمي آنذاك بالانقلاب الأبيض، بعد عجز ومرض بورقيبة في 07 نوفمبر(1987) وجاء مبشرا بعهد جديد لتونس وخطاب إصلاحي

فيه انفتاح ديمقراطي ونهضة اقتصادية تمحو التصور السلطوي المطلق للعهد البورقيبي الذي قلد نهج أتاتورك في إبعاد الإسلام عن الحياة العامة، ويمحو تزوير الانتخابات والتدهور المعيشي الذي أوصل إلى ثورة الخبز، كما سميت عام (1984) ثم إعلان حالة الطوارئ، ووعد بوضع أسس للديمقراطية (التعددية، دولة القانون والمؤسسات على أساس سيادة الشعب) وقام بخطوات تدشين الجمهورية الثانية ابتداء من (1988).

كتحديد العهدات الرئاسية بثلاثة بعدما كانت أبدية، وضع ميثاق وطني شاركت في صياغته ومناقشته مختلف قوى الشعب، إلغاء نظام الحزب الواحد، تعديل القانون الانتخابي بما يسمح للأحزاب التي لها نواب في البرلمان من تقديم مرشحها للرئاسيات – حصلت المعارضة على (25%) من مقاعد البرلمان، على المستوى الاقتصادي قامت الحكومة التونسية بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي اقترحه صندوق النقد الدولي (تحرير الاقتصاد من رقابة الحكومة، الخصخصة، رفع القيود على الاستيراد، رفع الحظر على صرف العملات الأجنبية، بحيث لم تعد الاستثمارات الأجنبية بحاجة لموافقة مسبقة من البنك المركزي لاستعادة رؤوس أموالها أو نقل أرباحها للخارج.

الانفتاح الاقتصادي غير المضبوط (غياب مؤسسات الضبط والرقابة) ساهم في تنامي أشكال طفيلية من اقتصاد الريع، وهيمنة الطبقة البرجوازية والمضاربة وتبعية النظام للمراكز الرأسمالية الغربية التي توفر له موارد مالية عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية للديون، والفساد الذي دحرج تونس في ترتيب منظمة شفافية دولية من المرتبة 61 عام (2007)، بعدما كانت في المرتبة 43 عام (2005)، وإفراز علاقات وسلوكيات زبونية فردانية وانتهازية والفشل في تحقيق التوازن الجهوي في التنمية، حيث تركزت المنجزات في الشريط الساحلي الشمالي، وهمشت المناطق الجنوبية والحدودية التي تعيش من التجارة مع بلدان المغرب العربي.

وحتى هذه تخضع لاعتبارات دول الجوار (فرضت ليبيا في أوت (2010) رسوم على دخول التونسيين للجماهيرية، مما أدى إلى انتفاض سكان بن قردان احتجاجا على تضييق التجارة مع ليبيا)، وغياب العدالة الاجتماعية، سوء توزيع الثروة، زيادة الضرائب، تقليص الإنفاق العام نتج عنه اتساع أحزمة الفقر والبطالة والتهميش وتراجع مؤشرات التنمية البشرية، قابله انسداد سياسي غير محدود.

فَرَّق النظام التونسي بين اللبرالية الاقتصادية واللبرالية السياسية، هل تستقيم الأولى دون مشاركة سياسية حرة في تدبير الشأن العام في ظل دولة القانون؟ ركز النظام على التطوير الاقتصادي والاجتماعي كمتنفس للشعب ، يغنيه عن المطالب السياسية، لكن الانكماش الاقتصادي الذي تأثر بالأزمة المالية العالمية عام (2009) وتراجع الاستثمارات والإقبال السياحي، وانخفاض الاستهلاك، وتأثير اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي حطم الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، عجزت عن تلبية حتى هذه المطالب.

الوجه اللبرالي الحداثي الذي وعد به بن علي ولد مفارقات على المستوى السياسي، حيث كرست الإصلاحات لمركزية النفوذ والحكم الفردي من خلال الصلاحيات الواسعة للرئيس، التي لا تتيح الفصل بين السلطات، سلطات كبيرة لوزير الداخلية في اعتماد أو منع أحزاب وصحف، قيود على النشر والتعبير والتجمع للكل باستثناء الحزب الحاكم المهيمن على المجتمع، الذي يقوم بتأطير المواطنين، الانتخابات غابت عنها النزاهة، ولم تعد وسيلة تعبير وتغيير لذلك زادت نسبة المقاطعة، توسع التعامل الأمني على حساب آليات أخرى، التحديث والتحول تم من فوق بإرادة سياسية.

طبيعة السلطة واستئثار عائلة بن علي متمثلة في زوجته ليلى طرابلسي وأصهاره من عائلة المطيري، بالثروة لوحدهم وإبعاد المنافسين، جعل النظام السياسي

ينغمس في الفساد والاستبداد، وغلق اللعبة أمام المجتمع المدني وإبعاده من المشاركة في الحياة السياسي، تجلى ذلك في تأبيد السلطة بعد التعديل الدستوري في ماي (2002)، الذي بموجبه فتح العهدات بعدما كانت محددة بثلاث متتالية، مستفيدا من الظرف الدولي المناسب بعد أحداث سبتمبر (2001) بأمريكا التي جعلت محاربة ما سمي بالإرهاب مطية، تمحو في أسابيع المكتسبات الهزيلة للمجتمع المدني.

ظهور ليلى طرابلسي وأهلها على مسرح الأحداث جنى كثيرا على نظام بن علي من خلال أشكال الإثراء السريع، الذي استفادت منه ثلة صغيرة مقربة من دوائر الحكم في ظل صعوبات اقتصادية جمة، و تطلعات ساكنة شابة (40% من السكان أقل من 25 سنة، 14% نسبة البطالة خصوصا لدى حاملي الشهادات الجامعية، رغم جهود الحكومة لدعم تنمية المناطق الداخلية والوسط الغربي والشمال الغربي، لكن الاقتصاد التونسي عجز عن استيعاب تلك الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات، الذين يقدر عددهم سنويا ب80 ألف طالب)، مما زاد من الغبن الاجتماعي وتدحرج الطبقة الوسطى بسبب غلاء المعيشة، وزيادة استدانة العائلات من البنوك لغرض شراء البيوت والسيارات والأثاث وزيادة الفساد المالي والإداري، كل الأوضاع السالفة الذكر جعلت الشارع التونسي ناقما ومحتقنا ومستعدا للثورة، لوضع حد للفقر، إنها حركة اجتماعية تعبر عن نفاد صبر (منصف المرزوقي).

الاحتجاجات الجماعية على الأوضاع ليست وليدة (2010) بل سبقتها أحداث كبرى في حوض قفصة المنجمي عام (2008)، والتي تضامنت فيها الجالية التونسية المهاجرة بأوروبا مع المحتجين في سابقة غير معهودة، وسبقتها مظاهرات في (1981و1984و1987) (مظاهرات الخبز)، لكن كلها لم تؤد إلى النتيجة التي أدتها احتجاجات سيدي بوزيد، والتي بدأت في 17 ديسمبر(2010) وانتهت في 14 يناير (2011) برحيل رأس النظام التونسي (28 يوما من التسونامي)، كانت كافية لإسقاط

نظام سياسي عَمِرَ لعقود حتى يأس الناس من تغييره، وتكفي الصيحة الشهيرة لأحمد الحفناوي" هرمنا حتى نرى هذا اليوم التاريخ "[1] أو "بن علي هرب، تونس حرة"، تراكم الأزمات لسنين بدون حل، وإهمال الإنصات لتطلعات الناس والحل الأمني، جعل المجتمع على فوهة بركان، ولم يكن ينتظر إلا الشرارة التي تفجر الوضع.

وجاءت اللحظة التاريخية لا من الطبقة الوسطى ولا من الفاعلين السياسيين ولا من الحركة الإسلامية، ولا حتى من العاصمة أو المدن الكبرى، بل من نكرة ومن ضاحية في الهامش، إنه الشاب محمد البوعزيزي البائع المتنقل للخضر، الذي قيل أن شرطية صفعته بعد احتجاجه على مصادرة عربته، فلم يجد من وسيلة يدافع بها عن كرامته المهضومة، سوى حرق نفسه أمام الملأ، في سابقة عربية ستدشن سلسلة من الانتحارات بنفس الطريقة، احتجاجا على أوضاع أو حقوق مسلوبة في نظر أصحابها (في العالم الغربي جري في ما سمي بربيع براغ بتشكوسلوفاكيا عام (1968)، تدشين المثال عن طريق جان بالاش jan palach الذي حرق نفسه)، بائع متواضع في لحظة غير مخطط لها، صنع الحدث وأطلق القوى النائمة في قلب الحرمان والألم للتغيير، فعل جمع بين شجاعة شخصية ومأسوية الوضع الاجتماعي الذي ولّد اليأس المعمم، حيث اكتشف بوعزيزي عبثية الحياة في وضع يحرم فيه الإنسان من الخبز والكرامة.

السلطة واجهت الأحداث في البداية بالقمع، ثم بالمناورة عن طريق إقالة بعض المسؤولين والوعد بإصلاحات مستعجلة، ضنا منها أن الأمر لا يعدو شغب مؤقت في بلدة نائية (بقيت الأحداث لمدة أسبوع في سيدي بوزيد، قبل أن تتوسع في المدى التونسي ابتداء من المدن السياحية والساحلية كسوسة ثم العاصمة تونس)، لكنها لم تفلح في ظل إصرار المتظاهرين والتحاق المجتمع المدني بكل أطيافه بهم (نقابة المحامين

---

[1] _ Antoine Bassbous , op cit, p 87.

واتحاد الشغل التونسي)، وتضامن الجالية التونسية المقيمة بأوربا خاصة باريس ولندن، حيث نظمت مسيرات احتجاجية أمام السفارات التونسية والمنظمات الدولية، وتخلي الجيش عنه بعدما عجزت الشرطة عن مواجهة الأحداث، ارتبك النظام وانتقل الخوف إليه من الجهة المقابلة، وحاول بن علي طمأنة المحتجين بأنه لن يستمر في الحكم لعهدة أخرى ("لا رئاسة مدى الحياة " هكذا قال في خطابه الأخير)، لكن فات الأوان في ظل تخلي حلفائه في الخارج الذين نصحوه بالرحيل تجنبا للمزيد من إراقة الدماء، وكان بن علي ذكيا فاستمع للنصيحة وطلب اللجوء إلى السعودية.

مما يلفت النظر في النموذج التونسي أنه كان مثالا يحتذى به في العالم العربي من ناحية رد فعل السلطة التي تشبثت لآخر دقيقة بالبقاء مستعملة كل الوسائل، ومن ناحية تقليد النموذج من قبل بقية الشعوب العربية، إذ سرعان ما انتشرت العدوى التي أصابت حتى أمريكا فيما عرف بمظاهرات وول ستريت، توفرت شروط نجاح الثورة في تونس، كما سهلت شروط الانتقال السياسي لما بعد بن علي، فالتونسيون كسروا حاجز الخوف بنار البوعزيزي، وهم متجانسون (مسلمون، مالكيون، عرب، أكثرهم من الطبقة الوسطى)، وشارك معظم فئات الشعب في الحراك (شباب، متعلمون، نقابيون، عمال، مهن حرة وغيرهم)، ووقوف الجيش محايدا في المواجهات.

كما يلفت النظر انطلاق الأحداث من المدن البعيدة والضواحي لا من العاصمة، فالبعد الجهوي حاضر في الحالة التونسية، حيث اختلال التوازن الجهوي في مجال التنمية بين الساحل والشمال المنفتح على الغرب، والمستفيد أكثر اقتصاديا عموما، الذي ركز عليه النظام السياسي، حيث القواعد الاجتماعية – النخبة – لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، والتي كانت حاضرة بقوة داخل مؤسسات الدولة، والجنوب

المحروم والمهمش، الذي كان المتنفس[1] للقواعد الوسطى لاتحاد الشغل التونسي، المتأثرة بالتيار العروبي القومي والذي التحق بالحركة الاحتجاجية ضد نظام بن علي.

التركيز الأمني والاقتصادي على العاصمة شلها عن الحركة ابتداء، لكن كان لها فيما بعد الدور الحاسم في قلب الأوضاع، ثم الانتقال من المطالب الاجتماعية إلى السياسية (المطالبة بالانفتاح السياسي والحريات الإعلامية ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، وصولا إلى أخطر مطلب وهو تنحية الرئيس من الحكم[2])، وأخيرا حسم الصراع عن طرق مظاهرات شعبية، يشبه ذلك النموذج اللينيني.

جرى انتخاب مجلس تأسيسي وفقا لانتخابات حرة في 23 أكتوبر (2011)، صاغ هذا المجلس مسودة دستور جديد، يخضع للاستفتاء الشعبي وأجريت انتخابات برلمانية في أجل سنة بعد ذلك، وتم تشكيل حكومة ائتلافية، وانتخب رئيس الجمهورية لمرحلة مؤقتة من الشخصيات المعارضة (منصف المرزوقي)، ثم أجريت انتخابات رئاسية فاز فيها الباجي قايد السبسي أحد رموز النظام السابق، وهو في الثمانينات من عمره، مفارقة أن ينتخب شعب شاب شيخا طاعنا في السن من التجمع الدستوري الذي حرق محلاته ذات يوم من ديسمبر (2010)، يبدو أن الدولة العميقة أعمق مما تتصور عقول الشباب.

المآلات الفاشلة لحركات الاحتجاج فيما عرف بالربيع العربي على صعيد تحقيق الأهداف المرجوة جعلت النموذج التونسي ناجحا كونه حافظ على وحدة الدولة والمجتمع، ومر بسلام على مختلف العواصف السياسية، وتجنب خطر الانزلاقات، واستطاعت كل النخب بوعيها واعتدالها أن تحقق تعايشا وتوافقا جنب تونس كل الانزلاقات والفتن التي عرفتها الدول الأخرى، شعب متعلم وطبقة وسطى عريضة معتادة

[1]– جابي عبد الناصر: لماذا تأخر الربيع الجزائري؟ ص 229.

[2]– ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 153.

على التفاوض والبحث عن حلول وسطى، والتوصل إلى إجماع (عابد شارف[1]) ووضعية نسائية متقدمة، ومجتمع منظم مع وجود تقاليد عريقة في التفتح على الأجانب يقدمه البعض[2] مبررات تفسر ذلك.

واجهت وتواجه تونس ما بعد الثورة تحديات اقتصادية بسبب تردي الوضع الاقتصادي وتراجع السياحة تتطلب حلولا طويلة الأمد ودعما ماليا سريعا كما تواجه تحديا أمنيا بفعل الخلايا المسلحة وعودة الجهاديين من بلدان النزاعات كسوريا والعراق، الدرس التونسي الناجح في الثورة والعبور منها لم تستوعبه بقية التجارب التي حاكته، ربما اختلاف السياق والظروف، فلكل بلد خصوصياته، تقاليد نضالية وتعليم واسع ونخب فكرية وسياسية مثقفة ومنفتحة وقيم مجتمع متجانس وجيش لا ينقلب، بعد البوعزيزي حرق آخرون أجسادهم في أماكن أخرى ولم يحدث نفس المفعول، لكل ثورة سياق تاريخي واجتماعي.

## 2- التجربة المصرية:

ثمانية عشر يوما من الأحداث (من25 يناير إلى11 فبراير2011 تاريخ تنحي مبارك عن الحكم) كانت كافية لتهاوي صنم عَمِّر ثلاثين سنة، هنا يحضرني قول الكاتب السوري محمد الماغوط- الطغاة كالأرقام القياسية لابد أن يأتي اليوم الذي تحطم.

قبل هذه اللحظة ينبغي الرجوع قليلا للوراء لغرض التحقيب السوسيولوجي، فقد عاشت مصر منذ انقلاب الضباط الأحرار متوجسة من انتفاضة سياسية يقودها تنظيم سري أو حزب سياسي علني، واستعملت آلة القمع الرهيبة لمواجهة المعترضين منذ

[1]- الشروق اليومي، عدد2012/02/23.

[2] - نور الدين العوفي، الربيع الديمقراطي العربي (الاستثناء يؤكد القاعدة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، أفريل 2012، ص 82.

الوهلة الأولى للانقلاب، ففي أوت (1952) بعد شهر من وصول الضباط الأحرار للحكم، وقعت احتجاجات عمالية داخل شركة مصر للغزل في كفر الدوار للمطالبة بالزيادة في الأجور، وإقرار العلاوات وصرف بدل السكن والمساواة بين الموظفين، قمعت بالسلاح وأعدم اثنين من العمال (مصطفى خميس ومحمد البقري).

إيديولوجية السادة الجدد بررت مصادرة حقوق العمال في تلك المرحلة بالخطاب الثوري (الاشتراكي, التحرري, القومي)، ومعارك مصر مع العدو والامبريالية (تأميم القناة وتحرير السويس عام (1956)، والوحدة مع سوريا وحرب 1967)، فلا صوت يعلو على صوت المعركة، ثم مشاريع استرجاع السيادة، كالتأميم والإصلاح الزراعي عام (1961) لتأمين مطالب العمال والطبقات الكادحة، هذه المشاريع عززت من شرعية عبد الناصر كبطل قومي، حتى جاءت هزيمة حزيران (1967) التي كانت النقيض الكامل لها.

ثم جاءت احتجاجات 20 فبراير (1968) التي وقعت في حلوان، وكانت الأكبر في زمن الناصرية، وشكلت خطرا حقيقيا على النظام السياسي لتزامنها مع حالة الإحباط النفسي العام للمجتمع إثر نكبة (1967)، ولأنها شملت العمال والطلاب وقطاعات شعبية واسعة مطالبة بمحاكمة المسؤولين عن الهزيمة العسكرية، والمطالبة بالحريات وإصلاحات جذرية في النظام السياسي (مطالب سياسية)، ووجهت الحركة بالسلاح، ثم التراجع بإقرار إصلاحات تكرس الممارسة الديمقراطية وحكم القانون وبناء دولة، وتحقيق تنمية اعتمادا على الشعب (بيان عبد الناصر في 03/30 1968، وافق عليه باستفتاء 02 /1968/05).

دخلت الحركة الاحتجاجية أيام السادات الأولى في هدنة مؤقتة منذ استلامه الحكم في (1970) لغاية (1977)، الذي كانت بداياته ساخنة جدا رغم وقوعها أيام الشتاء ففي 18 و19 جانفي من هذه السنة ستقع احتجاجات شعبية عارمة ضد قرار الحكومة

في 17 جانفي برفع أسعار بعض السلع (سكر، غاز، بنزين، سجائر)، وإلغاء الدعم على سلع أخرى (دقيق، سمسم، طحينة، فاصوليا وغيرها[1])، وزيادة الرسوم الجمركية، قاد الحركة في البداية عمال النسيج والغزل لحلوان، تبعهم طلاب كلية الهندسة بعين شمس، ثم تظاهرات شعبية حاولت اقتحام قسم شرطة ومديرية أمن القاهرة.

استأنفت في اليوم الموالي في مدن أخرى كالسويس والمنصورة والجيزة وبورسعيد والإسكندرية وغيرها، واستهدفت مقرات حكومية ومرافق ترفيهية، رد فعل الحكومة كان إلغاء كل القرارات المحتج عليها تنفيسا للاحتقان الاجتماعي من سياسات السادات، التي سميت بالانفتاح بعد تغير التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصر الناصرية لصالح الرأسمال الأجنبي، الذي استفاد من مزايا سياسية ومالية واقتصادية، رغم نجاح الحركة في إلغاء الإجراءات الحكومية، لكنها لم تنجح في تحقيق تراكم تنظيمي حركي يقود إلى حركة اجتماعية جديدة، تزايد هذا الخطر مع حملة واسعة لتكميم أفواه المعارضين سماها السادات مراكز القوى، ثم اعتقال الآلاف في سبتمبر (1981)، انتهت بقتله أثناء العرض العسكري في أكتوبر من نفس السنة.

اختفى نسبيا هذا التوجس زمن مبارك بعد تراجع تأثير الحركات السياسية لصالح صور جديدة من احتجاجات اجتماعية غير المنظمة، في ظل قوى معارضة مبعثرة وتيار إسلامي محظور سياسيا وقانونيا، مما جعل الحراك السياسي يفشل في فرض أي إصلاحات أو المساهمة في عملية التغيير السلمي، اتسمت الحركات الاحتجاجية الأولى بطابع مطلبي اجتماعي لفئات اجتماعية محددة (عمال، طلاب، موظفين، مهنيين كسائقي المقطورات والأطباء والصيادلة والإعلاميين وخبراء وزارة العدل..).

تاريخيا ولغاية التسعينات اعتبرت الدولة الاحتجاجات العمالية ملفا أمنيا تعهد

[1]– عمرو الشوبكي وآخرون، المرجع السابق، ص 107.

به لقوات الأمن لفضها، كون هذه الحركات موجهة ضد الدولة باعتبارها رب العمل الرئيسي في البلاد، ثم بدأت الاحتجاجية السياسية مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام (2000)، حيث انتقلت من التضامن مع القضية الفلسطينية (جمع التبرعات وقوافل المساعدات، وإشعال حالة تعاطف شعبي مع القضية)، وغزو العراق في (2003) إلى تبني قضايا الداخل والمطالبة بالإصلاح، وهذا بتأسيس حركة كفاية عام[1] (2004) (الحركة المصرية من أجل التغيير)، بمبادرة من التيار القومي الناصري، وشارك فيها نشطاء من الماركسيين والإسلاميين واللبراليين، طالبت الحركة في وثيقتها التأسيسية التي شارك في التوقيع عليها 300 شخصية مثقفة من مختلف الألوان السياسية، بتغيير سياسي حقيقي، وبإنهاء الفساد والظلم الاقتصادي وإنهاء التبعية للخارج، ووقف التوريث الجمهوري والتمديد واستقلال القضاء وإنهاء احتكار الثروة، ونظمت مظاهرات وتظاهرات لأجل ذلك خلال (2005).

واجهت السلطة الحركة بالمطاردة والاعتقال والاعتداءات التي لم تسلم منها حتى السيدات المشاركات في التظاهرات، وخرجت مظاهرات معاكسة مؤيدة لمبارك ترفع شعار" مش كفاية إحنا معاك حتى النهاية"، وحركة 20 مارس اليسارية، والتي كانت لحظة هامة في نشر ثقافة الاحتجاج وكسر ثقافة الخوف (الخوف من السياسة بسبب الإرهاب)، والسلبية التي سادت العهود السابقة، ورفع سقف المطالب من مطالب اقتصادية واجتماعية إلى مطالب السياسية، وتطوير العمل المشترك الحقوقي، كانت تهدف إلى خلق جبهة أو تجمع ضخم يضم مختلف القوى السياسية الفاعلة المطالبة بالديمقراطية والحقوق والإصلاح السياسي، وفعلا من رحمها خرجت حركات فرعية (حركة استقلال الجامعة، حركة العمال من أجل التغيير، أطباء بلا حقوق، مهندسون ضد الحراسة، نادي القضاة).

[1]– عمرو الشوبكي وآخرون، المرجع السابق، ص ص من11 إلى14 بتصرف.

وجدت هذه الحركة صعوبات في تجنيد الجماهير- اللاهثة وراء لقمة العيش والخائفة من الملاحقات الأمنية، والتي ظلت مسالمة وخاضعة لهذا الواقع (حتى وصف وزير الإعلام المصري مصر بأنها حديقة حيوانات كبرى)، وعملت على التكيف مع حياتها اليومية التي بدت لها أنها الواقع الوحيد الممكن – من اجل الإصلاح السياسي- فظلت حركة نخبوية منعزلة عن النفاذ إلى الشارع، لكن مع تدهور الوضع الاقتصادي الذي بدأ مطالع الألفية الثانية بعد فترة وجيزة من الإنعاش (انخفاض مداخيل السياحة بعد الهجمات على السياح، انحسار الاستثمار بعد انتهاء مهلة الإعفاء الضريبي، وانتقال الشركات الأجنبية إلى دول أخرى، نمو سلبي للاستثمار الخاص بلغ 46% وموجة بطالة)، تنامي خصخصة القطاع العام (قانون 1993 الذي بيعت بموجبه شركات القطاع العام، وكَفَّت الدولة التدخل في العملية الإنتاجية، وفتحت الباب أمام الاستثمار الأجنبي)، وخدماته كالصحة والتعليم والإسكان بعد تقليص الإنفاق العام عليها.

الخصخصة انجر عنها تسريح المزيد من العمال، زيادة الضرائب وأسعار المواد الاستهلاكية التي أصابت كثيرا الفقراء ومحدودي الدخل، تراجع الدولة عن التزاماتها في تعيين الخريجين وزيادة الفساد الإداري الذي قلص من شعبية الحزب الوطني الحاكم، لأنه ارتبط ببعض قياداته (قضية المبيدات المسرطنة لوزير الزراعة يوسف والي الأمين العام للحزب الوطني الحاكم)، وبدأ يعرف انشقاقات وتغيرا في توجهاته السياسية منذ الانتخابات التشريعية لعام (2000)، والمؤتمر الثامن للحزب عام (2002)، ثم استحداث لجنة السياسات برئاسة ابن الرئيس مبارك الأكبر جمال وعضوية لافتة لرجال الأعمال، وإعطائها صلاحيات كبرى وحرص جمال من خلالها على تحويل الحزب من وسيلة للدفاع عن سياسات الرئيس إلى حزب حاكم حقيقة، بعد إعادة ترتيب بيته الداخلي لإضعاف شخصيات، كصفوت الشريف وكمال الشاذلي لصالح مجموعته، واستغلال كل شرعية تدعم ترشحه للرئاسة بعد أبيه، ومنها الرياضة خاصة كرة القدم

التي اهتم بها كثيرا لكسب جماهيرية سياسية، وسيناريو التوريث الذي بدأت الألسنة والأقلام تتداوله من خلال الشواهد والأدلة الكثيرة، كالتعديلات الدستورية، رغم نفي الرئيس وابنه لذلك في تصريحات رسمية.

هذه الأوضاع زادت من حالة اليأس والحنق والاحتقان الاجتماعي لدى الشعب المصري، وزاد الصورة قتامة ازدياد معدلات العنف والجريمة والتطرف والخروج على القانون لقضاء الحوائج، ونيل الحقوق في غياب دولة القانون والمؤسسات، حيث أصبحت الرشوة مهما كانت ضآلة وضخامة رقمها واجبة ومتوقعة، بل لا تشعر بالخزي والخجل، كما انتشرت عقلية الإهمال للواجبات والمسؤوليات والاستهانة بالقضاء وبأحكامه من قبل المتنفذين، وغابت ثقافة الحساب والعقاب والعدالة الاجتماعية، وتقديم من يجب التأخير وتأخير من يجب التقديم، العمالة للخارج، انعدام الضمير المهني، تخريب الممتلكات العامة، انتقلت ثقافة الفساد من الطبقات العليا وانحدرت نحو الوسطى ثم أخيرا الدنيا، أو هي مواريث ثقافية وتحولات اجتماعية انتقلت إلى المجال السياسي.

بدأت الحركة الاحتجاجية تخرج من قوقعتها المطلبية والفئوية إلى حركة أشمل شكلت ضغطا أكبر على الحكومة في ظل تآكل دور النخبة السياسية، وزيادة درجة الاحتقان الشعبي، ونجاح النظام في تأمين البلاد من كل الأخطار السياسية، وإفراغ النقابات العمالية من قياداتها، فصارت المشاعر الخطرة هي التي تحكم احتجاجات الجماهير، كما وقع في احتجاجات مدينة المحلة (عمال الغزل والنسيج) في 06 أفريل (2008)، ثم فكرة الإضراب العام التي استوحيت منه، حيث كانت الاحتجاجات سلبية ولم يخرج الناس من بيوتهم استجابة لدعوة من نشطاء العالم الافتراضي عبر الإنترنيت، كان شعارها "خليك في بيتك"، حققت مستوى من النجاح باعتبارها احتجاجا رمزيا، رغم تحذير الجهاز الأمني عبر وسائل الإعلام، إلا أن حملة دعم الإضراب نجحت ووضعت النظام السياسي في اختبار صعب، نظرا لتراكم سنوات الغضب والخبرة في

الحركة الاحتجاجية وطرق مواجهتها للسلطة.

كان إضراب 06 أفريل تطورا واضحا في الحركة الاحتجاجية المصرية، كما ظهرت المؤسسات الموازية في غياب وعجز الدولة الرسمية عن التكفل بالمجتمع ومطالبه ونيل ثقته (نقابات موازية كما حدث في إضراب موظفي الضرائب العقارية الذين اختاروا قياداتهم بأنفسهم بعيدا عن النقابة الرسمية، التي أثبتت فشلها في الدفاع عن حقوقهم واتحادات طلابية موازية)، بعد (2008) أضحت الاحتجاجات الاجتماعية (رفع الأجور وتحسين ظروف العمل، وصرف المستحقات المالية المتأخرة للعمال المحتجين، أو توفير الرعاية الصحية، أو النقل أو الماء أو الخبز أو التأمينات الاجتماعية أو إقالة مدير مؤسسة بسبب الفساد الإداري كأكثر المطالب جذرية)، العشوائية رغم سلميتها خطرا على النظام السياسي أكثر من الاحتجاجات السياسية، في ظل تصحير الواقع السياسي والقبضة الأمنية .

عجز السلطة عن الاستجابة للمطالب حَوَّلها من المجال الاجتماعي نحو المجال السياسي، الصور الجديدة للاحتجاجات فاجأت النخبة السياسية سواء الحاكمة أو المعارضة بتمردها على هيمنتها، وإفراز قيادات جديدة (أيمن نور مثلا)، مرتبطة بقواعدها، مما أحرج القيادات التقليدية وجعل فئات كانت على هامش العمل السياسي والمشاركة تُمَكِّن من الانخراط في الحراك، كما شاركت المرأة بصورة لافتة.

الحركات الاحتجاجية لما قبل (2011) غاب عنها البعد السياسي، رغم محاولة حركة كفاية تبنيها، لكنها كانت مستقلة عنها، بل وصلت أحيانا في مطالبها إلى الاستنجاد بالرئيس مبارك ورئيس وزرائه لتحقيق مطالبها، ورفع بعضهم حتى بطاقات انخراطهم في الحزب الوطني، لإبعاد كل شبهة بتسييسها وعدم معارضتها للنظام السياسي (مطالب اقتصادية واجتماعية).

طغيان الاحتجاجات الاجتماعية على السياسية نتيجة طبيعية لتحويل الدولة العربية المواطن إلى مستهلك، تتعامل معه على أنه طالب خبز يثور عندما يجوع، تراوحت طرق الاحتجاج في هذه المرحلة بين الإضراب، الاعتصام، التظاهر، التجمهر.

الحالة المصرية تختلف في بعض الجوانب عن الحالة التونسية، ففي مصر ارتكز النظام السياسي منذ انقلاب الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر عام (1952) على المؤسسة العسكرية ومصالحها، حيث كل رؤساء الدولة هم ضباط عسكريون، ولم يسمح للمدنيين بولوج هذا المنصب إلا لفترة وجيزة (عام من حكم الرئيس محمد مرسي فقط)، وتتشابه مع الحالة التونسية في كون الجيش رفع يده عن الرئيس أثناء المواجهات الدامية، التي خلفت حسب بعض المصادر (846) قتيلا و (6000) جريحا، واعترف بالمطالب المشروعة للمحتجين، وواجهت الجماهير الشرطة وميليشيات مدنية عرفت ب"البلطجية".

يرجع البعض حياد الجيش في الصراع إلى رفضه ترأس محتمل لمدني عليه (جمال ابن مبارك خاصة أن نذر التوريث بدأت تلوح في الأفق فهل الخشية على مصالحه بررت موقفه؟)، هذا الحياد الظاهري لم يدم طويلا فسرعان ما استعادت المؤسسة العسكرية سلطتها ونفوذها، متمثلة في المجلس العسكري الذي سَيَّر المرحلة الانتقالية التي أعقبت رحيل مبارك، ثم في تعيين قائد المخابرات العسكرية عبد الفتاح السيسي في رئاسة الدولة بعد الانقلاب على الرئيس المنتخب محمد مرسي في (2013).

انطلاق التظاهرات من الإسكندرية بعد مقتل خالد سعيد بها، وتشكيل سلسلة بشرية على طول الكورنيش، حيث كانت الشرارة في واقع قابل للاشتعال، ثم القاهرة التي حسمت المعركة، وليس من الضواحي البعيدة، تنوع الفئات الاجتماعية المشاركة في الحراك الشبابي (طبقة متوسطة متعلمة حضرية مشكلة من جامعيين، مهندسين،

قضاة، صحفيين، محامين، فنانين، يسميهم البعض بالبرجوازية الصغيرة أو الفئة المحظوظة من النظام، وكانت مسنودة من العمال والنقابات (طبقة اجتماعية دنيا) متطلعة لما يجري في العالم) وكان ميدان التحرير وسط القاهرة ساحة التجمع والمواجهة وكانت الجمعة اليوم المناسب للنفير (كانت الجمعة اليوم الميداني للحراك العربي في معظمه: جمعة الغضب، جمعة الثورة، جمعة الرحيل، جمعة الزحف نحو القصر الرئاسي، جمعة المحاكمة)، فيما سمي بالمليونيات والأهداف محددة:

– إقامة ديمقراطية وإنهاء الحكم العسكري والدولة البوليسية.

– العدالة الاجتماعية، وضع نظام اجتماعي واقتصادي يراعي الطبقات الشعبية.

قررت الحشود الرد الملموس على ما كان يفتخر به المسؤولون في خطاباتهم الرسمية ودساتيرهم، هي مواجهة بين منطق ديمقراطي ومنطق استبدادي.

نظام الرئيس محمد حسني مبارك عَمِّر لثلاثين سنة (منذ1981 حتى 2011) لم يتحسن فيها الوضع المعيشي للسكان الذين يزداد عددهم بصفة كبيرة (بلغ عددهم 92 مليون نسمة سنة 2017)، بما فيها القاهرة التي ترتب في المراتب الأولى للعواصم الأكثر اكتظاظا بالسكان، الهوة الطبقية شاسعة داخل الريف والمدينة، وترهل الطبقة الوسطى التي فقدت قوتها ووظيفتها الاجتماعية، بل حتى قدرتها على الاستجابة لأدنى الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، فساد سياسي ومالي تجسد في فساد عائلة حاكمة نهبت ملايين الدولارات، وشكلت حولها عصبة من رجال المال واحتكار للمشاريع والصفقات (أحمد عز رجل الأعمال محتكر صناعة الحديد بمصر، ورئيس الكتلة البرلمانية للحزب الوطني وهشام طلعت، تشكيل حكومة عام (2004) تتكون من 06 رجال أعمال).

رجال المال والأعمال يديرون الدولة كشركة تجارية تراعي الربح والمردودية فقط

دون اعتبار للأبعاد الاجتماعية، والنتيجة زيادة الاحتكارات داخل السوق المصري وازدادا الغني غنى والفقير فقرا، المعسكر البرجوازي أو البرجوازية الكومبرادورية (كومبرادور كلمة برتغالية تعني تاجر محلي يعمل لصالح شركات أجنبية، ثم تلقفته الماركسية لتعني به الطبقات التجارية والبرجوازية (Bourgeoisie Compradore) الموجودة في البلدان المحتلة أو السائرة في طريق النمو، والتي كونت ثرواتها من خلال وساطتها مع الرأسمال الأجنبي والامبريالي)، طبقة من الأثرياء اغتنت بفضل تواطؤها مع النظام السياسي (الحزب الحاكم)، وعلاقاتها بالجهاز الأمني والعسكري، وليس بمجهودها وإبداعها، زاد نفوذ رجال المال والأعمال في فترة مبارك، حيث انتقلوا إلى الحضور السياسي المكثف سواء كمرافقين له في مختلف جولاته الدولية، تطور نسبتهم في مجلس الشعب ومجلس الوزراء، تأثيرهم في صنع بعض القرارات (عرقلة إقامة مشروع نووي مصري على أرض الضيعة بهدف استثمار تلك الأرض في السياحة)، تأسيس لجنة مشتركة من الحكومة.

النخبة الحاكمة ومن يدور في فلكها عرفت صراعات داخلية تخرج للعلن في مناسبات معينة على شكل تسريبات إعلامية وقضايا قانونية، وهجمات على بعض الرموز (أحمد عز مثلا)، السعي نحو توريث الحكم للأبناء (علاء وجمال خاصة الابن الأكبر جمال)، وتسخير منظومة كاملة لذلك من حزب (الحزب الوطني الذي سيطر على الحياة السياسية)، وإعلام ونخبة مأجورة، كل شيء في مصر كان فوضويا إلا الفساد فكان منظما (شعار رفعه شباب بئر العاتر عندنا إبان الحراك العربي)، وكان صناعة لأدوات تثبيت الحكم[1] وله دولة قائمة سميت أثناء الأحداث بالفلول، وسماها المفكر المصري فهمي هويدي الدولة العميقة، والتي استعصت على التغيير رغم سقوط رؤوسها، بل استجمعت قواها والتفت حول حركات الاحتجاج الشعبي.

المقاربة الأمنية حاضرة في المشهد فالأحداث بدأت يوم 25 يناير(2011) وهو

[1]– الشروق اليومي: (حوار مع عبد الله الاشهل المرشح الرئاسي السابق)، عدد2011/9/9.

اليوم المصادف لاحتفالات عيد الشرطة، – اختيار المناسبة لم يكن اعتباطا – بنداء عبر الإنترنيت للتظاهر من قبل مُدوِّنين شباب نشطين في الحقل الحقوقي "أبطال العصر الرقمي"[1] (مايكل نبيل ووائل غنيم المدير التجاري لشركة قوقل بالشرق الأوسط ومجموعة " كلنا خالد" ومجموعة كلنا "خالد سعيد" و"الحملة الشعبية المستقلة لدعم ترشح البرادعي" وساندته حركة 06 أبريل ترحما واستذكارا لخالد سعيد، المدون المعارض الذي مات بالإسكندرية تحت التعذيب في جوان (2010) داخل مركز أمني، وادعى الطب الشرعي أنه انتحر بإدخال مخدرات ومواد مجهولة إلى جوفه، بداية التحول في مظاهرات 25 يناير (2011) كانت فقدان الجهاز الأمني لعقله بفض التجمعات بطريقة عنيفة، مما أدى إلى سقوط ضحايا وتلاحم الحشود في كتلة واحدة وحركة واحدة .

مع تزايد المظاهرات وتمددها نحو مدن أخرى (القاهرة، الإسكندرية، السويس، سوهاج، أسوان، وغيرها) حضرت العقلية الأمنية بقوة، وغابت العقلية السياسية (خالد كاظم أبو دوح أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة سوهاج بمصر)، قطعت الحكومة الانترنيت لعرقلة الحركة ابتداء من يوم الجمعة 28 جانفي، انتقلت الحركة الاحتجاجية من مطالب محدودة إلى أخرى أكثر جذرية (إرحل– الشعب يريد إسقاط النظام)، مع تزايد العنف الحكومي وسقوط المزيد من الضحايا.

هذه السنة (2010) عرفت أيضا تزوير الانتخابات التشريعية كالعادة، في كل مناسبة انتخابية لصالح الذين سيسمح لهم بالاستفادة من الدولة في المستقبل، حيث أضحت الانتخابات آلية سوقية لتوزيع المنافع وإضفاء الشرعية المزيفة داخليا وخارجيا على النظام السياسي، الذي يستفيد من المساعدات والقروض المخففة نتيجة هذه الديمقراطية الشكلية، عوض أن تكون كما وضعها مصمموها اللبراليون في الغرب

---

[1]_ Antoine Basbous, op cit, p 126.

لتجنب عنف المواجهات لتحديد التعاقب والشرعية، تزوير الانتخابات التشريعية جمع كل خصوم النظام في خندق واحد، واختتمت بتفجير كنيسة الإسكندرية في 31 ديسمبر(2010) حيث أثارت ظروف وقوعها تساؤلات وشكوكا حول مصالح الأمن وتقصيرها في حماية المواطنين .

فلماذا لم تحرك الأحداث في حينها وانتظرت حتى بداية (2011)، يبدو أن نجاح الحراك التونسي في إسقاط النظام شجع وأعطى الأمل للبقية، بأن المستحيل ممكن وأن العمل الجماعي الجماهيري لاتقف في وجهه أية صخرة، تراكمات السنين كانت تحتاج فقط لصاعق يفجر الحريق، لم يكن خالد سعيد الوحيد ضحية التعسف الأمني قبل هذه الفترة، لكن الجديد هذه المرة هو وجود الانترنيت الوسيلة العولمية الرهيبة التي نقلت صور تعذيب الجثة للملايين، مما أحدث صدمة نفسية ولدت تأثرا عميقا وتعاطفا جعلته شهيدا في نظر الكثيرين، وأحدث نفس مفعول منظر حرق البوعزيزي لجسده، وصادف ذلك أوضاعا اجتماعية واقتصادية وسياسية متدهورة، أنهكت الجماهير وجعلتها مستعدة لكل شيء، وجد النظام نفسه وحيدا في مواجهة الجماهير، في غياب وسيط مقبول ومتحدث يتفاوض معه، يدعم مسارات التفاوض والحلول الوسطى بين الجانبين ومنع أي انزلاق لعنف أو الفوضى، لأن الحركة كانت غير ممركزة وتسيرها شبكات اجتماعية دون رأس ولا هيكل.

ماهي حصيلة هذه الحركة الاحتجاجية الكبرى؟ هل حققت الأهداف التي سطرتها في شعاراتها وفي ميادينها- الشعب يريد تغيير النظام، إرحل-؟ حققت جزء يسيرا من المطالب أهمها رحيل رأس النظام وليس النظام، كان المتظاهرون يعتقدون أن سقوط الرئيس كفيل بسقوط نظامه، وهو ما كذبته الأيام فالفساد والاستبداد كما قال الكواكبي رحمه الله أضحى طباعا وعقلية وتنشئة وقيم متنفذة، سرعان ما أطلت برأسها بعد قطع الرأس، واحتوت الدولة العميقة المطالب المشروعة وأقصت النشطاء الذين ساهموا في

الحراك من كل مشاركة سياسية فيما بعد، وفرضت عليهم السكوت والتهميش وكأن شيئا لم يكن، الأوضاع لم تتحسن لا اجتماعيا ولا اقتصاديا ولا حتى سياسيا.

الدولة العميقة عادت بقوة وساهمت في إسقاط النظام المدني بقيادة الإخوان المسلمين، وتولي العسكر من جديد السلطة بقيادة السيسي مع ما سجلته فترته من اضطراب سياسي أمني ومواصلة الانتهاكات، هناك أهداف ثانوية حققتها الحركة منها سحب الكثير من ضباط وزارة الداخلية من أصحاب الماضي القمعي من الخدمة عن طريق التقاعد المسبق (604 ضابط)، تعديلات حكومية، حل المجالس البلدية، إلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، تعويض ضحايا الأحداث وذويهم، محاكمة مبارك وأبنائه لم تخرج عن سياق الكوميديا،تعدد القضايا التي تورط فيها هو وأبناؤه انتهت كلها بالبراءة، وقضى الرئيس كل فترة سجنه في المستشفى، بقيت بعض رموز النظام تقضي فترة السجن (وزير الداخلية حبيب العادلي مثلا) التي حوكموا بها ولم يحكم على أحدهم بالإعدام، رغم تورط الكثير منهم في إزهاق أرواح المتظاهرين، تنكر النظام السياسي وأبواقه من الحراك الشبابي (ثورة يناير) وتبرأ منه وعُدً مؤامرة خارجية.

رغم اختلاف الحالة المصرية عن الحالة التونسية في بعض شروط نجاح الثورة كالتجانس الاجتماعي الذي تفتقده مصر (الاختلافات الدينية والطائفية والسياسية)، لكن ذلك لم يمنع مشاركة المسلمين والمسيحيين في ساحة التحرير جنبا إلى جنب، وكسروا حاجز الخوف من الجهاز الأمني المتمرس لعقود على القمع والحزم، ورغم محاولاته المتكررة لاستفزاز المتظاهرين، لكنهم حافظوا على هدوئهم وسلميتهم، والحجم الجغرافي والسكاني للبلاد، لكنها نجحت في إسقاط الرئيس وطاقمه بفضل حياد الجيش.

خلال الفترة الانتقالية قامت انتخابات تعددية لمجلس الشعب والشورى اللذين انتخبا مائة عضو لصياغة مسودة دستور جديد للبلاد، ثم جرت انتخابات رئاسية حرة

في ماي (2012) فاز على إثرها محمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمين في ثوبها السياسي الجديد– حزب العدالة التنمية– وكان من المفروض أن يسلم المجلس العسكري الحاكم مؤقتا والمجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة للمدنيين بعد استكمال إعادة بناء مؤسسات الدولة من جديد، لكن ذلك لم يحدث إلا لحين (دامت رئاسة مرسي سنة واحدة فقط)، لأن ذلك معناه تقليص دور الجيش في الحياة السياسية وإنهاء الامتيازات الاقتصادية التي كان يتمتع بها ضباطه، استعاد الجيش دوره كفاعل رئيسي ووحيد في الحياة السياسية المصرية بعد انقلاب قائده عبد الفتاح السيسي، وسجن الرئيس المنتخب بعد استعمال المجتمع المدني والأذرع الإعلامية لتحقيق ذلك، من خلال حملة" تمرد" وتأييد الطبقة السياسية والدينية بمختلف أطيافها، وسادت سنوات رعب وقمع وقتل وخنق الحريات، كما كان سابقا أو أشد، وزادت المعيشة تدهورا في ظل النظام الجديد، وكأن مصر لم تقم بثورة ديمقراطية.

### 3- التجربة الليبية:

الحركات الاحتجاجية في ليبيا لم تترك لحالها بل لعب التدخل الخارجي دورا بارزا في إسقاط حكم العقيد معمر القذافي الجاثم على ليبيا منذ الأول من سبتمبر(1969) ودورا بارزا في الوضع الذي تلاه من اقتتال داخلي بين جماعات متعددة على السلطة وكل طرف مدعوم من قوى خارجية. تعددت الأطراف المتدخلة من قوى غربية (الحلف الأطلسي وفرنسا وبريطانيا) وقوى عربية (الإمارات وقطر ومصر التي تدعم حفتر) دفعت بالمواجهة مع النظام الحاكم لأبعد الحدود واعتبرت أن نمط التعامل مع الحالة الليبية غير قابل للتكرار في أية حالة عربية أخرى.

انطلقت الاحتجاجات يوم 17 فبراير (2011) بعد سقوط زعيمين مجاورين– بن علي في تونس ومبارك في مصر في بنغازي وهي منطقة بطبيعتها متمردة على سلطة

طرابلس عسكريا وسياسيا وهذا منذ عهد الأتراك ثم الطليان ثم السنوسيين الذين كانت معقلا لهم وحتى عهد القذافي الذي همشها وهمش سكانها (معظم سكانها يشتغلون بالرعي بينما طرابلس معظم سكانها من التجار لذلك هي مسالمة ومتكيفة) بل سلط عليها القمع (إعدام 11 معارضا منها في أفريل (1984) وقتل الآلاف في الجبل الأخضر وضحايا سجن بوسليم الذين قتلوا في جوان (1996) ينتمون كلهم لبنغازي[1])، قرب بنغازي من الحدود المصرية جعلها مدينة مصرية وهواها مصري كما يقولون فمعظم طلابها يدرسون الحقوق والطب بجامعة القاهرة والإسكندرية ,ثم انتقلت الاحتجاجات إلى بعض المدن الرئيسية وبدأت سلمية مطالبة بإطلاق سراح المحامي فتحي تربال محامي عائلات ضحايا مجزرة سجن بوسليم – التي وقعت عام (1996) وراح ضحيتها عشرات المعتقلين الإسلاميين الذين اكتشفت جثثهم في حفرة قرب السجن في سبتمبر (2011) حسب بعض الروايات– والذي اعتقلته الأجهزة الأمنية.

واجهها القذافي بالقوة (سقوط ضحيتين و15 جريحا) متهما إياها بأنها من تدبير تنظيم القاعدة الذي يريد إنشاء إمارة إسلامية ببنغازي وقام بتوزيع عناصر مسلحة موالية له لإحداث ثورة مضادة. تحولت المظاهرات إلى أعمال شغب ومواجهات عنيفة عكس حالتي تونس ومصر ثم تم عسكرتها بشكل يثير التساؤلات (ترك ثكنات بأسلحتها يستولي عليها المنتفضون)، لم يعد الليبيون يخافون القذافي وأجهزته, استخف النظام بالحركة في البداية وبزعمائها في خطابه الشهير "من أنتم؟ يا جرذان" واعتقد أنه سيئودها في بضعة أيام ظنا منه أنها حركة منعزلة وبأن الشعب يؤيده بالإجماع.

تحرك إقليم برقة مساندا حركة المحتجين (بنغازي، أجدابيا، البيضاء، درنة، طبرق) وتوسعت الحركة رويدا رويدا وهاجمت المنشآت التي ترمز للسلطة (المراكز الأمنية. مكاتب اللجان الشعبية الثورية. مركز الكتاب الأخضر).

[1]– توفيق المديني، المرجع السابق، ص 75.

في البداية كان التوازن العسكري منعدما بين القذافي والمعارضة كما وقع انقسام داخلي في الجيش حيث انشقت عناصر منه (اللواء عبد الفتاح يونس) وزادت عدد الفرق المنشقة بمرور الوقت لكن بقيت كتائب القذافي مخلصة له كما تعطلت القوات الجوية ورفض بعضها قصف المتظاهرين مما ألجأ النظام إلى الاستعانة بطيارين أجانب.

تدخل الحلف الأطلسي لإعادة التوازن العسكري في ظل عدم خبرة المقاتلين المعارضين ونقص إمكاناتهم خصوصا بعدما كاد القذافي يسحق حركة المعارضة, بدعم من الشرعية الدولية حيث رخص مجلس الأمن الدولي في قراره رقم (1973) المؤرخ في 17 مارس (2011)– الناجم عن دعوة مجلس التعاون الخليجي في 07 مارس ودعوة الجامعة العربية في 12 مارس (بعد حجب تمثيل الوفد الرسمي الليبي في أعمال الجامعة) بمبادرة قطرية إماراتية أردنية (الائتلاف لحماية الشعب الليبي)– بفرض حظر جوي على ليبيا وإقامة مناطق آمنة داخلها، وبدء عمليات عسكرية مستمرة وغارات جوية لقوات الناتو ابتداء من 20 مارس مع السماح للدول الثلاث (الو م أ، فرنسا، بريطانيا) بتنفيذ هجمات جوية منفصلة ضد أهداف حكومية ألحقت خسائر مادية وبشرية كبيرة وكانت سبب رئيسي في نهاية نظام القذافي الذي القي القبض عليه بعمل استخباري أجنبي وتعذيبه لحد الموت هو وأحد أبنائه (المعتصم) في 19 أكتوبر (2011).

أسست المعارضة التي كان معظم رجالاتها في الخارج مجلسا انتقاليا كحكومة مؤقتة في أوت (2011) وعين مجلس وزراء يقوم بتصريف الأعمال اليومية، لكن كثرة الأطراف الداخلية والخارجية التي ساهمت في الثورة على القذافي عرقل عمله لجمعه تحت سلطة مركزية واحدة، بل في جيش واحد في ظل ظهور جماعات مسلحة متعددة تضرب بعضها البعض، وظهرت حكومتان وبرلمانان، وفشلت محاولات دول الجوار في تقريب وجهات الأطراف المتنازعة (اتفاق الصخيرات بالمغرب واتفاق الجزائر)، وفي الحالة الليبية لم يتوفر إلا شرط واحد من شروط نجاح التجربة التونسية.

بنى القذافي دولة مشخصنة حول نفسه، كانت الزعامة فكرة مسيطرة عليه تماما فكان متميزا في كل شيء، ابتداء من مظهره وحراسته وعلم بلاده وخطابه وتصرفاته ونظرياته، كان يرى في نفسه مخلصا للشعب كما تصور سابقوه (بسمارك، قاربالدي، هتلر)[1] أي فوهرر führer عصره، لذلك تفاجأ عند ظهور الاحتجاجات- فهو زعيما تاريخيا للعرب (أمين العروبة) وللأفارقة (ملك ملوك إفريقيا)- وأبدع إيديولوجية مميزة سماها الطريق الثالث ضَمَّنَها في "كتابه الأخضر".

تركيزه على البعد الخارجي لتثبيت زعامته كلفه كثيرا من الهزائم (حرب التشاد التي دامت عشر سنوات، وخرج الجيش الليبي يجر أذيال الخيبة- تورطه في قضية لوكربي التي عانى بسببها الشعب الليبي الحصار الغربي لسنوات، وأجبر على دفع تعويضات كبيرة للضحايا، صدامه مع السعودية واتهامه بتدبير محاولة اغتيال ملكها عبد الله، أزمة دبلوماسية مع سويسرا بسبب أحد أبنائه)، لم يجن القذافي على نفسه فقط بل جنى عليه أبنائه أيضا بتصرفاتهم الطائشة، طبيعة السلطة في ذاتها كمنصب شريف ملذوذ للنفس كما يقول ابن خلدون، وطبيعة شخصية الزعيم الليبي جعلته يسعى لتثبيت أركان حكمه لأطول مدة مستعينا بالوسائل التالية:

- البنيات القبلية للمجتمع الليبي واستغلالها بالريع النفطي (البنية القبلية كانت وسيلة تأسيس ووسيلة تهديد من ابن القذافي سيف الإسلام عند اشتداد المعارك مع المعارضة، ووسيلة تهديم للنظام من القبائل المهمشة)، تحالف البنيات القبلية وولائها للنظام خلق عدم إجماع اجتماعي حول الانتفاضة (قبائل ترهونة، ورفلة، الأصابعة، الصيعان)، والقذاذفة في سرت وطرابلس، قيام النظام على ولاءات قبلية وعشائرية ومناطقية ساعد النظام على اللعب على المنافسات والخصومات القبلية والعشائرية (يوجد 140 قبيلة في

---

[1]_ Antoine Basbous op cit, p 202.

ليبيا) لتدعيم بقائه وخلق عدم تجانس في المجتمع الليبي وردة فعله أثناء الأحداث، فقد أيدت القبائل الشرقية التمرد (الورفلة، الكراغلة، التواجير، الرملة، العواقير التي تغطي منطقة برقة)، وقبائل الجنوب لفزان محاذية للتشاد والنيجر (المحاميد، التبو).

– تأسيس هيئات ومنظمات جماهيرية ثورية– اللجان الثورية الشعبية– تؤطر المجتمع أمنيا وإيديولوجيا، وظف معظمها من قبائل سيرت، ويرأسها المؤتمر الشعبي العام.

– مضاعفة الأجهزة الأمنية لتحييد وكبح كل معارضة أو منافسة محتملة.

– تفكيك مؤسسات الدولة وإفراغها من كل مضمون، وعلى رأسها الجيش الوطني وتحويله إلى كتائب مستقلة صغيرة (بين 1000 و1500 عسكري)، وإبعاده من الساحل نحو الصحراء وإضعافه في حرب التشاد (1978–1988)، وتكوين جيش موازي منافس وموالي للقذافي – الجيش الشعبي– مجهز أكثر من الجيش الرسمي وتعداده (40000) فرد، ثم تشكيل ميليشيات من المرتزقة الأجانب خاصة الأفارقة، الذين لا ولاء لهم إلا لمن يدفع أكثر (أفادت وسائل إعلامية يوم –28 جوان2017– أن ميلشيات من التشاد ودارفور لعبت دورا هاما في الاقتتال الداخلي بين مختلف الجماعات).

– وضع قيادة الجيش تحت إمرة أبنائه وأبناء قبيلته.

ويبقى العامل الحاسم بامتياز هو الريع النفطي الذي تدفقت مداخيله بغزارة مقابل عدد صغير من السكان، مما مكن النظام من شراء ذمم المجتمع والنخبة وتوزيع المداخيل البترولية لأغراض اجتماعية، وليس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبقيت ليبيا متخلفة على جميع الأصعدة، وضاعت الأموال العامة في استيراد كل شيء والبذخ، ولم تجد الدعاية الرسمية من إنجاز تمدحه سوى ما سمي بالنهر الاصطناعي أو النهر العظيم، كان كل شيء يوحي بالهدوء والرضا، وطرح الكثيرون هذا السؤال

(خصوصا من الجزائريين): لماذا انتفض الليبيون ضد زعيمهم؟ ماذا كان ينقصهم؟.

هذا السؤال يفسر عدم إجماع الليبيين على التمرد على نظام القذافي، وكون سقوطه لم يكن بفعلهم بل بفعل القوى الدولية الناقمة عليه منذ سنوات، سواء قوى عربية خليجية أو قوى أوربية بقيادة فرنسا خاصة أو أمريكا، واتهموا بنكران الجميل وشمت الكثير منهم فيما آلت إليه ليبيا بعد القذافي من اقتتال واضطراب، وعجز عن تثبيت الوحدة والأمن، بل العجز حتى عن توحيد الجهاز السياسي الممزق بين برلمانين وحكومتين وجيشين، أو جيوش متفرقة في مصالحها وولاءاتها الخارجية، وزاد سوءا الجماعات المسلحة التي استولت على آبار الهلال النفطي والموانئ والتدخلات الخارجية الداعمة لأطراف مختلفة.

التباس الدولة بالسلطة (الدولة هي أنا كما قال لويس الرابع عشر) (لن أستقيل من منصبي لأنني لست موظفا كما صاح القذافي)، جعل الدولة تسقط بسقوط النظام الحاكم، وهو مالم يكن في حسبان المتظاهرين في البداية، فقد كان شعارهم" الشعب يريد إسقاط النظام وليس الدولة"، الحالة الليبية تختلف عن الحالتين التونسية والمصرية حيث وجدت طبقة متوسطة واعية لها تجربة في الممارسة العامة من خلال العمل الجمعوي والنقابي والحزبي، عكس الحالة الليبية التي لم تعرف نفس الوضع الاجتماعي، اذ لم تبرز طبقة متوسطة لها تجربة في النضال ولم يتبلور لديها الوعي الذاتي الذي يجعلها جاهزة لتقدير المواقف وخطورتها وترتيب الأولويات، مما أدى بها إلى الاستقواء بقوى خارجية أفرغت الحركة الاحتجاجية من مضمونها وحولته لصراع سياسي عسكري داخلي، ولم تحضر الحركة الليبية بديل ما بعد القذافي، ما جعل البعض يصفها بحركة انقلاب وليس ثورة.[1]

[1] – محمد دده، المرجع السابق، ص 47.

الحاكم العربي لا يميز بين شخصه ووظيفته، وهذا الأمر نزل حتى إلى أبسط الموظفين، وعوض أن يخدم الدولة والوظيفة يحدث العكس تصبح الوظيفة والدولة في خدمة من يملكها، الدولة كناظم للصراع ومحتكر لوسائل القوة والضبط – بالمفهوم الفيبري– أدى سقوطها في ليبيا إلى تهديد أمن دول الجوار وإفريقيا، بل العالم مع تدفق السلاح بكثرة منها لسائر الدول (يقدر البعض كمية السلاح المهرب من ليبيا بعد سقوط القذافي ب75 مليون قطعة سلاح)، حدود دول الجوار التي لطالما كانت آمنة زمن القذافي لم تعد كذلك بعده، وهذا ما يغذي رأي أنصار نظرية المؤامرة الغربية على الإسلام والمسلمين، وهي الوجه الآخر للربيع العربي[1]، هذا إلى جانب العامل الخارجي وهو المهم في نظرنا في سقوط نظام العقيد القذافي والنهاية العنيفة التي عرفها.

## 4- التجربة السورية:

تحولت حركة الاحتجاج فيها من حركة اجتماعية سلمية لمدة ستة أشهر تطالب بالإصلاحات إلى حركة أو حركات مسلحة، وتحول الاحتجاج كشكل تعبيري إلى حرب عسكرية بين المعارضة والنظام السياسي وبين المعارضة بكل أجنحتها، لعب التدخل الخارجي للقوى الإقليمية والدولية دورا كبيرا في ذلك، ولم يعد حل المعضلة السورية بيد السوريين لذلك اللعبة الأخطر تحققت فيها وجعلتها حالة استثنائية.

مثل الحالة الليبية لم تنطلق الحركة الاحتجاجية من العاصمة دمشق (يرجع البعض ذلك إلى شخصية الدمشقيين التجارية القائمة على الحذاقة، والتي ساعدت النظام على الاستقرار والثبات، إذ يحتفظون بعلاقات طيبة ومصالح متبادلة مع السلطة اكتسبوها منذ غزو العباسيين لدمشق، وشعارهم "كل من يتزوج أمي فهو أبي")، أو من حلب بل من أفق بعيد,، من درعا على الحدود الأردنية في 15 مارس (2011) بمناسبة

[1]– مطر فالح المصيريع، الربيع العربي، الوجه الآخر، سبر(جريدة إلكترونية كويتية) الاطلاع في 2012/07/02.

تظاهر الأولياء على تلاميذ اعتقلوا وعنفوا بسبب كتابات حائطية نسبت لهم تنتشي بحركتي تونس ومصر، وتطالب بإطلاق سراح طبيبتين اعتقلتهما الأجهزة الأمنية لاتهامهما بتبادل التهاني عن طريق الهاتف بمناسبة سقوط مبارك وبن علي، وتمنيتا أن يحدث الأمر ذاته بسوريا – كانت المكالمة تحت المراقبة– هكذا قيل[1].

طالب الآباء بإطلاق سراح أبنائهم فواجههم مدير الأمن السياسي (عاطف نجيب ابن عم الرئيس) بالاحتقار والإهانة، يوم الجمعة 18 مارس (2011) تنادى الناس في حمص، حماه، دير الزور، إدلب، الزبداني لتجمعات سلمية قمعت بالقوة وسقط ضحايا.

زاد الاحتقان ورفع سقف المطالب من إطلاق سراح الطبيبتين والتلاميذ إلى المطالبة بإصلاح النظام (إلغاء حالة الطوارئ ومحكمة أمن الدولة ومعاقبة المسؤولين عن القمع والفساد)، استمرت المظاهرات سلمية لستة أشهر أمله بتحقيق مطالبها بأخف التكاليف، استجابة السلطة كانت جزئية بإقالة محافظ درعا والوعد بالاستجابة لبعض المطالب، لكن الجناح الأمني المتنفذ ضغط باتجاه استئصال الحركة بالقوة (هذا ما صرح به آخر رئيس حكومة للأسد قبل تعفن الأوضاع)، واستدعي الجيش للتدخل.

موازاة مع القبضة الأمنية شرع بشار الأسد في إصلاحات سياسية ذرا للرماد، فقام بتفصيل دستور على مقاسه، واستفتى الشعب حوله في (2012/02/26) (شارك في الاستفتاء (57%) من الأصوات وعبر (89%) منهم بنعم و (10%) معترضين)، اعتبر الغرب هذا التصويت مهزلة ومثير للسخرية[2]، وصدرت قوانين جديدة للإعلام والأحزاب تتيح التعددية نظريا، وألغى دور حزب البعث السوري الذي سيطر منذ (1963) على الحياة السياسية، تردد النظام السوري بين الحوار الشكلي والحسم الأمني (عزمي بشارة).

---

_ [1] Antoine Basbous, op cit, pp 233 et 270.

[2]– عبد الله بلقزيز وآخرون، المرجع السابق ص 348.

بناء الجيش السوري زمن الرئيس حافظ الأسد والد الرئيس الحالي تم على أساس طائفي، يخدم العائلة الحاكمة أولا، ثم الأقلية العلوية التي تدرجت سريعا في الرتب العسكرية واحتلت المناصب القيادية (ماهر الأسد أخو بشار كان يترأس الحرس الرئاسي والفيلق الرابع للجيش القوة الضاربة للنظام، لولا صغر سنه عند وفاة أبيه –25 سنة– لكان المرشح المفضل لخلافة والده، لما عرف عنه من طبع عنيف، رئيس الاستعلامات اللواء عساف شوكت زوج بشرى البنت الكبرى لحافظ الأسد، ثم توريث الحكم لابنه بشار)، في مواجهة الأغلبية السنية .

بقاء الجيش مواليا للنظام رغم انشقاق عناصر منه شكلت الجيش السوري الحر، ساهم في إفشال الثورة وبقاء ميزان القوة لصالحه، إذكاء الشعور الطائفي زاد من شدة الأفعال وردود الأفعال، فلم يشارك كل أبناء الطوائف الدينية والعرقية في المظاهرات ومن بطش وتعذيب الأجهزة الأمنية التي لم ترحم حتى الصغار (حمزة الخطيب ذو 13 سنة)، إلى ردود الفعل الشعبية التي حطمت تماثيل حافظ الأسد، واستبدلتها بتسميات ساحات التحرير أسوة بميدان التحرير بالقاهرة، وخربت مقرات المؤسسات التي ترتبط بالنظام كشركات رامي مخلوف وحزب البعث.

تعدد الجماعات التي تقاتل الأسد ساهم في إضعافها وتقاتلها الداخلي، ثم دخلت جماعات جهادية كالنصرة وداعش على الخط لتعطي للنظام شرعية التدخل الدولي لحلفائه (إيران وروسيا والصين)، فشلت كل الجهود المحلية والإقليمية والدولية في خلع الأسد، بل تخلت عن هذا الشرط كحل وأضحت مكافحة الإرهاب أولوية.

العائلة الحاكمة لم تحتكر فقط السلطة السياسية والعسكرية والحزبية، بل استحوذت على السلطة الاقتصادية أيضا، وهذا بالتبعية إذ احتكرت المشاريع والصفقات، فهذا رامي مخلوف أغنى رجل أعمال ابن خالة الرئيس بشار الأسد يستحوذ على مابين

(40% و60%) من الثروة القومية، لاحتكاره سوق الاتصالات من طريق شركته سيرياتال والسيطرة على الموانئ والمطارات، قدرت مداخيله السنوية بملياري دولار، الاستبداد السياسي (ليس مجرد ممارسات سياسية منحرفة، بل نظام سياسي كامل له منطق داخلي وآليات عمل)، يخلق الزبونية (من الزبون الذي يتردد في الشراء على البائع، سوسيولوجيا يعني المصطلح شبكة مركبة من الأتباع والموالين الذين ينتظمون في مصلحة واحدة وسياسة واحدة في نظام السلطة، أو هو الولاء العصباني بالتعبير الخلدوني القائم على الاستتباع والانقياد بين السلطة والرعية)، والاحتكار.

لم تحقق الحركة الاحتجاجية أهدافها فلا بشار أزيح من مكانه، ولا القمع توقف ولا الحريات انتعشت ولا التداول السلس للسلطة أُنجز، فالعكس هو الذي صار، فقد ازداد النظام السياسي بقيادة بشار الأسد عنفا واستجمع قواه بفضل دعم حلفائه (روسيا، إيران، الصين)، وتشتت صفوف المعارضة ورفع المجتمع الدولي يده عن الشعب السوري، وهام السوريون في العالم على وجوههم (حوالي 12 مليون لاجئ)، وتضاعفت المعاناة أكثر من ذي قبل، ولدت الثورة السورية يتيمة فقد تخلى عنها حتى حلفائها.

## 5- التجربة اليمنية:

مفعول البوعزيزي كان سحريا وحمل معه عاصفة لم تبق ولم تذر، لتلقي برياحها على البلد السعيد أو البعيد، اليمن فبعد يومين من هروب بن علي في 17 جانفي (2011) تجمع شباب أمام السفارة التونسية بصنعاء، للتعبير عن سرورهم بالحدث آملين نفس النهاية لرئيسهم علي عبد الله صالح الجاثم على صدورهم منذ عقود، كانت أيضا فرصة سانحة للتنديد بنظام فاسد، مجسدا في الرئيس علي عبد الله صالح الذي جمع هو وجماعته ثروات على حساب الشعب اليمني الفقير، من خلال سيطرته على خزينة الدولة (سيطرته على شركة حاشد بتروليوم لنقل وتوزيع النفط وعلى رجال المال)، وهذا

منذ كان ضابطا عسكريا، حيث كان شريكا لتجار ومهربي تعز، وكَوَّن بفضل هذا النشاط أموالا كبيرة وزاد طموحه، فدبر عملية اغتيال للرئيس إبراهيم الحامدي عام (1978) ومنذ ذلك الحين وهو رئيس للبلد.

في 18 فبراير أثناء جمعة الغضب في تعز وصنعاء وعدن ثم جمعة اللاعودة في 11 مارس(2011) و18مارس (2011) كان يوما دمويا وحاسما، فقد لاقت المسيرات السلمية – رغم أن اليمنيين يحملون الخناجر كعادة توارثوها – نفس مصير مثيلاتها في بقية دول" الربيع العربي"، وكانت الحصيلة الأولية 50 قتيلا، امتعض كثير من وزراء وقيادات عسكرية مما جرى واستقالوا (اللواء علي محسن الأحمر من أقارب الرئيس وقائد الفرقة الأولى مدرعة ومسئول منطقة الشمال الغربي)، وانضم كثير منهم للمتظاهرين.

يعيش النظام السياسي اليمني على تناقضات المجتمع وصراعاته الجهوية (الشمال والجنوب ومحاولة انفصال كل طرف عن الثاني)، وصراعاته المذهبية (بين السنة الشافعية والزيدية الشيعية)، والتي وصلت لحد المواجهات العسكرية وتدخل أطراف خارجية لدعم الجهات الداخلية المتحالفة معها بالمال والسلاح والإعلام (السعودية، مصر، إيران)، ما ساعد صالح على خلق فراغ سياسي وتحييد المعارضة وخلق انشقاقات في صفوفها بإيجاد مفاوضين متعددين وضرب بعضهم البعض.

المجتمع اليمني مجتمع قبلي بامتياز له نظامه وقوانينه ومؤسساته، التي لم تمحوها الحداثة – أكثر من (90%) من المحافظات والدوائر تحمل أسماء قبائل،[1] كما له زعمائه الذين لهم سلطة معنوية، وإلزام يفوق سلطة الدولة كحالة الشيخ عبد الله الأحمر أكبر زعيم قبلي في الجزيرة، لا كلام عن مجتمع مدني أو طبقة متوسطة، والقبلية كنظام اجتماعي حددت معالم النظام السياسي من تحالفات عصبية ومناطقية

_ [1] Antoine Basbous , op cit , p 177.

وتضامنات طائفية وعلاقات عشائرية وقرابية، كما حددت التراتبية داخل الجيش قطب الرحى داخل السلطة (تعيين 168 شخص من أقارب الرئيس– إخوته اللواء محمد صالح الأخ غير الشقيق قائد القوات الجوية، اللواء أحمد علي عبد الله قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، أبناء أعمامه وأبناء أخواله، أبناء إخوانه وأبناء أخواته وأصهاره إضافة إلى أبناء قبيلته ومسقط رأسه سمحان)، في مناصب قيادية عليا في الجيش لذلك بقي هذا الجيش في العموم مواليا لعلي عبد اله صالح ولم ينشق عنه.

إنه منطق القبيلة "دافع عن قبيلتك تدافع هي عنك عندما تحتاجها"، السلطة الفعلية بيد الجيش والوزراء كانوا تحت إشرافه– حالة اللواء علي محسن الأحمر الحاكم الفعلي بعد الرئيس صالح، لكن يبدو أن القوى الشبابية الجديدة غير متأثرة كثيرا بالمفعول القبلي، بل لها طموحات سياسية في عصرنة الدولة والمجتمع، إنها ترنو إلى المستقبل لا إلى الماضي، مجتمع جديد ولد متعجلا على التغيير ومتأثرا بالتكنولوجيا المعاصرة وبالتيارات الفكرية الغربية.

نجحت الحركة الاحتجاجية في إزاحة الرئيس من منصبه بصعوبة، بسبب الدعم السعودي وحتى الأمريكي له، كونهما رفضا منذ البداية وصول قوى المعارضة للحكم والذي التَفَّ على مطالب المحتجين عن طريق حيلة سياسية سميت بالمبادرة الخليجية لمجلس التعاون الخليجي، الذي حاول الاتفاق مع صالح لنقل السلطة بشكل سلمي (تقضي المبادرة بتسليم صالح السلطة سلميا، مقابل إعفائه وأولاده وأقربائه وجميع من عمل معه طيلة فترة حكمه من الملاحقة القانونية والقضائية، وأقر البرلمان اليمني قانونا يرسم هذه الحصانة بناء على هذا الاتفاق[1]).

رفض صالح في البداية التوقيع على هذه المبادرة في 23 ماي (2011)، فانقلب

[1]– عبد الإله بلقزيز وآخرون، المرجع السابق، ص 342.

عليه أحد مؤيديه (الشيخ صادق الأحمر)، في 03 جوان أزيح من الواجهة بعدما تعرض لمحاولة اغتيال جراء انفجار في قصره، فأصيب إصابات بليغة نقل على إثرها للسعودية للعلاج ونصب نائبه –هادي عبد ربه– رئيسا مؤقتا لمدة سنتين في 23 جانفي (2012) بعد قبول صالح للمبادرة السعودية، تجرى على إثرها انتخابات برلمانية ورئاسية حرة واستمر المؤقت لحد كتابة السطور، قبلت المعارضة على مضض بالمبادرة الخليجية بعدما فرضت على إلقاء المشترك .

عرف اليمن السنين الأخيرة اضطرابات سياسية بعد تمرد الحوثيين على الحكم المركزي وتدخل التحالف العربي بقيادة السعودية في مارس (2015) ولحد الآن لم يستطع اليمنيون أن يعيشوا الاستقرار الضروري لبناء دولة ونهضة، فهل صدقت المقولة الساخرة التي كان يرددها علي عبد الله صالح "حتى تحكم اليمن لابد أن تتعلم أن ترقص فوق رؤوس الأفاعي"؟، (يبدو أنه بعد تنحيته لم يحسن الرقص جيدا فوق رؤوس الأفاعي حيث قتلته حية حوثية في 04 ديسمبر 2017).

ماذا تحقق من مطالب المحتجين سوى قطع رأس الأفعى؟ لم يتحقق الانتقال الديمقراطي ولم يتوقف الفساد، وزادت إراقة الدماء ولم يعد اليمن يتحكم في مصيره وزادت الحرب الأخيرة من مآسيه، وعادت الكوليرا للظهور بكثافة (1146 حالة وفاة سجلت حتى جوان (2017) حسب ما أعلنته منظمة الصحة العالمية) وأعلنت الأمم المتحدة أن اليمن على أبواب الانهيار، شروط نجاح الانتفاضات كما رأيناها سابقا غاب عنها حياد الجيش وحضر الخارج في العملية (إيران ودول الخليج).

## 6– التجربة المغربية:

شهدت السنوات الأولى لاستقلال المغرب ثم سنوات الرصاص (عهد الحسن الثاني خاصة بين منتصف الستينات ومنتصف الثمانينات، والتي شهدت حالات قتل

واعتقالات واختفاء وتعذيب للمعارضين من قبل النظام، وعدم السماح باستقلالية الحركات الاجتماعية واستعمال القوة ضدها)، احتجاجات عنيفة ضد الحكومة بل وحتى القصر غلبت عليها مطالب اجتماعية واقتصادية، باستثناء ثورة الريف التي كانت سياسية بامتياز (التمرد الذي قام به عامل إقليم قصر السوق- الرشيدية حاليا- عدي أوبيهي في (1957/01/17) ضد ممارسات حزب الاستقلال، وتدخلات وزير الداخلية[1] إدريس المحمدي) حكم على عدي بالإعدام ومات مسموما في سجنه عام (1959).

العنف المتبادل بين المحتجين والحكومة كان سمة بارزة في تلك الحقبة الساخنة التي بدأت مع انتفاضة الريف عام (1958) بقيادة الحاج سلام أمزيان الريفي، الذي دعا السكان إلى الاعتصام بالجبال وعدم التعاون مع المخزن، ردا على تهميش المجال والانسان[2] وشكل حركة التحرير والإصلاح، أو جبهة النهضة الريفية - حركة مسلحة ومنظمة- للمطالبة بتسيير الريف من قبل أهله، تقاليد التمرد والثورة عبر التاريخ في الريف المغربي ليست جديدة عن هذه المنطقة التي عانت ورفضت الإذعان للاحتلال الأجنبي ثم الدولة المركزية، المجابهة المسلحة انتهت بقمعها من الدولة، ثم انتفاضة 23 مارس (1965) كانت أول وأكبر حركة احتجاجية اجتماعية حضرية بعد الاستقلال تقودها منظمة (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) شارك فيها الطلاب والعمال والعاطلون.

حدثت إثر قرار وزارة التربية برفض إعادة تسجيل التلاميذ الذين تفوق أعمارهم 17 سنة في السنة الثانية ثانوي، انطلقت من الدار البيضاء، ثم توسعت إلى الرباط وفاس ومكناس ثم مراكش، جوبهت بالرصاص والاعتقالات لآلاف المتظاهرين وسقط ضحايا (حسب الرواية الرسمية 07 قتلى لكن الحصيلة كانت أكثر)، علق الملك العمل بالدستور، وحل المجلس النيابي وشكل حكومة برئاسته.

---

[1]-عمرو الشوبكي، المرجع السابق، ص 114.

1- عبد الرحيم العطري، المرجع السابق، ص ص من 289 حتى293 بتصرف.

هدأت الجبهة الاجتماعية منذ تلك اللحظات لغاية بداية الثمانينات، حيث استعادت قواها من جديد في انتفاضة 20 جوان (1981) الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بالدعوة إلى الإضراب العام ضد الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، وتردي الأوضاع المعيشية وسوء التدبير السياسي للملفات الوطنية، تلته مظاهرات في المناطق الهامشية للدار البيضاء والرباط، وتواصلت في باقي المدن والقرى وجوبهت كالعادة بالرصاص والاعتقالات، خاصة في صفوف الموظفين، وسقط ضحايا كثر ثم ألغت الحكومة كل الزيادات على المواد الاستهلاكية، لكن هذا الإجراء لم يمنع المعيشة من التدهور المستمر، لتشتعل من جديد في جانفي (1984) في عشرات المدن والقرى احتجاجا على غلاء المعيشة وتعبيرا عن الاحتقان والتوتر، قمعت كمثيلاتها والثمن عشرات الضحايا من المحتجين.

ما لفت في هذه الحركة بروز فاعلين سياسيين لأول مرة على مسرح الأحداث اتهموا بقيادة الحراك كالتيار الإسلامي واليساري، تميزت هذه الفترة على العموم بالقوة والدموية وخنق الحريات التي كانت تضطر للتواصل والتعبير في أماكن سرية، ومنها المراحيض والكتابة على الجدران خاصة بالنسبة للتنظيمات السرية، كما شكلت الأغنية سلاحا ثوريا (ناس الغيران خاصة مهمومة وأهل الحال وسعيد المغربي خاصة لن نموت وأم الوطن)، اللحظات الثورية تصادفت مع الاهتمام بقضايا عربية وإسلامية كالقضية الفلسطينية والاستعمار، والتضامن مع العراق في فبراير (1991)، مما جعلها متنفسا للضغط الاجتماعي ومقبولة من السلطة في حدود عدم شخصنة الشعارات المرددة.

فترة التسعينات دشنت بانتفاضة 14 ديسمبر (1990) التي دعت إليها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للعمال، اللذان دعيا إلى إضراب في فاس مطالبين بالعدالة الاجتماعية، امتدت الحركة إلى مدن أخرى كطنجة، الدار البيضاء، مراكش والرباط، وشارك فيها الطلاب والعمال والعاطلون، تميزت بالعنف الذي صاحبها

من المتظاهرين الذين تجاوزوا ما طالبت به النقابات، وقاموا بأعمال انتقامية ضد الدولة بتخريب منشآت اقتصادية، وبعض مراكز السلطة والسيارات والحافلات والفنادق ومحطات البنزين، وبرد فعل السلطة العنيف حيث تم تطويق المدينة بالأسلحة الثقيلة للجيش، وسقط مئات القتلى بالرصاص حسب مصادر المعارضة، لكن هذه المرة القصر تعلم الدرس وتفهم الوضع (إلحاحية المسألة الاجتماعية)، فأسس الملك على إثر الأحداث المجلس الوطني للشباب والمستقبل، واعتبر التشغيل أولوية وطنية.

تحولت الاحتجاجات إلى سلمية في التسعينات حيث قَلَّت المواجهات العنيفة، وبدأ المحتجون يحملون صور الملك والعلم الوطني في مسيراتهم طلبا لتدخله، باعتباره حكما بين المتخاصمين وأمير المؤمنين وإبرازا للولاء له، وتميزت بحضور نسوي وطفولي وحملت أحيانا مضامين سياسية، كاحتجاجات جوان (1993) في مدن بوزنيقة وابن احمد وتفليت ضد نتائج الانتخابات التشريعية.

من أسباب ذلك تحول النظام السياسي– بعد محاولات الانقلاب على الملك التي جرت أوائل السبعينات من قبل الجيش، والانتقادات الفرنسية لملف حقوق الإنسان وظهور النواة الأولى للمنظمات المغربية لحقوق الإنسان، المناخ الدولي الذي أصبع يعترف بحق الاختلاف وينبذ القمع، منح الفرصة لتنظيمات المجتمع المدني بتقديم بعض المطالب والنقاش حولها والسماح لها بالتظاهر السلمي، وإدراك الأحزاب والنقابات أنها غير قادرة على تأطير الحركات الاحتجاجية – التظاهرات والإضرابات – وتغير في علاقة المحكوم بالحاكم، باعتماد الاحتجاج السلمي بدل المميت، لأن ثمنه باهض، فمازالت صور القمع مغروسة في المخيال الجماعي، وزادها انغراسا الخوف المبطن من المخزن في الماضي الذي ظل عالقا بنفوس وأذهان جماعية للمغاربة، وجعلهم يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية على سلوكياتهم الاجتماعية والسياسية في تعاملهم مع الأحداث.

تحول النظام السياسي من نظام مغلق رغم تحريم الدستور المغربي لفكرة الحزب الواحد، إلى نظام مفتوح نسبيا على الأحزاب السياسية والأطياف الاجتماعية في إطار التغيرات التي طرأت عليه، كما تطرأ على أي نظام سياسي في بعض اللحظات حيث سمح بتفريغ سيكولوجي سياسي[1] لمطالب المحتجين، في الفضاء العام الذي احتفظت السلطة بمراقبته لقياس درجة قلق المحرومين من السياسات المتبعة، فعلته مرغمة تحت ضغط الأحداث وارتفاع الطلب الاجتماعي، وتنامي السلوك الاحتجاجي إزاء وعود كاذبة لكبار مسؤولي الدولة، وظهور أشكال جديدة للاحتجاج مع السنوات الأولى للألفية، كالموت احتراقا لإثارة انتباه مالكي وسائل الإنتاج والإكراه (العطري).

السلوكيات الاحتجاجية هي إمكانية جديدة يقدمها النظام السياسي المغربي، وهو بصدد التحول والانتقال من نظام مغلق إلى نظام مفتوح، في هذا الإطار جاءت تجربة حكومة التناوب بين (1998 و2002) بقيادة عبد الرحمان اليوسفي رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي المعارض، حيث وصلت أحزاب لرئاسة الحكومة بعدما ظلت تعارض مدة 40 سنة لكنها عجزت عن تحقيق آمال الناس، كما شهدت هذه المرحلة كتابة رسائل ومذكرات عن سنوات الرصاص، سواء من قبل المعتقلين السياسيين السابقين، أو من شخصيات مخزنية أدلت بشهادتها (شهادات أحمد البخاري ورسائل الخلطي)، وحاولت التواصل مع الطلبة والتلاميذ والعمال، في إستراتيجية تواصلية جديدة.

مع مطلع الألفية الثانية دخل على الخط فاعلون جدد، إنهم الإسلاميون والثقافويون (الحركة الأمازيغية)، انطلقت المعارضة الإسلامية من المساجد مستعملة خطابا وعظيا أخلاقيا ناقدا للأوضاع، ثم انتقلت إلى الاحتجاج على الأوضاع المعيشية والسياسية، سواء من خلال جماعة العدل والإحسان بقيادة الشيخ عبد السلام ياسين

1- عبد الرحيم منار السليمي: الحركات الاحتجاجية في المغرب: الجذور- المسار والمآل، مجلة وجهة نظر، العدد مزدوج 19 -20، السنة الخامسة، ربيع وصيف2003، الرباط ، ص 13.

المحظورة، أو من خلال حزب العدالة والتنمية الذي أصبح له حضور سياسي مميز واكتسح الكثير من الانتخابات، بل وصل لرئاسة الحكومة (عبد الإله بن كيران) إبان فترة الغليان العربي في (2011).

انتقلت الحركة الأمازيغية من حركة نخبوية ثقافوية إلى النزول للشارع، وأحيانا حتى داخل ملاعب كرة القدم، حيث تردد شعارات معبرة عن مطالب الهوية التي تعكس أزمة الدولة–الأمة (مباراة نهائي البطولة عام 2002 بين النادي المكناسي وحسنية أغادير الأمازيغية، التي تحول فوزها إلى حدث احتجاجي، حمل فيه الجمهور المطالب الأمازيغية، احتجاجات الحسيمة في 2017)، وظهورها قديم نسبيا منذ هزيمة العرب في (1967) التي كانت فرصة لهذا التيار ليرمي سهامه على التيارات القومية والعروبية والبعثية، فتأسست الجمعية المغربية للبحث الثقافي، لكنها انتقلت من طلب رد الاعتبار لهذا المكون التاريخي، إلى ربط مسألة الأمازيغية بالديمقراطية والحداثة، مما نقلها من بعد ثقافي إلى بعد سياسي.

الكثير من الحركات الاحتجاجية الاجتماعية ظهرت كرد فعل رافض لقرارات النظام الحاكم، واتسمت بالعفوية وبُعدها عن التنظيمات الرسمية في كثير من الأحيان (حركة احتجاج سائقي الشاحنات وسيارات الأجرة في أفريل 2009 ضد قانون السير التي نظمها السواق أنفسهم بعيدا عن كل تنظيم نقابي)، غياب مؤسسات وسيطة بين المجتمع والدولة (الجمعيات) قد يفسر ذلك، توجس القصر شرا من هذه الحركات وبدأ في خطوات استباقية تفاديا لتكرارها وخطورتها المحتملة، خاصة وأنها قامت في مدن كبرى كالدار البيضاء، فتدخل في جغرافية الأماكن[1] العمومية للحد من قوة الاحتجاجات (تصميم أماكن في الدار البيضاء لتقليل الكثافة السكانية وتوفير طرق واسعة، بدل أزقة وممرات لمتابعة أية احتجاجات وتمكين قوات الأمن من تطويقها ومواجهتها).

[1]– عمرو الشوبكي وآخرون، المرجع السابق، ص 20.

احتلال الفضاء العام واستعمال الشارع في نطاق سلمي منظم، أضحى إستراتيجية للحركة الاجتماعية بعد ظهور فاعلين جدد (الإسلاميون، الأمازيغيون، النساء) في الصراع السياسي الذي لم يعد حكرا على القصر والأحزاب السياسية، رغم محاولات السلطة وقف هذا الاختراق السياسي نحو المجتمع، بمنع تسييسه وحصر همومه في المطالب الاقتصادية والاجتماعية فقط (الاحتجاج على البطالة، حركة حملة الشهادات العليا، غلاء الأسعار)، وحتى هذه المطالب يتم تعويمها أحيانا والتفاف حولها.

ما يميز الاحتجاجات المغربية أيضا هو اختلاف وتيرتها بين الجيل الأول للحركة الاحتجاجية، وبين الجيل الثاني بعد التسعينات، حيث كانت بطيئة في الجيل الأول فلم يقع حدث كبير إلا بعد 09 سنوات من الاستقلال مع احتجاجات مارس (1965)، ثم (1981) وتقلصت المسافة الزمنية منذ ذلك الحين، لتصبح ثلاث احتجاجات كل سنة (رياضة وطنية بتعبير جابي)، طارحة أسئلة ملحة حول التسيير المحلي وعلاقته بالديمقراطية والتنمية وتعثر الوفاء بالالتزامات الحكومية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان والتهميش، وتردي الوضع المعيشي الذي دفع ببعض الشباب إلى النزوح الجماعي للجزائر (أحداث عين الشعر في إقليم فكيك، حيث نزح 33 شاب مغربي نحو الجزائر في 2007 احتجاجا على تردي أوضاعهم الحياتية).

استمر الاحتجاج الحقوقي تزامنا مع الاحتجاج الاجتماعي، واتخذ أشكالا جماعية كاحتجاجات السجناء وعائلاتهم، أو محاولات الحرق والانتحار الجماعي للعاطلين، أو أشكالا فردية كالإضراب عن الطعام، رغم تغير الأوضاع بعد رحيل الحسن الثاني ومجيء ابنه الملك الشاب محمد السادس، الذي أراد طي صفحة سنين الرصاص بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة التي عملت على إظهار الحقيقة ونشرت نتائج أعمالها.

وأخيرا فإن معظم الاحتجاجات وقعت في المدن الكبرى والمتوسطة المتميزة بكثافة

سكانها ومشاكلها، والحضور العولمي وآثاره، بينما قَلَّت في القرى والمراكز شبه الحضرية، واتسمت بالعفوية وغياب التأطير، مما جعلها تنطفئ بسرعة كما بدأت ولا تدوم أكثر من أسبوع، غياب الأحزاب السياسية (خاصة الكبرى كالاتحاد الاشتراكي) والنقابات عن الحركات الاحتجاجية بعد التسعينات، نتيجة أزماتها استعملته السلطة ضد هذه المؤسسات لإضعافها بحجة عدم تأطيرها وعدم تمثيلها، فهل استغنت الدولة عن هذه الأدوات لتبحث عن أدوات جديدة تستجيب للواقع الاجتماعي الجديد؟.

أثناء أحداث الغليان العربي في بدايات (2011) عرف المغرب مظاهرات واحتجاجات سلمية سميت بحركة 20 فبراير، لأنها انطلقت يم الأحد 20 فبراير (2011) واستمرت لغاية الاثنين23 ماي من نفس السنة وكانت أسبابها متعددة (عنف الشرطة، تزوير الانتخابات، الرقابة السياسية، البطالة، إهدار المال العام، تدني الأجور، غلاء المعيشة) والتي أثبتت أن الشباب لم يُطَلق السياسة بل يمارسها بصيغ وتقنيات أخرى حيث تجاوزت السياسة الفضاء العمومي التعاقدي (الفاعلين السياسيين) إلى الفضاء العمومي غير التعاقدي (فضاء الاحتجاجات)[1]، وأن الاستثناء المغربي هش وأن الشباب تحدى الدولة المخزنية التي طالما ترسبت قوتها وتضخمها في المخيال الجماعي للمغاربة، وشجع من لم يفتح فمه إلا عند طبيب الأسنان على فتحه في الشوارع والميادين بكل جرأة، مطالبا بملكية دستورية وبأن الملك يجب أن يحكم ولا يملك ومُدينا التنمية المعطوبة والمشوهة، الحضور الشبابي أربك كل الحسابات والفرضيات، وكان مميزا حتى وإن التحقت متأخرة بالحركة شخصيات سياسية وحقوقية.

خطط هذا الجيل للحركة الاحتجاجية وأخرجها من العوالم الافتراضية إلى العالم الواقعي، إنه الكوجيطو الجديد (أنا في الافتراضي أنا في الواقعي، بتعبير عبد الرحيم العطري)، ولم تخرج من الدكاكين الحزبية، لكنها استرجعت فيما بعد من اليسار الجذري

1- عبد الرحيم المنار السليمي، المرجع السابق، ص 17.

وحركة العدل والإحسان الإسلامية، وحتى من التيار البربري وحركة العدالة والتنمية، عندما أطلق جيل الفايسبوك الفكرة لم يكن متأكدا من انتشارها ونجاحها فكانت مجهولة الرأس في البداية ثم تلقفتها الجماهير بين مؤيد ومعارض لها واختمت بمرحلة العمل والتنفيذ.

حملت الحركة أسئلة وانتظارات اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية ملحة تدخل في نص واحد هو العدالة الاجتماعية، نجح الملك محمد السادس في تهدئتها حيث قام بمبادرة لتعديل الدستور للإيحاء بالتحول من الملكية المطلقة نحو الملكية الدستورية المقيدة، بزيادة صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء، وشَكَّل لجنة من شخصيات ذات مصداقية قدمت اقتراحات للاستفتاء الشعبي، حيث نالت تزكية الأغلبية من المغاربة، ثم أجريت انتخابات تشريعية مبكرة حرة، وشكلت حكومة ائتلافية من خمسة أحزاب لتوسيع قاعدة الاستشارة، وترأسها صاحب الأغلبية الفائزة في الانتخابات بقيادة عبد الإله بن كيران من حزب العدالة والتنمية الإسلامي.

رغم الإصلاحات والخطوات السياسية الجريئة، لازال المغرب بعيدا عن الملكية الدستورية نظرا لاستحواذ الملك على الكثير من السلطات، فهو مركز القرار الأعلى والأهم في البلاد سواء في السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية، وقراراتها المهمة بعد الاحتجاجات الخطيرة التي عرفتها منطقة الحسيمة في الريف مؤخرا في أكتوبر (2016) (بعد اعتقال الناشط المعارض ناصر الزفزافي، قائد الحراك الشعبي في الحسيمة، إثر مقتل بائع السمك محسن فكري في 28 أكتوبر (2016) سحقا في سيارة قمامة، حيث كان يحاول استرداد بضاعته من السمك التي حجزتها الشرطة)، ومنطقة جرادة في شمال شرق المملكة في (2018/01/02) (بعد وفاة شقيقين في منجم الفحم، ثم ثالث في بداية شهر فبراير، انطلقت بعد حراك الريف احتجاجا على التهميش والبطالة وتردي المعيشة).

من الاحتجاج الصدامي إلى الاحتجاج السلمي، لم يسقط النظام السياسي ولم تطرأ عليه تغييرات جذرية، ولم تحدث القطيعة ولا تحققت انتصارات باهرة في جولات الصراع الدائر بين الأطراف المهيمنة والمهيمن عليها.

كما أثبتت الاحتجاجات أن الثروة والكرامة والعدالة المجالية ليست لجميع المغاربة رغم مساحيق التجميل وزيف مشاريع التنمية، التي تخفي بها السلطات الواقع، فمازال المواطنون يموتون من أجل لقمة تسد الرمق (حادثة تدافع نساء من أجل الظفر بمعونات غذائية أدت إلى وفاة 17 امرأة في منطقة سيدي بولعلام بالصويرة جنوب المغرب في نوفمبر 2017، "ضحايا الدقيق" حسب وصف شبكات التواصل الاجتماعي)[1].

## 7- التجربة الأردنية:

خرج الأردنيون في مظاهرات سلمية مؤيدة الانتفاضات العربية في (2011) ومطالبة بإصلاح النظام لا إسقاطه، قام الملك على إثرها بخطوات إصلاحية لا تعيد النظر في أسس الدولة كالملكية والجيش والهوية الفلسطينية لمعظم السكان، والتي جعلت الأردن امتدادا للقضية الفلسطينية، واتفاقات السلام مع العدو الإسرائيلي، فالجيش الأردني ومخابراته القوية عالم قائم بذاته، تصرف عليه أموال طائلة معظمها مساعدات أمريكية.

والشعب الأردني خليط من قبائل بدوية أردنية أصيلة وفلسطينيين تم تجنيسهم، بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام (1967) زاد الانقسام بين الشعبين ليصل مداه الدموي في أحداث أيلول الأسود عام (1970)، في السنوات الأخيرة نشأت قوة شبابية جديدة عرفت على الساحة السياسية بالجبهة الوطنية للإصلاح مكونة من إسلاميين وقوميين عرب ويساريين، لكن تبقى المعارضة ضعيفة ومحاصرة من الجهاز الأمني.

[1]- الخبر اليومي الجزائري: عدد 02 ربيع الأول1439هـ، الموافق ل21 نوفمبر 2017، ص11 (هبة داودي).

## 8- التجربة الخليجية:

الأنظمة الملكية كانت أقل عرضة لارتدادات الزلزال، الحالة الخليجية كانت عصية على التغيير ولا تسمح برفع شعارات ثورية، حيث قوى الاستمرار والاستقرار أقوى من قوى الإصلاح والتغيير، المزاج الشعبي العام في الخليج مع الإصلاح، وليس مع إعادة النظر في الملكيات الوراثية التي شكلت أنظمة أبوية يصعب رحيلها، واعتمدت مصدرا جديدا للشرعية بديلا عن الشرعية الوراثية والدينية والقبلية، هو شرعية الفاعلية[1] التي أخذت أشكالا متعددة كبرامج الخدمات والرفاه الاجتماعي، وتوسيع فرص العمل والحراك الاجتماعي لأعداد كبيرة من الشرائح الاجتماعية، من الصعوبات أيضا صغر حجم السكان والقبضة الأمنية، والثروة البترولية والغازية، والشرعية التاريخية الوراثية ومنجزات مهمة اقتصاديا واجتماعيا، وضعف العمل الحزبي وغياب المعارضة بسبب رفض الدول الملكية تسييس الجماهير وتوسيع دائرة المشاركة السياسية.

كل ذلك منع من تهاوي هذه الأنظمة حتى في أحلك ظروف المواجهة مع المد القومي العربي أثناء الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وحتى منذ الثمانينات منه بعد انتصار الثورة الخمينية في إيران عام (1979)، تصرفت بلدان الخليج العربي كمجموعة، إذا تعرضت لتهديدات مصيرية من الداخل أو الخارج ،واتضح ذلك جليا في الحالة البحرينية التي كشفت عن خطوط حمراء لا يسمح بتجاوزها، في مقدمتها بقاء واستمرار الأسر الحاكمة ذات الشرعية الوراثية، لكن التغييرات السريعة وغير المتوازنة خصوصا الجيل الجديد الذي بعضه ملتزم دينيا وبعضه الآخر يطمح إلى توزيع عادل للثروة، وآخرون يعيدون النظر في شرعية هذه النظم، مما شكل مصدرا للسخط والقلق.

وظفت دول الخليج مواردها وإمكاناتها الضخمة من أجل منع انتقال عدوى

[1]- خميس حزام والي، المرجع السابق، ص 109.

التغيير إليها، باستثناء البحرين التي كانت أكبر نقطة ضعف الحالة الخليجية، فقد عرفت حركة احتجاجية كبيرة ابتداء من 04 فبراير (2011) كان دوار اللؤلؤة بالمنامة مسرحا لها، حيث توجهت الأغلبية الشيعية من البحرينيين الفقراء احتجاجا على الظلم الممارس عليهم من عقود، إلى هذا الدوار وقطعوا الطريق المؤدي إلى المنامة، اقترب المتظاهرون من حي الرفاعي الذي توجد فيه القصور الملكية، فأطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين، وسقط ضحايا وابتداء من هذه اللحظة تحولت شعارات المتظاهرين من المطالبة بملكية دستورية إلى مطلب إسقاط النظام الذي تداول بكثافة، إبان الانتفاضات العربية (2011)، لم يشارك السُنة في التظاهرات مما أعطاها بعدا طائفي.

اختلطت المسألة الطائفية بالمطالب الاجتماعية والسياسية، ووقع استقطاب ثنائي بين أقلية مذهبية سنية مسيطرة على الحكم تشكل (30%) من السكان بقيادة عائلة آل خليفة، وأغلبية شيعية مستبعدة منه رغم وجود كثير من أبناء هذه الطائفة في مناصب الحكم، ولولا التدخل العسكري الخليجي متمثلا في درع الجزيرة الذي حركته السعودية خوفا من سقوط النظام البحريني، لعرفت الأحداث مسارا آخر بعد خروج الوضع عن السيطرة، بعدها دعا ولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة إلى بدء حوار وطني وتشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق مشكلة من 100 بحريني بقيادة وزير التعليم والصحة علي قمرو، للتوسط بين النظام الملكي والمعارضة لم تسهم في أية تطورات.

البحرين رغم صغر حجمها فإنها تحوي كثير من المتغيرات والمتناقضات (تركيبة قبلية، تحالفات إقليمية، دعم دولي نتيجة موقعها الإستراتيجية – الدعم السعودي والقاعدة الأمريكية العسكرية في مقابلة الشواطئ الإيرانية)، استقلت البحرين عام (1971) عن الاحتلال البريطاني، وصدر أول دستور عام (1973) ينص على نظام حكم ديمقراطي أعطى السيادة للشعب، وتأسيس مجلس نيابي ونص على مجموعة من الحريات والحقوق، تلته انتخابات نيابية، لكن صدر أمر ملكي عام بحل المجلس

التشريعي، ومنذ تلك الفترة لم تنقطع الاحتجاجات لغاية التسعينات (بقيادة حزب الدعوة وأحرار البحرين وحركات قومية لبرالية)، جمعت تواقيع سنة (1992)، تطالب بالمشاركة السياسية وعودة الحياة النيابية.

بدأت الاحتجاجات البحرينية باكرا إثر استقلال البلاد ففي مارس (1972) وقعت احتجاجات عمالية تحمل مطالب قطاعية وسياسية كالحريات العامة ونظام الحكم الدستوري، بدأ بها قسم صيانة الطائرات في مطار المحرق، ثم انضم إليه عمال قطاعات الصحة والميناء، تعرض المحتجون لإطلاق نار من قوات الأمن ورفضت الحكومة مطالبهم، شهد عام (1994) انفجار مظاهرات للعاطلين تلتها عرائض للمعارضة، كإطلاق سراح المعتقلين وعودة المبعدين وعودة الحياة النيابية فرفضت.

عام (2002) أدخل الأمير الجديد حمد بن عيسى آل خليفة تغييرات دستورية تعطيه المزيد من السلطات فهو (رأس الدولة والممثل الأسمى لها، الحامي الأمين للوطن والدين، ذاته مصونة لا تُمَس، رمز الوحدة الوطنية[1])، ومن (2001) لغاية (2004) شهدت البحرين موجة احتجاجات سياسية واجتماعية قادتها جمعيات غير مرخصة كانت بديلا عن الأحزاب السياسية المنعدمة الوجود، وعلى رأسها حركة الوفاق الشيعية طالبت بمقاطعة الانتخابات وتعديل الدستور، حاولت تلك الحركات خلق مساحات من الشرعية عبر الحشد للتوقيع على التماس أو عريضة (فكرة العرائض تقليد بريطاني منذ وجوده في أرض الخليج)، وانتهاء بالتظاهرات والصدامات مع الشرطة.

من المسائل التي أثارت حفيظة المعارضة وكانت رهانا للصراع السياسي هي مسألة التجنيس السياسي التي بدأها النظام لغرض تغيير التركيبة السكانية عبر منح

[1]– هبة رؤوف عزت، البحرين (التنازع على المكان والمكانة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ط1، ص 253.

الجنسية لوافدين من دول سنية وإعطائهم مزايا عديدة (سكن وعمل خاصة في الوظائف الأمنية) ومسألة الدفان (ردم مساحات شاسعة من البحر لزيادة مساحة الأراضي ويحق للملك تخصيصها لمن يشاء)، التي بدأت مع الثمانينات، مما عزز من القدرة الاقتصادية للنظام وولد مجابهات شرسة وأعمال شغب، ومظاهرات وعرائض وشكاوى وتأسيس حركات معارضة، كحق المنشقة عن حركة الوفاق، وحركة حقوق الإنسان، وحركة الصيادين التي تضررت من الدفان واعتبرته تطويقا لأماكن الفقراء (باعتبار الاقتصاد البحريني قام تاريخيا على صيد اللؤلؤ والسمك)، وتهميشا لمساحاتهم اجتماعيا واقتصاديا وحركة مسيرة لقمة العيش ضد رفع أسعار البنزين، وحركة العاطلين.

رغم الطابع الاجتماعي الظاهر لهذه الحركات حيث شارك فيها الآلاف من البحرينيين، إلا أنها لم تخل من الصراع المذهبي، وهو ما خلق تخوف لدى دول الجوار كالسعودية التي رأت من ورائها اليد الإيرانية الباحثة عن بسط النفوذ على هذه المنطقة الحساسة في إطار الهلال الشيعي، خاصة مع تصريحات المسؤولين الإيرانيين بعد أحداث البحرين في (2011) بأنهم سيطروا على أربعة عواصم عربية ومنها المنامة.

لكن رغم حضور البعد الطائفي، فلا أحد ينكر المظالم الموجودة والتفاوت الطبقي وعدم العدالة في توزيع الثروة، وهيمنة الأسرة المالكة على الثروة والسلطة والقمع السياسي والأمني الممارس على المعارضين، فاقترن الاستبداد بطبائع الاستملاك (نادر كاظم)، وحرمان مناطق كثيرة من الخدمات (الصحة، والسكن، والقروض، والتوظيف) لصالح الوافدين الجدد من المجنسين، فالتجنيس والدفان سلاحين لدعم شرعية الأسرة المالكة، ورد فعل السلطات على مطالب المحتجين تراوح بين الوعود والمراوغة وتهدئة الخواطر لكسب الوقت، وبين مطرقة الردع الأمني مما أَجَّلَ الحلول.

أما سلطنة عمان شهدت هي الأخرى في 17 جانفي (2011) بعض المظاهرات

السلمية ومسيرات في عدة مدن، وانتهت في 13 ماي، طالبت بالإصلاح ولم تطالب بإسقاط السلطان قابوس بن سعيد المتربع على العرش منذ 23 يوليو (1970) إثر انقلاب على والده وخلعه من منصبه، فَهمَ قابوس الدرس وقام بخطوات استباقية تفاديا لمصير الآخرين، مكنته من إطفاء نار الحريق بطريقة سلمية (سقوط ثلاثة ضحايا في تدخل الأمن لمنع المسيرات حسب بعض المصادر[1]) وامتصاص الغضب الشعبي، فلبى المطالب الرئيسية للمتظاهرين (الوعد بحل مشكلات البطالة والفساد)، وأقال بعض العناصر من الحكومة (تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء)، وأجرى تعديلات دستورية تعطي صلاحيات تشريعية ورقابية لمجلس الشورى العماني.

حرص السلطان منذ توليه العرش على عدم تغيير جذري في الدولة مع إصلاحات طفيفة، الاحتجاجات العمانية بدأت باكرا مع ثورة ظفار[2] عام (1972) والتي انطلقت منذ (1969) لغاية قمعها بقوة، مستعينا بالقوات الخارجية (قوات النخبة العسكرية والمروحيات لشاه إيران والقوات البريطانية الخاصة SAS وأطراف أخرى)، يعتبر البعض أن سلطنة عمان نقطة الضعف الثانية في الخليج.

أما الكويت مسيرات في 18 فبراير لم تؤثر في المشهد العام، فالكويت صاحبة أقدم تجربة دستورية وديمقراطية في هذه المنطقة، لذلك لم تكن معنية كثيرا بالحراك العربي.

ونفس الشيء بالنسبة للسعودية التي وقعت فيها بعض المظاهرات في 21 جانفي ثم في 11 مارس في المنطقة الشرقية (القطيف) التي سميت معركة حنين، والتي أخفقت في تنظيم مسيرات احتجاجية مطالبة بالإصلاح السياسي، فاستبقت الأحداث أو حاولت

[1]–عبد الخالق عبد الله، المصدر السابق، ص 317.

[2]– عبد الإله بلقزيز وآخرون، المرجع السابق، ص 352.

تأخيرها بصرف شهرين في رواتب الموظفين، ووظفت خمسين ألف شرطي، كما استعانت بالمؤسسة الدينية الوهابية في ترويض الجماهير بتحريم التظاهر والاعتصامات والدعوة لعدم الخروج على الحاكم مهما كان الأمر.

هذا التصور ليس خاصا فقط بالوهابية، بل كثير من الفكر الإسلامي يمشي في هذا الفلك ويدين الثورات الشعبية التي تقترن دائما بالفتنة والانشقاق المؤدي إلى الضعف والهرج والمرج المنهي عنه، ربما رسخت الفكرة عبر التاريخ منذ فتنة الجمل وصفين، فطغى مفهوم طاعة الحاكم إلى حد قيام الملك العضوض مع الأمويين، تمكنت السعودية من إحراز نصر سياسي في معركتها بالبحرين، والتي كانت معركتها ومعركة الأسرة الحاكمة بالدرجة الأولى في مواجهة التحول إلى ملكية دستورية وضد إيران أيضا.

قطر أكبر نقط قوة الخليج والرابح الأكبر من الأحداث سياسيا وإعلاميا ودبلوماسيا، حيث ازداد حضورها في الشأن العربي بشكل كثيف مستعملة سلاحها الإعلامي الفتاك – شبكة الجزيرة – التي تواجدت حيثما تواجد الحدث والخبر، الدول بأفعالها لا بأحجامها تنطبق على هذه النقطة الجغرافية، التي أرادت أن تتحول إلى عاصمة سياسية للعالم العربي الجديد، بقيادة شيخ الثوار العرب الجدد والأب الروحي للربيع العربي (عبد الخالق عبد الله) الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، استفادت قطر من مواردها المالية الكبيرة (أكبر منتج للغاز المسال في العالم)، وصغر حجم سكانها لتوظيف هذا الريع في خدمة الحركات الاحتجاجية العربية لعام (2011) تأييدا للمحتجين ضد الفساد والاستبداد.

الإمارات استفادت هي الأخرى من الأحداث، كانت مع قطر البلدين الوحيدين الذين لم يشهدا مسيرات احتجاجية ومظاهرات، باستثناء عريضة مهذبة موقعة من 133 شخصية وطنية لرئيس الدولة، تناشده تطوير صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي الذي

لا يملك سوى صلاحيات استشارية متواضعة، خدمت الأحداث إمارة دبي المتأثرة بالأزمة المالية العالمية منذ (2008)، حيث جذبت إليها الشركات والاستثمارات والمشاريع الهاربة من مناطق الثورة، فكان الحراك العربي لعام (2011) هبة سماوية – مصائب قوم عند قوم فوائد– كما استفادت الإمارات من الأحداث لزيادة حضورها في بلدان الانتفاضات رفقة قطر، خاصة في ليبيا على الصعيد العسكري والسياسي والإنساني.

حرص دول الخليج والسعودية خصوصا على استقرار الأنظمة السياسية ومصالح النخب الحاكمة فيها، جعلها توسع نطاق مجلس الخليجي إلى دول ليست عضوة فيه (المغرب والأردن) في ماي (2011) أثناء انعقاد الاجتماع الاستشاري لمجلس التعاون الخليجي، لتقوية قدرات التحالف سياسيا عسكريا بعد انطلاق الاحتجاجات في العالم العربي، حماية للملكيات التي كانت أقل عرضة للعدوى، وقاومت أكثر من الجمهوريات، كما جعلها تحارب الحركات الاحتجاجية التي قامت في الوطن العربي خاصة في البلدان القريبة منها كمصر التي مولت فيها القوى المناهضة للتغيير.

وظهرت بالموازاة مشاريع دعم وإسناد للأنظمة، كإنشاء مصارف للإعمار والتنمية واستثمارات اقترحتها السعودية وقطر، بغرض خلق فرص عمل للشباب وإقناع الدول التي مستها نسمات الربيع بعدم الاندفاع أكثر في التحول الديمقراطي، حتى لا تُمَس توازنات المنطقة (شرع مجلس الوزراء المصري لما بعد الثورة، في إلغاء سياسة حصار غزة والعمل لأجل مصالحة فلسطينية داخلية، وبدأ الكلام عن إعادة النظر في بعض بنود اتفاقية السلام مع إسرائيل)، ظهر مجلس التعاون الخليجي كمنظمة صالحة وقت الأزمات لها قدرات لا يستهان بها، دون الحاجة للمساعدات الأمريكية خصوصا أن أمريكا كانت تعارض استعمال القوة المفرطة في قمع المحتجين.

لاشك أن هذه المجتمعات تعاني من نفس مشاكل بقية البلدان كالبطالة والفقر

والتوريث السياسي، واستئثار قلة بالثروة واحتكارها للمال والسياسة، وانعدام المشاركة السياسية وعدم انفتاح النظام السياسي، باستثناء حالة الكويت، وهي طموحات الأجيال الجديدة المتعلمة والمتأثرة بالعولمة، فهل تكفي الرفاهية والمنجزات الاجتماعية والتنموية الناتجة عن الفورة النفطية في إلجام هذه الطموحات؟ استثنائية أحداث (2011) في الوطن العربي تؤكد أن الاستثناء وارد وممكن، كقانون في أية لحظة وفي أي جيل.

اما التجربة العراقية فرغم ظروف البلد الداخلية المتميزة باستمرار الاحتلال الأمريكي، إلا أنه خلال مارس (2011) قامت فيه مظاهرات حاشدة رافعة شعار الحراك العربي "الشعب يريد تغيير النظام" ومظاهرات خفيفة بالسودان وموريتانيا.

## - المبحث الثاني: مآلات ونتائج الحراك الاحتجاجي في العالم العربي.

انتهى الربيع وجاء وقت الحصاد المر، لكن ما يزال جزء كبير من هذه الظاهرة مشروعا قيد التشكيل ويحتاج لسنوات من المد والجزر حتى تستقر ملامحه، ما الذي تحقق من أهداف وشعارات الحركات الاحتجاجية؟.

جعلت المستحيل ممكنا وما كان في خانة الأساطير هبط إلى عالم الواقع، فالرؤساء الذين عمروا طويلا لحد يأس الشعوب من كل محاولة تغييرهم سقطوا في بضع أيام، وهذا في حد ذاته إنجاز كبير أعطى حافزا للشعوب، لتخطي حاجز الخوف والحق في الحلم، التحرر من الخوف يُخرج من السيطرة وحينئذ تحدث الأشياء المذهلة حسب الكاتبة الأمريكية ربيكا سولنيت، اتضح أن الدكتاتوريات أكثر هشاشة مما يتصور الرازحون تحتها عند سقوطها المهين والسريع.

نهاية ثقافة سياسية واجتماعية (الخوف والاذعان والتملق والنفاق في مواجهة السلطة الأبوية والسياسية التي يجسدها ابو الأمة أو الشعب)، من منجزات اللحظة

الباهرة إعادة بناء إنسان جديد، انتقل من راع لرعية إلى إنسان، استرجع ثقته بنفسه ولن يسمح لأحد أن يحتقره أبدا بعد سنين من الصورة التي لصقت به وبشعبه، صورة العاجز الجبان السلبي المحبط العصي على التطور والمنطوي في الكهوف العنكبوتية، بحثا عن عوالم بديلة افتراضية ولا متناهية[1]، وحتى عند انطلاق الأحداث في تونس زعم بعض المحللين أن الحالة التونسية نشاز وسحابة صيف ستنقشع، يبدو أن الاحباطات المتوالية تركت آثارا عميقة في الوعي العربي.

ليس فقط الأنظمة هي التي سقطت، بل حتى المقولات الاستشرافية[2] التي تشبثت طويلا بالاستثنائية العربية الإسلامية التي جعلت هذه الشعوب خارج التاريخ، وظاهرة صوتية من أمثال برنارد لويس وتلاميذه من المحافظين الجدد، الذين أشاعوا أن التغيير في الوطن العربي الراكد لم يحدث في الماضي، إلا على يد الحكام الأوربيين، ولن يحدث في الحاضر والمستقبل، إلا عبر تدخلات الغرب الخلاصية[3].

يدخل في خانة الممكن أن التغيير الجذري من الداخل قابل للتحقيق وممكن، وبدون حاجة للخارج كما حدث في بلدان أخرى كالعراق وليبيا، لكن يبقى إسقاط نظام أسهل من بناء نظام جديد، حيث تختلف الأطراف حول التصورات والأهداف والوسائل وحتى الغنائم، وهو خلاف يعطي فرصة للثورة المضادة لتنشيط مفاعيلها وعرقلة البناء وإشاعة الهزائم، فالتنظيم الفعال والمبهر للحركات الاحتجاجية، هو تجربة جديدة أعطت الأمل بإمكانية العيش والأمن، وتكوين مجتمع موحد دون الحاجة لسلطة الدولة التي قسمت المجتمع، هي تجربة ومحاولة لممارسة السيادة الشعبية أو إعادة السيادة للأمة وحل إشكالية التمثيل.

---

1- العوفي نور الدين، المرجع السابق، ص 81.

2- سعد الدين إبراهيم، ملتقى وطني حول التحولات السياسية في الوطن العربي من تنظيم جامعة سكيكدة، يومي 24 و25 أفريل، 2012.

3- محمد الاخصاصي، المرجع السابق، ص 121.

كسر الاحتكار الإعلامي، وإفشال مشروع "التوريث السياسي" (وصفه رئيس مركز دراسات الوحدة العربية بالكفر السياسي والأخلاقي في إطار نظام جمهوري)[1] وفتح النقاش حول قضايا كانت ممنوعة (مكانة الجيش وخطوطه الحمراء، الدور الاجتماعي للدولة، خصائص النظام السياسي، وضعية الأقباط والطابع العلماني للدولة – مصر).

حاول الاستبداد خلق ذرات من الأفراد يخافونه، ويخافون بعضهم بعض، فجاءت الحركات الاحتجاجية لتجمعه وتصهره في كتلة واحدة، وشخص واحد وصوت واحد وهوية مشتركة تناست خلافاتها وفروقاتها وأنانياتها لصالح العامة، ونجحت انتفاضتا مصر وتونس في فرض جدول زمني لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ودستور جديد.

ارتبطت ثورات العالم العربي بحركة التحرير من الاحتلال الأجنبي، لكن هذه المرة لم توجه ضد مصالح أجنبية، بل لمطالب داخلية، ورغم أن الحركة الاحتجاجية العربية لم تناد بطرد العدو من الأرض العربية في شعاراتها، إلا أن إسرائيل أصابها ذعر شديد من الصدمة، وحتى الدول الغربية الكبرى الراعية لها والتي فلتت منها المبادرة في الثورتين التونسية والمصرية، ولم تعد مستعدة لمفاجآت أخرى قد تهز مصالحه الإستراتيجية، فعملت على تطويع مسار هذه الحركات،[2] وإفراغها من محتواها وعرقلة قيام أنظمة حرة تراعي مصالح شعوبها، لصالح لبرالية جديدة تركز على الفرد والرأسمال بالدرجة الأولى، وإغفال تحرير المجتمعات وإبقائها تحت التبعية لقوى العولمة.

نجحت الثورات بعثت الروح في جسد المعارضة السياسية بعد الإنهاك الطويل، وأثبتت إفلاس الأحزاب السياسية والزعامات التقليدية والمجتمع المدني وعمق أزمتهم مع الجماهير، وكشفت عن الأزمة البنيوية والشرعية السياسية التي تعاني منها الأنظمة،

---

[1] – ندوة حول الربيع العربي من تنظيم المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية شهر جوان 2011.

[2] – الخبر اليومي عدد /09 / 2011 (حوار مع واسيني لعرج).

وعدم جدوى المقاربة الأمنية في مواجهة مشكلات سياسية، كما برزت عدم جدوى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية دون إصلاحات سياسية عميقة..

لكن بقي الأهم من دون تغيير وهو النظام السياسي الذي كان شعار الحراك "الشعب يريد إسقاط النظام"، كان المتظاهرون يعتقدون أنه بسقوط الرؤوس تسقط السلطة لكن خاب ظنهم لأن هؤلاء الرؤساء شكلوا شبكة فساد واستبداد، وغرسوا عقلية ومنظومة مصالح لم تستسلم، بل التقطت أنفاسها واستجمعت قواها من جديد في صورة الدولة العميقة، وعاد كل شيء إلى ما كان عليه وكأن شيئا لم يحدث (عادت المؤسسة العسكرية للحكم في مصر، وعاد أنصار بورقيبة للحكم في تونس، وفي سوريا استأسد الأسد وفي اليمن لم يصل الثوار للحكم).

الهياكل العميقة للنظام السياسي بقيت نفسها- الجيش والعصبية والقرابة والمال السياسي- فشل الشباب في تغيير المجتمع وتغيير العقليات نحو الحداثة والعصرنة، لأنهم لم يضعوا إستراتيجية طويلة وعميقة للتغيير الذاتي للأفراد ولعالمهم الاجتماعي (عالم الأشخاص-عالم الأفكار-عالم الأشياء[1])، إلحاح الظرف الفجاءة قد تفسر ذلك، كما عجزوا عن قيادة عمليات الإصلاح أو التغيير، ولكنهم أصبحوا قوة ضغط تمثل صداعا حقيقيا في رؤوس الأنظمة الحاكمة التي تلجأ عاجلا أم آجلا لتقديم تنازلات.

بعد الملحمة جاءت خيبة الأمل لم يغتن الفقراء، ولم يتحرر المستعبدون، ولم تتطور البلاد، مازلنا بعيدين عن الثورة (التي تعني كمفهوم إعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي برمته، وتحدي المعايير الموجودة واستبدالها بمعايير جديدة، أو التغيير الجذري في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، بشكل شامل وعميق

[1]- قرواز الداودي، فلسفة التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي. مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة سطيف2) العدد19-ديسمبر2014، ص 27.

وعلى المدى الطويل، مما ينتج عنه تغيير في بنية التفكير والسلوك للناس، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية، وخلق بدائل تواجه محاولات الإطاحة بالثورة وإجهاضها، وحفظ مكتسباتها ولتحقيق ذلك على الثورة تحديد غاياتها بشكل يجعلها محلا للإجماع حولها، تحديد مرجعيات يحتكم إليها عند الخلاف، استخدام وسائل عقلانية لتحقيق الغايات بشكل واع).

بهذا المعنى قد يكون ما حدث شبيه بالثورة أو هو انتفاضة أو إرهاصات انتفاضات محدودة الاتساع الأفقي دون استبعاد تحولها إلى انتفاضات شاملة، أو ثورات إذا توافرت شروط الثورة (متغير الوعي بالأهداف واستحضار المخاطر، وصول الاجتماع السياسي إلى حدود الأزمة، وانقطاع التواصل بين السلطة والشعب وعامل ذاتي هو إدراك الجماهير لقيمتها الحقيقية، كعامل استقرار أو تغيير للنظام).

من أسباب ذلك انعدام قيادة وبرنامج، ربما لأن قوى التغيير لم تكن تتوقع سقوط الأنظمة، لذلك أجلت التفكير في البديل، ثورة بدون وجه ورأس وأفكار،[1] غياب قيادة قوية وشخصيات كاريزماتية ذات خبرة، وغياب بديل سهل إقصائها واستعمالها من القوى التي حاربتها، وهذا نتيجة التصحر السياسي واختلال علاقات القوة بين حركة شبانية غضة لا تملك إمكانات كبيرة، وأنظمة خبيرة وذات نفس طويل، اختلال التوازن بين المجتمع المدني والنظام السياسي القوي اقتصاديا وإيديولوجيا أنهى النزال لصالحه.

تغيرت الأنظمة أو رؤوسها ولم تحل المشاكل، ربما المشكل سوسيولوجي وليس سياسي، يعود لعجز المجتمع المدني عن إفراز نمط آخر من السلطة أو التحكم فيها عبر مؤسسات تحديثية تفرض عليها عدم مجاوزة دولة القانون واحترام مصالح الجميع، أو لغياب ثقافة حقوق الإنسان عربيا وغياب مفهوم المواطن الذي يبني هذه الدولة، حيث

---

Mathieu Ghidére, op cit, p 20.
_ [1]

يوجد إنسان شاغر بدون قضية، عازف عن الاهتمام بأمره بله أمر الجماعة، قابل للاستبداد في مواجهة إنسان مسيطر (مصطفى هميسي[1])، بعد سقوط الحكام بقيت الحكومات والسياسات المصطفة مع المصالح الخارجية، هل هي ثورة سياسية أم مدنية؟ الاحتمال الثاني يبقى الأقرب للصحة.

من الأسباب كذلك التراكم الطويل للأزمات وتأجيل الإجابة عن أسألتها، فالمرض الذي سكن الجسد لمدة طويلة بدون علاج، أضحى مزمنا وليس من السهل الشفاء منه في بضعة أيام، المهم هو بداية التشخيص ثم العلاج والصبر عليه، والزمن جزء من العلاج شرط الإصرار والاستمرار، طلائع الشباب التي ملأت الساحات (ساحة التحرير بالقاهرة، ساحة التغيير بصنعاء)، ووقفت بصلابة وكانت المبادرة للنضال الجماهيري أخلت الميدان تدريجيا للقوى التقليدية، كالأحزاب والهيئات التي التحقت متأخرة بالحركة الجديدة، بعدما ناضلت في ظل الأنظمة لأجل مطالب محددة ووصلت لطريق مسدود.

ربما كون هذه المؤسسات محددة الإقامة والعنوان، مما يسهل الاتصال بها ومخاطبتها أثناء المفاوضات والإجراءات عكس كتلة الشباب الثائر، غير الموحد في جبهة واحدة وقيادة واحدة تتكلم باسم الجماهير، تفرق المحتجين واختلاف رؤاهم حول قبول أو رفض المحادثات مع المجلس العسكري بمصر، أو رئاسة الوزراء، وتباين المواقف بين الحراك الشبابي واللقاء المشترك في اليمن، حيث يرفض الأول كل حوار مع النظام، بينما يبقي الثاني على حبل التعامل مع المبادرة الخليجية لحل الأزمة. فالتفاف النخبة على مطالب المحتجين وحركتهم التلقائية لصالح حسابات التحكم والتدبير والتفاوض الذي يقوض المطالب أحيانا، تفاؤل الإرادة يواجه تشاؤم العقل (غرامشي)[2].

[1]– الخبر اليومي عدد2012/02/07.

[2] – الطاهر لبيب، المرجع السابق، ص 168.

الحركات الاحتجاجية لم تدم طويلا، لماذا لم تستمر هذه اللحظة التاريخية ؟ هل هي فلتة لن تتكرر؟ يبدو أن الشعوب العربية لا تمتلك النفس الطويل الذي تمتلكه سلطها، اعتقاد الشارع أنه حقق الأهم بخروج الحكام من سدة الحكم، عسكرة الحركة الاحتجاجية والقمع كان من أسباب الفشل أيضا، الروح الجماعية التي أشعلت الحراك انطفأت شعلتها وعادت من جديد النزعة الفردية للظهور باحثة عن منافع دون تضحيات أو تكاليف أقل إنها إستراتيجية" العابر السري"[1](Le Passager Clandestin) الذي يحبذ المجهولية والتخفي عن مواجهة السلطات، هذا التفكير المستوحى من نظرية الاختيار العقلاني تبقي الفرد بعيدا عن حركات التعبئة والحشد والاحتجاج، منتظرا من الآخرين التحرك والتضحية ثم الاستفادة من ثمرات تضحياتهم، ناسيا أن التحرك الجماعي يخفف الضغط والتضحية على الجميع "إذا عمت خفت"، لم يتحول الفرد (l'Individu) إلى شخص (La Personne) فعال يحدث التغيير وينتج الحضارة، كما تتطلبه فلسفة التغيير الحضاري عند مالك بن نبي، ربما لأننا لن نولي أهمية وأولوية للإنسان كلبنة أساسية في بناء المجتمعات رغم تخمتنا بالأشخاص والأفكار والأشياء[2].

أعطى هذا الحراك قوة كبيرة وزخما للجناح السياسي من الحركة الإسلامية المعروف بتيار الإسلام السياسي (جماعة الإخوان المسلمين على الخصوص) الذي التحق بالحركة وساهم في نجاحها بالتمويل والتنظيم، ثم وصل لسدة الحكم في عدة بلدان (مصر، تونس، المغرب)، لكن بقيت السلطة الفعلية خارج دوائره (تصريح بن كيران رئيس الحكومة المغربية عن حزب العدالة والتنمية الإسلامي، الذي صرح لوسائل الإعلام أن القرار السياسي يتحكم فيه الملك، وتصريح أبو جرة سلطاني الرئيس السابق لحركة حمس أيام استوزارها، من أن الحركة تحكم ولا تملك، أو هي في الحكومة وليست

---

[1] – Ben ne fissa Sara et Blandine Destrimau, op cit, p 10.

[2] – قرواز الداودي، المرجع السابق، ص 28.

في الحكم، كما قال في تصريح سابق) إنها ديمقراطية التعدد لا التعددية بتعبير عبد العالي رزاقي، وسرعان ما استعادت الدولة العميقة تاجها الذي سلمته مؤقتا لرؤوس أخرى، دور التيارات الإسلامية في هذه الأحداث ماعدا حالة البحرين لم يكن أساسيا دون التقليل من مشاركتها، لم يلعب المسجد دور التجييش والتعبئة كما كان في عقود سالفة وهذا لصالح وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة كالفايسبوك وما شابهه.

تراكمات عقود من الصعب إصلاحها في لحظات سريعة فالداء أكثر عمقا مما نتصور، وقد تستعيد الخلايا السرطانية نشاطها بعد فترة ركود أو نوم، تجارب بعض الأمم السابقة في الثورة تعطي لنا درسا بأن الثورة لا تنتهي، وكل مرحلة من المسار الثوري لا تتضح إلا بالفترة التي تليها، فلابد من زمن طويل لتغيير الأوضاع، وبأن اللحظات الموالية للثورة قد تبدو أحيانا قاتمة وقاسية أكثر مما نتصور، بل قد تأكل الثورة أولادها من بشر وأفكار ومطالب عندما يتجاوز تلقائية المطلب موضوعية الممكن[1].

فهذه الثورة الفرنسية التي قامت لأجل بناء دولة جمهورية ديمقراطية بشعار الثلاثي "حرية، إخاء، مساواة" تتقهقر إلى الاستبداد – أربع سنوات فقط بعد انتصارها– عبر نابوليون الذي نصب نفسه إمبراطورا عام (1804) ثم إلى ملكية من جديد مع لويس 18 في (1814)، ثم شارل العاشر في (1824) ثم عودة الديكتاتورية في (1852) مع نابوليون الثالث، ولم تنشأ الجمهورية إلا عام (1870) بعد هزيمته أمام بروسيا، كما قطعت رؤوس القاطعين كروبسبيار، واحد وثمانون سنة من المد والجزر حتى حققت الثورة أهدافها.

كل ثورة وحركة إصلاح أو تجديد تواجه تحديات وتهديدات ابتداء من الثورة المضادة، حيث يتجمع من فقدوا السلطة خلف الستار للتآمر على السلطة الجديدة،

[1] – الطاهر لبيب، المرجع السابق، ص 170.

وعرقلة عملها ومسارها وتشويهها، واستماتة الغباء الجماعي في محاولة إبقاء المصالح الخاصة (منصف المرزوقي)، ولنا في مصر مثال على ذلك، إذ تحالفت الفلول (الحزب الحاكم وإعلامه مع الجهاز الأمني مع مافيا الاقتصاد)، لإسقاط الرئيس مرسي وفي تونس عملت الدولة العميقة المستحيل، لإبقاء الوضع على ما هو عليه وبث الفوضى والعنف، أو إشاعة اليأس والندم في قلوب الجماهير، وجعلها تتحسر على الزمن الجميل كما في حالة ليبيا، أما في الحالة السورية فالدولة العميقة أكثر شراسة وانتصرت مستقوية بالخارج، الأخطر في الدولة العميقة هو التحاق بعض أفرادها بالثورة لإفراغها من مضمونها، أو لاستعادة مزاياهم عبر مسارات ديمقراطية، قد تأتي بأنظمة حكم ونخب تستبدل الفساد بطرق الاستبداد بالفساد عن طريق الديمقراطية (حبيب راشدين[1]).

من التحديات تلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتراكمة من عقود، والملحة من جماهير مندفعة، وعجز القيادة الجديدة عن تلبية ذلك، واستغلال الثورة المضادة لذلك للنفخ في النار، وهنا يحضرني التساؤل الذي طرحه الكاتب الصحفي حبيب راشدين: هل يكفي تصفية الحساب مع زمرة الاستبداد لتصفية الحساب مع مفردات التخلف وتحقيق التنمية المستدامة؟.

من التحديات أيضا وصول الانتهازيين للحكم على ظهور وجماجم الثوريين الذين سرعان ما يدب الخلاف بينهم، ويلتفون على بعضهم البعض سجنا وقتلا وإبعادا، ليستغل الملتحقون الجدد الفرصة لتنظيم صفوفهم، ففي بلدان ما سمي بالربيع العربي لم يصل الثوار لسدة الحكم، بسبب عجزهم وخلافاتهم وتوظيفهم من قبل الدولة العميقة، بل الذي سيطر على السلطة بعد الأحداث هو النظام السابق بشخوص مختلفة، فلا حراك الثورة ولا المجتمع المدني بتونس، ولا اللقاء المشترك باليمن، ولا حركة الميادين بمصر نال شرف قيادة البلاد بعد الزخم الثوري.

[1]– حبيب راشدين، الشروق اليومي، عدد 2012/10/20.

خطر الارتداد وارد في الثورات حيث يتحول الضحية إلى جلاد، وتهدم منجزات وتنتكس إلى وضع أسوا من السابق، نبه إلى ذلك كثير من أبناء الثورات الكبرى فهذا الشاعر بول فاليري يرى أن "الثورة تنجز في يومين عمل مائة سنة، وتخسر في سنتين إنجاز خمسة قرون" أما الفيلسوف رينان فكان أكثر إنذارا عندما قال" الحكومة التي تنقذ شعبها من خطر كبير، تجعله يدفع ثمن ذلك غاليا في وقت لاحق".[1]

أثبتت الأحداث أن الديمقراطية ليست حلا سحري لجميع المشاكل، إذا لم ترافقها تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة مع عدالة اجتماعية، وهي أمور ليست سهلة الانجاز بمجرد إسقاط نظام أو رأسه، بل قد يعري سقوطه عورات ومساوئ، كما حدث في حالتي تونس ومصر، حيث تأثرت المداخيل بتراجع السياحة والخدمات والإنتاج وهربت الاستثمارات، لتزيد من عبء المسؤولية، فلا ينبغي المبالغة في التوقعات حتى لا تصاب الشعوب بالإحباط وتحن للعودة للنظام السابق، وهذا يتطلب توعية مستمرة وعميقة بالتحديات وبإمكانات التغيير المتاحة، هذه إشكالات عاقت الحراك الاحتجاجي العربي، ومنعت قيام الديمقراطية في العالم العربي (الكاتب التركي تيمور كوران).[2]

بعد انتهاء الأحداث عرفت هذه البلدان مرحلة انتقالية صعبة مليئة بالأزمات التي لم تنته لحد الآن (اليمن، ليبيا، تونس) والبعض الأخر مازال الصراع محتدما فيه (سوريا، ليبيا)، عدم وجود استقرار سياسي أعطى المبرر للقوى الخارجية بالتدخل لصالح الأطراف التي تسندها، وبدأ التخطيط لتقسيم بعض الدول حسب خريطتها الاثنية أو الطائفية، زاد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحول الربيع إلى خريف باهت.

[1] - الطاهر لبيب، المرجع السابق، ص 170.

[2] – الجزيرة نت (صحيفة الكترونية)، يوم الأحد 1432/07/04هـ الموافق ل2011/06/05.

# الفصل التاسع:

# الحركات الاحتجاجية في الجزائر.

## الفصل التاسع: الحركات الاحتجاجية في الجزائر.

**مقدمة:** إذا قصدنا بالحركات الاحتجاجية الحركات المهنية كالحركة العمالية، فإنها بدأت في السبعينات وعبرت عن نفسها بالمطالب الاقتصادية الفئوية التي كان مسموحا بها فقط دون المطالب الأخرى، في ظل الأحادية السياسية والنقابية آنذاك، التي لا تعترف إلا بهذه المطالب، ورغم ذلك كانت تعاديها لاستعمالها الإضراب عن العمل المحصور في مكان واحد بأشكال تعبيرية بسيطة فردية، ثم انتقلت بعد الثمانينات إلى أشكال أكثر جماعية ومن القطاع الخاص نحو القطاع العام، الذي يعني إعادة النظر في التسيير والخيارات السياسية للدولة (الخيار الاشتراكي الذي كان يعتبر العامل مسيرا منتجا)، ثم ظهور نقابات مستقلة أكثر تنظيما، لكنها مازالت متقوقعة في مطالبها الاقتصادية الفئوية، ولم تبلور برنامج سياسي واضح متفق عليه.

أما إذا قصدنا بالحركات الاحتجاجية خارج المجال العمالي فإنها بدأت في بداية الثمانينات (مع تغير النظام السياسي بمجيء الرئيس الشاذلي)، مع الحركة الثقافية البربرية فيما سمي بأحداث الربيع البربري في شهر (أفريل1980)، بعد رفض السلطات الترخيص لمحاضرة عن الشعر البربري، التي كان ينوي إلقائها بجامعة تيزي وزو الكاتب مولود معمري، وما تلاها من صدامات بين الطلبة وقوات الأمن، وتجذر المطالب اللغوية من قبل الحركة الثقافية البربرية التي دعت بعد ذلك إلى إضراب المحفظة في الموسم الدراسي (1994/ 1995)، حيث شهدت منطقة القبائل مقاطعة واسعة للمدرسة.

أدى هذا الإضراب إلى أزمة بين النخبة التي دعت إليه وجماهير المنطقة التي تأثرت به، بسبب طول مدته وجذرية المطالب، ثم تحولت إلى حركة شعبية احتجاجية فيما بعد، خاصة بعد أحداث (2001) التي عرفتها منطقة القبائل، وقوة التجنيد والتعبئة الشعبية التي زاوجت بين الطرق السلمية والعنيفة أكثر، لم تكن معهودة في المنطقة

المعروفة بالحضور والتنظيم الحزبي والجمعوي والسياسي، حيث فضل الجيل الجديد الاستغناء عن أحزاب المنطقة (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية) التي فشلت حسبه في حل المسألة البربرية منذ ظهورها في (1949)، وتأسيس حركة جديدة سميت "بالعروش" أو "حركة المواطنة " بقيادة بلعيد عبريكا، والتي صاغت مطالب ثقافية وسياسية واجتماعية في ما عرف بأرضية القصر، وتحولت لقوة ضغط على النظام السياسي الذي أخذ مطالبها بعين الاعتبار في التعديل الدستوري لعام (2014) الذي اعترف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية.

أحداث الجامعة المركزية شهر نوفمبر عام (1982) بالجزائر العاصمة، بين الإسلاميين وبعض الطلبة، ثم بينهم وبين الشرطة ووقوع ضحايا، والتي دشنت بداية المعارضة السياسية الإسلامية[1]، واحتجاجات طلاب الباكالوريا في وهران والجزائر عام (1982)، أيضا مظاهرات للإسلاميين في القبة في (16 افريل1984)، واحتجاجات الثانويين عام (1986) في بعض مدن الشرق كسطيف وقسنطينة، تمرد مسلح عام (1985) بقيادة بويعلي مصطفى وجماعته (الحركة الإسلامية المسلحة MIA) والذي انتهى بقتل بويعلي واعتقال خليته، وفي أفريل (1985) مظاهرات في حي القصبة لأجل السكن، وعشرات الإضرابات العمالية والاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت أوجها في أحداث 1988/10/05.

الممارسة المطلبية الجماعية توسعت بعد (2000) لتشمل جغرافيا جديدة كانت بمنأى عن الحراك الشعبي ومعروفة بهدوئها التقليدي، عرف المجتمع الصحراوي تحولات كبيرة جراء انتشار التعليم الجامعي من خلال الطلبة الذين درسوا بجامعات الشمال أو الذين يدرسون بجامعات الجنوب، حيث أصبح لكل ولاية جامعتها مما سهل تكوين

---

[1] – Mostapha Hamza, au de la crise algérienne, la hiérarchie militaire, (univ de Genève), pp 259-271.

نخبة محلية، بدأت تظهر علامات الغضب والاعتراض جراء تهميش هذه المناطق لفترات طويلة من الدولة الوطنية، التي استغلت حسبهم ثرواتهم الغازية والبترولية دون استفادتهم منها، كما استفاد منها أهل الشمال المسيطرين على مراكز القرار.

تحركت الجزائر العميقة من خلال جنوبها ابتداء من (2004) مع أحداث ادرار، حيث أغلق سكان المدينة في شهر ماي الطريق الصحراوي الرابط بين أدرار وغرداية، وحطموا مقر الدائرة ومقرات شركات وطنية وإدارات عمومية، احتجاجا على تأخر السلطات في التكفل بهم بعد الفيضانات الطوفانية التي شهدتها المنطقة، تلتها أحداث غرداية في ربيع (2008)، التي اتخذت بعدا طائفيا مذهبيا بين سكان الولاية: العرب السنة (الشعانبة في أكثريتهم) والبربر الإباضيين (بنو ميزاب)، صراع قديم يتجدد كل مرة لكنه أخذ منزلقات خطيرة في السنوات الأخيرة كادت تهدد الوحدة الوطنية، ثم الحركة الاحتجاجية بالمنيعة ضد الغاز الصخري التي توالت لأيام، ولم تنفع معها كل جهود ووساطات الطبقة السياسية حتى تدخل الجيش مهددا.

مع تدهور أداء الدولة الوطنية وضعف إنجازاتها وتوتر علاقاتها بالمجتمع، وعدم تلبية مؤسساتها العصرية لمطالب السكان جراء تراجع دورها ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية منذ التسعينات، انكفأ هؤلاء للانتماءات التقليدية – تحت الوطنية – التي عادت للظهور من جديد في هذه المناطق (الجهة، الولاية، العروش، القبيلة، الجماعة أو تاجماعت أو العزابة)، حتى وهي ترفع مطالب عصرية نتيجة الإخفاق الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات الدولة المحلية بما فيها الجهاز الأمني، كانت الأحداث الجزائرية مؤشرا على كبت متراكم وغياب التأطير العقلاني لحركة المجتمع السياسية والاجتماعية.

فهل الجزائريون لهم ميل أكثر للعنف على النقاشات العقلانية لحل نزاعاتهم؟، أو بعبارة أخرى هل العنف ووظائفه ومظاهره من العوامل المكونة للثقافة الجزائرية كما

تساءل أحمد رواجعية[1]؟. هل نحن متمردون بطبيعتنا ورافضون للسلطة ولكل نظام؟. هل ضعف مفهوم الدولة لدى الجزائري الذي لم يخضع لسلطة مركزية واحدة جعله لا يخضع ويتحدى دائما، كما روجت لذلك بعض الأفكار الانقسامية ولقيت صدى حتى من المجتمع ذاته (المُكوِّن من بنى اجتماعية وسياسية قائمة على علاقات جهوية وقرابية) معيدة للأذهان تاريخ سيبة القبائل في المنطقة.

الجزائريون كغيرهم من الشعوب (كيانات خرساء، حيوان صامت، طاقات جبارة[2]) قابلون للتحكم وللنظام وللضبط شرط وجود دولة عادلة ترعى الحقوق ويتلمس في نخبها قدر من الإخلاص والصدق ينقاد لما تعرضه عليه، فلطالما عانى الجزائريون الحرمان والظلم والتهميش أثناء الليل الاستعماري، وعندما انبثق الفجر الجديد بعد انتظار طويل، تفاءلوا كثيرا لحد الأحلام والأوهام وخيبت السلطات الجديدة الكثير من هذه الآمال فانتفضوا عليها، فالاحتجاجات المتكررة للسكان أو المشاغبين كما تسميهم السلطة ليست رفضا للدولة مطلقا، فهذا مما لا يدعيه أحد بل هو طلب لدولة القانون والعدل، دولة تؤمن مؤسساتها بمبدأ لا طاعة لمسئول في معصية القانون، دولة صادقة مخلصة وفعالة، هو تذكير لأعوان الدولة وموظفيها بتقصيرهم وتجاوزاتهم في التسيير اليومي للشأن العام، والتي أفقدتهم الثقة في دولتهم وأصابتهم بالإحباط النفسي الذي تقزمت أمامه كل المنجزات.

الاحتجاجات تنبع من مخيال الأمة لإصلاح الدولة ومن عدم إنسانية النظام مما يدفع إلى الحلم بدولة مثالية يحكمها ناس طيبون صالحون، الاختلالات السابقة في التسيير إذا أضيفت لها عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى كبزوغ النزعة الفردانية –

---

1 – Peuples méditerranéens, (revue trimestrielle) N°70-71, janv – juin, 1995, paris, op cit,

2 – حبيب راشدين، الطيب والخبيث في سياسة الحيوان الصامت، الشروق اليومي، عدد نوفمبر 2008.

جمع المال بكل وسيلة وإطلاق الغرائز والغش الذي أصبح ثقافة عامة تنال به المكاسب على حساب الجد والإنتاج- التي تصل أحيانا لدرجة العدوان، يأكل القوي فيها الضعيف، وقوانين السوق التي لابد لها أن تضبط بالتنافس والعرض والطلب، وإلا أضحت سوقا متعجرفة غير شرعية (هابرماس" إذا لم تحم الدولة فضاء التبادلات من ممارسات النهب التي يمارسها أعوانها، لا يمكن للمجتمع أن يراكم الثروات")، هذا ما يجعل الحلم بدولة القانون والحق مطلبا شعبيا مشروعا، ففي ظل هذه الدولة تُمَارس السيادة الوطنية والشعبية عبر منتخبين من الشعب ليتحقق التجانس والفعالية المطلوبة لنجاح أي نظام سياسي.

مسألة الأجور والقدرة الشرائية أضحت أيضا من مصادر التوتر بين العمال والموظفين ضد والحكومة، والتي تغذي حركات اجتماعية احتجاجية جديدة بعد ظهور نقابات مستقلة خاصة في الوظيف العمومي (التعليم والصحة والجماعات المحلية)، الذي يضم الشريحة الأكبر من الموظفين، وانهيار القدرة الشرائية وعجز الأجر عن تلبية الحاجات الاجتماعية (لا يُمَكن حتى من تغذية صحيحة)، بسبب التخفيضات المتوالية للعملة (بدأت منذ (1990)، بناء على توصيات صندوق النقد الدولي.

كان الهدف المعلن تشجيع الصادرات والاستثمارات الأجنبية وتعويق الواردات والاستهلاك، لكن الهدف الخفي تمويل عجز الميزانية) وارتفاع الأسعار عند الاستهلاك جعله بدون قيمة حقيقية عند التداول حتى بعد الزيادات المتوالية للأجور التي استرجعها التضخم، ويسمي الاقتصاديون هذه الحالة بعملة أو أجور القردة، تعبيرا عن عدم وجود مقابل اقتصادي لها أو أجر اسمي (المقدر بالنقود) حسب ريكاردو، وهو عكس الأجر الحقيقي (المقدر على أساس منتجات استهلاكية)، فالزيادات في الأجور عندنا ترتبط بالقدرة المالية للخزينة العامة (عامل سياسي) المرتبطة بسوق النفط العالمي ولا علاقة لها بالعامل الاقتصادي (السوق، الإنتاجية، المنافسة، الاستهلاك، متعاملين اقتصاديين).

## - المبحث الأول: التغيرات الاجتماعية الجديدة:

متغير الزمن مهم في فهم الواقع الاجتماعي، الزمن وصيرورته التاريخية الفعلية أكثر تعقيدا وتشعبا من كل عملية تنظير لأن الزمن والتغيير الذي يحمله سريع بينما التفكير والفهم يطول وبينهما قد تحدث الفجوة في التحليل. تطور المجتمع بعد عقود من الاستقلال، تجددت الأجيال وأضحت السمة الشبابية هي الغالبة إذ بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة (70%)[1] وهي فئات ولدت بعد الثورة ولم تعش أحداثها بل تعاملت مع البيروقراطية الجزائرية والفساد الإداري والقمع الأمني ولم تملك حتى أحداث أكتوبر (1988) أي ميراث في المشاركة السياسية، وكانت الساحة مغلقة إلا من التعبئة الرسمية للجماهير في ظل عدم إيمان النظام بالديمقراطية كقيمة عليا تحكم العلاقة مع المجتمع. تزايدت معدلات النمو السكاني ب (3,2%) وزادت الحاجات وعجز النظام عن الاستجابة لحيوية المجتمع وتطوير خطابه وممارساته، إذ ظل حزب جبهة التحرير يحتكر التمثيل السياسي والنقابي لفترة طويلة بل حتى المؤسسات الاقتصادية، مما أدى إلى نمو حركات الرفض والاحتجاج مع تأخر النظام في بدء التحول.

**الانتقال الجيلي:** سبق وأن أشرنا إلى التغيرات الديمغرافية بأبعادها السياسية، إذ عرفت الجزائر المعاصرة ثلاثة حقب سياسية (جيلية) رئيسية أشرنا لكثير من ملامحها ولا بأس أن نعيد التذكير بها لارتباطها بموضوع انتقال السلطة وعلاقة الأجيال ببعضها البعض:

الجيل الأول: هم الآباء المؤسسون للحركة الوطنية، قادوا الثورة المسلحة وحققوا الاستقلال، بنوا الدولة المستقلة واستمروا على رأسها لعقود باسم الشرعية الثورية، جيل

[1] – منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، أفريل، 2012، ص 50.

كبير في السن مولود في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، وصل لنهاية مشواره في الحياة وانقرض الكثير منه، داخل هذا الجيل وقع صراع بين جناحين أو جيلين فرعيين في الخمسينات، الجيل السياسي المؤسس للحركة الوطنية (مصالي وأتباعه)، الذي استعمل الأدوات السياسية في نضاله كالحزب والانتخابات والانتظار، وجيل الفعل الثوري المباشر الذي تعجل الحسم العسكري (المنظمة الخاصة ولجنة 22 التي أسست جبهة التحرير الوطني)، والذي أعاب على الجيل الأول مهادنته للحالة الاستعمارية وعدم قدرته على القطيعة معها، فالخلاف الذي وصل لحد الاقتتال بين الفريقين أثر على الثقافة السياسية الوطنية (رفض الزعامة الفردية، تفضيل القيادة الجماعية. أولوية الشعب على النخبة الشعبوية، سيطرة العسكري على السياسي وعلى المثقف، نبذ النقاش الفكري والسياسي العلني لصالح التسويات الشخصية المبنية على موازين القوى المؤقتة)[1].

الجيل الأول رغم أصوله الشعبية والريفية عرف حراكا طبقيا مهما (الثراء واليسر) بعد الاستقلال لارتباطه بالمواقع التي احتلها داخل الدولة المستقلة ولطبيعة الاقتصاد الريعي المركزي المعتمد على القطاع العام، والدولة الحديثة الاستقلال ليست فقط حكما بل مكان تُنتَج فيه الأملاك والثروات ويتم فيه التفاوض حول المصالح[2]"، جيل قاد الثورة ووصل للسلطة وسيطر على مركز القرار السياسي داخل الجيش وهو صغير في السن وبقي طويلا فيها ولم يفكر في مغادرتها، رفض التعددية والمنافسة ورأى في الأجيال الأصغر منه نظرة الكبير للقاصر ونظرة شك في وطنيته وكفاءته.

الجيل الثاني: ولد في السنوات الأخيرة للكفاح أو البدايات الأولى للاستقلال، أحسن تعليما وأكثر تمدنا من الجيل الأول، حيث دخل المدينة صغيرا أو ولد فيها، تكيف معها

[1]– جابي عبد الناصر، المرجع السابق، ص 15.

[2]– محمد حربي، الأسس الثقافية للأمة الجزائرية، ترجمة بلقاسم بن زنين، مجلة إنسانيات، عدد47–48، جانفي – جوان، 2010، ص 11.

وقَبل بمظاهرها وسلوكياتها عكس الجيل الأول الريفي الأصول والتنشئة، الذي عادى المدينة (ترييف السلطة)، والتواصل موجود بين الجيلين، وتوجد نظرة إيجابية نوعا ما بينهما (في حدود الفكرة السياسية الوطنية)، وكان يمكن لهذا الجيل أن يكون حلقة وصل بين الجيل الأول والثالث المتعاكسين والنافرين من بعضهما البعض، المدينة ستكون المرآة التي تظهر فيها عيوب وفشل تسيير الجيل الأول المسيطر على السلطة باسم الشرعية الثورية وفضاء الحركات الاحتجاجية التي ظهرت مع مطلع الثمانينيات.

بقي هذا الجيل تحت سيطرة الجيل الأول في المجال السياسي (حتى داخل المؤسسة العسكرية، رغم تشبيب القيادات ظل مركز القرار السياسي بيد الجيل الأول وأسند للثاني مسؤوليات تقنية وإدارية)، ولم يفكر في الثورة عليه وإعادة النظر في شرعيته التاريخية، رغم انتقاده له ورضي بتقسيم العمل بين السياسي الذي احتكره الجيل الأول والتسييري الذي احتكره الجيل الثاني، وهذا بسبب التنشئة السياسية التي تعرض لها والتي أفقدته المبادرة السياسية، ومع مطلع التسعينيات تدهورت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والرمزية لكثير من أبناء هذا الجيل بفعل الخيارات السياسية والاقتصادية الجديدة، فتوجهت إما للنقابات المستقلة أو القطاع الخاص لاستثمار تجربتها التي كسبتها من عملها في القطاع العام.

الجيل الثالث: لحظته الجيلية مختلفة تماما عن الجيلين السابقين، فهو أصغر سنا ومختلف في تنشئته السياسية التي تلقاها في المدن وبين أزقتها وأزماتها المتعددة (السكن، الماء الصالح للشرب، النقل، بطالة الشباب خاصة الجامعيين وحملة الشهادات، تسرب مدرسي، عنف حضري)، يمكن أن نسميه جيل الفعل المباشر أسوة بالجيل الأول، عاش وعايش مراحل إعياء وفشل المشروع الوطني التحديثي الذي أدى إلى تطورات اجتماعية أثرت في التوازنات التقليدية للمجتمع الجزائري، حيث برزت طبقتان متناقضتان: طبقة غنية تتحكم في البلاد وهي أقلية، وهذا من خلال مواقعها

داخل الحزب والجيش والمؤسسات، وبقية فقيرة تتشكل من العاطلين والنازحين من الريف والمناطق المحرومة وأطراف المدن وذوي الدخل الضعيف.

تزايدت مشاعر الإحباط وخيبة الأمل والثقة لدى الجماهير في قدرة النظام على حل مشاكلها وتلبية طموحاتها، وبلغ فشل المشروع الدولتي مداه مع نهاية الثمانينيات مع انفجار الخامس من أكتوبر (1988) بكل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قاد الحركات الاحتجاجية بمختلف تعبيراتها ضد السلطة الحاكمة وسياساتها وخطابها، رافضا الانخراط في مؤسساتها الرسمية كافرا بالخطاب السياسي والإعلامي الرسمي وعازفا عن الاهتمام بالشأن السياسي العام، استغل الإسلام السياسي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ عنفوان الحركة الشبابية الاحتجاجية مطلع التسعينات، واستعدادها لتقبل دعوتها وتلهفها لمشروع بديل للعدالة والمساواة والأخوة والطهارة وخضوع الفرد لله، وكان أقرب إلى منطقها ونبضها من أية حركة أخرى التي غلب عليها الخطاب الديمقراطي التغريبي والطابع النخبوي الطبقي (الطبقة الوسطى التي تتميز بفرديتها الكبيرة، ودفاعها عن مصالح فئوية ضيقة وتأثرها الضعيف بالفئات الشعبية الأخرى).

تبنى القضايا الاجتماعية والاقتصادية للشباب والفئات الشعبية المهمشة التي لجأت إليه (ظهرت الجبهة الإسلامية خلال انتخابات البلدية جوان (1990) والتشريعية ديسمبر (1991)، ترشحا وانتخابا كحزب للشباب والجامعيين المهمشين وسكان المدن الكبرى، في مقابل حزب جبهة التحرير الوطني الذي أظهرت النتائج أنه حزب الشيوخ والريف)، وكان جماهيريا لدرجة صعبت التحكم في قواعده الاجتماعية وقت الأزمات، جماهيريته وافتقاده لبرنامج فكري وإصلاحي، إضافة لعوامل أخرى عجلت بتوقيف اندفاعه، ظاهرة الجبهة الإسلامية ليست حزبا بالمفهوم المعاصر، إنما هي حالة ذهنية

واجتماعية تترجم إرهاق سنوات الجمر بتعبير لخضر حمينة في فيلمه الشهير.[1]

حدثت قطيعة بين هذا الجيل والأجيال التي سبقته، حيث حملًها مسؤولية تدهور أوضاعه وفشل البلاد على أكثر من صعيد، رغم إمكاناتها الهائلة ودخل في مواجهات عنيفة فردية وجماعية ضد مالكي السلطة، وكذلك من داخل مكان العمل عبر سلسلة إضرابات لم تشهد لها الجزائر مثيلا قبل ذلك، نظمتها نقابات مستقلة عن النقابة الرسمية، وحتى في المجال الثقافي والفني من خلال رفض أذواق وخيارات الجيل السابق سواء في الملبس أو الغناء (الرأي والأغنية العصرية)، أو مختلف التعابير الأخرى (هوائيات لالتقاط القنوات الأجنبية، الترابندو في مواجهة الاحتكار، الملعب كفضاء للتعبيرات الاحتجاجية)، وحتى مسلحة لمطالبته بالرحيل والتغيير الجذري، بحث الفاعلون المهمشون إعادة تشكيل الرابط الاجتماعي خارج المجال الرسمي عبر أنظمة اجتماعية معارضة ومنافسة

النزاعية الحادة للأجيال جسدها هذا الجيل الأخير المتهم بنكران الجميل وانعدام الوطنية وتحسيسه بأنه فاقد لكل مهمة تاريخية بعد احتكارها من أصحاب الشرعية التاريخية والثورية، فرد عليهم بالتشكيك في ماضيهم التاريخي وإنجازاتهم وعدم الاكتراث بهم، بل مواجهتهم بالسلاح أثناء التسعينات، رغم الكلام الرسمي المكرر بضرورة تسليم المشعل للشباب وتداول السلطة و"بطاب جناننا"، كما ردد الرئيس بوتفليقة في ماي (2012)، لكن بقي الجيل الأول ماسكا بالمبادرة وبمفاتيح السلطة رغم تشبيب جزئي وقع على الواجهة.

**<u>– الفضاء العمومي والرابط الاجتماعي</u>:**

سبق وأن ذكرنا أن المجتمع الجزائري قيد التشكيل باستمرار، وأنه انتقل بفضل

[1]– منصف الوناس، المرجع السابق، ص 253.

الظاهرة الاستعمارية من مجتمع محلي بدوي زراعي تقليدي محافظ (الجماعة)، إلى مجتمع مديني عصري إن صح هذا التعبير، وتغير نمط معيشته وسلوكياته وقيمه جراء العبور من النمط الأول نحو الثاني، كما تفككت بناه التقليدية ابتداء من القبيلة (العرش) إلى الأسرة التي انتقلت من النمط الممتد إلى النووي المنشطر، إلى الشارع الذي كان مؤسسة تنشئة هو الآخر، الهجرات الكثيفة التي عرفتها الجزائر نحو المدن ابتداء من الأربعينات جراء الظروف المزرية للمعيشة داخل الريف (جفاف، مجاعة، سلب الأراضي الفلاحية من أهلها الذين تحول بعضهم إلى أجراء بثمن بخس عند المعمرين).

الدخول للمدينة والمراكز الحضرية لم يكن سهلا ولا مرحبا به، إذ استقبلت هؤلاء النازحين ببؤسها ووجهها العبوس ليجد هؤلاء المجتثين أنفسهم في ضواحي المدن في أكواخ أو مساكن ضيقة جماعية وفرص عمل ضئيلة، فعملوا في مهن شاقة كحمالين في الأسواق أو الموانئ، أو مساحين للأحذية، أو في ورشات البناء أو التسول، وورثت المدينة الجزائرية المستقلة هذه الوضعية وزادت من حدتها في السنوات الأولى، حيث كانت الدولة الوليدة منهكة بآثار الحرب اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، في المدينة استمرت علاقات الهيمنة الموروثة من الفترة الاستعمارية (التمييز المكاني بين أحياء شعبية ومترفة، والذي كرس التقسيم القديم بين المدينة الأوربية والمدينة العربية الإسلامية[1]).

الثمانينات شهدت بداية تحولات اجتماعية أخرى مع اكتظاظ المدن، وزيادة التعليم وارتفاع مستواه، وخروج المرأة للعمل والدراسة وانتقال الجزائر من اقتصاد اشتراكي موجه نحو اقتصاد السوق، وظهور حاجات جديدة وانتظار (نظام للحاجات) جديدة لدى المجتمع الجديد، وتغير نمط استهلاكه ومعيشته (مجتمع السوق بتعبير تونيز Tönnies) وقيمه وبروز العنف الحضري، فالتنشئة الاجتماعية وروابطها تتأثر بهذه التغيرات.

---

[1] – Severine Labat, les islamistes algériens entre les urnes et les maquis, éd, seuil, paris, oct, 1995, p 36.

وانتقال المجتمع الجزائري من مجتمع محلي محدود – بتضامناته وعلاقاته القائمة على العاطفة والنسب والدين، وهذه العوامل كانت كافية حينها لتحقيق التجانس الاجتماعي (تضامن ميكانيكي حسب دوركايم) – إلى مجتمع شامل ممدود (Société Globale) أو التحول من الجماعة (La Communauté) إلى المجتمع (La Société) حيث يرتبط الأفراد بعلاقات مجردة معاكسة للعلاقات الجمعوية والقرابية والأخلاق الدينية، وهو مكان المجهولية خلق فراغا بسبب اندثار المجتمع التقليدي الأصيل الذي كان يفرض احترام الآداب والقيم من خلال الضبط الاجتماعي، الذي كان يمارسه (نظرات وكلام الناس ومشاركة الكل في مراقبة السلوكيات)، وعدم تعويضه بمؤسسات المجتمع الجديد الذي حاول عبر خلق الفضاء العام كمكان جديد للتنشئة المحافظة على الرابط الاجتماعي القديم وتسليمه (من السلمية) بعد الهزات العنيفة التي عرفها.

ظهور الاتجاه والخطاب الديني بداية من الثمانينات، ومحاولته مراقبة الفضاء العام عبر مراقبة المرأة وعلاقاتها بالمجتمع وأدوارها (ساعدته في ذلك الثقافة الأبوية المنتشرة في المجتمع أو العمق الأنثروبولوجي للمجتمع بتعبير إمانويل تود عالم السياسة والديمغرافيا)، سواء داخل الأسرة من قبل الأخ بتقمصه دور الأب بل تجاوزه في سلطته وشكك فيه وعبر أخلقة وأنسنة العلاقات الاجتماعية وإحياء السلوك الإسلامي (من خلال الزي والمظهر والأسماء)، ورافق ذلك بعض مظاهر العنف والقوة (مراقبة بعض الإسلاميين للأحياء الجامعية للبنات، خصوصا مساء وفرض توقيت للدخول –شرطة دينية غير رسمية).

ما أشيع في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات عن رش بعض المتبرجات بمحلول الجافيل أو الأسيد المتولدة من ظهور إسلام نضالي سياسي، حاول أخلقة المجال العام، والتمرد على سلطة الأب الفاشل (الصورة التي يحملها الابن في مخياله عن أبيه)، من قبل الابن صعد إلى التمرد على الأجيال السابقة، وخاصة جيل

المجاهدين والشهداء (التمرد على الأب البيولوجي والأب الرمزي)، والشك في ماض مقدس مليء بالأساطير يمجد هذا الجيل وبطولاته والحقبة الثورية، فبدت الرغبة في الثأر من هذا الماضي ومن شخوصه التي حملت نكبات البلد بعد الاستقلال، ومن الثقافة والإيديولوجية الأبوية التي أضحت عقبة أمام التجانس الاجتماعي والعائلي، الظاهرة تجلت خاصة بعد انفجار 05 أكتوبر (1988)، وما تلاها في السؤال الشهير عن من هو المجاهد؟. وظاهرة نبش القبور ثم المواجهات مع هذا الجيل إبان فترة الحرب الأهلية، بدا جليا أن هذا الجيل يبحث عن قدوات جديدة.

لا يمكن الحديث عن الفضاء العام دون ذكر المدينة كحاضنة له، سبق وأن ذكرنا أن المدن الجزائرية مع الثمانينات شهدت نزوحا كثيفا للسكان من الأرياف والمراكز شبه الحضرية زاد من همومها (ندرة السكن وقلة الماء والفقر وتدهور النسيج العمراني)، ولم تكن مستعدة له لا من ناحية السكن ولا العمل ولا التجهيزات ولا الخدمات، (حسب إحصائيات (1988) فإن أكثر من نصف السكان يسكن المدن بحوالي 58,3%)، طبعا زادت النسبة بكثير في التسعينات في ظل تدهور الحالة الأمنية، وكانت النتيجة زيادة صعوبات الحياة للمحرومين وظهور كثيف للانحراف والجريمة، فالمدينة كفضاء للمجهولية جعلت الأفراد يشعرون بالحرية التامة في التصرفات وعدم الاكتراث بالآخرين، إنه مكان كل شيء مسموح فيه (التعارف والتعاون دون قرابة، العدوان، رغبة السيطرة والقوة، نزعة الثراء والتراكم، المحاكاة الاجتماعية وغريزة الحياة).

رغم ذلك كان العنف محدودا وفرديا ومنبوذا من المجتمع، لكن فترة التسعينات عرفت انحدارا خطيرا اختلط فيه العنف السياسي بالعنف الاجتماعي في السلوكيات الفردية والجماعية، في الريف وفي المدينة، في الظاهر وفي الباطن، وتضررت المدينة أكثر من العنف والإرهاب الوحشي الذي سلط على الريف خاصة من خلال الهجرات الجماعية لأكثر من مليون ونصف من السكان نحو المدن بحثا عن الأمن فقط، لا يهم

الحياة السعيدة والمستقبل، بل دفعتهم غريزة البقاء أحياء، إنها نزعة طبيعية في الإنسان.

يفسر البعض العنف السياسي والاجتماعي في الجزائر بالبعد النفسي والثقافي أو ثنائية الخير والشر، أو الإرادة السيئة لبعض الأفراد الأنانيين الذين يُبيِّتون الشر للسكان أو للجماعة التي تخالفهم ولا يعترفون بوجودهم، رغم أن هذه الجماعة وقيمها أقرب للخير وللفضيلة، وتعتقد الجماعة أنها ضحية مؤامرة خارجية تريد إبقاء الجزائريين في البؤس والضعف وإبعادهم عن دينهم، لذلك يعتبرون عدوا ينبغي استئصاله وشيطان تنزع منه إنسانيته (نفسنة السياسة la psychologisation du politique)[1]، الخصم أو العدو لا يحدد بشخصه، بل بوظيفته في النظام الاجتماعي المحتج ضده (موضوعية العداوة حسب ألان تورين dépersonnalisation de l'hostilité)، ورفض الآخر الطاغي هو رفض للرفض حسب مبدأ التعارض، وهو تأكيد وفرض للذات كفاعل تاريخي جماعي، ينطبق هذا التفسير سواء على الحالة الاستعمارية أو الاستقلالية.

زادت هذه الوضعية من انتشار الانحراف والجريمة والعنف والدعارة والفقر والبطالة وانتشار الأحياء القصديرية العشوائية وتكدس الشوارع والأحياء.، وما ذكرناه أثر بصفة جلية على الرابط الاجتماعي والفضاء العام الذي أضحى يتميز بالنزاعية والصراع والعنف المادي والرمزي المعمم حول الخيرات والموارد، في ظل امتداد الفقر (حسب إحصائيات (CENEAP) سنة (2000) فإن (35%) يعيشون تحت خط الفقر[2]) وندرة هذه الخيرات، ففاتورة العنف كانت وما زالت غالية الثمن على داخلي وخارجيا، إذ تقهقرت الجزائر في سلم ترتيب البلدان الآمنة، مما يؤثر على صورتها ووضعيتها الاقتصادية والسياحية، فعلى سبيل المثال في سنة (2016) مثلا كلف العنف الجزائر 62 مليار

---

[1]- Addi Lahouari :Algérie chronique d'une expérience…….op cit, p . 231

[2]- -Ibid, p159.

دولار، حسب دراسة لمعهد السلم والاقتصاد الدولي[1] لتحتل المرتبة 109 من أصل 162 دولة شملتها الدراسة، مرتكزة على معايير خطر الإرهاب المتنامي وتدهور الوضعية الأمنية على الحدود، والاحتجاجات اليومية للمواطنين ذات الطابع المطلبي، إضافة إلى الجرائم الاجتماعية والاعتداءات وغيرها.

إضافة إلى المآسي السابقة برزت محنة أخرى زادت من مآسينا، وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الأخرى أو ما يصطلح عليه بالمصطلح الجزائري بالحرقة (HARGA)، وعند إخواننا المغاربة بالحريق أو الحريك، بدأت الظاهرة منتصف التسعينات وتفاقمت أكثر منذ سنة (2000)، مع اختلاف في العدد والطريقة ففي السابق كان المترشحون للهجرة يختبئون في البواخر التجارية الوطنية منها والأجنبية، ثم تحولت بعد الالفينات إلى شراء واستئجار قوارب صغيرة، ففي (2017) تشير إحصاءات إلى 15 ألف شاب غادروا الجزائر عبر قوارب الموت فاقدين كل أمل، منساقين أمام أحلامهم وأوهامهم التي نسجها لهم العالم الافتراضي، الكثير منهم وصل للضفة الأخرى والكثير مات غرقا منهيا حياته التي لا تستحق أن تهدر في بلده "يأكلني الحوت وما يكلنيش الدود"، فالحرقة في بلد غني مؤشر على اختلال كبير أصاب المجتمع الذي يهرب شبابه (حتى الأطفال والنساء) خارج الجزائر، ليس تنكرا لجزائريته ولا أقل وطنية، بل بحثا عما حرموا منه في بلدهم من عيش كريم وهربا من مخارج أليمة (الانتحار، العنف والجريمة)، فهل أصبح هذا الوطن في نظر الأجيال الجديدة خارج الأمكنة التي تستحق أن يعيش فيها الإنسان أو عيش من أجلها؟ (نذير مصمودي[2]).

ارتفعت معدلات استهلاك المخدرات، ولم تعد الجزائر بلد عبور لهذه السموم كما كانت من قبل، بل أضحت منطقة استهلاك حيث تحجز أطنان سنويا، إضافة إلى

[1]– الخبر اليومي، 27 صفر 1439هـ /16 نوفمبر 2017.

[2]– نذير مصمودي، يا عصافير الربيع لا تنتحري، (الشروق ليوم8 ماي2011).

ظهور موجات تدين جديدة يغلب عليها الخلاص الفردي (الزوايا والسلفية)، عكس الحل الجماعي الذي نادت به الحركة الإسلامية السياسية، واضمحلال القيم والقواعد الاجتماعية (التضامن، الشرف، الكرم، الشجاعة، طغيان الفردانية السلبية الباحثة عن حلول فردية، التملك والاقتناء بكل الطرق ولو بالنهب والنشل، العجلة في اكتساب الرزق والمتعة ولو بحرق المراحل الطبيعية بالمثل الشعبي احيني اليوم واقتلني غدا)، وفَقَدَ الأفراد كل المعالم التي تحكم سلوكياتهم (الأنوميا حسب دوركايم)، ولم يعد النظام الأبوي (البطركي)[1] ولا العائلي يتحمل الهجمات المدمرة للديناميكية الاجتماعية وتحطم علاقات الانتماء، مما ولد زيادة عدم الإشباع ثم الإحباط (توماس وزنانيكي)، والعنف الاجتماعي ومجمل الانحرافات الأخلاقية التي مزقت التجانس الاجتماعي.

كل هذه الآثار نتجت بعد توقف العمليات المسلحة بداية الألفية وظهور الحلول الفردية نتيجة فشل المشاركة السياسية للشباب بعد الاستقلال والشعور باستحالة التغير الجماعي في الجزائر، وبأن الانتخابات محسومة مسبقا وأنها لن تسهم في التغيير، إما بسبب التزوير أو الاستبداد، ومن الاتجاهات التي أثرت على المشاركة الانتخابية مظاهر الفساد والرشوة وتبذير المال العام وارتفاع معدلات البطالة التي تجاوزت (25%) من القوى العاملة التي استفحلت منذ التسعينات على إثر التحولات الاقتصادية والأزمات منها تقهقر الدخل الوطني وارتفاع معدلات التضخم بلغت (30,90%) سنة (1994) وتخفيض قيمة العملة الوطنية ب (50%) وتجميد الأجور، خصوصا بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول إعادة الجدولة التي رافقتها، والتي جعلت الجزائر في مراتب متدنية في الترتيب العالمي للحوكمة الذي تعده مؤسسات دولية متخصصة كل سنة.

---

[1]_ Séverine Labat, op cit, p 35.

من أمثلتها قضية بنك الخليفة[1] التي سماها الإعلام باحتيال القرن، وكان لها صدى شعبي كبير بالنظر للعدد الكبير للمتورطين فيها (104) متهم وعشرات الشهود ونوعيتهم– وزراء ومديرون عامون وقياديون نقابيون وشخصيات عمومية– والمبالغ المالية المتداولة أثناء المحاكمة (التي انطلقت في 08 جانفي (2007) وأعلنت الأحكام في 21 مارس من نفس السنة قبل شهرين من التشريعات)، مما زاد من العزوف الانتخابي وترك آثارا سيئة على نظرة المواطن للنخب والمؤسسات القائمة وشرعيتها، رغم انتماء الفرد المعاصر إلى مجتمع الجماهير (Sociétés de Masse)، والمجتمع الشامل (توكفيل) الذي انحلت فيه العلاقات القرابية وارتمى فيه الفرد في المجهولي،ة إلا أن ذلك لم يمنعه من الاهتمام بشؤونه المنزلية فقط دونما اهتمام بالأمور العمومية.

العوامل الاقتصادية كغلق المؤسسات المنتجة بدعوى إفلاسها وتسريح آلاف العمال وتدهور قيمة العملة الوطنية وضعف القدرة الشرائية وظهور ثروات وأثرياء، بفضل الفساد والطرق غير المشروعة وخلو المدينة من أماكن الترفيه والتسلية، كلها عوامل ساعدت وساهمت في تغذية هذا العنف، كما حاول النظام الأخلاقي البيتي فرض معاييره على الفضاء العام، لكنه عجز مع ظروف التمدين والأجرية وظهور الفرد في المشهد الاقتصادي خاصة العنصر النسوي، وتأرجح المجتمع بين التقليدي الأصيل والمعاصر، إنها أزمة تصالح الماضي والحاضر فالعادات والقيم الجماعية (habitus) والتمثلات القديمة مترسبة في المخيال الجماعي والفردي، لكنها تواجه تحديات وظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة فرضتها تحولات ما بعد الاستقلال، أين يبحث الفرد عن تحقيق ذاته الاجتماعية (قيم نشأ عليها) واحترامه كمواطن حامل لحقوق وما انجر عن ذلك من سلوكيات متناقضة.

الفضاء العام كمفهوم سوسيولوجي حديث يعني مكان للتفاعل الاجتماعي بين

[1]– جابي عبد الناصر، المرجع السابق، ص ص من91 حتى 109، بتصرف.

فاعلين، يرتبطون بعلاقات إنتاج واتصال مستقلة عن إرادتهم وتخضع لمعايير وقيم وقوانين تبرر وجود الدولة المعاصرة كضابط لتناقض مصالح خاصة تسمح بصراعات اجتماعية حادة، وكمطهر للفضاء العام من النوايا الفاسدة والمصالح الخاصة الخطيرة ومنعها من خوصصة الفضاء العام والقوة العامة، يحس الفرد فيه بالحاجة للتقدير والحماية والحرية بعيدا عن كل هرمية اجتماعية، لكن الفضاء العام هو أيضا مكان الهيمنة والعنف والعلاقات غير المتوازنة، فيحتاج الأمر إلى وازع بالتعبير الخلدوني متمثلا في دولة القانون التي تفرض قواعد لحماية أعضاء هذا الفضاء خصوصا الضعفاء، الذين يجدون فيها السند والأمن وتوفير الحاجات والخدمات التي يوفرها الفضاء العام، الذي أضحى ضرورة اجتماعية في زماننا حيث زادت المتطلبات وزاد عدد السكان، ولم يعد الناس في غنى عن بعضهم البعض وزادت الحاجة للإدارة، فتقف الدولة على مسافة واحدة من الجميع.

فالحاجة قد تؤدي إلى التبعية والإذعان، خصوصا إذا ارتبطت بالاحتكار والندرة، فتظهر إستراتيجية القوة والهيمنة والاستغلال، وإذا لم ينظم المجتمع نفسه ويدافع عن مصالحه وتعينه في ذلك نخبة سياسية حاكمة تشعر بهمومه وتضطلع بمسؤوليتها تضحى شريعة الغاب والناب هي السائدة.

## - المبحث الثاني: قراءة في أحداث أكتوبر(1988) هل هي مفاجئة أم مخطط لها؟.

سماها البعض انتفاضة أو انفجار (الباحث التونسي المنصف وناس)، انطلقت من العاصمة لتمتد نحو المدن الأخرى, شكلت علامة بارزة في تاريخ الحركة الاحتجاجية المعاصرة بالجزائر من حيث قوة التأثير وطبيعة النتائج السياسية المترتبة عنها. فاجأت أحداث الخامس من أكتوبر (1988) الجميع في الداخل والخارج سواء في

بدايتها أو نهايتها لكنها لم تفاجئ من خطط لها واستفاد منها. كانت نتيجة طبيعية لما سبقها، العنف الذي واكبها كان معبرا عن حالة الاحتقان الاجتماعي واليأس لدى فئات عريضة من المجتمع من سياسات حكومية مفلسة وحزب حاكم نسبت له كل مآسي الوطن فكان الانتقام من كل ما يرمز للنظام السياسي (مقرات حزب جبهة التحرير الوطني, الأروقة الجزائرية وأسواق الفلاح, الوزارات والإدارات العمومية, وسائل النقل العمومي) وسرقة المواد الغذائية والسلع المنزلية في ظل سياسة الندرة والاحتكار وحرق الممتلكات العمومية وتخريبها.

العنف الرسمي في الجهة المقابلة كان أيضا رهيبا فاختلفت تقديرات القتلى والجرحى بين الجهات الرسمية والحقوقية (حسب إحصاءات رسمية 169 قتيل وحسب المعارضة وناشطين حقوقيين أكثر من 500 قتيل وآلاف المفقودين)، وانتشر الكلام عن ضحايا الرصاصات الطائشة والتعذيب بصورة معلنة، عجزت الشرطة عن مواجهة المتظاهرين فاستنجد الرئيس بالجيش الذي استعمل سلاحه لأول مرة ضد المواطنين، وأعلن الحصار وحظر التجول في العاصمة وضواحيها، وتبعثر الدور الرمزي لجبهة وجيش التحرير الوطني عندما بدأ جيش الشعب يطلق النار على المتظاهرين.

قزمت السلطة من الأحداث واعتبرتها شغب أطفال ومراهقون خارجون عن القانون، وشباب غير مسؤول ونسيت ذات السلطة أن المجتمع الجزائري هو مجتمع أطفال ومراهقين (حقيقة أنثروبولوجية وسياسية[1])، يحاول الاستقلالية ، أداة ساذجة في أيدي عناصر معادية لعملية الإصلاح (تراجعت عن هذه التسمية في أحداث الحراك العربي لعام (2011) وسمتها ربيعا جزائريا مسبقا)، أو ثورة جياع ومطالب اجتماعية واقتصادية مشروعة، كما تعامل معها معظم الجزائريين وكانت خالية من المطالب

_1 Mediéne Ben Amar, une société en mal d’expression, op cit , p 110.

السياسية والشعارات والتنظيم قبل أن تحتويها الحركة الإسلامية السياسية الجذرية، لكن مطلب التغيير كان حاضرا بين ثناياها واعتبرها محللون (سمير أمين)[1] من فعل الشعب الحضري – سكان المدن– البسيط، من الشباب المهمش اليائس، هي انفجار فئات جديدة من ضحايا الرأسمالية المعاصرة وليست ثورة عمالية أو فلاحية ولا حركة طبقات وسطى أو مثقفين مطالبة بالديمقراطية.

يغلب على هذا التحليل البعد الطبقي والتحليل الإيديولوجي الماركسي المعروف عن سمير أمين، آخرون[2] رأوا في هذه الاحتجاجات والنتائج المتمخضة عنها انتصارا للجناح الإصلاحي داخل السلطة (الشاذلي ومعاونوه وصغار الضباط)، الذي أراد الاندفاع نحو الانفتاح على حساب الجناح المحافظ (رموز الأرثوذوكسية المسيطرة على مراكز القرار داخل الحزب والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، وكبار ضباط الجيش المدافعين عن مكاسبهم وخوفا من فقدانهم السيطرة على مجريات الأمور، الذي كان الالتزام بالاشتراكية جزءا أساسيا من خطابه السياسي)، ويبررون ذلك بأن الحركة الاحتجاجية تم توجيهها ضد قيادة حزب جبهة التحرير الوطني، التي اتهم أمينها العام محمد الشريف مساعدية وجماعته بأنهم يقفون في وجه إصلاحات الرئيس وإستراتيجيته (أقيل مساعدية أثناء الأحداث واستبدل بعبد الحميد مهري الذي أُبعد أيضا فيما بعد).

على رأس الإصلاحات السياسية فتح المجال أمام التعددية الحزبية والنقابية والإعلامية، وفصل الحزب عن الدولة وعن السلطة وعن مفهوم الحزب المسيطر من خلال دستور 23 فبراير 1989 (تنازل رئيس الدولة عن منصب الأمين العام للحزب) والتي قبلته الجبهة مرغمة بعد أن وجدت نفسها ضعيفة أمام الجناح الرئاسي، وقدمت

---

[1]– Samir Amine, op.cit, p 226.

[2]– منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 1999، ط2، ص44.

ككبش فداء أمام المحتجين في أكتوبر (1988).

من الإصلاحات الجوهرية[1] أيضا التي أعلن عنها الشاذلي بعد يوم من الأحداث، إعادة الاعتبار لدور الحكومة في القرارات المهمة من خلال تركيز السلطة التنفيذية أو تقاسمها مع رئيس وزراء يعينه الرئيس، تركيز السلطة التشريعية في يد المجلس التشريعي وجعل الحكومة مسؤولة أمامه، عدم إعطاء أي دور للحزب في الرقابة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، إنشاء مجلس دستوري يتولى العمل على احترام الدستور وقواعد الاستفتاء والانتخابات، والأهم إبعاد الجيش عن الحياة السياسية من خلال منع أعضاء الجيش من الانخراط في العمل الحزبي، وإلغاء نص دوره في بناء المجتمع الاشتراكي وتكليفه بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد، وأخيرا حق الرئيس في اللجوء إلى الاستفتاء حيث طرح استفتاءين الأول شهر نوفمبر (1988) جاءت نتائجه داعمة للإصلاحات السياسية للرئيس، والثاني فبراير (1989) ثبّت به إرادة الرئاسة في إجراء تعديلات دستورية.

ومن المفارقة ومن الطرائف أن الدولة العربية تطرح على الشعوب الإصلاحات السياسية (الحريات والحقوق) بديلا عن الخبز عندما تنتفض طلبا له (الجزائر، الأردن، تونس)، ثم تعود فتطرح الخبز عندما تطرح الجماهير مطلب الحرية، وفي الحالين لا ينال المواطن لا الخبز ولا الحرية

من التفسيرات التي نفت العفوية عن الأحداث، ربطها بما كان يحيط النظام السياسي من أزمات، كالشائعات التي راجت حول قضايا اختلاس أموال مست بنكا عموميا تورط فيها أحد أبناء الرئيس الشاذلي خلال صيف (1988)، وغياب غريب للرئيس عن الظهور سياسيا وإعلاميا بالتزامن مع هذه الشائعات، ندرة المواد الغذائية

[1]– منعم العمار، المرجع السابق، ص 60.

التي قيل أنها كانت مقصودة، أو خطاب الرئيس في 19 سبتمبر من نفس السنة الناقد للأوضاع وللحزب وللبيروقراطية، متهما إياهما بعرقلة الإصلاحات والمحرض على الخروج إلى الشارع (من العبارات القوية في هذا الخطاب مقارنة الأوضاع الشعبية المصرية بالوضع الجزائري، لكن المصريون انتفضوا لمجرد الزيادة في سعر اللحم، بينما الجزائريون رغم الزيادة في كل الأسعار فهم غائبون)، واستعمال الجماهير كوقود لحرب المواقع لفرض الإصلاح من خارج النظام السياسي، حتى لو تم استعمال العنف بعد اليأس من الإصلاح من داخل المؤسسات بطريقة سلمية (حجة الإصلاح والديمقراطية والمزيد من الحريات)، نقل الصراعات نحو المجتمع نتًج منه نتيجتين:

– مصير ومستقبل الجزائر مرهون في أيدي فئات محدودة من الأفراد.

– غالبية المجتمع الجزائري غير معني بما يدور حوله من صراعات سلطوية بين أجنحة النخبة الحاكمة من جهة، وبين النخبة الحاكمة والمعارضة من جهة أخرى[1].

هي الثورة الثانية[2] برأي القيادة الحاكمة، قدمت كتبرير للأحداث التي وظفت لصالح بقاء السلطة في يد مفتعليها، إذا صدقت هذه المقاربة فالأمر خطير للغاية لأنه يؤكد على أن أصحاب القرار لا يبالون بحياة ودماء الشعب في سبيل تسوية صراعاتهم، وأنهم في سبيل البقاء على عروشهم مستعدون لحرق البلد، كما أنه على افتراض صحة هذه الرواية فهي تؤكد ذكاء ومهارة الشاذلي السياسية في إقصاء خصومه، وتوسيع القاعدة الشعبية لصالحه على حساب الحزب، بدل الصورة الكاريكاتورية التي ألصقت به طوال مدة حكمه، وإن كان ذلك تم بطريقة سرية وحسابات شخصية أضرت بمصداقية الدولة وشرعية المؤسسات والرجال الذين يحكمونها، بل ذهبت بعض الروايات لحد ربط

[1]– ليلى سيدهم، المرجع السابق، ص 103.

[2]– محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، أكتوبر 1999، ص 155.

الأحداث بمعطيات إقليمية (مشروع الوحدة مع ليبيا ومناقشة دستور مشترك، مما أغضب جهات نافذة داخل النظام كانت رافضة له كما رفضته فرنسا ميتران)، فالتأثير الفرنسي على الأحداث لم يكن غائبا من خلال ممثليها داخل السلطة (حمروش وبلخير العربي مدير الديوان الرئاسي)، لإبعاد تأثير جبهة التحرير عن مراكز القرار.

ردود فعل السلطة اتجاه الأحداث يسند رواية المؤامرة من خلال ارتياح الشاذلي وفريقه منذ اليوم الأول لانطلاق الاحتجاجات، ثم خطابه بعد الأحداث يتهم فيه أوساطا محدودة تحن للماضي وهمها ربط التطور الاقتصادي والثقافي والسياسي للبلاد بالتيارات الأجنبية المختلفة، خروج مظاهرات قيل أنها عفوية مباشرة بعد توقف الأحداث محيية الشاذلي وتُرَشحه لعهدة ثالثة عوض أن يستقيل ويتحمل مسؤولياته على الدماء التي سالت، رغم أنه كان دائما يردد أغنية أم كلثوم" أعطني حريتي أطلق يداي " فاز في هذه الانتخابات كمرشح وحيد للحزب رغم ضعف المشاركة الشعبية، والنسبة المحصل عليها.

ثم التعديل الدستوري في أقل من شهرين من الأحداث، في 03 نوفمبر (1988) والاستفتاء عليه في 32 فبراير (1989)، سرعة إنجاز الدستور والمصادقة عليه أكدت الشكوك حول السيناريو المعد مسبقا، ثم جاءت مذكرات خالد نزار[1] بعد ذلك، تدعم هذا الطرح، حيث يروي كيف استعمل النظام عبر الأمن العسكري الإسلاميين بقيادة عباسي وبلحاج في إخراج المتظاهرين والمصلين بعد صلاة الجمعة يوم 07 أكتوبر وما تلاها من إطلاق نار كثيف من الجيش على المتظاهرين، سقط على إثره ضحايا كثيرون، ولحد الآن لا يُعلَم من أطلق النار على الجيش، وبعد الأحداث خرج التيار الإسلامي قويا واكتسح الساحة السياسية والاجتماعية، ثم دخل في مواجهات مع الفصيل القابض

[1] – Nezzar Khaled, Algérie ; échec à une régression progamée, Publisud, Paris, 02/04/2001, pp 138 -139.

على السلطة أدت إلى مأساة وطنية لم يكن يتوقعها احد.

فأحداث أكتوبر وتداعياتها فيما بعد جعلت باحثا مثل حربي محمد[1] يؤكد نظرية المؤامرة، لكن هذه المرة ليس من الخارج بل من الداخل، في قمة الهرم السياسي الذي دبر هذه المناورة ثم أفلتت منه بل عادت عليه بالأضرار، ومن الفرضيات السوسيولوجية[2] التي قدمت للتفسير أيضا، فرضية الصراع والعداء بين الشرائح السياسية والاجتماعية الجزائرية بسبب خلافاتها الإيديولوجية، وتباين أصولها الاجتماعية وصراعاتها لأجل امتلاك الدولة والإسلام كمصدر للشرعية والتوظيف السياسي.

تصور جهاز الدولة وتمثل الإسلام اقترنا بممارسة مستمرة للعنف، استوعبها المجتمع الجزائري وحَوَّلها لقواعد وأسلوب تفكير وعمل للدولة وللمجتمع منذ الاحتلال الفرنسي الذي أَصَّلَ لهذا العداء بممارساته القمعية (استبدال مجتمع كامل بمجتمع أخر بالعنف والقوة والقهر)، بقدر ما كان الفعل عنيفا كان رد الفعل أعنف وأشد شراسة منه، وهو وضع مشروع وتصور وأهداف مناقضة لنظام السيطرة، الحقبة الاستعمارية حققت قطيعة كاملة بين المواطن والإدارة – الدولة – وخلقت تقاليد تمرد دائمة بين السلطة المركزية والهامش، فتوزعت الجزائر بين فضائين: رسمي مهيمن وآخر معارض وهامشي (البلد الرسمي والبلد الفعلي) بسبب عدم قيام العلاقة بين السلطة والمجتمع على عقلانية الحقوق والواجبات، وإنما على القهر في أبشع صوره.

بعد الاستقلال عاد المجتمع إلى الظهور والنشاط، لكن خارج الإطار السياسي والثقافي للدولة، حسب هذه الفرضية فالعنف متأصل وعميق تاريخيا ويطفو من حين

---

reporters sans frontières, le drame Algérien, op cit, p 87.
[1]–

[2]– المنصف وناس، محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر 1988، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أوت 1999، ط2، ص 240.

لآخر في زمن الأزمات، ويكفي أن ننظر إلى حجم التخريب أثناء الأحداث الذي أصاب هياكل الدولة وممتلكاتها لنعرف الرفض العميق لنموذج العلاقات القائمة بين الأفراد والمؤسسات، وبين السياسة والاجتماع وللعداء المختزن طوال سنين عديدة ولغياب التأطير العقلاني لحركية المجتمع السياسية والاجتماعية.

وأيا كانت التفسيرات فالذي يهمنا هو بروز فاعل اجتماعي جديد[1] بعد هذه الأحداث، تشكل من داخل إخفاقات الدولة وخارج الرأسمال الرمزي لها (لعبة الذاكرة والتاريخ التي حرص النظام السياسي على اعتمادها لغاية 1988 حسب بنيامين ستورا ص 318 من مرجعه)، ومن عمق التوقعات واتساعها واستشراء الشعور بالإحباط العام، نتيجة حياة التعسف وعدم الطمأنينة وعدم التنبؤ وغياب توزيع عقلاني للثروة وضعف مشروعية مؤسساتها السياسية والثقافية والاقتصادية، التي أدت إلى اهتزاز صورة الدولة في الخيال الشعبي، هو الحركات الاحتجاجية الشعبية ذات التعبئة والخطاب التحريضي الشامل، والفعل الجذري والمستعملة لأشكال عنف متنوعة في تعبيراتها كالحركات العمالية والنقابية والنسائية والطلابية والثقافية (الحركة البربرية والدينية)، كان ورائها أبناء المدن والأحياء الشعبي فيها خاصة وستتحول إلى عامل ضغط على السلطة السياسية.

الطابع المديني والشبابي للحركات الاجتماعية بدأ مع مطلع الثمانينات وعرفته كثير من المدن الجزائرية (قسنطينة، سطيف، وهران، الجزائر)، وتجلى أكثر بعد أحداث أكتوبر (1988) مع إهمال الريف كفضاء اجتماعي وسياسي بعد تخلي الخطاب السياسي الرسمي عنه (بعد ظهور التوجهات الاقتصادية الجديدة لما بعد بومدين)، كما كان سائدا في الفترة البومدينية، حيث كان يركز على دور الريف ومساهمته في الثورة التحريرية والبناء الاشتراكي، رغم أن السلطة منبعها الريف لكن لم تحدث مصالحة بينها

[1]– جابي عبد الناصر، المرجع السابق، ص 138.

وبينه[1]، لم يهتم الخطاب الرسمي السياسي والإعلامي بالصراع الاجتماعي وبالمشاكل الاجتماعية (البطالة مثلا أو انقطاع المياه أو السكن رغم أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى ارتفاع البطالة في الريف)، انتقل إلى المدينة وحاول احتلال الفضاء العام وحشد الناس مستفيدا من تغطية إعلامية كبيرة، وشباب المدن أكثر مشاركة في الحركة الاجتماعية وظاهرة الجبهة الإسلامية مؤشر على ذلك، ثم برزت قوى عمالية جديدة (الوظيف العمومي) بعد الاعتراف بالتعددية النقابية، فاكتسحت المشهد بالعدد الضخم لمنخرطيها على حساب حركات عمالية أخرى (قطاع الصناعة، الأشغال العمومية).

انفجار أكتوبر أَشَّرَ على عودة العلاقة القديمة بين الدولة والمجتمع الموسومة بالعداء والعنف (منصف الوناس)، وبَيَّنَ أن الأزمة ليست أزمة حزب حاكم أو أزمة نظام سياسي، بل أزمة مجتمع ككل أو نظام اجتماعي برمته حيث انتقل جلد الذات واحتقار النفس إلى احتقار وكره الغير مما منع الجزائري من بناء الرابط الوطني بشكل فعال، كل واحد أو كل جزء من المجتمع يحمل ويبرر شرعية يرفضها للبقية، وهو ما يفسر به البعض[2] أزمة الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع السلطة الحاكمة بعد هذه الأحداث، لم يعد يكفي الشعور بالوحدة الوطنية في حماية المجتمع من الصراعات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ظهور التيار الإسلامي السياسي بقوة أثناء الأحداث، وبعدها كأكثر حركات المعارضة نشاطا وتأثيرا في الساحة الجزائرية وتأطيرا للانتفاضات الشعبية، واكتساب المشروعية انطلاقا منها، معتمدا على تجذره التاريخي في الهوية الجزائرية وقوته في استثمار الحل المضطرب، وخطاب ثأري يؤسس للحقد والكراهية ضد جهاز الدولة، رد

[1]– الخبر اليومي (حوار مع الكاتب الصحفي مهدي براشد) ل9 ديسمبر 2013، ص 21.

Séverine Labat, op cit , p 294.

[2] _

فعل عنيف اتجاه واقع أعنف، ظهر هذا التيار كخط مهيمن في ظل غياب وسائط مجتمعية أخرى مطالبا برد الاعتبار للإسلام في إدارة المجتمع والدعوة لإقامة الدولة الإسلامية، وحث الناس على الالتزام بشعائره ورفض الديمقراطية بمفهومها الغربي الذي يؤكد السيادة للشعب إذ الحاكمية لله.

التيار الإسلامي السياسي لم يكن واحدا في توجهاته ومواقفه، فهناك تيار جذري تجمع في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي تأسست كحزب في مارس (1989)، وسيطرت على معظم المساجد ورغم تبنيها للقيادة الجماعية والشورى (64 عضوا)، لكن هيمن التيار الشبابي المتشدد (تيار علي بلحاج) على قياداتها، بعد اعتقال قيادتها في جوان (1991)، إثر الإضراب العام الذي دعت إليه تغير الوضع لصالح الجناح المعتدل (حشاني ومحمد السعيد وجماعة الجزأرة) المشكل من نخبة مثقفة، ركزت في برنامجها وخطابها على المجتمع ونظرت إلى الإسلام كمشروع اجتماعي (توزيع عائدات البترول بالتساوي بين الشعب) وليس مشروع سياسي، واعتمادها على التعبئة الجماهيرية.

حداثة نشأتها وغياب خبرة سياسية أدخلها في صراع مع التيارات الأخرى ومع السلطة التي حلتها وطاردتها، الإخوان المسلمون والتيار الوسطي، قديم نسبيا بدأ ينشط في الستينات مع جمعية القيم التي حلت عام (1967)، ثم العمل السري في فترة السبعينات والثمانينات، يضم حركة مجتمع السلم التي تأسست في (29 ماي1991)، بقيادة نحناح بعدما كانت جمعية خيرية – الإصلاح والإرشاد– ثاني حركة إسلامية كبيرة داخل المجتمع، وإن كانت مازالت نخبوية تفتقد للتجذر الشعبي.

تبنت الحركة طريق الإصلاح المرحلي والسلمية والحوار لتجنب الصدام مع السلطة، وهو ما جنى عليها كثيرا في علاقتها بتيار الجبهة الإسلامية التي دخلت معها في حرب ورفعت شعارات معادية لها (لا إله إلا اله لموت لنحناح، لا نهضة لا حماس

الجبهة هي الأساس)، وأتاح للسلطة استعمالها كقوة ثالثة وأداة في حربه ضد الجبهة، فقد أيد نحناح تدخل الجيش لوقف المسار الانتخابي واعتبره قرار حكيما، رابطة الدعوة الإسلامية وهي حركة معتدلة بقيادة أحمد سحنون، وهو من قدماء تلاميذ جمعية العلماء ويحظى باحترام كبير في الأوساط الإسلامية، حاول لم شمل التيار الإسلامي فيما سمي "حركة التضامن الإسلامي" لكنه فشل بسبب تعصب كل طرف لمواقفه، ولم يعد لهذه الحركة أي تأثير يذكر بعد التسعينات.

حركة النهضة أسسها عبد الله جاب الله بعدما كانت هي الأخرى جمعية للإصلاح الثقافي والاجتماعي، تستلهم فكرها من المدرسة الاخوانية السورية (امتداد لجناح عدنان سعد الدين المنشق عن الإخوان المسلمين بسوريا)، بعيدا عن زعيمها الذي تعرض لانشقاقات كثيرة من داخل صفوفه، فإن حركته لم تعرف حضورا شعبي كبير كما عرفته الحركتان الأوليان سالفتي الذكر، ركب التيار الإسلامي موجة الاحتجاج ونظمها وأعطى لها البعد الجماهيري والجذري والسياسي في المطالب بعدما كانت في مرحلتها الأولى مطالب اجتماعية، ركزت على مشاكل تتخبط فيها الفئات الشعبية داخل المدن الكبرى، فتحولت إلى حركة معارضة جذرية للدولة ومؤسساتها ونخبها كما غيرت الأحداث وما تلاها من تفكير قيادات العمل الإسلامي التي لم تكن مقتنعة بأدوات العمل السياسي كالحزب والانتخابات، وهو ما مكنها خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من اكتساح أول انتخابات محلية تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة في جوان (1990)، ثم الانتخابات التشريعية في ديسمبر (1991) في ظل التفاف وتعاطف الشعب معها ونتيجة لموجة صحوة دينية بدأت معالمها منذ الثمانينات وبلغت أوجها في نهايتها.

من إيجابيات هذه المرحلة بروز نقاشات سياسية فكرية بين مختلف الأطياف الموجودة على الساحة حول قضايا تاريخية، وازدهار حركة الكتابة والنشر لشهادات ومذكرات لشخصيات تاريخية وعسكرية وسياسية أخرجت التاريخ الوطني من الشفوية

والرسمية والأسطرة.

تجربة التعددية السياسية (حوالي ستين حزبا تم اعتمادها بين (1989) و (1991) ثم حل منها 30 حزبا سنة (1998) بعد تعديل قانون الأحزاب في 06 مارس (1997) الذي حددت فيه وزارة الداخلية نسبة (03%) من الأصوات المحصل عليها في آخر ثلاث انتخابات للمشاركة في انتخابات، مما قلص الأحزاب المشاركة في انتخابات (2007) إلى 09 أحزاب)، التي جاءت إثر دستور 23 فبراير (1989) الذي كان أول دستور اعترف بالتعددية السياسية، وبالحريات الفردية والجماعية، وأعاد النظر في الخيار الاشتراكي ومنح صلاحيات أوسع للبرلمان في مراقبة الحكومة، ومنح صلاحيات أوسع لرئيس الحكومة في تعيين وزرائه، وأرسى الفصل بين السلطات بعدما كانت مدمجة في دستور (1976) الذي رسخ النظام الرئاسي حيث يشكل رئيس الجمهورية محور العمل السياسي (يتولى السلطة التنفيذية، قيادة الحزب، مشاركة البرلمان في التشريع من دون رقابة فعلية).

باختصار استبدال الشرعية الثورية بالشرعية الدستورية التي تحمي الحريات والحقوق من تعسف واعتداءات السلطة، جاء نتيجة ظروف صعبة كان يتعرض فيها النظام السياسي لهزات عنيفة نتيجة أحداث أكتوبر (1988)، التي نبهت إلى أفول وبداية العد التنازلي للشرعية، وتحول الهدوء النسبي الذي طبع فترة الحزب الواحد إلى غليان سياسي مستمر، حتم على الرئاسة اتخاذ خطوات لازمة لإصلاح العلاقة بين النظام السياسي والنظم الفرعية الأخرى، ورغم ذلك لم تغير خصوصيات النظام السياسي الجزائري بشكل عميق، ولا في علاقات الأجهزة ببعضها البعض، فقد استمرت سيطرة المؤسسة العسكرية وفروعها الأمنية على المؤسسات السياسية والمدنية، ولم يقع فصل جوهري بين السلطات الثلاث، حيث استمرت سطوة السلطة التنفيذية بقيادة رئيس الدولة على بقية السلطات التي همش دورها، ولم تتغير مكانة الحزب السياسي ووظيفته داخل

النسق السياسي. حافظ النظام السياسي على نفسه.

ولدت التعددية الحزبية في بداياتها سيلا من الصدامات والمواجهات، عجز النظام عن استيعابها بسبب افتقار اللاعبين السياسيين لثقافة التعايش المشترك حول اللعبة السياسية، وعدم تجذر الفكر الديمقراطي داخل المجتمع الجزائري لأسباب تاريخية تتعلق بالليل الاستعماري، وبعضها ثقافي (الثقافة الأبوية تساوي عدم الثقة في أحقية الغير في تحمل أعباء الوطن)، بقيت أزمة الجزائر تراوح مكانها، التغيير كمطلب ملح سواء من المجتمع أو من داخل النظام السياسي ورفض التغيير والوقوف في وجهه من قبل الذين لم يدركوا ضرورة التغيير، أو رأوا فيه ضررا يلحق بمصالحهم.

ومن شروط نجاح التغيير حسب مهري عبد الحميد الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني:

- قبول جبهة التحرير بالتغيير وتبنيها له بصدق وتقبل نتائجه.

- قبول الجيش بهذا التغيير والخروج من الدور الذي أنيط به في نظام الحزب الواحد.

- ضرورة وعي المعارضة بصعوبة التغيير وضرورة المرحلية التي تتطلب الكثير من الحكمة والتبصر.

**- المبحث الثالث: الحركات الاحتجاجية في الجزائر (2011) بين العفوية والمناورة.**

شهدت الجزائر في بداية شهر جانفي (2011) بعض الاضطرابات الاجتماعية في بعض الولايات: ورقلة، الجلفة، بجاية، بومرداس، تيبازة، وهران، سطيف، الجزائر العاصمة (التحقت بالأحداث يوم 05 جانفي)، بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية

الأساسية كالزيت والسكر والدقيق ارتفاعا جنونيا من 10% إلى70% (سميت أحداث الزيت والسكر)، البداية انطلقت من وهران يوم الاثنين 03 جانفي- في حي الحمري والضاية بتي لاك سابقا- لتنتشر في أكثر من مدينة (صرح وزير الداخلية بأن الأحداث مست 20 ولاية)، وتتوسع ابتداء من يوم الثلاثاء 04 جانفي نحو تيبازة وبوسماعيل وفوكه غرب العاصمة، لتصل للعاصمة خاصة أحيائها الشعبية كبلكور وباب الوادي وباش جراح يوم 05 جانفي، وسط شائعات عن أمر ما سيحدث مثلما وقع قبل أحداث أكتوبر1988 (خروج الشبان للمظاهرات احتجاجا على رفع الأسعار وتدني المعيشة)، ثم تيزي وزو ثم اتجهت شرقا نحو سكيكدة وعنابة والطارف وسوق أهراس، ثم جنوبا نحو ورقلة، الأغواط، الجلفة لتعود إلى الغرب وتمس مدنا جديدة كمعسكر، تلمسان وسيدي بلعباس التي شهدت مشادات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن.

يوم الجمعة 07 جانفي كان يوما عصيبا على السلطة التي تخوفت من خروج المصلين بعد صلاة الجمعة في تظاهرات، كالتي شهدتها تونس فشددت التعزيزات الأمنية واعتقلت علي بلحاج خوفا من تحريضه، واطلق سراحه إلا بعد نهاية الأحداث، مر اليوم بسلام ولم يقد التيار الجذري الإسلامي الأحداث بسبب تشرذمه وغياب القيادات عن الساحة، كما كان الحال أيام أكتوبر (1988) وجوان (1990) و(1991).

أبطال هذا الحراك شبان صغار بين 16 و24 سنة شكلوا مجموعات صغيرة داخل الأحياء الشعبية، قطعوا الطريق بالمتاريس والعجلات والحجارة، وقاموا بتحطيم وتخريب محلات تجارية وبعض المؤسسات الرسمية القريبة منهم، ليدخلوا في مواجهات مع قوات مكافحة الشغب، المواجهات لم تكن خالية من الضحايا فقد سقط أول قتيل من المتظاهرين بعين الحجل بولاية المسيلة الفقيرة برصاص الشرطة يوم (2011/01/08) كما سقط في نفس اليوم ضحية ثانية ببوسماعيل ولاية تيبازة، ليصل مجموع الضحايا إلى خمسة و300 مصاب من المتظاهرين، و320 من قوات الأمن

حسب تصريح وزير الداخلية.[1]

قلة الضحايا ساهمت في تخفيف الضغط على النظام وعلى التكلفة السياسية في هذا الظرف الإقليمي العصيب، حيث أعطيت الأوامر لقوات الأمن باحتلال مواقع دفاعية فقط عندما يتعلق الأمر باقتحام مؤسسات رسمية أو مقار أمن، هذا التعامل الأمني مع المحتجين كان ذكيا وقلص من الضحايا، عكس الحالتين التونسية والمصرية والسورية بعدهما، ولكن لا ندري ماذا سيكون الموقف لو امتدت الاحتجاجات لأيام وفي مناطق أخرى وجَذَرَت مطالبها؟.

الحكومة كانت قد اتخذت سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لضبط السوق والتحكم في حركة الأموال، كفرض الصك البنكي على التجار في التعاملات التي تفوق قيمتها خمسون مليونا سنتيما، وزيادة الرسوم والضرائب الجمركية على بعض المنتجات الأوربية وتحديد الاستيراد، المستوردون الكبار رفضوا الانصياع واتُهموا بأنهم دفعوا بالناس إلى الشارع ليخربوا ويحرقوا بعض المرافق، فنظرية المؤامرة كانت حاضرة في بعض التحليلات[2] التي رأت في هذه الأحداث وأعمال الشغب صراعا خفيا بين الجناح العسكري المقرب من "مافيا الحاويات" والجناح الرئاسي بقيادة بوتفليقة الذي تحرر من نفوذ المؤسسة العسكرية التي أتت به سنة (1999) في قولته الشهيرة "لا أريد أن أكون ثلاثة أرباع رئيس " أو "لست رئيسا هاويا أو تحت التدريب "وكان الشارع وقود هذا الصراع والحرب تماما مثلما وقع في (1988) بين الجناح المحافظ والجناح الإصلاحي.

محاولة التحرر كما قيل كانت لها تكاليف على جناح الرئيس من خلال فضائح

[1]– جابي عبد الناصر، المرجع السابق، ص 226.

[2]– Antoine Basbous, op cit, p 326.

مالية تورط فيها مسؤولون كبار من محيط الرئيس، والتي خرجت للعلن خلال هذه الفترة (قضية سوناطراك 01 و02، وشكيب خليل وزير الطاقة آنذاك، بنك الخليفة)، كما أوقفت هذه الأحداث المتأثرة بالربيع العربي مشاريع البقاء في الرئاسة مدى الحياة، واحتمال التوريث السياسي كما أشارت إليه بعض الأوساط، إلى جانب ربط ذلك بالصراعات داخل حزب جبهة التحرير، وانشقاق فصيل منه ضد أمينه العام بلخادم، الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية، مما قد يقرن هذا الحراك بمواقف لمراكز قرار رافضة لذلك، واستعملت الشارع مرة أخرى كما في أكتوبر (1988) لتحقيق أهدافها.

تخوف الحكومة من امتداد النار التونسية إلى بيتها سارعت إلى إلغاء كل الإجراءات السابقة، بدءً من إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على المواد الواسعة الاستهلاك لمدة أكثر من 08 أشهر، تخزين كميات كبيرة من السكر والحبوب، إبقاء الدعم على أسعار الكهرباء، تهدئة الأوضاع وتوزيع إكراميات على الموظفين في شكل رفع رواتبهم (بنسب متفاوتة بين 40 % و100% على حسب القطاعات بأثر رجعي من2008) وصب مخلفات مالية معتبرة في وقت قصير، مضاعفة منَح البطالين المقدر عددهم آنذاك ب288000، قروض بنكية ميسرة للشباب الراغب في فتح مؤسسات صغيرة مع بعض الإعفاءات الضريبية، منح عشرات الآلاف من السكنات الاجتماعية.

هذه العطاءات والإجراءات تبين أن السلطة في الوطن العربي تعتبر أن لها وحدها حق تقرير متى وكيف توزع الموارد العامة، حسب احتياجاتها للشرعية وأولويات تمسكها بالسلطة، ثم شكلت لجنة تحقيق برلمانية لتقصي الحقائق، انتهت إلى أن بارونات الاحتكار وراء تأجيج الجبهة الاجتماعية، لكن التنازلات المقدمة للجماهير لم تُعد النظر في سلطة الدولة ولا التراتبية الاجتماعية، بل كانت فقط بما يسمح بالتنفيس وشد الناس نحو السلطة، أو هي أقرب إلى منطق الرشوة الاجتماعية، مستفيدة من السيولة المالية الكبيرة لشراء سلم اجتماعي هش يساعد على استمرار الأوضاع

السياسية، وليس تغييرها أو للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، فالزيادة في الأجور تمت بطريقة فوقية دون عقد اجتماعي يحدد الحقوق والواجبات، ودون حوار أو استشارات مع النقابات المستقلة، التي طالبت بتحسين القدرة الشرائية لقطاعاتها منذ سنين لأنه في الواقع لا يعترف بهذه النقابات كشريك اجتماعي، وبحقها في الاختلاف حتى لو أعطاها الاعتماد.

تعاملت السلطة مع الأحداث بمنطق مزدوج، فمرة يسوق الخطاب الرسمي أن الجزائر قامت بانتقالها السياسي السلمي في (1988) قبل الآخرين، ودفعت الثمن غاليا وبالتالي فهي ليست في حاجة إلى ربيع جديد – رغم أنه وقتذاك لم تصنف أحداث اكتوبر (1988) بالربيع، بل كانت شغب وعصيان وتخريب أطفال وعمل إجرامي من تدبير مجموعات إجرامية، حتى لو كان في صفوفها شبان يعانون البطالة، كما قال وزير الداخلية عن أحداث (2011)، ومرة هي حركة مشروعة ذات مطالب اقتصادية واجتماعية بتخفيض أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية، يعبر عنها شبان عاطلون عن العمل، وبلا تأهيل وتنقصهم وسائل الترفيه ويعانون مشاكل اجتماعية، خاصة بفئتهم العمرية (تصريح وزير الشباب والرياضة المنتمي لحزب جبهة التحرير).

رغم أنها كانت حقيقة حتى يسهل تلبيتها بسرعة بفضل الريع البترولي، وإغفال وتجاهل الأبعاد السياسية خاصة مع تزامنها مع الثورة التونسية، التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي بعد 24 سنة من حكمه، ثم إبراز الفئات العمرية المشاركة وخصوصياتها (شبان، مراهقون، أطفال)، لنفي صفة تمثيل المجتمع وقابليتهم للتضليل من قوى الشر، لأنهم لا يميزون بين ما يضرهم وما ينفعهم، لكن هؤلاء الشباب والمراهقين أضحوا هم الفاعلون الجدد في الحراك الاجتماعي، خاصة الذين يسكنون في الأحياء الشعبية، والذين لطالما استبعدتهم النخبة من تفكيرها، وسَمَّتْهم طبقات هلامية كان الباحثون يملئون بها جداولهم وإحصاءاتهم.

تلقائية الممكن غلبت مستحيلات الخطاب[1] الذي استبطئ خروج العرب من التاريخ، ليكذب الحراك الاحتجاجي العربي لعام (2011) هذه المقولة، فهم فاعلون لا مفعول بهم، وأضحوا هم من صنع التغيير في حالات كثيرة، لكن المفارقة أن الشباب المنتفض كان أكثر تعبئة وحماسا للفعل، رغم عدم استعماله لتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، بينما الشباب الذي يتحكم في هذه التقنية كانت أقل تجنيدا وأكثر سلمية وأكثر وضوحا في أفكاره ومطالبه.

فبعد نهاية احتجاجات جانفي بالجزائر خرج الثانويون في مسيرات واحتجاجات مطالبين باحترام البرنامج الدراسي عند طرح أسئلة الباكالوريا في جوان (2011)، الفعل المباشر نتيجة الظروف التاريخية التي مرت بها البلاد، أدت إلى وجود فئات شعبية جذرية تتحرك وتبادر وتطالب في غياب فئات وسطى، ونخب فاقدة للمبادرة والحركة، كما حصل أيام الثورة عندما فشلت هذه الفئات والأحزاب في حل المسألة الوطنية، وفسحت المجال أمام القوى الشعبية الجذرية للفعل المباشر الثوري، المحرر البلاد.

جبن النخبة بتعبير (رواجعية احمد) وحساباتها الضيقة، جعل الفاعلين الرئيسيين للحركات الاحتجاجية من ذوي المستويات المتواضعة تعليما وتأهيلا واندماجا في عالم الشغل مفضلين مواجهة مباشرة مع قوات الأمن، عوض التعبئة والتنظيم، كما قد يفسر غياب استعمال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة أثناء الأحداث، كما حصل في التجارب العربية الأخرى، وغياب النخبة أفقد الحركة الاحتجاجية البرنامج والأهداف والاستمرارية وجعلها جسما بلا رأس يفكر ويُسيِّر وقزمها في مطالب البطن سرعان ما احتويت.

تحرك جزء من النخبة السياسية ممثلا في بعض المثقفين من الأحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني، التي قامت بمبادرات كالمبادرة الوطنية التي

[1]– عبد الإله بلقزيز وآخرون، المرجع السابق، من (المقدمة).

اقترحتها حركة مجتمع السلم، واللقاء التشاوري الذي دعت إليه الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبعض النقابات المستقلة في 21 جانفي (2011)، كما اقترح رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سعيد سعدي تنظيم مسيرة بالعاصمة في 22 جانفي، لكن السلطات رفضت الإذن بالمسيرة خوفا من انزلاقات محتملة بعد تجربة مسيرة نفس الحزب في العاصمة عام (2004) وما انجر عنها من حوادث، ثم شكلت التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية (ضمت التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD وجناح من الحركة الديمقراطية والاجتماعية الشيوعي ورابطة حقوق الإنسان).

سرعان ما دب الخلاف بين أعضائها فانشطرت ، وطالبت التنسيقية بالتغيير من خلال مظاهرات أسبوعية امتدت لمدة شهر، سميت مظاهرات السبتتن لم تلق استجابة واسعة من المجتمع ليتلاشى الحراك بعد ذلك قبل ظهور زهور الربيع العربي، وغابت النخب الثقافية والسياسية والحزبية عن المشهد، كما غابت الفئات المتعلمة الوسطى عن قيادة الحشود، واستمرت حالة توجس وحذر هذه الفئات في تعاملها مع هذه الحركات التي تثار حولها الشكوك دائما، ومنذ القديم جراء قابليتها للاختراق والتوظيف سواء أكان ذلك حقيقة أم وهم، ربما تبرر به جبنها وخوفها من المخابرات والأجهزة الأمنية، التي تظنها تعلم كل شيء وموجودة بكل مكان.

وصل هذا الحذر لدرجة الشلل والعجز والاستسلام والانعزال، وظهر مرة أخرى ضعف الأحزاب السياسية في الجزائر التي لا تملك المبادرة، بل أن كل الأحزاب نددت بتلك الاحتجاجات خوفا من أن تتهم من النظام بأنها وراء خروج الشباب إلى الشارع، فتفقد امتيازاتها المادية التي تتحصل عليها في إطار الزبونية السياسية[1] التي تربطها بالنظام الحاكم، فعدم فاعلية النخبة وشللها سمة تاريخية ميزت الجزائر التي لم تنجح رغم إمكاناتها في تأسيس مركز إشعاع ثقافي، ينتج طبقة عالمة على شاكلة

[1]– ليلى سيدهم، المرجع السابق، ص 118.

جيرانها (الزيتونة بتونس والقرويين بفاس والأزهر بمصر)، ما جعلها ضعيفة الحضور في المجتمع ومنطوية على نفسها، عكس الحالة التونسية، إذ كان للقوى الاجتماعية المنظمة دور فعال، واستمر عجز النخبة وشللها بعد الاستقلال، فلم تبلور عقلانية جديدة ولا مشروع مجتمع مستقل عن السلطة، ولم تنتج ولم تتفق على مرجعية ثقافية وسياسية بديلة، وحتى الجامعة أصبحت تعلم أفكارا ولا تنتج أفكارا، توزع شهادات ولا تغرس وعيا وفكرا، لم يوجد خطاب آخر يوازي خطاب الدولة وأجهزتها التي مارست الاحتكار والهيمنة وتعطيل عمل المجتمع ومؤسساته، إنها دولنة المجتمع وتأميمه.

المقاربة الأمنية للسلطة كانت حاضرة من خلال التشويش على الفايسبوك والهاتف الجوال، لمنع تبادل الرسائل القصيرة أثناء هذه الأحداث وعيا منها بخطورة هذه الوسائط، كما تجلى ذلك في تونس واعتقال علي بلحاج والتأهب الأمني الكبير.

من خصائص هذه الاحتجاجات أيضا عفويتها فقدانها للتنظيم والقيادة والبرنامج والأهداف السياسية، وكررت نفسها ومطالبها كباقي الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر في العقود الأخيرة، حيث تشتعل فجأة وتنطفئ بسرعة، مستعملة العنف في التعبير عنها، دون الوصول لتحقيق غاياتها[1] لأنها كل مرة يقوم بها جيل جديد دون إحداث تراكم في التجربة النضالية يستفيد منها الأجيال اللاحقة، لماذا غابت النخبة الثقافية أو السياسية عن قيادة المشهد الاحتجاجي؟. هل هي سلبية أم ثقافة الائتمار وتلقي التعليمات التي هي من بقايا الثقافة الاستعمارية[2] التي عودت الجزائريين على النظر صوبها فقط؟.

ضعف التجنيد السياسي والشعبي حول مشروع التغيير وضعف ضغط شعبي

[1]– جابي عبد الناصر، المرجع السابق، ص 25.

[2]– عشراتي سليمان، الشخصية الجزائرية (الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية)، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002، ص 13.

قوي ومتزايد، كان من الأسباب الداخلية لعدم حلول الربيع العربي حسب بن بيتور رئيس الحكومة الأسبق والناشط السياسي،[1] بسبب ضعف الثقة الاجتماعية التي تمنعنا من التفكير جماعيا في مشكلاتنا، وصهر مصالحنا الشخصية في مصلحة عليا، ويضيف عبد الرزاق مقري رئيس حركة حمس سببا آخر أو معوقا من معوقات التغيير نفسي اجتماعي، هو حالة التخدير الذهني التي أصابت عقول الجزائريين والبيئة السياسية التي صنعها النظام (الشروق اليومي عدد2011/09/27)، حالة التخدير النفسي والاجتماعي هي استسلام من الداخل، انهارت معه العزائم وتقيدت به الحريات وتحددت أمامه الأفكار والحركات، ونتيجة الحتمية هي التقاعس والتقاعد عن أداء المهام وانهزام وتسلط الجهل والانحطاط، هي مشكلات الحضارة عند مالك بن نبي[2]

ضعف تنظيم هذه الحركات يجعلها قابلة للتوجيه والاستعمال من خارجها، لأنها حركات خام تتحرك دون تأطير فعلي في شارع فارغ سياسيا، جراء التصحير الطويل للحياة السياسية، مما يجعلها حدثا لا اتجاها، يمكن أن يؤثر في الاحتجاج، وغياب النخبة والتنظيم والقيادة غَيَّبَ الشعارات والبيانات عن الحركة الاحتجاجية، مقارنة بمثيلاتها في بلدان الربيع العربي، حيث عادت أشعار الشابي وأغاني أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام بمصر، كأناشيد ملهمة للثوار، كما برزت اللافتات التي تعبر عما يريده المتظاهرون "الشعب يريد إسقاط النظام" و"الشعب يريد إصلاح النظام" و "إرحل" و"الشعب يريد الرحيل" و"الشعب يريد مغادرة العقيد" وغيرها، فالبيانات والشعارات هي صوت المعارضين، تبين مطالبهم وأهدافهم وهو ما استغله النظام في نفي كل وجه سياسي عنها، بل اختزلت في مطالب استهلاكية بسيطة.

قاد الاحتجاجات شبان المدن خاصة الأحياء الشعبية تأكيدا لدورهم المتجدد في

[1]– الخبر اليومي (حوار مع بن بيتور) في 2012/05/31.

[2]– قرواز الداودي، المرجع السابق، ص 26.

المبادرة إلى الأحداث، لكن عندما تنتقل الاحتجاجات إلى مدن صغيرة وقرى كما حصل بعد ذلك، وتطرح مشاكل واسعة تهم الوسط كله (البطالة، التنمية، تجاوزات الإدارة والأجهزة وتقصيرها في أداء مهامها) فيمكن أن يشارك فيها فئات شعبية أوسع.

سعى النظام إلى زرع الشك في هذه الحركة وفي زعمائها (حتى قال بعضهم أن مظاهرات السبت كانت ستنجح لولا وجود سعيد سعدي رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فيها)، وتذكير المجتمع بان المجتمع الجزائري عرف ربيعه سنة (1988) الذي كان أول ثورة ديمقراطية في العالم العربي قبل تونس وقبل مصر، حسب الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي، ثم تذكيره بالعشرية الحمراء التي كلفت الجزائريين غاليا ومازالت محفورة في ذاكرتهم، ولعب على عامل الخوف من تكرار التجربة، وتعقل الجزائريين الذين اكتووا بنيران حرب أهلية لمدة تزيد على العقد.

كما أن المطالب كانت اجتماعية جزئية (الاحتجاجات الجزائرية كانت دائما ذات سقف اقتصادي اجتماعي)، لبيت بسرعة ولم تتطور إلى مطالب سياسية، خاصة وان غالبية الشعب الجزائري لا تحمل بوتفليقة المسؤولية الأساسية على مشاكله، لذلك لم يطالب برحيله بل يعتبر الحكومة هي المعضلة، وأفرغت الحركة من أهدافها، فمن الخصوصيات الجزائرية قدرة النظام السياسي على شراء الجبهة الاجتماعية، بما توفر لديه من سيولة مالية جراء الريع النفطي، الحركة الاحتجاجية لم تطل حتى تتعمم فقد دامت أربعة أيام فقط.

إجراءات التهدئة نجحت في تسكين الجبهة الاجتماعية بما توفر للنظام من ريع يتيح شراء مصفقين ويوسع دائرتهم (بن بيتور)، وأعطت نفس جديد للسلطة للهروب للأمام وتضييع الوقت، دون حل جذري لمعضلات المجتمع، لكن الثمن الاقتصادي والمالي كان باهضا على خزينة الدولة وميزانيتها عام (2011) بعجزا قدر ب (4693)

مليار دينار، بسبب زيادة الإنفاق العمومي على عكس ما طلبه صندوق النقد الدولي (400 مليار دينار تذهب للأجور وتعويضات العمال، 177 مليار دينار دعم إضافي لاستقرار أسعار الزيت والسكر والدقيق، 47 مليار دينار لدعم آليات تشغيل الشباب).

ارتفاع التكاليف المالية لم يكن فقط لتلبية الحاجات المادية بل لتغطية النفقات الأمنية التي زادت باضطراد منذ (2011) حيث زادت الاحتجاجات اليومية (بمعدل 18 احتجاجا في اليوم الواحد و555 احتجاجا في الشهر، وسجلت قوات مكافحة الشغب 2777 عملية تدخل لضبط الأمن خلال الخمسة الأشهر الأخيرة، بمعدل تدخل كل ساعتين[1])، الحركات الاحتجاجية مع ما صاحبها من عنف وتكلفة أمنية، كلفت الجزائر 45 مليار دولار سنة (2016) حسب مؤشر السلام العالمي[2] في تقريره حول الارتفاع المقلق للاحتجاجات ولحدتها.

تفوقت مرة أخرى النخبة الحاكمة على نخب المعارضة بكل توجهاتها من ظروف ساعدت السلطة على البقاء والاستمرار، رغم العواصف التي هبت بالقرب منها وكانت عاملا غير مساعد على التغيير، كما ارتقبه الشباب العربي في أقطار أخرى هو طبيعة النظام السياسي الجزائري، فقد سبقنا أن أشرنا إلى ثنائية الرأس وازدواجية السلطة بين سلطة حقيقية غير ظاهرة وسلطة صورية ظاهرة كخصائص لهذا النظام الذي لا يسقط بسقوط الرئيس، كما حدث بتونس ومصر رغم الطابع الرئاسي الظاهر، لكن القرار الفعلي بيد السلطة العسكرية التي حتى لو تغيرت قيادتها فلا تتغير علاقتها بالمدني كتابع.

هذا الوضع قلص من الشفافية والمحاسبة وتحمل المسؤولية (حركى النظام

---

1 – El watan, 09 juin 2011.

2 – الخبر اليومي، بتاريخ 13 سبتمبر 2016.

حسب تعبير سيد احمد غزالي رئيس الحكومة الأسبق أثناء التسعينات)، حيث يدعي الكل بأنه لم يشارك في صنع القرار، وعلى الصعيد السياسي خرج الرئيس بوتفليقة منتصرا وفرض نفسه كلاعب مهم إن لم يكن أحادي داخل اللعبة السياسية، ظهور شخصية بوتفليقة كأول مؤسسة سياسية تتحكم في الكثير من مصادر القرار والقوة حتى في علاقته بالمؤسسة العسكرية، حيث تحرر نسبيا منها، وحضوره القوي كان حتى قبل الاستقلال ومجيئه للرئاسة، بحيث تأكد النظام الرئاسي مستبعدا بقية المؤسسات طبعا المدنية من سلطة القرار، حيث ترجحت كفة رئيس الجمهورية الذي لا يخضع لأية رقابة برلمانية فيما يشغل النواب بمساءلة حكومة ووزراء ليس لهم سلطة، ولا يدينون للبرلمان، كما يدينون للجهة التي تعين وتعزل (رئيس الجمهورية).

كما ظلت المبادرة بالتشريع حكرا على الجهاز التنفيذي فقد اعترف الرئيس أثناء انعقاد مجلس الوزراء يوم 02 ماي (2011) بعدم شرعية البرلمان الذي لا يمثل إلا نفسه ومصالحه – جراء ضعف نسب المشاركة في انتخابه – رغم أن ذات الهيئة مكنته من تمرير التعديل الدستوري في نوفمبر (2008) الذي بموجبه زادت صلاحياته، على حساب رئيس الحكومة ورئيس البرلمان، وفتحت العهدات للأبد (بعد التعديل الدستوري لعام (2016) ألغي التمديد، وعدنا من جديد إلى نظام العهدتين)، وزادت شعبية الرئيس في أوساط الشعب، وانقطع أمل الطامعين والطامحين بربيع جزائري، رغم فضائح الفساد الكبيرة التي طالت المال العام وسياسة اللاعقاب، وأصبح الفساد المالي منظومة مؤسسة تهدد الاقتصاد الوطني (زيادة أسعار المنتجات والخدمات مما يزيد التكلفة على المستهلك، منع وجود المنافسة، منع زيادة مالية الدولة حيث تذهب الثروات لوجهة خاصة، إعاقة الإنتاج والعمل المنتج، هروب الرساميل الوطنية نحو الخارج في بلدان تحترم القوانين وامتناع رساميل أجنبية عن الاستثمار في البلد بسبب الفساد الإداري والمالي)، وتهدد المجتمع الذي اضطرب سلم قيمه (مصدر الثروة ليس

العمل ولا الرأسمال ولا الادخار، لكن الوضعية الإستراتيجية للمنصب الإداري، مما جعل بعض المناصب والوظائف مطلوبة أكثر من غيرها.

فأصبح تعليم الشباب أن الجهد والصبر والتأني في تحضير المستقبل مضيعة للوقت الذي لا يعوض "إحيني اليوم واقتلني غدا"، فقدان القدوات داخل المجتمع بعدما عم الفساد كل أطيافه، حتى الوظائف التي كانت في منأى كالقطاع الديني والتعليم مثلا، تغير المعاني الدلالية للكلمات، فالقفازة والشطارة والطيران، تدل على الشخص الماكيافيلي قناص الفرص، وليس الشاطر بعرق جبينه وذكائه)، وأمن واستقرار الدولة، ورغم التدهور المعيشي لطبقات كبيرة من المجتمع، ورغم زيادة امتيازات وثروات فئة مقربة من دوائر الحكم، ورغم هرم وشيخوخة نخبة سياسية حاكمة تسلطت ودامت باسم الشرعية الثورية أو التاريخية ورغم ورغم...

كل العوامل السالفة أفشلت الحركة الاحتجاجية لجانفي (2011) في تحقيق ما حققته في بلدان عربية أخرى كتونس، وأجابت عن سؤال طرحه كثيرون لماذا شكلت الجزائر استثناء؟ (نقاش نظمته جامعة هوبكنز الأمريكية بالشراكة مع مركز العلاقات العابرة للأطلسي[1])، بسبب ضعف التجنيد الشعبي ومراقبة الأمن للحركات الاجتماعية دون اللجوء للعنف، وعدم شموليته لكل فئات المجتمع، فكانت حركة معزولة.

فمقارنة الحالة الجزائرية بالحالة التونسية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار المتغير الاجتماعي والثقافي، فتونس مجتمع متجانس ثقافيا واجتماعيا، والفئات الوسطى تلعب دورا بارزا، لأنها مندمجة في النسق الاقتصادي والاجتماعي للبلد، عكس الحالة الجزائرية المتميزة بعدم تجانس نخبتها السياسية والفكرية حول مشروع التغيير، كما أن الطبقات الوسطى في الجزائر اضمحلت وفككها اقتصاد السوق، وإعادة هيكلة

[1] – الخبر اليومي، عدد 2012/02/29.

المؤسسات التي حل معظمها في التسعينات بعد تفكيك القطاع العام الاقتصادي وخوصصته، الذي استفادت منه هذه الطبقات إبان التجربة الاشتراكية، غياب الفئات الوسطى كان لصالح بروز فئات عليا أكثر تأهيلا، استفادت من الانفتاح الذي أتاح الحراك الاجتماعي (تغير في المكانة الاجتماعية نحو الأعلى أو الأسفل).

كشفت الاحتجاجات عن التخبط في الأداء السياسي والاقتصادي وأزمة في توزيع الثروة الوطنية بين الطبقات والفئات، خاصة الوسطى الأجيرة التي كانت القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي، والتي تدهورت وضعيتها، وحتى بين نواحي الوطن، رغم تحسن الوضعية المالية للبلاد التي لم تمنع التهميش والتفاوت الاجتماعي الذي مس فئات عريضة من المجتمع، خاصة الشباب ذو الحضور السكاني الكبير، كما زادت قضايا الفساد المالي والإداري جراء المشاريع الاستثمارية الكبرى التي بادرت بها الدولة بعد تحسن الوضعية المالية (برامج سكنية ضخمة، سدود، طرقات، منشآت عمومية)، من قتامة الصورة وطعنت فيما تبقى من شرعية النظام، وزادت من تذمر البلد الذي عجز عن التعبير عن همومه، سواء من خلال العنف الرمزي الموجه للأملاك وليس للأشخاص، أو من خلال المؤسسات العصرية (أحزاب، انتخابات، نقابات، مجالس).

البعد العربي والدولي كان حاضرا وضاغطا أيضا منذ بدايات سنة (2011) على النظام السياسي الجزائري ليقوم بالإصلاحات، حتى لا يتحول إلى نظام شاذ في المنطقة (كما سارع القصر الملكي في المغرب من خلال إصلاحات وخطوات سياسية لصالح المعارضة)، إذ أعلن الرئيس بوتفليقة عن حزمة إجراءات سياسية: رفع حالة الطوارئ المطبقة منذ (1992) باستثناء العاصمة،ن الإعلان عن تعديل الدستور، وضع قوانين جديدة للأحزاب والجمعيات والانتخابات والمشاركة السياسية للمرأة، وانطلاق مشاورات سياسية مع الطبقة السياسية.

تم التعامل مع احتجاجات (2011) كحركة سياسية (من خلال مظاهرات السبت ومن خلال الإصلاحات السياسية التي أعلنها رئيس الجمهورية في افريل (2011) كرد فعل على الأحداث، مما يكذب تصور السلطة للحركة الاحتجاجية، كأعمال شغب قام بها شبان ومراهقون ضد غلاء أسعار المواد الغذائية)، هدف الإصلاحات كان ربح الوقت عبر احتواء الضغوطات الشعبية وتفادي إمكانية تكرار سيناريو اكتوبر (1988) وجانفي (1992) وترسيخ في ذهن الشعب الجزائري أن أي تغيير يأتي من الأسفل سيكون مرتبط بموجة العنف مشابهة لما عرفته التسعينات[1].

من تداعيات البعد العربي والإقليمي على الأحداث في الجزائر هو إبقاء الأوضاع على ما هي عليه بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار خوفا من تكرار تجربة الإسلاميين بالجزائر إبان التسعينات والتي أعطت درسا بقائمة الأخطاء التي لا تكرر حسب عابد شارف وهذا بعد النصر الانتخابي الذي حققه إسلاميو تونس ومصر والمغرب كما ألقت الحالة الليبية بمساوئها وتهديداتها على وحدة البلد وأصبحت فزاعة يبتز بها المواطن الجزائري[2]، يدخل ضمن البعد الدولي الرغبة الأمريكية والأوربية لتكون الجزائر استثناء على الربيع العربي بسبب دورها في مكافحة الإرهاب وتشديد المراقبة على الهجرة غير الشرعية وضمان استمرار إمدادات الطاقة. غياب التنسيق والإجماع حول التغيير وطريقته عند المعارضة وغياب إرادتها الإصلاحية ومحدودية فاعليتها في الدفع نحو تداول منتظم للسلطة أفشل الحراك .هذا يطرح مشكلة تمثيل الأحزاب وتجذرها داخل المجتمع. بعد الضعف الذي اعترى الكثير منها خاصة المتخصصة في الطرح الثقافوي.

**الأحزاب:** فمعظم المجتمع الجزائري غير متحزب ويمكن معرفة ذلك من خلال نسبة

[1]– ليلى سيدهم، المرجع السابق، ص 118.

[2]– جابي عبد الناصر، المرجع السابق ص 48.

المنخرطين في الأحزاب، ففي استطلاع للرأي أجرته (البارومتر العربي)[1] سنة (2010) تبين أن– (2,2 %) فقط من الجزائريين منخرطين في الأحزاب السياسية، نسبة الذين لا يثقون مطلقا في الحزب السياسي تصل إلى (51%) مقارنة بالذين لا يثقون مطلقا في الجيش (18,5%) والشرطة (18,5) القضاء (22,1%) المجتمع المدني (27,5%)– ومن نسبة المشاركة في الانتخابات و من عدد الأصوات المحصل عليها فيها.

كيف ينظر المواطنون إلى الأحزاب ووظيفتها؟ يعتبرونها غير ضرورية لأنها لم تغير حياتهم، أو هي ضرورية للانتهازيين الذين يفيدون منها لذلك هم يقاطعونها، ما تحتاجه الساحة هو قيادات راشدة تحوز ثقة المواطن، وليس كما هائلا من الأحزاب تستهلك الأموال ولا تنفع الناس، تزوير الانتخابات وسيطرة السلطة التنفيذية على المشهد وغلقها الطريق أمام الممثلين الحقيقيين للشعب والفساد، وترهل الساحة السياسية التي انقطعت عن الجماهير، مما أنقص من شرعية هذه الأحزاب وأمراض المعارضة (إعادة إنتاجها للشعبوية وسلبيتها وخلافاتها الداخلية وانشقاقاتها واستبدادها الداخلي، والشكارة[2] أو المال السياسي كمفهوم وظاهرة سياسية لصيقة بالانتخابات، ترمز لحديثي النعمة الذين يتعاملون في السوق الاقتصادي غير الرسمي بأكياس كبيرة من الأموال – شبيهة بتلك التي توضع فيها الحبوب– خارج النظام البنكي، حيث ترشح الشكارة وتضع على رأس القوائم، وتحدد النتائج وتفسر التجوال الحزبي)، تجعل الأحزاب الموجودة في المجالس غير تمثيلية، وغير فعالة، فلم تستطع هذه الأحزاب لا اقتراح قوانين ولا إلغاء قوانين، ولا تعبئة الشارع حول مشروع أو ضد مشروع، بل اتصالها بالجمهور ونبضه منقطع ولا تستفيق من سباتها إلا في المناسبات السياسية، أو الانتخابية (المواطنون أرقام انتخابية).

[1]– المرجع نفسه.

[2]– جابي عبد الناصر، المرجع السابق، ص 67.

منذ إقرار التعددية السياسية في دستور فبراير (1989) على مضض، انتقل البلد من الحزب الواحد المهيمن إلى تعددية حزبية مع إفراغها من معناها، وجعلها واجهة ديمقراطية شكلية مبالغ فيها (60 حزبا و30 جريدة يومية)، دون تحقيق تداول انتخابي حتى وإن تغيرت الوجوه والأسماء، لكنها لا تخرج عن منطق السلطة وخطوطها الحمراء وغير الحمراء، وحتى في المرة الوحيدة التي خرج فيها فصيل عن هذا المنطق ووجه بالعنف والاستئصال، أو فُرض الصمت عليه حتى يكون درسا للأخطاء التي لا تغتفر ولا ينبغي اقترافها (الانتخابات المحلية والتشريعية لعامي 1990 و1991 وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية في مواجهة 60 حزبا لا وزن له، حيث حصدت – في تشريعيات ديسمبر 1991 الملغاة في 11 جانفي 1992 – 189 مقعدا مقابل 25 مقعدا لجبهة التحرير الوطني و16 مقعدا لجبهة القوى الاشتراكية).

انسحاب المترشحين الستة في انتخابات الرئاسة لعام (1999) في آخر لحظة في مواجهة مرشح النظام، ترشح بن فليس رئيس الحكومة الأسبق في انتخابات الرئاسة لعام 2004)، أو من خلال نظام المحاصصة لأحزاب مخلصة ترى حياتها ونفوذها من خلال جلباب السلطة القائمة ولية نعمتها، السلطة لا تريد استقلال الحقل السياسي – كبقية الحقول– عنها، لذلك فالأماكن مشغولة نهائيا ولا يوجد مكان للمنافسة أمام الأحزاب والشخصيات المستقلة، حتى الانتخابات لم تعد وسيلة للتغيير السلمي المنشود والتداول السلمي على السلطة، بل هي تكرار وإعادة إنتاج النظام لنفسه رغم الفشل في التسيير، فهو يريد إقناع الشعب بأنه مفتاح الحل، ويخفي عنهم أنه سبب المشكلة.

ترسخت هذه الفكرة في الوجدان الجزائري الجمعي منذ أيام الاحتلال الفرنسي فبعد أن انخرط الجزائريون في اللعبة السياسية عبر الحزب والجريدة والنادي والمسرح، بعد إخفاقهم في المواجهة العسكرية والسياسية منذ آخر ثورة شعبية سنة (1871) ولغاية الأربعينات من القرن العشرين، جاء تزوير الانتخابات خاصة التشريعية لسنة

(1948) وقبلها مجازر 08 ماي (1945)، وتنكر الإدارة الاستعمارية لوعودها السياسية ليستنتج الجزائريون أن الطريق السياسي والحزبي لا يُرجع الحقوق لأصحابها، وما أخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة ولا يفل الحديد إلا الحديد، والحل هو العنف الثوري بقيادة تنظيم سياسي واحد، وليس مجموعة أحزاب بعد فشل التعددية الحزبية في حل المسألة الاستعمارية.

عجز الانتخابات عن حل مشاكل المواطنين اليومية جعل نسبة الامتناع عن التصويت تزداد، النظرة القاتمة للحزب جاءت من ممارساته وانتهازية بيروقراطيته والتي جعلت جبهة التحرير منذ البداية أداة الثورة بواسطة الشعب، ولصالح الإطارات[1] وصاحبة الشرعية التاريخية، نظرا لهذا الدور ثم تحولت فيما بعد إلى أداة للسلطة وتزكية لسياساتها عبر السياسة التعبوية الداخلية (التأكيد على الهوية الوطنية للشعب، المساهمة في البناء الاشتراكي، وتبرير الدور الدولي للجزائر)، واحتكار الحياة السياسية وللترقية الاجتماعية والسياسية والوظيفية، بل أعطى ميثاق الجزائر لعام (1964) دورا أخطر وهو مراقبة الدولة وأجهزتها (الدولة كوسيلة لتسيير البلاد مُنَشطة ومُراقَبة من قبل الحزب الذي يضمن سيرها المنسجم والفعال وفق مفهوم الدولة الذي حدده الدستور[2])، ورغم أهمية وخطورة هذا الدور إلا أنها احتلت موقعا ثانويا داخل النظام السياسي لصالح رئيس الجمهورية – الذي انفرد بالسلطة وأقام علاقة مباشرة مع الشعب– واكتفت بدور البوق الإيديولوجي والسياسي لصالح الإدارة ومركز القرار.

تقزيم الجبهة إلى دور الضامن الرمزي يخفي خوف السلطة من تنظيم الطبقات الشعبية لنفسها في مواجهة المجتمع الرسمي،[3] حتى زمن الشاذلية الذي أعاد الاعتبار

[1]– حربي محمد، المرجع السابق، ص 246.

[2]– خميس حزام والي، المرجع السابق، ص 120.

Benjamin Stora, op cit , p 217.

[3]–

للحزب ولسطوته على المنظمات الجماهيرية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد العام للنساء الجزائريات، الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، الاتحاد العام للشبيبة الجزائرية، الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المجالس المنتخبة)، من خلال المادة 120 من ميثاق حزب جبهة التحرير الوطني لعام (1982)[1] التي لا تسمح بتبوء الوظائف العليا، إلا لمن كان منخرطا في الحزب، تقليدا لبعض التجارب الاشتراكية والعربية كما عادت بعض مؤسسات الحزب للانعقاد كالمؤتمر واللجنة المركزية والمكتب السياسي.

لكن بعد الشاذلي والأحداث التي تلت إلغاء المسار الانتخابي في (1992) تراجع دور الحزب لصالح المؤسسة العسكرية، ولصالح الرئاسة ابتداء من بوضياف الذي طالب بوضع جبهة التحرير الوطني في المتحف لأنه انتهى دورها التاريخي في (1962)، ثم كافي علي الذي تجاوز الجبهة أثناء رئاسته للمجلس الأعلى للدولة، ثم زروال الذي أنشئت في عهدته جبهة جديدة على أنقاض الأولى، منافسة لها ومزحزحة لها عن تصدر المشهد السياسي (التجمع الوطني الديمقراطي).

قبح الممارسة الحزبية للحزب الواحد منذ (1962) لغاية (1989) والتي قلدت أحيانا الأحزاب العقائدية بالمشرق العربي والدولة اليعقوبية المركزية بفرنسا، حتى وإن أنكرت الدعاية الرسمية ذلك، ولدت أزمات نالت من الحزب وشككت في مصداقيته وفتحت الرغبة في التغيير (فساد وظيفي وإداري بين عناصرها القيادية التي انقطعت عن الجماهير، لتتعرض لانتقادات حتى من داخل النظام نفسه، بل من داخل الحزب الذي أثناء مؤتمره السادس اتهم عناصرها بالانزلاق التدريجي نحو الطابع الإداري على

[1]– تنص هذه المادة على (يلعب حزب جبهة التحرير الوطني دور الدافع والمحرك والموجه والمراقب للتنظيمات الجماهيرية دن أن يعوضها أو يضعف من قدرتها أو مبادرتها ولا يستطيع من لم يكن مناضلا داخل هياكل الحزب تحمل أية مسؤولية داخل التنظيمات الجماهيرية) انظر: عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص 80.

حساب العمل السياسي، وكشف الصراعات التي بدأت تنخرها، فلا نتعجب أن وجه الغاضبون في أكتوبر (1988) جام ثورتهم على مؤسسات الحزب ورموزه حرقا، إيذانا بنهاية نظام الحزب الواحد الذي وصل إلى حدوده ولم يعد قادرا على مواصلة مسيرته.

من المثالب التي ميزت الأحزاب الجزائرية هو الممارسة الديمقراطية داخلها، فهل القاعدة الحزبية هي مصدر خيارات وقرارات الحزب السياسية أم الفرد والقلة (القيادة) ؟ هل يحترم القانون وتطبق القوانين بالمساواة ؟ هل يوجد تداول للسلطة في القيادة الحزبية وتشجع حرية التعبير والاختلاف؟ ..

كثيرا ما لاحظنا أن ممارسات وأمراض السلطة انتقلت للأحزاب بما فيها التي تدعي المعارضة، فلم تتغير قيادات أحزاب كثيرة منذ التسعينات (ربما باستثناء التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية)، والفصل من الحزب كان مصير كثير من المناضلين الذين قاموا بمبادرات مستقلة (فصل ثمانية أعضاء من حزب القوى الاشتراكية عام 2001)، انشقاق أجنحة من الأحزاب واتهام القيادات المنشق عنها بالاستبداد وأحادية القرار وطغيان ثقافة الزعامة، وتحول الحزب إلى جهاز وتشجيع الولاء للأشخاص عوض المبادئ (الانشقاقات التي طالت حركة جاب الله)، إنشاء تصحيحيات طالت حتى الأحزاب الحاكمة، احتجاجات قوية ضد اختيار القوائم الانتخابية التي أقصت مناضلين من الحزب لصالح وافدين جدد على أساس القدرة المالية – الشكارة – بالتعبير الجزائري، مصدر القرار في كثير من الأحزاب لازال في يد الجيل الكبير في السن..

(لعل هذا السبب هو الذي جعل الكاتب الصحفي حبيب راشدين يطلق على الأحزاب اسم القبائل الحديثة)، رغم خطابات التشبيب المتكررة في المناسبات الانتخابية، مما يدل على أن موازين القوى داخل الحزب لا تخضع للنضال والإخلاص

للحزب بقدر ما تخضع لاعتبارات سياسية، وأحيانا حتى من خارج الحزب، هل هو إرث السرية والأحادية التي ميزت التجربة السياسية الجزائرية؟.

الحزب السياسي كما هو متصور في الحداثة السياسية يعني تجمع لمواطنين يتفقون على مشروع لتسيير المجتمع، ينظمون أنفسهم على المستوى الوطني حتى يكون تمثيلهم شاملا وموسعا، يسعون لإقناع الناخبين ببرنامجهم لتشكيل حكومة تنفذ سياستهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية (وسيلة للمشاركة السياسية)، من وظائف الأحزاب صنع الرأي العام وتوجيهه وتوظيفه، عبر مختلف المعلومات التي تقدمها له في كل ما يهم حياته اليومية، (مفهوم الرأي العام هو منتوج للحقل السياسي الذي تتلاقى وتفرض فيه مختلف الرؤى حول النظام الاجتماعي، هو مبدأ يبرر للشرعية سواء للفاعلين السياسيين الممارسين للسلطة، أو لمعارضيهم باسم أراء شخصية لفئة محدودة من السكان[1])، كما تساهم في تعليم النظام والانضباط وأساليب العمل وتشجيع الوحدة الوطنية، وتنمية الوعي بالمصلحة العامة.

داخل الحزب تناقش كل المشاكل التي قد تتسبب في اضطرابات اجتماعية أو سياسية يمكن تفاديها والرقابة على عمل الحكومة بهيئاتها المختلفة، الدافع إلى تكوين أحزاب سياسية في الديمقراطيات الحديثة، هو إحساس الهيئة الناخبة بوجود فراغ في علاقتها بالهيئة الحاكمة (وسيط بين الشعب والنظام الحاكم)، من وظائف الحزب أيضا نزع التسييس عن الحقل الاجتماعي، لتحديد المنافسين للحكم وجعل السياسية احترافية.

لنجاح ذلك ينبغي أن يكون الشعب مصدرا للسيادة السياسية والقانونية، وأن توجد تعددية حقيقية للأفكار، فيصبح تأسيس حزب مطلبا سوسيولوجيا وسياسيا لا شخصيا (تأسيس أحزاب عندنا متشابهة إلا من حيث الأشخاص أو تأسيسها بناء على

Patrick Champagne (sociologue), Encyclopédie Universalis (électronique), p 07 – [1] consultation le 21/06/2012.

انشقاقات داخلية ورفض الشخصيات السياسية لأن تكون مرؤوسة)، والشرط الأخير أن يقتنع المنتخَبون أنهم مستأجرون للأماكن والمناصب، لا مالكون لها ملكية دائمة فاستمرار بقائهم مرهون بإقناع الناخبين، وإلا ينتظرون فرصة أخرى ويغادرون أماكنهم وفق التداول الانتخابي الذي ينبغي على الجميع القبول به، هذه هي قواعد اللعبة، علاقة السلطة بالحزب سواء في نظام الحزب الواحد، أو في نظام التعددية هي استعماله للتأطير وتحقيق الاعتراف بها والمراقبة.

الكلام عن الأحزاب ينطبق على جميع الوسائط الأخرى للمجتمع المدني كالنقابات العمالية أو حتى التنظيمات الطلابية مثلا.

**النقابات**: فُرض الاتحاد العام للعمال الجزائريين كنقابة وحيدة لها حق التمثيل الشرعي والوحيد للطبقة الشغيلة الجزائرية وهذا منذ الاستقلال كما فُرضت هيئات أخرى وحيدة تمثل قطاعاتها آنذاك (الاتحادات الوطنية: للطلبة الجزائريين، للنساء الجزائريات، للشبيبة الجزائرية، الات للفلاحين الجزائريين..) سياسة الحزب الواحد المتبعة آنذاك والخيار الاقتصادي الاشتراكي الذي اتبعته معظم دول العالم الثالث بررت هذا الاحتكار لأسباب تاريخية وسياسية (الكفاح لأجل الاستقلال كان ضد قوة رأسمالية, إتباع الطريق الرأسمالي للتنمية يفرض حرية نقابية لأن السماح للرأسمال بحق استغلال العمل يقابله السماح للعمل بتنظيم نفسه والدفاع عن حقوقه).

كل المنظمات الاجتماعية والجماهيرية كانت منابر لتمرير إيديولوجية وخطاب النظام ومنصات لتبرير الشرعية وحشد المجتمع للانخراط في سياسة الدولة عبر فكرة العدالة الاجتماعية. كان حزب جبهة التحرير الوطني يطلب من النقابة السكوت عن مطالبها المهنية (تحسين الأجور) وتعبئة الطبقة العمالية حول الوحدة الوطنية والتطوير الاقتصادي، واحتواء الغضب العمالي، كما يُلجَأُ لها للعب دور الإطفائي أو مخفف

الصدمات لتجنب تعميم الاحتجاجات وتأمين البقاء للنظام دون إعادة النظر في تسييره الفاشل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ووسيلة لإقامة شرعية منهزمة.

تسييس النقابة وتبعيتها وفرض الرقابة عليها أدى إلى ضعفها. بعد إقرار التعددية إثر دستور (1989) عرفت الساحة العمالية ظهور نقابات جديدة في كل القطاعات خاصة في قطاع الخدمات أو الوظيف العمومي الذي يشغل أكبر نسبة من اليد العاملة (التعليم، التعليم العالي، الصحة، البلدية)، نافست النقابة الحكومية في التمثيل رغم أن السلطة ظلت لفترة طويلة لا تعترف بها واعترفت بها أخيرا على مضض لكن دون أن تشركها في الاستشارات الوطنية، كاجتماعات الثلاثية السنوية أو المشاريع والقوانين التي تهم هذه الطبقة.

استطاعت هذه النقابات افتكاك الكثير من الحقوق، لكنها مازالت تعاني من القبضة الحديدية للسلطة التي تلجأ لأجهزتها لعرقلة نشاط هذه النقابات (القضاء، الشرطة)، كما تعاني من الخوف ومن خلافاتها وانشقاقاتها الشخصية التي جعلتها تضعف في أحيان كثيرة، وتعجز عن تحقيق مطالبها، ففي ظل غياب أو تغييب هذه الوسائط المؤسسية، تتحول علاقات السلطة والقوة من الرضائية والشرعية إلى علاقات الخوف والفتور وعدم الإحساس، أو العنف والمواجهة التي تواجه بها الحركات الاجتماعية الاحتجاجية ديناميكية خوصصة السلطة، ارتكاز النظام السياسي على الجيش والمؤسسة الأمنية عوض الحزب والنقابة عامل مفسر

بدايات (2011) وما عرفته من احتجاجات دشنت لسلسلة من الأحداث الاحتجاجية (أصبحت الاحتجاجات رياضة وطنية بتعبير ناصر جابي) على السكن، الشغل، التهيئة العمرانية وتدهور القدرة الشرائية انقطاع الكهرباء أو ارتفاع فواتيره كما وقع بالجنوب، الغاز الصخري كما حدث بالمنيعة، فالمطالب اجتماعية في الظاهر

وسياسية في الباطن، وهو ما أوردته اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان في تقريرها حول أعمال الشغب التي عرفتها الجزائر خلال (2011)، حيث أشارت إلى أن أسبابها متعددة كالظلم المعبر عنه جزائريا بالحقرة (ثلاثة نقط على القاف Hogra) وهو مصطلح يحمل دلالات عميقة لارتباطه بتعسف الإدارة، وغياب الرقابة والأخلاق وانحراف القيم الاجتماعية، التي هي السبب الرئيسي لخروج الناس للشارع إذ أحصت هيئة قسنطيني وهي هيئة حقوقية رسمية (ملحقة برئاسة الجمهورية) أكثر من 30 ألف جزائري ضحية حقرة الإدارات بسبب تعنتها وخرقها للقانون، وبالأوضاع الاقتصادية المتردية من غياب الشغل والسكن وتراجع القدرة المعيشية للمواطن، والتهميش والإقصاء ونوعية الحكم – بُعد سياسي– وأن المواطن فَقَد الثقة في مؤسسات الدولة وأصبح يعتبر هذه الأعمال حل وحيد للحصول على حقوقه)[1].

الحقرة ظلم إنساني ممارَس من قوي متعالي يعلم أنه قوي على ضعيف لا يملك إلا اللجوء إلى الصمت على الاهانة والمعاناة والعصاب وتدفعه إلى تحطيم الذات, الانتحار أو الثورة القاتلة (أنثروبولوجيا الإخفاق أو الحياة الصعبة[2])، ثم جاء تقرير الدرك الوطني لعام (2016) بخصوص الاحتجاجات منذرا بالخطر فلأول مرة مؤسسة أمنية رسمية تنشر تقريرا في وسائل الإعلام بهذه الخطورة لتحذر السلطات العمومية من هشاشة الوضع (أشار التقرير إلى استمرار غليان الجبهة الاجتماعية، تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، واهتزاز ثقة المواطن في المؤسسات وقوع 430 حادث يتعلق بالأمن العام خلال الثلاثي الأخير لسنة (2016) بمعدل 05 حوادث في اليوم و5000 احتجاجا خلال سنة (2017) حسب إحصائيات الشرطة.

[1]– جريدة الخير اليومي في2012/08/25.

[2]– Mediene Ben Amar, op cit, p 111.

احتجاج الجبهة الاجتماعية مرتبط بالصعوبات التي تواجه المواطنين في الحصول على خدمات ضرورية، وتحسين ظروف المعيشة بصفة عامة)[1] طرق الاحتجاج تراوحت بين قطع الطريق أو إغلاق المؤسسات أو الحرق الجسدي أو تخييط الأفواه أو تقطيع الأجساد أو التهديد بالانتحار الجماعي أو تفجير قارورات الغاز، لم يعد أمام المواطنين، إلا هذه الوسائل العنيفة لإسماع صوتهم ولفت انتباه المسئولين وتحقيق مطالبهم، بعدما صم المسؤولون آذانهم أمام الناس وتجاهلوا إنسانيتهم وسدوا أبواب الحوار أمامهم ولم تعد تُجْد الطرق القانونية السلمية في حل المشاكل، وفعلا كان العنف والضغط أداة فعالة في نيل الحقوق وهو ما ترسخ في أذهان المجتمع.

مرة أخرى عادت فكرة تسوية كل شيء بالعنف، المواطن اليائس يلجأ للعنف بعدما تصد الأبواب في وجهه والإدارة تستنجد بالقوة الأمنية لحل النزاع، الأزمة تصنعها الإدارة، والأمن يواجه تبعاتها ويجد نفسه في مواجهة مواقف ليست من صنعه، الغريب في الأمر أن المشاكل التي عانى منها المواطنون لسنين عديدة وقدموا بصددها شكاوى لكل المستويات، تبقى تراوح مكانها لتُراكم الحنق والغضب، وبعدما يخرج المواطنون للشارع، تفرج الأزمة في لحظات بقرار شفهي من المسئول الكبير، وكثيرا ما كان الجهاز الأمني مساهما في حل بعض المشاكل، بتدخله وتوسطه بين المحتجين والإدارة والمسؤول الذي كان يرفض استقبال الناس بتدخل من الأمن يضطر للحوار والمفاوضة.

في معظم الأحيان تكون الأزمات من صنع محلي وليس مركزي والحل محلي، فالبيروقراطية بوجهها القبيح لا العقلاني، والتي صنعتها الدولة أضحت خطرا يهدد الدولة عينها، أدرك المسؤولون هذا الأمر جيدا وسعوا لحله من خلال سلسلة من الإصلاحات القانونية والإدارية والانجازات المادية لغرض تقريب الإدارة من المواطن،

[1]– جريدة الأيام (الكترونية) ليوم24 أوت 2016.

وتسهيل وتسريع الإجراءات والحديث عن الإدارة الالكترونية، لكن كل الإصلاحات والانجازات تصطدم بالعقليات المتحجرة والمقاومات الاجتماعية.

# خاتمة

رغم أن الإشكالية الأساسية التي تمحورت حول الدولة كبناء اجتماعي وسياسي تاريخي، أو كفكرة مجردة إلا أننا اكتشفنا أن أجهزة الدولة وعلى رأسها النظام السياسي أو السلطة هو قطب الرحى أو المتهم الأول القابل للمسائلة.

والنظام السياسي حقيقية سوسيولوجية عميقة الجذور في المجتمع تجعله يتمدد إلى كل تفاصيل الحياة مما قد يجعله يتعسف أحيانا. مقاومة المجتمع بمختلف شرائحه والمكتفي بذاته اقتصاديا هي التي تقيد السلطة المطلقة وتحمل بذور جنين الدولة المعاصرة التي قيدت السلطة ونظمتها في الجسم الاجتماعي عبر الفضاء العام. فبناء الدولة عملية مستمرة ودائمة.

– استنتجنا من خلال دراستنا لمسار تكون الدولة في الجزائر أنها قديمة قدم سكانها لكنها مرت بتقطعات وأزمات أعاقت استمرارها ككيان سياسي موحد بسبب الأطماع الخارجية التي لم تهتم بتكوين دولة محلية دائمة مستقرة تشمل كل التراب الجزائري الشاسع باستثناء المحاولة العثمانية والمحاولة الأميرية (الأمير عبد القادر).

– دخول الاحتلال الفرنسي مدد سلطة الدولة المركزية لأقصى طرف في الجزائر ورسم حدودها الحالية ووضع لها مؤسساتها المعاصرة لكن وضعت لخدمة المستعمرين لا للشعب الجزائري.

– تأثير الاستعمار وظروف الثورة المسلحة كان باديا على نشأة الدولة المستقلة فتأثير العسكري على السياسي والصراعات الداخلية بين رفقاء السلاح وأهمية التموقع داخل المؤسسات والحصول على المناصب للحلفاء والإتباع الذي لا يعتمد على القناعات السياسية والفكرية بقدر اعتماده على الولاءات الشخصية والجهوية والمصلحية كل ذلك يجعل من الضبابية سمة خاصة بالنظام السياسي الجزائري الذي تطبخ قراراته المهمة اعتمادا على موازين قوى فعلية وخفية خارج المؤسسات

السياسية الرسمية، بل تكاد الأنظمة العربية تشترك في هذه الخصلة حيث الشك والغموض المرافق للعمل السياسي، مما يفقد المواطن الثقة في المؤسسات القائمة حيث تصنع القرارات الماسة بحياة المجتمع والدولة بعيدا عن الأطر النظامية والدستورية مما يصعب على المواطن التنبؤ المسبق بالقرار السياسي.

– غياب فكرة المؤسسة السياسية كتقليد وغياب سلطة منظمة واستمرار السلطة المشخصنة تفسر ذلك.

– تغير المجتمع الجزائري خلال العقود التي تلت الاستقلال تغيرا سريعا لم يواكبه تطور النظام السياسي الذي بقي متكلسا وزاد من صم آذانه عن انشغالات الناس ولم ينفتح على بقية الطبقات انعدمت الثقة بين المجتمع والدولة وزادت الهوة بينهما فكان لا مفر من الاصطدام فتوالت الحركات الاحتجاجية بمختلف التعبيرات على واقع صعب مطالبة بدولة عادلة اجتماعية ترفع الغبن وتستجيب لمطالب تحسين الوضع الحياتي للسكان.

– إصلاح الوضع يستدعي مصالحة بين المجتمع ونخبه الحاكمة تنتهي بإبرام هدنة طويلة المدى تكون فرصة للبناء والتوافق (حلف فضول).

# ببليوغرافيا

## - قائمة ببليوغرافيا البحث:

### -1- المراجع باللغة العربية:

- أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، دار شباب الجامعة، ط4، 2006.

- إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962) الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.

- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض،2000

- الطاهر لبيب، لكي لا تأكل الثورة أولادها باكرا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2012.

- العجاتي محمد، الحركات الاحتجاجية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999.

- العوفي نور الدين، الربيع الديمقراطي العربي (الاستثناء يؤكد القاعدة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، أفريل 2012.

- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999.

- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر حتى 1962، دار الغرب الإسلامي. بيروت، ط1، 1997.

- توفيق المديني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2012.

- ثنيو نور الدين، الدولة الجزائرية (المشروع العصي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999.

- جابي عبد الناصر، لماذا تأخر الربيع الجزائري؟ منشورات الشهاب، باب الوادي الجزائر، 2012.

- جاك قبانجي، لماذا فاجأتنا ثورتا تونس ومصر؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2012.

- جميل صليبا، تاريخ الفلسفة العربية. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 2، 1973 .

- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية - تجربة الجزائر-سلسلة أطروحات دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003.

- خير الدين حسيب، نحو آلية تحليلية لأسباب نجاح وفشل الربيع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، أفريل 2012.

- رابح لونيسي، الرئيس الشاذلي بن جديد (دراسة أكاديمية حول سياسات ونظامه مع قراءة في الجزء الأول من مذكراته)، دار المعرفة، الجزائر، 2013.

- رياض صيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، مركز الوحدة، بيروت، ط2، 1999 .

- سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز الوحدة، بيروت، ط3 ، 2005.

- سعد الله علي، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ، الأردن، ط1، 2003.

- صالح فيلالي، إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1999.

- عادل ماجد وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

- عبد الإله بلقزيز وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط3، 2012.

- عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط2، ، 2004.

- عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية (الواقع والآفاق)، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999.

- عبد الخالق عبد الله، وجهة نظر من الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2012.

- عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية في المغرب (من زمن الانتفاضات الكبرى إلى حركة 20 شباط/فبراير) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، أفريل 2012 .

- عبد العالي دبلة، الدولة "رؤية سوسيولوجية"، دار الفجر للنشر، القاهرة، ط1، 2004.

- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي، بيروت، ط5، 1993.

- عشراتي سليمان، الشخصية الجزائرية (الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية) ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002.

- علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، أوت 1999.

- علي بوعناقة وعبد العالي دبلة، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، أوت 1999.

- عمرو الشوبكي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، جانفي 2011.

- غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، علي عبد الرازق جلبي، علم الاجتماع

المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

– فايز سارة، العرب وتحديات القرن: مطالع الثورة ومقدمات الربيع العربي، منشورات أي كتب e-kutub (دار نشر الكتروني بريطانية).

– فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.

– لطفي الخولي، عن الثورة، في الثورة، بالثورة (حوار مع بومدين) دار القضايا، بيروت، 1965.

– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر من1830 حتى1954)، ترجمة محمد المعراجي، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) 2008.

– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني ( من1954 حتى1962" الأسطورة والواقع") ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، 1983.

– محمد دده، الحراك الجماهير العربي (ثورة أم صناعة لفرصة سياسية) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، أفريل 2012.

– محمد سعيد رمضان البوطي، فقه السيرة، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، ط8 ، 1979.

– محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، أكتوبر، 1999.

– محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

– منصف الوناس، محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر1988، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999.

– منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، أفريل، 2012.

– ناجي عبد النور، ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي (تونس)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، ابريل 2012.

– نيكولاس بولنتزاس، نظرية الدولة، ترجمة ميشال كيلو، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت، 2007.

– هاشم الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان بالأردن، ط1، 2011.

– هبة رؤوف عزت، البحرين (التنازع على المكان والمكانة) مركز الوحدة العربية، بيروت، 1999.

## 2- المراجع باللغة الأجنبية:

- Addi Lahouari : Algérie, chronologie d'une expérience postcoloniale de modernisation.barzakh.alger.fev2011.

- Addi Lahouari : état et pouvoir ; approche méthodologique et sociologique, Opu .Alger

- Addi Lahouari ; l'impasse du populisme (Algérie, collectivité politique en construction).ENAL. Alger.1999

- Antoine basbous : le tsunami arabe ; édit .fayard. France, nov. 2011.

- Benjamin Stora : Algérie, histoire contemporaine (1830-1988) casbah, édit, Alger, 2004.

- Gérard Ignasse et Emmanuel Wallon (sous la direction) : Demain L'Algérie ; Syros, Paris, 1995.

- Gherid Jamel : l'exception algérienne. Casbah édit 2004.

- Harbi Mohammed : Aux origines du FLN ; contribution a l'histoire du populisme révolutionnaire en Algérie, bouchéne .paris 2003.

- Jean Leca : ville et système politique, l'image de la ville dans le discours algérien (dans système urbain et développement au Maghreb) CERES production. Tunis, 1980.

- Khaled Nezzar : Algérie, échec à une régression programmée, Publisud, Paris, 02/04/2001.

- Makhous Monzer : pétrole et développement dans le monde arabe (des révolutions en chaines) l'harmathan, paris, 2011.

- Mathieu Ghidére : le choc des révolutions arabe ; édit autrement frontieres.france.nov2011.

- Samir Amine : le monde arabe dans la longue durée (un printemps des peuples) les éditions Apic, ben aknoun, Alger, 2011.

- Sari Djilali : la dépossession des fellahs1830-1962 (étude sur la colonisation en Algérie, Sned, 1978.

- Séverine Labat : les islamistes algériens entre les urnes et les maquis, éd, seuil, paris, oct, 1995.

- Slimane Cheikh : L'Algérie en arme ou le temps des certitudes.(2éme édit) Casbah édit. Alger mars1998.

**3- القواميس والموسوعات بالعربية:**

- أحمد ابن محمد ابن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. تحقيق، عبد العظين الشناوي، دار المعارف القاهرة، ط2، 1977.

- إسماعيل ابن حماد الجوهري أبو نصر، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تحقيق محمد تامر وآخرون، دار الحديث، القاهرة، 1430هـ/2009.

- بوريكو ف، ريمون بودون، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ترجمة، سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1428هـ/2007م.

- بيار بونت، ميشال إيزار، معجم الاثنولوجيا والانثروبولوجيا. ترجمة مصباح الصمد المؤسسة

الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . بيروت.ط1 .1427هـ/2006.

– دورتيه جون فرنسوا، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة جورج كثورة، دار كلمة ومجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت وأبوظبي، ط1، 1430هـ/2009.

– رجب عبد الجواد إبراهيم، معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1423هـ/2002.

– محمود محمد الطناحي، من أسرار اللغة ففي الكتاب والسنة(معجم لغوي ثقافي)الجزء الأول دار الفتح للدراسات والنشر. عمان الأردن.ط1 .1428هـ/2008

– منير البعلبكي، موسوعة المورد العربية.، المجلد1، القسم 2، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990.

– ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط1.1425هـ/2004م.

– هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1433هـ/2012م.

## 4– القواميس والموسوعات بالعربية: - Dictionnaires et Encyclopédies

- Albin Michel : dictionnaire de la sociologie, Paris, 1988.

- André akoun et Pierre sensart : dictionnaire de sociologie, Seuil, 1999.

- Claude rurére et autres : dictionnaire des notions .S.A. France. Sep, 2005.

- Debasch Charles et Yves Daudet : lexique de politique.4éme édition, Dalloz, paris, 1984.

- Jean François dortier : le dictionnaire des sciences humaines, édit, Sciences humaine, Auxerre, France, 2004.

- Lakehal Mokhtar : dictionnaire de sciences politique .l'harmathan 2éme édition. Paris, 2005.

- Madeleine Gravitz : lexique des sciences sociales.4éme édition, Dalloz, paris, 1988.

- Patrick Champagne : Encyclopédie Universalis (électronique) titre opinion publique.

- Encyclopaedia Universalis.corpus (3,8, 17, 18, 21), Paris S. A.1990

## -5- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- الموذني عبد اللطيف، الدولة والتغيرات الاجتماعية المحلية، أطروحة دكتوراه، جامعة ظهر المهراز، فاس (المغرب)، 2005/2004.

- قدوسي محمد، الدولة الحديثة في الجزائر بين الإسلام السياسي، المؤسسة العسكرية والريع الطاقوي، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2008/2007.

## -6- المجلات العلمية والجرائد:

### - المجلات العلمية:

- أحمد عبيد: التأريخ الجزائري، تقييم ونقد حالة الجزائر العثمانية، مجلة إنسانيات، العدد 47-48/جانفي-جوان 2010.

- بهجت قرني: وافدة, متغربة ولكنها باقية (تناقضات الدولة العربية القطرية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 105، تشرين الثاني /نوفمبر 1987.

- خير الدين حسيب: حول الربيع الديمقراطي العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة 33، العدد، 386، أفريل، 2011.

- عبد الرحيم المنار السليمي: الحركات الاحتجاجية في المغرب (الجذور- المسار-المآل)، مجلة

وجهة نظر، عدد مزدوج 19-20، السنة الخامسة، ربيع وصيف 2003 الرباط.

- فاطمة بلهواري، إشكالية التفسير التاريخي للثورات الاجتماعية المغربية خلال القرن الرابع هجري/العاشر ميلادي، مجلة أبحاث في التاريخ والتراث (معهد التاريخ بجامعة وهران)، العدد الأول رجب 1417هـ/ ديسمبر 1996، ص ص 134-141.

- قرواز الداودي، فلسفة التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي. مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة سطيف2) العدد19-ديسمبر2014، ص من25 حتى34.

- ليلى سيدهم، الصراعات النخبوية والتحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد 28، نوفمبر تشرين الثاني 2015، ص ص 118/103.

- محسن عوض: الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي, بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري-2011/2001، المستقبل العربي، العدد 388، حزيران/يونيو 2011/06، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 50-83.

- محمد الاخصاصي: الحراك العربي: سراب الثورة، واقع اللاثورة، المستقبل العربي، السنة 37 ، العدد 427، أيلول/سبتمبر 2014، ص ص 119-131.

- محمد حربي: الأسس الثقافية للأمة الجزائرية. ترجمة بلقاسم بن زنين، مجلة إنسانيات (المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، وهران)، عدد 47-48/ جانفي- جوان 2010.

**- الجرائد:**

- صباح نعوش: الجزيرة اقتصاد (جريدة الكترونية)، عدد 2017/07/08.

- تيمور كوران: الجزيرة. نت أو المعرفة (جريدة الكترونية)، الأحد 1432/07/04هـ الموافق ل2011/06/09.

- منصف المرزوقي: تونس إلى أين؟ (الجزيرة معرفة –وجهات نظر) الكترونية، الاطلاع في 2102/07/09.

- نبيل الفولي: فرص النموذج الباكستاني في مصر (الجزيرة معرفة–تحليلات) إلكترونية، الاطلاع في 2012/07/10.

- عبد الستار قاسم: ربيع الجامعات العربية (الجزيرة معرفة)، تاريخ الاطلاع في 2012/07/10.

- غازي دحمان: المستقبل (مجلة الكترونية)، عدد الأحد 13 يوليو 2014.

- مطر فالح المصيريع: الربيع العربي, الوجه الآخر، سبر (جريدة الكترونية كويتية)، تاريخ الاطلاع في 2012/07/02.

- الأيام (جريدة الكترونية) عدد 24 أوت 2016.

- المستقبل (مجلة الكترونية) عدد الاحد13 يوليو 2014.

- الخبر (يومية ورقية جزائرية) عدد 27 صفر1439هـ/16نوفمبر2017.

- الخبر اليومي:عدد 15 سبتمبر 2011 (حوار مع واسيني الأعرج).

- الخبر اليومي: عدد 25 أوت 2012.

- الخبر اليومي عدد /2012/02.

- الخبر اليومي: عدد 2012/02/29.

- الخبر اليومي: عدد 13 سبتمبر 2016.

- الخبر اليومي:عدد21 نوفمبر2017 الموافق ل2 ربيع الاول 1439هـ (هبة داودي).

- الخبر اليومي: (حوار مع بن بيتور) ليوم 31 ماي2012.

- الخبر اليومي: ليوم الثلاثاء 03 دسمبر 2013.

- الخبر اليومي:عدد 09 ديسمبر 2013 (حوار مع مهدي براشد).

- الشروق اليومي:عدد 21 أكتوبر 2011 (حبيب راشدين).

- الشروق اليومي: عدد 06 جوان 2011 (حبيب راشدين).

- الشروق اليومي: عدد 02/23/ 2012 (عابد شارف).

- الشروق اليومي:عدد 2012/10/20 (حبيب راشدين).

- الشروق اليومي: نوفمبر 2008 (حبيب راشدين: الطيب والخبيث في سياسة الحيوان الصامت)

- الشروق اليومي: 08 ماي 2011 (نذير مصمودي: يا عصافير الربيع لا تنتحري)

- الشروق اليومي:عدد 09 سبتمبر 2011 (حوار مع المرشح الرئاسي السابق عبد الله الاشهل).

- الشروق اليومي:عدد 27 سبتمبر 2011 (حوار مع عبد الرزاق مقري).

- عرب CNN اقتصاد (جريدة الكترونية)، عدد 2009/04/28.

**-7- المجلات والجرائد باللغة الأجنبية: - Revues et journaux**

- Addi Lahouari : l'Algérie et la democratie, pouvoir et crise politique dans l'Algérie contemporaine (pour un pacte civique) revue hommes et migrations.1995/1187

- Ben Nefissa Sara et Blandine destrimau : protestations sociales, révolution civile (transformation du politique dans le méditerranée arabe) revue du tiers monde (hors-série), 2011, Armand colin, Paris.

- Bertrand Badie : la revanche des sociétés arabes (le monde du 24/01/2011)

- El watan du 9 juin, 2011.

- Le MALG revisité, (entretien de Ghania oukazi avec Daho ould kablia ; le quotidien d'Oran du 21/05/2017.

- Reporters sans frontières (ouvrage collectif) : le drame algérien .éd, la découverte. Paris, 1995.

- Revue Tiers Monde, Hors-série 2011.

## 8- الملتقيات والندوات العلمية:

- أسماء بن قادة: الملتقى الدولي حول فكر وحياة مالك بن نبي (الخبر في 2011/12/13).

- سالم ساري (عالم اجتماع أردني): ملتقى مستقبل العلوم الاجتماعية ي العالم العربي. أيام 21,22و23 مارس2012 من تنظيم مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران.

- سعد الدين إبراهيم: ملتقى وطني حول التحولات السياسية في الوطن العربي من تنظيم جامعة سكيكدة يومي 24 و25 أفريل 2012.

- صوفي بيبس: ندوة بعنوان "تعدد أسباب الثورة وتعدد سيناريوهات ما بعد الثورة في العالم العربي"، من تنظيم المعهد الفرنسي (الخبر ليوم 2012/01/24).

- فواز طرابلسي: ملتقى العالم العربي في غليان، من تنظيم المكتبة الوطنية بالجزائر، سبتمبر 2011.

- ندوة حول الربيع العربي من تنظيم المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية CRASC، شهر جوان 2011.

- أزمة الدولة في الوطن العربي، (ندوة فكرية انعقدت في 10 و11 جانفي 2011 من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيجي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية)

**« Les mouvements de protestation dans le monde arabe et la problématique de l'Etat, -modèle de L'Algérie-»**

**Résumé :**

L'État moderne,Etat de rationalité et de la bonne gouvernance, a réconcilié les libertés et les droits de la société et les impératifs de la survie de l'État. Les contestations sont un phénomène sain dans les pays démocratiques, les alertant de leurs erreurs et attirant l'attention des décideurs politiques, tandis que les manifestations dans des pays non démocratiques constituent une seconde chance d'échapper aux changements souhaités. En Algérie, comme dans le reste des pays arabes, les manifestations ont varié de la manœuvre politique à la demande sociale: elles n'ont pas atteint le stade du mouvement social actif et original, composé d'un capital intellectuel et d'un leadership fort, qui constitue une alternative aux élites dirigeantes.

**Mots clés :**Etat ,autorité ,légitimité ,Elite politique, Développement ,Citoyenneté ,Société civile, mouvement social, mouvement de protestation.

**« Protest movements in the Arab world and the problematic of the state, Algeria model »**

**Abstract :**

The modern state, the state of rationality and mature rule, and reconciled freedoms and rights of society and the requirements of the survival of the state. The protests are a healthy phenomenon in democratic countries, alerting them to their mistakes and drawing policy makers into consideration, while protests in non-democratic countries are a second chance to escape and curb desired change. In Algeria, as in the rest of the Arab countries, the protests ranged from political maneuvering to social demand. It did not reach the stage of the active and original social movement, which is composed of intellectual stock and strong leadership, which is an alternative to the ruling elites**.**

***Key words*** : State, authority, legitimacy, political elite, development, citizenship, civil society, social movement, protest movement.

**«الحركات الاحتجاجية في العالم العربي وإشكالية الدولة- الجزائر نموذجا- »**

**الملخص** :الدولة الحديثة، دولة العقلانية والحكم الراشد, وفقت بين حريات وحقوق المجتمع ومقتضيات بقاء الدولة.

الاحتجاجات ظاهرة صحية في الدول الديمقراطية، تنبهها لأخطائها وتلفت نظر واضعي السياسات لجوانب يأخذونها بعين الحسبان, بينما الاحتجاجات في الدول غير الديمقراطية فرصة أو نفس ثان للهروب للأمام وكبح التغيير المنشود. في الجزائر كما في بقية بلدان الوطن العربي ،تراوحت الاحتجاجات بين المناورة السياسية وملحاحية الطلب الاجتماعي، ولم تصل لمرحلة الحركة الاجتماعية المناضلة والأصيلة والمكونة لرصيد فكري وقيادة قوية تكون بديلا للنخب الحاكمة، وهذا لاعتبارات عدة ذكرناها في ثنايا البحث.

**كلمات مفتاحية:** الدولة. السلطة. الشرعية .النخبة السياسية. التنمية. المواطنة. مجتمع مدني. حراك احتجاجي. حركة اجتماعية